



المعافية

شرح كافية ابن الحاجب

تأليف ملك العلماء قاضي القضاة

شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آيادي الزوالي

المتوفى 849 هجرية

تحقيق: أ.م.د. هدى صلاح رشيد



AlphaDoc
الفا للوثائق مطابع

المعافية

شرح كافية ابن الحاجب

جميع الحقوق محفوظة

المؤلف: شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الزاوي.
عنوان الكتاب: المرافعة شرح كافية ابن الحاجب.

© منشورات الفا للوثائق 2021
ISBN : 978-9931-08-018-3
الإيحاء القانوني : جافني 2021



AlphaDoc

يحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى معضته ولا يبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

تعليم:

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة كانت، إلكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم التسجيل أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الناشر للملاحقة القانونية.

الناشر

الفا للوثائق

نشر - استيراد وتوزيع مكتب

36. مكنون نهج سايفي أحمد بن م كن قسنطينة الجزائر

الهاتف: 333 733 21331+

الفاكس: 794 733 21331+

النقل: 134 0906 21377+

صمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية

+962.797266248

البريد الإلكتروني: alphadocumentation@hotmail.com

الطبعة الأولى

2021

المعافية

شرح كافية ابن الحاجب

تأليف

ملك العلماء قاضي القضاة

شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الزاوي

المتوفى 849 هجرية

تحقيق

أ.م. د هدى صلاح رشيد

الناشر



AlphaDoc

2021

المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	المقدمة
قسم الدراسة	
15	التعريف (التعريف بالمصنف) ابن الحاجب وآثاره العلمية
الفصل الأول: ترجمة الشارح	
19	اسمه ونسبه ومسقط رأسه
21	شيوخه
21	علاقته بأستذاته وجهه لهم
23	منزلته العلمية
25	تلاميذه
26	ذكر الشراح الذين شرحوا وعلقوا على تصانيف ملك العلماء
27	وفاته
28	تصانيفه
30	خبرته ودرسته في قول الشعر والنظم
الفصل الثاني: دراسة الكتاب	
33	اسم الكتاب وصحة نسبته الى مؤلفه
33	أهمية كتاب المعالية في شرح الكافية وقيمته العلمية
35	علاقة هذا الشرح ببقية شروح الكافية
36	وصف نسخ التحقيق
38	عمله في التحقيق
قسم التحقيق	
43	المقدمة
46	الكلام

51	أقسام الكلام
64	الاسم
85	المصرف
85	جمع المؤنث السالم
87	غير المتصرف
87	الاسماء الستة
90	المتى وكلا
93	جمع المذكر السالم
95	الإعراب التقديري
99	مواقع الصرف
124	صفة متتهى الجموع
130	منقول عن الجمع
133	التركيب
149	المرفوعات
151	الفاعل
151	حذف الفاعل
161	التنازع في العمل
170	مفعول ما لم يسم فاعله
175	الابتداء والخبر
193	تعدد الخبر
197	حذف الابتداء
200	حذف الخبر
202	خبر إن وأخواتها
203	خبر لا النافية للجنس
206	التصويبات
207	المفعول المطلق

217	المفعول به
الباب الثاني	
220	النادى
237	توخيم النادى
243	أسلوب التوبة
246	حذف النادى
الباب الثالث	
249	الاشتغال
253	إذ الفجائية
254	الشرط
257	التحفيض
261	التحذير
266	المفعول فيه
268	ظرف زمان
269	ظرف مكان
272	المفعول له
276	المفعول معه
279	الحال
292	التمييز
303	المستثنى
322	خبر كان وأخواتها
324	اسم إن وأخواتها
325	المنصوب بـ لا التائية للجنس
336	خبر ما ولا الشبهتين بـ ليس
339	المجرورات

361	المقصود والمنطوق
362	الأسماء الستة
367	باب التوابع
369	باب التعت
378	باب المعطف
387	باب التوكيد
396	باب البدل
402	باب عطف بيان
404	باب المبتدآت
408	باب الضمائر
421	نون الوقاية
425	ضمير الفصل
429	ضمير الشأن والقصة
432	باب أسماء الإشارة
438	باب الموصول
444	باب الاختيار بالموصول
455	باب أسماء الأفعال
459	باب أسماء الأصوات
461	باب المركبات
464	باب الكنايات
465	باب الفعل الماضي
467	باب الفعل المضارع
476	فواصب الفعل المضارع
495	جوازم الفعل المضارع
505	باب الفعل الأمر
508	فعل ما لم يسم فاعله

512	الفعل المتعدي وغير المتعدي
515	أفعال القلوب
521	باب الأفعال الناقصة
530	باب أفعال المقاربة
534	باب فعلي التعجب
540	باب أفعال المدح والذم
544	قسم الحرف
545	باب حروف الجر
556	باب الحروف المشبهة بالفعل
569	باب حروف العطف
576	باب حروف التنبية
577	باب حروف النداء
578	باب حروف الإيجاب
582	باب حروف الزيادة
586	باب حروف التفسير
588	الحروف المصدرية
589	حروف التحضيض
590	حروف التوقع
591	باب حروف الاستفهام
594	باب حروف الشرط
599	باب حروف الردع
600	باب تاء التانيث الساكنة
601	باب التثوين
604	باب نوني التوكيد
611	الفهارس العلمية
611	فهرس الآيات

626	طهرس الأحاديث
627	طهرس المصادر والمراجع

القدمة

الحمد لله رب العالمين والعلاء والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد
تضم المكتبة العربية كنوزاً من المخطوطات التي هي نتاج الفكر العربي وهي إرث حضاري
للأجيال، بما حوته من علم خزيرو الذي كان نعتكاساً للواقع الفكري الذي كان يعيشه العصر
آنذاك .

لقد كان حظ العربية كبير جداً، إذ كثر التأليف في علوم العربية إلى حد لم يتألفها في ذلك
علم آخر وكان للنحو العربي في ذلك النصيب الأوفر، فكثرت كتب النحو وظهرت التصانيف
والشروح والحواشي وصار التنافس على التأليف واضحاً ليس في البلاد العربية فحسب، بل
انتشر فشمّل بلدان كثيرة، ومنها شبه القارة الهندية، إذ ظهر العلماء الذين اوقفوا أنفسهم
لخدمة العربية فأخذوا بالتقون في هذا العلم التصانيف ويضعون الشروح .

ومن بين هؤلاء العلماء ملك العلماء قاضي القضاء شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة أبيادي
الزاوي التوفسي 849 هجرية، فقد ألف هذا العالم الجليل العديد من التصانيف التي حظيت
بشهرة واسعة ولع اسمه في عصره .

وفي إطار اعتناء هذا العالم بالعربية ألف في النحو شرحاً قيماً على كافي ابن الحاجب سماه
المعاني في شرح الكافية أوما يعرف «بشرح الهندي»، الذي حاز مكانة كبيرة بين علماء
عصره وألفت فيه الشروح .

لقد ضل هذا الشرح حبيس المكتبات ردىاً من الزمن، فدعانا ذلك إلى البحث عن مخطوطة
الشرح من أجل تحفيقه وإخراجه وجعله في متناول طلبة العلم.

وبعد التوكل على الله أجريت اتصال مع عدد من خزان المخطوطات في الشرق والغرب،
وتفككت من الحصول على أربعة نسخ من المخطوط وكان ذلك صيف 2016، فتعاهدت هذه
النسخ بالقراءة والتدقيق وإطالة النظر، وسارت الأيام حتى خرج هذا الشرح الذي
هو حصيلة التفكير والصبر .

قسمت العمل إلى قسمين هما :

قسم الدراسة : والذي خصص للحدث من المصنف والشارح، قسم إلى تمهيد وفصلين.
تمحدثا في التمهيد عن المصنف (ابن الحاجب) وآثاره العلمية، ثم انتقلنا إلى التعرف
بالشارح، إذ قسم ذلك إلى فصلين، تقسم الفصل الأول التعرف بالشارح فتناولنا بحث

(اسمه ونسبه، شيوخه، تلاميذه، مكانته العلمية، تصانيفه، ومن ثم الحديث عن خبرته ودرته في الشعر)، أما الفصل الثاني فنخصص للتعريف بالكتاب، فتناولنا المواضيع الآتية (اسم الكتاب وصحة نسبه إلى مولفه، أهمية الكتاب وقيمت العلمية، علاقته بغيره من شروح الكافية السابقة واللاحقة له، وصف نسخ التحقيق، ثم بيان عملي في التحقيق).

أما القسم الثاني فهو قسم التحقيق، وقد قسم على وفق تقسيم المخطوط الأصل، الذي التزم فيه الشارح بترتيب أبواب النحو على وفق ترتيب المصنف لها.

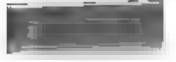
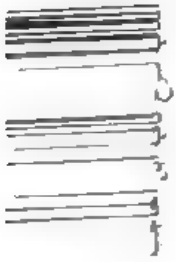
لقد كان عملنا هذا بمثابة إخراج كنزاً من الوكام، أو كشف اللثام عما اخفاه الزمان وذهبت عليه السنون، وهذا واجبنا تجاه التراث العربي الذي ينتظر من يخرج منه من غيابات الجب ويجعله في متناول الأجيال.

والله من وراء القصد

أ.م.د. هادي صلاح رشيد

قسم الدراسة





التمهيد

التعريف بالمصنف ابن الحاجب¹ وآثاره العلمية
هو عثمان بن عمرو بن بكر بن يونس الكردي الدوني² الأصل، ولد سنة 560 هـ لوسنة
571 هـ بصعيد مصر، ثم انتقل مع أبوه إلى القاهرة وكان لا يزال صغير السن، فقرأ القرآن،
وتعلم القراءات، وكما درس الفقه على المذهب المالكي، ورحل إلى دمشق، وأقام بها زمناً
وهناك جعل نفسه وفقاً لطبئة العلم، ثم عاد إلى القاهرة، ثم الإسكندرية، وهناك واهى الأجل
في شوال سنة 646 هـ³.

لقد أثرى ابن الحاجب المكتبة العربية بالمصنفات، لنفسه النافعة التي حظيت بعناية الدارسين
فتعاهدوها بالشرح والتفسير، يذكر بعض منها هنا⁴.

1. الكافية (ط): وهو من أشهر تصنيفات النحوية، وقد نالت عناية الدارسين، فشرحت هذه
شروح فاقت السبعين⁵.

2. شرح الكافية (ط)

3. الوافية نظم إكافية (ط)

4. شرح الوافية (ط)

5. الأمالي النحوية (ط)

6. الشافية في علم الصرف (ط)

7. الإيضاح (شرح مفصل ابن الحاجب) (ط)

8. القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية (ط)

9. جمال العرب في علم الأدب

10. وصف مختصر في الفقه، وفي الأصول.

(1) من أشهر مصادر ترجمته: وفيات الأعيان: 1/314، حاية النهاية 1/508، انجوم الزواهر: 6/360،
بنية الرعاة: 2/134، شذرات الذهب: 5/508، معجم المؤلفين: 6/265.

(2) بلدة بالمران، ينظر: معجم البلدان: 2/491.

(3) ينظر: كشف الظنون: 163.

(4) ينظر: كشف الظنون: 162-593، بنية الرعاة: 2/135، ابن الحاجب النحوي آثاره وملكه: 97-98.

(5) ينظر: كشف الظنون: 2/1376، ابن الحاجب النحوي: 57-66.

تعد الكافية عبارة عن مقدمة في النحو، شاملة لأهميات مسائل النحويّة، ذهب ابن الحارث فيها لمذهب الزمخشري في المفصل، فهي تشبه كذب المفصل في الترتيب والتقسيم وطبعت الكافية عدة طباعات وشرحت عدة شروح.

ترجمة الشارح
الفصل الأول

1

1

1

1

1

الفصل الأول ترجمة الشارح

1- اسمه ونسبه ومستط رأسه

القاضي شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الزاولي، يُلقب بملك العلماء، وكان لقب أبيه شمس الدين، وكان القاضي شهاب الدين، إماماً مقدماً في النحو والبلاغة والفقه والتصير.

ولد أحمد بن عمر، قاضي القضاة، ملك العلماء شهاب الدين بن عمر الزاولي الدولة آبادي بدولت آباد الدكن¹، في أواخر القرن الثامن الهجري، بعد سبع مئة من الهجرة.

أما عن نسبه فقد ذكر العلماء ((إن القاضي شهاب الدين الدولة آبادي كان من عائلة الشيوخ الذين هاجروا من مدينة غزني إلى شبه القارة الهندية))².

أما أجداده، فقد ذكر العلماء انهم وردوا في شبه القارة الهندية، كما فصلوا في ذلك، تفصيلاً بين ذلك الاجمال قائلين³: إن فاتح الهند لغزي سلطان الغزنوي عمرو بنى في مدينة سكوتة غزني حديقة رائعة جميلة وقصراً شامخاً عالياً ملحداً ومتصلاً بالحديقة وبعد أن فرغ من عمارتها وبنائها دعى والده الشهير ناصر الدين سيكتجين لزيارة هذه الحديقة ودعا الوزراء والأمراء والزعماء والسفراء والعلماء والأدباء لما رأى والد محمود ناصراً الدين السيكتجين هذه الحديقة الرائعة والقصر الجميلة المصروغة باعتناء محمود الغزنوي صبح لابنه قاتلاً: ((يا بني أته عجب ويلزم عليك أن تعمّر وتبني قلوب أهل العلم والمعرفة والفضل أيضاً يلزم عليك أن تبذر وتتفقد وتزور الاحسان والصلاح في القلوب، وبهذا المتوال والمنهج تستطيع أن تحيي وتجمع اثمار السعادة الابدية الخالدة الدائمة، وأته يمكن لك أن تبقى ذكرك الجميل الخالد على لوح العصر حتى إلى يوم القيامة وبعد ذلك عمل محمد الغزنوي على نصيحة والده، فقد ((كان محمود الغزنوي يجلس مع العلماء والعرفاء في حفلات عديدة، وكان أيضاً يبذل وينفق ويجود عليهم بجوائز وصلات ويعطي لهم العقارات، وينضي حوائجهم ويعطي لهم الرواتب

(1) الدكن ودولت آباد: انقسم عظيم من اقاليم هند التي هي ام الدنيا، كثير الحصون والقلاع، حسن الهواء، كثير الاطمار والانهار والبساتين، اعدل الاطفال وفيه حصون والقلاع في غاية الاستكام والانتقان، ينظر:

خلاصة الاثر: 333/3.

(2) تجلي نود: 33/2.

(3) ينظر: قرشته: 22/1.

والوظائف لكي يخصصوا بنفوسهم للتصنيف والتأليف وتدوين الكتب العديدة الكثيرة يشعروا ويحسوا العلوم والفنون الدينية والاسلامية^١

من السلطان محمود الغزنوي العديد من القصور الشائخة التي بلغت السماء، لكن ما بقي منها

لبنة واحدة على مكانها قائمة على اساسها .

ويظهر مما نعلم أن المجاهدين جاهدوا بالسيف والرمح والاقلام والخطب والمجاهرات معاً.

وهم على هذا المنوال والمنهج أظهروا الحق وأبطلوا الباطل وجاهدوا في الله حق جهاد

مليهم وبالسيف وبأقلامهم ورفعوا كلمة الله العلياء، ودخلت الوفود الكثيرة والجماعات

العديدة في شبه القارة، وإن كثيراً من العلماء والعرفاء بذلوا جهودهم لإحياء تعاليم الشريعة

ولإحقاق الحق وإبطال الباطل، لكي يثبت الحق وتستمر تعاليم الاسلام، وقد وردت الكثير

من الروايات التي تؤكد ذلك، ففي سنة اثني عشر وأربعمائة ذهب جماعة من العلماء

والصلحاء والعرفاء وأهل الاسلام التمسوا بحضرة الملك محمود الغزنوي مجتمعين متفقين أن

يذهب ويرحل إلى شبه القارة الهندية في كل عام ينيل ثواب كبير، لنشر تعاليم الشريعة

المصطفوية، وتبليغ الاسلام والجهاد في سبيل الله، فاستجاب السلطان لرغبتهم وأجاز لهم أن

يسافروا وينتروا بقاء شبه القارة الهندية بأضواء الاسلام وتعاليمه، فعين قاضي القضاة وكان

اسمه ليومحمد الناصحي أميراً ورئيساً لهذه المجموعة، فدخلت هذه البعثة تحت قيادة القاضي

ليومحمد الناصحي في شبه القارة الهندية^٢.

إن هذه الشواهد تدل على أن اسلاف ملك العلماء واجداده دخلوا في شبه القارة الهندية مع

هؤلاء الصالحين والعرفاء المبلغين الذين تركوا أوطانهم وبلدانهم لأجل تبليغ الاسلام، كما

تدل على أن آباء محمود الغزنوي كانوا من مدينة غزنة، وتظهر هذه الحقيقة حق الظهور أن

القاضي الدولة آبادي أفاد من هؤلاء العلماء والعرفاء المجاهدين وحصل على العلم وراثته

منهم^٣.

^١ تلخ فرقة 30/1

^٢ نظر تاريخ فرقة 30/1

^٣ نظر المصدر نفسه 30/1

2- شيوخه

تلمذ القاضي شهاب الدين الدولة آبادي على يد القاضي عبد القادر الدهلوي في مدينة (دهلي) قبل أن يسبق المراتب والندارج العلمية، فقد علمه استاذة ورياه وتعاوده بكمال الألفه والحيه والخبرة والمدرية حتى صار خبيراً، حذق، باهر، في جميع اعلوم والفنون والرموز والأسرار الباطنة¹.

لقد عرف أستاذة جليل القاضي عبد القادر منزلة تلميذه شهاب الدين الدولة آبادي وذكاؤه وفطنته خلال أيام تحصيل علومه ومعارفه، حتى كان القاضي عبد القادر يقول عنه : ((يأتيني من الطلبة من جلده علم ولحمه علم وعظمه علم))²، ويظهر هذا القول أن القاضي شهاب الدين كان مزينا بالعلوم الظاهرية والباطنية منذ بداية أمره وأيام تحصيل علومه ومعارفه .

كما تلمذ على يد خواجكي بن محمد الحنفي الدهلوي الذي عرف بسعة علمه وشغفه، وقد لازمه ملك العلماء وأخذ عنه الكثير³.

لقد كان الشيخ شهاب الدين الدولة آبادي يجتهد في تحصيل العلوم والمعارف كما صرح بذلك صاحب نزعة الخواطر، فقال : ((وكان غاية في الذكاء وسيلان الذهن، وسرعة الإدراك، وقوة الحفظ، وشدة الانهماك في الطالمة والنظر في الكتب، لا تكاد نفسه تشبع من العلم ولا تروى من الطالمة ولا تمل من الاشتغال ولا تكل عن البحث))⁴.

3- علاقته بأساتذته وحيه لهم

أما عن علاقة العلاب بأساتذتهم، فإن الطلاب في الاعوام الخالية كانوا يخدمون أساتذتهم لحصول العلم والتعليم، حتى أنهم كانوا يعملون أحدىة اساتذتهم ويعلمون ذلك من سعادة وسيادة لهم، وكانوا ويفتخرون بذلك، ويساقرون مع شيوخهم، ولذلك نالوا مراتب عالية، ومنازل رفيعة في تحصيل العلوم والمعارف .

وكان الشيخ ملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي لا يزال في صحبة أستاذة في كل حين وللى ذلك أشار الشيخ غلام علي آزاد بلكرامى رحمه الله بقوله ((لما توجه التيموري إلى الهند

⁽¹⁾ ينظر: عزية الاصهار : 381

⁽²⁾ سبعة المرجان: 39 وينظر : النزعة : 19/3

⁽³⁾ ينظر : نزعة الخواطر: 2/66.

⁽⁴⁾ نزعة الخواطر : 19/3

وخرج مولانا خواجكي قبل وصوله إلى «دهلي» منها إلى «كالي» فأقام مولانا خواجكي «بكالبي»^(١)، وذهب القاضي إلى دارا الخبور جونغور مدينة معروفة في إقليم الولايات المتحدة بشمال الهند، «واختتم السلطان إبراهيم شاه الشرقي وإلى «جونغور» روده، وعظمه بين الكبراء، ولقبه ملك لعلماء فزين القاضي مسند الافادة وفوق برجميس في إفاة السعادة^(٢)»، ثم لما دخل ملك العلماء في مدينة «جونغور» فنلقى بالإكرام وطابت به الإقامة بها لما لآناه من منابة السلطان إبراهيم الشرقي صاحب جونغور، ومن أكرام العلماء ورجال السياسة حتى أنه صار قاضياً للقضاة في البلاد الشرقية، وكان السلطان يضع له في حضرته كرسيًا مصوغًا من فضة ويجلس ملك العلماء عليه^(٣)، ولما دخل الشيخ ملك العلماء قاضي القضاة لي إقليم «بهار» التي معناها «المدسة» «وكان شيوخه ومرشده الشيخ الخواجكي رحمه الله تلميذاً للشيخ نصير الدين «جراغ الدهلوي» وهو من أعظم الخلفاء، وأشهر التلامذة لسلطان المشايخ، سلطان السلاطين، نظام الملة والدين صاحب أسرار الطريقة والحقيقة، القاضل أجل السيد لشيخ نظام الدين الدهلوي التوفي 725هـ وهؤلاء الشايخ والأساتذة الأجلاء العظماء، واعتنوا بنشأة العلوم والمعارف، وخدموا الإسلام يبذل نفوسهم وأموالهم وعقاراتهم الثمينة القيمة حتى طار صيت سلسلة الحبشة النظامية في العالم كله، ويقال إن خلفاء الشيخ نظام الدين وتلاميذه، كانوا أولياء بلغوا إلى الصين، وكان لشيخ ملك العلماء شهاب الدين الدولة أبدي تلميذ ووليًا قديسًا، من السلسلة النظامية، ورن الملوك والأمراء ورجال السياسة جميعهم كانوا يعتقدون للصوفية والأولياء الكرم، كما يقول عمر المكي الأصفى الألع خاني. ((واعتقدوا أن تيسر عنه الفتوحات كلها ببركة قطب الزمان وقبلة الأصفياء، مولانا الشيخ نظام الدين أولياء - رحمه الله - قطب الزمان مولانا ركن الدين ومولانا الشيخ علاء الدين^(٤)).

ولم يبق أحدًا من بيت السلطة العلانية إلا صار مرشدًا لمولانا الشيخ نظام الدين أولياء، حتى الوزراء والأمراء، وذوي الجاه وشملتهم البركة، فاشتهروا في الخلق بسلوك أهل الطريق

(١) نسخة المرجان: 39.

(٢) المصدر نفسه: 53.

(٣) ينظر خزينة لاصفاء: 381، تذكرة علماء الهند: 88، نزعة الخواطر: 19/3.

(٤) ظفر الولاية بمظفر وآل: 818/3.

وعرفوا بالنسك بالشرعة، وشعار الصوفية، وتوجه رجال انطاقيتين من كل واد، فما من عالم وصوفي وحكيم وأديب وشاعر وذو حرفة وصنعة وكل ماهر إلا وعمر المجالس والمدارس والمعاهد، واشتهر اسماع في سائر البقاع وصار الراقص طربا وحالا أكثر الناس مجالا، وكان الوقت معمورا بأهل الله فامتدوا الناس بهم وصار أهله صوفية حتى أولوا الجاه، وذلك ببركة الشيخ نظام الدين¹

وكان الملك إبراهيم شاه الشرقي محباَ لملك العلماء قاضي القضاة، ذكر المؤرخين أن القاضي ملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي مرض مرة وطال مرضه فعاده السلطان إبراهيم الشرقي، وبعد أن سأل عن أحواله وظهر لملك العلماء لطفه والقي عليه عنايته، طلب الملك إبراهيم قدحاً مملوئاً بالماء، فجيء به، فأخذ وطرقه على رأس القاضي شهاب الدين الدولة آبادي سبع مرات وشرب من هذا القدح، وقال داعياً لله : ((اللهم إن قدرت له موتاً، فاصرفه عنه إليّ، وأشرف ملك العلماء شفاه كمالاً))².

وهنا يتضح لنا جليا عقيدة الملك إبراهيم شاه، فهو من علماء الشريعة الحميدة. وقد ورد من أخبار ملك العلماء القاضي شهاب الدين الدولة آبادي في مدينة جونغور إن بعض الحساد آذوه، وكانوا يبعضونه لأجل أهليته وعلمه وكثرة طلبه العلم حوله، فشكى ملك العلماء ذلك إلى استاذة خواجكي، فكتب إليه الأخير قائلا: ((أيها الرجل أنت أكبر وأسبق من أن تأتي صفاتك وميزاتك في حيلة قلم، إن الدعاء لك واجب على أهل الشرق والغرب، الحقيقة إن في بقاءك وسلامتك نفع للعالم لا يسلم ولا يبقى من لا يعني لقاءك وسلامتك))³.

4- منزله العلمية

لقد لازم ملك العلماء، قاضي القضاة، شهاب الدين دولة آبادي، هو استاذ الأستاذة المشهورين دروسه مدة ثم اشتغل بمطالعة أسفار القدماء، ومقالات العلماء، وبذل جهده الجهد في التعليم والتدريس حتى انتهت إليه الرياسة العلمية في شبه القارة الباكستانية والهندية، وانفع به خلق كثير وله مصنفات كثيرة وشهد العلماء على علمه وفصله ومنزله

(1) ينظر: تذكرة علماء الهند: 88 وتاريخ لرهشا: 3/ 306.

(2) المصدر نفسه.

(3) مآثر الكرام: 171.

ونقراء، فهو من أحلاء عصره معلماً وإفاضة وإفادة، وهو أحد الرماد الدنيا بهضله رائد، وعلمه ودكاهه وفهمه وصرمة حقه، واشتغل بالدرس والإفادة، فدرّس وألاد حتى صار في الحد العلم الفروع، ونخرج على يده الفضلاء، ولصده الطلبة من مختلف الاصداغ، ونهايتهم عليه نهات الظلمآن على الماء، وكانت مواظبه مفسورة على حقائق النزول في كل مجلس، ومن سبحانه الماخضة الجميلة التي لا يدانيه فيها عامة أهل زمانه، فوّته الروحانية، وبراعته في تحسين العبارة وتجريدها، والثائق فيها وتجريدها حتى عدّه اقراءه مقدماً من بينهم، وسلموا له قصبات السبق في ميدانه، وكانت له خيرة تامة في لتحرير والتقرير في علوم الأوائل، وبالصعيد علم النحر، فلما يجتمع من العلم لأحد مثله، ولحد في مصنفاته الجيدة المرسفة، والحقون الهذبة في نقائس الفنون ورموز غفية، وقد كان أسلوبه بالإيجاز والتكثيف، فهو يجمع مسائل كثيرة في كلمات يسيرة، وذلك دليل واضح على تمتعه في العلوم والفنون، وقد اعترف بفضل علماء الأفاق، وسارت بمصنفاته الرفاق، فأثى بمجب الامعجاب لعدوية البيان والتمام الطابق وترك المعصية، وسلوك طريق الإنصاف، وحل المشكلات.

ولل جانب ما تجتمع به الشيخ شهاب الدين الدولة آبادي من صفاء الذهن وجودة القرعة وقوة الفكر وسلامة الذهن، فإنه قد بلغ مرتبة الاجتهاد في الفقه والأصول ولقد مصنفاته الكثيرة على سعة نظره، وغزارة علمه، ويضرب به المثل في الذكاء والفطنة، وكان جيد الترمجة، سليم الذهن، كريم النفس، زاهداً مرتاضاً.

لقد حقق الشيخ ملك العلماء ودقق وفاق شيوخه وأكابر علماء شبه القارة وبلغ في تحقّق الفروع إلى حد تقصر عنه العبارة، وقد أخذ عنه من علماء عصره واعتمدت ترجمته وقاؤه وصار عديم النظير في الحفظ والإصابة وجودة النظر حافطاً نقياً تقياً عدلاً، وكان أيضاً ترجمان الشريعة متبحراً في العلوم والمعارف.

ولا ريب في هذه الحقيقة لا سيما أنه الفاضل المحقق، الحافظ المدقق، سبويه عصره، وخليل العلوم في أوانه، كثير التحري في الدين وكلامه مشتمل على العبارات الفصيحة والنكت البهجة، مليح العبارة، فصيح اللفظ، بليغ انظم والنثر والسجع الفاغق وهو طويل النفس ممتع الحديث، كثير المحفوظات العربية وله ملكة جيدة في المباحث الدقيقة حتى لما انطلق إلى الملك إبراهيم الشرفي، فلقاه الملك بالتعظيم والتوقير، وكان شهاب الدين الدولة آبادي ذا حافظه قوية، يقرأ عبارات الكتب صفحة صفحة، وورقة ورقة، وقد انفرد بالفوائد والمباحث الدرة والاستراكات المحمية، والتحمري البالغ والاطلاع لفرط والاقتدار على التصرف في الكلام

والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً، وكان من أشهر مؤلفاته كتاب المعافية عبارة عن حواشٍ في غاية التحقيق والاتقان، وهي من مؤلفاته الثامنة المتبعة للمهذبة.

ولما رحل إلى ديار جوثفور عظم شأنه هناك، وذاعت شهرته الباهرة وعاسته الزاهرة، وهو من كبار أرباب الفقه والنحو، فظهر من القدرة ما يشهد له طول الباع في اسانيب الإنشاء بين أديابه زمانه، فلما اطلعوا عليه، واغبطوا به وشهدوا بفضل وسعة اطلاعه، وكتبوا عليه تقاريرهم نثراً ونظماً، وأثروا عليه ثناء عظيمًا، وكان له اليد الطولى في كل فن، واجتهد في تحصيل الثون وحفظها، وله تصنيفات مفيدة ممتعة.

لقد كان الشيخ ملك العلماء منعمًا في العلوم انهماكا كنيا ففاق اقرانه بالإفتاء والتدريس والتحقيق، وكان له ملكة قوية، وحسن التعريب مع العذوية وحسن السباق ما لا يقدر عليه غالب المصنفين، فعشت الإفهام كلامه، ومالت إليه الأذهان، وكان مفرط الذكاء، سريع الفهم، قوي الإدراك، ولوحشتنا عن تحقيقه وفحصنا عن تدقيقه، وكشفنا عن أسبابه فسوف نجد إماماً صادقاً حكماً حاز الفضل والكمال، وانتهت إليه العلوم النبوية، وتفجرت منه علوم البلاغة، فكان عالماً كبيراً، ولذلك يشتمل كلامه على نكت بديعية، وله الأنظار الثاقبة والجوابات النجسة لصاتية، وكان أستاذ عصره في التفسير.

وكان الشيخ شهاب الدين النولة آبادي ودعاً تقياً جامعاً بين أنواع الطاعات والرغبة في عمل الخير والتقاط القرائد¹

5-تلاميذه

لقد تلمذ على يد ملك العلماء العديد من طلبة لعلم الذين أصبح لهم فيما بعد شهرة واسعة، نذكر هنا بعض منهم:

1. الشيخ مولانا عبد الملك الجوثفوري(ت 1491م): وهو عبد الملك بن الوزير الشهير للملك الشرقية عماد الملك، أرسله أبوه عماد الملك إلى ملك السماء الدولة آبادي، وهو أحد شراح المعافية².

(1) ينظر: خزينة الاصفهاني: 387

(2) ينظر: نجلي نور: 37/2

2 الشيخ علاء الدين عطاه الملك : وهو الشيخ علاء الدين عطاه الملك، الأخ الأكبر للشيخ

عبد الملك¹.

3 الشيخ صفى الدين الرمذولي: هو صفى الدين بن الشيخ نظام الدين الغزنوي الدهلوي

ثم الرمذولي، يرجع نسبته إلى الإمام الحمام أبي حنيفة رحمه الله²

4 الشيخ رضي الدين الرمذولي: وهو أخو الشيخ صفى الدين وتلميذ ملك العلماء³

5 الشيخ فخر الدين الرمذولي: وهو أخو الشيخ صفى الدين وتلميذ ملك العلماء⁴

6 الشيخ موسى تاج الجشتي: هو الشيخ عيسى تاج الجشتي بن أحمد وكان تلميذاً وطال

للشيخ أبو الفتح عيسى تاج الجشتي في بداية أمره، ثم تلميذاً عند الشيخ قاضي القضاة

ملك العلماء⁵

6- ذكر الشراح الذين شرحوا وعلقوا على تصانيف ملك العلماء

1 الشيخ منور بن عبد الحميد اللاهوري رحمه الله (ت1011هـ) : هو الشيخ منور بن عبد الحميد

بن عبد الشكور بن سليمان بن اسرافيل اللاهوري (ت1011هـ)، كان عالماً كبيراً فغنى

جلباً، وكان أشهر علماء عصره، اكتسب العلوم العقلية والنقلية والمعارف الروحية

المعارفة المتداولة من الشيخ سعد الله بن إبراهيم اللاهوري⁶. وقد مدحه العلماء، فقيل

عنه : ((إنه كان من كبار العلماء، غاية في تدقيق النظر، وسعة المعلومات واستحضار

المسائل وسيلان الدهن، وسرعة الإدراك وأنه كان ماهراً في علم تفسير القرآن،

غاية في قوة الإدراك)⁷. لقد شرح العلامة (شرح قصيدة بآنت سعاد لملك العلماء)،

كما شرح كتاب الإرشاد لملك العلماء⁸.

⁽¹⁾ المصدر نفسه

⁽²⁾ ينظر: ديار يورب من علم أور علماء: 185 وتذكر: علماء هند: 96

⁽³⁾ ينظر: المصدر نفسه

⁽⁴⁾ ينظر: المصدر نفسه

⁽⁵⁾ Sharqi sultanat of Jaunpur : 228

⁽⁶⁾ زمعة 411/5

⁽⁷⁾ المصدر نفسه

⁽⁸⁾ المصدر نفسه 511/5

2. الشيخ وجيه الدين الكجراتي رحمه الله (ت 998هـ) وهو الشيخ وجيه الدين الكجراتي، وكان ماهراً، خبيراً، فناناً فاضلاً، متبحراً، راعداً، عارفاً، محدثاً فقيهاً، جامعاً لكلمات الظاهرة والباطنة، ولد في سنة 911هـ، في قرية « جابا نير » في إقليم « كجراة »، سافر وارتحل في طلب العلم، له تصانيف عدة أشهرها شرح المعاني للملك العلماء¹
3. أبو الخير بن المبارك الناكوري رحمه الله (ت 1019هـ). أبو الخير بن مبارك الناكوري الشيخ الفاضل، العلامة، كان فضلاً، عبقراً وعالمًا شهيراً، ولد في 947هـ، اكتسب العلوم والمعارف من والده مبارك الناكوري وبعد ذلك صار مقرباً لملك أكبر شاه بن همانيون التيموري، وجعله ملك أكبر معلماً لأولاده وله تصانيف رائعة²، قال صاحب كتاب الثقافة : ((له شرح بسيط على الإرشاد للقاضي شهاب الدين الدولة آبادي))³، توفي أبو الخير بن مبارك سنة 1019هـ—
4. السيد صدر جهان أوجل رحمه الله (808هـ). هو الشيخ صدر جهان أوجل، كان ولياً قديماً، صالحاً، كان متابعاً للملك إبراهيم شاه، باحثاً، مختصاً، شهيراً، فاع صيته، وكانت له قيادة وسيدة وقبول تام عظيم بين الناس، علم كبير في العربية والفقه والشريعة⁴، وله شرح على المعاني.

7- وفاته

اختلف المؤرخين والمترجمين في تاريخ وفاة ملك العلماء رحمه الله نال صاحب كتاب تجلي نور: ((إن ملك العلماء رحمه الله مات في سنة 843هـ / 1438م ولما مات القاضي حزن الملك إبراهيم شاه على ذلك حزناً شديداً، لذلك الحزن والغم والحلم مات))
ويذكر صاحب خزنة الأصفياء. ((إن ملك العلماء مات في سنة 848هـ / 1445م))
ويذكر صاحب تذكرة علماء الهند ((مات ملك العلماء في 25 رجب المرجب 849هـ / 1446م)) .

(1) ينظر: المصدر نفسه 4/ 568 والفتاوى 30.

(2) ينظر: نزهة: 5/ 18.

(3) الفتاوى: 20- 21

(4) تذكرة علماء هند 72

ومن ملك العلماء رحمه الله في مدينة دار الجهور ودار السرور بجوفنور في الجانب الجنوبي من مسجد السلطان الدرقي، ومقبرته هناك مع زوجته لي رجب مسجد «ثالث» الذي قد استحال الآن إلى مدرسة

وقال صاحب نزهة الخواطر عن تاريخ وفاة ملك العلماء ((وكانت وفاته لخمس بئمن من رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، بمدينة جوفنور، فدفن بالجانب الجنوبي من المسجد

السلطاني الشرقي))

8- تصانيفه

لقد كانت مدينة «جوفنور» غنية بالعلماء والفضلاء المحققين المدققين، وقد حصلت للعلماء الدولة آبادي منزلة رفيعة، وعظمة خاصة، من كل ناحية، وفي كل فن، مع صفاء الذهن، ووجوده القوي، وقوة الفكر، وسلامة الذهن وقد بلغ إلى رتبة الإجتهد في الفقه والأصول والنحو، فصف مصنفات جيدة لطيفة تدل على سعة نظره وحرارة علمه، وقد اعترف المؤرخ المشهور المرشة - الذي يعد أقدم مؤرخ في شبه القارة الهندية - بمجالاته القاضي ملك العلماء، فقال: ((إن تصانيف ملك العلماء مستحسنة مفيدة كلها، ولها شهرة كاملة تامة))¹.

إن معيار تصانيف وتأليف ملك العلماء وقبولها، هي وسيلة وحيدة وذريعة منفردة لقياس منزلته العلمية وشأنه العظيم ومقامه الفخيم. وتعرف عظمة المصنف من خلال التقرير والشروح والتعليقات التي كتبها وحررها أشهر العلماء، وهذه التوضيحات والشروح تدل على الحقيقة إن هذه الكتب المصنفة والمؤلفة، كان لها قبول تام كامل عند العلماء، فقد اعترفوا بفضله ومن ذلك ما ذكره صاحب كتاب معجم المؤلفين، حين ذكر ملك العلماء: ((هو أحد من شمس الدين عصر الزاوي الدولة آباد الهندي الحنفي (شهاب الدين) مفسر لخواج عارف بالبلاغة))².

وقال السيد حسان الهندي، آزاد بلكرمي عن تصانيفه وتأليفه المعروفة الشهيرة: ((ألف كتاباً صارت بها الركبان في العرب والعجم وأزكى سراجاً وأهدى من النار الموقدة على العلم))³.

⁽¹⁾ تاريخ لوفت: 3/354

⁽²⁾ معجم المؤلفين: 1/245

⁽³⁾ سيرة المرجان: 53

وكان يميل في تصانيفه إلى الإيجاز ولا شك في أن الإيجاز قوة في التعبير، وامتلاء اللفظ، وشدة في التماسك، وهذه صفات تلازم قوة النقل، وقوة الروح، وقوة الشعور، ولحد هذه المقومات في جميع تصانيف قاضي القضاة.

ومن أشهر تصانيفه¹:

1. إرشاد الطالبين في النحو² (مخطوط)
2. أسباب الفقر والغنى³.
3. البحر الموج واسر الوهاج في تفسير القرآن
4. بدیع الميزان في البلاغة والبيان
5. تيسر الأحكام (بالفارسية في الفقه الحنفي)
6. جامع الثنايا
7. رسالة في تقسيم العلوم بالفارسية
8. رسالة عقيدة شهابية
9. شرح قصيدة الردة للبوصيري
10. شرح قصيدة بات سعد
11. الفتاوى الشهابية من الفتاوى والمجاميع
12. فتاوى إبراهيم شامي
13. مصباح
14. مناقب السادات بالفارسية
15. معاني شرح الكافية (شرح الهندي)⁴
16. هداية السعداء

(1) ينظر: إجماع العلوم 893 وحوارف المعارف: 20 وهدية العارفين: 127 / 1 وارتقااة الإسلامية في الهند 35.

(2) التزم به فنقل المسألة ضمن تعريفها، ينظر: إجماع العلوم، وعليه شروح منها شرح الخطيب الكاذوري

وغيره، ينظر: حوافر المعارف: 20

(3) ينظر: هدية العارفين: 127 / 1

(4) والحواسي الكافية من أشهر تصانيفه في النحو، ينظر: سبعة المرجان: 53-55، والبرعة: 31 / 3 ولطفاة الإسلامية في الهند 35

9- غيرته ودرسته في الشعر والنظم

لقد كان القاضي شهاب الدين الدولة آبادي رحمه الله، أدبياً شهيراً، وشاعراً كبيراً، وتلميذاً مبعجلاً لشاعر عظيم وهو القاضي عبد القادر الدهلوي (ت791هـ)، والقاضي القادر الدهلوي رحمه الله كان شاعراً بديعاً، كما يقول عبد الحق الدهلوي في وصف ملك العلماء ((كان ملك العلماء مدبراً خبيراً في الشعر والنظم))¹.

وقد اجتمعت كتب التراجم على أنه كان لغزياً، أدبياً، بليغاً، وحيد العصر وفريد الدهر، يقول عنه صاحب خزينة الأصفهاني: ((كل كتب وتصنيف صنفه ملك العلماء، هو في عبارة جيدة وتظهر في صورة جميلة، وكانت للملك العلماء أيضاً خبرة تامة في الشعر والنظم))².

والحاصل أن ملك العلماء القاضي شهاب الدين الدولة آبادي كان مدبراً خبيراً في العديد من الفنون، وصنف شرحاً لقصيدة بانت سعاد، وهي تجمع فنون كثيرة من العروض والمعاني والبيان والبديع، وقد شرح القاضي شهاب الدين منهجه، فقال: ((فأردت أن أكتب كتاباً أشرح فيه لفظاً يعبر لفظ بل حرفاً بعد حرف وأبدأ فيها باللغة ثم بالصرف ثم بالنحو علم الإعراب ثم آمن النظر في علم المعاني من كل باب، ثم بين ما يتعلق بعلم البيان ومن التشبيه والجازر والكناية بالإتقان ثم أكشف عن وجوه الوجوه المحسنة وحجب الثموض، ثم تعرض بقضوب العروض))³.

والقاضي ملك العلماء كان مدافعاً عن الشعر والشعراء، فقال: ((وليت شعري أية فضيلة أجل من الشعر رأي سحر أجود من هذا السحر وما يشعر بمكان الشعر وغاية منزلته ودرجته كفاك ما أحسن على حسنة دليلاً وحسبك تشريف كعب على شرفه، فالشعر ليس في ذاته مذموماً ولا صاحبه ملوماً))⁴.

⁽¹⁾ خزينة الأصفهاني: 381 وأخبار الأعيان: 185.

⁽²⁾ خزينة الأصفهاني: 381-382.

⁽³⁾ مصدق المفضل: المقدمة

⁽⁴⁾ المصدر نفسه: 7.

دراسة الكتاب
الفصل الثاني



الفصل الثاني: دراسة الكتاب

1- اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه

يعد كتاب الشيخ قاضي لقضاة ملك العلماء شهاب الدين لدولة أبيادي المعروف بـ (المعاني)، تصنيف جميل القدر، عظيم المنزلة، لهو من أولى التصانيف التي ظهرت في شبه القارة الهندية.

ذكر المترجمون الذين ترجموا لملك العلماء إن ألف كتاباً يشرح فيه كافي ابن الحاجب سماء المعاني، يقول اسماعيل باشا البغدادي . ((المعاني في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو للشيخ شهاب الدين الدولة أبيادي))¹.

وهذا ما ذكره حاجي خليفة قائلاً : ((المعاني للشيخ شهاب الدين ابن شمس الدين بن عمر، شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة أبيادي الهندي المتوفى سنة 848هـ، لعله شرح الكافية ذكرها في آخر إرشاده))².

وقد ذكر ملك العلماء في كتابه الإرشاد، إنه ألف كتاباً سماه المعاني عندما شرح أحد المسائل اللغوية، فقال : ((ومن الحروف غير العاملة هاء السكت، وقد ذكرناها في خاتمة كتابنا المسمى بالمعاني))³.

كما ذكره الناقد البصير سيد عبد الحق الحسني وسماه بـ (المعاني) وأنها من جملة تصانيف ملك العلماء⁴.

2- أهمية كتاب « المعاني في شرح الكافية، وقيمه العلمية

لقد حظي كتاب الكافية لابن الحاجب بالعناية والاهتمام من قبل العلماء والباحثين، فاقبلوا عليه، وكتبوا عليه الشروح والحواشي، حلل مشاكله، وتوضيح مجملاته، وتفسير غوامضه، وقد كانت هذه الشروح في غاية الجودة والبراعة، ومن أشهر تلك الشروح شرح قاضي القضاة وملك العلماء شهاب الدين، المسمى بـ المعاني في شرح الكافية، وهو أجود وأتم

(1) حنية المارفين: 127 / 1.

(2) كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون: 1/ 67 و 2/ 1725 .

(3) الإرشاد 360 و (خطوط).

(4) ينظر: مصدق النعل: 11.

والأكمل وأنفع من جميع هذه الشروح والحواشي التي بلغت أكثر من ستين شرحاً^١، وفق ما ذكر حاجي خليفة الذي عدّ شرح المعاني لمك العلماء من أنفع الشروح وأشهرها، ووافقه في ذلك حسان الهندي غلام علي آزاد بلكرامبي حين ذكر حواشي الكافية، وذهب إلى أن المعاني أشهرها^٢.

ووصفه صاحب كتاب الثقافة الإسلامية في الهند بأنه ((شرح عجيب))^٣ ولا يبالغ في القول إن كتاب المعاني هو الأول والأقدم من التصانيف في شب القارة الهندية، وقد قال عنه صاحب «الحدائق الحنفية»: ((شرح الهندي للشيخ شهاب الدين الدولة آبادي وهذا التصنيف الذي لا نظير له ولا مثل في العالم كله))^٤.

وقال آخر في وصف المعاني: ((ومن تصنيفه البديعة الرائعة (شرح الكافية)، اشتهر في العالم لوان حياته، وتداوله أهل العلم إلى الآن بعد مماته))^٥.

وسط القاضي الشيخ صفي الدين الرودولوي في وصف هذا الشرح، فقال ((وقد شرح طائفة من العلماء واشتغل بكل نكاته وحواشيه زمرة الفضلاء، غير أن شرحهم وحواشيه لم تكن وافية في إبراز محاسنه وإخراج بدائعهم وكشف معضلاته وتوضيح مشكلاته إلا حواشي شيخنا وأستاذي ومولاي وهو الشيخ، الإمام، ملاذ الإسلام، قدوة لرباب لتحقيق، أستاذ أصحاب التدقيق، باني مباني فنون الأدب، كاشف غوامض كلام العرب، ناشر أردية المغفول والمغفول، عامر أبنية الفروع والأصول، حجة الإسلام والمسلمين وارث الأئمة والمرسلين، ألا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شباب نظراته واستنار ضياء الإسلام من برهانه فكرته وأختص بعناية الهادي، أنها كافي في إبراز معانيه وأسراره وكشف مبانيه واستناره ولذلك توفرت رغبات المصليين على تعلّمها وتحصيلها وامتمدت أعناقها نحو الإحاطة بجمالها وتفصيلها))^٦.

^(١) ينظر: كشف النقون : 1/ 67، 2/ 1725 .

^(٢) ينظر: سبعة المرجان. 54.

^(٣) معارف العوارف 30.

^(٤) حدائق الحنفية: 319.

^(٥) تذكرة علماء الهند : 15.

^(٦) غابة التحقيق خضروط : 2- 3.

هكذا اعترف العلماء والفضلاء بأهمية هذا الشرح ومكانته، ومن أجل ذلك مكثوا عليه بالشرح والتعليق، وقد بلغ عدد الشروح على هذا الكتاب سبعة شروح وقف ما ذكره صاحب كتاب الثقافة الإسلامية في الهند، فقال: ((ومن الكتب في السحوشرح على الكافية للقاضي شهاب الدين الدولة آبادي، وهو شرح عجيب وعلمه حاشية للنوفاقي، والكاذروني، وخياث الدين منصور الشيرازي، ومولانا عبد الملك الجونفوري، وصنوه علاء الدين والشيخ الرومولوي، وهذا الشرح يعرف بشرح الهندي . . . ومنها غاية التحقيق شرح الكافية للشيخ صفى الدين الرومولوي سبط القاضي شهاب الدين المذكور))¹.

قال المحدث الشهير الشيخ عبد الحق دهلوي في توصيف ومدح هذا الكتاب : ((ومن جملة تصنيفات القاضي شهاب الدين الدولة آبادي حواشي كافية لا نظير له ولا مثال في اللطافة والمثانة ولا تساوي أي تصنيف آخر، وهذا هوالتصنيف اللطيف الذي صار شهيراً في العالم خلال حياته رحمه الله))².

3- علاقة هذا الشرح ببقية شروح الكافية

1- الشروح السابقة له: لقد سبق الدولة آبادي إلى شرح الكافية عشرون شارحاً، نقل عن بعضهم دون أن يذكر أسمائهم، لكنه وصفهم، ونقل عن آخرين معبراً عنهم بقوله : وفي بعض الشروح .

وهو حين يذكر ابن الحاجب يقول : (قال المصنف)، وهو أسلوب استعمله في شرحه فأينما ذكر حله العبارة فألماً هو يعني ابن الحاجب، والأمثلة في ذلك كثيرة من ذلك قوله : ((أكثر المصنف «تضمن» على «تركيب»؛ لأنه أخصر لاستغنائه عن صلة «من» ولصدقه على «اضرب»)).

وقد لا يصح بكلمة قال، بل يكفي بالإشارة فيقول: وهذا اختيار المصنف أو مذهب المصنف.

كما أنه كان ينقل عن بقية الشروح وإن لم يصح باسم الشارح فيقول : أوكد، في الشرح التي ترددت كثيراً، كما ترد عنده عبارة أوكدًا في بعض الشروح، عما يدل على أنه كان على اطلاع عليه وأفاد منها في شرحه، وإن لم يصح باسم أحد منهم.

⁽¹⁾ الثقافة الإسلامية في الهند: 20.

⁽²⁾ أخبار الأئمة: 180.

ب- الشروح اللاحقة به: من أشهر الشروح الذين نقلوا عنه ثلاثة هم

- عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي في شرحه للفتاوى الضمانية، ولم يصرح باسم الشارح الهندي بل اكتفى بالنقل عنه، فمن ذلك أنه نقل قوله: ((وسائر الفروع لا حيي عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم فروع المناهي كذا ذكر الأندلسي)).¹ وكذلك نقل قوله في المبدأ والخبر: ((جمعهما في فصل واحد للنداء الواقع بينهما على ما هو الأصل، واشتركتهما في المعامل النحوي)).²

- محرم أفندي في حواشيه على الفتاوى الضمانية: وقد صرح باسم الشارح الهندي، فقال ((وقال الهندي: وما هو على صيغته، فيكون من باب حذف المعطوف، والمراد صيغة جمع المذكر، فلا يرد لحوسنين، في سنة وثمين في ثبة)).³ وقال أيضا ((وجه الفاضل الهندي هذه العبارة، بأن قوله: شرطه مبتدأ وحبره محذوف، أي شرطه ما سيذكر...))⁴

- محمد بن موسى البسوي في حواشيه على الفتاوى الضمانية: وقد صرح باسم الشارح الهندي وأقاده منه كثيراً، ومن ذلك قوله: ((أوالتكررة الموصوفة بها قال الفاضل الهندي ينبغي أن يقول به، لأن العائد إلى المعطوف أوالمعطوف عليه بكلمة «أر» يرد نحو: زيد أوعمروقالم))⁵ وكذلك نقل قوله: «... فإن المستهل يهيء معنى البصر للهلل الطالب له أيضاً، ولقد أفصح عن ذلك الفاضل الهندي، حيث قال: مثل قول طالب الهلال أواقع أواقع الصوت عند رؤيته))⁶

4- وصف نسخ التحقيق

لقد اعتمدت في تحقيق هذا الشرح على أربع نسخ خطية النسخة الأولى: نسخة خطية مصورة محفوفة في مكتبة جامعة الملك سعود .

رقم 415 .

⁽¹⁾ شرح الجامي: 1/ 464.

⁽²⁾ المصدر نفسه: 1/ 189.

⁽³⁾ شرح محرم: 1/ 190.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه: 2/ 219.

⁽⁵⁾ حاشية البسوي: 1/ 310.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه: 1/ 317.

عدد أوراقها 129، عدد الأسطر 21 .

قياس الورقة 21,5 X 13 سم

نسخة حسنة عطاها عادي . ورمزت لها بالرمز (أ) .

النسخة الثانية : نسخة خطية مصورة محفوفة في مكتبة . بغدادلي وهبة (BAĞDATLI VEHBİ)، تركيا .

الرقم: 1902 .

تاريخ النسخ: في أول أربعماء من شهر صفر سنة 951 هـ

مكان النسخ: في مدينة توقات .

عدد الأوراق: 153 ورقة .

قياس الورقة (210*151)، قياس الكتابة (147*84) .

عدد الأسطر 19 .

الخط عادي، جميع الصفحات لها إطارات باللون الأحمر، على هامش النسخة تعليقات وعنوانات وتصحيحات الغلاف جلد عثمانى ورمزت لها بالرمز (ب) .

النسخة الثالثة: نسخة خطية مصورة محفوفة في مكتبة حاجي سليم آغا (HACI SELİM AĞA) تركيا الرقم: 2 / 1153

هذه المخطوطة عبارة عن مجموع مؤلف من رسالتين الأولى هي النسخ والنسخ والثانية هي شرح الكافية للدولت آبادي .

تاريخ النسخ: في يوم الجمعة الخامس عشر من شهر رجب سنة 960 هـ .

مكان النسخ: في القرية المشهورة بالسلامة القريبة من عبد الله بن عباس رضي الله عنهما التامخ: مزيد بن حسين بن يوسف .

عدد الأوراق: 15 / 205 ب .

قياس الورقة: (212*135)، قياس الكتابة: (143*70) .

عدد الأسطر: 17

وعلى هامش النسخة تعليقات وتصحيحات ورمزونات الغلاف جلد مطبق بورق الإبرو

عليه تملك: مصطفى بن خليل، وملك: الحافظ محمد أمين الشهير بن الحاج محمد بن الحاج إبراهيم، سنة 1195 هـ، ورمزت لها بالرمز (هـ)

النسخة الرابعة : نسخة خطية مصورة عنوناة في مكتبة: الجمعية، تركيا.

الرقم: 1309

تاريخ النسخ: في يوم الإثنين في أواسط شهر الحرام سنة 973 هـ.

عدد الأوراق: 149 ورقة

قياس الورقة (212*132)، قياس الكتابة (139*71)

عدد الأسطر 19

الصفحة الأولى مزخرفة ومذهبة وملونة وجميع الصفحات لها إطارات مذهبة، على هامش النسخة تعليقات وتصحيحات الغلاف جلد عثماني مغلف بورق الإبرو، ورمزت لها بالرمز

(ي)

5- عملي في التحقيق

وكان عملي في التحقيق على النحو الآتي:

1. جمعت نسخ المخطوطة واخترت منها للتحقيق أربع.

2 قابلت متن الكافية المطبوع، وقابلته مع متن الكافية في نسخ المخطوطة كما تبينها الشارح

وثبت بعض الاختلافات التي عثرت عليها وأشترت ذلك في الخامس.

3. وضعت متن الكافية بين قوسين () بلون يخالف لون الشرح، لتمييزه عن الشرح مع

ضبطه بالشكل.

4. ما سقط من بعض نسخ التحقيق وضعته بين معكوفين []، وأشترت إلى لنسخ التي

سقط منها.

5. جعلت نسخة أصلاً، فرمزت لها بالرمز (أ) ورمزت لبقية النسخ بـ (ب)، (هـ)، (ي)

6. خرجت الآيات القرآنية، ونسبت القراءات إلى من قرأ بها.

7. خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث.

8. خرجت الأشعار والأجزاء ونسبتها إلى قائلها، وترجمت لهم مع تكملة الآيات الناقصة،

مع شرح الكلمات الغامضة.

9. ترجمت للأعلام الواردة في الشرح.

10. حرصت على توثيق الأقوال والآراء التي أوردتها الشارح من مصادرهما الأصلية .

11. صنعت الفهارس العلمية التي تعين القارئ، فجعلت فهرسة للأيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية، والمصادر والمراجع، وموضوعات الكتاب.

1

1



قسم التحقيق
المعافية في شرح الكافية
(الشهير بشرح الهندي)

1

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين⁽¹⁾

نحمد الله نحو الآله الوافيه، ونشكره لتول نعماته الكافيه، ونصلي على نبيه الرضي محمد،
الرافع مناصب الهدايه لأرباب اللباب بكلمته الباهره، وعلى آله⁽²⁾ وأصحابه المملئين⁽³⁾،
بشهاب صحبته الفاخره، والحاجيين عادية أهداء الله ببارق السيوف المهنده لقاطعه⁽⁴⁾،
وبعد فقد صنف طبقت الأدباء والكتاب، تصانيف في علم الإعراب؛ بحسب قوتهم⁽⁵⁾ في
البيان، وسهنتهم⁽⁶⁾ من بلاغه خاطر والبيان⁽⁷⁾، لكن الشيخ الإمام، قدوة الأنام، وحيد
العصر، فريد الذمير، أفضل المدققين، برهان المحققين، أبا الفناخير⁽⁸⁾ شهاب الذين بن شمس
الدين⁽⁹⁾ بن عمر الدواني⁽¹⁰⁾ الدولت آبادي، ثم الهندي أكرم الله مآبه وأجزل⁽¹¹⁾ ثوابه = قد

⁽¹⁾ قوله: «وبه نستعين» ليس في (هـ)، (ي) والتثبت من (ب).

⁽²⁾ قوله: «وعلى آله» في (أ): «وآله».

⁽³⁾ في (ب): «المملئين».

والمعلل على زنة «عذبت»: من يسقي مرة بعد مرة، وأيضاً: من يجني الثمار مرة بعد مرة. انظر: صحاح
العربية وتاج اللغة، لأبي نصر الجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة
الرابعة. 1407هـ - 1987م، (5/ 1774)، وتاج المروس من حواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، ت/
مجموعة من المحققين، دار الهداية، (30/ 49).

⁽⁴⁾ استعمل المصنف كتابه هنا بما عرف عند البلايين براعة الاستهلال، والقصود به أن يشتغ كلامه بما يريد التكلم فيه،
وعوماً فله المصنف هنا، وذكر القاطع: «الوافيه، والكافيه، والرضي، شارح الكافية، والحاجيين؛ سببه إلى أن الحاجب صاحب
المنق» ولا يخفى ما في هذه الاقتضاح من رونق بلاغي، وإهداء لما هو مصدده من شرحه على الكافية. انظر في حسن
الاستهلال: تحريو التعبير في صناعة الشعر والنثر، لأبي الإصح المدلواني، ت: د/ حفي شرف، الجمهورية العربية المتحدة -
الجلس الأعلى للثثور الإسلامية، الطبعة الأولى 1963م، (ص 168)

⁽⁵⁾ في (ي): «قوتهم».

⁽⁶⁾ في (ب): «وسهنتهم».

⁽⁷⁾ في (ي): «والبيان».

⁽⁸⁾ في (ب): «الفناخير».

⁽⁹⁾ قوله: «بن شمس الدين» ليس في (أ)

⁽¹⁰⁾ في (أ): «الزوالي»، وفي (هـ): «الزاوي».

⁽¹¹⁾ في (ب): «أجزل».

عمل حواشي على الرسالة المشهورة في الإعراب لشيخ الصناعة، ندوة الأئمة⁽¹⁾، المشهور⁽²⁾ في المشرق والمغرب، العلامة ابن الحاجب أسكنه الله الفردوس، وأنان روحه القدس - قد حارت⁽³⁾ مع الصغر سنينها، وقد جاوزت في الفضل جميعها من حيث نشأت نهئها، وتفرغت دوحته، مؤشاة⁽⁴⁾ بجبر⁽⁵⁾ الألفاظ الساحرة، ومغشاة بحل⁽⁶⁾ المعاني الزاهرة، حلّ مقلد البيان بما فيه، ويضئ وجه البلاغة بما سوّده⁽⁷⁾، ولعمري هذه هي التي تنقضي الأدباء أن يخلّدوا⁽⁸⁾ بتحرير معاليها أقلامهم، ويحلّوا⁽⁹⁾ بتقريب مساعيها⁽¹⁰⁾ كلامهم، وليرادكها الماعنون من أرباب التصانيف؛ لحلائهم⁽¹¹⁾ أنفسهم، بأن يعتلّوا بعد المعجز من كنه وتعدوا أصغر نتائجها [هـ] 16 [أ] اعتزاز أبي نواس بقوله⁽¹²⁾:

فأنت كما كنتي ولوق الذي كنتي⁽¹³⁾

⁽¹⁾ في (ن): «الأئمة».

⁽²⁾ في (ب): «المشهور»، وفي (ي): «المشهور».

⁽³⁾ في (ب): «جازت».

⁽⁴⁾ في (ب)، و(ي): «مواشاة».

⁽⁵⁾ في (هـ): «محرر»، وفي (ي): «يجبر».

والخير: جمع «جبرته»، وهي الجمال والبهاء، ومنه قول العرب: «فلان حسن الخير والسير»؛ إذا كان جميلاً حسن الهيئة. انظر: المسحاح (620/2)

⁽⁶⁾ في (ب): «حلل».

⁽⁷⁾ في (ن): «سودبه».

⁽⁸⁾ في (ن): «مقلدوا».

⁽⁹⁾ في (ن): «محلل».

⁽¹⁰⁾ في (ب): «صانفيها».

⁽¹¹⁾ في (ب)، (هـ)، (ي): «لحلائهم»، والثبت من (1) وهو الموافق لما في حاشية (هـ).

⁽¹²⁾ قوله: «محرر» ليس في (ن).

⁽¹³⁾ ظهرت له من عمر الطول، وهو في ديوانه، ت: أحمد عبد الجهد الفزالي، القاهرة: 1953م، (ص 415)، والصانفين: الكتابة والشعر، لأبي حلال العسكري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد الجبوري، المكتبة المعاصرة - بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م، (ص 208)، وزهر الآداب ونسر الألباب للخزري القبيداني، ت علي محمد الجبوري، دار الجبل - بيروت، بدون تاريخ، (993/4)

ولما كانت [ب/2] جنداً قد انقسم⁽¹⁾ فتناثرت لكليه، وروضة [ي/2] دخلت أسافله في أهاليه، وكانت كافية شافية، ومن وراء الإقناع والإشباع⁽²⁾ آية⁽³⁾، أردت أن أضع المصليين بها بنظم مشهورها⁽⁴⁾، وجمع ماثورها، ليثجروا سعيّاً على الشهور، وأنيساً⁽⁵⁾ [2] في المقام والسفر، وعلى الله التوكل في الآمال⁽⁶⁾، وإليه المرجع والمآل، فأقول ناقلاً لكلامه وبالله التوفيق لإتمامه:

[لما لم يبدأ الشيخ رحمه الله في هذه الرسالة بحمد الله مضعاً للنفس، بتخييل أن كتابة هذا من حيث إنه كتابه، ليس ككتبي السلف رحيمهم الله حتى يبدأ⁽⁷⁾ به⁽⁸⁾ على مستنها⁽⁹⁾، وليس ذا بال؛ حتى يكون يترك الحمد أقطع⁽¹⁰⁾.
وبدا يذكر الكلمة والكلام؛ لكويلهما موضوعي علم النحو، حيث⁽¹¹⁾ يبحث فيه عن أحوالهما؛ من الإعراب والبناء وما يتعلق بهما. ولما كانت الكلمة جزء⁽¹²⁾ الكلام، ويرجع الإعراب إليها بالذات - فذمها⁽¹³⁾ عليه فقال:

(1) في (ي): «انقسم»

(2) قوله «والإشباع» ليس في (ي)

(3) في (هـ)، (ي): «آية». الآية: غرة الأمان وهو الوفاء، والحق: أنها كافية شافية، ومن وراء الإقناع والإشباع موعة. والله أعلم

(4) في (ي): «مشهورها»

(5) في (ي): «واليس»

(6) في (ب) «ذلك»

(7) في (هـ): «يبدأ».

(8) قوله: «هـ» ليس في (1)

(9) في (1): «مستها» والشر: الطرفة؛ ومنه: استقام فلان على متن واحد. انظر ك الصالح (2138).

(10) اختار المحقق من ابن الحاجب من علم ذكره حمد؛ كما حدث عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «كُلُّ كَلَامٍ فِي بَالٍ لَا تَهَيِّئْ لَهُ بِالْحَمْدِ قَبْلَ الْخَطِّ»، قال النووي: «وهذا الحديث حسن رواه أبو داود وابن ماجه في مستنها رواه الترمذي في كتابه «عسل اليوم واليلة»، روى موصلاً ومرسلاً ورواية الموصول إسناده جيد، ومعنى «أقطع» قبل البركة النظر. النهاية شرح صحيح مسلم بن الحجاج - شرح النووي عن مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، المطبعة القانية: 1392هـ - 1972م، (1/43).

(11) قوله «مستها» ليس في (1)

(12) في (ب): «جزءاً من»

(13) في (ب) «فدّمها»، وفي (هـ) «فدّمها» وروى غيره تحت الفاء

(الكَلِمَةُ) اللام^(١) للجنس، والثاء للوحدة التوحيدية أو الفردية^(٢)، والكلمة الواحدة كلمة مفهوماً، وإن كانت جزئية فيما صدقت عليه، والتعريف باعتبار المفهوم^(٣)، وعلى هذا لا ينافي الاستغراق أيضاً؛ كما في كل فرد وكل واحد، لكن على التعريف بآبائه؛ إذ التعريف إنما يكون للحقيقة لا للأفراد إلا أن يقتصد ببيان الفرد^(٤) لا التعريف

وإنما حمل اللام على العهد الذهني^(٥) فتوجب جهالة المحدود^(٦) إلا أن يعتبر التعيين^(٧) باعتبار المقام، والأولى: أن يحمل على الجنس أو العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على أنه

(١) يسه في (هـ) «فيه».

(٢) كتب في حاشية (هـ) ما نصه: «والوحدة النوعية: أن يفيد شتيان الأشياء واحداً باعتبار اعتبارهما تحت نوع واحد كزيتو وصبروا فإنهما اعتباراً واحداً لاندراجهما تحت الإنسان» اهـ وجاء في «معجم مصطلح الأصول»: «هي التي تكون في أفرادها على السوية. فهي على هذا تقتضي في فرد ما تقتضي في فرد آخر، كالإنسان، فإنه يقتضي في «فرد» ما يقتضي في «صغرة» بخلاف «العامة الجنسية»». معجم مصطلح الأصول، طبع ملال، مراجعة: محمد التوم، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى 1424 هـ 2003 م، (ص 272).

(٣) كتب في حاشية (هـ): «إن الكلمة مصفة بالكيفية بحسب المفهوم، والجزئية باعتبار ما صدق القوم عليها» اهـ وقوله «والكلمة الواحدة كلمة مفهوماً...»: أي: من حيث الإطلاق، فالألف واللام فيها للاستغراق، وهو ما يطلق عليه عند المناطقة الموجبة لكيفية؛ وهي: «الألفاظ التي تدل على نبوت لجميع أفراد الموضوع» نحو: «كفر، جميع، عامة، كافة، لام الاستغراق...» وغير ذلك، وأما الموجبة الجزئية فهي: «وهي الألفاظ التي تدل على نبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع»، وبالتالي بالكلمة جزئية باعتبار ما يقع عليها المفهوم. انظر معجم مصطلح الأصول» (ص 168).

(٤) أي: بيان الأطوار؛ وهو التلازم، وهو من قولهم: «الطرد الشيء» أي: تبع بعضه بعضاً وجريه. انظر المصباح (502/2).

(٥) آل المهدي؛ كما قال ابن هشام: «إما أن يشار بها إلى معهود ذهني أو ذكري، فالأول كقولك: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مخاطبتك حيث في قاضي خاص، ولقني كقولك تعالى {فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج} الآية، فإن «آل» في المصباح وفي الزجاجه للمعهد في مصباح وزجاجة المقدم ذكرهما» شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ت: عند النبي الدرر، الشريعة المتحدة للنشر والتوزيع - سوريا، بدون تأريخ، (ص 195).

(٦) لوجب جهالة المحدود، لأن العهد الذهني مبني على أمر خاص بين المتكلمين؛ كما تقدم آنفاً.

(٧) في (ب): «التعيين»

يقصّد به حصول حرفٍ فصاعداً». وقيل: «ما يتلفظ به الإنسان من حرفٍ فصاعداً» وفي كلٍّ وجوهٌ من نظير فتأمل تعرف⁽¹⁾. واحترز به عن اللّوآل الأربع⁽²⁾ وألما لم يقلّ لفظاً، لأنّ الوحدة غير مرادّة، والمطابقة غير لازمة، لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ مختصراً. واللفظ أصمُّ من أن يكون حقيقةً أو حكماً؛ كالنّوي في «زبد ضريب» واخترّب⁽³⁾، حيث يصدق عليه تعريف اللفظ (2/ب) اعتباراً أو⁽⁴⁾ حكماً لا حقيقةً؛ إذ ليس من مقولة الحروف والصّوت أصلاً ولم يوصح له لفظ، وألما عبّروا عنه باستعارة لفظ المفصل له من نحو «هو» وأنت⁽⁵⁾ وأجروا فيه⁽⁶⁾ أحكام اللفظ، فكان لفظاً حكماً بهذا الاعتبار. والمخوفون لفظ حقيقة؛ لصدق ماهية اللفظ عليه لأنّ [هـ/ 17 ظ] من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وصدق الماعية لا يستلزم الوجود؛ فالمخوف⁽⁸⁾ لا يُناقضه

(1) كُتب في حاشية (هـ) ما نصّه: «وفي نظره هو. أنّه يلزم أن تكون الحركات الإعرابية لفظاً لصدقه عليه، وصدقه عليها يوجب صدق الكلمة، لأنّها لفظٌ دلّ على معنى، أي التفاعلية، والقولية، والإضافة. وأحسب بأن المراد من اللفظ لفظ مستقل، أي شيء يتلفظ به من غير اتصال بشيء آخر، والحركات الإعرابية ليست بهذه المثابة، لذا يخرج عن كثير من الأسماء والحروف؛ كياء الضمير وألفه وواوّه، وكياء النسبة والتصغير وغير ذلك». ا.هـ.

هذا وجه من وجوه الاعتراض، وقمة وجوه أخرى انظر ما ناقشناها في: التذليل والتكميل (1/ 16، 17)، ولزده السالك لما حلّ أمة ابن مالك، لأنّ قيم الجزئية، ت: د/ عمده السهلي، أخواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى 1373هـ-1954م، (77/1)، وتجهيد القواعد بشرح تهليل اللوائف، لناصر الجيش، ت: علي عمده فاخر وآخرين، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى 1428هـ-2008م، (128/1)، ومجمع الموع (1/ 58).

(2) أي: واحترز باللفظ عن غيره من السوال ما ينطلق عليه في اللمة كلام، وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب نظر الشرح الكبير على عمل الزجاجي، لابن مصفون، ت: صاحب أوجناح، جامعة الموصل- مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: 1400هـ-1980م، (1/ 85)، والتذليل والتكميل (1/ 16)، وشرح الحدود في النمر، فافهم، ت: الخولي الميمري، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثانية: 1414هـ-1993م، (ص 80)، واللوائف الشافية على إعراب الكافز لثعبي، راجعات الباحث رضا جبال، رسالة ماجستير تحت إشراف أ د/ أحمد عبد الدليم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة سنة 1435هـ-2015م، (ص 182).

(3) أي: «زيد ضريب هو»، و: «اضرب أنت». فالضميران منوي اللفظ بهما حكماً.

(4) في (هـ): «هو».

(5) بعله في (ب)، (ي): «وهي».

(6) في (ب): «أنت» بدون واو، وكتب تحتها باللون الأحمر: «وأنّا»، ويعدّه في (هـ): «وأنّا».

(7) في (ب): «عليه».

(8) في (هـ): «المخلف».

(ووضع) الوضع: تعيين اللفظ للمعنى أولاً وقيل: تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنصبه⁽¹⁾ وقيل: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحسن به فهم المعنى المخصص به⁽²⁾. ويخرج من الأول: المشترك باعتبار المعنى الثاني⁽³⁾، والمنقولات⁽⁴⁾ إلا أن يرد به⁽⁵⁾ الأوبى عند الوضع⁽⁶⁾.

ويخرج الدوال الأربع فيراد تعريف النوع لا الجنس⁽⁷⁾ ويخرج من الثاني: الحرف؛ لاحتياجه إلى الضمنية⁽⁸⁾. وأجيب بأن المحتاج إليه⁽⁹⁾ الدلالة لا التعيين ويدخل في الثالث: الحروف؛ إلّا أن يمنع فيه التخصيص، والمنقولات؛ إلّا أن يرد الضمني الأول، أو يعرف بالوضع. ويخرج منه⁽¹⁰⁾: الحرف؛ حيث لا يفهم معناه⁽¹¹⁾ متى أطلق بل إذا أطلق مع ضم ضمنية، وأجيب: بأن المراد متى أطلق إطلاقاً صحيحاً، وإطلاق الحرف بلا ضمنية غير صحيح.

⁽¹⁾ قوله: «بنصبه» ليس في (1)

⁽²⁾ في (1): «له».

نظر هذه الأقوال والتعليق عليها في لمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب، ت: د/ فخر قدوة، دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ - 1989م، (2/ 547)، وتعميد القواعد (1/ 137)، وتعليق القواعد، لبر الدين الدمياطي، ت: محمد بن عبد الرحمن القلبي، بدون نشر، الطبعة الأولى: 1403هـ - 1983م، (1/ 64).

⁽³⁾ أي: الألفاظ المشتركة، كلفظ «العوى» مثلاً، وهو له معان متعددة، وعليه فلا يدخل في التعريف الأول، إلا معنى واحداً فقط، وهو الذي وضع له أولاً.

⁽⁴⁾ أي: الأسماء المشتركة؛ كقول الصفات إلى الأسماء.

⁽⁵⁾ قوله: «هه» ليس في (1).

⁽⁶⁾ في (هـ): «الوضع»، وكتب فوقها: «الوضع، خ».

⁽⁷⁾ أي: يرد تعريف نوع من «الوضع» لا جنس؛ وهو: ما استعملته العرب في مفصود كلامها، واصطلح عليه النحويون؛ فتراهم لا يتكلمون في أحكام الإشارة، أو الخط، أو غيرها. انظر الشرح الكبير، لابن عصفور، (1/ 87).

⁽⁸⁾ أي: ما يضم إلى الحرف، ويستند إليه في الدلالة على معنى معين، فالحرف لا يدل على معنى في نفسه، وإنما في غيره ليجتاح إلى هذه الضمنية.

⁽⁹⁾ قوله: «إليه» ليس في (1)، (هـ).

⁽¹⁰⁾ بضمه في (ب)، (ي): «هههه».

⁽¹¹⁾ قوله: «معناه» ليس في (ب).

ويخرج من جميع أي/ 3 ظا التعريفات: حروف الهجاء، مع كونها موضوعة لغرض تركيب الألفاظ دون المسمى فيراد تعريف نوع⁽¹⁾. وأما ترك قيد الدلالة لاندراجها في الوضع وما يقال: تركه لنلا يخرج الحرف⁽²⁾ قبل ضم ضمنية؛ ففيه: أن المراد الدلالة بالقوة فلا يخرج وفيه⁽³⁾. ويجتزأ بقوله «ووضع» عن الحرفات، والأصوات، والمهملات، وما يدل بالفعل.

(المعنى) أب/ 3 ظا مفعول به باللام⁽⁴⁾، وفيه احتراز عن حروف الهجاء.

(مفعول) وهو ما⁽⁵⁾ لا يتقسم عليه لفظه بخلاف المركب، كمنى: «الرجل، وضرب، وقائمة،

وتضرب، وبصري: مركبات، ولا لزم⁽⁶⁾ في «حسنة» توالي أربع حركات في كلمة واحدة،

وفي «عداة»⁽⁷⁾ إبدال الواو[هـ/ 18 و] في الوسط. ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير

والثاني في «قائمة» ولولزم للزم⁽⁸⁾ في «الرجل» اجتماع التعريف والتكثير، وليس

قليص⁽⁹⁾.

(1) بعده في (1) «حرف»

(2) في (ي): «الحروف».

(3) كذا في النسخ المخطوطة، وكأنه أراد أنها مسألة فيها بحث، لما نرى أنه قد كتب أولاً في حاشيته (ب)، (هـ): «لأن لا تسلم أن الحرف قبل ضم الضمنية يدل على ما وضع له بالقوة لكون دلالتها مشروطة بذكر متعلقها معها وضماً، وانتفاء الشروط عند انتفاء الشرط ضروري»، وإذا في (هـ) إسناد المحدثي وهو «بري». ثم كتب في حاشيته (ي) ما حكي: «وليه بحث؛ لأننا نسلم أن الحرف من غير ضمنية دالة بالقوة، إلا أن المقتدر على أنها موضوعة في التركيب، فالجواب الحق أن الحرف من غير ضمنية كلمة، إذ يصدق عليها أنها عند الإطلاق الصحيح دالة عند الله»

(4) قال زمني زاهد: «اللام: حرف جر متعلق بـ«وضع»، ومعنى مجرور به بتقدير، ومتصوب علماً مفعول به غير صريح لوضوح، لا مفعول له، لمد كون اللام هنا للتعليل؛ كما زعمه بعض أصحاب التخصيل؛ بل صلة الوضع» انظر القواعد الشافية على إعراب الكافية (ص 184)

(5) قوله: «هـ» ليس في (ب)

(6) في (ب): «يلزم»

(7) في (1) «عداوة»، وفي (ي) «عداة»، وكتب في حاشيته (هـ)، (ي) ما نصه: «قال في «الصالح» «فوزم عدا وجد بكسر العين، فإن أدخل هاء قلت عداة بالضم» معناه أصله عدوة؛ فلزم تكن التاء جارية لزم إبدال الواو بالألف في الوسط من غير أن يكون ما قبلها مفتوحاً. عند الله». هـ وانظر: الصحاح (6/ 2420)

(8) في (ب) «لزم»

(9) أي وليس يلزم التعريف والتكثير في «الرجل» فليس يلزم التكثير والثاني في «قائمة».

وقوله: «مفردة» بارتفع صفة اللفظ، وبالجزء صفة المعنى⁽¹¹⁾. وبالنسب حال من ضمير «وضع».

(نوعه) اسم وقيل وحرف، أي كلمة صادقة على هذه الأقسام، وألا فالكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف، ومنقسمة إلى هذه الأقسام [3/1] الثلاثة⁽²⁾ الكلّي إلى الجزئيات لا انقسام⁽³⁾ الكلّي إلى الأجزاء⁽⁴⁾.

والاسم مأخوذة من السمو؛ بدليل أمثلة اشتقاقية؛ من نحو: «سمي يُسمي، وأسماء وسمي⁽⁵⁾». وقيل: من الوسم؛ لتناوبهما في معنى كون كل منهما علامة للسمى⁽⁶⁾، والأمثلة عمولة على القلب. وسمي الفعل فملاً لتفضيئه الفعل اللغوي⁽⁷⁾، وهو المصدر⁽⁸⁾. والحرف في اللغة: الحرف⁽⁹⁾؛ يسمي⁽¹⁰⁾ به لأنه يكون في طرف من الاسم والفعل.

⁽¹⁾ في (ب)، (ي): «معنى»

⁽²⁾ في (ب): «أقسام».

⁽³⁾ في (ب): «أقسام»

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «معلوم أن الكلّي المنقسم إلى الجزئيات ليس عين كل منها ولا مجموعها؛ بخلاف الكل المنقسم إلى أجزاء؛ فإنه عين لكل الأجزاء». هـ. أي، إن الكلمة إذا كانت اسماً لا يلزم أن تكون معاً، أو كانت فملاً فلا يلزم كونها اسماً، أو حرفاً فلا يلزم كونها اسماً أو معاً، لأن الثلاثة فسام مشتركة في إطلاقي الكلمة. انظر: لتعريف شرح التحرير، لملاحة الدين المرادي، ت: د/ عبد الرحمن الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد - السعودية، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م، (2314/5)، والتفريد والتعريف في علم الأصول، لابن أمير حاج الحنفي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م، (235/1)

⁽⁵⁾ قوله: «وسمي» ليس في (ب)

⁽⁶⁾ في (ب): «طسم». والمسلمة خلافاً بين الصيريين القائلين أنه من «السمو» والكوفيين القائلين أنه من «الوسم»؛ انظر ما تنصيصاً في: المرجل شرح الجمل، لابن خنشاب، ت علي حيدر، مجمع النسخ العربية دمشق، الطبعة الأولى: 1392هـ - 1972م، (ص6)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين الصيريين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد عي، فليس عبد الحميد، مكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م، (8/1) الملاحظة 1. والتبيين من ملأبب الصيريين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء المكي، ت/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة السككان المسلكة العربية السعودية، ط1: 1421هـ - 2000م، (ص132) الملاحظة 4. وشرح لفصل (1/83)، والفطيل والتكميل (1/44)

⁽⁷⁾ قوله: «اللغوي» ليس في (ب)، وكتب فوقها في (هـ): «الحلبي»

⁽⁸⁾ انظر: العين، للخليل بن أحمد، (145/2)، والمصباح (1792/5)، واللسان (528/11).

⁽⁹⁾ انظر: الفصاح (4/1342)، ولسان العرب (9/42)، وناج العروس (23/130).

⁽¹⁰⁾ في (ب): «سمي»، وكتبها فوق «سمي» في (هـ)

واللام في قوله: «لأنها» متعلق⁽¹⁾ بمفهوم⁽²⁾ الكلام؛ حيث يفهم دعوى المحصر بالسكوت في معرض البيان⁽³⁾، أي المحصرت على هذه الثلاثة⁽⁴⁾.
لأنها «لأنها أن تدلّ»، أي: لأن حالها إما دلالة أو عدم دلالة، أو لأنها إما ذات دلالة، لولاها إما دلالتها على كذا ثابتة، فيكون قوله «لأنها أن تدلّ»⁽⁵⁾. مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر «أن». ويمكن أن يؤول المصدر باسم الفاعل، أي: لأنها إما دالة⁽⁶⁾ فلا يرد امتناع حمل الدلالة إي/ 4 على الكلمة. ودلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمحتج. وقيل: دلالة اللفظ فهم المعنى منه⁽⁷⁾ عند إطلاعه أو تخيله⁽⁸⁾ أو إحساسه، وهذا تعريف بالعلامة والأثر؛ وإلا فالفهم الذي هو صفة السامع أو صفة المعنى كيف يعرف [هـ/ 18 ط] به الدلالة التي هي صفة اللفظ⁽⁹⁾؛ ويمكن أن يقال: إنه تعريف لصفة الشيء بصفته⁽¹⁰⁾ السببية

⁽¹⁾ في (ن)، (هـ): «يتعلق».

⁽²⁾ في (ب) «مفهوم».

⁽³⁾ أي: بيان الحال، ويقصد به عند الأصوليين كالتدلي «يكون بدلالة حال التكلم كالسكوت في معرض البيان وسكوت الصوتين منا على هذه الثلاثة دلّ أن ليس غيرهما، وبهذا السكوت استدلال للمصنف أيضًا على المحصر بما تقرر الأحكام في أصول الأحكام، للأدبي، ت سيد الجبلي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ-1984م، (4/ 275).

⁽⁴⁾ قال زكريا زاهر، «اللام: حرف جر متعلق بالانحصار المفهوم من التفسير، أو اللفظ في نظم الكلام، أي: إنما المحصرت الكلمة في هذه الثلاثة». انظر: القوائد الشافية على إعراب الكافية (ص 191).

⁽⁵⁾ في (ب): «هذه».

⁽⁶⁾ في (ن)، (4): «دلالة».

⁽⁷⁾ في (ب) «عن».

⁽⁸⁾ في (ب): «تخيله».

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (هـ) «وإنما ورد لأن الفهم من حيث الإسناد صفة السامع، ومن حيث التعلق والوقوف صفة المعنى من صفة اللفظ، كما أن الضرب من حيث الإسناد صفة الضارب، ومن حيث التعلق صفة المضروب، والظاهر أن صفة اللفظ، كما قيل، من حصول صورة الشيء في العقل صفة العقل معناه نفسه».

⁽¹⁰⁾ في (ي): «بصفة».

اصطلاحاً، ولا⁽¹⁾ مشاحة فيه⁽²⁾. والمراد: إمّا أن تدل⁽³⁾ وصفاً فلا يراد ما يخرج من الاستقلال من الأسماء كالوصلات ونحوها.

«على معنى» مفعول به له تدل⁽⁴⁾، وجوه تقديرية؛ كقصصنا⁽⁵⁾.

«في نفسها» «في» بمعنى الباء أي: بنفسها لا بضم ضميمة، ويحتمل أن يكون صفة معنى؛ أي: حاصل في نفس الكلمة؛ أي: مدلول لها بخلاف الحرف؛ فإنه يدل [أب/ب] على معنى حاصل في غيره؛ أي: مدلول لغيره⁽⁶⁾، كاللأم تدل⁽⁷⁾ على تعريف نفسه الاسم. ولم دالة على نفي⁽⁸⁾ تضمنه الفعل، وعلى هذا فليس ولي بعض الشيخ: «في نفسه»⁽⁹⁾، أي: معنى حاصل بنفسه؛ أي بالنظر إليه لا بالنظر إلى كونه مدلول لفعل آخر⁽¹⁰⁾؛ من اسم أوفعل؛ بخلاف الحرف.

⁽¹⁾ يحمه في (ب): «قدح به»

⁽²⁾ كتب في حاشية (ب): «الصفة السببية: عبارة عما هو صفة الشيء بحسب الظاهر، ولي لمعنى قائمة لمسلق

فلك الشيء؛ نحو: رجل كريم أبوه». ا. هـ

ومفاد القاعدة: أن صفة الشيء التي يعرف بها ويميز عن غيره لما في الاعتبار حكم حقيقة ذلك الشيء. انظر: موسوعة الفروع الفقهية، لأبي الحارث الفزري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م، (3/45).

⁽³⁾ في (أ)، (ي): «يدل».

⁽⁴⁾ في (أ)، (ب)، (ي): «يلدل»

وتقوله: «مفعول به ...» أي: غير صحيح؛ فإن الفعل «دل» عما يتعدى بحرف الجر.

⁽⁵⁾ أي إعراب الاسم المنصور؛ فإن العلامات الإعرابية تتلذظ ظهورها عليه، فيعرب بها تقديرًا.

⁽⁶⁾ في (ب): «لغيره».

⁽⁷⁾ في (أ)، (ب)، (ي): «يدل».

⁽⁸⁾ قوله: «نفي» سقط من (أ)

⁽⁹⁾ قوله: «في نفسه» في (ي): «بنفسه».

وهله اللفظة وحدها في نسخة من الكاتبة منسوحة سنة (690هـ) بخط المجدد بالقوت المستعصر (ت) 698هـ) مخطوطة بدار الكتب لابن، وتحمل رقم (3832/318).

⁽¹⁰⁾ قوله «مدلول لفعل آخر» في (أ) «مدلول آخر لفعل»، ولي (ب): «مدلول اللفظ آخر»، ولي (ي):

«مدلول اللفظ آخر»، والتبت من (هـ)

(كولاً): عطف على قوله «تدل» أي لا تدل⁽¹⁾ على معنى في نفسها. فإن قيل: العلم لا يكون مقوماً⁽²⁾ للماهية؟ قيل: هذا التعريف رسمي⁽³⁾ لا ماهية⁽⁴⁾، مع أن العلم المضاف إلى الوجود قد يعرف به، قالوا: الغنى عدم البصر عما بين شأبه البصر⁽⁵⁾، والموت عدم الحياة⁽⁶⁾ من شأبه الحياة⁽⁷⁾ (3/ب).

(الطائي): أي ما⁽⁸⁾ لا يدل على معنى في نفسها.

(مطرف): الجملة مستأنفة؛ لأنه لما قال: إما كذا أو كذا، فكان سائلاً قال: ما الأول وما

الثاني؟ فقال: الثاني كذا، والأول كذا.

ولما قدمه في الدليل وإن كان آخره في الدعوى؛ لأنه في اللغة: الطرّف مذكوره مرة في طرف ومرة أخرى⁽⁹⁾ في طرف آخر ولأن الشروع في البيان من القريب أولى، ولعدم التخصيص فيه⁽¹⁰⁾، ولأنه عندهم والعلم⁽¹¹⁾ مقدم.

⁽¹⁾ قوله «تدل أي لا تدل» في (ب) «يدل»، وفي (ب): «يدل أي لا يدل»، وفي (ي): «تدل أي لا تدل»، وانتهت من

(هـ)

⁽²⁾ في (ب) «مقدما مقهورا»

⁽³⁾ في (ب) «رسمي»

⁽⁴⁾ قوله «لا ماهية» في (ب)، (هـ)، (ي) «الماهية».

⁽⁵⁾ يدل في (ب) «أن يكون مقدما بصيرا»

⁽⁶⁾ في (ي) «معين»

⁽⁷⁾ هذا من باب ما يعرف عند الماطقة بتقابل العلم والمعرفة، ويصوب به «كون الشئين بحيث يكون أحدهما عدم الآخر من

موضوع قابل للوجودي، كالعلم والبصر فإن العلم عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا، وعليه يقال: العلم بصير، كما نحن علم الصبي المندى، وكذا يقال: الموت عدم الحياة، كما بين المصنف وتضمن عليه الماطقة والأصوليون انظر نهاية الوصول في درية الأصول، لصفي الدين الحنفي، 2: د. صالح يوسف - د. سعد السويح، المكتبة التجارية - مكة المكرمة الطبعة الأولى 1416 هـ - 1996 م، (1/126)، و«مستور العماء» جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للأحمد نكوي، حروب حارث القارمية - حسن حنفي فحسي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1421 هـ - 2000 م، (1/230)

⁽⁸⁾ قوله «ما» ليس في (أ)

⁽⁹⁾ قوله: «طريق» ليس في (ب)، (د)، (هـ)

⁽¹⁰⁾ أي لا يدل عليه في غير (أ) بما يدخل عليه من معنى في الاسم أو الفعل؛ لذا فإنه أقل من الاسم والفعل، فوجب البدء به. وعليه علم بطلان التخصيص الذي في لسانه الاسم والفعل والاسماهما

⁽¹¹⁾ في (هـ) «العدم» والعدم ملزم على الوجود؛ لأنه الأصل، والوجود فرع عنه انظر شفاء السليل في بيان الشبه والفعل ومسالك السليل، لأبي حامد الغزالي، لطيف د. حمد الكبيسي، طبعة الإهداء - بغداد، الطبعة الأولى 1390 هـ - 1971 م، (هـ 21)

[هـ/ 119] «وَالْأَوَّلُ»، أي: ما يدلُّ على معنى في نفسها.

«إِنَّمَا أَنْ يَقْتَرْنَ»: خبرٌ «الأوَّلُ» مجدلٌ مضافٌ⁽¹⁾ منه، أومِنَ المبتدأ، أوهو⁽²⁾ مبتدأ محذوفُ الخبر، أوتأويلُه بالصفةِ على طريقةٍ. «إِنَّمَا أَنْ تَدُلَّ»⁽³⁾ والمرادُ⁽⁴⁾: أَنْ يَقْتَرْنَ وَصِفًا فَلَا يُوْذَى عَلَى عَكْسِهِ؛ لِحُجُو: «عَسَى، وَنَعَمْ وَنَشَى، لِي/ 4ب» وما أَحْسَنَ زَيْدًا⁽⁵⁾، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ الْاِقْتِرَانِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَلَا عَلَى طَرِيقِهِ؛ لِحُجُو: «هِيَئَاتِ، وَصِي»⁽⁶⁾، وَلِحُجُو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ الْآنَ أَوَامِسَ أَوْعَدًا» عَمَّا اقْتَرَنَ بِالْعَارِضِ⁽⁷⁾

(يَأْخُذُ الْأَزْمِنَةَ الثَّلَاثَةَ): الماضي والحال والاستقبال، وتقييدُ الاقترانِ بأحدِ الأزمنةِ يمنعُ خروجَ؛ لِحُجُو: «الصُّبُوحُ، وَالْقُبُوقُ، وَالسُّرَى، وَالتَّأْوِيبُ»⁽⁸⁾ عَنْ⁽⁹⁾ حُدِّدِ الْأَسْمَ وَدُخُولِهِ فِي حُدِّدِ الْفِعْلِ⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ي): «المضاف».

⁽²⁾ قوله: «هو» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).

⁽³⁾ في (ب)، (هـ): «يدل».

وتأويله صفة: أي: يتأويل مقترن؛ فيقال: «وَالْأَوَّلُ مقترن...»، وهو كما تقدم قريباً عند قوله: «إِنَّمَا أَنْ تَدُلَّ».

⁽⁴⁾ يمدّه في (ي): «إِذَا».

⁽⁵⁾ قوله: «زَيْدًا» ليس في (ب).

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (ي) «على عكسه؛ التعريف وهو كل فعل مقترن؛ لِحُجُو عَسَى لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْتَرَنٍ فَعَلِيٍّ بِحَسَبِ الْوَضْعِ، وَعَلَى طَرِيقِهِ: وَهُوَ كُلُّ مَقْتَرَنٍ فَعَلِيٍّ مُجْهِهَاتٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْتَرَنٍ بِحَسَبِ الْوَضْعِ». اهـ.

⁽⁷⁾ في (ي): «بِالْعَارِضِ». وكتب في حاشية (هـ): «لَأَنَّ كَلِمَتَهَا [أي: الأَمْثَلَةُ أَهْلًا] مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الْإِنْشَاءِ

الْعَارِضِ الْمَلْزَمِ لَهَا». اهـ.

⁽⁸⁾ والصُّبُوحُ: الصُّبُوحُ أَوَالُ النَّصِيِّ، وَالنُّفُوقُ: النَّفْسُ، وَالسُّرَى: سِيرُ اللَّيْلِ، وَالتَّأْوِيبُ: سِيرُ النَّهَارِ. الْكَلِيَّاتِ،

لِلْكُفْرِيِّ، لِحَقِيقِ د. عِدْنَانِ دَرَوِيشٍ، مَوْسَعَةُ الرِّسَالَةِ (ص 505)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (2/ 37).

⁽⁹⁾ في (ب): «مِنْ».

⁽¹⁰⁾ قَالَ ابْنُ مَعْلُورٍ «مِنْ أَسْمَاءٍ وَقَدْ تَعَرَّضْتُ لِلرَّثَائِنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَوَامِسَ يَعْطِي الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ، وَقَدْ يَعْطِي الْيَوْمَ الَّذِي بَعْدَ يَوْمِكَ، وَالصُّبُوحُ يَدُلُّ عَلَى الصُّبْحِ وَالْقُبُوقُ يَدُلُّ عَلَى النَّفْسِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعْرِضْ لِبَيْتِهَا لِمَزْمَانٍ بَلْ وَصَفَهَا لِلْمَلِكِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَعْتَبِرُ أَبْنِيَهَا لِلزَّمَانِ»، وَقَالَ الرَّصَافُ: «وَيَخْرُجُ لِحُجُو: الصُّبُوحُ وَالْقُبُوقُ، وَالْقُبُوقَةُ، وَالسُّرَى، لِأَنَّ الْفَلَقَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى زَمَانٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ أَحَدُ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، أَيْ الْماضِي وَالْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ». الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ، وَشَرْحُ الرَّصَافِيِّ عَلَى الْكَاتِلَةِ، طَرِيقُي، الْاِسْتِزْهَارِيُّ، لِحَقِيقِ: يَوْسُفُ حَسَنٍ عَصْرٍ، مَشْهُورَاتُ جَامِعَةِ بَنِي غَزَايَ - الْجُمْهُورِيَّةِ الْهَلَبِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ 1416 هـ - 1996 هـ (39/1)

والخصارح مقترن بأحدهما عند الوضع⁽¹⁾. أو يقال: ما اقترن بزمانين يصدق عليه أنه اقترن بأحد الأزمنة⁽²⁾ لوجود لوحد في الاثنين لكنه لا يصدق عليه أنه⁽³⁾ يقترن بأحدهما فقط⁽⁴⁾. والمراد بالاقتران⁽⁵⁾ لا يقيد فقط، ولا بشرط الشيعين وعدمه⁽⁶⁾، فلا يخرج الخصارح غير⁽⁷⁾ المعين والماضي المعين، ولا يبرز لفظ⁽⁸⁾ الماضي والمستقبل، لأن المراد بالاقتران: الاقتران⁽⁹⁾ بالصفة، وليست فيهما صيغة اقترنت، ولأنه إن⁽¹⁰⁾ أريد بهما الفعلان المجهودان فمعناها غير مقترن [ب/4] وإنما اقترن معنى معناهما، وإن أريد بهما الزمان فمعناهما الزمان⁽¹¹⁾ لا شيء⁽¹²⁾ آخر يقترن به وفيه وفيه⁽¹³⁾.

(1) في (أ) - «الواضع» وكتب في حاشية (ي): «لأن الواضع وضع مرة لسعال ومرة للاستبدال فلا يكون

صده الالتباس»

(2) بعده في (ي): «منه».

(3) في (أ): «أن»

(4) كتب في حاشية (هـ) «جواب سوال مقدور». اهـ. وكتب في حاشية (ي): «جواب عما يقال: إن الخصارح

لا يقترن بأحد الأزمنة لاتين منها؛ لأنه مشترك بين الحال والاستقبال». اهـ.

(5) في (ب) «بالاقتران»

(6) في (ي): «ولا عدمه».

(7) في (أ)، (ب)، (هـ): «الغير». والمثبت من (ي)

(8) في (ي): «اللفظة».

(9) قوله: «الاقتران» ليس في (ب).

(10) قوله: «إن» ليس في (أ).

(11) قوله: «الزمان» يس في (أ).

(12) في (ي): «بشيء».

(13) أي: وفيه نظر، وفي هذا النظر نظر، جاء في حاشيتي (هـ) و(ي): «أي: فيه نظر وفي نظره نظر، أمّا الأول

فلا معنى للمنى معني؛ لأن المنى يستفاد من اللفظ فيصدق؛ إن معناهما مقترنان، ولأن الزمان الذي

هو مدلولهما متمايز للزمان الخارج عنهما فيجور اقتران أحدهما بالآخر وإما هو عند الاتحاد». اهـ. وكتب

في حاشية (هـ) أيضًا ما نصه: «أي: في ذلك النظر نظر، لأن المراد أن يقترن وضماً بلا واسطة، واقترانهما

على التقدير أول بالواسطة، ولأن الزمان الخارج صهما على التقدير الثاني غير متحقق؛ فكيف يقترن به

غيره» اهـ

(قوله) أي: لو ⁽¹⁾ لا يفتقر بأحد الأزمّة الثلاثة.
 (الثاني) أي: ما لا يفتقر بأحد الأزمّة الثلاثة (الاسم): الجملة مستأنفة.
 (والأول العقل): اعلم أن الدليل عقلي والمقدمات اصطلاحية نقلية ⁽²⁾ فلا يرد ما قيل: من أن [أب 19] العقل ⁽³⁾ لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الأول وكل قسم من قسمي القسم الثاني ⁽⁴⁾ - التقسيم، وأن الدليل من اقتران الشرطيات؛ ووجه الحصر أن هذه القسمة دائرة (1/4) بين الثني والإثبات فتوجب الحصر؛ ولا لزوم ارتفاع التقيضين أو احتمائهما لاختصاص كل صورة من الاقتران ⁽⁵⁾ بقسم فلم يبق للزائد إلا شمول العدم فيلزم ارتفاع التقيضين ⁽⁶⁾، أو شمول الوجود فيلزم اجتماعهما ⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قوله: «لو» ليس في (ب).

⁽²⁾ في (أ). «عملية».

وكتب في حاشية (هـ). «اعلم أن الدليل على ثلاثة أقسام: عقلي محض، ونقل محض، ومركب منهما؛ إذ العقلي المحض فهو القياس والتشثيل والاستقراء، وأما المركب فهما فهو الكتاب وأسنه والإجماع، وأما النقل المحض؛ كما اختار من الكتاب وأسنه وهو لا يفيد لعلم من حيث هو موحد بخلاف لعقلي والمركب منهما» أ هـ ⁽³⁾ في (ب). «العقل».

⁽⁴⁾ قوله: «وكل قسم من قسمي، القسم الثاني» في (أ): «وكل من قسمي، قسم الثاني»، وفي (ب) «وكل من قسم من قسم الثاني».

⁽⁵⁾ يهـ في (ي). «وعدم».

⁽⁶⁾ في (ي). «تقيضين».

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (ي): «يهد أن دليل الحصر هو الشكل الأول الحاصل من اقتران الشرطيات المنفصلة الحقيقية؛ فتوهم طالعده الأزواج والأفراد. أوردج الزوج، أوردج الفرد»؛ لأن حاصل هذا الدليل أن الكل إذا مشغل في الدلالة أو غير مشغل، والسلطة إذا مقترنة أو غير مقترنة؛ فهي إذا غير مستقلة أو مقترنة أو غير مقترنة فالنتيجة منفصلة حقيقية مركبة من ثلاثة أجزاء، كما كتبت كذلك لو لم العدة الأزواج. سمد الله

وهرف الترتي دليل الحصر بقوله «أن المعلومين إما أن يمكن اجتماعهما أولاً، فإن أمكن فهما الخلفان، وإن لم يمكن، فلم أن يمكن ارتفاعهما أولاً. الثاني التجهان والأول لا يغلظما أن يختلفا في حقيقة أولاً، الأول الفساد، والثاني الخلال» شرح تنقيح النور، للتراي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سمد، شركة الطباعة الفنية للصداء، الطبعة الأولى: 1393 هـ - 1973 م (ص 98) وانظر دلائل الاقتران ووجه الاحتجاج بها عند الأصوليين، للشحات البركاتي، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الطبعة الأولى 1432 هـ - 2011 م (ص 65)

(وقد علم). الواو عاطفة على المذرف، أي: قد تبين⁽¹⁾ وقد علم، أواخرها صيغة لدخ الذليل المذكور تزييناً للطالب، أو لرة قول⁽²⁾ من ظن أن هذا حصراً بدون تعريف⁽³⁾ الأسماء، لو نسبته من لا يحصى بالإشارة وله مدأي/ 115 المصنف، أشار إلى الحدود في ضمن التكليل. ثم إنه يقول «وقد علم» ثم صرح بعد بناء على اختلاف مراتب الطابع⁽⁴⁾. «ولله» هنا للتقريب أو للتشويق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكلليات والمعروفة في الجزئيات⁽⁵⁾ (بل ذلك)، أي بالذليل المذكور، والباء للاستعانة وأما وضع المظهر موضع المصغر لنهذه التمكن في الذم، واختار⁽⁶⁾ «ذلك» دون «هذا» للتعظيم، كما في قوله تعالى: (الم • ذلك الكتاب)⁽⁷⁾ (البقرة: 1، 2)

⁽¹⁾ في (ي) «بين»

⁽²⁾ قوله: «قوله» ليس في (أ)، (ب)، (ي)

⁽³⁾ قوله «تعريف» سقط من (أ)

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ) «لأن العلم بالحدود إما موبالترة القريبة من الفصل». اهـ. وكتب في حاشية (ي) «إني قد

محص الطالع بفهم بالإشارة بدون أن يقال ذلك، وبعضهم يفهم أن يقال ذلك، وبعضهم لا يفهم إلا بالتصريح سمه الله» اهـ.

⁽⁵⁾ أي إن العلم ما كان من شأنه الإتمام بالكتابات والوقوف على أدلتها لإجراء، وأما المعرفة ما فهي مختص بمراتب العلم، والتي تنتم بالضرورة على القواعد الكلية، ولذلك يعرف العلم بأنه: «الاحتذاء الجارم انطابق التاب لموجب لطفي، والتواعد هي الأمور الكلية المطلقة على الجزئيات، لتعرف أحكامها منها» وأما المعرفة فإنها «المعلم بالأمر الجزئية، ومن العلم ببعض القواعد، فإنه ليست نفس لأصول»، وعليه فإن «معرفة الأحكام الجزئية بأدلتها التفصيلية موقوفة على معرفة أصول الأدلة الكلية» انظر رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لنجاح الدين السبكي، تحقيق: عبيد معروض عادل جد الحواد، عالم الكتب - لبنان، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1999 م، (243/1)، وشرح التوضيح من التلويح، لسعد الدين الصفاراني، مكتبة صبيح - القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ، (8/1)

⁽⁶⁾ في (ب) «واختار»

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (هـ) «الأولى أن يقول: لكمال اسمية بتفسير، ويجوز أن تكون النكتة في ذلك الإسماء بأن كونه، بحيث يعلم من الحدود قد ظهر ظهور المحسوس، يرق». اهـ.

ولقد ألح الزحسري إلى أن ذلك من الهلافة بمكان فقال رحمه الله: «ولمعت الإشارة إلى الم بعد ما سبق التكلم به وقطعي، والقطعي في حكم التباعد، وهذا في كل كلام يحدث الرجل بعد ذلك ثم يقول: وذلك ما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول: لذلك كذا وكذا». الكشاف عن حقائق خواص التزيل، لجار الله الزحسري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة: 1407 هـ - 1987 م، (32/1).

«حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا»: مفعول ما لم يسم فاعله، ولريد بالحدِّ المَعْرُوفُ لِلشَّيْءِ الْجَامِعِ الْمَانِعِ⁽¹⁾،
 ولي تعيين حرف الإضافة هنا نوعٌ صَعُوبَةٌ؛ إِذْ⁽²⁾ اللَّامُ تَقْتَضِي⁽³⁾ الْمُنَايَرَةَ، وَمِنْ تَقْتَضِي⁽⁴⁾
 صَحَّةِ الْحَمْلِ أَنَّ أَنْ يَقَالَ⁽⁵⁾: كُلُّ لِحَاحَةٍ جِزِيَّاتٌ كُلِّي أَصِيفُ هَوَالِيهِ⁽⁶⁾.
 ومفهومُ قَوْلِهِ: «كُلُّ⁽⁷⁾ وَاحِدٍ مِنْهَا» كُلِّي بِصَدَقٍ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْبِ، وَإِضَافَةُ
 الْجِزِيَّيْ إِلَى الْكُلِّيِّ بِمَعْنَى اللَّامِ، لَكِنَّهَا يَمْتَنِعُ إِظْهَارُهَا إِلَّا بَعْدَ [هـ/ 120] التَّأْوِيلِ بِالْجِزِيَّاتِ؛
 أَوِ الْأَفْرَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ⁽⁸⁾، وَإِلَّا يَلِزِمُ فَكُّ كُلِّ مِنْ⁽⁹⁾ الْإِضَافَةِ وَذَا لَا يَجُوزُ. وَالْمَعْنَى: وَقَدْ عَلِمَ حَدُّ
 جِزِيَّاتٍ لِهَذَا الْكُلِّيِّ. وَقَوْلُهُ: «مِنْهَا»: أَي: مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ صِفَةً وَاحِدَةً⁽¹⁰⁾.
 «تَكْلَامٌ»: لَمْ يَعْطَفْ⁽¹¹⁾ عَلَى قَوْلِهِ: «الْكَلِمَةُ لَفْظٌ» مَعَ وَجُودِ الْجَامِعِ وَالتَّنَاسُبِ؛ لِعَدَمِ قَصْرِ
 الرِّبْطِ وَعَدَّةِ كَخَطْبَةٍ بَعْدَ خَطْبَةٍ، وَفَصْلٍ بَعْدَ فَصْلٍ، [ب/ 15] وَكِتَابٍ بَعْدَ كِتَابٍ

⁽¹⁾ كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ (هـ): «قَوْلُهُ: وَأَرِيدَ بِالْحَدِّ...إِلَيْهِ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مَقْدُورٍ تَقْدِيرُهُ: أَلَا الْحَدُّ هُوَ الْمُشْتَمِلُ
 عَلَى الثَّلَاثِيَّاتِ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ، وَهَذِهِ مَفْهُومَاتٌ اِصْطِرَافِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا جِنْسٌ وَلَا فَصْلٌ؛ فَكَيْفَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا
 الْحَدُّ؟ فَأُجَابَ: بِأَنَّهُ ذِكْرُ الْحَدِّ وَأَرَادَ الْمَعْرُوفَ مِمَّا لَا مِنْ قَبِيلِ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَأَرَادَ الْإِلَازِمَ. وَقِيلَ أَيْضًا فِي الْجَوَابِ:
 أَنَّ الْجِنْسَ وَالْفَصْلَ فِي الْمَاهِيَّاتِ الْاِصْطِرَافِيَّةِ أَظْهَرَ مِنْهَا فِي الْمَاهِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ حَصَلَتْ أَوَّلًا ثُمَّ وَضِعَ
 اللَّفْظُ بِإِزَائِهَا؛ فَكُلُّ مَا هُوَ دَاخِلٌ فِيهَا إِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا لِهَوَاجَتِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ فَصْلٌ، بِخِلَافِ الْحَقِيقِيَّاتِ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ
 بَيْنَ الْجِنْسِ وَالْمَوْضُوعِ الْعَامِّ وَالْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ مُتَعَسِّرٌ جَدًّا بَلَّ مُتَعَذِّرٌ. رَحِمَ بَنُ... أَهـ.

⁽²⁾ فِي (ب): «إِذَا».

⁽³⁾ فِي (ي): «يَقْتَضِي».

⁽⁴⁾ فِي (ب): «يَقْتَضِي»، وَلِي (هـ): «تَقْتَضِي».

⁽⁵⁾ بَعْدَهُ فِي (ي): «أَنَّ».

⁽⁶⁾ كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ (هـ): «أَي: إِضَافَةُ كُلِّ إِلَى وَاحِدٍ، إِذِ اللَّامُ تَقْتَضِي الْمُنَايَرَةَ، وَلِحَالِ أَنَّهُ لَا مَقَابِرَةَ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

وَلِي نَظَرٌ لِأَنَّ كُلَّ [كَلِمَةٍ، وَالْحَادَّةُ أَنْ تَكُونَ «كَلِمَةً»، وَمَعْنَى تَجْرِجِهِ عَلَى لَفْظِ رَيْبَةٍ؛ فِي إِسْرَاءِ الْمَنْصُوبِ يَجْرِي الْمَرْفُوعُ
 وَالْجُورُودُ فِي تَرْكِ اللَّفْظِ تَتَوَيْنِ اِصْطِبَ[أَحْمَرٌ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى مَا لَا يَنْقُصُ، وَالْعَامُّ فَيُورِ الْخَاصُّ».

⁽⁷⁾ قَوْلُهُ: «كُلُّ» لَيْسَ فِي (ق)، (ب)، (هـ).

⁽⁸⁾ كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ (هـ): «أَي: تَأْوِيلُ لَفْظِ كُلِّي بِالْجِزِيَّاتِ، أَوِ اللَّفْظِ الْأَفْرَادِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادَةِ.

⁽⁹⁾ فِي (ب): «مِنْ».

⁽¹⁰⁾ فِي (ب)، (هـ): «وَاحِدَةٍ».

⁽¹¹⁾ فِي (هـ)، (ي): «يَعْطَفُ».

وليه: أنه يصح أن يقول⁽¹⁾ ما تضمن الإسناد؛ إذ الإسناد لا يكون بدون الكلمتين، وهو اختصار لتترك «ين» و«كلمتين» والباء⁽²⁾، لكنه يتوهم حينئذ صدقه على الجزء. (بالإسناد): الباء للاستعانة، أو الإلصاق⁽³⁾، والسببية⁽⁴⁾، أو المصاحبة، وهي متعلقة بـ«تضمن»، أوصنة مصدر محذوف؛ أي: تضمنت ملتبساً [هـ/ 20ب]، أوصفة كلمتين؛ أي: كلمتين ملتبستين. واحتراز به عمّا وراء التركيب الإسنادي⁽⁵⁾، والمراد من الإسناد هو الإسناد⁽⁶⁾ الأصلي المقصود⁽⁷⁾ لذاته؛ وهو النسبة القيدة فائدة⁽⁸⁾ تامة. وقيل: هو الحكم المقيد⁽⁹⁾ بأحد جزئي المركب على الآخر. والإسناد أهم من الإخبار فاغترابه⁽¹⁰⁾ ليتناول الإنشاء أيضاً⁽¹¹⁾.

(1) في (هـ)، (ي) «يقال»

(2) أي: الباء التي في «بالإسناد» من قوله: «ما تضمن كلمتين بالإسناد».

(3) في (ب)، (هـ)، (ي)، «الإلصاق»

(4) في (هـ)، (ي)، «السببية».

(5) كتب في حاشية (هـ) «احتراز به عن إسناد المصدر، واسمي لفاعل والمفعول والصفة المشبهة وانظر في» فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو أقدم الزيدان» فلكونه بمنزلة الفعل ولعمارة كما في أسماء الأرقام. يرق رحمه الله تعالى. اهـ.

(6) قوله: «هو الإسناد» في (ب): «وهو».

(7) قوله: «المقصود» ليس في (1).

(8) كتب في حاشية (هـ) «أي: يصح سكوت التكلم عليها بالألفى للمخاطب انتظار يعتد به؛ كما يكون المستد إليه بدون المستد، وبالعكس فخرج عنه نحو: خمسة عشر، وعلام زيد، وسوان ناطق، وقائم أيوه في زيد قائم أيوه؛ فإن مثل هذا الانتظار لا يعتد به لحصول أصل الفائدة». اهـ.

(9) في (ب): «المفيد»

(10) في (1) «إخباره».

(11) كتب في حاشية (هـ) «احتراز به عن الإسناد الذي في خبر المبتدأ وفي لصفة ونصرف إليه والحال؛ إذا كانت كلها جملاً، والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة النسبية؛ لأنها لتأكيد جواب القسم والذي في القرطبة؛ لأنها تلي في الجزاء، والإسناد بين الفعل والمفعولات يرقى». اهـ.

فإن قيل: يصدق هذا الحد على نحو: «رجل قام أبوه» والذي قام أبوه» لتحقيق الإنسان بين «قام وأبوه» بخلاف عبارة «الفصل»⁽¹⁾ بين قوله: «هو المركب من كلمتين»⁽²⁾ استندت⁽⁴⁾ إحداهما⁽⁵⁾ إلى الأخرى» فأثابها⁽⁶⁾ صدقت على: «قام أبوه» مثلاً ولم يصدق على ما⁽⁷⁾ نفسها، وكذا كلام المصنف يشير إلى أن نحو: «ضربت زيداً قائماً»⁽⁸⁾ محمود كلاماً لأنه متضمن⁽⁹⁾ لكلمتين⁽¹⁰⁾ بالإسناد، وكلام الفصل⁽¹¹⁾ يشير إلى أن الكلام هو ضرب من العلاقات خارجة عنه. قيل: «واعلم أنه لو قال: الكلام ما فيه الإسناد» لكان اختصاراً لكثرة يتوهم صدقه على الجزء أيضاً؛ لأن الإسناد صفة تتعلق⁽¹²⁾ بكل جزء. وقيل: «يلزم الاقتصاد على الفصل»؛ وفيه⁽¹³⁾.

(1) انظر. الفصل في مئة الإعراب، لجار الله الزعرري، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى

1413هـ - 1993م، (ص 23)

(2) في (ب): «عن»

(3) في (ن). «الكلمتين»

(4) في (ن) «استند».

(5) في (هـ)، (ي): «أحدهما»

(6) في (ب). «فأثابها»

(7) قوله «ما» ليس في (ب)

(8) قوله: «قائماً» ليس في (ن)

(9) في (ب): «يتضمن».

(10) في (ن). «كلمتين»، وفي (ب) «كلمتين».

(11) قوله: «الفصل» في (ن): «المصنف» وفي (ب): «المصنف لفصل».

(12) في (ن)، (ب)، (ي) «يتعلق».

(13) أي. وفيه بحث ونظر، كتب في حاشيتي (ب)، (هـ): «أي. في لزوم الاقتصاد نظر، لأن «ما» فيما فيه الإسناد

موصوفة فيكون الظاهر: الكلام لفظ فيه الإسناد، ويكون تعريف بالجنس والفصل لا الفصل وحده، ولئن سلم

فالتعريف بالفصل وحده جائز، كما ذكر في موضوعه وفي (هـ) موضوعه أم. وكتب في حاشيتي (ب)، (ي): «أي

وفي بحث لأن لا يلزم أن «ما» فيما فيه الإسناد مفرد بل مركب، لأن ما موصوفة لا موصولة، فلا يكون فصلاً، ولئن

سلم فالتعريف بالفصل وحده جائز، لا سيما عند الأدياب. سعد الله. أم. وفي التعريف بالفصل والجنس، وفي جواز

التعريف بالفصل وحده وهو الحد الناقص عند الشافعية، انظر شرح تنقيح الفصول، للقرافي، (ص 11)، والبحر المحيط في

أصول الفقه، لبيد الدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد نامر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ -

2000م، (1/ 80)

«وَلَا يَتَأَنَّى» أي: ولا^(١) يحصل.

«وَلَك»، أي: الكلام، أوما تضمنت كلمتين بالإسناد، أو التضمنت [ب/دب] المذكور، أو الإسناد الأصلي المقصود لذاته. وعلى الأولين يُشكّل الظرفية، فيجاء بأن الكلام كلي^(٢) يصلح مظهراً للجزئي^(٣). وإثماً آخر المسند إليه نداء على مقتضى الظاهر، لأن السامع خالي^(٤) اللأمن فلا يحتاج إلى التقوي، ولأنه صاحب «الفصل»^(٥)، فقال: «وذلك»^(٦) لا يتأني، إخراجاً للكلام لا على مقتضى الظاهر لتبديل غير المتردّد متردّد لتقديم ما يلوح مثله بحكم الخبر، وهو قيد الإسناد فقده للتقوي^(٧).

(٥/ ١) [ي/ 16] (لَا فِي اسْمَيْنِ)؛ [هـ/ 121] أي: لا يحصل في تركيب إلّا في أحد هذين التركيبين؛ لامتناع الإسناد في^(٨) غيرهما. وفي^(٩) بمعنى: من؛ أي: من اسمين،

(١) في (ب)، (هـ): «لا».

(٢) في (أ). «كل».

(٣) في (أ): «للجزء».

وكتب في حاشية (هـ): «فإن الكلام جنس يتدرج فيه المركب من اسمين، والمركب من فعل واسم فهو أهم منهما والأهم يكون مظهراً». اهـ.

(٤) في (ي): «خالي».

(٥) الفصل (ص 23).

(٦) في الفصل: «ذلك لا يتأني».

(٧) كتب في حاشية (هـ) «بمعنى أن مقتضى الظاهر عدم التقوي، يكون السامع خالي الظاهر، كما ذكره لكنه لما نزل غير المتردّد متردّد لتقدمه ما يلوح أي: ما يشير إليه بالخبر، وهو قيد الإسناد؛ قوله لما قال: ما تضمنت كلمتين بالإسناد مكان السامع تردّد في أنّه هل يتأني إلا في اسمين أو اسم وفعل أم لا، فقدم المسند إليه للتقوي، وقال: وذلك لا يتأني» اهـ.

(٨) في (أ): «ولي».

(٩) قوله: «غيرهما ولي» في (أ): «غير».

فلا يكون الطرف والمظروف شيئاً⁽¹⁾ واحداً⁽²⁾ ولقدّم المركّب من اسمين لاستحقاق⁽³⁾

جزئية⁽⁴⁾ التقديم⁽⁵⁾.

(أواسم وفعل): قدّم الاسم لما تقدّم من الاستحقاق، وفي بعض النسخ: «أولعمل واسم»⁽⁶⁾، ووجهه: أن المركّب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل على الاسم⁽⁷⁾ لقدمه في الذكر، ونحو: «يا زيد» بتقديم: «أدهوزيداً» فلم يكن من تركيب الحرف⁽⁸⁾ والاسم، وهو: «إن تكرمي أكرمك» وإن كان مركّباً من الجملتين لكنّ المعبر في الكلام هو الثانية والشرط فيّ فإن قيل: ما باله صرح في تقسيم⁽⁹⁾ الكلام بالمعبر ولم يصحّ في الكلمة؟ قيل: التركيب العقلي يرتقي إلى سنّة فاحتاج⁽¹⁰⁾ إلى الحصر⁽¹¹⁾. ولوقال: الكلام ما نقصن اسمين أولعمل واسماً بالإسناد، لكنّ اختصر لكنّ ما ذكره أصوب وأوضح

(الاسم): لم يعطف⁽¹²⁾ على ما⁽¹³⁾ سبق؛ لعدم قصد⁽¹⁴⁾ الرُبط؛ كما⁽¹⁵⁾ مرّ.

⁽¹⁾ قوله «شيئاً» ليس في (د)

⁽²⁾ كتب في حاشية (هـ): «أمّا على التقديم الأول فلما بين الكلام والتركيب من المناسبة، ولما على كون «في

بعض «من» فلا متاع الظرفية، وصدق السالبة قد يكون بانتفاء الموضوع».

⁽³⁾ في (د) «لاستحقاقه»

⁽⁴⁾ في (د): «جزئية»

⁽⁵⁾ في (د)، (ب) «التقديم». ولستحقاق التقديم هنا لما للاسم من مزية التقديم؛ فلا يكون الكلام إلا من اسمين، أواسم وفعل.

⁽⁶⁾ ما هنا والفق ما في نسخة بالقوت المتعصمي المشار إليها (1/1 ط).

⁽⁷⁾ قوله «على الاسم» ليس في (د)، (ب)، (هـ).

⁽⁸⁾ في (د) «الحروف»

⁽⁹⁾ في (هـ): «تقسيم».

⁽¹⁰⁾ في (ب) «احتاجت»

⁽¹¹⁾ كتب في حاشية (هـ) «حاصله أن الفعل هنا لما انقص الريادة على التركيبين احتاج إلى الحصر لدفعه، وهناك

ما انقص الفعل الريادة على الأقسام الثلاثة، وإن كان لا ياباه أيضاً فلم يمتنع إليه». اهـ.

⁽¹²⁾ في (د)، (ب): «يعطف»

⁽¹³⁾ قوله: «ما» ليس في (ي).

⁽¹⁴⁾ قوله: «قصد» ليس في (ل)

⁽¹⁵⁾ في (ي): «لا»

(كما قلنا) أي: كلمة ولّت^(١) «فما» موصولة أمر موصوفة، وجعلها^(٢) موصولة أول، فلما يلزم الاختصاص على الفصل، والمراد بالدلالة^(٣): الدلالة الأولية فلا يرد أسماء الأفعال؛ فإن قيل: إن كريد بالدلالة الدلالة المطابقة^(٤) دخل الفعل في حد الاسم؛ لأن مدلوله المطابقي غير مقترن، وإلا لزم اقتران الزمان بالزمان^(٥). وإن كريد بها الدلالة التضمنية^(٦)؛ خرج الأسماء^(٧) البسائط^(٨). قيل: وأعلم أن الماضي الواقع في الحذف يراؤه الاستمرار.

(على معنى في تقييد) أي: بنفس الكلمة لا يقسم^(٩) ضمنية؛ كالحرف ففس هذا لفظة «في» بمعنى الباء متعلقة بـ «دل» والضمير عائد إلى لفظة «ما». ومجتمعا أن يكون التفسير

^(١) في (ق): فعله

^(٢) في (ق): جعلها.

^(٣) قوله: «بالدلالة» ليس في (ق)، (ب)، (هـ).

^(٤) في (ق)، (ب)، (ي): «المطابقي».

وكب في حاشية (هـ) «لأن مدلوله المطابقي»

^(٥) كب في حاشية (هـ): «لأن مدلوله المطابقي يحدث بين الأسماء، وهو غير مقترن بالزمان ولا لزوم...».

وتعرف الدلالة المطابقة بـ «دلالة اللفظ على كل معنى وذلك كدلالة لفظ إنسان على الحيوان الناطق فهذه مطابقة طابق اللفظ فيها المعنى أي ساءوا فلم يقتض اللفظ عن معناه ولا المعنى عنه وهذه دلالة اللفظ على حقيقة معناه وهي المخادعة عند إطلاق الدلالة». انظر إجابة السائل شرح بنية الأمر، الأمير الكحلاني الصنعلي، تحقيق: حسين السباغي - حسن الأمدل، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م، (ص 231).

^(٦) في (ق): «تضمني»، وفي (ي): «التضمن».

وتعرف الدلالة التضمنية بأنها: «عند إطلاق اللفظ وقد يراؤه الدلالة على جزء معناه كأن يطلق لفظ إنسان على حيوان فقط لوعلى ناطق فقط فهذه هي الدلالة التضمنية دلالة اللفظ على جزء ما وضع له» انظر: إجابة السائل شرح بنية الأمر (ص 231).

^(٧) في (ي): «أسماء».

^(٨) كتب في حاشية (هـ) «قوله: خرج الأسماء البسائط لأن البسائط لا جزء لها فكيف يدل على تضمنها، ويمكن أن يقال: المراد بالدلالة أهم من المطابقة والتضمن، أو المراد الدلالة مطابق، ولا يقتض بالتأمل لأن الاسم ما دل على معناه بالمطابقة، وغير مقترن جزؤه بأحد الأزمنة، والتأمل ليس كذلك لأنه وإن دل على معناه بالمطابقة لكنه مقترن جزؤه بأنفسهم ولا تعتبر ظاهر السؤال. سعد الله. اهـ.

^(٩) في (ق)، (ب): «يقسم».

عائداً إلى «ما» ويكون [هـ/ 21ب] «في نفسه»⁽¹¹⁾ صفة معنى أي: كلمة ولت على معنى

حاصلها في نفسها

ومعنى حصوله⁽¹²⁾ في الكلمة: كونه مدلولاً لها، وليس يتكرر؛ إذ الكلمة قد تدلّ [ب/ 16]

على معنى هو مدلول لها⁽¹³⁾، وقد تدلّ على معنى هو مدلول غيرها؛ إذ الحروف⁽¹⁴⁾ يدلّ على

معنى [ي/ 6ب] هو مدلول للنظر آخر نفساً أو التزاماً أو مطابقة، كاللام في الرجل يدلّ على

مدنى يدلّ عليه الاسم الواقع بعدها نفساً باعتبار الوضع التركيبي، وكذا لم يدلّ⁽¹⁵⁾ على

الثقي الذي نفسته الفعل باعتبار الوضع التركيبي، وكذا من في «سورت من البصر»⁽¹⁶⁾ تدلّ⁽¹⁷⁾

على [5/ ب] ابتداء نفسته البصر؛ باعتبار تركيبها⁽¹⁸⁾ مع «من»⁽¹⁹⁾ بناءً على الوضع

التركيبي. ونعم يدلّ على معنى تدلّ عليه الجملة المقترنة بها مطابقة. والياء والهاء والكان

والثاء في: «إيائي، وإيأه، وإيأك، وأنت» تدلّ على⁽²⁰⁾ ما يدلّ عليه العنبر من الصفات

اللازمة التي نفستها والثبوت يدلّ على صفات⁽²¹⁾ يدلّ عليها اللفظ التزاماً⁽²²⁾.

فتوكله: «في نفسه» متعلق⁽²³⁾ بـ«دلّ»، أو صفة معنى، أو حال، أو خبر مبتدأ محذوف. والجملة

حالة، أو صفة. وخبره عائداً إلى اللفظ أو المعنى. واحترز به عن الحروف؛ لأنه ليس في نفسه

⁽¹⁾ في (أ)، (ي) «نفسها».

⁽²⁾ في (أ)، «حصولها».

⁽³⁾ قوله «مدلول لها» في (ب)، (ي): «مدلولها»

⁽⁴⁾ قوله: «إذ الحروف» في (ب)، «إذ الحروف»

⁽⁵⁾ في (هـ): «تدلّ».

⁽⁶⁾ في (ب)، (ي): «يدلّ»

⁽⁷⁾ بعد في (أ): «معنى».

⁽⁸⁾ في (أ)، (هـ): «تركيبه».

⁽⁹⁾ قوله: «مع من» منط من (ب)، وفي (أ): «مع»

⁽¹⁰⁾ بعد في (أ): «معنى».

⁽¹¹⁾ في (هـ)، (ي): «الصفات اللازمة التي».

⁽¹²⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «كالتكثير والتسكين والتخدير والتعطيل، وغير ذلك فإنها مدلولات غارضة

من مدلول اللفظ الغير، ولا يدلّ عليه مطابقة ولا نفساً» اهـ.

⁽¹³⁾ في (أ): «متعلقة»

معنى بل هو علامة لحصول معنى في لفظ آخر. وعلى الأخير «أي» بمعنى الهاء^(١)، وعلى الأول يحصل الوجهين^(٢).
 (فهر): بالجزم صفة معنى، وبالنصب حال، وبالرفع خبر محذوف المتبادر، والجملة حال لوصفة.
 (مكتفون): أي: غير مقترن جزؤه فلا يدخل الفعل، لأن جزؤه مقترن، ولا يخرج البساط لصديق سلب اقتران الجزء عند عديده؛ إذ السلب قد يكون عند عدم الموضع (هـ/ 122)
 فالتدقيق ما قيل «ما دل عليه الفعل» مطابقة غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة إذ^(٣) اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه. والزمان الخارج^(٤) عن مفهوم الفعل غير متحقق^(٥)؛
 فاقتران المعنى المطابق بالزمان^(٦) في الفعل على وجه التسامح^(٧). والمراد بالاقتران النفي؛
 الاقتران وضماً^(٨)، فلا يرد على حكمه، نحو: اسم الفاعل وأخواته، وأسماء الأفعال^(٩)، ولا على طرده نحو: نعم ويشن.

(١) كتب في حاشية (هـ): «أي: على حود الضمير إلى معنى». اهـ.

(٢) كتب في حاشية (هـ): «أي: على كون الضمير عائداً إلى لفظ ما وهو أيضاً مكرراً». اهـ.

(٣) في (ق). «أو».

(٤) كتب في حواشي النسخ الثلاثة (ب)، (هـ)، (ي) ما نصه: «سؤال مقدر تقديره: إنما يلزم اقتران الشيء بنفسه إذا كان الزمان المقترن الذي هو جزؤه مفهوم الفعل متحد بالزمان المقترن به الذي هو خارج عنه فلم لا يجوز أن يكون متساويين ولا يلزم ذلك من الاحتمالات. صمد الله». اهـ.

(٥) في (ق) «مفترون».

(٦) في (ق): «هالزمان».

(٧) كتب في حاشية (هـ): «وذلك لأنه ثبت ما للجزء للكل، وهو جاز لكن في فيه نظره لأن المدلول المطابق للفعل هو الحدث الموصوف بالاقتران بالزمان لا الحدث والزمان ليكون اقتران المعنى المطابق بالزمان في الفعل على وجه التحقيق. برق» اهـ.

(٨) كتب في حاشية (ي): «الاقتران الوضعي هو الذي يستفاد من الهيئة، والاقتران في حوله من اقتران؛ فلا يكون وضعياً. صمد الله». اهـ.

(٩) كتب في حاشية (ي): «أي: لا يطل عكس الحد باسم الفاعل وأخواته كاقترانه بأحد الأزمنة بالقرائن؛ لأنها غير مقترنة وضماً؛ لكما يصدق عليها الحد. صمد الله». اهـ.

دراسة لأرسطو اللطيف لا شرط الشهير⁽¹⁾ سواء كان معنياً أولاً، فلا يرد المضارع ولول

تقريباً صمد الأرسطو

لوصف خواصها جميعاً صمدية⁽²⁾ وهي ما يوحّد في المخصوص له دون غيره، وقد يرسم

منه فكرة مفردة على أحوال أي 117 حقيفة واحدة فقط قولاً عرضياً⁽³⁾ وأثماً لم يخل من

صمدية غير بسيطة المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة⁽⁴⁾

والمفرد اللطيف⁽⁵⁾ قدم المبررات اللغوية لأنها في الدلالة أظهر، ثم قدم ما يدخل في

أول وهو لاء إرب⁽⁶⁾ وكأ والخ⁽⁷⁾ ما يلحق الآخر وهو الحرف والتنوين⁽⁸⁾ ثم قدم الجزء

لأن لتسوير يتبع الحركات وسوءه فكراً (1/6)، ثم قدم بين المعنوية الإضافية،

في (هذا مذكور)

في نظر تصحيح (1/57)، ولسان العرب (25)

في ساء هذا مذكور

في مخرجي يربح الوصول إلى علم الأصول، لاس جري الكلبي، تحقيق محمد حسن، سمايل، دار

نكت لعمدة بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م، (ص 143)، وإجابة السائل شرح بقية الأمل،

تصنيفي (ص 44)

كتب في حاشية (هذا) قوله هوذا لم يخل . الخ» يتصور هنا ثلاث عبارات: خاصياته، ومن خاصياته،

وهو خواصه والأولى يوم أن خاصته متحصرة في المذكورات، والثانية: توهم أن خاصته دون عشرون

والتالثة توهم أن الخواص هي المذكورة فقط، وذكر جمع للمجاز يرق وجه الفقه. اهـ.

كتب في حاشية (هذا) قوله هوذا خواصه دخول اللام . الخ» الفرق بين الحد والخاصية أن الحد

مجرد ممكن وخاصة مفردة غير ممكنة، والحد بالاطراد أن تضيق لتقتل كل إلى الحد فتجمله ميتداً.

ويعبر بمحدود حيزه كقولك في قرب «لاسم ما دلّ على معنى في معناه غير معقرون»: كل ما دلّ على معنى

في حده غير معقرون فهو سم. وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم، وطراد بالمعكس أن

لمعنى مكان فونه حده منه بدلا من مسجوده، فمن أو مقول قبل على مصدرية «ما». يرق وجه الفقه. اهـ.

في (هذا مذكور)

كتب في حاشية (ب) دونت قال «دخول اللام» ولم يخل لحقوق اللام، لأن الدخول يستعمل في لوك

الشعر والمفروق يستعمل في الشعر الشرعي

في (هذا) مذكور

لتضمنها العلامة اللفظية أيضاً؛ وهو الجز، أو ⁽¹⁾ حرف الجز، وإنما خصت ⁽²⁾ اللام بالاسم لإفراديتها التعريف المختص به، وحملت على اللام المعروفة ⁽³⁾ اللام الزائدة للتحسين ⁽⁴⁾، وفيه ⁽⁵⁾

(والمجرم): إنما ⁽⁶⁾ خص الجز ⁽⁷⁾ به لكونه علم المضاف إليه المختص به، وفيه ⁽⁸⁾، وقيل: لكونه أثر حرف الجز، وفيه أيضاً ⁽⁹⁾، قيل: ⁽¹⁰⁾، إنما لم يدخل الفعل؛ لأنه لما حط ⁽¹¹⁾ إعراب الفرع ما هو الأصل في البناء إعراباً فيه؛ وهو الجزم = منع ⁽¹²⁾ [الجز فلما يزيد إعرابه على

⁽¹⁾ في (ب): «و».

⁽²⁾ في (ي): «اختصت».

⁽³⁾ في (ل): «المعرف».

⁽⁴⁾ في (ي): «المتحسن».

⁽⁵⁾ أي: وفي نظر، ولئن فيما كتب في حاشية (هـ) «أي: فيه نظر؛ لأن المراد باللام المختص بالاسم صورة لام لتعريف؛

لأن المراد صورة اللام؛ فالأولى أن يشمل بكونه لتعريف المحكوم عليه وهو لا يكون إلا «سنة». اهـ. وفيما كتب في حاشية

(ي) كذلك؛ وفيها: «وفيه: إما يستقيم الحمل لو كان اللام لزائدة غير لام المعرفة؛ لينتد، لحمل وهي عنها لكن لم يرد

بها معناها فلا وجه للحمل، وفيه: أنها بالنظر إلى الجز في غير مستقيم الحمل. سعد الله». اهـ.

⁽⁶⁾ في (ي): «ورأى».

⁽⁷⁾ قوله: «الجز» ليس في (ل)، (ي).

⁽⁸⁾ قوله: «وفيه» سقط من (ل).

⁽⁹⁾ أي: وفيه نظر وعراض، كتب في حاشية (ل)، (هـ). «لأنه لا يلزم من كونه علم المضاف إليه أن يكون مختصاً به، ولا

يوجد في غيره؛ كما أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، ولم يختص بهما لوجودهما في غيرها، وفي نظر

يعرف بالتأمل». اهـ.

⁽¹⁰⁾ أي: وفيه نظر؛ كتب في حاشية (هـ) «لأنه قد يكون أثر الاسم المضاف، ولأنه لا يشمل الجز في الإضافة اللفظية؛

لأنه ليس بواسطة حرف الجز، ولأنه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الآخر؛ لأنه يجوز أن يكون أثرًا لمؤثر آخر

لهذا؛ إلا أن يذهب المصنف إلى مؤثر الجز في الجز». اهـ.

⁽¹¹⁾ في (ي): «ولعل».

⁽¹²⁾ قوله «فلا حط» في (ب): «لا حط».

الطائفة⁽¹¹⁾، ولأنه كريد حط الصرخ من رتبة الأصل، يفتح⁽¹²⁾ شيء عما هو الأصل في الأمور فيه وعصمت⁽¹³⁾ الجبر بالفتح⁽¹⁴⁾ كنوسط رتبته توفية⁽¹⁵⁾ للاختصاص⁽¹⁶⁾.
(والمتكلمين) أي، الذي لم يختص بالقافية⁽¹⁷⁾، وله اختراجه من تنوين الضم والخالي⁽¹⁸⁾، وما يخص⁽¹⁹⁾ ما سواه لإيجابه الانقطاع عنها بعده، وإيجاب الفعل الاتصال بالفاعل فينتج⁽²⁰⁾ والاختصاص⁽²¹⁾ الصفات الفاعل فرغ له فلا يمتد به⁽²²⁾، ولا يختص كل من الأمكنة من الخصائص إليه⁽²³⁾ والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع: بالاسم⁽²⁴⁾ ولما ما

⁽¹¹⁾ في (ب) «الكلالة»

⁽¹²⁾ في (ب) «فتح»

⁽¹³⁾ في (ب) «وخصصت»، وفي (ي) «وخصص»

⁽¹⁴⁾ قوله «يفتح» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)

⁽¹⁵⁾ في (ب) «توفيق»

⁽¹⁶⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي الجبرين رتبة الرفع والخص لا يفتح من الرفع، والفعل من الضم» أي لم يكتب في حاشيتها ميكانة توفية الاختصاص، فقال «أي اعتبار حط رتبة الرفع»، واعتبر توسط رتبة الجبر» أي

⁽¹⁷⁾ قوله «يفتح بالقافية» في (أ) «يفتح بالقافية»

⁽¹⁸⁾ القصود يتنوين الضم، هو الذي يلحق القوافي المضافة، والتنوين الضمالي، هو الذي يلحق القوافي المقيدة، يدهلج

على الاسم والفعل وحرف «نظر في الكتاب، لسببه، لحقق عبد السلام هارون، مكتبة الخالجي - القاهرة

الطبعة الخامسة 1435هـ - 2014م، (2/231)، والأصول في البحر، لابن السراج، لحقق عبد الحسون الخطي،

مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م، (2/386)، وشرح المفصل (5/159)

⁽¹⁹⁾ في (هـ)، «الخصص»

⁽²⁰⁾ في (ب) «والتخص»

⁽²¹⁾ كتب في حاشية (ي) «سواء سزال، وهو أنه إذا كان التنوين مؤدًا بالاتصال فينبغي ألا يتنوين مثل «مربة

لموه»، لأن يوجب الاتصال بالفاعل «والجواب أن اختصاص الصفات الدخول باعتبار أنها فرغ بالفعل لا ذاتها فلا

يحتل بالاتصالها الفاعل عند الله» أي

⁽²²⁾ كتب في حاشية (ب) «لأن معنى التنوين في الاسم أنه لم يشبه الفعل والحرف، ولو كان التنوين في الفعل كمن

معناه أن هذا الفعل لم يشبه الفعل وهذا لمؤ، ولو كان في الحرف لكان معناه أن هذا الحرف لم يشبه الحرف،

وهو أيضًا لمؤ» أي لم كتب في حاشيتها «المراء من الأمكنة الانصراف، لأن تنوين التنوين لا يدخل عبر

المصرف» أي

⁽²³⁾ أي مقابلة نون جمع المذكر السالم، لمؤ «مسلمون» بدلها التنوين الذي في «مسلمات»، والفرق، أي

بالاختصاص بالاسم «كسكن، التنوين، والتكبير، والمقابلة، والمؤخر» حرفًا ومضادًا

ولما ما هو موصوف من حرف الملة في نحو: «سوار» فمحمول على ما هو موصوف عن⁽¹¹⁾ المضاف

إليه طرفاً للباب

(والإستاءة إليه) أي كونه مضافاً بتقدير حرف الجر لاستئزابه⁽¹²⁾ معاقبة التثوين، لوما في حكمه، وقد

عرفت اختصاصهما به ولاختصاص لوازنها من الثعريف والتخصيص والتخفيف: مجذب ما ذكر من الثوين وما قدم مقامه والتخفيف⁽¹³⁾ في نحو: «الحسن»⁽¹⁴⁾ الوجه» محمول عليه طرفاً للباب⁽¹⁵⁾

(والإستاءة إليه) أي: إلى الاسم والحكم عليه بالخصوص؛ باعتبار الطبيعة النوعية دون الصفة للامتياز من «إليه» لمختص به عقلاً فيفيد الخبر؛ فأعرف. وألما خص به؛ لأن الفعل [ي/ب7]

وضع لأن يكون ليلاً مستثناً فقط فلرجع مستثناً إليه يلزم خلاف وضعه⁽¹⁶⁾.

⁽¹¹⁾ قوله: «من» ليس في (ق).

⁽¹²⁾ في (ق): «لا لاستئزابه».

وكتب في حاشية (ص): «أي: الإضافة باختيار الكون مضافاً لوصف تميز التفكير والثابت في المصدر». اهـ.

⁽¹³⁾ في (ب): «والتحقيق».

⁽¹⁴⁾ في (ص): «حسن».

⁽¹⁵⁾ قال السيوطي: «اعلم أن المضاف في هذا الباب لا يكتب بالإضافة تعريفاً إذ كانت انية به الثوين. ولذلك حار أن

يحمل الألف واللام على المضاف. يقال: «موت بالرجل الحسن الوجه» فيعرف «الحسن» بالألف واللام لا

بالإضافة... وإنما يعاد تحقناً، فإذا أوجها عنه الألف واللام، جرى مجرى الفعل المضارع، وأما بضاف تحملاً، فإذا

أختص الألف واللام عليه جرى على أصله الذي يوجه له القياس؛ لبطان التخفيف الذي يلتصق بمجذب الثوين»

شرح كتاب سيويه، لسرياني، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي يد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة

الأولى: 1428هـ-2008م، (53/2)

⁽¹⁶⁾ قوله: «معرفة» ليس في (ق). وكتب في حواشي النسخ الثلاث: (ب)، (ص)، (ي): قوله: «والإستاءة إليه...» أي:

الاسم اعلم له لا عاد الضمير في «إليه» إلى الاسم كان معنى قول العلامة ابن الحاجب: «ومن خواصه الإستاءة إليه»

كون الاسم مستثناً إليه من خواصه الاسم لورود أن هذا الحكم ضروري غير معتد به أصلاً؛ فأجاب الشارح بقوله

«ولكنكم عليه» أي: حكم المضاف على الإستاءة إلى الاسم بالخصوص؛ أي: يكون مضموناً بالاسم بقوله «ومن

خواصه باختيار الطبيعة الثرية» أي: باختيار طبيعة مطلق موع يستد إليه دون الصفة؛ أي: لا باعتبار طبيعة صنف

الشيء إليه، وهو كون الاسم مستثناً إليه من الاسم المضاف في ذلك الصفة من «إليه» حيث عاد الضمير به إلى الاسم

القصص، وظنك الصنف المنفرد في ضمن الصنفية، وقد وقع لي بعض النسخ: «المختصة» بـ«ه» على ظاهر لفظ الصنفية

به أي: بالاسم عقلاً لفيد الخبر. ويتبع الإشكال، وحيث كان كلامه مستثلاً عن دقة وضوح؛ بحيث يتغير فيه كثير

من الضمير، أي: في علاقته بالثروة المجبة من وصمة المجبة؛ فقال اختاره، على مداعلمهم؛ لوازهم؛ لأن المراد الأمر بأمرائك

هذا الحكم الجزئي، والعلم يستعمل في الكتابات، والفهم علم، والمعرفة شخص في المقصود؛ لباطري أن يأمر بالمعرفة

مفهوم الذات في (ب)، (ي): «ولما بالبطري» اهـ.

وأما اختار هذه الخمسة؛ لكونها من معجمات الحواصن لنفسن كل منها⁽¹⁾ خواص كثيرة، إذ اختصاص اللام يتضمن⁽²⁾ أنواع التبرعات، وأصناف اللام والميم⁽³⁾ [هـ/ 123]، وتضمن الجر⁽⁴⁾ اختصاص حروف الجر، والتكوين اختصاص أصنافها ومعانيها [ب/ 17] والإضافة اختصاص كونه مضافاً ومضافاً إليه، واختصاص التبرعات والتخصيص والتخفيف بما ذكره ونحو ذلك والإسناد إليه اختصاص⁽⁵⁾ كونه موصوفاً، وذو حال، ومفعولاً، ومميزاً ونحو ذلك، وأصناف⁽⁶⁾ [ب/ 6] المسند إليه على ما⁽⁷⁾ عرف⁽⁸⁾ فبالجري أن يؤثر بها بالتكرار (وهو مغرب): الإعراب في اللغة: الإظهار وإزالة القساة⁽⁹⁾، والمغرب مظهر فيه؛ أي عمل إظهار المعاني ومزله⁽¹⁰⁾ فساداً⁽¹¹⁾.

(نوتتي): مأخوذة من البناء المقصود به القرار وعدم التغيير⁽¹²⁾. وهذا تقسيم⁽¹³⁾ الكل إلى الجزئيات.

⁽¹⁾ في (ق) «منها»

⁽²⁾ في (ق)، (ب) «يتضمن»

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وليم»؛ أي، المثقلة عن اللام في قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من أمر الصالح في أسلم»» أو والخبر أخرجه الحديث في مستند، تحقيق حسن سليم أسد، دار السقا دمشق، الطبعة الأولى 1416هـ- 1996م، رقم الحديث (888)، والإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث (24079) وقد أتت هذه إعرابة على الامة الناقية؛ انظر: الفصل للزحري (ص 449)، وشرح الرضي على الكافية (3/ 241)

⁽⁴⁾ في (ب)، (هـ)، (ي) «الجر»

⁽⁵⁾ قوله: «التبريع والتخصيص والتخفيف بما ذكره ونحو ذلك والإسناد إليه اختصاص» ليس في (ق)، وقوله

«التخصيص» في (ي) «التخصيص» دود وأرعاظفة

⁽⁶⁾ في (ب) «وأصناف المسند».

⁽⁷⁾ قوله «ما» ليس في (ق).

⁽⁸⁾ في (ي) «عرب»

⁽⁹⁾ انظر العين للخليل بن أحمد (2/ 128)، والصحاح (1/ 179)، ولسان العرب (1/ 590).

⁽¹⁰⁾ في (ق) «ومزله»

⁽¹¹⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي المغرب إنا سمعنا من الإعراب يسمى الإظهار؛ أي عمل إظهار المعاني، أرسى معقول من معنى لإزالة القساة؛ أي العرب» أو كتب في حاشية (ي) «قوله «مغرب» يمكن أن يكون مصدراً ميباً سمي به بالبناء وإن يكون اسم مفعول ونحوه «مظهر ليه»، وإن يكون ظرف مكان ويشير إليه «عمل إظهار» صير ضماث» أو

⁽¹²⁾ في (ق) «حاشية» كتب في حاشية (ب)، (هـ) «سمي بذلك تشبيهاً بالبناء للمعروف» لا في ذلك من لزوم والندوم على حالة واحدة؛ كما في بناء الدار والقصر سيد عبد الله، هو وانظر لاصحاب (6/ 2286)، ولسان العرب (14/ 97)

⁽¹³⁾ قوله «وهذا تقسيم» في (ق) «تقسيم» كتب في حاشية (ي) «أي تقسيم الاسم إلى المغرب والميم، سيد الله» أو

«فَلَمْ تَرْكَبْ»: الغاء للتشديد.

«لَمْ تَرْكَبْ»: أي الذي ركب مع غيره تركيباً استنادياً وفيه ⁽¹¹⁾ . وقيل: أي الذي ⁽¹²⁾ ركب مع حمله. وفيه أيضاً ⁽¹³⁾ . وهو كالجسب؛ يشمل كل مركب، ويخرج به كل ⁽¹⁴⁾ ما ليس بمركب، كالأصوات، والحو: ألف وباء، وزيد، وعمر، وبكر.

«لَمْ يَنْشَأْ»: أي، لم يناسب ⁽¹⁵⁾ .

«مِنْهُ الْأَصْلُ»: أي: الماضي والأمر بغير اللام والحرف، ونقوله: «الذي إلخ» كإفصل، حيث خرج عنه ما ناسب منه الأصل، والمراد منه الأصل ⁽¹⁶⁾؛ هو أصل المبتدأ؛ فالإضافة ⁽¹⁷⁾ وليئة وليس معناه منه أصله، ولا في أصله ولا منه الأصل؛ والقانون نحو ذلك ⁽¹⁸⁾؛ فإن في كل من

⁽¹¹⁾ كتب في حاشيتي (ب)، (هـ) «أي: وفيه طرأ خروج زيد في مثل «غلام زيد» عن حدّ العرب، مع أنه معرب» فلا يكون جامداً. اهـ.

⁽¹²⁾ قوله: «الذي» ليس في (ق)، (ب).

⁽¹³⁾ كتب في حاشية (هـ): «لخروج المبتدأ والخبر، وإن أريد بالتركيب ما هو أصح من الإسنادي، والذي مع عمله يتفصل بالغلام في قولنا «غلام زيد»» اهـ وكتب في حاشية (ب) «لأنه يلزم ألا يكون مبتدأ معرباً، ولو قيل: «الركب مع غيره مع تحقق العامل» لكان له وجه». اهـ.

⁽¹⁴⁾ قوله: «كل» ليس في (ق)، (هـ).

⁽¹⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «مناسبة مؤنثة في منع الإعراب. جامي». اهـ. وانظر: القواعد النحوية شرح الكافية، لخباء الدين الجامي، دراسة وتحقيق: د. أسامة الزقاني، الجمهورية العربية، بدون طبعة وفاريخ، (189/1)

⁽¹⁶⁾ يحذف في (ق)، (هـ): «منه».

وكتب في حاشية (ب) «وهو الحروف والفعل الماضي وأمر المخاطب لا مطلق الفعل؛ فلا يرد المنع فإنه معرب؛ إذ موضع مشابه للماضي والأمر. وإن كان مشبهاً لمطلق الفعل؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فيخرج منه ما ليس فيه تركيب كحروف التهجّي، وأسماء الأعداد، وسائر الأسماء كقولك: زيد عمرو، ما يشابه أحد المبتدأ إلا صلتها كقولنا: وشان، ورويد مطلقاً». اهـ.

⁽¹⁷⁾ في (هـ)، (ب): «والإضافة».

⁽¹⁸⁾ قال الرضي: «اصطلاح مجدد به مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر، على ما فسره في الشرح [أي: شرح ابن الحاجب] نفسه على الكافية»، وقال الجامي: «وبهذا التقيد شرح مثل «هؤلاء» في مثل: «قام هؤلاء» لكونه مشابهاً لمنه الأصل». شرح الرضي (52/1)، والموائد النحوية (189/1)

هذه وحده لا يحسن^(١١) ولا يرد سبب الأصل حيث هو مركب غير مناسب سبب الأصل، إذ نشية لا يشية صفة، لأن المراد الاسم المركب، ولأنه خارج دلالة^(١٢)، ولأن كلاً من هينك لأصل يشية صفة، فلم يصدق عليه قوله «لم يشية»^(١٣) سبب الأصل «[هـ/ 23 تب]»^(١٤) وإنما مناسبة اسم الفاعل الذي يحسن الماضي، ومناسبة غير المنصرف الماضي^(١٥) والأمر في نظرهم، ومناسبة «سقياً»^(١٦) كذلك الله، ومناسبة «غير» بمعنى «ألك» الحرف، ومناسبة «نظر» الكاف، ومناسبة المصاحف حرف الإضافة، ومناسبة آخر اللام «أومن»، ومناسبة «أي» حرف الشرط والاستفهام، ونقصن الثنى والمجروح حرف العطف، وغير ذلك مما لم يأت في إي/ 18 مع الإعراب فمناسبات غير معتبرة؛ لضعف أومعاري وفيه^(١٦) ولو استدلت على عدم مناسبها بإعرابها لكان دوراً، وأيضاً المناسبة مجهولة، وإرادة القوة لكون^(١٧) القوة والضعف نسبتين لا يخرجهما عن الجهالة^(١٨) مقابلة.

كتب في حاشية (هـ)، (ي) «أما في الأول، فلأن الماضي مثلاً ليس أصلاً، وهو مصدر مبدأ، والحرف لا يحمل له، وأن الثنى ملأن الماضي لا يكون معرباً قطعاً فلا يصبح أنه سبب في الأصل، إذ فهم بهذا أن العرب بحسب العارض ولما الثالث قطع أو إنشاء ليس من صفات القانون» اهـ.

كتب في حاشية (هـ) «قوله «لأنه خارج» الأول أن يقول بدل قوله «دلالة» فعوى لأن المصنوع من النقط إذ كان موحداً للمنطوق بمعنى الحطاب، يعني: لما دل المذكور على خروج المشابه لبي الأصل بسبب المشابهة دل على خروج سبب الأصل بالطريق الأول» اهـ.

^(١١) قوله «لم يشية» يفس في (١).

^(١٢) في (١) «مولاي».

^(١٣) في (هـ) «هي».

^(١٤) كتب في حاشية (هـ) «أي في بعض ما ذكر نظر، لأن غير المنصرف إما يتناسب مطلق العمل لا الماضي والأمر، ومطلق العمل ليس يحمل الأصل، وأيضاً إن يتناسب آخر اللام «أومن» ولو كانتا مرادتين وليست فليست» اهـ.

^(١٥) قوله «مجهول وإرادة القوة لكون» في (١) «مجهول وإرادة القوة لأن»، وفي (ب) «مجهول وإرادة القوة لكون» وكتب في حاشية (هـ) «أي أيضاً لهما ذكر نظر من حيث لا يصلح جهولاً صفاً يرد على الماتر، لأن المناسبة مبهمة، وإرادة القوة لكون القوة والضعف نسبتين لا يخرجهما عن الجهالة» هـ.

^(١٦) مطبوعاً في (هـ)

(وَحَكْمُهُ) أي: خاصته، أوثقه⁽¹⁾ الثابت به، أوحكم وقع فيه، للإضافة

للملابسة

(أَنْ يَخْتَلِفَ): بالقوة. (أخيرة): أي: صفة آخره ولا دور لوجعل هذا الحكم حداً

له⁽²⁾، لإمكان معرفة الاختلاف بالاستعمال؛ كـ«زبد»، أوبالاستدلال بالواحد؛

كـ«جرحى» أوبالجمع؛ كـ«يئس»⁽³⁾.

وإضافته إلى (1/7) العامل للمندارية⁽⁴⁾ وعدمها في: «هذان واللذان» بناءً على

الواحد والجمع لا على البناء معاً فيه⁽⁵⁾

⁽¹⁾ في (هـ)، (ي): «وآثره». وكتب في حاشية (ي): «بناءً على أن أحكم بمعنى الأثر. سعد الله.

أهـ

⁽²⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «قوله: «ولا دور»؛ إشارة إلى جواب سؤال مقدراً وهو أن الحكم يتغير الآخر يتوقف على معرفة كونه معرباً؛ فإذا عرف به كما فعله القرم يلزم الدور». أهـ.

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: «كزبد» فيما يختلف آخره لفظاً في الاستعمال أوالاستدلال

بالواحد كـ«جرحى» فيما لا يختلف آخره لفظاً في الاستعمال بل تقديرًا، ولكن يختلف آخر واحد لفظاً فيه لا يستلزم إعراب الواحد إعراب الجميع. نـ رحمه الله رحمة واسعة». أهـ.

⁽⁴⁾ أي: من المدار «متعل»؛ وهوما دار عليه العامل. انظر: شرح تنقيح الفصول (ص 397)، وتاج

المعروس (342/11)

⁽⁵⁾ ويان ذلك فيما كتب في حاشيتي (هـ)، (ي)؛ فكتب في حاشية (هـ): «قوله: «وإضافته

للمندارية...» جواب سؤال مقدراً وهو أن لو سلمنا أن معرفة التغير لا يتوقف على معرفة المعرب لكن معرفة التغير بالعامل والإضافة إليه يتوقف على معرفة كون الاسم معرباً ألا ترى أن التغير حاصل في «هذان، ومذنب» ولا يسبب ذلك إلى العامل؟ وتقرير الجواب: إن الإضافة إلى العامل للمندارية لا تكون الاسم معرباً؛ كذا، قال المحشي في حاشية الإرشاد: «أهـ وكتب في حاشية (ي):

«كأنه قيل: د. كان اختلاف د. كان اختلاف الآخر يلزم أن يكون «هذان واللذان» معرباً، لأنّ فهما اختلاف الموامل، واختلاف الآخر؛ فقال: «وعدمها. إلخ» معصولة؟ الجواب: إن عد المدارية بهما بناءً على الواحد والجمع إذ هما متبيانان... لا على باقهما معربان عند المنقضي؛ فاختلاف الموامل بهما مدار الاختلاف آخر المعرب. سعد الله». أهـ.

(لأختلافهم): اللام للوقت⁽¹⁾، اولللملة. (المعامل) (2): اللام للجنس، واحترز به⁽³⁾ عن اختلاف آخر «غلامي» بالياء، وعن اختلاف آخر «مين» لي: «مين الرجل، ومن ابنتك، ومن زيد» ولية. فإن قيل «جاء زيد» مثلاً إذا وقع في الأول لم يختلف به العوامل وهو معرب؟ قيل: المراد صلاحية ترتيب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل⁽⁴⁾ [هـ/ 224]. أويراد حصول الاختلافين بالفعل، ويجعل على كون الحاشية مفارقة⁽⁵⁾. أويراد بالاختلاف: الوحد للسلامة والمساكلة، وبالعوامل: الجنس فيكون الجنس اختلاف صفة الآخر لوجود العامل.

(أفتاً أو تقييداً): تفصيل لاختلاف الآخر، أي: اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً. اولاختلاف العوامل، أي: سواء كانت العوامل ملفوظة أو معدرة، والجملة من باب التذييل⁽⁷⁾.

(1) محذوفه تعالى: (أتم الصلوة بثلثون نكس) [الإسراء: 78]، أي: لو نكس طورك لشكس ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم من ملأ «صورتا الزينة والطورا الزينة» آخر: شرح التسهيل، لأن ذلك، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد بندي الغفرون، مركز مصر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1990م، (147/3) ومعني المليب عن كتب (الأخبار)، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مؤن المبارك - محمد عبد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة: 1395هـ - 1985م، (ص 281).

(2) كتب في حاشية (هـ): «قوله: «باختلاف العوامل»: أي: بسبب اختلاف العوامل لداخلته عليه في العمل، بأن يعمل محض منها خلاف ما يعمل البيض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل، لئلا ينشخص بمثل قولنا: «إن زيدا مشروب» - «إني ضربت زيدا»، و «إني ضربت زيدا» فإن العامل في «زيد» في هذه الصور مختلف بالاحسية والقلبية والخرقية، مع أن آخر العرب لم يختلف باختلافه. جاسي». اهد. انظر القوائد النضائية (1/191).

(3) قوله: «فيه ليس في (ب)».

(4) كتب في حاشية (هـ): «مما صله: أن المراد بالاختلاف في الوضوع الاختلاف بالقوة دون العمل». ق.هـ. اهد.

(5) كتب في حاشية (هـ): «أي: تحمل هذه الخاصة التي هي اختلاف آخر لاختلاف العوامل من الخاصة المفارقة الغير اللازمة، على الخاصك بالنمى الإنسان، فلا بأس بتكادها عن ريل في: «جاسي زيد» إذا وقع في الأول. ق.هـ. اهد.

(6) قوله: «أي: ليس في (ب)».

(7) كتب في حاشية (هـ): «أي: «فقطيل قطب جلة بعد حلة تشكس على معطى التاكيد، نحو: {فك سرتكلم بما فرك، ومن لخر في أن لخر} [سبا] 7 له اهد ركب في حاشية (هـ): «إلى أن يقول من باب التكميل: «مرآن طاني في كلام يوم خلاف القصود بما يلبس» سواء كان جلة لولا، ولما كان لولا، لأن يكون فيها يوقف من أن يكون قوله: «قطب لخر» غيراً لكاد فخر حتى يصير جلة ولأن يكون تكباً لخر في

لها، حيث بلغ الإلهام اهد.

انظر في معطى التكميل، والتكامل الصائغين، أي: حلال المكري، تحقيق: محمد أبو الفضل يزيم - من محمد السامري، للكتاب المصرية - بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م، (ص 373، 389)، وخرير التكميل لابن أبي الأصبح، (ص 357، 387)، وخرير ميون البحار في شرح الأكل، والطائر، لشهاب الدين الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م، (1/278).

«الإعراب»: عند البعض عبارة عن الاختلاف، ومحصدة أن الإعراب ضد البناء، والبناء ليس يواقع على الحركات، بل الحركات ما به البناء فكذلك الإعراب⁽¹⁾ ولما كان اتفاقهم على تنويع الإعراب على الرفع والنصب والجر يعتقد أن الإعراب ما به الاختلاف - قال المصنف

(ما، أي: حركة أو حرف، فلا يرد العامل والمقتضى والإنشاء⁽²⁾).

«عختلف آخره»، أي: صفة آخر الاسم أو الحرف⁽³⁾ وإنما جعل الإعراب في الآخر لأنه دال على الوصف، أي: كونه عمدة، أو فصلة. والدال أي: لاجب على الوصف بعد الموصوف⁽⁴⁾.

(رب، أي: بالحركة أو بالحرف⁽⁵⁾) فهو عائد إلى «ما»⁽⁶⁾. فإن قيل: اختلاف آخر الحرف لا يتحقق إلا بحركتين؛ فالحركة الواحدة ينبغي ألا تكون إعراباً. قيل: المراد السبب القريب غير

(1) كتب في حاشية (ح): «أي: موجودة من عدم الاختلاف. ولي كون الحركات ما به البناء نظراً لأنه لا يظهر كونها شيئاً للبناء. بل السبب هو الشبهة لشيء الأصل، أو عدم التركيب وأيضاً البناء قد يكون على لسكون، وهو الأصل فلا يصدق أن البناء حاصل بالحركات. أخوين». اهـ.

(2) كتب في حاشية (ح): «قوله: «فلا يرد العامل...» أي: حين أريد بما الحركة أو الحرف. لا يرد العامل والمقتضى للإعراب، لأنها ليست بحركة ولا حرف موجب لاختلاف آخر الحرف لهذا جواب عما ينطبع صوم لفظ «ما» الشاملة للعامل والمقتضى والإنشاء؛ فإنها يختلف الحرف بها مع أنها لا تسمى إعراباً. براق». اهـ.

(3) قال عبد الرحمن الجلي: «آخر الحرف من حيث هو معروف ذاتاً أو صفة». القواعد الضبابية شرح الكافية: 1/ 93.

(4) انظر: شرح القصل (150/1)، وشرح الرضي (1/ 71)، وقيل ابن الحداد في أصله «ليس عددي اختلاف هو إعراب الينة وقولهم: إن ثم اختلاف هو الإعراب، إنما هو نزاع في عبارة. بل الرفع والنصب والجر

هي الحركات والحروف فيما أعرب لا بحروف وكل ما كان إعراباً بحرف فهو عددي الإعراب» أملي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: د/ فخر قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى 1409 هـ - 1989 م، (2/ 519، 520).

(5) في (ح): «أي: «الحرف».

(6) قال ابن الحاجب «الضمير في «ه» ضمير «ما»، أي: الشيء الذي يختلف آخر الحرف به؛ كما تقول: الإنسان موما توقف عقله على النطق. فالضمير عائد على «ما»، لا على الإنسان باعتبار خصوصيته، لأن لم يكمل باعتبار ذلك إلى الآن، وإنما رجوع إلى قولك: ما، فكذلك هذا. ولا بد من هذا الضمير ليعود على الذي، إذ الضمير في قولك: آخره، للتعريف. ولوقلت: الإعراب هو الشيء الذي يختلف آخر الحرف، لم يكن كلاماً. أملي ابن الحاجب (2/ 602).

الثام، أي: ما له نوع تأثير في السبب لا التأثير الثام؛ فيخرج العامل؛ [ب/ 18] لأنه سبب بعيد⁽¹⁾. وتدخل الحركة الأولى والثانية، لأن الثانية لا توجب الاختلاف؛ إلا بعد الأولى. ويمكن أن يقال: لحركة الأولى بعد السكون فيكون⁽²⁾ مما يتم به حلية⁽³⁾ الاختلاف فيصدق عليها أنها مما يختلف به آخر المغرب؛ لأن الاسم حينئذ معرب؛ أي: مركب⁽⁴⁾ لم يشبه مبني⁽⁵⁾ الأصل. اختلف بها آخره من السكون إلى الحركة، [هـ/ 24ب] وإن لم يكن في حال الإعراب؛ كما يقال: «أرضعت هذه المرأة هذا الشاب»⁽⁶⁾.
 (يُذَلُّ) أي: الاختلاف أوما به الاختلاف، وهو حلة غائبة للاختلاف⁽⁷⁾، وقد⁽⁸⁾ خرج بها حركة؛ نحو «يا غلامي»؛ لأنها مما اختلف (ب/ 7) به آخر المغرب؛ لأن «غلامي» معرب على اختيار⁽⁹⁾ المصنف، لكنها لا تدل على معنى من المعاني المعنوية. وإن جعلت الحلة خارجة عن الحد يخرج حركة؛ نحو: «يا غلامي» باعتبار الحيثية؛ فإنها ليست مما يجيء به من حيث إنها⁽¹⁰⁾ يختلف بها آخر المغرب، بل من حيث إنها توافق الياء⁽¹¹⁾.
 (عَلَى الْمَعْنَى) أي: الفاعلية والفعولية والإحصائية.

(1) كتب في حاشية (ي): «العوامل سبب للمعنى المختلفة والمعاني المختلفة سبب للإعراب، والإعراب سبب للاختلاف فيكون الإعراب سبباً ثانياً، أي: بلا واسطة، والعامل سبباً بوسطتين، والمعاني المختلفة سبب بواسطة واحدة، والله».

(2) في (هـ) «فكون»

(3) في (1)، (ي) «حلة»

(4) قوله: «أي مركب» ليس في (1).

(5) قوله: «مبني» ليس في (ب).

(6) كتب في حاشية (1)، (هـ): «فإن الإرضاع لم يكن في حال السبب بل في حالة المقلولة» - وزاد في (1). والاختلاف في

حال البناء لا الإعراب»

(7) المقصود بالحلة المعنوية: «الغاية من إيجاد الشيء، أوما لأجله وجد الشيء»؛ فإلى الثانية من صنع السرير من الخوص عليه، وهي حلة العمل انظر: فائس الأصول في شرح المحصر للقرافي، تحقيق: عادل عبد الموجود - على معوض، الطبعة الأولى 1416هـ - 1995م، (2/ 882)، ونهاية لوصول في دراية الأصول (1/ 97)، ومعجم مصطلح الأصول (ص 216)

(8) قوله «وقد» ليس في (1)

(9) قوله «على اختيار» في (1) «باختيار»

(10) قوله «حيث إنها» في (1) «حيثاتها»

(11) قال عبد الرحمن الحاملي: «وقد طيبة شرح حركة نحو غلامي»؛ لأنه معرب عن اختيار المصنف، لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المغرب، ليس من حيث إنه معرب بل من حيث إنه ما قبل ياء التكلم». القواعد الذهبية (1/ 193)

(المعتورة حَلَبَه)؛ أي: على ذلك العرب أو الاسم. ويقال: «اعتزوا الشيء»، وتعدزوه». أي: تداولوه.⁽¹⁾ وعسى هذا يكون «المعتورة» على صيغة اسم المفعول، لأن المعاني متداولة لا متداولة. وإن ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على الجذر العقلي نحو: {عَيْشَة رَاضِيَة} [الحاقة: 21، والقارعة: 7]، فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها⁽²⁾ أيها عليه⁽³⁾.

(وكثرة)؛ أي: أنواع⁽⁴⁾ إعراب الاسم بالاستقراء، وأما قال ههنا «أنواعه»، وفي المبيات: «والقابه»، لأن كل واحد من الرفع والنصب والجذر⁽⁵⁾ دالٌّ على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات أنواعاً⁽⁶⁾ كنسب الدلول عليها أنواعاً، بخلاف البناء⁽⁷⁾ هناك، لأن كل واحد من علامة البناءية⁽⁸⁾ [ي/ 19] يدلُّ على أمر واحد وهو البناء.

(وقع) سمي⁽⁹⁾ رفعا، لارتفاع الشئ السفلى عند السطر به، ولرفعة مرتبه بين أخويه

(1) انظر: معجم ديوان الأدب، للفراني، تحقيق: د. أحمد مختار عمرو، مؤسسة دار الشعب - القاهرة، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م، (3/ 446)، والصحاح (2/ 762)، ولسان العرب (4/ 618)، والتكليات (ص 147).

(2) في (ي) «مظهورة»، وصفت في (هـ) بضم وفتح الميم وكسر وفتح هاء، وكتب فوقه «مع».

(3) كتب في حاشية (هـ) «قوله «المعاني المعتورة» الصواب أن يقرب لعنى المعتور مظهر إياها بدون ثناء، فثبت بقول معنى {عَيْشَة رَاضِيَة} رخص صاحبها لا راضية. وقوله «مظهرها» فاعل «المعتورة» إنا شئنا الميم والهاء على أن يكون اسم مكان، فإن الاسم عمل ظهور المعاني أريض الميم وكسر الهاء، فإن الاسم مظهر للمعاني النقصية، وموجب الظهور وقوله «إياها» معمول به لقوله «المعتورة» وتعني عليه بالمعتورة إنا هو تصحيح طارئة، أي: ليدل على المعاني المعتورة طارئة على الاسم ولوعبر المعتورة بكسر الواو بالمتأنية كما صوره الرضي لم يبق اشتباه. أخوين» وانظر: شرح الرضي (57/ 1).

(4) بعله في (1): «الإعراب».

(5) كتب في حاشية (هـ) «هذه الأسماء الثلاثة محصاة بالحركات والحروف الإعرابية ولا تطلق عن الحركات البناءية أصلاً بخلاف «الصفة» والصفة، والكسرة» فإنها مستعملة في الحركات البناءية غالباً، وفي الحركات الإعرابية على قلة جامي» اهـ. انظر الفوائد النحوية (1/ 196).

(6) بعله في (ي) «مختلف» وكتب في حاشيتها: «أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة» اهـ.

(7) قوله «الب» ليس في (1).

(8) في (هـ): «البناء».

(9) في (1) «يسمى».

(وتخصيب): سمي نصيباً لانتصاب الشقين على حالهما⁽¹⁾ عند الظن به، ولأن نصيب
الفصلة في الكلام من غير أن يحتاج إليها الكلام.
(وجز): سمي⁽²⁾ جزءاً (هـ) / 125 لأن عامله يحو الفعل إلى الاسم، ولأن الشقة السطر
تتحو⁽³⁾ إلى أسفل⁽⁴⁾ عند التلطف به. فيل: ألما المحصر الإعراب في الثلاث⁽⁵⁾، لأن المعاني
ثلاثة فيكون أرواح الإعراب الدال⁽⁶⁾ عليها أيضاً ثلاثة أب / 8 ب [ليكون الدال على حسب
المدلول، ولأن لزوم الاشتراك أولتر دفعاً.

(فالرفع): لقائه للتفسير⁽⁷⁾ (علم الفاعلية): لتناسب الرفع والفاعل في القوة⁽⁸⁾ والياء
مصلوبة أي: كونه فاعلاً حقيقة أوحكم⁽⁹⁾. أونسية⁽¹⁰⁾ أي: الخصلة المنسوبة إلى الفاعل.
وهي في المبتدأ كونه مستند إليه، وفي الخبر كونه جزءاً ثانياً من الجملة، وفي خبر باب «إن»
كونه جزءاً ثانياً من الجملة وأيضاً⁽¹²⁾ بعد كلمة ثلاثية أرباعية مقتضية للأسماء⁽¹³⁾. وألما
لم يقتصر على مجرد كونه جزءاً ثانياً من الجملة، لأن التقضي للإعراب يترم أن يكون متفوفاً

⁽¹⁾ في (ب) «حطه»

⁽²⁾ في (د): «جسي».

⁽³⁾ في (د)، (ب)، (ي): «ينجرح».

⁽⁴⁾ في (ف): «أسفل»

⁽⁵⁾ في (ف): «ثلاثة»

⁽⁶⁾ في (ف): «الدال»، وفي (ب): «والدال»

⁽⁷⁾ في (ف): «تفسير»

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: تقناً وتأثيراً، لأن الرفع أثقل من انصب، والفاعل مؤثر». أمه وكتب في حاشية (هـ):

الجب، (ي) «وإنما انصب الرفع بالفاعل والعصب بالفعول، لأن الرفع ثقل، والفاعل ثيل لأنه واحد فاعلى الفعل
لثقل، والعصب خفيف والفاعل كثير، لأنها خمسة، فاعلى الخفيف للكثير. ولما لم يبق لمصنف إليه علامة غير المجر
جعل علامة له حمي». أمه انظر الفتحة المصنافية (1/ 197)

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (هـ) «ووجه نظراً، فالأول أن يقول إن لربع في الأصل علامة كونه فاعلاً، ويدخل فيه غيره تشبيهاً
فيه له»

⁽¹⁰⁾ في (ب)، (هـ)، (ي): «نسبية».

⁽¹¹⁾ قوله «كونه» ليس في (ب)

⁽¹²⁾ في (هـ)، (ي)، (ب): «والفعل»

⁽¹³⁾ كتب في حاشية (هـ): «لأنها كـ «ليت» مثلاً، ورباعية كـ «لمل» مثلاً»

بالمواضع⁽¹⁾، وكونه جزءاً ثانياً غير متقوم – «إن» لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا (1/8) لحصوله بـ «إن» كما ترى. وكذا القول في اسم «ما» و«لا» أنها كونه مستنداً إليه واقعاً بعد نافي متقضي للجملة كلياً، وفي خبر «لا» التي لنفي الجنس أنها كونه جزءاً ثانياً بعد ما يقتضي الأسماء⁽²⁾، فأعرف:

(والتنصيب علمُ المفعولية)؛ لتناسبِ التنصيبِ والمفعول في الضمف. والياء فيها أيضاً مصدرية؛ لكونه مفعولاً حقيقةً أوحكاماً⁽³⁾. أو نسبة⁽⁴⁾، أي: الحفصة النسوبة إلى المفعول، وهي في الفضلات كونها فضلة، كالمفاعيل. وفي اسم «إن» و«لا»⁽⁵⁾، وفي خبر باب «كان» و«ما» و«لا» كونه واقعاً بعد ما لا يتم بالمرفوع⁽⁶⁾.

(وإنظر علمُ الإضافة)؛ لتناسبِ الجرِّ والمضافِ إليه في [هـ/ 25ب] التوسط⁽⁷⁾ ولم يقل علمُ الإضافة؛ لأن الإضافة مصدرٌ بنفسها؛ فلا حاجة إلى جعلها مصدرًا باتيان الياء والتاء، ولأنه

(1) يعمه في (1): «وكونه جزءاً ثانياً من الجملة لأن المتقضي للإعراب يلزم أن يكون متقومًا بالمواضع».

(2) كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وكذا القول في اسم ما ولا...» فإن كونه مستنداً إليه لم يتقوم بما ولا لحصوله قبل دخولهما لكن كونه مستنداً إليه موصوفاً بالوقوع بعد نافي متقضي للجملة متقوم بهما بوقوع».

لهـ.

(3) كتب في حاشية (هـ): «وفيه نظر أيضاً، فكان الأولى أن يقول أيضاً إن لنصب في الأصل علم كونه مفعولاً، ويدخل فيه غيره تشبيهاً، فبه، اهـ».

(4) في (ب)، (هـ): «نسبية».

(5) يعمه في (هـ): «التي لنفي الجنس».

(6) كتب في حاشية (هـ): «إن قيل تعارضت المشابهتان في اسم «ب» ولا» وكذا في خبرهما وخبر «ما ولا» فما لوجب في ترجيح مشابهة المفعول في الأول والثالث، وترجيح مشابهة الفاعل في الثاني، أجيب بأنه لما كان إن وأحوالها عروفاً على الأعمال في العمل ولها إعلان أصلي؛ وهو تقديم المرفوع على المنصوب، وفرضها وهو عكس راعوا في اسم إن وأحوالها مشابهة المفعول. وفي أخبارها مشابهة الفاعل يحصل لها العمل الفرضي للعمل إشاراً بمرجعيتها به وبه، وعمل لا عصبها لكونها للتحقيق ولدفع الالتباس بها في «ما ولا» ق. «هـ».

(7) في (1) «الوسط» وكلف في حاشية (ي): «يعني: إن الجر من حيث إنه متوسط بين الرفع والنصب مشابهة للمضاف إليه من حيث إنه متوسط بين الفاعل والمفعول، يعني قد يكون فاعلاً ومفعولاً، وقد يكون مفعولاً. سعد الله، اهـ».

أي/ 9 [ليس للجور المعتد به ⁽¹⁾ ملحقات؛ كالزئج والتصيب فلا حاجة إلى الياء المؤنثة بالإلحاق. والإضافة أعم من أن تكون حقيقة أوصورة؛ كما في: «يحسبك يدهم». و: «ضارب زيد»، و: «حسن الوجه»

(والمعامل)؛ أي: عامل الاسم. والمعامل المطلق هو ما أوجب كون آخر الكلمة فعلاً أو اسماً على وجه مخصوص، ولديه: أنه إن أطلق الوجة المخصوص؛ أي: مخصوص بأي خصوصية كنت ⁽²⁾ ورد نحو: «يأ زيد وغلالي». وإن أريد وجه مخصوص من الإعراب لزم النور على قول من أخذ العامل في حد الإعراب. وإن أريد وجه مخصوص من مقتضى بابة ذكر آخر الكلمة ويخرج عامل الفعل وأجيب بإرادة وجه مخصوص مما اقتضاه مقتضى أو الشئ [ب/ 19] الثام بالاسم ⁽³⁾

مأ يه يتقوم؛ أي: عامل يحصل بسببه ⁽⁴⁾ أو باستعاثته، وأعلم أنه: إن أريد به السبب البهيد فلا يرد. لإنسان؛ لأنه ليس بسبب بل شرط، أولاً له سبب قريب، وفيه ⁽⁵⁾. وتقديم الجار والمجور للاهتمام وحله على المحصور غير محتاج إليه في الحد ⁽⁶⁾.

(المعنى المقتضي للإعراب)؛ وهي الداعلية والمعمولية والإضافة؛ كـ «ضرب» في «ضرب زيد» فإنه يتقوم به فاعلية «زيد». وكـ «ضربت» في «ضربت زيداً» فإنه يتقوم به مفعولية

⁽¹⁾ قوله: «المعتد به» في (أ) «لتعدية»!

⁽²⁾ قوله: «أي مخصوص بأي خصوصية كانت» سقط من (أ)، وفي (ي): «بأي خصوصية كانت»

⁽³⁾ كتب في (هـ). «قوله: «واحب» إرادة...» يعني: الربع والنصب ونحوهما اقتضاء للمقتضي، وهو فاعلية والمعمولية والإضافة؛ فيكون مقتضى سبباً قريباً للإعراب قوله «أوالف الثام»؛ أي: في الفعل والأول في الاسم. وفي نظر: لأن الشيء الثام بالاسم يقتضي مطلق الإعراب لا وجهاً خصوصاً و: هـ.

⁽⁴⁾ في (ي) «بسيته».

⁽⁵⁾ كتب في حاشي (ب). (هـ) «لأن المتبادر من السبب القريب لا البعيد؛ لأن المطلق يتصرف إلى الكامل. وفيه أنه متعين بأشهر الاصطلاح على أن العامل سبب بعدي للاختلاف، والإنسان متوسط والإعراب مترتب، وفيه أن الاشتهار يلزم أن يكون عند السامع، ولا يوجد ذلك». هـ. ثم كتب في حاشية (هـ) أيضاً: «فيه نظراً بأنه ليس بسبب» لأن السبب المقتضي للإعراب هو التركيب المقتضى للإنسان، وأيضاً أن ليس سبباً قريباً؛ لأن السبب القريب هو المألوف المقتضية. يرق وجهه أنه» هـ.

⁽⁶⁾ قوله: «في الحد» سقط من (أ)

«زيد» وكالباو في: «مورث يزيد» فإذ يتقوم به الإضافة في «زيد»⁽¹⁾ وقد هرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا نعيد.

وعامل المبتدأ؛ أعني: [هـ/ 126] الشجره للإسناو يتقوم به⁽²⁾ فاعليته، وهو كونه مستدًا إليه، لأنه لو لم يكن مجردًا، تلعبت به⁽³⁾ العوامل اللفظية فيتحقق فيه ما تقتضيه⁽⁴⁾ لا الفاعلية البتة، ولولم يكن الشجره للإسناو لعدم تحققه فيه ظاهرة⁽⁵⁾.

ولما كان الإعراب إما (8/ب) بالحركة⁽⁶⁾ أو بالحروف، والإعراب بالحركة⁽⁷⁾ إما مستوفٍ للحركات الثلاث⁽⁸⁾ أولاً، والثاني إما محمولٌ فيه الكسرة على الفتحة أو على المكس. والإعراب بالحروف إما بالحروف الثلاث⁽⁹⁾ أو بحرفين: والثاني إما رفعه بالواو أو بالالف - شَرع في بيان هذه الأقسام الستة على الترتيب بتقديم الإعراب بالحركات الثلاث لأصاليه؛ لأنَّ الأصل هو الإعراب [ي/ 110] بالحركة. والأصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى⁽¹⁰⁾ للعدول عن الأصل، فقال

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «إذ يلزم منه أن تكون «ياه» في يا زيد عاملًا في زيد، لأنها أوجبت كون آخره على وجه مخصوص من البناء على الضم. وكذا، الياء في: يا غلامي، فإنها أوجبت كون آخره على وجه مخصوص من كونه منبأً على الكسر. ق». اهـ

⁽²⁾ قوله. «به» سقط من (1)، (ي)

⁽³⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «أي: اختلطت - وزاد في (ي): وتصرفت. سعد الله». اهـ

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ي)، (ب) «يقتضيه».

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: كونه مستدًا إليه به، أي: في المبدأ ظاهرة، لعدم التركيب التقضي للإعراب. ق». اهـ

⁽⁶⁾ في (هـ) «بالحركات».

⁽⁷⁾ بعد في (1): «أو بالحروف والإعراب بالحركة».

⁽⁸⁾ في (ي) «الثلاثة»

⁽⁹⁾ في (ي) «الثلاثة»

⁽¹⁰⁾ في (1). «يقتضي».

(فَالْمَفْرُودُ الْمَصْرُوفُ): الفاء فصيحة^(١) أي إذا صرفت ذلك فتقول «المفرد . الخ»^(٢) والمراد بالمفرد المفرد^(٣) من كل وجه واحترز به عن غير المفرد من المثنى والجمع، وما في حكمهما مما ألحق بهما، فلا يرد نحو: «كلام» والأسماء الستة لأنها غير داخلية في المفرد حيث أريد به المفرد من كل وجه، ولأنه لا يلزم بالحكم على الجنس على الإجمال^(٤) الحكم على كل فرد^(٥)، ولأن الأسماء الستة و«كلام» معربان^(٦) بالحركات الثلاث وإن لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق يوجب اشتغال الأفراد لا اشتغال أحوالها، وفيه^(٧) .

(وَالْجَمْعُ الْكَثَرُ): احتز به^(٨) عن الجمع السالم، بالالف والتاء أو بالواو والنون، أو بالياء والنون.

(١) كتب في حاشية (هـ): «الفاء الفصيحة هي التي حذف معها المطرف عليه مع كونه شيئاً من غير تقدير شرط، فإن لم يحدف المطرف لا تسمى فصيحة بل إن كان شيئاً لمسطرف تسمى فاء السببية، ولا فقاء التعقيب، وإن كان محذوفاً ولم يكن شيئاً لا تسمى فصيحة أيضاً، وإن كان المطرف عليه شرطاً لا تسمى فصيحة أيضاً بل جرانية، سواء كان المطرف عليه محذوفاً أولاً» اهـ انظر الكلام عن الفاء الفصيحة في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، فار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1997م، (1/ 103).

(٢) قوله: «المفرد . الخ» في (٥): «المفردات»، وفي (هـ) «المفرد المصروف الخ»، وفي (ي): «المفرد».

(٣) قوله: «المفرد» ليس في (٥).

(٤) في (هـ)، (ي)، (ب): «الإجمال».

(٥) كتب في حاشية (هـ): «أي: وإن سلم أن ليس المراد بالمفرد المفرد من كل بل ما يقابل المثنى والجمع وما في حكمهما فلا نقض أيضاً بالأسماء الستة لأنه لا يلزم بالحكم على جنس المفرد بحمل اللام فيه على الجنس دون الاستغراق على الإجمال الحكم على كل فرد حتى يرد بالأسماء الستة ولكن يرد كونه مسائل المفرد قواعد كلية، يرق رحمه الله» اهـ.

(٦) في (هـ)، (ب) «معربات»

(٧) كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه نظر، لأن هذه الأسماء مضافة إلى غير باء لتكلم، مكبرة غير مضافة إلى باء التكلم أو مصغرة، وكلاماً مضافاً إلى المصدر غير «كلاماً» مضافاً إلى المظهر، فلا يكون الاستغراق موجباً لاشتغال الأفراد» في. اهـ.

(٨) قوله: «به» ليس في (ي).

«المصرف»: صفة بعد صفة، واشترز به عن غير المنصرف (ب) [لاب] من (أه/ 26ب) الجبرج، كـ"ساجدة ومصايح" وكذا في الأول⁽¹⁾، ولوقال: «المفرد والجمع المكرر المنصرفان» لكان أحصرا، إلا أنه لما كان مما يحمل الثقل على عدل منه إلى الإطناب.

(بالضمة): لفظا أو تقديرا (وقفا)، ظرف أحوال⁽²⁾، أو مصدر نوحى إن فذر يعرب، أو تميز⁽³⁾ عن النسبة أي: وقتا رفع العامل، أو مرفوفا، أو عربيا بالضمة ولفظا، أو بالفتحة ولفظا.

(والفتحة نصبا): من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين، بتقديم الظرف⁽⁴⁾، نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو».

(والكثرة جزاء): و"نصبا وجزاء" كقولهم «رمثنا»، وأعلم⁽⁵⁾ أن الفتحة والفتحة والكثرة بالثاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها أعرابية أو ثنائية⁽⁶⁾، بخلاف الجوزء عن الثاء فإنه ثابت البناء.

(جمع المؤنث السالم): موصفة جمع المؤنث وليست بأحرف⁽⁷⁾ من المرفوف، لأن المضاف إلى ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام، والمراد: صيغة جمع المؤنث

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي لفظ المنصرف الأول الذي يُبدى به المفرد، اشترز به أيضا عن غير المنصرف من

القرجات. ق.» اهـ.

⁽²⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله «أحوال» أي مرفوعين على أن يكون المصدر بمعنى اسم للقول، وأعدل

فيه الجواز والمجوز وذوالحل الصير المستكن فيه، ق.» اهـ.

⁽³⁾ في (هـ): «تمييز».

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (ي): «قوله: «بتقديم الظرف» [إشارة إلى ملابص المصنف في باب العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ فإن ملابص في هذا الباب مجوزة بشرط تقديم المجرور على المنصوب، أو على المرفوع وإن كان مبهوفا لا يجوز مطلقا، وإن كان الفراء يجوز مكاما، سعد الله]. اهـ.

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (ي): «جواب سؤال مقدرا كآله قبل: استعمال الفتحة والفتحة والكثرة فيها غير صالح مرفوع، لأنها اللاب البناء، والمفرد المنصرف والجمع المكرر المنصرف مرفعان، فأجاب بقرنه «أعلم» سعد الله.» اهـ.

الله.» اهـ.

⁽⁶⁾ في (أ): «بهاية»

⁽⁷⁾ في (ب): «بالحرف»

السام فلا يخرج؛ نحو: «سججلات وسججلات»⁽¹¹⁾ من جموع المذكر، والمراد: جمع المؤنث وما كان⁽¹²⁾ على صيغته كـ «سجلات»⁽¹³⁾ (1/9) فكان من حذف المعطوف⁽¹⁴⁾ ولوقال «الجميع بالالف والثاء» لكان أشمل وأظهر. واحترز بقوله «السام» عن جمع⁽¹⁵⁾

المؤنث الكثير، كـ «خفر» في جمع: «حفراء».

(ي/ 10 ب) [بالحقيقة]: رننا. (والكثرة): نصبا وجرأ، لأنه فرغ بجميع المذكر، وحمل له النصب على الجز ليعمل في الفرع، فلما يلزم مزجه⁽¹⁶⁾ على الأصل⁽¹⁷⁾. والمزج يكون إعرابه بالحركة متحولة⁽¹⁸⁾ ضرورة؛ لعدم ما يصلح للإعراب في أخرى، ولأن⁽¹⁹⁾ الإعراب بالحروف⁽²⁰⁾ في المجموع صار أصلا ثم هذا معتبرا [هـ/ 127] فصار الإعراب بالحركة؛ كأنه فرغ فيها.

وأما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف، لأنه أكثر خلافاً للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين؛ بخلاف جمع المؤنث ولياتي⁽²¹⁾ ذكرهما على مسيل⁽²²⁾

(11) في (أ)، (ب)، (ي): «سجلات». والسجل من قولهم: «جاء سجلات»: أي: ضمام. انظر: الكتاب لسبويه (615/3)، وشرحه للسيراني (353/4)، وشرح الفصل (346/3).

(12) قوله «كان» ليس في (أ)، (ب)، (هـ).

(13) في (هـ): «سجلات».

(14) انظر: شرح الفصل لابن ريش (274/3)، شرح ابن عسكود جمل الزجاجي (149/1)، وتعميد القواعد لماظر الجيش (4756/9)، وشرح الرضي على الكتابة (388/3).

(15) في (ي): «جميع»، ولي (ب): «جميع».

(16) في (أ)، (هـ): «مزج».

(17) كتب في حاشية (هـ): «نصبا وجرأ»، لأن النصب فيه تابع للجر؛ إجراء للفرع على وتيرة الأصل، الأصل الذي هو الجميع المذكور السام؛ فوالنصب تابع للجر؛ كما سبقه ذكره، نحو: جاتي مسلمات، جامي». اهـ. انظر: القواعد النحوية (199/1).

(18) في (أ): «متحولة».

(19) كتب في حاشية (هـ): «عطف على ضرورة بحسب لمشي، أي: لا مية اختيارية له بكون إعرابه بالحرركات المنصوبة»، ولأن الإعراب بالحروف في المجموع: ق». اهـ.

(20) في (أ)، (ب): «بالحروف».

(21) في (ب): «ليها».

(22) قوله «ولياتي» في (ب): «ولياتش». ولي (هـ) «ولياتي».

(13) قوله: «مسيل» ليس في (أ)، (ي).

ترتيب الاختراز عنهما في قوله: «فالمراد المنصرف»، ولأن لمير المنصرف يمتزلة المتعدي؛ لأنه قد يكون مفعولاً وقد يكون جمعا⁽¹⁾.

(مَنْ) المنصرف بالفتحة: رفعا. (وَالْفَتْحَةُ): نصبا وجزا، لأنه لما ترك جزمه لشبه الفعل باعتباره

المرجوعين ضمير الجرح على النصب؛ لكان المشاكلة بينهما⁽²⁾.

(الْمُتَوَكِّفُ وَالْمُتَوَكِّفَةُ) وَخَفَوْتُ: أُمُّ الزَّوْجِ وَعَصْبَتُهُ فَلَا⁽⁴⁾ يضاف [إلا إلى المرأة. (ب/ 110]

(وَمُتَوَكِّفٌ) وَمُتَوَكِّفَةٌ وَمُتَوَكِّفٌ: أضاف «ذو» إلى الظاهر «دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلّا إلى

لسماء الأحسن الظاهرة. واعلم أن أربعة منها: منقوصات⁽⁶⁾، والخامس: أجوف وأوي

لأنها هاء، وأصله: «فوه»، والسادس: لثيف مقرونًا بأوليين، وأصله: «ذووه».

وإن المراد منها الأسماء الستة الكثيرة الموحدة⁽⁷⁾ لا هذه الألفاظ⁽⁸⁾، ولأنه لكان من باب الحكم

على الجزئي⁽⁹⁾، فإن قيل: من أي نوع هذه الإرادة؟ قيل: اللفظ إذا أريد به مجزئ اللفظ يكون

⁽¹⁾ كتب في حاشية (ي). «حاصل هذا التعليل أن جمع المورث لسلام سابق في الاختراز عن غير المنصرف؛ إذ الاختراز يقيد لانصرانه. وبعد أفراد سابق في الذكر على قيد الانصراف فقدم جمع «مورث السالم على غير المنصرف في ذكر سائتي في ذكرهما على ترتيب الاختراز. سعد الله». اهـ.

⁽²⁾ كتب في حاشية (ي): «الأسماء الستة» ولوقها نسخة

⁽³⁾ معه في (أ)، (ي). «موتوك»

⁽⁴⁾ في (ي). «هولاه»

⁽⁵⁾ قوله «موتوك» ليس في (أ)، (ي).

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ). «وهي: أبوك وأخوتك وموتوك وحمل. اللام فيها علامة للمعني؛ كالحركات،

وكذا التي في الباقي؛ أي: الخامس والسادس «إبراهيم» بلام الكلمة أوجعها جعلنا بدلًا من الحركات، وهذا

هو الصحيح في إعراب هذه الأسماء في». اهـ.

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (هـ). «اختزر به من مشاها وجموعها، لأنها إذا لبست أوجعت، «إبراهيم» كإعراب سائر

الأسماء الستة والجموع في». اهـ.

⁽⁸⁾ جعله في (ي). «المصها»

⁽⁹⁾ في (أ). «الجزائي» وكتب في حاشية (هـ). «قوله «من باب الحكم على الجزئي»؛ حيث يخرج منه

لصالح إلى الاسم الظاهر ومسمى الغالب، ولا المتكلم مع الغير. وذلك غير جائز في بيان الأحكام الكلية

فيه. اهـ.

علماء، والعلم يصح تأويله بالصيغة المشتهر مسماه⁽¹⁾ بها، كما خُرف في: «رَبُّ حَاتِمٍ»، و «لكل فرعون موسى»⁽²⁾؛ فيصح أن يكون «أخوك وأبوك... إلخ» بالصيغة التي اشتهرت بها⁽³⁾، ويمكن أن يفتَر «مثل» مضاداً، ويجعل ذلك وجه الشبه⁽⁴⁾.

(مُضَاقَّة): إمَّا حالٌ من قوله «أخوك... إلخ»؛ لأنه مفعولٌ فعل الإحرابِ من حيث المعنى، فيكون حالاً من مفهوم الكلام. ومَّا حالٌ من⁽⁵⁾ ضميرِ قوله: «بالولاء»، والعبارةُ عمولةٌ على التقديم والتأخير [هـ/ 27] وأل [ي/ 10] فالحال لا تتقدَّم على العامل المعنوي⁽⁶⁾. وأما جعلها غيرَ «كانت» المحذوفة؛ ففيه ما فيه⁽⁷⁾.

(أَلَى غَيْرِ يَأُو الْمُتَكَلِّم): الجارُ والجرورُ متعلق⁽⁸⁾ بـ «مضاقَّة»، واخترز به عن نحو: «لمي وأخي»، وخبرُ قوله: «أخوك وأبوك... إلخ» قوله

(1) قوله: «المشتهر مسماه» في (1): «المشتهرة مسماه».

(2) كتب في حاشية (هـ): «فإنه إمَّا صحَّ دخول «رَبِّ» عليه، لتأويله بصفته المشتهر هوياً، أي: ربُّ جوادٍ أي: ظالم موسى؛ أي: قاهر فإنه إمَّا يصحُّ دخول كلِّ على فرعون والإخبار به عن موسى بعد تأويلها بصفته المشتهر هوياً. اهـ وكتب في حاشية (ي): «في قوة رَبِّ جواب، ولكلُّ ظالم متجبر عاقل، لا شهارة حاتم بالجراد، وفرعون بالتجبر والظلم، وموسى بالعدل والقهر على الظالم، فيكون الجود لازم لحتم مفهومًا من التجر والظلم لازماً لفرعون ومفهوم من هـ؛ فإرادة الجواد من حاتم، وإرادة المتجبر الظالم من فرعون وإرادة اللازم من إطلاق اللزوم فتدخل «رَبِّ» على التكررة، ويضاف كلُّ إليها. سعد الله. اهـ»

وانظر التفصيل في: شرح الرضي (2/ 33)، وتهديد القواعد (2/ 619)، وتعليق لقواعد (2/ 156).

(3) في (ي)، (ب): «فيها»

(4) في (ب) «التشبيه»

(5) في (ي)، (ب): «عن».

(6) كتب في حاشية (هـ): «فيه أله يستلزم أن يكون المراد بالتقديم المنوع التقديم لفظاً ورتبة لا لفظ فقط، ولم يقل به أحد ق» اهـ

(7) كتب في حاشية (هـ)، (ي): «لأن الكلام في «كانت» كاللَّكلام فيه، والحدف خلاف الأصل مع أن حدفه بلا حرف الشرط مثلاً، ولا يجوز أن يكون صفة للأسماء لستة بحذف الموصول، وهي التي، لأنه لا يجوز حذف الموصول بلا صلة بهم. سعد الله. اهـ»

(8) قوله: «الجار والجرور متعلق» في (1): «الجار متعلقة»، ولي (ب)، (هـ): «الجار متعلق».

(المعاني): (9/ب) رنما. (وَالْأَلْفَم): نصباً. (وَالْيَم): جرّاء أي: يصحّ إعرابها بالحروف الثلاثية بالإمكان العام لا بالضرورة؛ فلا يردّ ما قيل⁽¹⁾ وعلم أنّ في الأسماء السّنة الموحدة في إعرابها وجوفاً منها إعرابها بالحروف الثلاثة، إذا كان في آخرها حرف يصلح للإعراب، وذلك إذا كانت مكثرة مضافة إلى غير الياء، وأما لعربت جيتت⁽²⁾ بالحروف؛ لأنها تشبه المثنى في الدلالة على أمرين، وإمكان⁽³⁾ العمل بالشبه لوجود⁽⁴⁾ ما يصلح للإعراب في آخرها⁽⁵⁾ في هذه الحالة سماعاً بخلاف حالتي⁽⁶⁾ الأفراد والإضافة إلى الياء⁽⁷⁾ لعدم ذلك فيهما⁽⁸⁾، وكذا في حالة التّصغير؛ لأنّ آخرها فيها حرف علّة وما قبلها ساكن وهي في حكم الحرف الصحيح، والحرف الصحيح لا يصلح للإعراب فكذا هذا، وبخلاف نحو⁽⁹⁾: «يد ودم» لعدم ما يصلح للإعراب في آخرهما في حالتي الأفراد والإضافة؛ حيث لا⁽¹⁰⁾ يعود حرف العلّة فيهما في الإضافة سماعاً، وكذا في سائر الأسماء المضافة الأعجاز [ب/ 10] فاعرف.

(1) كتب في حاشية (ي) «الإمكان العام سلب الضرورة من لجانب المخالف للحكم: نحو: «الله عالم» بالإمكان العام، أي لا ضرورة في جهله؛ بخلاف الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة من الجانبين: نحو: «هذه عالم» بالإمكان الخاص؛ أي لا ضرورة علمه ولا في جهله. سعد الله. اهـ.

(2) قوله: «جيتت» ليس في (ي).

(3) كتب في حاشية (هـ) «عطف على أنّها تشبه، ولم يصر لإمكان؛ تنبيهاً على أنّها متاعلة واحدة ولا يلزم

أن يكون غلام زيد مثلها» اهـ.

(4) في (ي) «لوجود»

(5) في (ي) «آخره».

(6) في (ي)، (ن): «حالة»

(7) في (هـ) «هاء المتكلم»

(8) كتب في حاشية (هـ) «أما حالة الأفراد لعدم ظهور شبهتها بالشئ وأما في حالة الإضافة إمكان العمل

بأنّشيه بها لعدم ما يصلح للإعراب في آخرها في تلك الحالة شرح» اهـ.

(9) قوله: «هذه» ليس في (1)

(10) قوله «لا» ليس في (ب)

(الكلبي)، وكلاهما. عطف على «النش» وكلا «كلا»، ولم يذكره لكونه فرع «كلا»، ولأنه:

وكرر الشئ مع الفرعية؛ ولأنه^(١)
 «متعلقاً إلى متضمن». واختار به هنا إذا كان متعلقاً إلى مظهر فإن حكمه حيث لم حكم
 «اعصا»، نحو: «جاءني كلا الرجلين»، و: «رايت كلا الرجلين»، و: «مردت بكلا
 الرجلين»

(والثان): «الثان»، وكلا. «ثان»، وإنما كان حكمهما حكم^(٢) النش، [هـ/ 128]

لشيئهما بالكلبي لفظاً لوجود الألف والياء، ومعنى^(٣) للدلالة^(٤) على شيئين.

(والألفي): رفعا. (والياء): نصبا وجرأ، وأما جعل إعراب النش والجميع بالحروف؛ لأن في
 آخرهما حرفاً دالاً على الثنية والجمع، فاستغنى إعرابهما بالحركة^(٥) لفظاً^(٦). فإنا لن نحرى
 بالحركة تقديرًا أو بالحرف لفظاً؛ وكلاهما خلاف الأصل لكن الإعراب بالحرف^(٧) لفظاً أولى؛
 لأنه أظهر في الدلالة من القدر، وإن كان محركة، ولا مانع منه^(٨)، بخلاف [ي/ 111] «عصا»
 حيث يلزم به فيه^(٩) ترك التنوين أو التثاء الساكنين، أو تقديروا الحرف أيضاً.

^(١) كتب في حاشية (هـ) «أي فيه نظر، لأن الفرعية باعثة لا موجبة، مع أنه ليس في بعض نسخ ذكر

«ثان» فيه. اهـ.

^(٢) في (ب)، (ب): «حكمكم»

^(٣) قوله: «ومعنى» ليس في (ب).

^(٤) في (هـ): «لوجود الدلالة»

^(٥) قوله: «بالحركة» ليس في (ب).

^(٦) كتب في حاشية (هـ): «وذلك لعدم قبول علامات الثنية والجمع الحركة اللفظية. فيه. اهـ.

^(٧) في (هـ)، (ي): «بالحروف»

^(٨) كتب في حاشية (ي) «لكون الإعراب بالحركات التقديرية فرع الإعراب بالحركات اللفظية، ولكون

الإعراب بالحروف اللفظية فرع الإعراب بالحركات اللفظية. سعد الله. ثم كتب بعد: «كأنه قول إذا كان

الإعراب بالحروف لفظاً أول من الإعراب بالحركة التقديرية فلم لم يعرب مثله، اعصا بالحروف تقديرية،

فدال بخلاف عصا ... سعد الله. اهـ.

^(٩) قوله «فيه» ليس في (ب).

وقيل⁽¹¹⁾ إنما حمل إعرابهما بها⁽¹²⁾، لأنه وجد في أمر كل منهما وصفًا⁽¹³⁾ حران للدلالة على التثنية وجمع فأخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمشئ، وجعلنا اختلافهما اختلاف الإعراب⁽¹⁴⁾ وقيل: إنما⁽¹⁵⁾ جعل إعرابهما بالحرف⁽¹⁶⁾، لما بينهما إيهام باعتبار القرينة، فإن قلت: انصرف والمنسوب والمكسر أيضًا فرع؟ قلت: ليس فيها حرف يصلح للإعراب⁽¹⁷⁾ (1/11) وقيل: إنما جعل إعراب التثنية بالحرف، لأنها صنف الواحد، وإعراب الواحد بالحركة فجعل إعرابها بما هو ضعف الحركة، وحمل الجمع عليها سلامة بناء الواحد فيهما.

ولما حرفت ذلك فالحروف الصالحة للإعراب ثلاثة⁽¹⁸⁾، فأعطى الألف للتثنية لحسنها وكثرة التثنية، أولائها في الفعل ضمير التثنية، أولوق آخر ضميرها، وهو صا. والواو للجمع لظلمها وقلة الجمع، أو⁽¹⁹⁾ لأن عجزتها⁽²⁰⁾ جمع الثنتين، أولائها ضمير الجمع في الفعل، أولوق آخر ضمورًا فأخذتهما حالة الرفع⁽²¹⁾ فيهما⁽²²⁾ لقوتها. وبقي الخالتان⁽²³⁾ في كل منهما، فاشتراك

⁽¹¹⁾ في (ي) «قيل» بدون واو

⁽¹²⁾ قوله: «جعل إعرابهما بها» في (1)، (ب) «جعلها بها»

⁽¹³⁾ قوله: «وضعها» ليس في (1).

⁽¹⁴⁾ كتب في حاشية (هـ) «ينبغي أنهما لما كانتا موضوعين للتثنية أزال الجمع كانتا مترادفتين، لدلالة كل منهما على غير ما يدل عليه الآخر قلنا أرادوا أن يعملوهما علامتي الإعراب، فأخرجوهما عن الترادف بتخصيص الألف في التثنية والواو في الجمع بالفاعلية، وإن كانت والتين على التثنية والجمع أيضًا، إذ لا تاتي بينهما وتخصيص الياء بالفعولية والإضافة، ق»، اهـ.

⁽¹⁵⁾ في (1)، (ب) «وإنما»

⁽¹⁶⁾ في (هـ)، (ي) «بالحروف».

⁽¹⁷⁾ في (1)، (ي) «ثلاث»

⁽¹⁸⁾ قوله: «لو» ليس في (ب).

⁽¹⁹⁾ في (1): «خرجتهما».

⁽²⁰⁾ أي: أخذ الألف والواو حالة الرفع.

⁽²¹⁾ في (1) «عليها» وفيهما أي: التثنية والجمع.

⁽²²⁾ أي: حالتا النصب والجر.

الياء بالفتور، وتفرق بين [هـ/ 28ب] التنبيه والجمع بحركة ما قبلها فتفتح في التنبيه⁽¹⁾ لوتن ما قبل الألف، [ب/ 111] وكسر في الجمع لوتن الياء، ثم زيدت النون عوضاً عن حركة الواحد، من حيث إنها حركة لا من حيث إنها إعرابٌ وجوْضٌ عن تنوينه. وحرف الإعراب إعرابٌ الشئ لا عوضٌ عن حركة الواحد فلا يرد ما أُورد من تكرار الموحى⁽²⁾، فصار إعرابٌ الشئ بالألف رفْعاً والياء نصباً وجراً، وجمع المذكور السالم بالواو رفْعاً والياء نصباً وجراً⁽³⁾.

وأما جعل إعراب «كلا» مثل التنبيه؛ لأنه موخِّدُ اللفظ مثني المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالين⁽⁴⁾ فأعريناه بالحرف باعتبار معنى التنبيه في حالة الإضافة إلى المضمَر وأعريناه بالحركة المقلَّدة باعتبار تحريك اللفظ في حالة الإضافة إلى المظهر، ولم ينعكس⁽⁵⁾ لمناسبة⁽⁶⁾ بين المضمَر والعنى في الحقايق. وبينه وبين الإعراب بالحرف في الفرعية⁽⁸⁾، ولأنه⁽⁹⁾ إذا أُضيف إلى المضمَر يكون تأكيداً [ي/ 112] للمثنى البتة فحينئذٍ على متبوعه

⁽¹⁾ قوله: «في التنبيه» في (1): «للتنبيه».

⁽²⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: ليس حروف الإعراب في الشئ والجمع عوضاً عن حركة الواحد بل هو حرف إعرابهما، والعوض عن الحركة وهو النون فقط فلا يلزم تكرار العوض. ق.» اهـ.

⁽³⁾ انظر هذه الآراء تفصيلاً في: الكتاب (3/ 285)، والمقتضب (3/ 39)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 152)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 67)، وشرح لوضي (1/ 74)، والتبديل والتكميل لأبي حيان الأتلسي (1/ 258)، والفرهاتد الضيائية (1/ 202).

⁽⁴⁾ في (1)، (ب): «حالين».

وكتب في حاشية (ي): «فعملنا كلا في إعرابه بالاعتبارين: أي. باعتبار جانب لفظه عد الإضافة إلى المظهر. وباعتبار جانب معناه عد الإضافة إلى المضمَر سعد الله»

⁽⁵⁾ في (ي): «حال».

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (ب): «كما أن الإعراب بالحروف في الإعراب فرع الحركة، كذا المضمَر فرع المظهر في الدلالة على مدلوله، لأن دلالة المظهر المظهر» اهـ.

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ي): «لناسية»

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي: نسبة بين المضمَر وبين الإعراب بالحروف في الفرعية لكون المضمَر فرع المظهر، والحروف فرع الحركات. ق.» اهـ.

⁽⁹⁾ أي: «ولأن كلا».

«جمع المذكر» احتراز به من جمع ⁽¹⁾ المذكر «الثالث»؛ صفة «جميع» أي: جمع المذكر السالم، وما على صيغته، فيكون من باب حذف المعلوم ⁽²⁾ أو المرفوع ⁽³⁾؛ صيغة جمع المذكر فلا يوزن نحو «سنتين» ⁽⁴⁾، ولتين ⁽⁵⁾، ولتين ⁽⁶⁾ من جميع الموفقات، ولو قال: «الجميع بالواو والسين» لكان أحسن ⁽⁷⁾.

(وكلولو): جمع «دو» لا من لفظه، لأن قيل: «قلولوا لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها وأربعد حسبة» ⁽⁸⁾ وأكلو كذلك؟ قيل: الروابي معرض التفسير، فلم نبحث به. أبقال الروابي قام مقام الحسبة صارت كآثار حسبة ⁽⁹⁾.

ولما قدم «أولو» على «عشرين» لا في أدخل ⁽¹⁰⁾ في الجمع منه، [هـ/ 29] لآله وضح لجماحه بمعنى: الأصحاب من غير حصر، بخلاف «عشرين» ⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ في (ي) «الجميع»

⁽²⁾ كتب في حاشية (ي): «أي: إذ جعل من باب حذف المعلوم أو المضاف، أو من باب عموم الجار، سعد

الشمه

⁽³⁾ قوله «أو المرفوع» في (ا) «أو المرفوع».

⁽⁴⁾ بعده في (ب) «في سنة».

⁽⁵⁾ بعده في (ب) «في ليلة»، وكتبت في حاشية (هـ)

والذين جمع التثنية، وهي: العصب من الفرس، أوجاعاً من الناس، انظر: العين للتحليل بن أحمد (8/ 248)، وتعليب اللثة، لأن مصور الأرموي، تحقيق محمد عوض مرسب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: 1421 هـ - 2001 م، (15/ 113)، ولسان العرب (15/ 53).

⁽⁶⁾ بعده في (ب) «في ليلة»، وكتبت في حاشية (هـ) انظره في: العين (5/ 211)، وتعليب اللثة (9/ 226)، ولسان العرب (15/ 199).

⁽⁷⁾ بعده في (هـ) (ي)، «وليه».

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (هـ) «المواد من الكلمة منها كل اسم متضمن احتراز عن الفعل والاسم المهي» اهـ

⁽⁹⁾ انظر القولين في الرقيم شرح الجمل، لابن الجاحظ، تحقيق علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى: 1392 هـ - 1972 م، (ص 62)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 187)، وشرح الرضي (74/ 1)، وتعليب القواعد بتأثير الجبل (1/ 141)، والجمع (1/ 202).

⁽¹⁰⁾ في (ب): «دخول».

⁽¹¹⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي: كما أن الجميع يدل على أحواد غير مصورة، فكذلك أولو، فيكون لسب بالجميع من عشرين له. اهـ»

«وَجُسُورُونَ وَالْحَوَائِثُ» أي: نظائر حشربين وامثالها من ثلاثين إلى تسعين⁽¹⁾، على وجه الاستعارة بتشبيه الظواهر بالأحوال⁽²⁾.
 (بالواو): رُفْعاً⁽³⁾. (وَالْهَاءُ 10/ب) نصباً وجرّاً: وإثما جعل أحزاب «أولومو مشرور وأحوالها»⁽⁴⁾ بالحروف للتشبه بالجمع، معنى للدلالة⁽⁵⁾ على الأفراد ولنظراً لوجود م يعطف للإحزاب⁽⁶⁾ في الآخر. ويجعل أولوعلى واحده، وهو «ذو»؛ وفيه⁽⁷⁾ وإثما لم يجعل عليه، نحو: «أدل وقلنس»⁽⁸⁾ مع وجود التشبه⁽⁹⁾ فيما ذكر؛ لأنه أب/ 11ب { جعل فيه لواوياً: على القاعدة التصريفية؛ فلأحزاب بالحروف⁽¹⁰⁾، كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الواو ياء فيكون تثقيلاً⁽¹¹⁾، وفيه⁽¹²⁾.

(1) قوله: «إلى تسعين» ليس في (ب)، (هـ).

(2) كتب في حاشية (هـ): «قال كما أن الشيء مع آخره يرجعان إلى أصل واحد كذلك الشيء مع نظائره، يرجعان إلى حكم واحد. في». اهـ.

(3) قوله: «رفعا» سقط من (أ).

(4) في (ب)، (هـ)، (ي): «وأحواله»، والتبت من (أ) لموافقة عبارة المصنف.

(5) في (ي): «لدلالة».

(6) قوله: «للأحزاب» ليس في (أ)، (ي).

(7) كتب في حاشية (هـ): «لأنه لم يبعد حمل الجمع على واحد، مفرد، وإلا لحمل الجمع السالم على مفرد، والأسماء السته المجموعة على مفرداتها في». اهـ.

(8) كتب في حاشية (هـ) «أصل: «أدل»: أدل، و«قلنس»: قلنس؛ فثبت الواو بهما ياء على القاعدة التصريفية، ثم حذفت الياء منهما في حالة الرفع والجر لثق الضمة والكسرة على الياء فحذفنا؛ فالض

الساكنان، وهي الياء والتونين، وأما في حالة النصب فيدل: أدلاً وقلنسراً؛ خفة الفتحة، وهما جمع؛

ملو وقلسوة. في». اهـ.

وانظرهما تشبيهاً في الكتاب (384/4)، والمقتضب (188/1)، والأصول لابن السراج (256/3)، وشرح

التصريف، لأبي القاسم الساماني، تحقيق: إبراهيم الجعفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

1999م، (480).

(9) في (أ). «النش». وكتب في حاشية (هـ) «وهو التشبه بالجمع مع الدلالة على الأفراد». اهـ.

(10) في (أ)، (هـ): «بالحرف».

(11) في (هـ)، (ي): «تقيلاً».

(12) كتب في حاشية (ب)، (ي): «لأن الواو كالثمة؛ فلا يجوز به انشيز كما في «أولوم». سعد الله. اهـ.

(التقدير)؛ أي: الإعراب التقديري، أوتقدير الإعراب. وهذا تقسيم آخر للإعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره.

(فيمّا فعلاً): «ما» مصدرية حينية؛ أي: التقدير كائن في وقت تعذر تلفظ إعرابه. أوموصولة، أوموصوفة⁽¹⁾؛ أي: في المغرب «الذي»، أوفي معرب تعذر تلفظ إعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر⁽²⁾.

(كعصاً): بدل من «ما»؛ أي: في مثل «عصاً»، أواخر مبتداً محذوف، أوصفة مصدر محذوف؛ أي: تعذراً مثل تعذر إعراب عصاً⁽³⁾. والمراد: يمثل «عصاً» كل اسم

مقصود.

(وغلّامي): والمراد يمثل «غلّامي» كل⁽⁴⁾ معرب بالحركة مضافاً⁽⁵⁾ إلى الياء. (مطلقاً): صفة لزمان محذوف، أومصدر [ب12] محذوف للتعذر المحذوف مضافاً إلى «عصاً»؛ أي: كتعذر إعراب «عصاً وغلّامي تعذراً مطلقاً»⁽⁶⁾. أوزماناً مطلقاً؛ أي: غير مقيد ببعض الأحوال؛ أي: في جميع الأحوال⁽⁷⁾. [هـ/ 29ب] ولما تعذر الإعراب فيهما؛ أمّا في «عصاً» فللألف، وأمّا في «غلّامي» فللزوم كسرة ما قبل الياء لوقتها⁽⁸⁾.

(1) انظر: القوائد الشافية في إعراب الكافية، زيني زاده، (ص 220)

(2) كتب في حاشية (هـ): «من التلظظ والإعراب؛ كما أشار إليه بقوله: «تعذر تلفظ إعرابه ...» فحذف مضافان وأقيم المضاف إليه؛ الذي هو ضمير المغرب مقام المضاف الأول، واستتر في لفعل؛ أي: تعذر قه» اهـ.

(3) انظر: شرح الرضي (97/1)، والقوائد الشافية في إعراب الكافية، زيني زاده، (ص 220).

(4) يعله في (ي): «اسم».

(5) في (ي): «مضاف».

(6) انظر: القوائد الشافية في إعراب الكافية، زيني زاده، (ص 221).

(7) أي: الأحوال الإعرابية الثلاثة؛ الرفع والنصب والجر.

(8) كتب في حاشية (هـ) «أي: لرفق الكسرة ومناسبتها الياء من باب إضاعة المصدر إلى الفاعل أو المفعول قه» اهـ.

ملو أعرب بالحركة لمعنا للزم تحريك الحرف الواحد⁽¹⁾ بحركتين مختلفتين أو متماثلتين وهو محال، ولا يمكن أن يعمل كسرله جزءا كما يجعل الف التننية وواو الجمع رفعا⁽²⁾ للزوم توارد المؤنثين اللغظيين على أثر واحد، وهما الياء، والعامل بخلاف الألف والواو⁽³⁾.

وقيل: «غلامي»⁽⁴⁾ مبي لغاية امتزاجه بالبيتي للإضافة، واتصال الضمير وسكون حروف العلة، وفيه أن الإضافة تجمع البناءا لأنها تنزل منزلة التنوين المنافي له، وفيه أن بعض النبات مضافة⁽⁵⁾، كـ: «حيث، وإذا»⁽⁶⁾، وفيه أن الإضافة في «حيث»⁽⁷⁾ توفرت مانعة لا واعدة، ووجهه: أن إضافة البيتي نازلة منزلة التنوين المقدرة وهي لا تنافي⁽⁸⁾ البناء بخلاف إضافة المغرب، لا يقال: إضافة المغرب قد يكون علة للبناء؛ في نحو: (يوم يتفتح)⁽⁹⁾ و: (يومئذ)⁽¹⁰⁾ فكيف ثمانية⁽¹¹⁾، ألا نقول: الإضافة تجمع تأمير علة أخرى، لا تأثيرها [ب/ 112] إذا كانت داعية بنفسها، لأنها (1/11) تقارن⁽¹²⁾ البناء فلا تمنع كقدمه⁽¹³⁾.

⁽¹⁾ قوله: «الواحد» ليس في (1).

⁽²⁾ ليس: «رفعا» ليس في (1)، (ب).

⁽³⁾ كتب في حاشية (ي): «قوله: «بخلاف الألف...» لأن مؤثر فيهما من حيث إنها إعراب عامل لتعقير.

ومن حيث إيماء علامة أمر ممنوي؛ وهو حصول معنى التثنية والجمع سعد الله». اهـ.

⁽⁴⁾ في (ب). «يا غلامي»

⁽⁵⁾ في (ي): «مضاف»

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «يعني: إن الراد بالإضافة بناء الاسم المغرب قبل الإضافة، وليس المراد لها ترمع

بناء المبي قبلها، ومثل: حيث وإذا مبي قبل الإضافة. ق». اهـ.

⁽⁷⁾ قوله: «في حيث» يس في (1)، (ب)، (هـ).

⁽⁸⁾ في (1)، (ي): «بإقاي».

⁽⁹⁾ بعله في (ي) «في الصورة». وهي سزة من عدة آيات وهي: [الأنعام 73، طه 102، النمل 87، الباء

118]

⁽¹⁰⁾ وردت في مواضع كثيرة في القرآن، منها: [آل عمران 167، النسب: 42، الأنعام: 16، هود: 66]

⁽¹¹⁾ في (1): «لا يتأليه».

⁽¹²⁾ في (1)، (ي): «تقارن»، ولقول: «أنتها تقارن...» أي: «الإضافة الداعية بنفسها

⁽¹³⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: لا تمنع الإضافة البناء التسبب منها، كما تمنع البناء التقدم عليها ق». اهـ.

وليه: أن إضافة «غلامي» كذلك. ولله: أن الإضافة كما قالوا: جرة العلة، والحكم لا يضاف إليه ولله⁽¹¹⁾. وقيل: «غلامي» ليس بمعرب ولا مبيي⁽¹²⁾، لتوسط آخره بالامتزاج، والإعراب والبناء بين صفات الآخر⁽¹³⁾. والجواب⁽¹⁴⁾: توسط الآخر لا يوجب انتفاء الإعراب والبناء في اللفظ، وإن أوجب⁽¹⁵⁾ انتفاءهما في الحرف المتوسط، فالقول بكونه غير معرب ولا مبيي غلط⁽¹⁶⁾.

(أو استقل) كفاضي: عطفت على «تعتز»، أي: [هـ/ 130] في معرب استقل تلفظ إعرابه استقلاً، مثل استقال⁽¹⁷⁾ تلفظ إعراب قاضي، أو هو مثل قاضي.

(ولما وجوز): ظرف أحوال؛ أي: وقت ربيع العامل وحره. أو في حال رفع العامل وجوز⁽¹⁸⁾ ولما تعددان لتقلهما على الباء [ي/ 113] بخلاف النصب؛ حيث يظهر لحنه؛ يقال: «جاءني قاضي، ومروث بقاضي، ورأيت قاضيًا».

(11) كتب في حاشية (هـ): «أي: فيه طء، لأن الإضافة في: [يوم يتخ] لم كانت حلة ينسب إليها البناء؛ كان يكون حلة ينسب إليها الحكم بالبناء؛ إذا كان معها غيرها من العلل، أولى؟ أجيب بأن حلية الإضافة في مواضع خصوصاً كالإضافة إلى الظروف وإلى الجلسة، ق» اهـ.

(12) في (ي): «مبيي».

(13) يحد في (ي): «أن».

(14) في (1): «أجيب».

(15) كتب في حاشية (هـ)، (ي): «لأن الحكم يضاف إلى آخر الأجزاء وجوزاً، كما في الحديث: «من تلك قاتهم شترم من فتيق طلي»، والإضافة هنا كذلك، ليضاف الحكم إليه لتمام لعله به، وفيه أن اصطلاح الأصول ولا يلزم منه أن يكون اصطلاح النحو كذلك؛ وفيه: أن الأصل لتوافق في الاصطلاحات ما لم يغل مخالفاً بالتصريح، وفيه: أن الصل التحالف لكون أحدهما غير الآخر، وفيه: أن الدليل هنا على اصطلاح الأصول فلا مخالفة. سعد الله. اهـ. وانظر الكلام على الحديث والآراء التي فيه وفي القضية هنا: إعراب ما يشكل من اللفظ الحديث النوي، لأي البناء المكبري، تحقيق ودراسة: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى: 1420هـ - 1999م، (ص 102).

(16) قوله: «استقال» ليس في (ي).

(17) كتب في حاشية (هـ): «والعرب أن يقول: أرحال كونه مرغوا أو مهوروا، أرحال كونه ذلك الإعراب

ولما وجوز. بولي. اهـ.

(وتنحو): رُفِعَ، أو⁽¹⁾ نُصِبَ حُفَّتْ عَلَى «كفاضي»، عَلَى آله خَيْرُ مَبْدَأٍ مَحْدُوفٍ، أَوْصَدَ مَصْدَرٌ مَحْدُوفٌ، أَوْ جَزْءٌ مَحْدُوفٌ عَلَى «فاضي» وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: «وَكُنْصُو»⁽²⁾.
(مُسْلِمِيٌّ): وَلَيْسَ يَتَكَرَّرُ لِأَدَاءِ التَّشْبِيهِ، إِذِ التَّشْبِيهُ الْأَوَّلُ فِي الِاسْتِقْدَالِ وَالثَّانِي فِي كَوْنِ اللَّفْظِ جَمْعًا سَالِمًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مَصَافًا إِلَى بَيَانِ التَّكْلِيمِ. «مُسْلِمِيٌّ» أَصْلُهُ مُسْلِمُونِيٌّ، فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ بِ: وَأَوْضِغْتَ فِي الْبَاءِ، كَمَا: «مُزْمَعِيٌّ»⁽³⁾.

(رَفْعًا): ظَرَفٌ أَوْحَالَ: أَي: وَقْتُ رَفْعِ الْعَامِلِ. أَوْ فِي حَالِ رَفْعِ الْعَامِلِ⁽⁴⁾، وَأَمَّا نَصَبٌ وَجَزْءٌ فَأَعْرَابُهُ لَفْظِيٌّ، لَا شَكَّ أَنَّ تَلَفُظَ الْإِعْرَابِ فِي «مُسْلِمِيٌّ» بَعْدَ الْإِعْلَالِ مَتَعَدٌّ، وَقَبْلَهُ مَسْتَقِلٌّ⁽⁵⁾، كَمَا فِي «عَصَا» لَكِنَّ الْمَوْثِرَ فِي التَّقْدِيرِ فِي «عَصَا» مَا بَعْدَ الْإِعْلَالِ مِنَ التَّعَدُّ وَفِي «مُسْلِمِيٌّ» مَا قَبْلَهُ مِنَ الِاسْتِقْدَالِ، لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْوَاوِ، وَتَقْلُظُهُ يَوْجِبُ تَقْدِيرَهَا بِخِلَافِ «عَصَا»، فَإِنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحَرْكَةِ وَتَقْلُظُهُ يَوْجِبُ إِبْدَالَ الْحَرْفِ لَا⁽⁶⁾ الْإِسْكَانَ وَتَقْدِيرَ الْحَرْكَةِ⁽⁷⁾.
(وَاللَّفْظِيٌّ): مَبْدَأٌ. (فَيْتَا عَدَاةً): خَبْرٌ؛ أَي: عَدَا الْمَذْكُورَ، أَوْعَدَا مَا تَعَدَّرُ أَوْاسْتَقْلِلَ

⁽¹⁾ فِي (ب): «و».

⁽²⁾ انظر: القوائد الضيائية (1/ 207)، والموائد الشافية لزيدي زاده (ص 222).

⁽³⁾ انظر: شرح كتاب سيبويه (4/ 163)، والخصائص، لأبي النعمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المطبعة المصرية العامة للكتاب القاهرة، الطبعة الرابعة: 1434هـ - 2013، (1/ 175)، وشرح الفصل (2/ 211).
وشرح الرضي (1/ 299 / 2/ 263).

⁽⁴⁾ قوله: «أوحوال وقع لعامل» ليس في (ي).

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: لا شك أن تلفظ الإعراب ...»: حاصله أنه لا فرق بين عصا ونحو: مسلمي في كون تلفظ إعرابهما متعذر بعد الإعلال ومستقلًا قبله إلا أنه لا كان المَوْثِرُ فِي تَقْدِيرِ إِعْرَابِ عَصَا التَّعَدُّرَ الْحَاصِلَ بَعْدَ الْإِعْلَالِ، وَفِي نَحْوِ: مُسْلِمِيٍّ لِكَاثَرِ قَبْلِهِ جَعَلَ الْأَوَّلُ مِنَ التَّعَدُّرِ وَالثَّانِي الْمَسْتَقْلِلَ جَوَابَ لَأ. قَب. هـ.

⁽⁶⁾ قوله: «لا» ليس في (ب).

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (ي): «أي: لا يوجب إسكان الحرف الذي هو محل الحركة وتقدير الحركة وإبدال الحرف حرفًا آخرًا كإبدال الواو في «عصو» ألفًا يلزمه تقدير الإعراب؛ إذ تلفظ الإعراب بعد الإبدال متعذر وإنما الألف لا تقبل الحركة بالموثر وسبب تقدير الإعراب في «عصا» شيء حصل بعد الإعلال والإبدال بمحلاته في نحو «مُسْلِمِيٌّ» لِأَنَّهُ شَيْءٌ حَصَلَ لِه لِئَلِ الْإِعْلَالِ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَنَقَطَ الْأَمْرَاضَ بِعَدَمِ الْفَرْقِ مَعَهُ أَهْمًا. هـ.

«مَنْعُ الْمَصْرُفِ» كان له ذكره قبل، وقصد الآن تعريفه، قيل: عدل عن تعريف المتقدمين، لأن الحكم باختزال المَرْ وَالْتَوْنِينِ ا ب / 2 ا ب يتوقف على منع المَصْرُفِ ا هـ / 30 ب [ظهوره] غير المَصْرُفِ به، لزم الدور. وأجيب بأن عدم الجز والتَوْنِينِ أمر معروف بالاستعمال فلا دور⁽¹¹⁾

«عَاطِفُهُ حَلَّتَانِ». «ما» نكرة موصولة، خبر قوله: «مَنْعُ الْمَصْرُفِ». وإن لم يتعرف بالإضافة فلا أثر من التخصيص، لكنه حيثلو يمنع تعريف الخبر فلا يكون حيثلو موصولة، ويحوز (11/ب) أن يكون موصولة مبتدأ متقدم الخبر⁽¹²⁾، أو خبراً، إن قيل: بتعريف «غير» لاشتهاره بمغايرة المصالح إليه⁽¹³⁾.

وقوله: «حَلَّتَانِ» فاعل الظرف؛ وهو⁽¹⁴⁾: «ليه»، أومتدأ متقدم الخبر، والجملة صفة أو صلة والمؤاد به⁽¹⁵⁾ جزء حلة أو حلتان ناقصتان لتع المَصْرُفِ. وليه: أنه يلزم تعريف الشيء بما يساويه لأجل منع المَصْرُفِ في حله غير المَصْرُفِ⁽¹⁶⁾. وإنما لزم فيه العَلَّتَانِ⁽¹⁷⁾ للفرعية؛ وليه⁽¹⁸⁾ وإنما لم يجمع العلة الواحدة المَصْرُفِ، لأن الاسم [ي / 13 ب] الذي وجد فيه حلة واحدة مختال بين الفرع، وهو عدم الانصراف، والأصل؛ وهو الانصراف فيجذبه⁽¹⁹⁾ الأصل على نفسه لقوته، فإذا انقضت⁽²⁰⁾ إبيها حلة أخرى ترجع جانب الفرع فيمتنع الاسم من المَصْرُفِ،

⁽¹¹⁾ انظر: شرح لرحسي (1/ 101)، والفوائد الذهبية (1/ 208).

⁽¹²⁾ قوله: «الخبر» ليس في (ب).

⁽¹³⁾ انظر: الفوائد السنية لثني ز وه (ص 223).

⁽¹⁴⁾ قوله: «الظرف وهو» ليس في (د)، (ب)، (ي).

⁽¹⁵⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي بالصلة في قوله: «حلتان»، والتذكير على إرادة السبب، جزء حلة فيكون محاذاً

موسلاً من ليل نسبة الجزء باسم الكل، أو حلتان ناقصتان على حذف الصلة. ق،» اهـ.

⁽¹⁶⁾ كتب في حاشية (هـ) «إذ لو أريد منها الحلة التامة للزم أن يوجد مع المَصْرُفِ بوصف منهما» لأن المَصْرُفِ والمَصْرُفِ متساويان، لأن كل من علم المَصْرُفِ علم المَصْرُفِ، وبالعكس. ق،» اهـ.

⁽¹⁷⁾ في (ي) «حلتان».

⁽¹⁸⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي: به بحث، إذ لم يلزم له حلتان بل حلتان أو واحدة تقوم مقامهما. ق،» اهـ.

⁽¹⁹⁾ قوله: «فيجذبه» في (أ): «لميلته».

⁽²⁰⁾ في (هـ)، (ب): «قضت».

ويؤد على هذا الحد «عند وسلاماً وسلمات» علماً للموت؛ فإنها منصرفات مع⁽¹⁾
حلتين أو واحدة في حكيهما⁽²⁾، وأجيب بأن المراد علتان معتزتان. وفيه⁽³⁾
(من يتبع): التكرير⁽⁴⁾ في مقام المهد؛ إذ الشئ معودة معينة⁽⁵⁾، لكنه نكرها للتفخيم.

(أو واحدة بينهما) أي: من الشئ⁽⁶⁾.

(تقوم مقامهما) أي: العلتين.

(وهي): راجع إلى⁽⁷⁾ العلة لا إلى العلي كما ظن؛ لأن كل واحدة⁽⁸⁾ علة لا ملل⁽⁹⁾.

وقوله⁽¹⁰⁾: «وهي» خارج عن البيت وأوله:

مواقع العرف يتبع كلمنا اجتفت يتقان بينها فما للصرف تصويب [أهـ] / [13]

⁽¹⁾ كتب فوقها ي (هـ) «سود، خ».

⁽²⁾ ي (ب): «حكهما».

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي: فيه نظراً لأنه تقيد من غير دليل، وأيضاً لا نرى أنها منصرفات عند الصرف بل هي وأمثالها من اجمع بالواو والنون والفتح علمين للموت، وكذا المرف باللام والمضارع مما فيه علان من تتبع غير متصرف معلّم، لكن زال عنها حكم غير المنصرف للضرورة أولئاسب، أولاً النون في الجمع بالواو والفتح والتثنية في الجمع بالكاف والثاء ليس للتسكن حتى يحدف، ولأن لنص فيهما وفي الجمع بالكاف والثاء تابع للمجر فلم يتبع اجر والنصب. ق» هـ.

⁽⁴⁾ ي (ب). «التثنية».

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «فيه: أن السهود الخارجي لا بد من علم وموعود لازم هنا بل الظاهر أنه عود من

المضارع إليه أي: تتبع على. ق» هـ.

⁽⁶⁾ ي (هـ) «تبع».

⁽⁷⁾ قوله «ي» ليس في (أ)

⁽⁸⁾ ي (هـ)، (ب)، (ي): «واحدة».

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (هـ): «فيه نظراً إذ المبتدأ بما هو موعود المذكور من المطرف عليه وبمطلقات والجمع على، لأنه من قليل: «هناك بد خبرها يرتجى» فوجب فيه تعدد الخبر لتعدد المعبر عنه فليس الأمر كما ظن من أن «هي» راجع إلى الفعل فانقلب الظن عليه «ن» هـ. وانظر البيت والكلام عليه في شرح الشهاب لأمر مالك (1/ 140)، والشهاب والتكميل (4/ 88)، وتهيد القواعد (1/ 496).

⁽¹⁰⁾ ي (أ)، (ي): «قوله».

مَعْدَلٌ وَوَصَفَتْ وَتَأَلَيْتُ وَتَعَوَّقْتُ: بالتسوين؛ وألأ لا يستقيم الوزن. وهذا الحزب بسيط (وَصِفَتْ ثُمَّ جَعَلَ ثُمَّ تَوَكَّيْتُ).

(وَلَا تُنَوِّنُ زَائِدَةً): رفع على أنه صفة النون بزيادة اللام، أو بدل مجذوف موصوف؛ أي: والنون نون⁽¹⁾ زائدة، لو غير مبتدأ مجذوف؛ أي: هي زائدة. والجملة معترضة⁽²⁾ بزيادة اللام، أو صفة النون مجذوف الموصول، أو نصب على أنه حال مؤكدة، أو حال⁽³⁾ عن [ب] [113] النون؛ إذ هي فاعل معنى، لأنه إن⁽⁴⁾ قيل: موانع الصرف كذا وكذا والنون فكأنه قيل: يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة⁽⁵⁾ وأما القول بأنها نصب على حكاية الحال؛ ففيه نظر⁽⁶⁾.

(مَنْ قَبْلُهَا): «من» في الظرف بمعنى: «في».

(كَلَفَ): فاعل «مين» قبلها، أو مبتدأ متقدم⁽⁷⁾ الخبر، والجملة صفة أو حال⁽⁸⁾.

(وَوَزَّوْنٌ وَقَلٌّ وَهَكَذَا الْقَوْلُ): أي: القول بأنها تسع، أو القول المنظوم.

⁽¹⁾ قوله: «نون» ليس في (ب).

⁽²⁾ يحد في (هـ)، (ب): «لو صفة».

⁽³⁾ قوله: «حال» سقط من (أ).

⁽⁴⁾ قوله: «هنا» ليس في (ب).

⁽⁵⁾ تنظر هذه الأوجه الإعرابية في الموائد الشافية إعراب الكافية لزيني زاده (ص 225، 226).

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «لإمكان جعلها حالاً محتمة بأحد الاعتبارين المذكورين في الشرح. نه» لم.

⁽⁷⁾ في (أ)، (ي): «مقدم».

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: «زائدة»، منصوب على أنه حال، إذ المعنى: ويضع النون الصرف حال

كوبها زائدة، وقوله: «كلم» فاعل الظرف - أي: من قبلها - أو مبتدأ وخبره الظرف المتقدم عليه. ولا يخفى أنه لا يخفى من هذا التوجيه زيادة الكلف، مع أنها أيضاً زائدة، ولهذا يعبر عنهما بالكلف والنون الزائدتين، ولو جعل «الآلف» فاعلاً لقوله «زائدة» والظرف متعلقاً بالزيادة، وأريد بزيادة الآلف نيل النون اشتراكهما في وصف الزيادة، وتقدم الآلف عليها في هذا الوصف، لفهم زيادتهما جميعاً. وهذا كما إذا قلت: جاشي زيد وإني من قبله أخوف فإنه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب، وتقدم إني عليه في هذا الوصف جامعياً. لم. الترمذ الطبرية (1/ 209)، وتنظر هذه الأوجه الإعرابية في الموائد الشافية إعراب الكافية لزيني زاده (ص 226).

⁽⁹⁾ في (أ): «المتصل» بال الترمذية وهو لم يرف، إذ بها يتكسر الوزن.

(تقريباً) أي. مقرب إلى الصواب أو إلى الحفظ. أو تقريب لا تحقيق⁽¹⁾. وذكر أمثلة⁽²⁾ المل

المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين؛ فقال:

(يطل حمر): مثال القدر (1/12).

(وأخمر): مثال الوصف.

(وطلحة): مثال التانيث بالناء والمعرفة.

(ووتيب): مثال المعرفة ويصلح مثالاً للتانيث المعنوي؛ ذكر⁽³⁾ مثالين لنوعي التانيث لظنة

الاشتباه في اعتبار التانيث اللفظي⁽⁴⁾ في «طلحة» مع التذكير الحقيقي، ولذا لا يعتبر [ي/

114] في تانيث الفعل؛ حيث لا يقال: قالت طلحة.

(وإنزاهيم): مثال العجمة والمعرفة.

(ومتاحيد): مثال الجمع.

(ومتغلي كريب): مثال التركيب.

(وعنزان): مثال الألف والثون.

(وأخذة): مثال وزن الفعل.

(وحكمة)⁽⁵⁾؛ [هـ/ 31ب] أي: حكم غير المنصرف وخصته⁽⁶⁾.

(إن): غففة؛ أي أن الشان

⁽¹⁾ في (ب): «تحقق». وكتب في حاشية (هـ): «أو تقول بأنها تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأن في عددها شذوذاً. فقال بعضهم: إنها تسع، وقال ثشان، وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة، ولكن القول بأنها تسع قريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة: جامي، اهـ. الموائد الضيائية (1/ 209، 210).

⁽²⁾ في (1): «الأمثلة».

⁽³⁾ في (ي): «وذكر».

⁽⁴⁾ قوله: «اللفظي» ليس في (1)، (ب)، (ي) والثبت من (هـ)

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: وحكم غير المنصرف والأثر القرب عليه من حيث اشتماله على عتين أوطة واحدة منها تقوم مقامهما. جامي» اهـ. الموائد الضيائية (1/ 210).

⁽⁶⁾ في (ب): «خاصة». وكتب في حاشية (هـ): «والحكم في اصطلاح الأصوليين: ما يوجه اللمة، ولأنه من

الخصف بقوله: «وحكمة أن لا كسر ولا تنوين» لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف يقتضي

العينين ن. اهـ.

«لَا كَسْرَ»: فيه ما لم يدخل فيه ما يقوي جهة الاسم من اللام والإضمار⁽¹⁾ وتقديس الكسرة إشارة إلى أن⁽²⁾ منعها عنده قصدي لا تبعي، كما قيل:

«وَلَا ثَوِينَ»: فيه إل لائق يمنع، كما في الضرورة والتناسب، وكما في «مسلمات» علما لمؤلف⁽³⁾، لأن منع ثوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه⁽⁴⁾ ومنع جزء لجملة⁽⁵⁾ على النصب يقلب بتبعيته؛ إذ النصب فيه تابع لا متبوع⁽⁶⁾، ولوقيل بانصرافه⁽⁷⁾ فلا ورود.

وأما لم يدخل الكسر والثوين فيه؛ لاعتماد الشبه للفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل، من حيث إنه فرع لاسم بجهتين⁽⁸⁾ لافتقاره إلى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه بمنع الإعراب المختص بالاسم، وهو الجبر، ومنع علامة التمكن؛ وهو الثوين.

«وَيَجُوزُ»: أي 'يصح ولا يمتنع'.
«صرفه»⁽¹⁰⁾: خالف المتقدمين في حذف غير المتصرف، ووافقهم هنا [ب/ 13] حيث أطلق الصرف على وجود الجبر والثوين دون انتفاء العلتين، ويمكن أن يكون معناه: يجوز صرف

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «فيه إيماء إلى ما عند لمصنف من أن العرف باللام والمضارع غير متصرف، وإن لم يظهر فيه أثر مع الصرف لوجود العلتين. ذرحه الله». اهـ.

⁽²⁾ قوله: «أن» ليس في (د)

⁽³⁾ في (أ) «مسلوك»

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «في هذا التعليل نظرا، لأنه يوم بوجود مقتضي في «مسلمات» لنع ثوينه، إلا أنه عارضه المانع، وليس كذلك لأن المصروع في هذا إما موتوس التمكن، وتثوين «مسلمات» ليس للتمكن بل للمقابلة. ن» اهـ.

⁽⁵⁾ في (هـ)، (ب) «مجملة»

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «يطلب نتيجة النص للجبر، لأن النصب في «مسلمات» تابع بجزء، فلو منع الكسر وحمل جزء بالفتح يصير الجبر تبيها والنصب متوقفا. ن» اهـ.

⁽⁷⁾ في (ب) «باتصاف»

⁽⁸⁾ في (ب) «يلتهين»

⁽⁹⁾ في (هـ)، (ب): «لنع».

⁽¹⁰⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: «يجوز صرفه» أي جعله في حكم المتصرف بإدخال الكسر والثوين فيه لا جعله متصرفا حقيقة فإن غير المتصرف عند المصنف ما به عسان أو واحدة تقوم مقامه بإدخال الكسر والثوين لا يرمحلوا الاسم صهما، ولعل المراد بالمتصرف ما هنا معناه، النوي لا الاصطلاحي، الصبر في «صرفه» راجع إلى «حكمه» جامعا». اهـ. المراد الصياغة 211/1.

هذا الحكم عه، ولا يراة به الصرف الاصطلاحى للا^(١١) خالفه، اويجوز جريان حكم صرعه^(١٢)، وهو^(١٣) تختن الجز والتتوين فلا خالفه يضا. والرافة بالجواز هنا: الإمكان العام، فيستلزل الضرورى والممكن الخاص^(١٤).

(المسزوروك)، لأن الضرورات تبيح المحظورات، وهذه الضرورة^(١٥) لا اضطرار الشاعر، لمقول

اسرى القيس
قالت لك التللات إلك تزجل^(١٦)
يوم ذعلت الجلز عجلز عئزة
وقول غيره^(١٧):

(١١) في (ي): «ولا»
(١٢) يعله في (هـ): «عليه».
(١٣) عله في (ب): «عليه».
(١٤) كتب في حاشية (ي): «هذا جواب سؤال مقترء وهو: أن قوله: «يجوز صرفه» يدل على جواز غير التصرف، وعدم جوازه للضرورة والتناسب ممأ وليس كذلك» لأن حكم الصرف واجب عرفاً عند الضرورة، ولا يجوز المنصر إلى خلافه، وإن كان جوازاً في لتناسب. والجواب: وهو أن المراد بالجواز الإمكان العام وهو سلب الضرورة من أحد الطرفين؛ وهو ثلاثة أقسام: مقيد بجانب الوجود والامتناع ومقيد بجانب العلم، ومقيد بأحد لطائين، وهو الإمكان الخاص؛ فقوله: «يجوز»؛ يعني: يمكن الإمكان لعام يتناول وجوب الصرف عند الضرورة وجواز الصرف عند التناسب، عئزة» اهـ. انظر في الإمكان العام والإمكان الخاص وفرق ما بينهما، وإن كان خالفاً إلى ما هذه التحفة. نقائس الأصول في شرح المحصول للقراني (1/ 286)، ونهاية الوصول إلى دراية الأصول (1/ 1211)، وتيسر تحرير الكمال ابن الحسام، كأمير بأديناه الحنفى، مطبعة مصطفى السالى الخلى - القاهرة، الطبعة الأولى: 1951هـ - 1932م، (1/ 68).

(١٥) يعله في (ي): «أيضا»
(١٦) كتب في حاشية (ي): «قوله: «يوم صلت» على صيغة التكمم، والخدر بالكسر المخرج، وخدر عئزة يدل منه، وعئزة: اسم عشقته، والويلات جمع ويلة، والويل: شدة الضرب، وهذا صءء عليه، وقيل: وهاء له، ويعمل ذلك لدفع العين» اهـ.
البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس من سلفته المشهورة التي سارت بها الركيان، وهو في ديوانه، تختن محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الخامسة 1420هـ - 1990م، (ص 11)، وهو في شرح المعقات السبع، للزوزنى، دار إحياء التراث العربى، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م، (ص 41)، ومعنى اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 449).
(١٧) في (هـ): «معززة»، ولي (ب): «مزة».

لم يفتاوى زكريا ويخذه اهـ / 132

ما هو قول الشافعي وحده⁽¹⁾

(أولئك السبب): لأن التناسب مقصود أهم عندهم

(مثل: سلبك وأخلاقك): صرف «سلبك» لتناسب «أخلاقك» وصعباً⁽²⁾. ولم يثل

للمصروفة لشهرة نظائرها، (12/ب) ومثل للتناسب لغته⁽³⁾.

(وما يقوم): مبتدأ⁽⁴⁾. [ي / 14ب]

(مقامهما): أي العلين

(الجمع)⁽⁵⁾: خبره

(والغا الثاني): عطف على الجمع؛ أي: الألف المقصورة والألف المدودة؛ لأن

لزمتهما ينزل⁽⁶⁾ منزلة جمع ثان وثاني؛ ثان. والمراد: ألف الثانية.

(فالعذل): الفاء للتفسير؛ وهو مصدر مجهول؛ أي كون الاسم معدولاً، ولذا فسره

بالخروج دون الإخراج.

(خروجك): أي: خروج مادة الاسم أو معناه.

(1) بيت من بحر الرجز، لم ألق على قائله، والشاهد فيه: صرف «زكر» وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، ولكنه صرف ضرورة للوزن.

(2) قوله: «وصعباً» ليس في (ي).

(3) كتب في حاشية (هـ): أول للتناسب؛ أي: ويجوز صرف غير المنصرف، ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف، لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة. «مثل: سلبك وأخلاقك» حيث صرف «سلبك» ليناسب المنصرف الذي يليه - أي: «أخلاقك» - فقوله: سلبك وأخلاقك مثال لجمع غير المنصرف الذي صرف، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه. جامي. اهـ. القوائد الصياغة (1/ 213)

(4) قوله: «مبتدأ» ليس في (ب).

(5) كتب في حاشية (هـ): «البالغ إلى صيغة متهم الجمع فإنه قد تكرر فيه اجمعية حقيقة كـ «أقال» وأصور و«أناصم»، أو حكماً، كالجمع المرفقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كـ «ساجد» و«مصاييح». جامي. اهـ. القوائد الصياغة (1/ 213).

(6) في (ي): «نزل»

(عن صيغة) ⁽¹⁾ أي: هيئة الاسم.

«الأصلية»: صفة «صيفيه»، والمراد: خروجه خروجا لحوقا، أي: يبحث فيه في النحويونية ⁽²⁾ أن التكلم لحوي لخرج التغييرات ⁽³⁾ التصريفية بأسرها قياسا، أو ناسا، لكنه ⁽⁴⁾ بقي الترخيم والتقدير، ثم خرج الترخيم؛ بقوله: «خرج مادة الاسم من صيفيه الأصلية»؛ لأنه تغيير المادة لا خروجها من الصيغة، وخرج التقدير ولحوقه، لعدم دخول المقدّر في الصيغة؛ فلا يصدق عليه خروجه عن صيفيه الأصلية. والمراد: خروجه خروجا غير تصريفي لا معنى وتحقير ⁽⁵⁾؛ فلا يردّ التغييرات ⁽⁶⁾ التصريفية بأسرها؛ قياسا أو ناسا، وكذلك الترخيم والتصغير ⁽⁷⁾ ولحوقهما.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: عن صورته التي تقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، فلا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات، فإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها، وإن لمشاو من خروجه عن صيفيه الأصلية أن يكون المادة باقية، والتغيير إنما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه؛ كالأسماء المحذوفة الأصحاح؛ مثل: «يد، ودم» لأن المادة ليست باقية فيها وإن خروجه عن صيفيه الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى؛ أي: صيغة الأولى، ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها لها في كونها غير دخلت تحت أصل وقاعدة؛ كما كانت الأولى داخلية تحت، فخرجت عن المغيرات القياسية، وأما المغيرات الشاذة فلا، ثم ألها محرمة عن الصيغ الأصلية؛ فإنّ الطاهر أن مثل: «أقوس، وأبيب» من الجمع الشاذة، وليست غرقة عما هو القياس فيها؛ أمحي: أقوسا رانياً بل إنما جمع الأقوس والباب ابتداء على أقوس». اهـ. وهذه الحاشية مناقشة جيدة لما طرأ من خروج على الصيغة الأصلية، لحوقا وصرفيا فيما يتعلق بالبنية

⁽²⁾ في (ب): «لقربة».

⁽³⁾ في (1)، (ب): «التغييرات».

⁽⁴⁾ في (هـ): «لكن».

⁽⁵⁾ في (هـ): «ولا تحقير».

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ي): «التغييرات».

⁽⁷⁾ في (1) «وتصغير» وكتب في حاشية (ي) «ولي جعل التصغير خروجا عن التغييرات التصريفية بحث، لأنّ التصغير من مباحث التصريف اللهم إلا يرد بالتغييرات التصريفية لا يبحث عنها إلا في التصريف، والتصغير مبعوث عنه في النحوي الصرف جيتا، وكذلك التثنية والجمع. سعد الله». اهـ.

وأما نحو «يوم الجمعة» (ب/ 114) في: «صنعت يوم الجمعة» فليس معدولاً، لعدم كون «في» داخلة في الهيئة لجواز الفصل بالحرف الزائد⁽¹⁾، بخلاف لام التعريف، ولا متضمن للحرف، لأن معنى «ل» ينهض تقديرها لا بنفس قوله. «يوم الجمعة».

ونحو: «لا زجل» متضمن للحرف [هـ/ 32ب] لا⁽²⁾ معدول. و«آخر» معدول لا متضمن. و«أمر» معدول ومتضمن؛ لدخول اللام في الهيئة، وبقاء معنى التعريف بعد المعدل؛ فيبين المعدل والتضمن عموم وخصوص من وجه⁽³⁾.

(تحقيقاً)؛ أي خروجاً محققاً، وعمل أن يكون انتصابه على التمييز⁽⁴⁾ من إضافة الخروج للضمير المائد إلى الاسم؛ مثل: «يعصني طيبة أبا»⁽⁵⁾، ولم يقل به لضرورة منع لصرف ولا لتضييع الأخوات؛ كقطام⁽⁶⁾ بل بدليل آخر.

(كلمات)؛ أي: هو خروج⁽⁷⁾ «ثلاث»، أو صفة أخرى للمصدر المحذوف؛ أي: خروجاً محققاً كاشاً كخروج «ثلاث». (ومثلاً)؛ هما معدولان عن: «ثلاثة ثلاثة» لاستعمالهما بمعنى التكرير⁽⁸⁾ من غير تكرير في [ي/ 115] انقِط، وكذا «أحاذ وموحد، وثناء ومثش، إلى رباع

(1) قوله: «بالحرف الزائد» في (ي): «بالحروف الزائدة». وكتب في حاشيتها: «أي: المحذوف من الهيئة؛ كأن قاطلاً قال: يوم الجمعة في: «صنعت يوم الجمعة» يدل في الحذف لأن فيه خروجاً عن هيئته إلى أخرى؛ إذ الأصل: «صنعت في يوم الجمعة»، وكلمة «في» داخلة في الهيئة، وإلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بحرف زائد خارج عن الهيئة عنه؛ بأجاب... إلخ. سعد الله. اهـ.

(2) في (ب): «ولا».

(3) كتب في حاشية (هـ): «قوله: «فيين المعدل...» تفرغ على قوله: «ونحو الأصل»؛ يعني: أنها يوجد في كل واحد منها بدون الآخر لي نحو: «لا زجل» و«آخر». ويتضمنان في «أمر» وكل شيء يوجد أحدهما بدون الآخر ويتضمنان فينبهما عموم وخصوص من وجه. ن. اهـ.

(4) في (ي): «التمييز».

(5) سيأتي في باب التمييز (ص 44)، وانظر: شرح الرضي (2/ 63)، والموالد الضيائية (1/ 405).

(6) قوله: «قطام» ليس في (أ)، (ب) وكتب في حاشية (ي) «أراد تتبع الأخوات أن يوجد غير منصروف في إطلاقاتها بدون عتين يصار إلى تقدير المعدل؛ حفظاً لتأخذه منع الصرف الصرف. سعد الله. اهـ.

(7) قوله: «هو خروج» في (أ): «هو خروج»؛ ولي (ب): «كخروج».

(8) في (أ): «التركيب».

ومرئح»، وقيل: «إلى غفار ومغفر»، وبعضه: قولهم: «حاسي وسداسي» وبجانب هذا

النسبة لفظية؛ كـ «كرسي»^(١).

(وآخر): معدون من الآخر، أو «آخر من» بمعنى الجماعة دون الفرد، لأنه اسم التفضيل، ومعمماً يلزم به^(٢) أخذ الأمور الثلاثة؛ الإضافة أو اللام أو «من». وتقدر (١/١٣) الإضافة

بوجوب الثنتين، أو البناء أو إضافة أخرى مطلقاً^(٣) نحو: «حينئذ»، وقيل:

يَأْتِيهِمْ يَوْمَ ذَلِكَ

....^(٤)

وليس في «آخر» شيء من ذلك فتعين كونه معدول عن أحد الآخرين^(٥)، ولا خبر في

اختلاف «آخر من»^(٦) والآخر تعريفاً وتذكيراً؛ لبقاء أصل المعنى، ولم يكن كـ «أمن»، لأن

^(١) انظر: المتقضب (٣/ 380)، وشرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدي - علي سيد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1428هـ - 2008م، (٣/ 492)، والعدد في اللغة، لأبي الحسن

ابن سيته، تحقيق: عبد الله الناصر، عدنان الظاهر، بدون تاريخ نشر، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1993م، (ص 56)، وشرح الفصل لابن يعيش (١/ 177).

^(٢) قوله: «فيه» ليس في (١)، (ي).

^(٣) كتب في حاشية (هـ): «وقد تدر الإضافة...»؛ يعني: لا يجوز أن يكون «آخر» مضافاً بقدر

المضاف إليه، ولا يكون معدولاً لأن تقدير الإضافة بوجوب لأحد أمور ثلاثة، إما للثنتين العوض عن المضاف

إليه، كما في يومئذ وحينئذ. ولما البناء كما في قبل وبعد، وأما الإضافة الأخرى في اللفظ، كما في مثل يأتهم

تيم حدي، وليس في «آخر» واحد منها فليس بمضاف بقدر؛ فيكون معدولاً عن واحد الآخرين، وبه مع

المختصر فيما ذكر من الوجود، لما ذهب إليه الخطيب ي: أجمع وأخواته معربات بقدر الإضافة مع حلولها من

تلك الوجود؛ فالأول أن يقال في استناع كون «آخر» بقدر الإضافة إليه لا كحذف إلا؛ فأجاز إظهاره، ولا

يجوز إظهاره ههنا. برق رحمه الله تعالى». اهـ.

^(٤) جزء بيت من بحر البسيط، لطبريز بن عطية، وأبيت بنسابة:

يَأْتِيهِمْ يَوْمَ ذَلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا تَلْفَيْتُمْ فِي مَوَدِّهِمْ

ولبيت في ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد طه، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية: 416هـ - 1986م،

(1/ 212)، وانظر وتخرجه السجوي في الكتاب (1/ 53، 2/ 205)، والمتقضب (4/ 229)، والأصول في

السجوي (1/ 343)، وأما ابن الحاجب (1/ 416، 2/ 725).

^(٥) في (١)، «الآخر»، وفي (ي): «الآخرين».

^(٦) قوله: «آخر من» في (١)، (ب)، (ي)، «آخر»، والبيت من (هـ) وهو موافق للمعنى كما سياتي في سياق

الكلام

«أمر» معرفة، فكان متضمنًا لمعنى⁽¹⁾ اللام، بخلاف «آخر» لأنه نكرة وكذا لا يكون متضمنًا لـ «من» لعدم بقاء التفصيل حيث صار بمعنى غيره
(وَجُمِعَ): ممدولٌ عن جُمِعَ أَوْجَمَاعِي أَوْجَمَاعَاتٍ؛ لأنه جمع «جَمْعَاء»،
وَجَمْعَاءٌ إِنَّ كَانَ صِفَةً كَانَ حَقُّهُ [هـ/ 32ب] أَنْ يَجْمَعَ عَلَى «فَعْلٍ»، كـ «حَمْرَاءَ
وَحَمْرٍ»، وَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى: «فَعَالٍ أَوْ فَعْلَالَاتٍ»؛ كـ
«صَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَصَحْرَاوَاتٍ». ولما جاء⁽²⁾ عَلَى «فَعْلٍ» بُتِثَ أَنَّهُ مَدْعُولٌ عَنْ
أَحَدٍ مَا ذَكَرَ⁽³⁾ وَيَبْرُذُ عَلَى هَذَا⁽⁴⁾ جَمِيعُ الْجُمُوعِ الشَّاذَّةُ؛ كـ «أَنْثَبَ وَأَنْثُسَ»؛ إِذِ
الْقِيَاسُ: «أَنْثَابٌ، [ب/ 14ب] وَأَنْثُسٌ»، وَبِحَاجٍ: بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَوَازٍ الْعَدَلِ
الشَّهَوْرَةِ فَيَحْتَمِلُ عَلَى الشُّذُوزِ دُونَ الْعَدَلِ⁽⁵⁾.

(1) فِي (ي): «مَعْنَى».

(2) فِي (1) «جَمْع».

(3) انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى «جَمْع» وَأَخَوَاتِهِ تَفْصِيلًا فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْحَسْبَةِ، لِابْنِ بَاشَاذٍ، مُحَقِّقٍ: خَالِدُ
عَبْدِ الْكَرِيمِ، لَطِيفَةُ الْمَعْرِفَةِ - الْكُؤَيْتِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى 1397هـ - 1977م، [2/ 409]، وَشَرْحُ
الْفَصْلِ لِابْنِ بَعْشٍ [2/ 230]، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ [1/ 273].

(4) قَوْلُهُ: «هَذَا» سَقَطَ مِنْ (1).

(5) كَتَبَ فِي حَاشِيَةِ (هـ): «وَأَعْلَمُ أَنَا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ لَمْ وَجِدُوا «ثَلَاثَ وَمِثْلَتَ وَأَخْرَجَ وَجَعَ وَمَعَرَّ
«غَيْرَ مَنصُوفٍ لَمْ يَجِدُوا فِيهَا سَبِيًّا ظَاهِرًا غَيْرَ الْوَصْفِيَّةِ أَوِ الْمَلْمِيَّةِ احْتِاجًا إِلَى اعْتِبَارِ سَبَبِ آخَرٍ، وَلَمْ
لَمْ يَصْلُحْ لِلْاعْتِبَارِ إِلَى الْعَدَلِ، اعْتَبَرُوهُ فِيهَا لَا أَنَّهُمْ تَبَهَّرُوا لِلْعَدَلِ فِيمَا عَدَا «مَعَرَّ» مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ.
فَجَعَلُوهُ غَيْرَ الْمَنصُوفِ، لِلْعَدَلِ، وَسَبَبِ آخَرٍ. وَلَكِنْ لَا يَدُ فِي «اعْتِبَارِ الْعَدَلِ مِنْ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا:
وَجُودِ أَصْلٍ لِلْاسْمِ الْمَدْعُولِ. وَثَانِيَهُمَا: اعْتِبَارُ إِخْرَاجِهِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ؛ إِذْ لَا تَتَحَقَّقُ الْفَرْعِيَّةُ بِدُونِ
اعْتِبَارِ ذَلِكَ الْإِخْرَاجِ فَفِي بَعْضِ تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ يَوْجَدُ دَبِيلٌ غَيْرُ مَنصُوفٍ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ الْأَصْلِ
الْمَدْعُولِ عَنْهُ، فَوُجُودُهُ عَقْلِي بَلَا شَكٍّ، وَفِي بَعْضِهَا لَا دَبِيلٌ غَيْرُ مَعَ الصَّرْفِ، فَيُفْرَضُ لَهُ أَصْلٌ،
لِيَتَحَقَّقَ الْعَدَلُ بِإِخْرَاجِهِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ فَانْتِسَامُ الْعَدَلِ إِلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّقْدِيرِ إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ
كَوْنِ ذَلِكَ الْأَصْلِ عَقْلًا أَوْ قَدَرًا، وَأَمَّا عَدَدُ إِخْرَاجِ الْمَدْعُولِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ لِيَتَحَقَّقَ الْعَدَلُ، فَلَا
دَبِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا مَنصُوفُ الصَّرْفِ. مَوْلَانَا جَامِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى». هـ الفوائد الضمائية (1/ 216، 217).

(أو تقطعها) أي: خروجًا مقدراً⁽¹⁾، أي: مفروضًا للصرف منع الصرف أو البناء؛ كـ «فصرف» ونحو: «خفصار»⁽²⁾، كما فيه راء من «فعال» التي من⁽³⁾ أعلام الأفعال المؤنثة عند أهل الحجاز وأكثر بني تميم، أو: للحصول على الأخوات، كـ «قطام»⁽⁴⁾.
(كصمر، وبناي قطام): لأنه معدول من «قاطم»؛ حلًا على نحو: «خفصار وطمار» من ذوات الزاء من أعلام الأعيان المؤنثة؛ فإنها مبنية معدولة لتحقق البناء عند أكثر بني تميم أيضًا وفي حله على «تراكب ونزال» نظرًا، لأنه إذا اعتبر شبهه بهما في الوزن يلزم العدل في نحو: «ذهاب وسحاب»، وإن اعتبر في الوزن والعدد، لزم (أي/ 15) [الدور]⁽⁶⁾.

(1) قوله: «أي: مفروض للصرف منع الصرف أو البناء كصمر ونحو خفصار». وكتب في حاشية (هـ) «أي: خروجًا كائنًا عن أصل مقدار مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير جامي». اهد. الفوائد الغيبية (1/ 220).

(2) قوله «أي: مفروض للصرف منع الصرف أو البناء كصمر ونحو خفصار». وكتب في حاشية (ي) «نحو: خفصار يقدر له لعدل لنشابه نحو نزال بمعنى النزول في المنزلة والعدل؛ حتى يبنى على الكسر مثله؛ إذ لو أعرب ومنع من الصرف. وقيل: خفصار وخفصار يجتمع التثنية؛ إذ البناء على الكسر «نزل» لا الضمة والفتحة، ويجوز الإمالة تخفيف الألف شرح». اهد.

(3) قوله: «من» ليس في (ب)، وفي (أ): «هي من».

(4) كتب في حاشية (هـ): «وكذلك زفر» فإنهما لما وجدا غير متصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل، لما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما: «عامر وزافر» عدل عنهما إلى «عمر وزمر» جامي». اهد. الفوائد الغيبية (1/ 220).

(5) قوله «بني» ليس في (ب).

(6) كتب في حاشية (هـ) «لأن الحكم بمدلية باب «قطام» موقوف على مشابهة «نزال»، والحكم على المشابهة موقوف على عدلية». اهد. وكتب بمدله: «لوقوف العدل فيه على مشابهته له في الوزن والعدل، وتوقف المشابهة على العدل وذلك ظاهر في». هـ

«في شميم»: وإنما أهل الحجاز فيسونة⁽¹⁾ فلا يكون من باب غير المنصرف، وإن كان معدولاً⁽²⁾ أيضاً عندهم⁽³⁾

«الوصف»: أي. لوصف⁽⁴⁾ مانع من الصرف؛ وهو كون الاسم دائماً على ذات باعتبار معنى هو المقصود. ولوقيل كونه موضوعاً لأعلى من الشرط المذكور.

«شُرطة»: في منع الصرف.

«أن يكون في الأصل»: أي: الوضع جزئياً لا وحداً، ولو خكماً، كـ: «ثلاث»، أوتقديراً⁽⁵⁾.

كـ: «أجمع»⁽⁶⁾، أو بناءً على قانون وضعي؛ كـ: «أذير» تصغير «أذور» جمع «دار»⁽⁷⁾.

«فلا تُصرفه الغلبة»⁽⁸⁾؛ أي: وإذا كان كذلك فلا تُصرفه غلبة⁽⁹⁾ الاسمية المعارضة؛ لأن المعارض

لا يعارض الأصلي وغلبة الاسمية⁽¹⁰⁾، علمية كانت أوجسية، أو غلبة الوصفية؛ لأن

المعارض لا اعتداده

⁽¹⁾ في (ق)، (ب)، «يسونة»

⁽²⁾ في (أ) «معدولة»

⁽³⁾ كتب في حاشية (ها) «لهم أصبحوا العدل في هذه الباب حداً على نوات الزاء في الأعلام المرتبطة مثل «حصار، وخضر، ودمر» وبها سية وليس فيها إلا سبان العلمية والثابت، والسائل لا يوجد الياء فاعتبر فيها العدل لتحويل سب البناء، مما اعتبر فيها العدل لتحويل سب البناء.

اعتبر فيما عدلها على جملته من غير منصرف أيضاً، حداً على فظاؤه مع عدم الاحتياج إليه لتحقيق السيف، فتح الصرف العلمية والثابت، والاعتبار العدل به إنما هو لتحويل على فظاؤه لا لتحويل سب منع الصرف ولم يقل «ذكر باب فظاؤه» مذهب ليس له على لأن الكلام فيه قصر ب

العدل لتحويل سب مع الصرف حامي» «هذه أقوال الصيغة (1/ 221)

ونظر التفصيل بين اللعين في الأصول في (سور 1/ 66)، وشرح لفصل لاين يبيش (3/ 72)، وشرح الرمي، عن الكافية (1/ 125)، وتعيد القواعد لظاهر لجيش (8/ 4063)

⁽⁴⁾ قوله: «الوصف» ليس في (ب)

⁽⁵⁾ قوله: «أوتقديراً» في (ق)، «وتقديراً»

⁽⁶⁾ في (ي)، «كجميع».

⁽⁷⁾ قوله: «جمع طوله» ليس في (ق)، وكتب في حاشية (ها) «علم أن التصغير في الجرح للغة، ولك لا يستمر جمع اللغة، فموضوع لزم الصلابة، فتركاً لل

فنون التصغير لظهور ما الوصف بالخفاة والنظرة والتفصيل في وجه، الله» له

⁽⁸⁾ بعده في (ي) «القاء لنتيجة أو التفرع»! وليس هذا موضعاً، وإنما سيأتي قريباً

⁽⁹⁾ في (ب)، (ي)، «الغلبة»

⁽¹⁰⁾ قوله: «المعارضة لأن المعارض لا يعارض الأصلي وغلبة الاسمية» ليس في (ق)، وقوله: «المعارضة» في (ي) «المعارضية»

وكتب في حاشية (ها) «ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض أفراد» بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة؛ كما أن أسود كان موضوعاً لكل ما فيه سوداؤه، لم يكثر استعماله في طبعة لسوداء بحيث لا يحتاج في الفهم إلى قرينة. حامي رحمه الله» له القوائد المصنافية (1/ 223)، وكتب في حاشية (ي) «أي: إذا كان أسود اسم جنس دال على عية السوداء، وكان إطلاقه عن لزم منها حطية مطلقة

سواء أكان اسماً أو غير ما سدد الله» له

(فَلَذَلِكَ)، أي. فلا اشتراط كونه في الأصل وعدم مضرب الغلبة إثارة. والغاء: للتجهة
اول للتفريع⁽¹⁾ إلا أن قوله «فلذلك صرف... الخ» تفريع لقوله: «أن⁽²⁾ يكون في الأصل»
وقوله: «وامتنع» تفريع لقوله: «فلا تقصر»⁽³⁾ الغلبة.

فإن قيل: ما وجه⁽⁴⁾ الكمي التعليل؟ قيل. الغاء للنتيجة، واللام⁽⁵⁾ تدل على ابتناء «صرف»⁽⁶⁾
أربع» (13/ب) على المشار إليه بذلك⁽⁷⁾، وهذا الابتناء أثر لاشتراط المذكور؛ فيصح: فأن
النتيجة ولا م التعليل.

(صرف أربع في «مَرَرْتُ يَنْسُوتُ أَرْبَعَ»: لعروض الوصف⁽⁸⁾؛ إذ وضَّعهُ للعدد⁽⁹⁾.)
(وامتنع): عن الصرف.

(أَسْوَدَ): وهو في الأصل وصف بمعنى: «ذي»⁽¹⁰⁾، «سَوَادٌ»⁽¹¹⁾، ولا عبرة لقبوله التاء؛ حيث
يقال [ب/ 115] لحدية الأنثى: أَسْوَدُ؛ لأنها لا تنبئها باعتبار الأصل الذي امتنع من
الصرف.

⁽¹⁾ قوله «اول للتفريع» في (1). «اول للتفريع». وفي (ب) «وللتعريف» وكتب في حاشية (ي) «أي. الجزئية»

⁽²⁾ ي (هـ)، (ب) «أن»

⁽³⁾ في (1): «يقصر»

⁽⁴⁾ بعده في (ي): «اجتمع».

⁽⁵⁾ بعده في (ي) «للتسبيل حيث»

⁽⁶⁾ في (1) «حرف» ووضع تحتها علامة الإحصاء لحرف «الحاء»

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (هـ): «وكذلك تدل على ابتناء امتنع صرف أسود وأرقم على المشار إليه بذلك، ولم يتعرض لظهور» إذ
هو أيضاً متفرع عليه، وفيه تكره في وجه الجمع بين التي التعليل نظر، لأن ذلك يفهم من القاء بدون اللام، فالأول أن قال: جمع
بينهما للتأكيد؛ لأنه منه ما هو في معرض الإنكار؛ وهو النفية، يرقى. اهـ.

⁽⁸⁾ في (هـ)، (ب) «الوصفية»

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (ي): «يعني: أن الأسماء الأعداد إذا استعملت في المعلوم فهي وصف لدلائلها على ذات ميمهم
باعتبار معنى هو المقصود؛ وهو المبدء؛ كأربع في المثال المذكور، ولكنه عارض لأنها وضعت للعدد؛ أن يقال: أربع
مثلا مركب من الوجدات. اهـ.

⁽¹⁰⁾ في (هـ)، (ب): «ذو»

⁽¹¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «أما الآن فإنه خرج عن الوصفية؛ باعتبار ذات الحية في مفهومه لكنه لم يخرج منها
بالكلية؛ إذ قد اعتبر في مفهومه لاتصاف بأسواد دون معتق الحية في وجهه أنه» اهـ.

(وَأَرْقَمَ): في الأصل وصف بمعنى: «ذي⁽¹⁾ رَقَم»؛ (لَحْيَةٍ): أي، أسماء⁽²⁾ للحية

(وَأَذْمَ): في الأصل وصف بمعنى: «ذي ذهبة»؛ أي سَوَادٌ⁽³⁾؛ (لَلْقَيْدِ): على سبيل الغلبة

المعارضة⁽⁴⁾

(وَضَعَفَ): لعدم الجزم بالوصف الأصلي.

(سَخَّ أَقْمَى لِلْحَيَّةِ وَأَجْدَلْ): عطف على أَقْمَى⁽⁵⁾.

(لِلصَّغْرِ): أي: ضعف من من منع أَقْمَى لتوهم الوصف الأصلي؛ بناءً على توهم اشتقاق أقمى من الفتوة؛ بمعنى: الحَيَّةُ، وأجدل من الجدل؛ بمعنى: القوة

[ي/ 116] (وَأَخْتَلَّ لِلطَّيْرِ)⁽⁶⁾؛ أي: لطائر⁽⁷⁾ ذي خيلان⁽⁸⁾.

(الثَّانِيَةُ): مبتدأ.

(بِالثَّالِثِ): صيغته⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ في (هـ)، (ب) «ذو»

⁽²⁾ في (هـ)، (ب): «اسمان»

⁽³⁾ في (ل): «أسود».

⁽⁴⁾ قوله: «المعارضة» ليس في (ل). وكتب في حاشية (هـ): «أبك كون أدهم اسماً للقيد إنما هو بناء على

الغلبة المعارضة، وإلا فهو في أصل اسم لكل دهم؛ أي، سواد». اهـ. انظر: العين (4/ 31)، والصحاح (5/

1924)، ولسان العرب (12/ 209).

⁽⁵⁾ انظر: القوائد الشافية إعراب الكافية لربيعي زاده (ص 237).

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ) «ووجه ضعف مع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصفاً أصبياً؛ لأنها

لأنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً لا في الأصل ولا في اخذ مع أن الأصل في الاسم الصرف جامي» اهـ. القوائد الشافية (1/ 224)

⁽⁷⁾ في (ل): «طائر».

⁽⁸⁾ قال ابن سيده: «الأخيل: طائر اختصر. وعلى جناحه لمة تخالف لونه، سمي بذلك لتخيلاه، ولذلك

وجه سيوره على أن أصله الصمة، ثم استعمل استعمال الأسماء، كالأبرق والحوء». المحكم والمخطط الأضخم،

لأبي الحسن بن سيده، تحقيق مصطفى السقا- حسين نصار وآخرين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة

الكويت، الطبعة الأولى 1423هـ- 2002م، (5/ 158)، وانظر الكتاب (3/ 201)، والقبض (3/

339)، وتعميد الفرع لناظر الجيش (8/ 3988).

⁽⁹⁾ في (ي): «صغته».

(مشرطة): مبتدأ ثان، أي: شرطه⁽¹⁾ في منع الصرف.

(العلمية): خبر المبتدأ الثاني⁽²⁾ والجملة خبر المبتدأ الأول، أي: علمية الموث⁽³⁾، أي كون الموث علمًا يلزم التأنيث (هـ/ 134) بالعلمية لبي هي وضعت مانعة⁽⁴⁾ عن التغير كما حُرف في موضعه⁽⁵⁾.

فإن قيل: ما لَهم التزموا⁽⁶⁾ لزوم في حلة منع الصرف دون البناء مع كونه أهلي من في خلاف الأصل؟ قيل: لقوة علة البناء حتى اثرث منفردة بخلاف؛ علل منع⁽⁷⁾ الصرف لضعفها لضعفها حتى لا تؤثر⁽⁸⁾ بغير معاضدة⁽⁹⁾.

(1) في (ب): «مشرطة»

(2) قوله: «المبتدأ الثاني» في (هـ)، (ب): «مبتدأ ثان».

(3) كتب في حاشية (هـ): «أي: علمية الاسم الموث، ليصير السبب لازماً، لأن الإعلام مخفوفة من انصرف التصرف بقدر إمكانه ولأن العلمية لها وضع ثان، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك من كلمة جامي».

(4) قوله: «وضعت مانعة» في (ا): «وضع مانع».

(5) قوله: «في موضعه» ليس في (ب)، وكتب في حاشية (هـ) ما نصه: «أي: سبب العلمية التي وضعت تلك العلمية مانعة من

من قصان ما هي فيه تغير بيان، ذلك أن أصل وضع الاء للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا يغي هذا المعنى في الصفات والأسماء غير لازمة للكلمة كحالة ومعمودة، وحسنة، وامرأة، ورجلة، وحجارة، وأن في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة؛ كما في حبرة وعرقه، ثم إن العلمية حيث كانت في كلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن التقصان فظرم الاء بسببها؛ فناء حاشية كرامة فصارت لازمة لا تخلف إلا في الترخيم؛ كما يجذف الحرف الأصلي، وذلك لأن التسمية بالنفط وضع له، فتكل حرف وضع الكلمة منه لا ينفك من الكلمة؛ فلو كان عاتق في الجبس ليس مرضعاً مع الاء، فإذا سميت به فقد وضعت وضعاً ثابتاً مع الاء وصل الاء لكلمة في هذا الوضع، وإن كانت المسماة في غير الكلمة فربما تصرف لحرب فيها بالنقص وتغيير الرتبة، وطلب الحرف كما في حبريل وميكائيل وأرسطابلس؛ فقالوا: «حبريل وميكائيل وأرسطابلس»؛ ونحو ذلك ليردعاً على غير أوزان كلماتهم بالحقيقة وتركيب حروفها العلمية مع عدم مبالاهم بما ليس في أوضاعهم يرق». اهـ.

(6) في (ب): «الزمو».

(7) قوله: «علل منع» في (ي): «منع علل»

(8) في (ا)، (ي): «يؤثر».

(9) كتب في حاشية (ي): «يعني التزموا، لزوم في حلة منع الصرف، ومشرطوا تعدد الحلة فيه؛ لأن علل منع الصرف ضعيف لا يؤثر وحده بل يؤثر إذا كان لها معنى؛ بخلاف إثبات البناء فإنها قوية لا تحتاج أن تقوم ومعين؛ فللهذا شرطوا التعدد في حلة. سدد الله». اهـ.

(والمعنوي): مبتدأ أي: الثالث⁽¹¹⁾ المعنوي الذي لم يظهر تافؤ⁽¹²⁾.

(كذلك). خبره أي: كالثانيث بالكاء في اشتراط العلمية⁽¹³⁾.

(وشروط): متبداً. (تحتّم) أي: وجوب (ثانيثو) أي: المعنوي. تنابع الإصافات ههنا خبر

ثقل؛ فلا يغفل بالفصاحة⁽¹⁴⁾؛ كما في قوله تعالى: (يُحِلُّ ذَٰبِرُ قَوْمِ نُوْحٍ)⁽¹⁵⁾ (خافر [41

(زيادة)⁽¹⁶⁾ خبر⁽¹⁷⁾ على (الثلاثي)⁽¹⁸⁾: متعلق بالزيادة؛ أي: ثلاثة⁽¹⁹⁾ أحرف

(أوحتوثك الأوسط): إضافة المصدر الأصلي⁽²⁰⁾ إلى التفاعل

(ووالعجّة) ليخرج بقل أحد الأمور⁽²¹⁾ الثلاثة عن الحجة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد

فيزاحم⁽²²⁾ ثاقبه وتقل الأولين⁽²³⁾ ظاهر وكذا العجّة؛ لأنّ لسان العجم ثقل على العرب.

⁽¹¹⁾ في (ي) «ثانيث»

⁽¹²⁾ كتب في حاشية (هـ): «وإنّما الثانيث بالدهاء فلاّ العلميّة معها متعمّلة التأثير مطلقاً، وإنّ كانت على ثلاثة

أحرف ساكنة الأوسط كدشوّ صلماً لقوة الثانيث يظهر العلامة في». اهـ.

⁽¹³⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: كالثانيث اللطفي بانتهاء في اشتراط العلميّة فيه، إلا أنّ يسهما فرقا فإنّها في الثانيث اللطفي بالهاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه. ولا بدّ في وجوبه من شرط آخر

كما أشار إليه بقوله «وشروط...». هـ. الفوائد الضيائية (1/ 225)

⁽¹⁴⁾ في (ب) «القصاحة».

⁽¹⁵⁾ قال الإمام الطيبي: «أضاف {مثل} إلى {دأب} ثم إلى {قوم نوح} وهو آخر ما تناوكت الإصافه»، فتوح المسبب في الكشف عن فتح لرب = حاشية. لطفي على تفسير الزمخشري، لشرف الدين الطيبي، لتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف إيراد النوح، ود. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى: 1434هـ - 2013م، (506 / 13).

⁽¹⁶⁾ في (أ)، (ب): «الزيادة».

⁽¹⁷⁾ في (هـ)، (ب)، (ي) «خبره»

⁽¹⁸⁾ في (أ) «الثلاث»

⁽¹⁹⁾ في (أ): «ثلاث»، وفي (ب): «ثلاثة».

⁽²⁰⁾ قوله: «الأصلي» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

⁽²¹⁾ قوله: «أحد الأمور» في (ب): «أصول للأمور».

⁽²²⁾ في (هـ)، (ب): «فتزاحم».

⁽²³⁾ في (ي) «الأولين».

فإن قيل: ما له جعل اسد الأمور الثلاثة شرطاً لتحتم تأثير الثالث المعنوي دون العلبي، وإن الحفنة كما تعارض⁽¹⁾ الثالث تعارض العلبي أيضاً، ولوجعله شرطاً لتحتم منع الصرف لكلا أصوب لعدم لزوم ترجيح بلا مرجح⁽²⁾. قيل: وأعلم أن عند سيبويه⁽³⁾ وأكثر [ب/ 15] [الثحوين]⁽⁴⁾ تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة، فنحو «جمل» (1/14) منصرف وجوها كتخرج وهو الحلق، وذلك لأن تحركة⁽⁵⁾ في المؤنث، نحو: «مقر» إنما يؤثر لقيامه⁽⁶⁾ مقام الساد من علامة التانيث⁽⁷⁾. ولما لم يكن للعجمة علامة لا يسد تحركه⁽⁸⁾ مسدداً، بل الأعجمي⁽⁹⁾ بمجرد كونه ثلاثياً [هـ/ 3 أب] سواء كان ساكناً لأوسط أو لا = يشابه⁽¹⁰⁾ كلام العرب، بمجرد كونه ثلاثياً.

⁽¹⁾ في (ي): «يعارض».

⁽²⁾ قوله: «لعدم لزوم الترجيح بلا مرجح» ليس في (ب).

وكتب في حواشي (ب)، (هـ)، (ي) «ويمكن أن يكون السبب فيه أن العلمية تؤثر وتوحد في غير التانيث أيضاً بلا اشتراط، فكذلك البناء مع أن بعضاً من الأسباب كالجمع مشروط بشرط بدون وجود العلمية فيه، فتأمل. وزاد في (ب)، (ي): سعد الله، وفي (هـ) وفي «ق».

⁽³⁾ هو: إمام العربية وعين علمائها عمرو بن عثمان بن قنبر الدامسي البصري أبو بشر، من أصحاب الخليل، وجامع علمه، وسيبويه بالفارسية؛ تعني: راحة الفتح، طلب الفقه والحديث حلة ستين ثم أقبل على لمرية وساد فيها توفي عام 180 هـ وصنف فيها كتابه المعروف انظر ترجمته وأخباره: «أخبار الثحوين البصريين». لأبي سعيد السراي، (ص 38)، و«تاريخ السلاء الثحوين» للمفصل بن مسعر (ص 90)، وتوجه الأبناء في طبقات الأدباء (ص 54)، ومعجم الأدباء، لياقوت، الحموي (5/ 2122)، وإياه الرواة للقطبي (2/ 346).

⁽⁴⁾ يعمده في (ي): «أن».

⁽⁵⁾ في (1) «الحركة»، وفي (هـ) «تحرك الأوسط».

⁽⁶⁾ في (1) «لقيامها».

⁽⁷⁾ انظر: الكتاب لسيبويه (3/ 241)، والقنطرب للمبرد (3/ 350، 365)، والأصوب لابن السراج (2/ 85)، والمجلد لابن الخشاب (ص 92)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 193).

⁽⁸⁾ في (1): «الحركة»، وفي (ب): «تحريك».

وكتب في حاشية (هـ) «لم تكن للعجمة علامة؛ لأنها عديمي؛ لأنها كون الكلمة في غير أوضاع العربية أي: المعجمة معناها أمر عديمي، وهو كون الكلمة، ولا علامة لها مقدرة والثاني أقوى منها. ق».

⁽⁹⁾ قوله: «فيل الأعجمي» ليس في (ب)، وفي (ي): «المعجمي».

⁽¹⁰⁾ وجه الكلام: «فيل الأعجمي ... يشابه كلام العرب...».

وبصير كانه خارج من وضع كلام العجم، لأن وضع كلامهم على الامتداد، فالحاصل أن تحرك الأوسطر أي / 16 ليس له دخل في ⁽¹¹⁾ باب المعجمة، كما أن له دخل في باب التانيث، وإن الزيادة لها دخل في باب المعجمة فاعشير الأول دون الثاني ⁽¹²⁾ وفيه: أن تحرك الأوسطر له ⁽¹³⁾ دخل في تأثير المعجمة، لأنه مزبل للسكون الذي حصل الانصراف به، ولأن ⁽¹⁴⁾ حركة الأوسطر قامت مقام الحرف ⁽¹⁵⁾ الرابع؛ فكان في معنى الزيادة على الثلاثة.

(قوله): مبتدأ (يَجُوزُ مَرْفُوعٌ): لانتهاء شرط التحتم والجملة خبره. (وَرَيْسٌ): لوجوز الزيادة وهو مبتدأ. (وَسَقَرٌ): للتحريك. (وَمَاءٌ وَجُوزٌ): اسما قرينتين للمعجمة ⁽¹⁶⁾. (مُشْتَقٌّ): كل واحد منهما.

(فَإِنْ شِئِيَ بِوَثْلِكَ): أي: بالمثل المتعدي إذا لم يفتقر ثانيه إلى تاويل، ولم يكن منقولاً عن مذكر، بخلاف تانيث الجموع؛ نحو: «كِلَابٌ» حيث أنك بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر، وبخلاف «رباب» ⁽¹⁷⁾ علم امرأة منقول ⁽¹⁸⁾ عن «وباب»

⁽¹¹⁾ يعله في (ب)، (هـ)، «حجر».

⁽¹²⁾ كتب في حاشية (هـ)، «أي: الأول في كلام اللاتين؛ وهو الزيادة، دون الثاني؛ أي في كلامه أيضاً، وهو تحرك

الأوسطر. ق.». اهـ.

⁽¹³⁾ قوله: «له» ليس في (ي).

⁽¹⁴⁾ في (ب): «ولأنه».

⁽¹⁵⁾ في (ي): «الحروف».

⁽¹⁶⁾ في (ل): «المعجمة»، وفي (ب): «للمعجمة».

⁽¹⁷⁾ كتب في حاشية (ي): «الرباب بالفتح: سحاب أبيض، ويقال: إنه السحاب الذي نراه سحابة دون سحاب قد يكون أبيض، وقد يكون أسود. الواحد: ربابة، سميت المرأة بالرباب. مختار. اهـ. مختار الصحاح، لأبي عبد الله الرازي، تحقيق: يوسف الشبح، المكتبة المصرية - الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة 1420هـ - 1990م، (ص 116)، وانظر: الصحاح (1/ 133)، والحكم والخط الأعظم (2/ 12)، ولسان العرب (1/ 402).

⁽¹⁸⁾ في (ي): «منقولاً».

معمى «معارب» إذا جعل علماً للرجل، إذ كان في الأصل مذكراً⁽¹⁾ معمى «معارب»⁽²⁾

تحريرات "الأوسط" الذي هو في حكم الحرف⁽⁴⁾ الرابع الذي هو في حكم تاء الثالث كما عرف في نحو «جنزي» حيث حذف الفاء في النسبة، كـ «جنزي» بخلاف «جنلوي» لأن أصلها تحت التاني⁽⁵⁾ يمد⁽⁶⁾.

تَقَدَّمَ: علماً لرحل (مُتَصَرِّفٌ): لعدم الزيادة، وفواتِ التَّائِبِ لفظاً ومعنى وحكماً.

د. محمد (ب) صدیقی

الاعتدال لا استعمال الأداة فليست فيما بعد تسمية الذكر بها إلا اسم الصريف. فيه أحد.

استعملت الموت. وهما شرط آخر وهو ألا يطلب استعماله في تسمية الذكر به، وذلك لأن الأسماء الموشة السامة، كالنمل، وحوت، وحيان، ألقب أيا أن تتساوى استعمالها مذكورة ومؤنثة فإذا سمي بها مذكر حاز الصريف والتذكير، فوجب استعمالها مذكورة فلا يجوز بعد تسمية الذكر بها إلا الصريف، أو يطلب استعمالها مؤنثة فالوجه بترك الصريف

من الأصل قطع مذكر وصف به الموت، وبمعناه في الأصل شخص حائض. لأن الأصل، المطر في انصمامات أن يكون المرد

انصرفت لأنه قبل تسمية الموت به كان مذكراً بمعنى اليم، وكذا إذا سمي بحوض حائض ومطلق مذكراً انصرفت. لأن في

المنطوق في نحو تسماء ورجال وثانيها: ألا يكون ذلك مقولاً عن مذكر فإن رباناً اسم امرأة لكن إذا سمي به مذكر

ولا يبرم هذا التعليل بل يجوز لنا أن نلوهما بالجمع فيكون مذكراً، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المرد ولا التأنيث

سواء ورجلاً، وكل جمع مذكر حال عن علامة التأنيث فوجب بها مذكراً انصرفت؛ لأن تأنيثها لأجل تأنيثها بالجماعة

وجوب الشرط المذكور وهو الزيادة على الثلاثة شرطين آخرين: أحدهما: ألا يكون تأنيثه عاجزاً إلى تأنيث غير لازم. لأن

كسب في حاشية (أه) «قوله: وإذا لم ينظر تأنيثه...» حاصله: أن المؤنث المعنوي إذا سمي به إنما يمتنع صرفه حد

وقد حظية قبة امتلكت على مقاصد هذه القاعدة، وزادت كلام المصنف بياناً. وانظر الكلام فيها تفصيلاً في الكتاب لسببه (237/3)، ولزخارف الفرب لأبي حيان الأندلسي (2/880)، ومحمد التوأعد (8/4006)، ومع

المراجع (124)

2000

100

مستحق



...

—

سورة الاحقاف

باب فیما یجوز من التعلیل

(وعقرب): علماً لرجل (مُعْتَرَب). لوجود الزيادة لى لي حكم ناه الثالث⁽¹⁾
 (هـ) [135] «المُعْرَفَةُ»: أي: التعريف؛ إذ العلة التعريف لا المعرفة. «شَرْطُهَا» أي شرط⁽²⁾

تأثيرها في منع الصرف.

(أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً)⁽³⁾؛ أي: كونها منسوبة⁽⁴⁾ إلى العلم، وهو خبر المبتدأ الثاني، وهو شرطها
 والجملة خبر المبتدأ [ب/ 116] الأول وهو «المعرفة». ولوقال: «المعرفة شرطها علمية»
 لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علماً، وانت تعلم: أن المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس

بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين⁽⁵⁾.

وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً (ب/ 14) ولم يجعل العلمية سبباً كما حمل البعض؛
 لأن فرعية [ي/ 117] التعريف على التأكيد أظهر من فرعية العلمية. وجرى في قوله وما فيه
 علمية مؤثرة على اصطلاح غيره⁽⁶⁾؛ أو على التجوُّ وجعلها مشروطة بالعلمية؛ لأنها لو كانت
 بالإضمار⁽⁷⁾ أو الإبهام كان اللفظ ميباً مافياً للآزم منع الصرف؛ وهو الإعراب والمنافي للآزم

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وعقرب...» وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجسي إذا سمي به
 وحل «معتق» صرفها، لأنه وإن رآل الثالث بالعلمية للمذكر فالخرف التوزيع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صغر
 «قدم» ظهر التاء المقدور كما يقتضيه قاعدة التصغير، فيقال: «قديمة» بخلاف «عقرب»؛ فإنه إذا صغر يقال:
 «عقوب» ج. اهـ. القوائد الضيائية (1/ 227).

⁽²⁾ قوله: «شرط» ليس في (ب).

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: يكون هذا النوع من جنس التعريف علماً على أن تكون «الياء» مصدرية
 أو منسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن تكون الياء للسبة وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن
 تعريف الضمومات وبليهايات لا يوجد إلا في المنيات ومنع الصرف من أحكام العربات، والعريف باللام
 أو الإضافة يجعل غير المنصرف متصرفاً أو في حكم المنصرف كما سيبيح. فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف
 فلم يبق إلا التعريف لعللي حاملي» اهـ. القوائد الضيائية (1/ 227، 228)

⁽⁴⁾ في (ق)، (ي): «منسوبة».

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (ي): «إذ العلم اسم دالٌّ على شيء معين يوضع معين والتعريف صفة حاصلة فيه وهي
 كونه دالاً على حد التمييز فلا يستقيم اشتراط التعريف بالعلم بل كونه حاصلاً من العلم، أماد قوله: كونها
 منسوبة إلى العلم؛ فذكر» اهـ.

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «وهو اصطلاح من جعل العلمية هي السبب في منع الصرف»، اهـ

⁽⁷⁾ في (هـ): «بإظهار».

منافذ للملزم، وإن كان باللام أو الإضافة كان مؤثراً في الصرف أولي حكمه، فلا يلائم أن يؤثر في منع الصرف فيلزم⁽¹⁾ ساء الوضع فلم يبق إلّا العلية⁽²⁾.

(المجعة) أي: كون الكلمة من غير أوضاع العربية؛ أي: ما وضعه غير العرب (ضوطها)؛ في منع الصرف. (أن تكون علية) ⁽⁴⁾ أي: منسوبة إلى العلم

(في العلية) ⁽⁵⁾ أي: في اللغة العلية حقيقة؛ كإبراهيم، أوحكنا، بأن يعمل ملنا بعد الثقل قبل التصريف؛ كقالتون كان في العلية جنة لكونه اسماً للجيد لم سمي به أحد رواية قراءة ⁽⁶⁾ فافع لجودة قراءته قبل أن يتصرف فيه ⁽⁷⁾ العرب؛ فكأنه كان ⁽⁸⁾ علماً في العلية ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ في (ي): «فلزم».

⁽²⁾ كتب في حاشية (هـ): «لأن الإضافة واللام وضعنا على أن يعملا غير المتصرف؛ أي: عند المنصف؛ لأنه قال: «غير المتصرف ما فيه علان...» فيمكن أن يكون ذواللام والمضاف غير مصرفين عنده لكنه لا يظهر فيها حكم منع الصرف وهو ألا كسر ولا تنوين لمشايتها الفعل ق» اهـ

⁽³⁾ قوله: «غير» سقط من (ل).

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (ي): «أي كون الاسم علماً في اللغة المجعية، أي: يكون قبل استعمال العرب له علماً، وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب ألا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه، أيضاً علماً، كإبراهيم وإسماعيل، أولاً كقالتون، فإنه الجيد بلسان الروم سمي به فافع رواية عيسى لجودة قراءته» اهـ. شرح الرضي على الكافية (1/ 142).

⁽⁵⁾ في (هـ)، (ي): «المجعة».

⁽⁶⁾ قوله: «قراءة» ليس في (هـ)

⁽⁷⁾ قوله: «فيه» ليس في (ب)، وفي (ل)، (ي): «في».

⁽⁸⁾ قوله: «كان» ليس في (ي).

⁽⁹⁾ انظر: توضيح المفرد للمرادي (3/ 1209)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية = شرح الشاطبي على الألفية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن لمعيون وآخرين، مركز البحوث بام القرى - المملكة العربية السعودية، ط1: 1428هـ - 2007م، (5/ 642)، وشرح الكوردي على ألفية ابن مالك (ص 273)، وشرح كتاب الحدود في النحو (ص 130).

وإنما جعلها⁽¹⁾ شرطاً لنفاً⁽²⁾ يتصرف فيها مثل تصرفات كلامهم من الإضافة وإدخال اللام وتنوين⁽³⁾ وغيرها [ج 35 / هـ] فنصير⁽⁴⁾ كأسماء العربية فلا تعتبر فيه إن⁽⁵⁾ وحدث العلمية بعد ذلك بخلاف ما إذا كانت علمية في المجعية، لأنها لم تخضع التصرف كما نقلت بل العرب قبل التصرف للمجعية والعلمية.

(وتحريك)⁽⁶⁾ الأوسط أوزياداً⁽⁷⁾ على اللاناق⁽⁸⁾ أي: على ثلاثة أحرف لنفاً تعارض⁽⁹⁾ الحلفة أحد السبيين. وهو عطف على قوله: «أن تكون...»⁽¹⁰⁾ جعل تحريك الأوسط والزيادة في المجعية⁽¹¹⁾ شرط التأثير، وفي الثاني شرط التعميم لوجود الزيادة في الثاني تقديرًا وفيه⁽¹²⁾.

(1) في (هـ)، (ب) «جعل».

(2) في (أ) «كيلا»

(3) في (ي) «التنوين»

(4) في (ي) «فصير»

(5) في (ي): «وان».

(6) في (ب): «أوتحرك»

(7) قوله «أوزيادة» في (أ). «وريادة»

(8) قوله «على» ليس في (أ)

(9) في (هـ): «يعارض».

(10) في (هـ) «تكون علمية إلخ».

(11) في (ب) «المجعية»

(12) كتب في حاشية (هـ): «أي: في هذا التحليل المذكور نظراً لإيهامه كون تأثير الثالث للزيادة المقدرة وليس كذلك، فالأول أن يقال: لوجود التأنيث بأن له معنى ثبوته في الأصل وله علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف المجعية فإنها لا معنى لها ثبوته، من معناه أمر عديم وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة مقدرة ق» هـ.

(فَنُوحٌ مُلْهَمٌ) ⁽¹⁾: لانتهاء الشرط ⁽²⁾ الثاني وهذا اختيار المصنف، وهذا
 غير نوح كهنوت، ولله [ب/ 16] ولي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك
 نتيجة الشرط ⁽³⁾ الأول نظراً، وكان الأولى أن يقول: فنوح وفردن متصرف ⁽⁴⁾
 (وَنُشْتُرُ وَإِبْرَاهِيمُ مُعْتَقِعٌ) لأن قلت: ما الدليل على كون سوح ⁽⁵⁾ أجمعيًا،
 وسبحان من يعلم ⁽⁶⁾ أحوال الأسماء [ي/ 17] الماهية والفرق الحالية؟

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ) «قوله: «فترح مصرف» هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني، فانصرف نوح إما مولا بعد
 الشرط الثاني ومدا اختيار المصنف لأن المعجمة سبب ضعف لأنه أمر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكوت الأوسط
 وأما التائيث المعنوي فإن له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع نوع، فمماز أن يعتبر مع سكوت الأوسط والا
 يعتبر. لأن قلت قد اعتبرت المعجمة في «ماه وجور» مع سكوت الأوسط فيما سبق، فلم لم يعتبر ههنا؟ قلنا: اختيارها
 فيما سبق إنما هو لقوية سبب آخرين لتلا يقارم سكوت الأوسط استدعما ولا يلزم من اعتبارها لقوية سبب آخر اختار
 مستعها بالاستقلال، جاهلي». اهـ، القواعد الضيائية ⁽¹⁾ / 229، 230.

⁽²⁾ في (ب)، (ي) «شرط»

⁽³⁾ قوله: «الشرط» ليس في (1)

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «أبي: ما ذهب إليه الزخري من نحو نوح كهنوت نظر، فلم يسمع فنوح غير مصرف في كلام
 مصنف ولا غير مصنف، ولذي غره تحتم منع «ماه وجور»؛ أخى: كون المعجمة مؤثرة مع سكوت الوسط ولولا المعجمة
 لكان مثل - هذا ودعيل يجوز صرفه وترك صرفه، وقد دخل عن أن تأثير الشيء قد يكون إيجاباً شرطاً كالزيادة على الثلاثة في
 التائيث المعنوي، وإما بكونه سبباً كالمعدل في «ثلاث» والمعجمة في «ماه وجور» من القسم الأول إذ لو كانت سبباً في
 الثلاثي الساكن الوسط لانتج نحو: لوط غير متصرف في كلام فصيح أو غيره. ق». اهـ.

⁽⁵⁾ في (ي)، «الروح»

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ب) «يعرف»

قلت: قال صاحب «القواعد»⁽¹⁾: إن الدليل في العجمة النقل، وأجمع أهل اللغة على أنه أجمي⁽²⁾.

«شتر». اسم قلمة لتحريك الأوسط⁽³⁾. و«إبراهيم»: للزيادة ممنوع كل واحد منهما العلم⁽⁴⁾ أن أسماء جميع الأنبياء عليهم السلام (1/15) ممنوع من الصرف⁽⁵⁾ إلّا سنة: «عمد».

⁽¹⁾ هو كتاب الفروع الكبرى لابن هشام الأنصاري، وهو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبو محمد، جال الدين لأصاري، المعروف بابن هشام، له في الحواري مشاركت في الماني والبيان والعروض وغيرهم، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني والشيخ تاج الدين التبرزي، وشهاب الدين عبد الطيف أبو المرحل، وغيرهم، وأتقن العربية معاني القرآن ونجح به جمعة من أهل عصره، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه، وتصدر نف الطالين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات المجيبة، وتوفي سنة (761هـ). ومن تصانيفه: شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني في فروع لغة الحنفية، وقطر الندى وبل الصدى، ومعني اللبيب، وعمدة الطالب في تحقيق تعريف ابن الحاجب، وكنهاه للمني هنا: كنيته القواعد الكبرى. انظر ترجمته: الدور الكاشفة في أحيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (93/3)، والنجوم الزاهرة في أخبار عصر القاهرة لابن تينري بردي (761/1).

⁽²⁾ وكتب ابن هشام هذا معقود، ولقد نقل عنه السيوطي وغيره، وقد قال النحاة: وتعرف حجة لاسم بوجود أصلها: أن ينقل ذلك عن أحد الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: إبراهيم، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أئمة اللسان العربي.

الثالث: أن يكون في أوله نون ثم راء، نحو: نرجس، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخره زاي بعد دال، نحو: المهندر، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: الصولجان، والجيم.

السادس: أن يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: المنجنيق.

السابع: أن يكون خماسياً أوروبياً حارياً من حروف الذلاقة، وهي: الباء، والراء، والقاف، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربياً، فلا بد أن يكون فيه شيء منها، نحو: سفرجل، وقطعيل، وقرطيب، وجحوش.

انظر: تهذيب القواعد لناظر الحيش (8/4000)، والاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحكيم عطية، وراجعه: علاء الدين عطية، دار البيروني - بيروت، الطبعة الثانية: 1427هـ - 2006م.

(ص 35، 36)

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ). «اسم حصن بديار بكر». اهـ. وفي فتح البستان: «قلمة من أعمال أزال بين برزعة

وكنجة» معجم البلدان، ليعقوب الحسوي، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1995م، (3/

325)، وانظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين القعقي، دار الجبل - بيروت،

الطبعة الأولى: 1412هـ - 1992م، (2/783).

⁽⁴⁾ أي (هـ). «واعلم»

⁽⁵⁾ قوله: «عليهم السلام ممنوع من الصرف» في (ي): «م غير منصرف».

وصالح، وشعوب، وهو لكونه⁽¹¹⁾ مربية، ونوح ولوط لحفنتهما⁽¹²⁾». وقيل، إن هودا كرم لأن سيويه قرنه معه⁽¹³⁾ ومنهم من يقول إن العرب من ولد إسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل إسماعيل فيما يذكر؛ فكان كنعان⁽¹⁴⁾.

«الْبَصْعُ شَرْطٌ» أي: شرط قيام مقام الشَّيْبِ
«صِنْفَةُ مُتَكَمِّلِ الْجَمْعِ»⁽¹⁵⁾ وهي الصيغة التي فيها بعد ألف الجمع حرفان أو ثلاثة⁽¹⁶⁾ أوسطها (هـ/ 136) ساكن⁽¹⁷⁾؛ كـ: «مفاعل» و «مفاعيل»، والمراد الوزن العروضي لا التصريفي، وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ويجوز أن يجمع جمع السلامة نحو «صواحيات»، ولذا اشترطت لتكون⁽¹⁸⁾ صيغة لازمة مصوبة عن التكسير والتصغير فتكون⁽¹⁹⁾.

وقوله: «مُتَكَمِّلِ الْجَمْعِ» من إضافة المصدر إلى الفاعل. قيل: اشترط صيغة مشبهة بالجمع أولى من اشتراط عدم النظر في الأحاد حيث يرد عليه نحو: «أكلب وأجمال». وأجيب: بأن

⁽¹¹⁾ في (ي): «لكنهنها».

⁽¹²⁾ في (ل): «لحنتها».

⁽¹³⁾ الكتاب (3/ 235)

⁽¹⁴⁾ قوله: «ومنهم من يقول: ...» هو نض كلام السرياني في شرح كتاب سيويه في (4/ 6)، وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو (ص 131).

⁽¹⁵⁾ كتب في حاشية (ي): «المتهى: مصدر سمي بمعنى اسم الماعل، وأضيف إلى الجمع إضافة لصفة إلى الموصوف، أي: شرط أن يكون على صيغة الجمع المنتهية من الجمع، والمراد من الفرد الكامل، وهو الجمع المكسر فإن جمع المصحح لسلامة واحدة كآله لم يجمع. كادوني» اهـ

⁽¹⁶⁾ بعله في (ي): «الحرف».

⁽¹⁷⁾ كتب في حاشية (هـ) «سواء أذهب أحدهما في الآخر كدواب، أولاً؛ كمساجبة. ق.» اهـ.

⁽¹⁸⁾ كتب في حاشية (هـ) «حتى لا يلزم أن يكون مفرد موروث «مفاعل» على وزن «متفن» مختصار مثلاً «مفاعل» باعتبار الحركات والسكنات؛ أممي الوزن العروضي مع أن وزنه التصريفي «مفاعل» ومفرد «مفاعل» وقائيل «مفاعل» كذلك مع أن وزنه التصريفي «مفاعل» ومفردة «مفاعل». برق رحمه الله» اهـ

⁽¹⁹⁾ في (ل): «ليكون».

⁽¹⁰⁾ في (ل): «فتكون»، ولي (ي): «فتكون فيه».

لحمو^(١) «اكتبوا واحداً»، وإن عدم نظيرهما في الأحكام صورة ألا ألهمنا بهما ثلاثة^(٢) في قبول التكسير والتفسير فلم يصدق عليهما عدم الظاهر في الأحكام من كل وجه^(٣).

(يشير هام): لأنها لو كانت مع هام كانت على زنة المفردات؛ كـ: «فرازقة»، فإله على زنة. «كراعية وطواحية» فبدخل في قوة جمعته فتوز. واموا بالهاء^(٤): الحرف الذي يكون للفرق بين الواحد والجنس؛ نحو: «رومي وروم، ومحوسي ومجوس، ولحمز ولحمز، ولحملي ولحملي، ونخل ونخل» فكان شاملاً لمسا فيخرج [ب/ 117] «مدائي»؛ بدلالة قوله: «بشير هام» لأن الهاء^(٥) وباء النسبة من واد واجد. وقيل: هو مفرد محض فلا حاجة إلى إخراجها بخلاف فوازبة. وقيل: المراد بالجمع بجميع حروفه [ي/ 118] فيخرج مدائي وفي الأول والثاني نظر^(٦)؛ إذ ليس «مدائي» جمعاً لا في الحال ولا في الأصل بل هو مفرد محض دائماً، وأما الجمع «مدائي» وهو لفظ آخر فلا تعلق له لوجود^(٨) شرط الجمع وعديبه.

(كمناسحة): أي: هو مثل مساجدة؛ مثال لما بعد ألفه حرفان.

(ومعنايخ): مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أو وسطها ساكن.

^(١) قوله: «لحمو» ليس في (١)، (ي).

^(٢) في (١): «مخالطة».

^(٣) انظر: شرح لفصل لابن يعيش (1/ 178)، وشرح ابن النظم على الفية ابن مالك، لبس الدين ابن مالك، تحقيق عماد باس، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م، (ص 459)، وتجهيد القواعد لنظر الجيوش (8/ 4085)، وشرح الكودي (ص 270).

^(٤) كتب في حاشية (هـ): «متغلية عن تاء التائي حالة الرفع أو المراد بها تاء التائيث، لكن عمر باهاء باعتباره ما يقول إليه حالة الرفع فلا يرد نحو: «فواره» جمع «فارهة». ج». اهـ. القوائد الضبابية (1/ 232).

^(٥) قوله: «ونخل ونخل» ليس في (١).

^(٦) في (١): «الهاء».

^(٧) كتب في حاشية (هـ): «يعني أن كلا من الأول والثاني يدل على أن مثل «مدائي» جمع إلا أنه خرج على الأول بقوله: «بشير هام» وعلى الثاني بكون المراد بالجمع لجميع حروفه؛ كما قرره وليس كذلك، لأنه ليس بجمع في الحال ولا في الأصل، وأيضاً يلزم على الثاني ترك الاستراخ عن مثل «فرازقة» لأن حاصله أن المراد أن يكون ليس أيضاً على صيغة متتهو الجميع لجميع حروفه وذلك ظاهر. ق». اهـ.

^(٨) في (هـ)، (ب): «هو جود».

«وأما»: ليست للتفصيل لعدم التعدد، ولا للاستئناف لسبق كلام آخر إلّا أن يعتبر [هـ/ 36ب] الاستئناف لعدم سبق الإجمال⁽¹⁾، كما في بعض الشروح فتكون⁽²⁾ للاستئناف⁽³⁾.

«فرازنة» أي لفظ «فرازنة» وهو علم وتنويعها لمشاكلة⁽⁴⁾ مسماة⁽⁵⁾، لا يقال: لم يعتبر التأمل لمروضيتها في حكم العدم؛ لأن التأمل وإن كانت عروضة لكن لها (15/ب) أثر في تغييرات⁽⁶⁾ الأوزان؛ كما في وزن الفعل على أن التأمل في وزن «فَعَالِلَة» موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال «أشاعت»⁽⁷⁾ وفرازن⁽⁸⁾، وفيه⁽⁹⁾.

«فمنصرف»: لغوات شرط تأثير الجمع بالهاء، ولم يقل «منصرف»⁽¹⁰⁾؛ إذ المراد اللفظ، وأما ذكر مثال انتفاء القيد الأخير وهو بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة صغرى الجمع؛ من نحو⁽¹¹⁾ «رجال» و«خمر» لشهرة أمثلة هذا وكثيرتها وقلة أمثلة ذلك.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي وقت عدم الإجمال فاللام للوقت وقد جاء الاستئناف من تقدم إجمال: كما في أمثلة الواقعة في أوائل الكتب لكن لا نرى عدم الإجمال هنا؛ لأن قوله «بغير هاء» دلّ إجمالاً على أنه إذا كان مع الهاء يكون منصرفاً فتكون أمثلة استئنافاً لهذا الإجمال. يرق رحمه الله» اهـ

⁽²⁾ في (أ)، (ي) «فيكون»

⁽³⁾ يعله في (هـ)، (ي) «لغو»

⁽⁴⁾ في (ب) «للمشاكلة»

⁽⁵⁾ يعله في (ب) «ورحاسية».

وكتب في حاشية (ي): «يعني: «فرازنة» إذا كان علماً للفظ فهو غير منصرف للعلمية وإتانيك فينتهي ألا يتون؟ فاحجاب بقوله «وتوسيعاً للمشاكلة والمسامية». سمعته. هـ ولم يذكر في متن لفظ «المسامية» أو لفظها في الحاشية، ولكنها كتبت في تحفة المحشي هنا، فيأمل

⁽⁶⁾ في (أ)، (ب) «تغيرات»

⁽⁷⁾ الأشاوت والأشاعت منسوبون إلى أشعث، وهي جمع أشعث، وهو اسم رجل انظر انعمك ونحيط الأعطه (أ/ 218)، ولسان العرب (2/ 162).

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: التعليل المذكور وهو قوله: «لعدم استعماله...» نظراً؛ إذ لا يلزم من عدم «أشاعت وفرازن» أن يكون التأمل في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة؛ لأن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام. ق» اهـ

⁽⁹⁾ في (أ) «فمنصرف»

⁽¹⁰⁾ قوله: «لغو» ليس في (ب).

⁽¹¹⁾ في (أ) «رجل».

«خُصَّاصِجْرٍ»: جوابٌ حَصًّا⁽¹⁾ يقال: أُنْ هذه الصِّفَةُ لا يُولَدُ⁽²⁾ لِيُهَا إلاَّ الجَمْعُ، وقد امتنع «خُصَّاصِجْر» مع انتفاءه لصيرورته مفردًا بالتسمية والحكم ينتهي بانتفاء العلة المنحصرة⁽³⁾، وتقديرُ الجوابِ منعُ انتفاء العلة⁽⁴⁾ بالتسمية بالقول⁽⁵⁾ لوجودها اعتبارًا لكونه⁽⁶⁾ منقولًا عن الجمع⁽⁷⁾.

«عَلَمًا»: حالٌ من ضميرِ قوله: «غيرُ منصرفٍ»، ومعمولُ المضافِ إليه لا يتقدم⁽⁸⁾ المضافُ إلَّا في «غيرٍ»؛ فإنه في حكم «لا» حيثُ يجوزُ. «أَنَا زَيْدًا»⁽⁹⁾ غيرُ ضارِبٍ، كما يجوزُ «أَنَا زَيْدًا»⁽¹⁰⁾، لا⁽¹¹⁾ ضارِبٍ⁽¹²⁾. أو مفعول «أعني»، وفيه⁽¹³⁾.

⁽¹⁾ في (1) «حَصًّا»

⁽²⁾ في (1) «تُولَدُ»

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ): «وبإيه إلى ما يكاد يورد منها، ويقال: إن «خُصَّاصِجْر» غيرُ منصرفٍ، وإن لم يعتبر فيه الجمعية بوجوه سيوف، لخيرين فيه، وهما: الجمعية والتأنيث، يعني لا يجوزُ أن يكون مع صرف «خُصَّاصِجْر» للجمعية والتأنيث، لأنَّ العلية لا تتأثر مع مثل هذه الحقيقة، ولهذا لو كانت «مساجدة» علمًا لا تنصرف مع زوال العلية بالتكثير في وجه الله»، هـ.

⁽⁴⁾ بعده في (هـ): «المنحصرة»

⁽⁵⁾ في (هـ)، (ب): «بالقوة» وكتب في حاشية (هـ): «بالقول» وروى عليه

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ب)، (ي): «لكونه»

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (ي): «بأن يقال انتفاء العلة، أي الجمعية بالنسبة في «خُصَّاصِجْر» ممنوع لوجودها اعتبارًا لكونه منقولًا عن الجمع، وسبع المصنف في انتفاء العلة ليس بالقول والذكر لصريح بل بطريق الاستلزام، لأنَّ كون «خُصَّاصِجْر» علمًا غير منصرف لكونه منقولًا عن الجمع يستلزم منع انتفاء العلة وليس منطوقه منطوقًا صريحًا، تأمل: سجد الله».

أهـ

⁽⁸⁾ بعده في (هـ): «على».

⁽⁹⁾ قوله: «أَنَا زَيْدًا» في: «أَنَا زَيْدًا»، وفي (ي): «زَيْدٌ زَيْدًا».

⁽¹⁰⁾ قوله: «أَنَا زَيْدًا» في: «أَنَا زَيْدًا».

⁽¹¹⁾ في (1) «لا»

⁽¹²⁾ وهذه مسألة خلافية؛ من العلماء من أجازها ومنهم من رفضها، انظرها تفصيلًا في: شرح كتاب صيغته للسرياني (1/ 470)، وشرح المقدمة المحببة لابن بابشاد (2/ 404)، وشرح المصنف لابن يعيش (4/ 537)، وشرح الكفاية الشافعية، لابن مالك، تحقيق عبد المصم هريدي، جامعة أم القرى، وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى بدون تاريخ، (2/ 996)، وإرشاد لضرب (4/ 1811).

⁽¹³⁾ قوله: «توقيه» سقط من (1). وكتب في حاشية (هـ): «أي: «في كونه مفعول، أي» نظرو لعدم استقامة المصنف، لأنَّ حُصَّاصِجْر ليس نفس العلم بل ما صدق عليه العلم، ولأنَّ تقديرَ «أعني» إلَّا يكون في محل المدح أو الذم، وهو وصف حَصًّا في» أهـ.

وفي بعض النسخ «علم» بالرفع، وهو يدل⁽¹⁾ أوحيز مبتداً محذوف⁽²⁾، والجملة معترضة (للحق): وهي أتى «العلمان»، ويقال لها بالفارسية: «كفتار»

(ب/ 17) [غير مُصَوِّرُوا] لانه مُثْبُوتٌ مِنَ الْجَمْعِ؛ لأنه في الأصل [ي/ 18] جمع «مُصَوِّرٌ». وهو عظيم البطل، وسُمي⁽³⁾ به الطَّيِّعُ⁽⁴⁾. [هـ/ 137] لعظم بطنها على المائدة⁽⁵⁾. وأما لم يقل «في الجمع شرطه أن يكون في الأصل»، كما في الوصف؛ لا يمكن اعتبار مطلقه بإرادة الجمع في الحال. أوفي الأصل بخلاف الوصف⁽⁶⁾، وفيه: أن قوله: «لأن مُثْبُوتٌ مِنَ الْجَمْعِ» إشارة إلى ذلك فلا حاجة إلى التطويل.

(وَسُرَّوَيْلُ إِذَا لَمْ يُصَوِّرْ): جوابٌ عنّا⁽⁷⁾ يقال إن «سُرَّوَيْلَ»⁽⁸⁾ مفردة بمعنى «سُرَّوَالِيَّة»⁽⁹⁾ ليس يجمع ولا⁽¹⁰⁾ مُثْبُوتٌ عنه، وهذا الوزن لا يمتنع إلا بذلك. ووجه الجواب: أنه جمع حكته

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: «وهو يدل...» فيه نظراً لوجوب وصف التكرة مبذلة من المعلقة ولعدم استقامة المعنى على تغيير سقوط المبتدأ مه ق» اهـ.

⁽²⁾ انظر: نسخة باقوت للتعميمي المشار إليها (5/ 5)، والفوائد الشافية لزبي زاده (ص 253).

⁽³⁾ في (د): «يسمى».

⁽⁴⁾ في (ب): «الطَّيِّع».

⁽⁵⁾ انظر: العين (3/ 326)، والصحيح (2/ 634)، والحكم والمحيط الأعظم (4/ 38)، ولسان العرب (4/ 202).

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «فان قيل: أليس بين الجمعية والعلمية تضاد، كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية؟ فالجواب: ليسا بتضادتين، ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية، كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلاً، فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ، فيكون معنى الجمعية باتياً رضي العين رحمه الله». اهـ شرح الرضي على الكافية (1/ 147).

⁽⁷⁾ في (د)، (ي): «هنا».

⁽⁸⁾ في (هـ)، (ب): «السروايل».

⁽⁹⁾ في (هـ)، (ب): «السروالة».

⁽¹⁰⁾ يمتنع في (هـ): «مبتدأ».

بالجمل على الموارب⁽¹⁾. أو تقديرًا بفرض أنه جمع «سروالة» استعمل بمعنى السروالة⁽²⁾ لويصحيه كل قطعة من السروالة «سروالة».

(وغيره) أي: عدم صرفه (الأكثر)؛ أي: ملهيب أكثر⁽³⁾ شدة، أو أكثر⁽⁴⁾ استعمالًا والجملة معترضة.

(تقد قيل): حزاء الشرط، والشرطية خبر المبتدأ (أعجمي)؛ أي: هو أعجمي، والجملة بتأويل⁽⁵⁾ هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله.

(محول): ضميره مفعول ما لم يسم فاعله، والجملة صفة «أعجمي»، أو خبر بعد خبر المبتدأ المحذوف (على موازنه)⁽⁶⁾؛ أي: ما يوازنه ويواظقه في الوزن؛ من نحو: «أناعيم وقناديل»، وهو مفعول به بواسطة حرف الجر، وهو «على»⁽⁷⁾ وأما حمل عليها⁽⁸⁾ لأن الأعجمي

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «هذا عند سيويه؛ فإنه قال: إنه اسم أعجمي مفرد معرب، لكنه يشبه من كلامهم ما لا يعرف قطعًا؛ نحو: قناديل يحمل على غير مشابهه فضع الصرف، فعلى قوله: ليس فيه من الأسباب شيء. لأن لمحة شرطها العلمية وفيه التاميز المعنوي، وشرطه أيضًا العلمية، وأما الصفة فليست سببًا في شرط لسبب الجمعية. يرق». اهـ. انظر: الكتاب لسيويه (3/ 229).

⁽²⁾ في (أ): «السروال».

وكتب في حاشية (هـ): «هذا عند المبرد؛ فإنه قال: هو عربي جمع «سروالة»، والسروالة: قطعة خرقه. ق». اهـ. ثم كتب بعد: «قوله: «استعمل بمعنى السروالة» يرد عليه أن إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجر لي لسانه الأجاس؛ فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الأعلام؛ كمدائني في معين، وأجيب بأن الجمع مقدر لا يحق: كعدل عمر. ق». اهـ. انظر: اقتضب للمبرد (3/ 326، 345).

⁽³⁾ قوله: «أكثر» ليس في (ب).

⁽⁴⁾ في (أ): «كث». اهـ.

⁽⁵⁾ في (ب): «بتأويل».

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: على ما يوازنه من المجموع العربية كـ «أناعيم ومصايح» فإنه في حكمهما من حيث الوزن، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكماء، والجمعية على هذا التقدير أهم من أن تكون حقيقة أو حكماء، بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب لشمها، وهو الحمل على الموازنة. جامي». اهـ. انظر: اقتضاية (1/ 234).

⁽⁷⁾ قوله: «عريف الجر وهو على» سقط من (أ)، (ب).

⁽⁸⁾ في (ب): «عليها».

«مهل»، والذخيل (1/16) في كل شيء، إلى حته بمن، ولأن الذخيل لا بد وأن⁽¹⁾ يمتلئ
بمع، والموازاة بالانصاف اليق وأسرى⁽²⁾
(وكيل) هو (صريح) جمع، غير بعد غير للمعنى المعلوم⁽³⁾ (سروالة). يقال بالفارسية
«شوار» (تقدير)⁽⁴⁾ مصدر له «قيل»، أي قيل هذا القول قولاً بتقدير ولهم، أو ملأ⁽⁵⁾
له، أي قيل لجميع لغرض ذلك، أو مصدر معلوم العامل، أي⁽⁶⁾ قذر⁽⁷⁾ لتدبراً ولهم⁽⁸⁾
(وإذا صرف). اهـ [37ب] لو⁽⁹⁾ قال «وإن صرف»⁽¹⁰⁾ مكان «إذا» لكان أصوب⁽¹¹⁾
(فلا إشكال). فيه باعتبار انشاء الجملة، ولا حاجة حينئذ إلى الحمل والتقدير فلا قيل.
يشكل منح «مصاييح وقناديل» لموازنتها مفرداً⁽¹²⁾ فكيف ينتهي⁽¹³⁾ جنس الإشكال؟ قيل:

⁽¹⁾ في (أ) «لأن» بدون واو

⁽²⁾ نظر الدخيل وما يتعلق به من القواعد والحقائق بالعربية في شعاع القليل فيما في لغة العرب من الدخيل،
لشهاب الدين الحارثي، در الشمال للطباعة - طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى: 1407هـ - 1987م.

⁽³⁾ نظر الفوائد الشافية لربي زاده (ص 256).

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ) «ومرضاً، فإنه لما وجد غير منصروف ومن قاعدتهم أن هذا الوزن بدون الجمعية لم
يجمع الصرف - قدر حفظاً لهذه القاعدة أنه جمع «سروالة» فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة، ثم
جمعت «سروالة» على «سراويل». جامي». اهـ. الفوائد الصبية (1/ 234، 235).

⁽⁵⁾ في (ب) «عك»

⁽⁶⁾ عك في (هـ) «جمع»

⁽⁷⁾ يعل في (ب): «جمع»

⁽⁸⁾ في (أ) «ولو»

⁽⁹⁾ قوله: «وإن صرف» في (ق): «وانصرف».

⁽¹⁰⁾ كتب في حاشية (هـ) «وجه لأصوبية. أن أصل «إذا» اجزم بوقوع الشرط وأصل «إن» عده الجزم
وعدم الصرف في «سراويل» أكثر من صرفه، والصرف فيه أقل من استعمال «إن» في القليل أنسب، وأخرى
من استعمال «إذا» به لكن لما كان الصرف أيضاً واقعاً في الجملة جاز استعمال «إذا» فيه أيضاً، وأخيراً: أن
استعمال «إذا» فيه على أصله لنتقته، وأما استعمال «إن» فيه فيحتاج إلى تأويل أن القليل من حيث هو غير

تحقق الوقوع فيه. اهـ.

⁽¹¹⁾ يعل في (أ) «وموسراويل»

⁽¹²⁾ في (أ)، (ي): «هيلي».

معناه ملا إشكال فيه، والإشكال المذكور⁽¹⁾ في «قناديل ومصابيح» لا فيه وفيه، اللهم إنا إن

يعتبر الشرع⁽²⁾

[ي/ 119] (وتنحو «جوار» رلفاً وجراً كـ «قاضي» أي: كل جمع⁽³⁾ من المنقوص [ب/

118] على⁽⁴⁾ «جوار» بآتياء كـ «جوار» أو آوآتياء كـ «دواع» - فهو في الرفع والجر كقاضي

في إسكان الياء لثقلها عليها، وحذفها للسكتين وتعويضُ انتوين صها لجر الثعنان، وفي

النفس كـ «ضوارب» لحقته. ولم يتعرض للواري كـ «دواع» بصيرورته بعد الإعلال

مثله⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ قوله «المذكور» ليس في أي

كـ في حاشية (هـ) «أي في قوله «والإشكال المذكور في قناديل ومصابيح» والمستلزم لسشكل أيضاً مشكل، والجراب الأولى أن يقال: معناه ملا إشكال على من اشترط صيغة متتهى المجموع. ق» اهـ. ثم كتب في حاشيتها بعد «أي» إلا أن يروا يفتان الطير في الأحاد وعدم وجودها أصلاً لندرة وجودها فإنه يلقى الإشكال عن شرط فقدان الطير في الأحاد أيضاً لأن القرود الموزون لهذا الوزن يلقو ق» اهـ.

⁽²⁾ قوله «جمع» ليس في (ب)

⁽³⁾ يجمع في (ي) - موزون.

⁽⁴⁾ يجب في حاشية (هـ): «قوله: «وتنحو جوار رلفاً وجراً مثل قاضي». أي: حكمه حكم «قاضي» بحسب الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه تقول: «جاني جوي» و«مررت بجوار» كما تقول: «جاني قاضي» و«مررت قاضي». وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو: «رايت جوي» «فلا إشكال في حالة النصب» لأن الاسم غير متصرف. وللجمعية مع صيغة متتهى المجموع، بخلاف حالي الرفع والجر فإنه قد اختلف فيه. فذهب بعضهم إلى أن الاسم متصرف والتنوين فيه تكوين التصرف؛ لأن الإعلال التعلق بموخر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من لموال الكلمة بعد تمامها فاصل «جوار» في قولك «جاني جوار» «جوي» بالضم والتنوين، بناء على أن الأصل في الاسم الصرف في الإعلال على ما هو الأصل ثم أسقطت الضمة لتقل الياء لانتقاء الساكنين لصار «جور» على وزن «سلام وكلام» فلم يبق على صيغة متتهى المجموع فهو بعد الإعلال أيضاً متصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك. وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال غير المتصرف، لأن فيه الجمعية مع صيغة متتهى المجموع، لأن الظروف بمنزلة المقذور، ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، وانتوين فيه تكوين التعويض فإنه لا سقط تنوين الصرف عوض من الياء المقذورة لو من حركتها هذا التنوين. وعلى هذا انقياس في حالة الجر بلا تفاوت، وفي لغة بعض العرب: إقباط الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول: «مررت بجوي» كما تقول: «رايت جوي» وبناء هذه اللغة على قديم منع الصرف على الإعلال وأما في حالة الرفع فأصل «جوار» «جوي» بالضم بلا تنوين حدثت الضمة لتقل وعوض منها التنوين، فسقطت الياء لانتقاء الساكنين فصار «جوي» وعلى هذه اللغة لا إعلال إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة، فإنه فيه الإعلال في الحالتين، كما عرفت جامي» اهـ الفوائد الغيابة (1/ 235-237)

وأصل «جوار» ليهما: «جوارى» و«جوارى»⁽¹⁾ منونين بناءً على أن الأصل في الاسم⁽²⁾ الانصراف فأُسْكِنَت الياء استقلالاً وحذفت للساكين وجعلت التنوين عوضاً عنها فلم ينفذ من غير المنصرف؛ كناية «أعسى وبنتى» كانت للتأنيش؛ فجعلت بعد حذف⁽³⁾ اللام عوضاً فطولت في الخط، فلا⁽⁴⁾ يصير في الرفع هاء.

وقيل: أصله في الرفع «جوارى» مرفوعاً غير منونٍ لمفعٍ المصروف فأسكتت الياء استقلالاً وحذفت كما في: {نَوْمٌ يَذْخُ الدَّاعِ} [القمر: 6] وعوض⁽⁵⁾ عنها التنوين؛ فليزِم حذفها وفي⁽⁶⁾ الجوز «جوارى»⁽⁷⁾ ممنوعاً، فنزلت الفتحة⁽⁸⁾ الواقعة في موضع الجوز منزلة الجوز في الاستقلال فأسكتت الياء وحذفت وعوض⁽⁹⁾ عنها التنوين

وقيل: عوض التنوين فيهما⁽¹⁰⁾ عن الحركة وحذفت الياء للساكين، وبعضهم يُبقي الفتحة [هـ/ 138] في الجوز نظراً إلى صورة الفتحة تمسكاً بقول الفرزدق:

ولولاه عُبِدَ اللهُ مَوْلَى مُجَوِّهٍ
ولكن عُبِدَ اللهُ مَوْلَى مُوَلِّاهِ⁽¹²⁾

⁽¹⁾ في (هـ): «وجوارى».

⁽²⁾ في (هـ)، (ب)، (ي): «الأسماء».

⁽³⁾ في (ي): «الحذف».

⁽⁴⁾ في (هـ): «ولا».

⁽⁵⁾ في (هـ): «وعوضت».

⁽⁶⁾ في (ي): «في»، وقوله: «فليزِم حذفها ولي» ليس في (ب).

⁽⁷⁾ في (ي): «لجوجوارى».

⁽⁸⁾ في (ب): «الفتحة».

⁽⁹⁾ في (هـ): «وعوضت».

⁽¹⁰⁾ في (هـ)، (ي): «فيها».

⁽¹¹⁾ في (ي): «كان».

⁽¹²⁾ البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب (3/ 313، 315)، والمقتضب (1/ 143)، وشرح

الفصل لابن معشر (1/ 181)، وشرح جمل الزحاجي لابن عصفور (2/ 565)، وشرح الرضي (1/

1152)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 685)، وخرابة الأدب ولب الباب لسان العرب، لميد

القادر بن عمر الهذلي، تحقيق: العلامة/ عبد السلام حارون، مكتبة المطابعي، القاهرة، الطبعة الرابعة

1418هـ - 1998م، (1/ 235)، والبيت له في ديوانه المطبوع.

ومعترات «مول»⁽¹¹⁾، لأن العدة للمعنى لا للصورة وهذه⁽¹²⁾ الفسحة جرم معنى، واليهن ولادة على خلاف القياس، أو محمول على وجه آخر للصورة الشعر⁽¹³⁾.

(التركيب) موحد كلين كلمة واحدة بنجر حربية أحد الجزأين، فلا يرد «النجم ونصري» ملين⁽¹⁴⁾ (شرطة العلية) ليزم التركيب أولينطق⁽¹⁵⁾ الشبب الثاني، إذ لا يصحز معه إلا الملية⁽¹⁶⁾.

(ب/أ) (وأن لا يكون بإضافة)⁽¹⁷⁾، لأن التركيب الإضافي يخرج الاسم⁽¹⁸⁾ إلى حكم الصرف، فكيف يؤثر في منه؟

(وأن استلوا) لأن التركيب الاستادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف المألوم للإعراب الثاني⁽¹⁹⁾ له. واشترط عدم كون الثاني صوتاً، كـ: «سبيوه وعصويوه»⁽²⁰⁾ ظاهر

⁽¹¹⁾ في (د)، (ي): «مولي».

⁽¹²⁾ في (ي): «مولها».

⁽¹³⁾ قوله «لضرورة الشعر» سقط من (1)، وفي (هـ) «كضرورة الشعر». ويظهر تخريجات العلماء لهذا البيت في مصادر توثيقه السابقة الذكر، ويضاف إليها: الأصول في الحولابن السراج (3/ 445)، وضوثر الشعر، لأبي الحسن ابن معفور، تحقيق السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى 1400 هـ - 1980 م، (ص 42).

⁽¹⁴⁾ كتب في حاشية (ي): «أي: فلا يلزم أن يكون «النجم ونصري» ملين غير متصرفين للمعية والتركيب لكون أحد الجزأين حرفاً وهو الهاء النسبة في «نصري» واللام في «النجم». سقط الله. اهـ. انظر. الكتاب (2/ 101، 196)، والأصول في الشعر (1/ 157)، وشرح المصطل (1/ 127)، وأما ابن الحاجب (2/ 509)، وشرح ابن النظم على الألفية (ص 72)، وارتشف لضرب (2/ 967)، وقعيد القواعد (2/ 612)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 572).

⁽¹⁵⁾ في (ي): «للتحقق».

⁽¹⁶⁾ قوله: «إذ لا يصحز معه إلا الملية» سقط من (1)، (ب)، (ي)، والثبت من (هـ).

⁽¹⁷⁾ كتب في حاشية (ي): «لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أولاً بحكمه، فكيف يؤثر في مصدر إليه ما يضافه؟ انتهى: من الصرف جامي سلمه الله. اهـ. القوائد الخيلية (1/ 237).

⁽¹⁸⁾ في (ي): «للاسم».

⁽¹⁹⁾ في (هـ): «الثاني».

⁽²⁰⁾ كتب في حاشية (ي): «بني إذا كان سبيوه للمعية والتركيب المنصوص بكون معرناً والإعراب يناق فينا، وهو مني فمثل هذا التركيب لا يكون سبياً لنح. سعد الله سلمه الله. اهـ

لما جاء الإعراب [ي] 19 ب [الباء فتركة اعتماداً ب] 18 ب [على ظهوره، ولعل اختاره في نحو «حصة عشر» علماً منع اعصراف بتأثير التركيب⁽¹⁾، كما هو قول بعضهم فيه، ولد.

ثم يشترط عدم التضمن (مثل بخلك)⁽²⁾.

(الألف والثون إذا)⁽³⁾ كأننا في اسم: غير صفة⁽⁴⁾، (فطرطه)⁽⁵⁾، أي: شرط ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط، ويحتمل أن يكون الماء في جواب⁽⁶⁾ «أنا» المخلوقة قبل قوله

«الألف والثون»

(المَلَكِيَّة)؛ أي، كونه علماً ليحقق⁽⁷⁾ السبب لثاني؛ إذ لا يتصور معهما غيرها⁽⁸⁾، أولين

الناء فيتحقق، لشيء⁽⁹⁾ بالتالي الثاني⁽¹⁰⁾، أوليلزم الزيادة بالعلمية⁽¹¹⁾.

(كقصوران)؛ أي: هو⁽¹²⁾ مثل عمران.

(1) كتب في حاشية (هـ): «يمكن أن يقال: تركه استغناء عنه وعن حجة عشر بافتراط عدم الإسناد، وإذا ذاك

ليس مقصوداً للناث بل لازمه؛ وهو عدم البناء قبل العلمية، أولاً اختاره فيه علماً أيضاً منع الصرف، ق.». اهـ.

(2) قوله: «لم» ليس في (ي).

(3) كتب في حاشية (هـ): «إذ علم لبلدة مركب من «بعل» وهو اسم صم؛ وبك هو اسم صاحب هذه البلدة، جعل اسماً

واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو اسمية، أو غيرهما. جامي» اهـ. القوائد الضيائية (1/ 238، 239)

(4) في (ب) «إنه»

(5) كتب في حاشية (هـ): «قوله: «إذا كأننا في اسمين»؛ يعني به: ما يقابل العفة فإن الاسم المقابل للتمل

والحرف إما أن لا يدل على ذات ما، لوحظ معها صفة من الصفات كـ: «رجل وفرن» أو يدل كـ: «أمر

وضارب ومضروب»؛ فالأول يسمى اسماً، والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ما هنا هو هذا المعنى لا الاسم

الشامل للاسم والعفة جامي» اهـ. القوائد الضيائية (1/ 239، 240)

(6) قوله: «في جواب» ليس في (ب).

(7) في (ب): «لحقق».

(8) في (ب): «غيرهما».

(9) كتب تحتها في (هـ): «المشابهة»

(10) كتب في حاشية (هـ): «أوليه لنع المخلودون الجمع أو الأول عند من يقول التركيب يحتاج إلى سبب آخر.

ولا يلزم مقام السين، والثاني: حد من يقول مقام السين كالملي الثاني. ق.». اهـ.

(11) قوله: «بالعلمية» ليس في (ب).

(12) قوله: «هو» ليس في (ي).

(لوصف) صلب على قوبه «اسم» أي إذا كان في صفة، وكلمة «أو» هذه محل نظير، وحوادث أنها تزويد بين الشرطين، باعتبار ما صدق [هـ/ 38] الشرط عليه لا باعتبار الماهية، حيث لا يتحقق في الجزئي إلا أحد الشرطين، وإن اجتمع في الكلبي⁽¹⁾ أي لاها⁽²⁾ (فأخفاء فملأته)، أي⁽³⁾ فشرطها انتفاء «فملأته»، أي انتفاء «حراءة»، لئلا ينتفي شبه الشيء الثاني بدخول التاء المتنوعة عنهما⁽⁴⁾.

(وقيل) شرطه (وَجُزْءٌ فَعْلَى). بعد أن يكون على «فعلان» لينتفي «فعلانية» بوجود «فعلى» وفيه⁽⁵⁾ أويستحقق⁽⁶⁾ شبههما بالتفي الثاني باختلاف صيغتي الذكر والمؤنث، (ومن ثمة⁽⁷⁾ من سبية، و«ثمة»⁽⁸⁾ إشارة⁽⁹⁾ إلى المكان الاعتباري.

⁽¹⁾ في أي «كلبي».

كتب في حاشية (هـ) «أي ماهية الشرط، ثم الألف ولنون باعتبار لاهية يتحققان في الاسم والصمة جميعاً، وكذا الصفة والاسم باعتبار الماهية بحققة فيها جميعاً العلمية و تناء «فعلانية»، وبكأن أن يجاب أيضاً بأن «أو» هنا لمنع المطلوبين مائنة الجميع، ق. اهـ.

⁽²⁾ قول: «أي» ليس في (أ).

⁽³⁾ قال ابن جني. «لا تقول «حراءة»، ولا صفراء»، لأن علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث، ولا على ما كان يمتثلها، المصنف = شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى 1373 هـ - 1954 م، (ص 158)، وانظر المقتضب (3/ 335)، وشرح كتاب سيويه للسيرافي (3/ 481)، وشرح مفصل (1/ 186)، وشرح انصرح بمصنوع التصريح (2/ 322).

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: في هذا لتعليل ضعف، لأنه قد يتحقق انتفاء «فعلانية» من غير وجود «فعلى» كما في رحمن، وهذا الكلام يوهم تولف انتفاء «فعلان» على وجود «فعلى» ولاستلزامه كون وجود «فعلى» غير مقصور لدائه بل المطلوب منه انتفاء الداء، لأن ما يجيء من «فعلى» لا يجيء من «فعلان» في كلامهم إلا حد بني أسد، فأنهم يقولون في كل «فعلان» سواء من «فعلى» «فعلانية» أيضاً، نحو: صيدانة، وسكرانة، ق. اهـ.

⁽⁵⁾ في (ب): «المتحقق»

⁽⁶⁾ في (هـ) «ثم»

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ب): «وهم»

⁽⁸⁾ في (ب): «للإشارة»

«اختلف في زحمان»: الطرف⁽¹¹⁾ ما لم يسم فاعله أي: ومن أجل الاختلاف في شرط تأثير الألف والثون؛ اختلف في صرف «رحمان» حيث يصرفه من⁽¹²⁾ اشترط⁽¹³⁾ وجود «فعل» لعدم «رخصي»، ويشتق من اشتراط انتفاء⁽¹⁴⁾ «فعلانية»؛ لانتهاء «رحمانية»⁽¹⁵⁾.

(دُون): طرف «اختلف». (سكْران وتَدَمَان): أي: لم يختلف في «سكْران» بل اتفق على متبناه لوجود الشرط⁽¹⁷⁾ على كلا القولين لانتهاء «سكْرانة» ووجود سكْرِي، ولم يختلف في «تَدَمَان» بل اتفق على صرفه لانتهاء الشرط على كلا القولين لوجود «تَدَمَانَة» وعدم وجود⁽¹⁸⁾ «تَدَمِي»⁽¹⁹⁾.

(11) حده في (هـ)، (ي): «مقول».

(12) في (أ): «من» بدون واو.

(13) في (ب): «مع».

(14) في (هـ)، (ب): «يشترط».

(15) قوله: «انتفاء» ليس في (ب).

(16) كتب في حاشية (هـ): «وهذا أولى، لأن المنع من الصرف عما هو على هذا الوزن في كلام العرب أكثر من المصروف، وللتخصم أن يقول: بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب أولا، أولا أنه الأصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في «فعلان» صفة لم يعلم هل ينتهي به فعلانة أولا، وهل وجد له فعلى أولا، فيعضهم يصرفه نظرا إلى الأصل، وبعضهم يسمه الصرف، لأنه أصلي في فعلان، وقد جاء الفاظ تحمل برها الأصلية فيكون مصروفة إذا سمي بها، ويحتمل الزيادة فلا يصرفه نحو: «حسان»؛ فهو إما من الحسن فيصرف، وإما من الحسن فلا يصرف، وكذا نحو شيطان. ق رحمه الله» اهـ. وانظر شرح الرضي (1/ 160)، والكاش في هي النحو والصرف، للسلك المؤيد، تحقيق: د/ رياض الحزام، المكتبة المعاصرة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى: 1420هـ - 2000م، (1/ 132)، والفوائد الضيائية (1/ 240).

(17) في (ي): «شرط».

(18) قوله: «وجوده» سقط من (أ)، (ي).

(19) انظر: شرح كتاب سبويه للسرياني (3/ 482)، وشرح تفصيل لابن يعيش (1/ 186)، والكاش في هي المحرو والصرف (1/ 132)، وارتشاف الضرب (2/ 856)، وتوضيح المقاصد (3/ 1191)، وتلبيد القواعد (8/ 3976)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 586)، ومعجم المراجع (1/ 111).

«وزن»⁽¹⁾ القتل⁽²⁾؛ الإضافة ههنا⁽³⁾ من قبيل إهالة⁽⁴⁾ العام إلى الخاص بمعنى اللام،

محمرو⁽⁵⁾ النسبة للاختصاص، وألأ لا يفيد الخبر⁽⁶⁾.

«شرطه أن يختص به»⁽⁷⁾، أي؛ شرطه في منع الصرف أحد الأمرين؛ أي/ [120] الاختصاص⁽⁸⁾ (1/17) بالقتل، أو وجود زيادة؛ كزيادة الفعل [ب/ 119] في أوله ليتحقق جهة

الفرعية.

«كشتر» اسم فرس⁽⁹⁾.

«ضرب»؛ واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها عما لم يوجد في الاسم إلا متقولا أو أصحيا⁽¹⁰⁾؛ [أ/ 139] نحو: «يقم، وشلم»⁽¹¹⁾ وألما مثل بـ «ضرب» ولم يمثل معروفة؛ لأنه لو سفي

⁽¹⁾ في (ب)، (ي)، «وزن».

⁽²⁾ كتب في حاشية (هـ): «هوكون، الاسم على وزن يعد من أرزان، الفعل عهد، القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل «شرطه» فيها أحد الأمرين؛ «إما أن يختص» في اللغة العربية «بالفعل» بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا متقولا من الفعل، جامي». اهـ الفوائد الضيائية (1/ 241).

⁽³⁾ في (1) «هـ».

⁽⁴⁾ قوله: «إضافة» ليس في (ب).

⁽⁵⁾ في (ب): «محرو».

⁽⁶⁾ يعد في (ي). «وهو شرطه».

⁽⁷⁾ في (ي). «بالفعل».

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (هـ): «من التشهير، فإنه نقل من هذه الصيغة، وجعل علما للفرس، وكذلك «ينذر» لاه و«عثر» لوضع و«خضم» لرجل، أقوال نقلت إلى الاسمية. جامي». اهـ الفوائد الضيائية (1/ 242). وقال في زاده، «اسم لفرس المحتاج». الفوائد الشافية (ص 265).

⁽⁹⁾ في (ب): «صحيبا».

⁽¹⁰⁾ كتب في حاشية (هـ): «يقم» اسم لصيغ معروف، وهو لعدم و«شلم» علما لوضع بالشام فهو فرس الأسماء، لمجمة، المنقولة إلى العربية فلا يتحد في ذلك الاختصاص. حامي». اهـ الفوائد الضيائية (1/ 243).

ينحون: «ضَرْبٌ وَفَرْجٌ» معروف⁽¹⁾ ينصرف؛ وهو اختيار الخليل⁽²⁾، ويونس⁽³⁾، وأبي عمرو⁽⁴⁾، وغيره من الشعاع. وزعم جيسى⁽⁵⁾: «أله لا ينصرف»⁽⁶⁾.
(أَوَيْتُكَوْنُ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ): اسم «يكون»⁽⁷⁾ وخبره في أوله وهي إحدى⁽⁸⁾ حروف «أين»⁽⁹⁾؛ فإن قيل: أول «أحر» هي الزيادة ليتحد. انظرف والمظروف؟ قيل: بينهما صوم

⁽¹⁾ يملء في (ي): «فأله».

⁽²⁾ هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي البصري، أبو عبد الرحمن، نحوي، لغوي، أديب، وهو أول من استخرج علم العروض، ولد سنة (100هـ)، وتوفي سنة (170هـ). من مصنفاته: العروض، الخط والشكل، الإقناع. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسرياني (ص 31)، وطبقات «نحويين واللغويين للزبيدي (ص 47)، وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر التنوخي (ص 123)، ونزعة الأبياء في طبقات الأبياء للآباري (ص 123)، وأبياء الرواة على أنباء النحاة للقطي (1/ 376).

⁽³⁾ هو: يونس بن حبيب الطهي، أبو عبد الرحمن البصري القرئ النحوي، أخذ العربية عن أبي عمرو وحامد بن سلمة، وله مناهج في النحوقود بها، توفي عام (285هـ). انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص 28)، وتاريخ العلماء النحويين (ص 120). ونزعة الأبياء (ص 47)، وغاية النهاية في طبقات القراء (2/ 352).

⁽⁴⁾ هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان النحوي المازني، أبصري، مقرئ، لغوي، نحوي، ولد في نحوسة (70هـ)، وحدث عن أنس بن مالك، وناقل العمري وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما وتلا عليه يحيى النخعي، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سبيع وغيرهم. قال عنه أبو عبيدة كان أعلم الناس بالقرآن والعربية، والشعر، وأيام العرب وكانت فائزاً ملء بيت ابن السكف، ثم تسك فأحرقها توفي سنة (157هـ). انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص 21)، وطبقات النحويين واللغويين (ص 38)، وتاريخ العلماء النحويين (ص 120)، ونزعة الأبياء (ص 29)، وإنباء الرواة وأنباء النحاة (4/ 131).

⁽⁵⁾ هو: جيسى بن عمرو، أبو عمرو البصري، كان إماماً في النحو والعربية والقراءة، وهو من متقدمي نحوي البصرة أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة (149هـ)، من مصنفاته: «الإكمال» و«المجامع» وقد مدحهما الخليل في يتيين من الشعر انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (ص 26)، وتاريخ العلماء النحويين (ص 137)، ونزعة الأبياء (ص 28)، وإنباء الرواة وأنباء النحاة (2/ 374).

⁽⁶⁾ انظر: الكتاب (3/ 208)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (3/ 470)، والتبصرة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (3/ 28)، ونوحيه اللمع (ص 409)، وشرح المفصل لابن يعين (1/ 171)، والممتع الكبير لابن منصور (ص 362)، وشرح الرهسي (1/ 161)، وارتشاف الضرب (1/ 60)، وتجهيد القواعد (8/ 3986)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 561)، والقوائد الضبابية (1/ 243)، وجمع المومع (1/ 111).

⁽⁷⁾ قوله: «يكون» ليس في (ي).

⁽⁸⁾ في (هـ)، (ب): «أأحد».

⁽⁹⁾ في (1)، (هـ): «ألهين». وهي حروف المخارجة الأربعة، انظر القوائد الضبابية (1/ 243).

وخصوصاً، والأعمُ يصلحُ أن يكون⁽¹⁾ مطروحاً للأخصُ أويرادُ أولُ حروفه الأصول
أوبقال. معناه في أوله صفةُ الريادة. وقوله «زيادة»: أي. مزيدة⁽²⁾، أو على حقيقته.
(قِيَادِيَّةٌ) ⁽³⁾. صفة «زيادة»، أي زيادة⁽⁴⁾ كائنةً، مثل: زيادة الفعل ليكون غالباً بالفعل غلبةً
معتبرةً ⁽⁵⁾ غير اتفاقية بناءً على الدليل؛ وهو وجودُ زيادةٍ مثل زيادة الفعل في أوله بخلاف⁽⁶⁾
نحو: «ضارب» علماً فإنه وإن كان غالباً في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
على الدليل، ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها؛ لأن الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب⁽⁷⁾.
(غير): صفة «زيادة». (قَابِلٌ لِلثَاءِ)؛ أي: صالحٌ لثناء اللاحق قياساً بخلاف أربعةٍ بالاعتبار
الذي امتنع من الصرف؛ لأجله بخلاف «أَسْوَدَةٌ» للحيَّة الأثني فإنه ممنوعٌ مع قبوله، والثاء؛
حيث لا يقبلها⁽⁸⁾ باعتبار الوصف الأصلي بل باعتبار الغلبة العارضة⁽⁹⁾.
أحکمُ ال: وزن «أفعل»⁽¹⁰⁾ غالبٌ في الفعل غلبةً معتبرة مبنيةً على الدليل؛ وهو وجودُ زيادةٍ
كزيادة الفعل في أوله غير قابلٍ للثاء، ويبدأ الغلبة أن «أفعل» في الاسم أنواع؛ «أفعل»

⁽¹⁾ قوله «أن يكون» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، ولثبت من (ي).

⁽²⁾ بعله في (ب): «محاراً على التأولين الأولين»

⁽³⁾ في (أ)، (ب). «كزيادة»

⁽⁴⁾ قوله «زيادة» ليس (أ)، (ي)

⁽⁵⁾ قوله: «معتبرة» ليس في (ب).

⁽⁶⁾ في (ب): «بخلاف».

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (ي). «بخلاف «أكرم» فإن عليه مبنية على الدليل يقال. هـا غالب في الفعل لأن في أوله زيادة؛ كزيادة
الفعل يعني: في أوله أحد حروف اثنين بخلاف ضارب؛ لأنه لا يقال: هـا غالب في الفعل لأن في وسطه زيادة كزيادة للفعل
لأن زيادة من حروف اثنين في الوسط ليست علامة للفعل بل الريادة هـا في الأول علامة للفعل الأول. سعد الله رحمة الله
عليه. لم نل: شرح الرضي (1/ 161)، والقوائد الضيائية للجمعي (1/ 244)

⁽⁸⁾ في (ب): «تقبلها».

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (هـ): «ولو قل: غير قابل للثاء قياساً بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه
«أربع» إذا سمى به رجل فإن لحوق التاء للتاكيد فلا يكون قياساً ولا «أسود» فإن مجيء التاء في «أسودة»
للمنية لاثنى ليس باعتبار اوصاف الأصلي الذي لأجله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة لاسمية العارضة.

علمي. أحد القوائد الضيائية (1/ 244).

⁽¹⁰⁾ في (هـ): «أفعل».

الصفة، و«أفعل» التفضيل، و«أفعل» الاسم، فـ «أفعل» التفضيل يعارضه «أفعل» التعصب، و«أفعل» الصفة [هـ/ 39ب] يعارضه «أفعل» المتكلم من باب، و«أفعل» الاسم العاظم مسموعة يعارضها ما⁽¹¹⁾ جاء من باب الأفعال، من نحو: «ألج»، و«أشقق»⁽¹²⁾ من ابتداء الفعل⁽¹³⁾ غير مبني على ثلاثي فبقي «أفعل» المضارع من باب أسر، و«أفعل» من باب الأفعال [ي/ 20ب] مما له ثلاثي سألما عن المعارض؛ فثبت⁽¹⁴⁾ [ب/ 19أ] علم في الفعل⁽¹⁵⁾.

(وَمِنْ قَسَمَةٍ⁽¹⁷⁾)، أي: ومن أجل⁽¹⁸⁾ اشتراط عدم قبول الثاء.

(امتنع أخف)، لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول ثناء، ولروم وجود الشروط عند وجود الشرط. وفي جعل وجود [17/ ب] الشرط حلة للمشروط⁽¹⁹⁾ نظراً⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ب) «من»

⁽²⁾ في (أ). «ألج»، ولي (ي) «أحلم»

⁽³⁾ في (هـ)، (ب) «مى».

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله «عما ابتداء لفعل» بيان لمحو «ألج» يعني: من «أفعل» مدعي باب الأفعال الذي لم يحج فيه فعل ثلاثي حتى يبنى عليه؛ كالحكم وأشبهه من باب آخر؛ أي: غير باب أفعل الصفة. وهو باب «فعل يفعل» مفتوح العين، ثم الانصاف أن العملية يـ «أفعل»، التفضيل غير ظاهرة؛ قال المصنف إن معرفة غلبة الوزن في أحد القيلتين لا يمكن إلا بعد الإحاطة بجميع أوزان القيلتين؛ وهو ما تنصير أومتصر لا سيما على المبتدأ؛ فلا يصح أن يجعل الغلبة بشرط وزن الفعل، ولذا أيضاً عدل عنه إلى قوله «أو يكون في أوله زيادة... إلخ» لتلا يشكل بنحو «أحو غير منصرف». ق. هـ.

⁽⁵⁾ في (هـ)، (ب): «فثبت».

⁽⁶⁾ انظر شرح، لتسهيل لابن مالك (3/ 53)، وشرح الرضي (3/ 449)، والكاشاني في هي المحو لشراف (2/ 67)، وارتشاف لشراف لأبي حيان الأندلسي (2/ 860)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (6/ 2561)، والقواعد الضائية (2/ 212).

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ب): «ثم».

⁽⁸⁾ قوله «ومن أجل» في (أ) «لأجل»، ولي (هـ). «من أجل».

⁽⁹⁾ في (ب): «المشروط».

⁽¹⁰⁾ كتب في حاشية (هـ) «وذلك لأن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط، وإن كان وجوده وجود المشروط ههنا، ويمكن أن يقال: ما ذكره في الحقيقة جعل وجود الملة علة لوجود المعلوم، لأن الملة يستلزم الوزن المطلق بل الوزن الشرط. ق. هـ.

(والتصرف بمنزلة) لتبطله التاء الجزئية⁽¹¹⁾ «بمضلة» للناقة التوبة على العمل والسير⁽¹²⁾ ولزوم عدم الشروط عند عدم الشرط لاصحيا عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط⁽¹³⁾.
 (وما فيه علمية مؤثرة)⁽¹⁴⁾ أي: الاسم المنعوق من الصرف⁽¹⁵⁾ الذي وجد فيه علمية مؤثرة، وجعل⁽¹⁶⁾ العلمية التي جعلها من قبل شرط التعريف مؤثرة، ولم يقل ما⁽¹⁷⁾ فيه تعريف مؤثر بناء على قول⁽¹⁸⁾ غيره أو على التسامح.
 (لا تكفر)⁽¹⁹⁾ أي: نحو: رب سعاد وقطام.
 (صرف لثباتين) أي: لدليل ظهر بطريق الالتزام.
 (من ألقا) أي: العلمية ببيان «لثبات». (لأما ما): مستثنى مفرغ مفعول «لا لجامع»⁽¹¹⁾.
 (لا لجامع مؤثرة): مثال⁽¹²⁾.

⁽¹¹⁾ في (هـ): «لوجود»

⁽¹²⁾ انظر: الصحاح (5/ 1775)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، (2/ 128)، ولسان العرب (11/ 476)، وتاج العروس (30/ 58)

⁽¹³⁾ قوله «عند عدم الشرط لاصحيا عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط» سقط من (ب). وانظر: الكتاب (3/ 316)، والتعريب (3/ 316)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (3/ 458)، والمفتح الكبير لابن عصفور (ص 62)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1452)، وشرح الرضي (1/ 127)، والكشاف في فني النحو والصرف (1/ 130)، وارتشاف الصرف (1/ 51)، وتبديد القواعد لماطر الجيش (8/ 3979)، وشرح الشاطبي عسى أتمه ابن مالك (8/ 371).

⁽¹⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي كل اسم غير متصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية الخفية أربع شرطية سبب آخر واحتق بذلك مما يجامع ألفي الثالث أوصيفة متنتهى المجموع فإن كل واحد منهما كاف في مع الصرف لا يلحق فيه للعلمية ج» أحد الثرود الضيافة (1/ 244).

⁽¹⁵⁾ قوله: «من الصرف» ليس في (د)، (ب)، (هـ)، والثلث من (ي)

⁽¹⁶⁾ في (هـ)، (ب): «جعل»

⁽¹⁷⁾ في (ي): «دوما».

⁽¹⁸⁾ في (هـ)، (ب): «قبول»

⁽¹⁹⁾ كتب في حاشية (هـ): «بأن يقول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو: «علما زيدا»، و: «رايت زيدا آخر»؛ فإنه

أريد به السنن بريد أريجهس عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به: كقولهم: «لكل فروع موسى» أي لكل مطلق حتى جطي رحمه الله» أحد الفرائد الغريبة (1/ 244)

⁽¹⁰⁾ قوله: «حاله سقط من (د)».

⁽¹¹⁾ قوله: «لا لجامع» في (ب): «لتجمع»

(هي) أي «العلمية»⁽¹¹⁾ (شروط فيه)⁽¹²⁾ أي في هذا السبب أي لا لتمام سببا من الأسباب حال كونها مؤثرة إنا سببا العلمية شرط فيه

(إنا المعدل)⁽¹³⁾ كعمر

(ووزن الفعل) أي كأحد استثناء عما بقي بعد الاستثناء الأول، أي لا لتمام غير ما هي شرط فيه إلا المعدل ووزن الفعل، فإنها لتمامهما⁽¹⁴⁾ مع أنها ليست بشرط فيهما.

(وخصنا) أي المعدل ووزن الفعل

(متفككا كان)⁽¹⁵⁾ [140 / 1] لاختلاف أوزانها فلا يجتمعان حتى يبقى⁽¹⁶⁾ بعد زوال العلمية

سيان

(فلا يكون)⁽¹⁷⁾ أي: فلا يوجد معها.

(إنا أخذنا) في هذا الاستثناء نظراً لأنه إن قيل في معناه: فلا يوجد سبب [لا أحدهما كان على خلاف الواقع وإن قيل: فلا يوجد سبب منهما؛ كان استثناء من الكل]⁽¹⁸⁾ لأن قوله «أحدهما» لم يرد به أحد معين فهو أيضاً بمعنى «واحد منهما»؛ فيكون حاصل المسمى لا يوجد سبب منهما [لا سبب منهما وفيه: أنه يمكن أن يقدر بقرينة ما سبق، فلا يوجد سبب

⁽¹¹⁾ قوله: «أي العلمية» سقط من (أ).

⁽¹²⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي) ما معناه: «وذلك في التائيد لكاء لفظاً أومعنى، والمجعة والتركييب والآلف واليون المريدتين، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلمية. جامي» اهـ. القوائد الضيائية (245 / 1)

⁽¹³⁾ في (ي): «المعدل».

⁽¹⁴⁾ في (أ): «لتمامها»، وفي (ب): «لتمام معهما».

⁽¹⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «لأن لأسماء المملولة بالاستعراء على أوزان مخصوصة، ليس شيء منها من أوزان الفعل المتغيرة في منع لصرف. ج». اهـ. القوائد الضيائية (1 / 245).

⁽¹⁶⁾ في (ي): «تبقى».

⁽¹⁷⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي لا يوجد معه شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين أحدهما فقط. جامي». اهـ. القوائد الضيائية (1 / 245).

⁽¹⁸⁾ قوله: «من الكل» في (أ): «الكل».

صير «ما مي شرط فيه» إلا «أحدهما»⁽¹⁾ ليستقيم المعنى والمُلفظ، وفيه وفيه⁽²⁾ والأظهر⁽³⁾ أن التقدير فلا يوجد هاتان العلتان معها إلا أحدهما.

(قوله نكر) أي: الاسم الذي [ي] 221 لا ينصرف في المعرفة

(بني بلا سبب)⁽⁴⁾؛ فيما مي شرط فيه؛ حيث يندم المشروط عند عدم الشرط

(لو على سبب واحد)؛ فيما مي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل.

[ب/ 220] (وعائف سيبويه الأختف)؛ قيل: الأولى رفع الأختف⁽⁵⁾، لأن سيبويه أستاذ

ونسبة المخالفة قصداً إلى الاستاذ غير ملائمة بمرتبته⁽⁶⁾. وفيه: أن نستغنى قصداً⁽⁷⁾ إلى التلميذ

أبعد من الملازمة؛ ولو كانت لقصود إظهار الحق لا بأس به من كلا الجانبين؛ ألا ترى

⁽¹⁾ قوله: «أحدهما» في (ب)، (ب) «أحد منهما»

⁽²⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: في هذا النظر نظر؛ لأن المراد أنه لا يوجد معها مؤثرة غير ما هي شرط فيه إلا

أحدهما. ق». اهـ. ثم كتب بعدها: «لأن السبب الذي هو غير ما هي شرط لا يكون إلا بعد العدل ووزن

الفعل، فيكون المس الواحد لا يوجد سبب منهما إلا سبب منهما فيلزم الحذور وهو اشتاء الكل من الكل،

وليفظ يلزم خلاف الواقع؛ لأن الجمع سبب غير مشروط فيه العلمية مع أنه يوجد بدون العلمية ومعها

أحدهما ق». هـ.

⁽³⁾ في (ب): «ولا ظهر»

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة

للمذكورة، لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلمية بذاتها، والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث

وصف سببته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب. ج». اهـ. القوائد الصيانية (1/ 246).

⁽⁵⁾ كتب في حاشيته (هـ)، (ي): «الأختف المشهور هو أبو الحسن تلميذ سيبويه، ولما كان قول التلميذ أظهر

مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلاً وأسنداً، لمخالفة لي الاستاذ وإن كان غير مستحسن، تنبيهاً على

ذلك جامعي». اهـ. القوائد الصيانية (1/ 247).

والأختف هو سعيد بن مسعدة الجاشعي، أبو الحسن، المعروف بالأختف الأوسط نحوي، لغوي، عالم

بالمرية والقراءات. من أهل بلخ، وبيع في النجوة ولمرد به، وأخذ عن سيبويه، وقصده الناس من الأقطار.

من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«القوافي»، و«الاشتقاق». توفي سنة (215هـ). ينظر: «أخبار الشعراء

البحرين»، لأبي سعيد السيرافي، (ص 50، 51)، و«معجم الأدياء» (3/ 1374)، و«إنباء الرواة» (2/ 36)

والأخلاق أحد عشر أختفاً ذكرهم السيوطي في بنية الوعاة (1/ 590، 2/ 74).

⁽⁶⁾ في (ب): «مرتبة»، وفي (ب): «مرتبة»، وفي (ي): «مرتبة»، والنسب من (هـ).

⁽⁷⁾ قوله: «قصداً» ليس في (ب).

أشياء⁽¹⁾ وردت نسبتها إلى الأستاذ والتلميذ جميعاً في عبارة الفقهاء في قولهم «قال أبو حنيفة⁽²⁾ رحمه الله خلافاً لأبي يوسف⁽³⁾» بمعنى: خالف (1/18) أبو حنيفة أبا يوسف خلافاً وقولهم: «قال أبو يوسف خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله» فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من أولوية ربيع لأخفش.

«لبي بطل» «أخضر» «علماً»: حالٌ من معنى المماثلة؛ أي: ما⁽⁴⁾ بمائل «أحر» [أد/40ب] حالٌ كونه علماً أو تمييزاً⁽⁵⁾ على نحو: «على التمرة مثلاً زيداً»⁽⁶⁾، أي: في علمٍ مثلٍ أحر⁽⁷⁾ ولا يتعلق قوله «علماً» بقوله⁽⁸⁾ «عالف» لفساد المعنى.

⁽¹⁾ في (هـ)، (ب): «أشياء»

⁽²⁾ هو العمان بن ثابت بن زوطي، التيمي، الكوفي، أبو حنيفة أحد الأئمة الأربعة أصحاب الغالب المشهورة بل بالكونية سنة (80هـ)، ربهما نشأ، وروى الحديث عن عطاء بن أبي رباح والشمي وغيرهما، وتفق على حاد بن أبي سليمان وأحد منه الفقه جماعة منهم: أبو يوسف، وعبد بن الحسن وغيرهما. قال الإمام الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة توفي ببغداد سنة (150هـ). من مصنفاته: المسند في الحديث، الفقه الأكبر في الكلام. انظر ترجمته في أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصبري (ص 15)، وتاريخ بغداد (15/444)، ومنازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد للسلامي (ص 163)، ووفيات الأعيان (5/405)، وتعليب الرجال في أسماء الرجال للمزي (29/422).

⁽³⁾ هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي، البغدادي، القاضي أبو يوسف، فقيه أصولي، مجتهد، عدل، حافظ ولد بالكوفة سنة (113هـ)، رفته على أبي حنيفة، وسمع الحديث عن عطاء بن السائب وطلحة، ولبي الغضار، يعقوب بن يعقوب بن يعقوب، توفي سنة (183هـ). من مصنفاته: كتاب الخراج، كتاب في أدب القاضي. انظر ترجمته في أخبار أئمة الفقهاء لوكيع (3/254)، أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصبري (ص 97)، وتاريخ بغداد (16/359)، ووفيات الأعيان (6/378).

⁽⁴⁾ قوله «ما» ليس في (ا)، (ب)

⁽⁵⁾ في (ن)، (ي): «تمييز»

⁽⁶⁾ انظر المنتصب (2/144)، وشرح المقدمة المحمّدة (2/317)، واللباب للمكبري (1/298)، وتوجيه اللع لابن الحاجب (ص 210)، وشرح المفصل (2/35)، وأما لي ابن الحاجب (1/440)، وشرح التسهيل (2/391)، وشرح الكافي الناجية (2/725)، وارتشاف الفرب (3/1572)

⁽⁷⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «والمراد بنحو» أحر: «ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً، غير غفري، فبدخل فيه «مكران» وأمثاله، ويخرج منه «أفعل» «التأكيد، نحو» أجمع» فإنه منصروف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية، لكونه بمعنى «كل» وكذلك «أفعل» انشغال الجرد عن «من» الظاهرية، فإنه عند التنكير منصروف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار «المن» اسماً وإن كان معه «من» فلا ينصرف بلا خلاف.

لظهور معنى الوصفية فيه بسبب «من» «الظهيرية، جامي». اهـ. المراد الضميمة (1/247، 248).

⁽⁸⁾ في (ا): «أقول»

«تكون»: ظرف «مخالف»

(مختاراً). إن كان «مسيوبه» فاعلاماً فنقله. اعتباراً مفعول له، أو لميز أو حال محذوف مضاف؛ أي حال كونه ذا اعتبار للصفة، أو ظرف زمان؛ لأن المصدر قد يعمل حياً، أو مفعول مطلق^(١) يكون الاعتبار المذكور نوعاً من المخالفة، أو محذوف^(٢) مضاف؛ أي: خالف مسيوبه^(٣) ههنا

اعتبار للصفة^(٤).

وإن كان «مسيوبه» مفعولاً يجوز ما ذكرنا من الوجوه؛ إن كونه مفعولاً له لعدم اتحاد الماهل، ويمكن حينئذ أن يكون بدل الاشتغال أيضاً محذوف الضمير؛ أي: خالف الأخصس مسيوبه^(٥) اعتباراً.

(للصفة): أي: للصفة الأصلية مفعول به فنقله «اعتباراً». واللام لتقوية العمل

(نظراً للتكثير)^(٦): ظرف «اعتباراً»^(٧). أو بالأخصس^(٨) لم يعتبر؛ لأن الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار. ويحباب بأن: الساقط للأنح يعتبر بعد زوال ذلك^(٩) المانع

^(١) في (ق) «مطلقاً»

^(٢) في (ي) «محذوف»

^(٣) قوله: «مسيوبه» ليس في (ق)، (ي)

^(٤) في (ب) «الصفة»

ونظر هذه الأوجه في: التراث الشافية (ص 276) وقد أورد بعضها عن المصنف بقوله: «وجوز الفاضل لخدي - ع. -

^(٥) في (ي): «اعتباراً» ويعد في (ق): «للصفة»

^(٦) كتب في حاشية (ص): «أي: إنما خالف مسيوبه الأخصس، لأجل اعتباره الوصفية الأصلية بعد التكثير، فإنه لما زالت العملية بالتكثير، لم يبق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها، وجعله غير متصرف، للصفة الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والألف واليون الزيدتين فإن قلت: كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث على اعتبارها أيضاً فلم اعتبرها ونقب إلى ما هو خلاف الأصل فيه؟ أعتني منع الصرف. قيل: الباعث على اعتبارها امتناع «أسود وأرقم» مع زوال الرصية فهما، وفي بحث. لأن الرصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لأن الأسود اسم للعبة السوداء والأرقم للعبة التي فيها سود وبياض ففهما شئ من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في «أخر» بعد التكثير لأنها قد زالت عنه بالكلية وأما «الأخصس» فذهب إلى أنه متصرف، فإن الرصفية قد زالت عنه والصفة بالتكثير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه إلا سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف واليون الزيدتان وهذا القول أظهر. جامي رحمه الله. اهـ. القوائد المصيبة في شرح التكاية (1/ 248، 249)

^(٧) في (ق)، (ص)، (ي) «اعتباراً»، والنسب من (ب).

^(٨) قوله: «الأخصس» في (ق)، (ب) «والأخصس»

^(٩) قوله: «ذلك» ليس في (ق)، (ي)

وإن⁽¹⁾ يتوجه النفي إلى القيد⁽²⁾ وينفي أصل الفعل شيئاً ليسد المسى
(من) اختيار متضادين⁽⁴⁾: بيان لما أي الوصف والعلم. ووجه تضادهما أن العلم
للخصوص والوصف للعموم، وكون الوصف زائلاً والعلمية متحققة⁽⁴⁾ ينافي الاجتماع دون
التضاد في حكم واحد وحدة فردية لا نوعية؛ (18/ب) وهو منصرف لفظ واحد، ودا
متصح؛ لأنه إن اعتبر كل ضد مؤثراً تاماً لزم توارده الماورين على أثر واحد⁽⁶⁾، وإن اعتبر جزء
للوثر لزم اجتماع الضدين⁽⁷⁾. فإن قيل: قد جاء اعتبار متضادين⁽⁸⁾.
(في حكم واحد): كثيراً كاعتبار الحركتين المتضادتين⁽⁹⁾ في حصول الاختلاف وتحمل
الضدين لتغير العالم، ولحد ذلك⁽¹⁰⁾. قيل: اعتبار لضدين⁽¹¹⁾ وجعلهما علة لحكم واحد⁽¹²⁾

⁽¹⁾ في (ب): «ولا»

⁽²⁾ في (1): «القيد».

وكتب في حاشية (هـ): «والحاصل: أن كل كلام فيه قيد ويدخل عليه نفي يتوجه. لنفي إلى القيد، ويصير
القيد شيئاً وينفي لقيد شيئاً بخلاف ما إذا كان الكلام شيئاً ودخل عليه قيد فيتوجه لنفي إلى القيد والقيد
يقتضي شيئاً والقيد يصير شيئاً، والكلام المقصور أن القيد في الكلام المنفي إن تعلق بالنفي يصير شيئاً والقيد
شيئاً والقيد شيئاً، وإن تعلق بالنفي يصير القيد شيئاً ولقد متناً، والحاصل: أن كل كلام يتعلق بالقيد بالنفي
يلوّل بالثبت؛ أي: بفعل مثبت لأن النفي وهو القيد نفي ههنا ويتوجه النفي شيئاً إلى القيد ق» اهـ. انظر
الشرح والتعير في علم لأصول (1/366)، وإجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني (ص 345)، وشرح
الطوبى على التوضيح (1/119)

⁽³⁾ بعده في (ب) «إيهام»

⁽⁴⁾ في (1)، (ب): «المتضادين».

⁽⁵⁾ في (1): «متحققاً».

⁽⁶⁾ بعده في (هـ): «وموعدال».

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ب): «ضدين»، ويعد في (ب): «وموعدان».

⁽⁸⁾ في (ب): «المتضادين»

⁽⁹⁾ قوله «الحركتين المتضادتين» في (1) «المتضادين»، ولي (ي): «الحركتين المتضادين».

⁽¹⁰⁾ بعده في (ي): «كالجود والصمود».

⁽¹¹⁾ قوله: «الضدين» ليس لي (ب).

⁽¹²⁾ في (ب): «حكمكم».

بمخلافه العمل حقيقة الطبيعة كحصول الحركتين المختلفتين؛ لحصول اختلاف⁽¹⁾ الآخر، وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك؛ إذ لا مرد⁽²⁾ للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التأثير الطبيعي اعتبارهما فيه بدون التأثير الطبيعي بمعنى⁽³⁾ الجمل والاعتبار، أوقال: التغير⁽⁴⁾ والاختلاف. وإن كان كل منهما حكماً واحداً ظاهراً لكنه متضمن لحكمين⁽⁵⁾ معش لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال⁽⁶⁾ حالة أخرى⁽⁷⁾.

(وَيُصِحِّحُ الْقَابِ): أي / [21ب] اللام للمعدي أي: باب غير المنصرف.

(بِالْلام): أي: بلام [41أ] التعريف، والباء للسببية يتعلق بـ «ينصرف».

(أَوِ الْإِضَافَةُ): نحو: مروت بالأحر وعصركم.

(تَنْجِيْزٌ): الجملة غير المتبداً (بِالْكَسْرِ)؛ أي⁽⁸⁾: بصورة الكسر؛ إذ الكسر من ألقاب اليتام فيستعمل⁽⁹⁾ الانحرار به فلا بد من حذف⁽¹⁰⁾، ونحو⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ في (ي): «الاختلاف».

⁽²⁾ في (ي): «فرد».

⁽³⁾ في (ي): «لغرض».

⁽⁴⁾ في (ل)، (ي): «التغير».

⁽⁵⁾ في (ل)، (ب): «بحكمين».

⁽⁶⁾ في (ب): «زوال».

⁽⁷⁾ قال عبد الرحمن إسماعيل: «في حكم واحد. وهو منصرف لفظ واحد بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب آخر، كما في «أسود» و«أرقم»، فإن قلت: التضاد إم هوين الوصفية، الحقيقة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فهو معتبر بوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل «حاتم» لا يلزم اجتماع التضادين. قلت: تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد، وإن لم يكن من قبيل اجتماع التضادين لكنه شبه به، فاعتبارهما معاً غير مستحسن» أهد الفوائد الضيائية في شرح الكافية (1/ 249).

⁽⁸⁾ قوله: «أي» ليس في (هـ).

⁽⁹⁾ في (ب): «مبتعدين».

⁽¹⁰⁾ في (ل): «حذفه».

⁽¹¹⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «أي بصورة الكسر لفظاً أو تقديرًا، وإن لم يكتف بقوله «ينصرف»، لأن الانحرار قد يكون بالفتح، ولا بان يقول ينكسر، لأن الكسر يطلق على الحركات البسيطة ألقاباً وللحادثة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف. جامي». أهد الفوائد الضيائية (1/ 250).

وإنما ينجر بهما لكونهما⁽¹⁾ [ب/ 121] من معظم خواص الاسم⁽²⁾ بقوإن جهة الاسمته ويمعان من المعلى فيضعف تأثير شبهه⁽³⁾، ولأن الجر يسقط تبعاً للنون الساقط لشبه⁽⁴⁾ العمل وعلم يسقط لشبه الفعل؛ بل باللام والإضافة فلم يتبته الجر⁽⁵⁾، وقد الكسر مناط افتادوه؛ إذ غير انصرف بهير اللام والإضافة ينجر لكن بصورة الفتح، وبعد اللام والإضافة ينجر⁽⁶⁾ بصورة الكسر.

[ذكر المرفوعات]

«المرفوعات»: جمع المرفوع دون المرفوعة؛ لأن أفراد الأسماء⁽⁷⁾، والجمع بالأنثى والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء أيضاً، نحو: «الجمال الراسخات» و: «الكواكب الطالعات». وهذا تقسيم للمعرب باعتبار أقسام الإعراب.

(قو): ضمير القصر.

(ما اشتغل): خبر المرفوعات، وتذكير «هو» وفرواده باعتبار الخبر، أوتأويل كل واحد، لويصوده⁽⁸⁾ إلى المرفوع المذكور معني؛ للدلالة المرفوعات عليه. ويمكن أن يكون قوله «المرفوعات» خبر مبتدأ⁽⁹⁾ محذوف؛ والتقدير. هذا⁽¹⁰⁾ ذكر المرفوعات⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ في (1): «لأنهما لكونهما».

⁽²⁾ يعله في (هـ): «لأنهما».

⁽³⁾ قوله: «تأثير شبهه» في (1): «تأثيره شبهه».

⁽⁴⁾ في (1): «شبه»، ولي (ب): «الشبه».

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «هذا التعليل صند من يجعل سقوط الكسر تبعاً لسقوط تبع الصرف والاول عد

غيره. في. اهـ.

⁽⁶⁾ في (1): «تنجر».

⁽⁷⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي) «جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه «الاسم» وهو مذكر لا يعقل، وتجمع هذا الجمع مطرداً صفة الذكر الذي لا يعقل كإصافدت للذكور من الحيل و«جال سينخلاص»، أي فضحات وكالأيام الحاليات، حامي». اهـ. الموائد الشبالية (1/ 252).

⁽⁸⁾ في (ب): «يهوده».

⁽⁹⁾ في (ب): «لمبتدأ».

⁽¹⁰⁾ يعله في (ب): «البحث».

⁽¹¹⁾ نظر هذه الأوجه الإعرابية في الموائد الشبالية لزبلي زاده (ص 279).

وقوله «هو ما اشتمل» جملة متأنفة، و«ما» كناية عن الاسم المألوف موصولة.

و«اشتمل» صلته والمآخذ ضمير.

(على): مفعول به لـ «اشتمل». (علم الفاعلية)⁽¹⁾، أي: على علامتها⁽²⁾ حركة أوحرف.

وهما: الرفع والواو والألف لفظاً (1/19) أوتقديراً، والإعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ

فلا يكون نحو: «جاءني هؤلاء» مرفوعاً؛ إذ معنى الرفع المحلي: أنه في محل لو كان (هـ/ 141)

شمة معرب لكان مرفوعاً⁽³⁾.

والياء للنسبة، أو مصدرية؛ أي: المخصصة⁽⁴⁾ المنسوبة إلى الفاعل، أو كونه فاعلاً حقيقة أو حكماً

وإنما لم يقل: «علم الرفع»؛ ليتناول الحرف أيضاً، ولأن يلزم تعريف الشيء بما يساره

في المعرفة والجهالة، وليشير [ي/ 22ب] إلى أصالة الفاعل⁽⁷⁾ في باب الرفع

والياء للنسبة، أو مصدرية؛ أي: المخصصة⁽⁸⁾ المنسوبة إلى الفاعل، أو كونه فاعلاً حقيقة أو حكماً

وإنما لم يقل: «علم الرفع»؛ ليتناول الحرف أيضاً، ولأن يلزم تعريف الشيء بما يساره

في المعرفة والجهالة، وليشير [ي/ 22ب] إلى أصالة الفاعل⁽¹¹⁾ في باب الرفع

⁽¹⁾ كتب في حاشيتي (هـ)، (ي): «أي: علامة كون الاسم فاعلاً وهي الفصة والواو والألف. والراد ناشئ من الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لعملاً أو تقديراً أو محلاً ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي، إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان شمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديراً، وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي؟ ومحيث مثلاً من أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلاً كما سيجي. جامي رمة الله عليه. احب القوائد الضيائية (1/ 252)

⁽²⁾ قوله: «على علاماتها» لي (1) «على علاماتها»، وفي (ي) «علامتها»

⁽³⁾ انظر أصلي ابن الحاجب (1/ 427، 2/ 519)، وشرح الرضي (1/ 56)، وتعليق انفراد على تسهيل التوائد (4/ 124)، والتوائد الضيائية في شرح الكافية (1/ 252، 2/ 31).

⁽⁴⁾ في (ي): «الحاصلة»

⁽⁵⁾ يعمده في (هـ)، «على».

⁽⁶⁾ في (ب) «على»

⁽⁷⁾ في (ب) «للمعلم»

⁽⁸⁾ في (ي): «الحاصلة».

⁽⁹⁾ يعمده في (هـ)، «على».

⁽¹⁰⁾ في (ب) «على»

⁽¹¹⁾ في (ب): «للفاعل».

(قُبلة الفاعل) أي إذا عرفت هذا فنقول: «منه الفاعل» أي مما اشتمل أو من المرفوعات وتذكيره وتوحيده بما حرف⁽¹⁾ من التاويلات في «هو» اشتمل»⁽²⁾ وفيه⁽³⁾ وهو مبتدأ متقدم⁽⁴⁾ الخبر، وأما قدمه لأنه أصل المرفوعات؛ لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل، ولأن حامله قوي أب/ 21 ب] بخلاف مبتدأ، ولأنه أشد في باب الركنية⁽⁵⁾ حيث لا يجوز حذفه إلا بسبب شيء مسدّد، وفيه⁽⁶⁾، ولأن رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ؛ وفيه وفيه⁽⁶⁾ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ، لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقدم⁽⁷⁾ بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد⁽⁸⁾ أو مشغول⁽⁹⁾ فكان أقوى بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فإن حكمه واحد ليس إلا (وَعُومًا) أي: اسم غير تابع

(1) في (ي) «عرفت»

(2) كتب في حاشية (هـ): «إذ يستقيم من التاويلات ههنا إلا الثالث؛ إذ ليس الخبر ههنا صيغة عن الضمير المذكور حتى يكون تذكيره وتوحيده باعتباره، وأيضًا لا يستقيم أن كل واحد من المرفوعات الفاعل، ويمكن أن يجاب عنه بجمل من في من لتاويلات تعبضية بدلا من ما فالتقدير وتذكيره وتوحيده ببعض التاويلات ق.» اهـ.

(3) في (ي): «مقدم».

(4) في (ي): «التركيب»

(5) كتب في حاشية (هـ): «لأن كونه أشد في باب الركنية لا يقتضي تقديمه، ولأنه لوجود الساد مسدّد يستثنى منه بخلاف المبتدأ، ولأنه قد جاء حذفه بلا سبب شيء مسدّد في: {أسمع بهم وأبصر} [مريم: 38] حيث حذف بهم» وهو، وهو فاعل عند مسيوه، وما قام وما فعد إلا آت، ونحو: ضروب وكرم القوم، ونحو: [أعلم في يوم ذي مسفة يينا] [الميلد: 14، 15]. ق.» اهـ. كتاب مسيوه (3/ 32).

(6) كتب في حاشية (هـ): «أي في النظر نظر؛ لأن المراد رفعه لا ينسخ لفظا ومعنى كيهما مع بناء الإسناد إليه، والنسخ في الأولين في اللفظ فقط، وفي الثالث مع اغناء الإسناد إليه بخلاف المبتدأ حيث ينسخ رفعه لفظا ومعنى مع بناء الإسناد إليه كما في: علمت زيدًا قائمًا. ق.» اهـ.

(7) في (ي): «التقديم».

(8) في (هـ)، (ب): «جامد»

(9) في (هـ)، (ب): «مشغول».

(أَسَدٌ إِلَيْهِ الْفَعْلُ): بلا تسمية فلا يدخل في الحدّ تابع الفاعل، بدلاً أوصفاً أو غيرهما لأن المراد في جميع حدود المرفوعات ولتصويبات والمجرووات المذكورة غير التابع⁽¹⁾ بقرينة السياق وهو ذكر التوابع⁽²⁾ بعد ذلك⁽¹⁾.

(أَوْشَيْهَ): وإنما قال أوشيه ليتناول لموزيد أبوه قائم⁽⁴⁾.

(وَقُلْمٌ): القلم⁽⁵⁾ (حَلْيٌ): أي: على ذلك الاسم⁽⁶⁾؛ صلفٌ على قوله: «أَسَدٌ إِلَيْهِ» أَوْحَالٌ بتقدير «قد»، واحتَرَزَ به [هـ/ 42ب] عن نحو: زيد في: «زيد ضرب»، لأنه فما أسد إليه الفعل لكنه مؤخر عنه⁽⁸⁾؛ فإن قيل: الفعل فيه مستند إلى الضمير⁽⁹⁾ دونه، قيل هو مستند إليه أيضاً والإسناد إليه مكرر⁽¹¹⁾ كما عرفت في «المفتاح»⁽¹²⁾ وغيره. وما قيل قوله وقلمٌ عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الإسناد إلى زيد.

(1) في (ب): «التوابع».

(2) في (هـ): «التابع».

(3) قوله: «بعد ذلك» ليس في (1)

(4) قوله: «أبوه قائم» في (هـ)، (ب): «قائم أبوه»

(5) يعمد في (هـ): «ألمي».

(6) كتب في حاشية (هـ): «واحتَرَزَ به عن نحو «زيد ضرب»؛ لأنه مما أسند إليه الفعل، لأن الإسناد إلى ضمير شمر.

إسناد إليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه، والمراد تقديمه عليه وجوباً، ليخرج عنه المبدأ القدام عليه خبره نحو «كرم من بكره» لأن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبدأ مكرراً، والخبر ظرفاً لنحو: «في الدار رجل». قلت: المراد وجوب تقديم نوعه وليس مخرج الخبر عما يجب تقديمه بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل ح» اهـ التوائد الضيائية (1/ 254)

(7) قوله: «إليه» ليس في (1)، (ي).

(8) كتب في حاشية (هـ): «أي إسناد واقعاً على طريقه قيام الفعل أوشيه به، أي: بالفاعل وطريقته قيامه به أن يكون صيغة المعلوم أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحتَرَزَ بهذا التقيد من مفعول ما لم يسم فاعله كـ «زيد» في «ضرب زيد» على صيغة المجهول والاحتياج إلى هذا التقيد إنما هو على ملعب من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالخلف، وأما على ملعب من جعله داخلاً فيه كصاحب القفل فلا حاجة إلى هذا التقيد، بل يجب أن لا يقيد به

جاءه». اهـ التوائد الضيائية (1/ 254)

(9) في (ب): «الخبر»

(10) في (ي): «هي».

(11) في (هـ)، (ب): «مكرر».

(12) المفتاح مومضاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، ضبطه وكتب موافقته وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، طبعة الثانية 1407هـ - 987، (ص 167).

«مَنْ عَلِمَ حَقَّهُ» أي: واقفاً على طريقة. «فَيَأْتِي بِهِ» أي: حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريقة قيامه به ألا يكون الفعل مبنياً للمعمول، أي: لا يكون على صيغة المجهول لما حذر به من نحو «ضرب زيد ومضروب زيد» وإما لم يقل: «قيامه به أرفأف»؛ لأننا نخرج نحو: «مات زيد، أو طال»⁽¹⁾ و«زيد»⁽²⁾.

(يُطْلَقُ قَامَ زَيْدٌ): مثال الفعل [أي: 22ب].

(وَزَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ / ب) أبوة: مثال شبه الفعل⁽⁴⁾.

(والأصل): أي: الأولى، ولوقال: الأولى أن يليه لكان اختصر⁽⁵⁾ وأوضح وأحسن لمراعاة الاشتقاق. ويمكن أن يقال: إن الأولوية يحمل⁽⁶⁾ أن تكون⁽⁷⁾ عارضة لا بحسب الأصل فلدفع ذلك لم يقل كذلك.

(لن يلي فعله): لأنه كجزء منه (فَلْيَلِكْ)؛ أي: فلاجل⁽⁸⁾ أن الأصل في الفاعل، أي: يلي الفعل⁽⁹⁾؛ [ب / 22] فإن قيل ما وجه اجتماع اللفظ التعليل قيل: (جاءَ ضَرْبٌ غُلَامٌ زَيْدٌ)؛ أي: جاءَ هذا التركيب لتقدم معاذ الضمير، وهو زيد حكماً لتقدم الفاعل وتية.

⁽¹⁾ قوله: «أو طال» في (هـ)، (ب): «وطال».

⁽²⁾ في (هـ)، (ب): «صوت».

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ): «لأن «مات» مثلاً في «مات زيد» ليس قائماً بزيد حقيقة بل مجازاً، وفيه أنه يلزم منه وجود مجاز بدون حقيقة، ولا بد لكل مجاز من حقيقة، على أن المراد بقيامه به أن يكون حقه: أن يستدل إلى زيد ناطق أنه لم يقل كذلك لئلا يخرج نحو: أبيت الربيع الفل فلن والضمير وهو زيد حكماً لتقدم الفاعل وتية.

بالمجازي، فيه. اهـ.

⁽⁴⁾ قوله: «شبه الفعل» ي (هـ)، (ب): «شبهه»، وفي (ي): «لشبهه»، والمثبت من (1).

⁽⁵⁾ في (ي): «أحصر».

⁽⁶⁾ في (1): «يحمل».

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ي): «يكون».

⁽⁸⁾ في (1): «ولاجل».

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي: أن يلي فعله المسند إليه، أي: يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته؛ لأنه كالجزء من الفعل، شدة احتياج الفعل إليه، يدل على ذلك اسكان اللام في «ضربت»؛ لأنه يلحق نوناً أربع حركات فيما هو متزلة كلمة واحدة. جامعي» اهـ. الفوائد الصيانية (1/ 255)

(واكتسب ضرب فلانة ثلثاً): للزوم الإحصار قبل الذكر، لتأخر المعاد وهو المفعول لفظاً ورتبة بناءً على أصالة تقدم الفاعل عليه خلافاً للأخفش وابن جني⁽¹⁾ لأنهما جهزاه⁽²⁾ تمسكاً بقوله⁽³⁾:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويحات وقد قتل⁽⁴⁾
والجواب⁽⁵⁾: إن الضمير للمصدر [هـ/ 143] أي: وبأجزاء، وأما لم يعتبر الضمير برب كما في تنازع الفعلين؛ لأن ذلك يختص بالمعدّة والضمير المضاف إليه غير معدّة: ألا ترى أنه لا يضمّر المفعول في الأول إذا عمل⁽⁶⁾ الثاني عند تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر مفسراً. وما قيل: إن الإحصار قبل الذكر جائز⁽⁷⁾ في التنازع للضرورة ولا ضرورة هنا⁽⁸⁾ فيه نظراً لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به⁽⁹⁾ كإقتضاء الفاعل، وفيه.

وإذا اتضح الإعراب لفظاً: تميز.

⁽¹⁾ هو: عثمان بن جني، أبو الفتح النحوي الإمام، أحد حائقي العربية، لازم أبو علي الفارسي أربعين سنة حتى مات فحصل مكانه بخلاده، وإليه انتهت الرياسة في مقابلة الأعراب، وقد نقل عنهم وسمّاهم في كتابه «المخلص»؛ وتوفي سنة (392 هـ)، من مصنفاته المخلص، وصر صناعة الإعراب، والمخسب، والنفس، واللمع في العربية انظر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين (ص 24)، ونزعة الألباء (ص 245)، وإنباء الرواة (2/ 335)، ونبية الوعاة (2/ 132) وقوله في المخلص (1/ 295)، وقرب الأضنى د بن جني في شرح الفصل (1، 203)، وأوضح المسالك (2/ 110).

وشرح التصريح على التوضيح (1/ 416)

⁽²⁾ في (ب): «جهزوه».

⁽³⁾ في (ب): «يقول شاعر».

⁽⁴⁾ نسب للناطقة اللباني في المخلص (1/ 295)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 611)، والقاصد النحوية في شرح الشراهد لنحوية (2/ 949)، ونسب لأبي الأسود لدولي في شرح التصريح على التوضيح خالداً الأزهري (1/ 416)، ويدون نسبة في أمالي ابن الشجري (1/ 373)، وشرح الفعل لابن يعيش (1/ 203)، وشرح الجعل لابن عصفور (2/ 14)، والطبيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (2/ 264)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 110)

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (هـ): «واجب منه بأن هذا للضرورة الشعر، والمادة عدم جوازها في سمة الكلام وبأنه لا نسلم أن القسم يرجع إلى «هدى» بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل؛ أي: جزى وبأجزاء. جدي» أحد الفوائد النحوية (1/ 255)

⁽⁶⁾ بعد في (ي): «في».

⁽⁷⁾ قوله: «جائزه ليس في (1)، (ي)

⁽⁸⁾ في (هـ)، (ب): «ما هنا».

⁽⁹⁾ قوله: «به» ليس في (ب)

(فهنّا) أي: في الفعل والمفعول.

(والقرينة). حالة⁽¹⁾ أومقالية؛ نحو: «ضربت موسى عيسى» غلاظ: «ضرب سعدى موسى». أو: «ضربت موسى سعدى⁽²⁾»، أو: «ضرب عيسى⁽³⁾ العاقل موسى⁽⁴⁾ (العاقل)»، و: «أكل⁽⁵⁾ الكثرى موسى» لوجود القرينة؛ من تذكير أوثانيث أوصفة أوعلم صلاح أحدهما للفعلية⁽⁶⁾ كلكثرى. لأن قيل: قد اعثر هنا لزوم الالتباس ولم يعتبر في تقديم⁽⁷⁾ المفعول على الفعل في هذه الصورة؛ نحو: «موسى ضرب عيسى»، وأجيز الوجهان، وكذا في نحو: «أقامت⁽⁸⁾ زيد»، وغير ذلك مما أجيز فيه الوجهان أوالوجه. قيل: وكان يكفي أن يقول وإذا⁽⁹⁾ انفضى القرينة إذ الإعراب من القرائن اللهم [ي] 23ب] إلا أن يقال: الإعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة⁽¹⁰⁾.

(أو) كأن: الفاعل. (مضمرًا مفعلاً)⁽¹¹⁾: سواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا ك: «ضربت (أو) زيدًا»، أومضمرًا مفعلاً؛ كما في: «ضربت إياك»، أومتصلًا ك: «ضربتك»، لامتناع الفصل مع الاتصال.

⁽¹⁾ في (ي): «خالية».

⁽²⁾ قوله: «موسى سعدى» في (أ)، (ي): «سعدى موسى».

⁽³⁾ في (هـ)، (ب): «موسى».

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ب): «عيسى».

⁽⁵⁾ في (هـ): «أأكل».

⁽⁶⁾ قوله: «للفاعلية» ليس في (ي)

⁽⁷⁾ في (أ) «تقدم»

⁽⁸⁾ في (أ)، (ي): «أقام»

⁽⁹⁾ في (ي) «إذا».

⁽¹⁰⁾ بعده في (ي): «ولرسلم فالمراد تفصيل انقضاء القرينة وتحقيق مقام اللبس والأوضح أن يقول ونحو

وكفى».

⁽¹¹⁾ في (ي) «و»

⁽¹²⁾ كتب في حاشية (هـ) «بالفعل بارزا ك «ضربت زيدا» أومستكما ك «زيد ضرب غلامه» بشرط أن يكون المفعول متأخرًا عن لفعل، لنلا ينتفض مثل «زيدا ضربت». جامي» الفوائد الضيائية (1/257)

أهـ/ 43ب [أَوْقَعَ مَقْعُهُ]، ابـ/ 22ب أ لَقِطَ وَالْحَمِيرُ لِلْفَاعِلِ (يَقْدُ إِلَّا) نحو «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً»⁽¹⁾، لأنَّ⁽²⁾ لو أُشْرَ لَانْقَبَبَ الْمُحْصَرُ، وَهَذَا بِعِلَالٍ مَا إِذَا وَقَعَ⁽³⁾ بِعَدِّ «إِلَّا» (1/20) أَوْ مَعَايَا كِلَاهُمَا نَحْوُ «ما ضرب إلا عمراً زيداً»؛ فإنه جاز⁽⁴⁾ سواءً كُصِدَ اسْتِثْنَاءُ حَمِيرٍ وَتَقَدَّمَ «إِلَّا حَمراً» عَلَى الْفَاعِلِ بِقَرِينَةٍ، أَوْ قَصِيدَ اسْتِثْنَاءَ أَمْرَيْنِ مِنْ أَمْرَيْنِ وَقَبْلَ لَا يَجُوزُ الثَّانِي لِصَحْفِ الْحَرْفِ وَلَا الْأَوَّلُ لِلزُّومِ الْإِتْيَاسِ⁽⁵⁾ بِالثَّانِي.

(أَوْ مَقْعَاهَا)؛ نَحْوُ: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا». (وَجِبَ تَقْدِيمُهُ)؛ أَيِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَعْمُولِ، إِنَّمَا فِي اتِّقَاءِ⁽⁶⁾ الْأَحْرَابِ فِيهِمَا وَالْقَرِينَةِ فَلِلتَّحَرُّرِ عَنْ الْإِتْيَاسِ، وَإِنَّمَا⁽⁶⁾ فِي كَوْنِ الْفَاعِلِ حَمِيرًا

⁽¹⁾ قوله: «لأن» ليس في (1)، وفي (ي): «لأنه».

⁽²⁾ بعده في (هـ) «ليه».

⁽³⁾ في (هـ)، (ب) «يجوز».

⁽⁴⁾ في (ي): «لإتياس».

⁽⁵⁾ في (1)، (ي): «اعتناء».

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: رجوع التقديم؛ بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير نحو «ما

ضرب زيدٌ إلا عمراً» «أُريدَ معالها» نحو «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» «وَجِبَ تَقْدِيمُهُ»؛ أَيِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَعْمُولِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ، أَمَا فِي صُورَةِ اتِّقَاءِ الْأَحْرَابِ وَالْقَرِينَةِ فِيهِمَا فَلِلتَّحَرُّزِ عَنْ الْإِتْيَاسِ، وَأَمَا فِي صُورَةِ كَوْنِ الْفَاعِلِ حَمِيرًا فَتَسْتَثْنَاهُ، لِاتِّصَالِ وَالِاتِّفَاعِ. وَإِنَّمَا فِي صُورَةِ وَقُوعِ الْمَعْمُولِ بَعْدَ «لَا» لَكِنْ بِشَرَطِ تَوَسُّطِهَا بَيْنَهُمَا فِي صُورَتَي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فَلِئَلَّا يَنْقَلِبَ الْمُحْصَرُ الْمَطْلُوبُ، فَإِنَّ الْمَعْمُولَ مِنْ قَوْلِهِ «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً» الْمُحْصَرُ ضَرَابِيَّةٌ «زَيْدٌ» فِي «عَمْرٍو» مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ عَمْرٍو مَضْرُوبًا لِشَخْصٍ آخَرَ وَالْمَعْمُولُ مِنْ قَوْلِهِ: «ما ضرب عمراً إلا زَيْدًا» الْمُحْصَرُ مَضْرُوبِيَّةٌ «عَمْرٍو» فِي «زَيْدٍ» مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ ضَرَابًا لِشَخْصٍ آخَرَ، فَلِوِاقْعِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ انْقِلَابُ مَعْنَى لِحْصَرِ الْمَطْلُوبِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِشَرَطِ تَوَسُّطِهَا بَيْنَهُمَا فِي صُورَتَي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الْمَعْمُولَ عَلَى الْفَاعِلِ مَعَ «إِنَّمَا» فَيُنَادَى: «ما ضرب إلا عمراً زيدٌ» فَالطَّاهِرُ: أَنَّ مَعْنَاهُ الْمُحْصَرُ ضَرَابِيَّةٌ «زَيْدٌ» فِي «عَمْرٍو» إِذِ الْحَصْرُ إِنَّمَا هُوَ يَمِينًا يَمِينًا «إِلَّا» فَلَا يَنْقَلِبُ الْمُحْصَرُ الْمَطْلُوبُ، فَلَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ لَكِنْ لَمْ يَسْتَحْصِ بِضَعْفِهِمْ، لِأَنَّهُ مِنْ قِبَلِ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ جَمَاعِهَا وَإِنَّمَا قُلْنَا: الطَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَاهُ كَلَامًا، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ «ما ضرب أحدًا أحدٌ إلا عمراً زيدٌ» فَيُزِيدُ الْمُحْصَرُ صِفَةً كُلِّ مَعْنَاهُ فِي الْآخَرِ وَهُوَ أَيْضًا خِلَافُ الْقَصْدِ، وَأَمَا وَحُوبُ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ فِي صُورَةِ وَقُوعِ الْمَعْمُولِ بَعْدَ مَعْنَى «إِلَّا» لِأَنَّ الْحَصْرَ مَعْنَاهُ فِي الْجُزْءِ الْآخِرِ، وَلِوَأَحْرِ الْفَاعِلِ انْقِلَابُ الْمَعْنَى قِطْعًا. جَامِي: «الْفَوَائِدُ

متصلاً فللساقاة الاتصاف بالفصل؛ كما ذكر، ولما في وقوع المفعول بعد «إلا» أومعناها فلنلما يتطلب المحصر المطلوب

(وَأَقْدًا⁽¹⁾ الصَّلَ بِهِ)؛ أي: بالفاعل⁽²⁾ ضميرُ مفعول؛ نحو: {وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات} [البقرة: 124]، وكذا إذا اتصلَ {ضَمِيرُ الْقَوْلِ} بصلته⁽³⁾ الفاعلُ لوصفته؛ نحو: «ضرب زيد⁽⁴⁾ الذي ضربَ غلامه»، و: «أكرم هذا رجلاً ضربها⁽⁵⁾». ولوقيل: بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون الأول؛ لجواز الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف دون الأول، نحو⁽⁶⁾ قوله تعالى: {وإنه لقسّم لوتعلمون عظيم} [الواقعة: 76]؛ حيث وقع {عظيم} صفة لقوله تعالى: {لقسم} مع أنه فصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف⁽⁷⁾؛ وإذا جازت بخلاف الموصول

(أَوْتَع)؛ أي: مجزئ الفاعل، وقيل: لا حاجة إلى التقيد⁽⁸⁾ كما هو ظاهر⁽⁹⁾ لفظ المصنف.

(بَعْدَ إِلا)⁽¹⁰⁾؛ نحو: «ما ضربَ عمرو⁽¹¹⁾ إلا زيد⁽¹²⁾».

(أَوْتَعْتَاهَا)؛ أي: معنى «إلا» نحو: «لما ضربَ عمرو زيداً».

(أَوْالصَّلَ بِهِ)؛ أي: بالفعل.

(مَفْعُولُهُ)؛ أي: مفعول الفعل. [هـ/ 144]

⁽¹⁾ في (ي): «في إذا شرط».

⁽²⁾ في (ل) «الفاعل».

⁽³⁾ في (ي): «طصلة».

⁽⁴⁾ في (ب): «زيد».

⁽⁵⁾ في (ب): «ضربها».

⁽⁶⁾ قوله: «نحو» ليس في (ب).

⁽⁷⁾ قوله: «بين الصفة والموصوف» ليس في (ل)، (ي).

⁽⁸⁾ في (ب): «التقيد»، وفي (ي): «القيد».

⁽⁹⁾ في (ي): «الظاهر».

⁽¹⁰⁾ كتب في حاشية (هـ): «الترسطة بينهما في صورتَي التقديم والتأخير نحو: «ما ضربَ عمرو⁽¹⁾ إلا زيداً»، وخالفة هذا التقيد مثل ما عرفت آنفاً. جامي». الفوائد الضيائية (1/ 258).

⁽¹¹⁾ في (ل): «عمرو».

⁽¹²⁾ في (ل): «زيداً».

(وهو) أي: الفاعل

(مُحَرَّرٌ مُتَحَرِّرٌ): بالفعل -حترارٌ عن نحو⁽¹⁾: «ضربتك» مثاله. «ضربني زيد»

(وجِب): جزاء الشرط. [ي/ 124]

(تأخيرة): أي. تأخير الفاعل عن المفعول؛ أم في اتصال ضمير المفعول فلتعزز من لزوم

الإسمار قبل الذكر، وإما في وقوعه بعد «إلا» أو معناها⁽²⁾ فلتأنيباً ينقلب المحصر المقصود⁽³⁾.

وإما في اتصال المفعول فلا متاع الفصل مع الاتصال.

(وَقَدْ): للتقليل (يُخَفِّفُ)⁽⁴⁾ القَوْلُ: اللام للعهد؛ أي: الراجع للفاعل⁽⁵⁾

(لِقِيَام)؛ أي: وقت قيام قرينة، وحصولها إذ قيام القرينة شرط لا عنة

(قرينة): دالة على الحذف وتعيين⁽⁶⁾ المحذوف

(جَوَازًا)؛ أي: حذفًا حائزًا. [ب/ 123]

(لم يَـ بِمِثْلٍ): ظرف جواز.

(قَوْلُكَ: زَيْلٌ): بدلٌ من القول والرفع محكي.

(لَمَنْ قَالَ): (صلةٌ «من»). (مَنْ قَامَ): مفعولٌ «قال»؛ أي: قام زيد بقرينة السؤال؛ فإن

قيل: لم لم يجعل من باب تقدير الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق⁽⁷⁾ السؤال؛ وهو: «من

قام؛ لأنه جملة اسمية؟ قيل: لو قدر كذلك لطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى؛ لأن قوله

«من قام» سؤالٌ عن الفاعل من غير تردد⁽⁸⁾ في الحكم، و«زيد قام» يقيد تقوي الحكم

بتكرار الإسناد = فلا يطابق (20/ ب) السؤال. أوبقَالَ: تقديرُ الخبر يوجب حذف الجملة

وتقدير الفعل يوجب حذف شرطها والتقليل في الحذف أولى.

⁽¹⁾ يعلوه في (هـ): «قولك».

⁽²⁾ قول: «أو معناها» في (أ): «ومعناها».

⁽³⁾ في (هـ): «المحذوف».

⁽⁴⁾ في (ي): «يخفف».

⁽⁵⁾ انظر: الصوائد الشافية على إعراب الكافية (ص 288).

⁽⁶⁾ في (ب): «وتعيين».

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ب): «فطابق».

⁽⁸⁾ في (ب): «لتردد».

(وَيْتَكَ) ⁽¹⁾، واول الكافية ⁽²⁾ لعطف مثال على مثال لا واول البيت، وهو لي مربية يزيد بن
 حنبل ⁽³⁾ في بحر ⁽⁴⁾ «الطويل» على قبض «فعلون ومفاعيلن» ⁽⁵⁾ في المصراع ⁽⁶⁾ الأول وقبض
 «فعلون» في ابتداء و«مفاعيلن» الواقع ضرباً ⁽⁷⁾ وهو آخر المصراع ⁽⁸⁾ الثاني.
 و(يزيد): مفعول ما لم يسم ^(هـ) 44 [فاعله لقوله: «لييك»].
 (ضارع): أي: عاجز، وهو فاعل الفعل المحذوف؛ أي: يئيكه ضارع ⁽⁹⁾؛ بقرينة السؤال المقتدر
 وهو من «يئيكه».
 (المضمومة) ⁽¹⁰⁾: اللام بمعنى الوقت، أي: وقت ⁽¹¹⁾ خصوصية، اول للعلية إن أريد خصوصية غيره
 ليها، وفيه.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جواباً لسؤال مقدر، نحو قول الشاعر: في
 مربية يزيد بن نهشل: لييك يزيد. جامي». الموائد الضيائية (1/ 260).

⁽²⁾ أي: واولها المصنف في كافيته وليست من أصل البيت الشعري.

⁽³⁾ في (ب): «عشل».

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ب): «البحر».

⁽⁵⁾ القبح: حذف الخامس الساكن؛ ففعلون تصيح = فعول، ومفاعيلن تصيح - مفاعلن. انظر: العروض،
 لأبي القتيح ابن جني، تحقيق: د. أحمد نوري الحبيب، دار القلم - الكويت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م،
 (ص 62)، والقسطاس في علم العروض، للزغشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف - بيروت،
 الطبعة الثانية: 10-41هـ - 1985م، (ص 31).

⁽⁶⁾ في (ب): «المصرع».

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ي): «عروضاً».

⁽⁸⁾ في (ب): «المصرع».

⁽⁹⁾ قوله: «ضارع» ليس في (هـ).

⁽¹⁰⁾ كتب في حاشية (هـ) «متعلق بضارع أي يئيكه من يذل ويميز عن مقاومة الخصماء، لأنه كان ظهيرا
 للمعززة، والأذلاء وآخر البيت

وهبط مما تطيح الطرائع

جامي، ثم كتب بعد: «رلاطحة. الإهلاك، والطرائع: جمع مطيحة على غير القياس ك: «لواقع» جمع
 «مشفقة». جامي». انظرها في الموائد الضيائية (1/ 261).

⁽¹¹⁾ قوله: «أي وقت» ليس في (ب).

(وَمُحْطَبٌ): وهو سائلُ العطاء من غير وسيلة⁽¹⁾

(مِمَّا تُطْبَعُ الطُّوَالِغُ): متملقٌ بـ: «بيك»⁽²⁾ أي: لييك⁽³⁾ يزيد من أجل إهلاك المهلكات

يزيد، أو⁽⁴⁾ يمحطِبُ أي يبيكه محطِباً⁽⁵⁾ من أجل إهلاك المهلكات ماله، لأنه⁽⁶⁾ كان ظهر

الضَّارِعِينَ⁽⁷⁾ ومعين أي/ 124 الضعفاء ومعين السائلين المَحْطَبِينَ⁽⁸⁾.

(وَوُجُوئًا): عطفت على جواز، أي: حذفاً واجباً.

(لَهَا بِطَلٍ): تركيب⁽⁹⁾: {وإن أحد من المشركين استجارك} [التوبة: 16]: تقديوه⁽¹⁰⁾: وإن

استجارك أحد من المشركين استجارك⁽¹¹⁾؛ أي: يجب الحذف في كل ما فسر فيه المحذوف لئلا

يلزم الجمع بين الفسر والقسر؛ فإن قيل: قد يلزم⁽¹²⁾ كما في القسر بـ «أي» و«إن»،

⁽¹⁾ انظر: العين (4/ 244)، والصحاح لجمهوري (3/ 1121)، والحكم والمحيط الأعظم (5/ 124)، ولسان

العرب (7/ 282).

⁽²⁾ في (أ): «بيك».

⁽³⁾ في (هـ): «بيك».

⁽⁴⁾ في (أ): «أي».

⁽⁵⁾ في (ي): «عجبه».

⁽⁶⁾ بعله في (هـ): «يزيد».

⁽⁷⁾ في (ب): «ظهر»، وقوله: «ظهر الضَّارِعِينَ» في (هـ): «ظهيرا للضَّارِعِينَ».

⁽⁸⁾ في (ي): «المحطبين».

⁽⁹⁾ بعله في (ب): «قوله تعلل».

⁽¹⁰⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع الإبهام الشامئ من الحذف، فإنه

لَوْ ذَكَرَ الْمَسْرُومُ بَيْنَ الْقَسْرِ مَفْسُراً، بَلْ صَارَ حَشْواً يَخْلَافُ الْمَسْرَ الَّذِي فِيهِ إِبْهَامٌ يَدُونَ حَذْفَهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ

بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْسُورِهِ كَقَوْلِكَ: «جَانِبِي وَجِلْ» أَيْ زَيْدٌ فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنْ أَشْرَكِينَ اسْتَجَارَكَ

فِي «أَحَدِهِ» فِيهَا فَاعِلٌ فَعَلَ عَذْرُوفٌ وَجُورًا، وَهُوَ «اسْتَجَارَكَ» الْأَوَّلُ الْمَفْسُورُ بِاسْتِجَارَكَ الثَّانِي. وَإِنَّمَا وَجِبَ

حَذْفُهُ، لِأَنَّهُ مَفْسُورٌ قَائِمٌ مَقَامَهُ مَعْنَى هَتْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أَحَدٌ» مَرْفُوعاً بِالْإِبْدَاءِ، لِامْتِنَاعِ دَخُولِ حَرْفِ

الشَّرْطِ عَلَى الْأَسْمَاءِ، بَلْ لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْفِعْلِ، حَامِي». التوارد الضمنية (1/ 262)

⁽¹¹⁾ قوله: «استجارك» سقط من (أ).

⁽¹²⁾ بعده في (ب): «الجمع».

اليان؟ قيل ذلك تفسير المعنى، وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين التفسير والتفسير فنه، ولم يصح هنا، لأنه بالجمع لا يبقى التفسير محذوفاً فلا يكون هذا تفسير المحذوف⁽¹¹⁾

(وقد يَحْتَكَانُ⁽¹²⁾)، أي: أي: الفعل والفاعل.

(نعم يَحْتَكَانُ⁽¹³⁾)، أي: نظير (نعم).

[ب/ 223] (لَمَنْ قَالَ: أَتَأْمُرُ بِهِ؟) مفعول⁽¹⁴⁾ «قال» مفعوله: «نعم»؛ أي: قام زيد، فإن

«نعم» دالة لتصديق⁽¹⁵⁾ ما سبق صيبه، وحذف الجملة هنا⁽¹⁶⁾ جائز لا واجب. و«نعم» قرينة

له لا سادة مسددة الجملة.

(وَأَمَّا بَعْدَ التَّرَاخُ: «إِذَا» شرط⁽¹⁷⁾؛ أي: إذا قصد توجهه الفعلين إلى اسم واحد وهذا في القلب،

وأما بعد التركيب فلا تنازع إذ كل يستوفي⁽¹⁸⁾ معموله من مضمير أو محذوف أو مذكور وهذا

شروع في حكم آخر للفاعل؛ وهو إضماره عند التنازع [هـ/ 145] وذكر سائر أحكام

التنازع⁽¹⁹⁾ استطراداً⁽²⁰⁾.

(الْقَعْلَانِ) فاعل «تنازع»، و«الفعْلَانِ» بيان أقل ما يتحقق فيه⁽²¹⁾ وجود التنازع ولا يختص

التنازع بالفعلين؛ فإنه قد يوجد التنازع في أكثر من الفعلين⁽²²⁾؛ نحو ما جاء⁽²³⁾ في الصلاة

⁽¹¹⁾ قوله «تفسير المحذوف» في (هـ) «تفسيراً محذوف».

⁽¹²⁾ يَحْتَكَانُ في (ب)؛ «معناه».

⁽¹³⁾ كتب في حاشية (هـ): «أي: نعم قام زيد، فحلت الجملة الفعلية، وذكر «نعم» في مقامها. وهذا الخلف جائز بقرينة

السؤال. لا واجب، لعدم قيام ما يؤدي مراده في مقامه كالتفسير، فيلزم في الكلام استتراك وإنما قدر الجملة الفعلية لاسمية بأن

يَقَالُ: نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية. ينسب، القوائد النيبانية (1/ 262).

⁽¹⁴⁾ في (ي): «مفعول».

⁽¹⁵⁾ في (ب) «التصديق».

⁽¹⁶⁾ في (هـ) «هاهنا».

⁽¹⁷⁾ في (ب) «شرطية».

⁽¹⁸⁾ في (ي): «مستند لي».

⁽¹⁹⁾ قوله «أحكام التنازع» في (هـ) «الأحكام».

⁽²⁰⁾ في (1)، (هـ) «استطراد».

⁽²¹⁾ في (هـ) «هه».

⁽²²⁾ في (هـ) «فعلين».

⁽²³⁾ في (ي): «جاءني».

الماثورة. «كما سُلِّيت وسلِّمت»⁽¹⁾ وبارَكَت ورحمت وتروَحَّمت على إبراهيم». وذكر الفعلين لأصالة الفعل في العمل؛ إذ التنازع لا يختصُ بالفعلين⁽²⁾ بل يجري في غيرهما نحو: «زيد صارب ومكرم صمرا، ويكر كرمهم»⁽³⁾.

(ظاهراً)⁽⁴⁾: مفعول «تنازع» من باب «تجادبنا الثوب»⁽⁵⁾ قيداً بالظاهر؛ لأنهما إذا تنازعا مضمرًا يلحق بما يليه، وليس فيه جواز إعمال كل⁽⁷⁾ منهما.

(يَتَعَدَّعَتَا): صفة «ظاهراً» أي: ظاهراً واقعاً⁽⁸⁾ بعددما؛ إذ القدم أو المتوسط ملحق⁽⁹⁾ بالأول يستحقُّه⁽¹⁰⁾ هو قبل⁽¹¹⁾ التكلم بالثاني؛ فلا يكون له⁽¹²⁾ فيه مجال تنازع⁽¹³⁾ فلا يكون من هذا الباب

(فَقَدْ يَكُونُ)؛ أي/ [25] أي: لتنازع جزاء الشرط، أو⁽¹⁴⁾ الجزاء محذوف⁽¹⁵⁾ والتقدير: وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعددما = جاز إعمال كل⁽¹⁶⁾ منهما، أو جزاء الشرط قوله «فإن تنازع

الثاني... إلخ»⁽¹⁷⁾.

(1) قوله: «وسلِّمت» ليس في (ي).

(2) في (ب): «الفعلين»، وفي (ي): «بالفعل».

(3) بعده في (ي) «وغير ذلك اسماً»

(4) كتب في حاشية (هـ) «قلب اصمار التفاعل، ولهذا حصه بالاسم لظاهر، وأما الترفع الواقع في الضمير المتصل ضمير مذهب الكسائي: يقطع بالخذل، وعلى مذهب الفراء يعلان معاً، وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه، لأن طريق القطع عنهم الإضمار وهو متع، لا حرفت. جامي» اقواله لضبابية (1/ 264).

(5) انظر شرح الفصل لابن يعيش (4/ 428)، وشرح الرضي على الشافية (1/ 275)

(6) في (ي): «وقيد».

(7) قوله: «إعمال كل» في (ب): «أدعما لكل».

(8) قوله: «واقعاً» ليس في (1).

(9) في (هـ): «يلحق»، وفي (ب): «ملتحق».

(10) في (هـ، ب): «يستحقه».

(11) في (ي): «قبل».

(12) قوله: «له» ليس في (ب).

(13) في (ي): «التنازع».

(14) في (ي) «در».

(15) في (ب): «مطلوب».

(16) قوله: «كل» ليس في (ي).

(17) قوله: «إلخ» ليس في (هـ، ب)

«إحصاء الثاني»؛ أي: إحصاء النمل الثاني مع تجويز إحصاء الأول، لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب؛ فهو⁽¹⁾ على أخيه أقدراً، وللزوم لفصل على تقدير إحصاء الأول، ولاستغناء الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفقهاء؛ منه قوله تعالى: {أحلام القردةا كتابه} [الحاقة: 19]، و: {أتزني أنزع عليه قطراً} [الكهف: 96]، وقول الشاعر:

وكنشاً شذاة كان شتونها
جوى فوقها واستشترت لون ملتعب⁽²⁾

وقوله:

قضى كل ذي دين قولى خزيمة
وعزة سخطول منى خيمتها⁽³⁾

إذ لو اعمل الأول لقليل «أقراه، وأفرعه، واستشعرته [أي: بـ25] وفوقاه»، ومعنى هو لا اختيار إحصاء المفعول في الثاني عند إحصاء الأول، ووجوب إبراز الضمير في صفة جرت على غير من هي له؛ إذا لم يضمر على شريطة التفسير بخلاف «عمطول» فإنه وإن جرى على غير (21/ب) من هو⁽⁴⁾ له إلا أن ضميره اضمحصر بشرط⁽⁵⁾ التفسير.

(والكوشون)؛ أي: يختار نعمة الكوفة⁽⁶⁾، «الأول»؛ أي: إحصاء الأول مع تجويز إحصاء الثاني؛ لأنه سبق الطالبين بإعطاء المطلوب، [أهـ/ 146] ولأن إحصاء الثاني يوجب الإحصاء قبل الذكر⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ في (هـ): «وهو»

⁽²⁾ البيت من بحر الطويل، وهو لطفيل لدنوي، انظره في ديوانه (ص 23)، وهو له في الكتاب لسببه (1/ 77)، وللقنضب (4/ 75)، والإنصاف في مسائل اخلاف للاباري (1/ 74)، وشرح القصص لابن يعيش (1/ 205)، وأما ابن الحاجب (1/ 443)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 187).

⁽³⁾ البيت من بحر الطويل، وهو لكثير عزة، نظره في ديوانه (ص 143) طيبة إحصاء عياض، وهو له في الإنصاف في مسائل الخلاف للاباري (1/ 76)، وشرح القصص لابن يعيش (1/ 50)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 166)، والتذيل والتكميل (7/ 71)، ومجهد القواعد لناظر الجيش (4/ 1773)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 171)، والقاصد النحوية لهدر الدين العميق (1/ 75، 3/ 1010).

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ب) «هي».

⁽⁵⁾ في (ب): «على شريطة»، وفي (ي): «بشرطة».

⁽⁶⁾ بعده في (ب): «إحصاء».

⁽⁷⁾ انظر المسألة تفصيلاً في: الكتاب لسببه (1/ 77)، وللقنضب (4/ 75)، والإنصاف في مسائل الخلاف للاباري (1/ 74) [المسألة: 12]، وأتبعين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء المكي (ص 253) [المسألة: 34]، وشرح القصص لابن يعيش (1/ 205)، وأما ابن الحاجب (1/ 443)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 166)، والتذيل والتكميل (7/ 71)، ومجهد القواعد لناظر الجيش (4/ 1773) وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 187).

فإن أضللت الثاني) الفاء للتفسير، وبدأ⁽¹⁾ بيان⁽²⁾ إصالة الثاني، لأنه الأولى والأكثر

إصصالاً

(أضمرت): جزاء الشرط

(الفاعل): إذا اقتضى الفاعل.

(في): المفعول.

(الأول) لجواز الإصصال⁽³⁾ قبل الذكر⁽⁴⁾ في العمدة بشرط التفسير، ولزوم التكرار بالذكر

واستماع الحذف؛ كما ستعرف.

(على وفق): أي: موافقة⁽⁵⁾ الاسم.

(الظاهر): الواقع بعد الفعلين إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنكاً لعود ذلك الضمير إليه

(فون): ظرف «أضمرت».

(الحذف): أي: حذف الفاعل، لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا سد شيء مسده.

(خلفاً): أي: يخالف⁽⁶⁾ القول [ب/ 24ب] بالإضمار دون الحذف؛ خلافاً (للجسائي)⁽⁸⁾؛

ويظهر أثر الخلاف في نحو: «ضرباني وأكرمني الزيد عندهم، وأكرمني وضربني⁽⁹⁾ الزيدان

⁽¹⁾ في (ي): «وعدا».

⁽²⁾ قوله: «بيان» ليس في (ب).

⁽³⁾ في (ل): «يجوز».

⁽⁴⁾ في (ب): «ي» - «إضمار».

⁽⁵⁾ قوله: «الذكر» ليس في (ب).

⁽⁶⁾ في (ل): «موافق».

⁽⁷⁾ بعده في (هـ): «عقلاً».

⁽⁸⁾ هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن بهمن بن فهرز الأسدي مولاهم الكوفي النحوي

لهوالمحسن؛ أخذ القراءة عن حمزة وغيره، وأشهر رواته: أبو الحارث والدودي، كان عالماً بالقرآن والعربية

والخطيب، مؤسس لمدرسة النحوية بالكوفة، ولد عام 119 هـ وتوفي عام 189 هـ. انظر: طبقات النحويين

والنحويين لأبي بكر الزبيدي (ص 127)، و«تاريخ العلماء النحويين» للمتفضل بن مسعر (ص 190)،

و«مزمع الألباء في طبقات الأدباء» للآباري (ص 58)، و«معجم الأدباء لياقوت الحموي (4/ 1737)،

و«إنباء الرواة في آباء النحاة» للقطعي (2/ 256).

⁽⁹⁾ قوله: «وأكرمني وضربني» في (ي): «وأكرمني وأكرمني».

عنده»، والكسائي إنما يقول بحذف الفاعل دون إحصائه تحريزاً عن الإحصاء قبل الذكر والجواب بأن الإحصاء قبل الذكر⁽¹⁾ بشرط التفسير في الجملة جائزة نحو: «نعم رجلاً». و {قل موافقه أحد} {الإحصاء: 1} بخلاف⁽²⁾ الفاعل بدون مدّ شيء، مثله: «لأنه لم يوجد أصلاً، وفيه آية⁽³⁾ جاء حذف الفاعل في نحو: {أسمع بهم وأبصر} [مرهم: 38] حيث حذف «بهم» وهو فاعل عند سيبويه، و: «ما⁽⁴⁾ قام وما قعد إلا أنا»، ونحو: «صريت وأكرم القوم»، ونحو: {أطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً} [البلد: 14]⁽⁵⁾. وفيه: أن المصدر قاصر في العمل لا يجب به وجود الفاعل لعدم الاقتضاء⁽⁶⁾؛ فقونه: {أطعم} من باب عدم الفاعل⁽⁷⁾، كما في باب⁽⁸⁾ لجوامد لا من باب حذف الفاعل، والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل (أي/ لا) من باب حذفه نسباً، والحذوف من باب التنازع [هـ/ 46] محذوف نسباً.

[26] لا من باب حذفه نسباً، والحذوف من باب التنازع [هـ/ 46] محذوف نسباً.

[وَجَان]: إعمال الثاني عند اقتضاء الأول الفعل، والجملة معترضة⁽⁹⁾ لبيان خلاف والواو اعتراضية.

(1) قوله: «قبل الذكر» ليس في (ي).

(2) في (ب): «حذف حذف»، ويعد في (هـ)، (ي)، «حذف»

(3) في (ي) «آية».

(4) في (هـ)، (ي): «وغيره».

(5) انظر المسألة تنصّباً في: الكتاب لسيبويه (1/ 189)، والمنصب (1/ 14)، والأمصون في النحو (1/ 138)، وشرح

للقدمة الحسبة لابن بابشاذ (2/ 393)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 72)، وشرح ابن مسنور على جمل الزجاجي

(2/ 24)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 112)، والتبديل والتكسين (11/ 70)، وارتشاف الضرب من لسان العرب

(5/ 2260)، وتعمد القواعد لناصر الجيش (6/ 2834) وشرح الشطي على الألفية (4/ 215)، وشرح التصريح على

التوضيح لخالد الأزهرى (2/ 5)، وجمع الفروع شرح جمع الجوامع (1/ 577).

(6) قوله: «لعدم الاقتضاء» ليس في (ل).

(7) يعد في (ل): «لعدم الاقتضاء».

(8) قوله: «باب» ليس في (ي).

(9) في (هـ)، «معترضة».

(10) هو: يحيى بن رباح بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء الديلمي، أبو بكرها أديب، نحوي، لغوي

في الطب واللغة وأيام العرب، ومؤرخ الكوليين علماً، وتوفي في طريق مكة سنة (207هـ) من مصنفاته مطي

القرآن، ومؤمن أجل مصادر النحو الكوفي، القصور والمسدود، حصائر في القرآن، اطر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين،

للمفصل بن سمر (ص 187)، وتاريخ بندان للخطيب البغدادي (16/ 224)، ونزومة الألباء في طبقات الألباء

(ص 81)، وإنباء الرواة في ألباء النحاة (4/ 7).

«عِلَالًا لِلْفَرَامِ» أي: يخالف هذا القول بالجواز خلافًا للفراء، فإنه كبح⁽¹⁾ جواز ذلك للزوم أحد المخطوطين⁽²⁾ الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل، وروي عنه⁽¹⁾ تشريك الراضعين أو إضماره بعد الظهور كما في صورة تأخير الثائب⁽⁴⁾، يقال: «ضربني وأكرموني زيد هو وضربني وأكرمتم زيدا هو»، ورواية المتن غير مشهورة عنه⁽⁵⁾.

(وحذف): عطف على قوله: «أضمرت».

(أقول): تحوُّلاً عن التكرار (1/22) لو ذكر، ومن الإضمار قبل الذكر في الفعلة لو أضمر، وهو ممتنع، و: «رَبُّهُ رَجُلًا» شاذ⁽⁷⁾.

(إن استثنى): شرط «استثنى» عن الجزء لتقدم ما ينبغي عنه.

(حذفت): مفعول ما لم يسم فاعله.

(وَالْأَيُّ)، أي: وإن لم يستعمل⁽⁹⁾ عنه.

⁽¹⁾ في (ي): «متع»

⁽²⁾ في (ي): «المخزونين»

⁽³⁾ قوله: «عنه» ليس في (هـ).

⁽⁴⁾ في (ب): «النصب».

⁽⁵⁾ انظر قوله ومما نقلته فيه في الأصول في السمر (2/244)، وشرح كتاب سيبويه (1/363)، والمسائل الحليات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداري، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى: 1407هـ - 1987م، (ص 238)، وشرح الفصل (1/205)، وأما ابن الحاجب (2/499)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/214)، واطبيل والتكميل (7/102)، وشرح التصريح على التوضيح (1/486)، وجمع الموامع (3/21).

⁽⁶⁾ قوله: «لو أضمر» سقط من (1)، (ب).

⁽⁷⁾ انظر: الكتاب لسبويه (2/172)، والفتضب (3/67)، والأصول في السمر (1/419)، وشرح كتاب سيبويه (3/5)، والمسائل الحليات (ص 233)، وشرح الفصل (1/207)، وأما ابن الحاجب (1/302)، وشرح ابن معنور على الجمل (1/504)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/184)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/1848).

⁽⁸⁾ بعده في (هـ)، (ي)، «شرط».

⁽⁹⁾ في (ي): «يستغني»

(أظهرت): جزاء الشرط أي: أظهرت المفعول به؛ نحو: «حسبني مطلقاً وحسبني زيدا»

مطلقاً، لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي⁽¹⁾ بـ «حسبت» ولا يجوز إحصاءه لنفاً يلزم

إحصاءه⁽²⁾ قبل الذكر في الفعلة⁽³⁾.

(وإن أختلت): الفعل.

(الأول) عطف على⁽⁴⁾ الشرطية السابقة؛ وهي قوله «فإن أملت [ب/ 125] الثاني»

(أضمرت): جزاء الشرط.

(التفاعل في): الفعل.

(الثاني)؛ نحو: «ضربني وأكرموني⁽⁶⁾ زيد».

(و): أضمرت.

(القول): ويتعلق «بإضمار المفعول» قوله: (على): القول (المختار): لنفاً يتوهم بالحدف

على⁽⁷⁾ أن الثاني غير متوجه إلى المذكور، ولأن⁽⁸⁾ إحصاءه⁽⁹⁾ ليس قبل الذكر لتعلق الاسم

الظاهر بالفعل الأول، وهو متقدم على ما يضم في الفعل الثاني حكماً ولا⁽¹⁰⁾ يحدف مع

إمكان إحصاءه.

⁽¹⁾ في (ي): «المفعولين من»، وكتب في الحاشية «مفعولي باب»

⁽²⁾ في (هـ)، (ي): «الإضمار».

⁽³⁾ انظر: الكتاب لسيويه (2/ 178)، والأصول في التحويلات السراج (2/ 36)، وشرح كتاب مسيوه (2/ 180)، وشرح القفص (1/ 444)، وشرح لتسهيل لابن مالك (2/ 159)، وارتشاف الضرب لأبي حيان

الأندلسي (3/ 1095)، وتكميد القواعد لناظر الجيش (4/ 1755).

⁽⁴⁾ قوله: «على» ليس في (ب).

⁽⁵⁾ في (ب): «لذا»

⁽⁶⁾ في (1) «وأكرما» وكتب فوقها في (هـ). «أكرمت، ح»

⁽⁷⁾ قوله: «على» ليس في (هـ).

⁽⁸⁾ قوله: «المذكور ولأن» في (ب): «المذكورة لأن».

⁽⁹⁾ في (ي): «الإضمار»

⁽¹⁰⁾ في (هـ)، (ب) «فلا»

﴿لَا أَنْ يَنْتَجِ مَانِعٌ﴾. اهـ / [147] أي: أضمرت الفعل⁽¹⁾ في جميع الأوقات؛ لأن وقت منع مانع عن الإضمار.

(تظن⁽²⁾) المفعول نحو «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً»، حيث أعمل

«حسبني» فجعل «الزيدان» فاعلاً له و«منطلقاً» مفعولاً له، وأضمر المفعول الأول في

«حسبتهما» وأظهر الثاني وهو «منطلقين» مانع؛ وهو: أنه لو أضمر مفعولاً خالف المفعول

الأول، ولو أضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله: [ي/ 26ب] «منطلقاً».

(وقول امرئ القيس): أي: مقوله⁽³⁾؛ وهو مبتدأ. أوله⁽⁴⁾.

(ولأن ما أضمرنا لأدنى مبيضة)
كفاني ولم أطلب قليل من المال

وهذا المصراع⁽⁵⁾ يدل من قول امرئ القيس، وآخره:

ولكننا أضمرنا ليجز مؤثلاً
وقد يذكرك المجد المؤثلاً أمثالي

أي: لو ثبت أن أضمرنا لأدنى مبيضة كفاني قليل من المال⁽⁶⁾ ولم أطلب المجد المؤثلاً ولكننا

أضمرنا ليجز مؤثلاً⁽⁷⁾
(ليس): خبر⁽⁸⁾.

(1) قوله: «المفعول» سقذ من (أ)، (ي).

(2) في (1) «تظن».

(3) في (هـ)، (ب)، (ي)، «مفعوله».

(4) البيتان من بحر الطرب، وهما لامرئ القيس في ديوانه (ص 39) طبعة عماد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف

بالقاهرة، وهولها في كتاب سيبويه (1/ 79)، والمقتضب (4/ 76)، والخصائص لابن جني (2/ 389)،

والإصناف في مسائل الخلاف (1/ 71) [المسألة 13]، والبيان من مذاهب النحويين (ص 256) [المسألة 34]،

وشرح للفصل لابن يعيش (1/ 210)، وشرح الزجاجي لابن عصفور (1/ 623)، والنظير والتكميل (7/ 121)،

والمقاصد النحوية للبيهي (1/ 72).

(5) في (هـ)، (ب): «المصرع»

(6) قوله: «قليل من المال» ليس في (ب).

(7) هذا مذاهب جمهور النحويين إلا من شذ وهو ابن الطراوة الأندلسي، واسطر [المسألة في: كتاب سيبويه (1/ 79)،

والمقتضب (4/ 76)، والإصناف في مسائل الخلاف (1/ 71) [المسألة 13]، والبيان من مذاهب النحويين (ص

256) [المسألة 34]، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 210)، وشرح الزجاجي لابن عصفور (1/ 623)،

والتنزيل والتكميل (7/ 121)

(8) في (ب)، (هـ): «خبر».

(مئة) أي من باب تنازع المعلنين إن كان «لم أطلب» عطفًا على «كفاني»، ومنه بإعمال⁽¹⁾ الأول إن كان عطفًا على مجروح الشرطية أو اعتراضًا حيث لا يكون حيث لا يجوز «لو» فلا يصير مثبتًا فلا يفسد⁽²⁾ المعنى، ولا يسوغ أن يكون حالًا لأن الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزومًا للكفاية⁽³⁾ المقيدة بانتفاء الطلب، وليس كذلك لتحقق السعي الأدنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقًا طلبه أولم يطلبه.

(لَسَاوُ الْمَعْنَى) إضافة المصدر إلى الفاعل، وهذا (22/ب) على تقدير توجيههما⁽⁴⁾ إلى قليل من المال لاستتزايه انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه بناءً⁽⁵⁾ على قضية «لو» التي تجعل المثبت من شرطه أو أجزائه⁽⁶⁾ أو ما عطف على أحدهما منفيًا والمنفي من ذلك مثبتًا

[مفعول ما لم يسم فاعله]

[47/ب] [مفعول]، لم يفصل عنه كما فصل المبتدأ الشدة تعلقه بالفاعل حتى ساء بعفن التحوين فاعلًا.

مَّا لَمْ يُسَمَّ؛ أي: [ب/25] فعن لم يذكر.

(فَاعِلُهُ) (7)، كُلُّ: ذكر «كل» لبيان الأطوار،

(مَفْعُولُ): ولا يرد نحو⁽⁸⁾: «أبنت الربيع البقل»؛ حيث كان في الأصل مفعولاً فيه لأنه خرج

عن كونه مفعولاً⁽⁹⁾ وصار فاعلاً لصدق حدّ الفاعل عليه⁽¹⁰⁾.

(خَلُفَ): صفة مفعول فاعله مفعول ما لم يسم.

(1) في (ي): «بالإصمال».

(2) في (ب): «ينفيه»، وفي (ي) «يفسر»

(3) في (ب): «الكفاية».

(4) في (هـ)، (ب) «توجههما».

(5) قوله: «بناء» ليس في (ل)، (ي)

(6) في (ي): «جزائه».

(7) بعده في (ب)، (ي): «هو»

(8) قوله: «نحو» ليس في (ي)

(9) بعده في (هـ)، (ب) «وبه»

(خلف): صفة مفعول فاعله مفعول ما لم يسم

(فأخذه)، لقوله «حذف»

(وأكرم): ذلك المفعول.

(هو): تأكيد الضمير المستتر، وأما أكد لئلا يتوهم إسناده الفعل إلى قوله.

(مكأنه): أي: الفاعل.

(وشرطه)⁽¹⁾؛ أي: شرط⁽²⁾ مفعول ما لم يسم فاعله.

(إن تميز صيغة التثنية إلى فعل وفعل): ونحوها، فمما ينبغي للمفعول⁽³⁾ فيكون من باب⁽⁴⁾

حذف المعطوف، أو صيغة الفاعل إلى صيغة المفعول، أو⁽⁵⁾ إلى الماضي المجهول والمضارع⁽⁶⁾

المجهول فيتناول⁽⁷⁾ نحو: «اتعل [ي] / [27] واستعمل» وغيرهما، وهذا من باب ذكر العلم

وإرادة صفة⁽⁸⁾ المشهورة؛ نحو: «كل فرعون موسى»، أي: بكل جبار عادل قاهر.

(وكان يقع): موقع الفاعل.

(المفعول الثاني من): مفعولي

(باب عجلت)؛ لأن مستند إلى المفعول الأول إسناداً تاماً فلو⁽⁹⁾ أسد الفعل إليه لزم كونه

مستنداً إليه معاً⁽¹⁰⁾ مع كون كلا الإسنادين تاماً بخلاف⁽¹¹⁾. «أعجبني ضرب زيد عمراً⁽¹²⁾»؛

⁽¹⁾ يعلم في (ي): «يرتد»

⁽²⁾ في (ب): «وشرط».

⁽³⁾ في (ف): «المفعول»، وفي (ب)، (ي): «عن المفعول»، والثبت من (هـ).

⁽⁴⁾ قوله: «باب» ليس في (ي)

⁽⁵⁾ في (ي): «أي»

⁽⁶⁾ في (ي): «أو المضارع».

⁽⁷⁾ في (ي): «فتناول».

⁽⁸⁾ في (ب)، (ي): «الصفة».

⁽⁹⁾ في (ي): «ولو».

⁽¹⁰⁾ قوله: «معاً» ليس في (ب).

⁽¹¹⁾ قوله: «نحو» ليس في (ف)، (ب)، (ي)، والثبت من (هـ).

⁽¹²⁾ قوله: «عمراً» ليس في (ف)، (ي).

لأن أخذ الإنسانين، وهو إسناد المصدر خبر تام⁽¹¹⁾.
 (و) لا المفعول⁽¹²⁾ (الثالث من) مفعول (بابه) أظلمت⁽¹³⁾، إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب «علمت» في كونه مسدداً، وكذا ثاني⁽¹⁴⁾ مفاهيمه عند اللبس، نحو «أعلم موسى جبرائيل» بخلاف «أعلمت زيداً عند ذاهية»⁽¹⁵⁾.
 «والمفعول له». بلا لام بخلاف «ضرب أهد» [448] للثأب، «وإنما لم يقع موقعه. لأن جواب «لم» ويطل⁽¹⁶⁾ لسؤال عن الملية⁽¹⁷⁾» قيل تمام الحكم، وفيه: أنه يوجب امتناع ضرب للثأب، وفيه: أنا لا نسلم كونه بعد إظهار اللام جواب «لم» وفيه، ولأن النصب فيما قصد علمه مشعر بالملية فلواسند إليه فأتى النصب والإشعار، وفيه: أنه يلزم الجواز على هذا. لو⁽¹⁸⁾ قام قرينة والمنع مطلق، وأيضاً: النصب في الظروف⁽¹⁹⁾ مشعر بالظرفية ومع ذلك يجوز الإسناد إليه⁽²⁰⁾.

(11) انظر المسألة في: المنصب (1/ 14، 3/ 33)، وشرح كتاب سيبويه لسيرافي (1/ 258)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 73)، واللمعة في شرح اللمعة لابن الصائغ (1/ 357)، والتدويل والتكميل (11/ 57)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (6/ 2883)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 536).

(12) قوله: «لا المفعول» في (1)، (ي): «المفعول».

(13) في (هـ)، (ب): «الثاني من».

(14) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 512)، وارتشاف الضرب (3/ 1063)، والتدويل والتكميل (31/ 7).

(15) وتجهيد القواعد لناظر الجيش (9/ 4597).

(16) يعمد في (ي): «به».

(17) في (ب) «الجملة».

وهـ «الملية» نسبة إلى «لم» الاستهائية وهو على حرفين وي ذلك يقول الرضي «اعلم أن الاسم الذي على حرفين على حرفين: ما لم يكن له ثالث أصلاً، وما كان له ذلك فحذف، فالقسم لأول لا بد أن يكون في أصل الرضيع ميباً، لأن العرب لا يكون على أقل من ثلاثة في أصل الوضع، فإذا نسبت إليه، فلما أن تسب إليه بعد جملة علماً للغة، أرتب إليه بعد جملة علماً لغير لغة، كد تسب شخصاً من أركم فتي، الأول لا بد من تصنيف ثابته سواء كان الكني حرفاً صحيحاً أو لا فنقول في الصحيح: الكنية والكنية بتشديد الميم، وهو منسوب إلى ما». شرح شاذلي بن الحاجب (2/ 60).

(18) في (ب). «الو».

(19) في (ي) «الظروف».

(20) انظر الموائد الضمانية لمدد الرحمن الحامي (1/ 272).

«والفعلون مئة ككتابك»، أي كالفعل الثاني من باب «علمت» والثالث (1/23) من باب «أعلمت» في أهما لا يفقد موقع الفاعل، لأن الواو بمنح الإسناد إليه⁽¹⁾ وتركها بمنزلة ماوية

الفعل معه.

اب/ 126 «وإذا وجد الفعل به»: في الكلام مع غيره من المعاني

«فهي»: الفعل به

(له)، أي لإستاد لعمل إليه لبناء الفعل المجهول له، ويكون إستاده إليه حقيقة ولال غيره من اللابسات مجازاً، ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها، ولا⁽²⁾ يرجع عليه المفعول المطلق، ولا الزمان⁽³⁾ بالجزئية، ولا المكان ملازمة لكل فعل، لأن الفعل المجهول غير مبني لذلك.

«فهي»: جملة معللة

«عرب زيد»: أقيم الفعل به مقام الفاعل

«يوم الجمعة»: ظرف زمان

«الأمير»: ظرف مكان

«فهي ثلوثها»: أي/ 27 [مفعول مطلق للنزع باعتبار الصفة

«هي فكره»: مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور، وأما على اصطلاحه فهو مفعول به: حيث جعل تقدير «في» شرط النصب لا اشتراط⁽⁴⁾ المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وتولية⁽⁵⁾ نظير المفعول به بواسطة.

«فهي زيد» كما ترى، فإن قيل: قوله «إذا وجد» وقوله «تعين له» وقوله «تقول» أمور مستقلة، وقوله «فهي زيد» مدح [هـ/ 48] فالكلام غير متظم؟ قيل: الماضي بمعنى المستقبل، كما في قوله تعالى «ففرع من في السموات» الآية [المنزل: 87]. والغاء تعليل على التعليل المذكورة لأنه إذا قيل تقول كذا فتعين زيد، فكأنه قيل: مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما ترى.

⁽¹⁾ قوله: «إليه» سقط من (ي).

⁽²⁾ في (هـ)، (ب): «فلا».

⁽³⁾ قوله: «ولا الزمان» في (ي)، (و الزمان).

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ب): «شرط».

⁽⁵⁾ في (ب): «تركيب».

«فإن»⁽¹⁾ لم يكن: «كان» تامة؛ أي: فإن لم يوجد المفعول به.

«فالجميع»؛ أي: جميع المفاعيل. (سواء)؛ أي: مستوية لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاستناد إليه مجازاً؛ فإن قيل: لو أريد جميع المفاعيل مع المفعول به لم يستقم لابتدائه على قوله «فإن لم يكن» وإن⁽²⁾ أريد جميع ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقاً، وجد المفعول⁽³⁾ به أولم يوجد؛ قيل: المراد إن لم يوجد⁽⁴⁾ المفعول به فجميع ما سواء سواء في الجواز وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز⁽⁵⁾؛ أو المراد: إن لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب من المفاعيل سواء وإن⁽⁶⁾ وجد فجميع ما يذكر فيه منها⁽⁷⁾ ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال: «والبيواتي سواء» لكان اختصاراً وأظهر.

(والأول)⁽⁸⁾ من مفعولي⁽⁹⁾ باب أخطبت: وكسوت؛ أي: العمل التعددي، بل مفعولين ثانيهما⁽¹⁰⁾ غير الأول.

(أولى): (23/ب) في⁽¹¹⁾ قيامه مقام الفاعل.

⁽¹⁾ في (ي) «وإن»

⁽²⁾ في (ي) «فإن»

⁽³⁾ في (ي): «مفعول».

⁽⁴⁾ في (ب): «يكن».

⁽⁵⁾ قوله: «الجواز» سقط من (1)

وكتب في حاشية (هـ) «حاصله مع المساواة بالمس المراد على تقدير وجود المفعول به لأن الجميع سواء في عدم الجواز ليست سواء في الجواز؛ فقد شرط مفهومه، وأيضاً: أن استواء الجميع عند قلله إنما هو قول الأكثرين فإن بعضهم رجع الجار والجرور معها؛ لأنه مفعول به بواسطة ورجع بعض الطرفين ر المصدر؛ لأنها معدّل بلا واسطة، وبمعهم المفعول المطلق، لأن دلالة العمل عليه فجاز أن يكون فائدة الشرط نقي قول المض على تقدير عدم المفعول به. ق. هـ.

⁽⁶⁾ في (ب) «إن»

⁽⁷⁾ قوله: «منها» ليس في (هـ).

⁽⁸⁾ قوله: «والأول» في (د): «الأول»، وفي (ب)، (ي): «والمفعول الأول»، والشت من (هـ).

⁽⁹⁾ قوله: «مفعولي» ليس في (ب)

⁽¹⁰⁾ في (ي). «بأنهما»

⁽¹¹⁾ في (د)، (ي): «من».

(من) المفعول [ب/ 26] «الثاني» لأنه مكتسب وعاطل أي: أخذ فهو أنسب بالفاعل والبنّ بالقام⁽¹⁾ مقامه، ويجب عند اللبس نحو: «أعطى ربة عمراً»⁽²⁾.

[المكتدأ والخير]

(ومئها)، أي من المرفوعات.

(المكتدأ): مبتدأ متقدّم الخبر، والجملة عطف على قول: «لئنه الفاعل».

(والخير): جمعهما في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الأصل واشترائهما في العامل المعنوي وغير ذلك. [ي/ 128]

(فالمكتدأ): مبتدأ.

(هو)⁽³⁾ ضمير الفصل؛ فإن قيل: ما لئ أنه بضمير الفصل في حدّ المبتدأ [هـ/ 149] والخبر دون حدّ الفاعل ومفعول⁽⁴⁾ ما لم يسم فاعله؟ قيل: اكتفى في بعض الحدود بالخصر المستفاد من القام لكان الاطراد والانكاس، وصرح بذلك في بعضها ليكون صور⁽⁵⁾ التصريح دالة على صور⁽⁶⁾ الاكتفاء وقيل: صرح بالخصر هنا⁽⁷⁾ رداً على من رعم أن اسم الفعل مبتدأ، وفيه وفيه⁽⁸⁾.

(الاستم): لفظاً أو تقديرًا؛ وهو خبر المبتدأ.

(المخوفا): صفة الاسم ويتعلق به قوله:

⁽¹⁾ في (هـ)، (ب): «بالقيام».

⁽²⁾ انظر: الأصول في النحو (1/ 79)، وشرح كتاب سيويه للسيراني (1/ 145)، وشرح جمل الزجاجي لابن صفور (1/ 544)، ولوتشال الضرب (4/ 2016)، والتذيل والتكميل (6/ 248)، ونوحيق المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك (2/ 608)، وشرح الشاطبي على الفية ابن مالك (3/ 53)، وفتح الموماع في شرح جمع الجوامع (1/ 584).

⁽³⁾ في (ب): «وهو»

⁽⁴⁾ في (ب): «والمفعول»

⁽⁵⁾ في (1): «صورة».

⁽⁶⁾ في (1): «صورة».

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ب): «ههنا».

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي: في لنظر المذكور نظراً؛ ليس في اللام تصريح؛ إذ قد يحسب بمر الخبر، وإيضاً يحتمل أن يكون تحديد المبتدأ الذي هو متعلق عليه وأسماء الأفعال مختلف فيها ق». اهـ.

(عن): ماهية

(العوامل الفعّية): أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عاملٌ لفظيٌ واحتُز به عن الاسم الذي فيه عاملٌ لفظيٌ، فإن قيل: التجريد سلب الوجود معنى، وسلب الكلّي يوجب سلب العموم لا عموم، السلب يصدق عند عدم بعض العوامل ووجود⁽¹⁾ البعض؛ لأن التجريد⁽²⁾ من شمول الوجود، كما يكون شمول⁽³⁾ العدم⁽⁴⁾ يكون بالافتراق أيضًا؟ قيل: التجريد، وإن كان سلبًا لكن على وجه العدم؛ إذ النسبة إيجابية وإثبات التجريد عن جميع العوامل؛ بآلًا يوجد فيه عاملٌ على سبيل عموم السلب لا سلب العموم، أوقال: سلبنا⁽⁵⁾ أنّه بمعنى السلب البسيط فيقيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين أحدهما وهو شمول العدم بالقرينة⁽⁶⁾.

واعلم أنّ التجريد يقتضي⁽⁷⁾ سبق الوجود وقد ينزل الإمكان منزلة الوجود؛ كما في قولهم «ضيق قم الركية⁽⁸⁾»، و: «سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم النمل»، وقوله تعالى: {أمتنا اثنتان وأحييتنا اثنتين} [غدر: 11] بتسمية العدم الأصلي إماتة، وهنا من هذا القبيل.

(1) في (ي): «وجود»

(2) في (ي): «التجريد».

(3) في (هـ)، (ب) «شمول».

(4) في (أ) «لعموم».

(5) في (ب): «سلبنا».

(6) انظر عموم السلب وسلب العموم في: المروق للقرافي (2/ 8)، ونهاية الوصول في دراية الوصول (1/ 138)، والإيهاج في شرح المنهاج للسبكي (2/ 96)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص 320)، والبحر المحيط في أصول الفقه للركشي (4/ 84)، ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول (ص 186)، وانظرهما

محمّدًا في: حاشية المصان على الأشمونى (1/ 142).

(7) قوله: «يقتضي» ليس في (أ).

(8) في (ي): «الركبة».

وقوله «اللفظية» أي: المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر، [هـ/ 149] أروسة الحريات اب/ 127 إلى الكلبي، وفُسر العلامة جاز الله الزمخشري⁽¹⁾ في «المفصل»⁽²⁾ الموامل اللفظية باب⁽³⁾ «كان وإن وعلمت» حيث قصّد به أن ما هو المشترك بين البندا والخبر قائلاً «هما الاسمان»⁽⁴⁾ الجرّدان من الموامل اللفظية للإسناد، والمشارك بينهما (1/24) النمرة [ي/ 28ب] من الموامل التي من شأبها أن تدخل عليهما، وهي الأبواب الثلاثة وغروغها ليس إلّا.

والمصنّف عرّف المبتدأ وحدته فيالحري أن يطبق فأعرف، ولا⁽⁵⁾ يردّ عليه نحو⁽⁶⁾ «محبك درهم»؛ لأنّ الزائد غير معتد به⁽⁷⁾.

(مستثنا إليه): مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: «مستنداً»؛ إذ هو⁽⁸⁾ حالّ معتمد على ذي الحال، واستحز به عن حيز المبتدأ، والقسم الثاني من المبتدأ؛ فنه خارج عن هذا القسم.

(1) هو: محمود بن عمرو بن محمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جاز الله مفسر، متكلم، نحوي، لغوي، لبيب، ناظم، مشارك في عدة علوم ولد بزخشر من قرى خوارزم سنة (467هـ)، وتوفي بمجرانية خوارزم سنة (538هـ). ومن تصانيفه: المفصل في النحو، أساس البلاغة، الفائق في تفسير الحديث، وكتاب العلم «الكشاف في التفسير» وغيرها. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (5/ 168-174)، وطبقات القسرين للداودي (2/ 316)، وحيقات القسرين للسيوطي (1/ 120).

(2) قوله: «المفصل» ليس في (1). وانظر: الفصل في صنعة الإعراب (ص 43).

(3) في (ب): «بيان».

(4) في (1): «الأسماء».

(5) في (هـ)، (ب): «فلا».

(6) قوله: «نحو» ليس في (هـ)، (ب).

(7) انظر: المفصل للزمخشري (ص 425)، ورتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1080)، والتفصيل والتكميل (3/ 250)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح آتية ابن مالك (1/ 179)، وأوضح المسالك على شرح آتية ابن مالك (1/ 193)، وتعميد القواعد للناظر بلخيش (6/ 2874)، وشرح الأشموني على آتية ابن مالك (1/ 177)، وفتح الخواص في شرح جمع الجوامع (1/ 360).

(8) قوله: «إذ هو» في (1) «أو»، وفي (ي): «وهو».

(أو الصلّة). سواء كانت⁽¹⁾ من مشتق كـ «ضارب ومضروب وحسن» أوجاز عمراء كـ «فُرَيْسِي»، كلمة، أو لتقسيم الحدود⁽²⁾ حيث يتناول صدر الحد وهو قوله: «الاسم» كـ

التقسيم أو لمانعة الخلودون الجمع، وليست للشك أولئك أولئك فلا يتفي التعريف.

«الواقعة ينفذ حَرْبُ الثَّقِي» أو⁽³⁾ ألف الاستفهام، ليحصل الاعتماد و«هل»⁽⁴⁾ ولغوه كـ

«ما ومن ومن وأين وكيف وكَم»⁽⁵⁾ وأيان، كالألف، وقيل: لا وذكر الألف للأصالة

أول التقييد، ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو: «ألقائم أموه زيد»، لأن هذا القسم من

المتدا ضروري لعدم وجه آخر ولا ضرورة من لزوم إعراب الصلة بإعراب اللام الموصولة

كإعراب ما بعد «إلا» بمعنى غير بإعرابها⁽⁶⁾.

(واقعة). حال من ضمير⁽⁷⁾ الواقعة.

(لغاهي): غير ضمير مستتر فلا⁽⁸⁾ يرد: «ألقائم أنتم» واحترق به عن نحو: «ألقائم

الزبدان»، لأن «ألقائم»⁽⁹⁾ رافدان⁽¹⁰⁾ لضمير عائد⁽¹¹⁾ إلى «الزبدان»، ولو كان رافداً لهذا

الظاهر لم يجوز تنيئة⁽¹²⁾.

(1) قوله: «سواء كانت» سقط من (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

(2) بعده في (ي): «دون الحد».

(3) في (ب)، (ي): «هو».

(4) في (ب): «هن».

(5) قوله: «وكيف وكَم» في (هـ)، (ب): «وكَم وكيف».

(6) انظر: توجيه اللمع لابن الخليل (ص 580)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (404/2)، وشرح

التسهيل لابن مالك (4/ 110)، وتهديد لقواعد لظاهر الجيش (9/ 4472).

(7) في (ب): «الضمير».

(8) في (ي): «ولا».

(9) في (ب): «ألقائم».

(10) في (هـ): «رافع»، وفي (ب): «رافعة».

(11) قوله: «الضمير عائد» في (هـ)، (ب): «الضمير اعائد».

(12) في (ب)، (ي): «تنيئة». انظر: إرشاد الصرب (3/ 1080)، والتبيل والتكميل (3/ 254)، وتهديد

لقواعد (2/ 851)، شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 657)، وتعليق الراشد على تسهيل الراشد

(3/ 14)، وفتح المراجع (1/ 361)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (2/ 149).

«محرر زيد قائم» مثال القسم⁽¹⁾ الأول من المبدأ

(وما قائم الزيدان) مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي اهـ/ 1150

(وأتقائم الزيدان) مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام

(فإن طابقت) ⁽²⁾ «صفة المذكورة»

(مفرداً) معمول به لقوله «طابقت»، أي: كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين، وقوله

«مفرداً»، أي: اسماً واقعاً مفرداً⁽³⁾ واقعاً بعدها، وحترز به عنّا إذا طابقت مثقن؛ نحو

«أقائسان (زيدان)، أو مجموعاً، نحو: «أقائسون»⁽⁴⁾ الزيدون» فإنها حينئذٍ خبر ليس⁽⁵⁾ إلّا.

(جواز الأمران) أحدهما: كون الصفة [ب/ 27] مبتدأ وما بعدها فاعلها السأ مسأ الخبر

في إتمام [ي/ 129] الجملة. والثاني: كون الصفة خبراً وما بعدها المبتدأ⁽⁶⁾ وإنما جاز فيه

لاستوائهما في مخالفة الأصل؛ فلا يستلزم الدّخول إلى أحدهما بخلاف «قام زيد»: حيث لا يجوز

فيه إلا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الأصل، واستلزام حمله على المبتدأ⁽⁷⁾ تأخير المبتدأ عن الخبر

فلا يسبق ذهن إليه بل إلى ما هو أصل فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس

وجواز الوجهين (24/ ب) فاندفع ما قيل اعتبر في منع تأخير المبتدأ في نحو «زيد قام» لزوم

الالتباس بالفاعل، ولم يجز حينئذٍ⁽⁸⁾ وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا، وجوز⁽⁹⁾ الوجهان، فلا

بد من بيان الفرق مثل «أقام زيد» فزيد مبتدأ لوخبر؛ فإن قيل هذا القسم من المبتدأ

ضروري لا يصر إليه إلا عند عدم وجه آخر؛ قلماً جاز فيه⁽¹⁰⁾ وجه آخر انتفت الضرورة؟

⁽¹⁾ قوله: «القسم» سقط من (1).

⁽²⁾ محذوف في (هـ): «أي».

⁽³⁾ قوله: «واقعاً مفرداً» ليس في (ي).

⁽⁴⁾ في (ي): «قائسون».

⁽⁵⁾ قوله: «مخبر ليس» في (ي): «ليس خبر».

⁽⁶⁾ في (هـ، ب): «مبتدأ».

⁽⁷⁾ في (هـ): «لا ابتداء».

⁽⁸⁾ قوله: «مجز حينئذ» في (1): «مخرج».

⁽⁹⁾ في (ب): «وجواز».

⁽¹⁰⁾ قوله: «فيه» ليس في (1)، (ي).

لعل إذا جعل الاسم الفاعل ماعلاً فلا وجه لي الصفة حيثلو سوى ولها على الاناء.

فصحقت الضرورة

(والجواز): مبتدأ

(هو) ضمير المصل

(المجرؤ) خبره، أي المجرؤ عن العوامل اللغظ اسماً أوجلة واحترز به عما ليس بمحملة⁽¹⁾

(المستند) إلى المبتدأ فلا يرد نحو «يضرِب» لم «زيد يضرِب [هـ/ 50] أبوه»⁽²⁾، وعلى

هذا قوله «الغاير»⁽³⁾ للصفة المذكورة تأكيداً⁽⁴⁾، وقوله «المستند» صفة «المجرؤ»

(وقوله يه): مفعول ما لم يسم فاعله، واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ

(الغاير) صفة أخرى للصفة المذكورة؛ أي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف السمي

والف الاستفهام واقعة لطاهر، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ.

(وأصل المتقدّم) أي الأول في المبتدأ، أو مقتضى لدليل فيه

(التقديم)؛ لأنه موصوف⁽⁵⁾ معقًى، ولأنه عمدة البيان.

(وممن شئت): أي ومن أجل أن أصل⁽⁶⁾ المبتدأ لتقديم

(جواز): تركيب.

(في) كآيو زئت): مع كون الضمير عائدًا إلى زيد المتأخر لفظًا لتقدمه وتبّة مكان أصالة تقدّمه

(وأمشع): تركيب.

(صاحبتها في الدار): لمود الضمير إلى الدار، وهو في حيز أخير الذي⁽⁷⁾ أصله التأخير فيلزم

عود الضمير إلى المتأخر [ي/ 29] لفظًا ورتبة.

⁽¹⁾ في (هـ)، (ب)، «مجرؤ»

⁽²⁾ انظر الأصول في النحو (1/ 123)، وتوجيه اللمع لابن حجاز (ص 507)، وتوضيح المقاصد والمالك

في شرح التبية ابن مالك (2/ 680)، وشرح الكندي على التبية ابن مالك (ص 184)، وشرح الأشموني على

الألفية (1/ 410)، وحاشية الصبان عليه (1/ 284)

⁽³⁾ في (ي): «الغايرة»

⁽⁴⁾ في (ي): «تأكيد».

⁽⁵⁾ في (ي): «الموصوف».

⁽⁶⁾ في (ي): «الأصل فيه».

⁽⁷⁾ قوله: «الذي» ليس لي (ي).

«وقَدْ» للتعليل.

«يَكُونُ الْمَبْدَأُ تَكْرُؤًا»: مع أن أصله التعريف، اعلم⁽¹⁾ أن في المبدأ [ب/ 128] أصلين التقديم ثم التعريف فبين أحدهما بالتصريح والآخر بالالتزام، لأن بيان فلة التكرير يستلزم بيان أصالة التعريف، وأيضًا: إن بيان التكرير عند بيان أصالة التقديم غير ملائم وكان الأولى أن يذكر هنا قوله: «وإذا كان المبدأ مشتقًا على ما له صدر الكلام... إلخ»⁽²⁾، ثم وجب فيه هذا الأصل أو تحلته، وإذا كان المبدأ تكررًا⁽³⁾ كان المبدأ تكررًا⁽⁴⁾ يلزم تأخير، وتختلف هذا الأصل في بعض الوجوه، وذلك إذا كان الخبر مصححًا⁽⁵⁾ له؛ نحو «في الدار رجل»، ولعل⁽⁶⁾ ذكر التكرير بعد ذكر التقديم بهذا⁽⁷⁾ التلقيق، وفيه.

«إِنَّمَا تَحْتَصُّصُتِ»: أي قلْ شيوْعُها.

«يُوجُوْثًا»: أي: وجه كان و«ما»⁽⁸⁾ زائدة أوصفة؛ [هـ/ 151] لأن التكرير (1/25) المحض في الباب⁽⁹⁾ غلُ بالعرض المطلوب؛ وهو الإفهام، ويرد عليه جواز «كوكب انقضى»⁽¹⁰⁾، و: «أمت في الحجر» ويردُ عليه⁽¹¹⁾ أيضًا جوازُ تَكْبِيرِ الفاعل⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ في (ي): «واعلم»

⁽²⁾ قوله «على ما له صدر الكلام» مقتط من (1)، (ي).

ونظر: الكافية (ص 16)، وإمامي ابن الحاجب (2/ 505)، وشرح الرضي (1/ 256).

⁽³⁾ في (ب): «فلان»

⁽⁴⁾ في (ب): «الكررة»

⁽⁵⁾ أي يكون الخبر المصحح بلاضافة، والتكررة ظرفًا أو ما في حكمه من الحارّ والحرور والخير اصحح هو الذي يتقدم على خبره.

تقولك «في الدار رجل»، ونحو «عندك رجل»، وأما كان تقديمه مصححًا لأن تأخيره يؤهم كونه نعتًا، وتقدمه يؤمن منه ذلك والتكوين يؤمن ما بعد الظروف من تكرر ومعرفة على الفاصلة انظر: إمامي ابن الحاجب (2/ 571)، شرح السمعاني لابن مالك (301/ 1)، ودرشاف الضرب (3/ 1106)، والتبديل والتكميل (3/ 346).

⁽⁶⁾ في (ب): «قليل».

⁽⁷⁾ في (هـ): «قليل».

⁽⁸⁾ في (ب): «هه».

⁽⁹⁾ في (ب): «البيان».

⁽¹⁰⁾ بطل في (ي): «جوازًا».

⁽¹¹⁾ قوله «عليه» ليس في (هـ)، (ب)، (ي).

⁽¹²⁾ انظر: الكتاب لسيبويه (1/ 329)، وتعليق الفكر لأبي القاسم السبيلي (ص 316)، وشرح الرضي (1/ 231)، ودرشاف الضرب (3/ 1105)، والتبديل والتكميل (3/ 330)، ربهيد القواعد لظاهر الجيش (2/ 927)، وشرح الشافعي على الفقه ابن مالك (2/ 49)، وشرح الكوكبي على البه ابن مالك (ص 50)، وشرح لأشوموي على الألفية (1/ 410)، وحاشية الصبان عليه (1/ 284).

{بطل} {ولمجد}: فإنه تخصص⁽¹⁾ بالصفة؛ وهي {مؤمن خير من مشرك} [البقرة: 221]. و «أرجل في الدار أم امرأة»: فإنه تخصص⁽²⁾ بالعلم بثبوت الخبر لأحد الجنتين، لأن الإخبار بعد العلم بمنزلة الصفات، وإنما قلنا بالعلم بثبوت الخبر⁽³⁾، لأن «أم» النصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين⁽⁴⁾ بعد العلم بأصل الحكم لأحد الجنتين⁽⁵⁾.
 {وَمَا أَهْلًا}: فإنه تخصص⁽⁶⁾ بصفة العموم، وفيه⁽⁷⁾.
 {عَيَّرَ وَتَكَ}: والتعير⁽⁸⁾ للمبتدأ على ملهيب بني تميم⁽⁹⁾.
 {وَتَرُّهُ أَهْرُ ذَا ثَابٍ}: فإنه تخصص⁽¹⁰⁾ بكونه فاعلاً معنى بإرادة التقديم والتأخير على إبدال «شر» من الضمير وجعله بتقدير: «أهر شر ذا ثاب»⁽¹¹⁾، ليحصل التخصيص، وتقديم ما حقه التأخير يوجب⁽¹²⁾ الحصر؛ فيكون المبنى: ما أهر ذا ثاب إلا شر، وأعلم أن المهر للكلب

⁽¹⁾ في (هـ): «يتخصص».

⁽²⁾ في (هـ): «يتخصص».

⁽³⁾ قوله: «ولما قلنا بالعلم بثبوت الخبر» ليس في (ب).

⁽⁴⁾ في (ب)، (ي): «التعيين».

⁽⁵⁾ انظر: المقتضب للمبرد (4/ 359)، وشرح المقدمة المحسبة لابن بيشاد (2/ 430)، وشرح النص لابن يعيش (5/ 16)، وتوجيه اللع لابن الحجاز (ص 289)، والأماشي لابن الحاجب (2/ 822)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 421)، وجمع المراجع (1/ 383)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 362).

⁽⁶⁾ في (هـ): «يتخصص».

⁽⁷⁾ أي: فيه نظر، وكتب في حاشية (ي): «أي: في التخصيص بالعموم نظر؛ لأن التخصيص قلة الشيء وإيراد العموم يتألفها، سعد الله» اهـ.

⁽⁸⁾ في (ب): «فالتعير».

⁽⁹⁾ انظر: الدبج في علم العربية لابن الأثير (1/ 57)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 224)، والأماشي لابن الحاجب (2/ 574)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 363)، والكتاش في علمي النحو لعرف (1/ 145)، وشرح الرضي (1/ 231).

⁽¹⁰⁾ في (هـ): «يتخصص».

⁽¹¹⁾ قوله: «أهر ذا ثاب» في (هـ)، (ب): «ذا ثاب شر».

⁽¹²⁾ في (هـ): «يوجب».

بالنباح المعناه قد يكون خيرًا بأن يكون الجاني حبيبا أو ناجرا أو غيرا مجبر^(١) مسرورا، وقد يكون «شرا» بأن يكون لصا أو عدوا أو^(٢) المهر له بنباح خير معناه ينشأ به يكون شرا لا خيرا، فعلى الأول يصح^(٣) التقصير بالنسبة إلى الخير، وعلى الثاني [ي/ 130] لا يصح^(٤) فيقتدر الوصف حتى يصح التقصير، ويكون الممن: شر عظيم لا حقيرا أمرا فائيا^(٥).

(وتقي الدار رجل)، فإنه يخصص تقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما، لأنه إذا قيل: «في الدار» علم أن [ب/ 28] ما بعله موصوف باستقراره «في الدار» فكأنه متخصص بالصفة

(وملأ عليك)، فإنه يخصص بكونه مسونا إلى التكلم إذ^(٦) المعنى «سلمت سلاما عليك» ثم رفع لقصدا الاستمرار والدوام وهكذا قالوا، [هـ/ 50] وأهترض: أن «سلمت» معناه «قلت سلام عليك»، فلا يستقيم للروم التسلسل والدور^(٧) والتكرار، والجواب أن لا نسلم أن معنى «سلمت» قلت «سلام عليك»، بل معناه: «قلت سلمك الله»، أو: «قلت السلام عليك»، وذلك لا يحتاج إلى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل والدور^(٨)، فإن

(١) في (ي) «المجبر»

(٢) في (هـ)، (ي) «و»

(٣) في (ب) «يصح»

(٤) في (ب) «يصح»

(٥) انظر الكتاب سوره (١٢٠)، وللأصول في السور (١٢٠)، وشرح كتاب سوره لسيرافي (٢٠٠/ ٢)، والديج

في علم العرب لاس الأثير (١/ ٥٦)، وشرح التفصيل لاس يعيش (١/ ٢٢٤)، والأمال لاس الحاحب (٢/ ٥٧٥)،

وشرح حل لرحامي لاس مصور (١/ ١٤٠)، وشرح التسهيل لاس مالك (١/ ٢٩٥)، وشرح الكافي الشافعي له (١/ ٣٦٣)، والكاش في صمي لسور الصر للبلد (١/ ١٤٥)، وشرح الرسمي (١/ ٢٣١)، والتأويل والتكميل (٢/ ٣٣٠)، ومعي الباب عن كت الأعراب (ص ٦٠٩)، وعهد الواعد (٢/ ٩٢٩)، وشرح الشافعي عن الألفية (٢/ ٤٧)

(٦) في (ي) «المجبر»

(٧) في (هـ) «إدا»

(٨) قوله «التسلسل والدور» في (ب) «للدور والتسلسل»

(٩) انظر الأصول في السور (١٥)، ونتاج الفكر في السور، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود- علي

معرض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م، (ص ٢١٣)، وشرح التفصيل لابن يعيش (١/ ٢٣٧)، وشرح الرسمي عن الكافية (١/ ٢٣٦)، وتحفيص الشواهد وتحفيص الواعد، لاس مشام الأنصاري، تحقيق: د

حسان مصطفي الصاظمي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م، (ص ٢٣١)، والقاصد

المعوية في شرح شواهد شرواح الألفية (٢/ ٥٨٢)

قيل السلام لما كان مصدر «سلمت»⁽¹⁾ كان معنى قولك «سلام عليك»: «قولني سلام عليك»⁽²⁾ واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب؟ قيل: معناه كذلك لكنه⁽³⁾ ليس بتكرار بل تعين⁽⁴⁾ الخطاب بالإرادة من اللفظ الصالح له، وقدّر صاحب «اللباب»⁽⁵⁾، سلمك الله معرضاً عن⁽⁶⁾ تقدير «سلمت» وهو غير مسلم؛ حيث لا معنى لـ «سلمك الله عليك»⁽⁷⁾ بعد استيفاء المفعول مرة.

(والخبر): مبتدأ

(قَدْ يَكُونُ): إشارة إلى أن⁽⁸⁾ الأصل (25/ب) في الخبر الأفراد؛ لكونه أحد⁽⁹⁾ جزئي⁽¹⁰⁾ الكلام وهذا يصلح مثلاً لوقوع الخبر جملة.

(جُمْلَةً) لصدق حدّ الخبر عليها، ولأنّ الحكم كما يقع بالمقدّر يقع بالجملة؛

(1) قوله «مصدر سلمت» في (ي): «مصدرا سلمت»

(2) في (ي): «عليكم»

(3) في (ل): «لكن»

(4) في (ب)، (هـ): «تعيين».

(5) في (ل)، (هـ): «للباب».

وصاحب اللباب هو: عبد الدين عبد الله بن حسين بن عبد الله، أبو البقاء المكي البغدادي النحوي الحنبلي، وعكبرا مدينة صغيرة من مدن بغداد، عالم بالأدب والفتنة والفرائض والحساب، كان كفيفاً، وضرب في كل فن بهم، اهتم بإعراب القرآن، توفي سنة 616هـ من مصنفاته: اللباب في حلل البناء والاعراب، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، المحصل في شرح لمفصل للزمخشري، وشرح ديوان المتنبي، وغالب مصنفاته قد طمست. انظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي (4/1515)، إنباء لرواة على أنباء السعاة للقطبي (2/116)، ووفيت الأعيان لابن خلكان (3/100)، والنبلة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص 168)، وبنية لوحة للسيوطي (2/38) وقوله في اللباب في حلل البناء والاعراب، تحقيق: عبد الإله نهان، دار المكنز - دمشق، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1995م، (1/131).

(6) قوله: «عن» ليس في (ب).

(7) قوله: «عليك» ليس في (ل).

(8) قوله: «أن» ليس في (ب).

(9) في (ب) «إحدى».

(10) في (ل) «طري».

«مطل زید، سداً

(کثرة، سداً لابن

القلم) سداً المداء الثاني والحملة الاصبه سداً المداء الأول

لوزيد، سداً

(قلم، فعل

(کثرة، دعله^(۱) والحملة الفعلية عبر المداء

(قطا بذا) العاء حوات^(۲) شرط مملووب، أي إذا صح وفتح الحملة عبراً «ولا بذا، أو طبط

على قوله «فده» يكون حملة، أي الخبر قد يكون حملة يحتاج إلى عائد^(۳) للربط

(من فافهم) يعمد من الحملة إلى المتبداً ليربط^(۴) به الحملة، لأن الحملة من حيث هي هي

مستقلة، فإذا تعلق^(۵) بشيء يحتاج^(۶) إلى رابط^(۷) والعائد صير أو^(۸) حينئذ كالألام في خبر

[ي 30] «نعم الرجل زيد»^(۹)، ووضع المظهر موضع المضمرة في نحو {الحائقة ما الحائقة}

[احافقة 1، 2] (أد 152)، ويكون الخبر تفسيراً للمبتدأ في نحو {فل هو هذه أحد}

[الإحلاص 1]^(۱۰)

^(۱) في (ق) «فاعمل»

^(۲) قوله «جواب» سقط من (ق).

^(۳) يعمد في (ع) «حيثه»

^(۴) في (ي) «غير تعلق».

^(۵) في (ع) «تعلقت»

^(۶) في (ع) «ب»؛ «تحتاج».

^(۷) في (ق)، (ي) «رابطه».

^(۸) في (ب) «هو».

^(۹) قوله، «نعم الرجل زيد» في (ق) «الرجل».

^(۱۰) انظر الخصائص لابن جني (55 / 3)، والمرجل في شرح الجمل، لابن الخشاب (ص 279)، ونتائج الفكر

في النحو (ص 157)، وتوجيه اللمع لابن الخبار (ص 123)، وأما ابن الخشاب (2 / 658)، وشرح

التسهيل لابن مالك (1 / 32)، والكشاف في غني النحو والصرف (2 / 180)، وارتشاف الصرف (3 /

1116)، والتسهيل والتكميل في شرح التسهيل (4 / 31)، وتوضيح القاصد والمالك (1 / 475)، وتوضيح

المالك (1 / 198)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1 / 631)

وقوله «من عائد» خبر «لا» وليس يتعلق بـ «هذه» ولا لكان مضارعاً للمضاف نحو «لا

حافظاً للقرآن عندك».

(وَقَدْ يُحَدِّثُ) اعائد بقرينة؛ نحو: «البر الكبر»⁽¹⁾ يستين درهماً»، و: «السنن [ب/ 129] متونان بدرهم» أي: الكبر منه ومتونان منه بقرينة أن ياتع البر والسمن لا يستقر⁽²⁾ فيه ذلك⁽³⁾.

(وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا) أي: الخبر الذي وقع ظرف، أوقع في التركيب حال كونه ظرفاً.

(فَالْأَكْثَرُ) أي: أكثر⁽⁴⁾ النحاة، والقاء في خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط لكونه موصولاً بـ «فعل».

(أَيُّ) أي: على أنه، وهو خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول.

(مَقْلُوبٌ) أي: مفروض ملتصقاً.

(يُجْعَلُ): فإن قيل ما معنى هذه البدء، وما معنى قوله «مقدر» بجملة، والقدر هو لجملة لا الظرف قيل ولأن قدر بالجملة⁽⁵⁾، لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره عاملاً في الظرف أخرى، ولأنه إذا وقع صلة يقدر بالجملة لا محالة فكذلك إذا وقع خبراً، ولأن الطرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله، فجعله فرع الفعل الذي هو الأصل⁽⁶⁾ أولى من جعله نوع فرعاً

⁽¹⁾ قوله: «البر الكبر» في (ي) «لكر لبر»

⁽²⁾ في (د)، (ي) «يشعر».

⁽³⁾ انظر المنصب للبرد (4/ 129)، والأصول في النحو (2/ 302)، وللمع لابن جني (ص 27)، والديع في علم العربية (1/ 81)، واللباب في حلال البناء والإعراب (1/ 139)، وتوجيه اللمع لابن سحاز (ص 110)، وشرح القصص لابن يعيش (1/ 233)، وأما ابن الحاجب (2/ 750)، وشرح جمل لزجاجي لاس مصفون (1/ 351)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 290)، والكاش في فني النحو والصرف (1/ 147)، وارتشاف الضرب (3/ 1100)، والتذيل والتكميل في شرح التسهيل (3/ 325)، وتوضيح القاصد والمسالك (1/ 475)، وأوضح المسالك (1/ 196)، وشرح الشاطبي على ألعية ابن مالك (2/ 41)، وجمع المراجع (1/ 369).

⁽⁴⁾ في (ي) «ذاكثر»

⁽⁵⁾ في (ب): «الجملة».

⁽⁶⁾ يعلق في (ب): «في العمل».

لفعله⁽¹¹⁾، وقال الكوفيون هو مقدرٌ باسم الفاعل⁽¹²⁾، لأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأن المقدر لو كان فعلًا لأفاد نحو «ريدٌ في الدار» التقوي وليس كذلك، ولأن المقدر خالٍ عن⁽¹³⁾ الضمير لانتقاله إلى الظرف، والقول بملوا الاسم عنه أهون من القول بملوا الفعل⁽¹⁴⁾ (وأيًا كان). إذا شرط، وهذا شروع في بيان موجبات تقديم مبتدا.

(المبتدا)⁽¹⁵⁾ مُتَعَمِّكًا عَلَى مَالَةٍ: «ما» موصول⁽¹⁶⁾ أو موصوفة⁽¹⁷⁾ بمعنى الشيء.

«مَنْزَرُ الْكَلَامِ». فاعلُ (هـ) / 52ب [الظرف، أومبتدا متقدم⁽¹⁸⁾ الخبر، والجملة (1/26) صفةٌ لوصلة⁽¹⁹⁾ كالاستفهم وغيره؛ فإنه حينئذ يجب تقديمه لئلا يطل صدارته⁽²⁰⁾، ولا يؤد «زيد من أبوه» لتصدر «من» على جملته⁽²¹⁾.

⁽¹¹⁾ قوله: «فرعًا لرفع الفعل» في (1): «تفعله»، وفي (هـ)، (ي): «فرعًا لرفع».

⁽¹²⁾ قوله: «باسم الفاعل» في (هـ): «بالاسم».

⁽¹³⁾ في (ب) «من»

⁽¹⁴⁾ بعد في (ب) «عن الضمير»

انظر الأصول في النحو (1/ 182)، وشرح كتاب سبويه (3/ 166)، والإحصاف للأنباري (1/ 44) [م: 6].

والثبوت للمكبري (ص 391) [م: 64]، والياب له (1/ 433)، وشرح المفصل لابن عيش (1/ 332)،

وارتشاف الضرب (3/ 1591)، والتبديل والتكمير (4/ 48)، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص 49)، وجمع المواضع للسيوطي (1/ 375).

⁽¹⁵⁾ قوله: «المبتدا» ليس في (ب).

⁽¹⁶⁾ في (ب): «موصولة».

⁽¹⁷⁾ في (هـ): «موصوف».

⁽¹⁸⁾ في (ي): «مقدم».

⁽¹⁹⁾ قوله: «صلة» ليس في (ب).

⁽²⁰⁾ في (هـ): «صدرايته».

⁽²¹⁾ انظر: الأصول في النحو (2/ 396)، والتعليق على كتاب سبويه، لأبي علي، لفارسي، تحقيق: د. عوض

الغوري، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1997م، (1/ 19)، وتوجيه اللمع لابن الجندب (ص 490)، وشرح المفصل لابن عيش (1/ 339)، وأمالى ابن الحاجب (2/ 221)، وشرح الرضي (1/ 259)،

والتكاشف في فني الحوراء الصرب (1/ 271)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 501)، وشرح

المكودي على الألفية (ص 211)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 19).

(تفسير: من أبوك): فإن «من» مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام: وهو الاستفهام بمعنى «أهذا أبوك أم ذاك⁽¹⁾»، أو⁽²⁾ «أزيد أبوك أم عمرو⁽³⁾» أم خيرهم⁽⁴⁾.

(أو كذا)، أي⁽⁵⁾: إذا كان المبتدأ والخبر.
(معرفتين): فإن حينئذ يلزم تقديمه؛ لأنه لو أخر لزوم⁽⁶⁾ الالتفات من إلا بقربته؛ نحو قوله
يؤثما يؤثمتنا ويتأثما

يؤثمن أثناء الرجال الأبايد⁽⁷⁾

⁽¹⁾ في (ب) «ذلك»

⁽²⁾ في (ي) «و».

⁽³⁾ في (ب) «غروما»

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (هـ): «قال المصنف في الأدالي: وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من أبوك»
: «فمن» مبتدأ و«أبوك» خبره. وكذلك: من زيد؟ من عمرو؟ لأنهما معرفتان، فوجب أن يكون السبق هو المبتدأ كقولك: أزيد أبوك؟ وقد يتخيل أنه خبر لضرورة الاستفهام لوجهين: أحدهما: أن قولك من زيد؟ منه التجار أم الحيايط، فقد وقع «من» موضع الحكم، والحكم خبر، فما يقع موقعه خبر. والثاني: ما فيها من الإيهام وعدم التبيين، إذ هو صالح لكل واحد من يصلح أن يكون أبا على سبيل البذل، فكان كرجل. والأول فلسد من وجهين: أحدهما أنه ليس بمثابة ما ذكره من الأحكام، بل لواجبه بكية ألقب لكان جميعا على المطابقة ولوسم ما ذكر فالصحيح أنه لو صرح بالحكم فقليل الضارب زيد، لكان الضارب هو المبتدأ، فهذا أجدر. ولما الثاني فغير مستقيم لأن الإيهام الذي في «من» إنما نشأ من قبل الاستفهام الذي فيه، لا من حيث كونه نكرة. ألا يرى أنه بمعنى قولك أزيد أبوك أم عمرو أم خالد؟ تنطرق الإيهام في هذه المسيمات على المتكلم لا يوجب ما تنكره فكذلك هذا. وجواب حله الأساء بالمرءة عما يحقق كونها معرفة. كما أن جوانب بالأساء، عما يحقق كونها أساء بالاتفاف، وهي بمعنى أي الرجال، وأي الرجال. معرفة بالاتفاف، فكذلك هذا. أمالي ابن الحاجب (2/ 605).

⁽⁵⁾ 606.

⁽⁶⁾ قوله: «أي» ليس في (ي).

⁽⁷⁾ في (هـ): «يأثم»

⁽⁷⁾ قوله: «ويتأثما يؤثمن أثناء الرجال الأبايد» ليس في (أ)، (هـ). واليت من عمر الطويل، وهو للقرن في خزنة الأدب (1/ 444)، ويلا نسبة في الإصناف لابن بري (1/ 66)، وشرح ابن عقيل على الألفية (1/ 119)، وشرح الفصل لابن يحيى (1/ 99، 9، 132)، وأوضح المسالك لابن هشام (1/ 106)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 98)، ومنتقى الديب (ص 589)، وشرح الأشموني 1/ 99، وشرح لتصريح على التوضيح (1/ 173)، وشرح شواهد المعنى للسيوطي (2/ 848)، وجمع الموامع (1/ 102)، وانظر المجمع المفصل في الشواهد النحوية، لإميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ - 1997م، (2/ 405)، وشرح الشواهد النحوية في أمثات، الكتب النحوية، محمد بن حسن شراب، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1427هـ - 2007م، (1/ 290)

و «أبو حنيفة أبو يوسف»، وأما⁽¹¹⁾ نحو: «زينة المطلق، أو المطلق زينة»، فقبل الاسم متعين للإبتداء والصفة للخبر، وليس بسلبه، لأن الخبر يصح اشتقاقه وهو، في الصحيح، والصحة⁽¹²⁾ ونوع الاسم خبراً بمعنى⁽¹⁾ المسقى بكذا، والصفة مبتداً بمعنى الدات الذي انصف بكذا

(لو شأوتين): تخصيصاً، ولو قال: «أو [ب/ 29] كانا متساويين»، لتناول⁽⁴⁾ التساوي في التعريف والتخصيص ليستغني عن ذكر كونيهما معرفتين لكن اشتراط التساوي في التعريف يومم اشتراط التساوي في رتبة التعريف⁽⁵⁾ فصرح بقوله «أو كانا معرفتين» نحواً عن هذا الوهم.

(بطل: أفضل منك): مبتداً

(أفضل مني): خبر

(لو كان). عطف على قوله: «أو كانا معرفتين، ويجوز العطف على قوله. «كان المبتداً»

أيضاً⁽⁶⁾.

(الخبر فعلاً): اصطلاحياً⁽⁷⁾ ومفرداً وفيه⁽³⁾ لا جملة باعتبار الصورة، فلا يرد نحو:

«يقومان⁽⁹⁾ الزيدان»، حيث⁽¹⁰⁾ يجوز: «الزيدان يقومان»؛ لعدم اللبس؛ إذ الفاعل يكون

في (ب) «أيضاً»⁽⁵⁾

قوله: «ويجوز المطف على قوله كان المبتداً أيضاً» سقط من (1)، (هـ).

والنظر: القوائد الشافية على إعراب الكافية لزيفي زاده (ص 341).

في (ب): «اصطلاحاً»⁽⁷⁾

كتب في حاشية (هـ): «أي: في اشتراط الإفراد طرأ، لأن التقديم في نحو: يقومان الزيدان، وأحب أيضاً،

لش بلنس المبتداً بالبدل في الضمير، أو بالفاعل على قول: يجوز كونه الألف والواو حرفاً دالاً، على تشبيه

وجعه كالتاء في «فصرت»، بركوي». اهـ.

في (ب): «لقومان»⁽⁹⁾.

في (ي): «مجهت»⁽¹⁰⁾.

واحدًا ليس «لا»، لأن الخبر جملة صورة لا تعمل بخلاف «زيد قام»، اهـ / 1153 لأن الخبر فيه فعل لا جملة صورة إذ التصدير المستكن اعتباري لا صوري، ولذا جعل «أين» في «أين زيد» خبرًا منفردًا مع أن فيه ضميرًا مستكنًا، فأعرف، وفيه⁽¹⁾

(لغة)، أي: للبنداء احتراز عن أن يكون فعلًا لغيره، نحو: «زيد قام أبوه» فإن تقديم الخبر فيه جائز⁽²⁾.

(مثل: زيد قام)، إذ لو أخر هنا لزم الالتباس بالفاعل.

(ونجى): جزاء الشرط.

(تقديم): أي: تقديم المبتدأ على الخبر، نصدّر أو اللبس⁽³⁾

(وإذا): للشرط

(تضمن الخبر المفعول): أي الذي ليس⁽⁴⁾ بجملة صورة بخلاف: «زيد أين أبوه»؛ حيث لا يطل صدراؤه لتصدره⁽⁵⁾ على⁽⁶⁾ جملة.

(ما). موصولة أو موصوفة مفعول «تضمن».

(لغة): صلة أو صلة.

⁽¹⁾ قوله: «فيه» سقط من (1).

وكتب في حاشية (هـ): «أي: في جمل «أين» مفردًا، نظر: لأنه يتنقص بما تقدم في أن وقع ظرفًا فالأكثر أنه مفرد بجملة، والخواب: أنه لا شك أن لفظ «أين» اسم مفرد سواء قدم بالجملة أو بالفرق فإين في أين زيد مفرد وقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال إنه خبر مفرد بركوي » اهـ

⁽²⁾ انظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني (1/ 150)، والإيضاح النضدي لأبي علي الفارسي (ص 43)، والبدیع فی علم التریب (1/ 72)، واللباب فی علل النباء والإعراب (1/ 139)، وتوجيه اللمع لابن الجليز (ص 143)، وشرح المصطلح لابن يعيش (1/ 229)، والسمعة في شرح الملح (1/ 303)، وارتشاف القريب (2/ 997)، وتوضيح المقاصد والمسالك (1/ 482)، ومعني اللبس (ص 497)، وشرح لشارطي على الآية ابن مالك (1/ 624)، وشرح الكوردي على الألفية (ص 48).

⁽³⁾ في (ب): «اللبس».

⁽⁴⁾ قوله: «ليس» ليس لي (ي).

⁽⁵⁾ في (ب): «لتصدر».

⁽⁶⁾ في (ي): «عن».

«مَنْزُورُ الْكَلَامِ» كَالِاسْتِغْنَاءِ، وَغَيْرُهُ فَاعِلٌ [ي/ ا] ب [الظرف، أَوْ مَسْتَدًا مُتَقَدِّمًا^(١١) الْحَبْرُ، وَالْحَمَلَةُ الْإِسْمِيَّةُ صِلَةُ أَوْ صِفَةٌ.

«نَحْوُ»^(١٢) [أَيْ:] خَيْرٌ

«نَهْذٌ»: مَبْتَدَأٌ إِذَا لَوَّأَتْ^(١٣) لِبَطْلُ^(١٤) صَدَاوُهُ

«لَوْ كَانَ مُتَقَدِّمَةً»: أَيْ^(١٥) الْحَبْرُ.

«مُعَصَّصًا لَهُ»: أَيْ: لِلْمَسْتَدِ^(١٦) النَّكْرَةُ (26/ب) وَمُعَصَّصًا لَهُ، مِثْلُ^(١٧) (لَيْ: الدَّارُ)، فَإِنَّ حَبْرَ

يُخَصِّصُ^(١٨) الْمَبْتَدَأَ بِتَقْدِيمِهِ وَلَوَّأَتْ لِبَقِي الْمَبْتَدَأِ بِلَا تَخْصِصٍ.

«زَجَلٌ»: أَوْ كَانَ

«لِتَعْلُقَهُ»، أَيْ: لِتَعْلُقِ الْحَبْرُ السَّادَّ مَسْنُودًا، فَلَا يَرُدُّ نَحْوُ. «عَلَى اللَّهِ عَصْدُهُ مَتَوَكِّلٌ»، وَاسْمُ كَانَ

قَوْلُهُ.

«ضَمِيرٌ»: كَانَتْ.

«لَيْ: الْمَبْتَدَأُ»، إِذَا لَوَّأَتْ زَلَمَ الْإِصْبَادُ قَبْلَ الذِّكْرِ.

«يُجَلُّ: عَلَى الثَّرْوَةِ»^(١٩) يُمْلَأُهَا: أَيْ: مِثْلُ الثَّمَرَةِ مَبْتَدَأًا، وَفِيهِ ضَمِيرٌ لِتَعْلُقِ الْحَبْرِ وَهُوَ الثَّمَرَةُ،

لِتَعْلُقِ الْجَذْرَ وَالْجَرْدَ بِـ «حَصَلَ» أَوْ «حَصَلَ»^(٢٠) [ب/ ا] 130 الَّذِي هُوَ خَيْرٌ^(٢١) أَوْ يُقَالُ

الْخَيْرُ: هُوَ قَوْلُهُ «عَلَى الثَّمَرَةِ» وَالثَّمَرَةُ يَتَعْلَقُ بِهِ تَعْلُقُ الْجِزْمُ بِالْكُلِّ.

^(١) لَيْ (ي): «مَقْدَمٌ».

^(٢) لَيْ (هـ)، (ب): «مِثْلٌ».

^(٣) قَوْلُهُ: «لَوَّأَتْ» فِي (ي): «لَوَّلَا».

^(٤) لَيْ (ب): «يَسْطَلُّ».

^(٥) قَوْلُهُ: «تَقْدِيمُهُ أَيْ» فِي (ي): «تَقْدِيمُ الْحَبْرِ».

^(٦) لَيْ (ي): «لَوْ قَرَعَ الْمَدُّ».

^(٧) لَيْ (هـ)، (ب): «نَحْوُ».

^(٨) لَيْ (ب)، (ي): «تَخْصِصٌ».

^(٩) لَيْ (ب): «الثَّمَرَةُ».

^(١٠) لَيْ (ي): «لِتَعْلُقِ».

^(١١) لَيْ (ي): «مَالِحٌ صِلٌ».

^(١٢) لَيْ (هـ): «خَيْرٌ».

(وَقَدْ): تمييزٌ من الاسم التام بالإضافة مزالٌ عن الموصوف، أي: «حصل» أو «حاصل» على الشجرة اهـ/ 53ب [«ريد»⁽²⁾ مثلها].

(أَوْكَانَ): الخبرُ خبراً⁽³⁾.

(عَنْ أَنْ): بأن يقع⁽⁴⁾ «أَنْ»⁽⁵⁾ مع اسمها وخبرها الموزون بالمفرد مبتدأ اللّهمّ إلا إذا⁽⁶⁾ لم يلتبس؛ نحو: «لولا أنّك قائمٌ حق لحان كذا»⁽⁷⁾.

(مِثْلُ: عِلْدِي أَتُكْ قَائِمٌ): فإن «أَنْ» مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ، و«عندي» خبره تقدّم عليه⁽⁸⁾، لفلا يلتبس المفتوحة بالكسورة؛ أي: عندي قيامك.

(وَجَبِي): جزاء لقوله «إذا»⁽⁹⁾ تضمن «مع ما عطف»⁽¹⁰⁾ عليه.

(تَقْدِيمُ): أي: تقديم⁽¹¹⁾ الخبر على المبتدأ.

⁽¹⁾ في (ي): «إلى».

⁽²⁾ في (ي): «زيد».

⁽³⁾ قوله: «خبراً» سقط من (هـ).

⁽⁴⁾ في (ب): «نقع».

⁽⁵⁾ قوله: «أَنْ» ليس في (هـ).

⁽⁶⁾ في (ب): «إذا».

⁽⁷⁾ انظر: الكتاب لسيوريه 28 / 3، والمغضب للمبرد 33 / 3، والأصول في التحولات لسراج 2 / 150، وشرح كتاب سيوريه للسرياني 222 / 3، والإيضاح العنودي لأبي علي الفارسي (ص 130)، وشرح لفصل لابن يعيش 283 / 4، وأما ابن الحاجب 2 / 573، وشرح التسهيل ذين مالك 1 / 149، واللغة شرح اللعة 2 / 553، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 2 / 217، وشرح الشاطبي على التية ابن مالك 2 / 340.

⁽⁸⁾ قوله: «تقدم عليه» في (هـ)، (ب): «تقدم».

⁽⁹⁾ في (هـ)، (ب): «وإذا».

⁽¹⁰⁾ في (ي) «اعطف»

⁽¹¹⁾ قوله: «تقديم» ليس في (ي).

يَتَعَدُّ الْخَيْرُ، فيكون اثنين فصاعداً، وقد يجب التعدد، نحو «الحل»

حلو حامض»⁽¹¹⁾، و: «الأبلى أسود أبيض»⁽¹²⁾، و: «هما عالم جاهل»⁽¹³⁾

(مثلاً: زيد): مبتداً تعدد خبره وهو:

«عالم حافل، وقد»؛ مثل: «قد» السابق.

(تضمن البتة) معنى الشوط؛ وهو ملازمة الثاني للأول، وقيل: سببه الأول للثاني⁽¹⁴⁾، وبذ عليه

نحو: (وما بكم من نعمة فمن الله) [النحل: 53] إلا أن يواد السببه للحكم والإخبار⁽¹⁵⁾

(يُصح)؛ أي: لا يمتنع.

(ذخول الفاء في الخبر)؛ إذا قصد السببه أو⁽¹⁶⁾ الملازمة وإلا فلا.

(وذلك)؛ أي: المبتداً المتضمن لمعنى الشرط مبتداً.

(الاسم⁽¹⁷⁾)؛ خبره⁽⁸⁾.

(الموصول يفعل أوظرف)؛ أي⁽⁹⁾. [ي/ 132] الذي وصل بفعل أوظرف وهو صفة

الاسم⁽¹⁰⁾.

(أو التكررة الموصوفة)؛ أي: التي وصفت

⁽¹⁾ معده في (ب): «والعمل حمو».

⁽²⁾ في (هـ) «وايض».

⁽³⁾ انظر: الكتاب لسبويه (2/ 82)، والمقتضب للمبردة (4/ 308). والأصول في التحويلات السراج (1/ 151)، وشرح

كتاب سبويه للسيرافي (1/ 11)، والمائل الخليات لأبي علي انغازسي (ص 201)، وشرح المقصل لابن يعيش (1/

249)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 169)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 337)، ورتشاف الغريب

(3/ 1105)، والتذيل والكمال في شرح كتاب التسهيل (4/ 88)، وشرح لسانطي على النية بن مالك (2/ 129)،

ومعجم اعرامع (1/ 365)

⁽⁴⁾ قوله «الأول للثاني» ي (هـ): «الثاني للأول»

⁽⁵⁾ انظر: المقتضب للمبردة (3/ 35)، وشرح كتاب سبويه للسيرافي (3/ 310)، والإيضاح المضدي لأبي علي انغازسي

(ص 25)، وشرح المقصل لابن يعيش (1/ 250)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 329)، وشرح الكافية الشافية له

(1/ 378)، والتذيل والكمال في شرح كتاب التسهيل (4/ 99)، ومعجم اعرامع (1/ 404)

⁽⁶⁾ في (ي) «و»

⁽⁷⁾ في (ب): «والاسم»

⁽⁸⁾ في (1) «خبره»

⁽⁹⁾ قوله: «أي» ليس في (ي)

⁽¹⁰⁾ قوله: «الاسم» ليس في (ب)

(بهما) أي: يفعل أو ظرفي، وينبغي أن يقول به؛ لأن العائد إلى المعلوم والمعطوف عليه بكلمة أو فرداً⁽¹⁾ نحو: «زيد أو عمرو قائم»، ولا يقال «قائم»⁽²⁾، لأن⁽³⁾ المراد أحد⁽⁴⁾ المذكورين؛ فإن قيل: تعريف الجزأين يقتضي الحصر والبند الداخِل عليه، أما نحو: «أما زيد لمنطلق»⁽⁵⁾.

والمقتضين بحرف⁽⁶⁾ الشرط؛ كـ: «من وما» والمبتدأ الموصوف بهذا [هـ/ 154] الموصول، نحو: {قل إن الموت الذي تقرون منه فإنه ملائكم} المناقون: 8] من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر؟ قيل الفاء في القسمين (1/27) الأولين بحرف الشرط. أما الأول فظاهر؛ لأن [ب/ 30] «أما» حرف الشرط⁽⁷⁾ وأما الثاني؛ فلأنه يتضمنه⁽⁸⁾ ويجري فيه أحكام الشرط والجزء من لزوم الفاء في موضع اللزوم، وجوزة وامتناعه⁽⁹⁾ في مظاهرها⁽¹⁰⁾، وجعل الماضي مستقبلاً حتماً وجزم المضارع، وغير ذلك بخلاف المبتدأ⁽¹¹⁾ التضمن؛ بمعنى⁽¹²⁾ الشرط فإنه لا يلزم في خبره الفاء وإن كان اسمية. ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتماً بل يجوز فيه كلا

(1) في (1): «لفرد»، وفي (ي): «معرد»

(2) بعده في (ب): «لأن المراد أحد المذكورين».

(3) في (1): «إلا أن».

(4) في (1): «بأحد»، وكتب في حاشية (ب): «إلا أن يراد بأحد المذكورين».

(5) انظر: الكتاب لسبويه (3/ 332)، والمقتضب للمبرد (2/ 71)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 492)، وأسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (ص 365)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 147)،

وشرح الفصل لابن يعيش (5/ 125)، ولوثشاف الضرب (4/ 1893).

(6) في (هـ)، (ب): «طرف».

(7) في (هـ): «الشرف».

(8) في (ب): «يتضمن به».

(9) قوله: «وجوزة وامتناعه» في (ا): «وسور وامتناع»

(10) في (ب): «مكائنها»

(11) في (ب): «مبتدأ»

(12) في (هـ)، (ي): «لمش»

الوجهين، ولا يميز المصارع فلذلك القسمين المذكورين في هذا الباب ليس بسديد. وأما القسم الثالث فصلحن بالموصول بفعل أو ظرف⁽¹⁾.

(مثل الذي) مبتدأ

(يأتي) أولي الدار) و«لو» ليس بترديد بين الشرطين بل من باب عطف عبارة على عبارة أي. يقال «يأتي» أويقال «في الدار» مكان «يأتي».

(قلة وزعم): خبر المتدا.

(وكل رجل يأتي أولي الدار): أي. يقال في الدار.

(قلة وزعم، وكنت): مبتدأ

(وتل): عطف على «ليت».

(تاتقان⁽²⁾ بالاتفاق): أي باتفاق النحويين؛ بطلان صدارة الشرط بدخولهما، ولتغير الجملة بهما من القطع بوجود⁽⁴⁾ الخبر⁽⁵⁾ على تقدير وجود الشرط إلى الشك؛ فإن قيل: «باب كان وباب علمت» أيضًا مانعان⁽⁶⁾ دخول الفاء بالاتفاق فما وجه تخصيص «ليت ولعل»؟ قيل:

⁽¹⁾ انظر الكتاب لسيويه (3/ 103)، والأسول في النحو (2/ 168)، وشرح كتاب سيويه للسيرافي (3/ 307)، والمسائل الحليات لأبي علي الفارسي (ص 365)، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، مخفي: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م، (1/ 278)، والباب في علل البناء والإعراب (1/ 421)، وشرح الفصل لابن يمين (1/ 253)، والماضي ابن الحاجب (2/ 480)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 330)، وشرح الرضي (1/ 268)، وارشاف الضرب (4/ 1893)، والتعريض على التوضيح للأزهري (2/ 6).

⁽²⁾ بعده في (هـ)، (ي): «صلته»، وفي (ب): «صلة»

⁽³⁾ بعده في (ب): «غير». وكتب في حاشية (ي): «عن دخوله عليه، لأن صحة دخوله عليه إنما كان

لشبهة البدأ والخبر للشرط والجزاء، وليت ولعل» يزيلان تلك المشابهة، لأيهما ترجح الكلام من الخبرية إلى الاشائية واشترط والجزاء من قبيل الأخبار. حامي». القوائد الضبئية (1/ 29C).

⁽⁴⁾ في (ب): «لوجوده».

⁽⁵⁾ في (ي): «الجزاء».

⁽⁶⁾ بعد في (ب): «عن».

الاستعمال القرآني⁽¹⁾، ففيها خلاف، وفي غيرها اختلاف طين⁽²⁾، أن «إن»⁽³⁾ إلحاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر، وفيه⁽⁴⁾.

وقد يختلف الابتداء لييام، أي: وقت حصول (27/ب) (قرينة): لفظة اوصالية. (جوازاً): أي: حذف جازاً، وقد يجب حذفه كما في المخصوص بالمدح أو اللذم، نحو: «نعم الرجل زيد» و. «بئس الرجل عمرو» بتقدير هو، وفي⁽⁵⁾ الصفة المقطوعة رفعا، نحو: «الحمد لله الحميد»؛ أي: هو الحميد، وفي: «زيد الخير أكمل»، أي: هو أكمل، ولم يذكر ذلك لقلته لا لعدده، كم زعم البعض وعلوه بكون مبتدأ ركنا، وليس بسديد لأن الركبة لا يتأق⁽⁶⁾ وجوب الحذف بموجب ألا ترى⁽⁷⁾ أن الخير وكن وقد يجب حذفه⁽⁸⁾.

(كقول المستهل): أي: نظيره مثل قول: طالب الغلال وراقع⁽⁹⁾ الصوت⁽¹⁰⁾ عند رؤية الغلال. (الميلان): أي هذا الميلان بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الميلان هذا؛ لأن المقصود نفس الميلان لا تعيينه⁽¹¹⁾ بالإشارة.

⁽¹⁾ قوله: «الاستعمال التركي» في (ي): «استعمال القرآن».

⁽²⁾ في (ي) «طين».

⁽³⁾ قوله: «إن» ليس في (هـ)، وفي (ب) «وإن».

⁽⁴⁾ نظر لأصول في النحو (1/260، 2/60)، ولسج في علم العربية (1/82، 540)، وشرح لرمي (1/242)، وشرح الشافعية للاستمرادي (2/688)، والذليل ولكمين لأبي حنيفة الأندلسي (4/34)، وشرح الشافعية على التنية

ليس مالت (1/633)

⁽⁵⁾ في (ي) «هو».

⁽⁶⁾ في (هـ) «تأق».

⁽⁷⁾ في (ك)، (ي) «يرى».

⁽⁸⁾ قوله: «حذف» ليس في (ب).

نظر في تفصيل حذف المتأ في هذه المسائل: الكتاب لسيرة (2/62)، وشرح الكتاب لأبي سعيد السيراني (2/394)، والإيضاح المنصدي (ص 41)، واليدبع في علم العربية (1/71)، وشرح المفصل لابن عيسى (1/370)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/207)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/287)، وارتشاف العرب لأبي حيان الأندلسي (3/1617)، والذليل والتكميل له (9/194)، وتخصيص الشواهد وتلخيص التوارد (ص 187)، والتلخيص

التحوية للبرقي (1/499)

⁽⁹⁾ في (ي) «اوراقع».

⁽¹⁰⁾ قوله: «الصوت» ليس في (هـ).

⁽¹¹⁾ في (ي) «تعب».

(والله)، أتى بلفظ القسم [هـ/ 54ب] للآلية يتروم نصب الهلال عند الوقف. [ي/ 133]

(والله عز وجل)، أي: وقد (1) يمتد الخبر حلقاً جوازاً (2).

(مثل: خرجت)، أي: ونظيره (3) مثل هذا الكلام.

(فأما السبع): واقف (4)، الفاء عاطفة، و«إذا» للمفاجأة، وهي عند البرزخ (5) ظرف مكان

فيصلح خبراً من الجنة، فلا يحتاج إلى تقدير (6) الخبر فيكون المعنى: خرجت فهي ذلك المكان

السبع، ولا يراد عليه نحو (7): «خرجت فإذا السبع بالباب» لاحتمال أن يكون قوله

«بالباب» (8) بدلاً، وعند غيره ظرف زمان وهو لا يصلح (9) خبراً عن الجنة؛ فيكون خبراً ظرفاً

لمعنى (10) المفاجأة، ويكون الخبر محذوفاً وهو موجود أو حاصل، ويكون المفاجأة القادرة منزلة

منزلة اللازم لتلا يتقلب الظرف مفعولاً به بتقدير «فاجأت» زمان وجود السبع، ويمكن أن

(1) في (ن)، (ي): «قد» بدون واو.

(2) في (هـ)، (ي): «حائزاً».

(3) في (هـ)، (ب): «نظيره».

(4) قوله: «واقف» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، وأثبت من (1).

(5) بعده في (هـ): «والسيراقي».

والبرزخ: هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمرو بن حسان السلمي أبو العباس البرزخي البصري النحوي، رأس المدرسة البصرية ببغداد، وكان من العلم، وقرارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وملوكية الجمالة، وكرم المشورة، وطلاقة الكتابة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخط، وصحة الترجمة، وقرب الإقحام، ووضوح الشرح، وعدوية المثل، عسى ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه. توفي سنة (286هـ)، له من التصانيف «الغضب»، و«الكامل»، و«لفصل»، وغيرها. ينظر: أنصار الثمانيين البصريين، لأبي سعيد السيراقي (ص 50، 51)، وقديمي السماء الحويين للمفصل بن مسعر (ص 53)، وأبناء الرواة في أنباء النحاة للقطبي (36/2).

(6) في (ي): «تقدير».

(7) قوله: «لغو» ليس في (هـ)، (ب).

(8) قوله: «بالباب» ليس في (هـ).

(9) بعده في (ي) «أنت يكون».

(10) قوله: «خبراً ظرفاً لمعنى» في (هـ)، (ب): «ظرف لمعنى»، وفي (ي) «ظرف بمعنى»، والمثبت من (1).

يعتق إذا بالحر القدر خاصاً من نحو⁽¹⁾ «واقف لوحاضر» فلا يكون مستقراً [ب/ 31]

حتى يلزم خبرية⁽²⁾ لزمان للجملة⁽³⁾.

(ووجوباً)، أي: حذفاً واجباً.

(نمّا التزم)، أي: في تركيب التزم فيه⁽⁴⁾، أو مصدرية حينية، أي: وقت التزام غير الخبر

موضعه

(في موضوعه)، أي: موضع الخبر

(خبرية)، أي: غير الخبر

(ملأ: قولاً زهداً)، أي: كل اسم وقع بعد «لولا» وكان خبره، عما يجب حذفه لسدّ جوابها

سده أي: لولا زيد موجودٌ

(لكأن كذا). وفي بعض نسخ «هلك عمرو»، وإذا كان⁽⁵⁾ الخبرُ خاصاً لا يجب حذفه،

نحو:

ولولا⁽⁶⁾ الشعرُ بالعلماء يُؤذي

لكنّهُ اليومُ أشقرٌ من ليلهِ⁽⁷⁾

⁽¹⁾ قوله: «طوبى ليس في (1).

⁽²⁾ حله في (ي): «لا»

⁽³⁾ في (ح): «خبرية»

⁽⁴⁾ انظر الفصل للزخشري (ص 45)، وشرحه لابن يعيش (1/ 238، 240)، وأما ابن الحاجب (2/ 874)، وشرح التسهيل

لاين ملك (1/ 275)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 272)، وشرح ابن العلام على الفية ابن مالك (ص 85)، والكتاني في

في لعمرو العصرف (1/ 150)، وروايات الصرب لأبي حيان، لأندلسي (3/ 108)، والتدليل والتكميل له (3/ 279)، وتفيد

الترديد لشرح الحاشي (2/ 868)، وتعليق العراقي للسامي (3/ 25)، وفتح المودع (1/ 390).

⁽⁵⁾ قوله: «فيه» سقط من (1)، (ي).

⁽⁶⁾ قوله: «كان» ليس في (1)، (ح).

⁽⁷⁾ بعده في (ي): «بيت»

⁽⁸⁾ في (ي): «لولا»

⁽⁹⁾ البيت من بحر الوفر، وهو منسوب إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه في مناقب الشافعي، لأبي بكر الصفي، تحقيق السيد أحمد صفر،

مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة الأولى 1390 هـ (2/ 62)، وفيات الأعيان لابن حنك (4/ 167)، والسير في

طبقات العلماء وللوك ليهاه الدين الجندبي، تحقيق: محمد بن علي الخوالي، مكتبة الإرشاد - صنعاء، الطبعة الأولى 1415 هـ -

1990 م (1/ 153)، وتاريخ الإسلام للشمس (5/ 146)، وطبقات الشافعية، لابن كثير، تحقيق: د. أحمد عمر ماضي - د. محمد ربهيم،

مكتبة الفاتحة الدينية - القاهرة، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1993 م (ص 38)، وصحيح الأحمس في صناعة الإث، للشافعي، دار

كتب العلمية (1/ 320)، وتاج المروس للزبيدي (9/ 130)، ولم أتف عليه إلا بهذه النسبة

وقال الكوفيون مومن باب حذف الفعل، أي: لولا وجد زيد لكان كذا، لشيء «لولا» بحرف الشرط ولاحتصاص «لولا» التحفيض بالفعل فيعمل «لولا» الامتناعية عليها⁽¹⁾.
(ويطلق: ضريي، زينا قائما) أي: كل (1/28) مبتدأ [هـ/ 55ب] كان مصدراً صورياً، أوتواويل مضافاً⁽²⁾ إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، ويعدده حالة مفردة أوجلة، أو كان اسم تفصيل مضافاً إلى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال مسدده، نحو: «ضريي زينا قائما أوقائمين»، و: «إن ضريت زينا قائما»، [ي/ 33ب] و: «أكثر ضريي⁽³⁾ السويق ملتوفاً»، و: «أخطب ما يكون الأمير قائماً»، وفي: «ضريي زينا قائماً» مذاهب؛ فذهب البصريون إلى أن تقديره: «ضريي زينا حاصل» إذا كان يحس «قائماً» حالاً، و«كان» تامة و«إذا» ظرفاً⁽⁴⁾ مستقراً وفقاً خيراً للمبتدأ الذي ليس بجثة، وقال الكوفيون: تقديره «ضريي زينا قائماً حاصل» يجعل «قائماً» من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسدده وتقييد المبتدأ بالحال⁽⁵⁾ المقصود عمومته بدلالة الاستعمال⁽⁶⁾. وقيل: تقديره «ضريي

(1) انظر مذهب الكوفيين ومناقشته في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 460)، والإصناف في مسائل الخلاف للأباري (1/ 134)، المسألة: 19، وأحزاب لامية الشافري، لأبي الفداء المكنزي، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1404هـ - 1984م، (ص 89)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 198)، وشرح السهيل (1/ 283)، والجنى الدامي في حروف الماتمي (ص 602)، ومجهد القواعد لناظر الجيش (9/ 490)، وجمع المراجع (1/ 394).

(2) في (ي): «مضاف».

(3) في (ي): «شرب».

(4) بعده في (ي): «كان».

(5) قوله: «بالحال» ليس في (1)، (ي).

(6) انظر ملخصي البصريين والكوفيين ومناقشتهما في الأصل في النحو (2/ 361)، والإصناف في مسائل الخلاف للأباري (1/ 184)، المسألة: 27، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 198)، وشرح السهيل (1/ 225)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 277)، وارتشاف العصب (3/ 1094)، والتذيل والتكميل (3/ 289)، وأوضح المسالك (1/ 221)، ومجهد القواعد (2/ 906)، وشرح الأنشوري على الألفية (1/ 209)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 228)، وجمع المراجع (1/ 398).

زيّداً - ضربي أوضربه⁽¹¹⁾ - قشّاً» بحذف مصدرٍ مثله واقفاً خبراً، وقيل: هو مبتدأ لا خبر له وضمّهما⁽¹²⁾ ظاهراً.

(وكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَةٌ)؛ أي: كل رجلٍ وحرفته متقارنان أو متقارنان، [وإنما] يجب حذف الخبر هنا لدلالة الواو المذكورة؛⁽¹³⁾ على الخبر ووقوع «ضيعته» مقدّمة لفظاً، ولا يرد⁽¹⁴⁾ أنه لو كان الواو بمعنى «مع» وجب انصب؛ لأنه إنمّا يجب النصب إن كان قبل لواو فاعل أو معنى فعل وهما لا فعل ولا معنى فعل وأما مقترن المفهوم بقربة الواو فلا اعتداد به لأن الشرط أن يكون ذلك الفعل غير مفهوم من الواو⁽¹⁵⁾.

والمراد: أنّ «كل» مبتدأ عطف عليه شيءٌ بواو بمعنى «مع» [ب/ 32] يجب حذف خبره لإغناء⁽¹⁶⁾ الواو التي بمعنى «مع»⁽¹⁷⁾ عنه وسدّها مسدّة. وقيل: حذف الخبر⁽¹⁸⁾ في مثله غالباً لا واجب؛ لأن الخبر المحذوف من نحو «مقترنان أو متقارنان» خبر لمبتدأين فلا يسدّ المبتدأ الثاني وهو قوله: «وضيعته» مسدّة؛ إذ المبتدأ لا يكون سادّاً مسدّاً. والخبر؟ والجواب أن يقال: المبتدأ الثاني يسدّ مسدّاً⁽¹⁹⁾ الخبر المحذوف من حيث⁽²⁰⁾ هو خبر⁽²¹⁾ الأول فيجب حذفه من هذا

(1) قوله: «ضربي لوضربه» ليس في (هـ)، (ب)

(2) في (هـ): «وضمهما»، وفي (ي): «وضمّهما»

(3) في (ب): «المذكور»

(4) في (ب): «يراد»

(5) قوله: «[وإنما] يجب حذف الخبر هنا لدلالة الواو المذكورة على الخبر ووقوع ضيعته مقدّمة لفظاً ولا يراد أنه

لو كان الواو بمعنى مع وجب النصب لأنه إنمّا يجب النصب إن كان قبل الواو فاعل أو معنى فعل وهما لا فعل ولا معنى فعل وأما مقترن المفهوم بقربة الواو فلا اعتداد به لأن الشرط أن يكون ذلك الفعل غير مفهوم من الواو»: سقط من (1)، (هـ)، وهو قتل به استمرارات عطية لا يمكن الاستثناء عنها هنا

(6) في (ب): «لاغتناء».

(7) قوله: «يجب حذف خبره لإغناء الواو التي بمعنى مع» سقط من (1)

(8) قوله: «الخبر» ليس في (هـ)

(9) في (ب): «مسدده».

(10) يملئه في (ب): «أنه».

(11) في (هـ): «سزّه».

الوجه، وإن كان لا يبدؤ مسدود من حيث أنه خبره⁽¹¹⁾ [156] ولا يشترط لوجوب حذف الخبر مسدود⁽¹²⁾ الشيء مسدود من كل وجه. أوبقار بقدر⁽¹³⁾ الخبر مفرداً وحفظ «صيته» على ضميره، ويكون تقدير الكلام «كل رجل متقارن هو وضميعة» فيكون المعطوف متعلق بالخبر ليسد مسدود.

(وتفسيره⁽¹⁴⁾)؛ أي: لمعرك⁽¹⁵⁾ ويتأذك ما أقسم به، والمراد: أن كل مبتدأ أي / [134] يكون مقسمًا به يجب حذف خبره لسد الجواب مسدود (لأفعلن ككلا).

[خبر إن وأخواتها]

(خبر إن): قدم خبر «إن» لأن خبر «لا» فرعه، واسم «ما ولا» فرغ معمول الفعل الجامد مع شذوذه في «لا» بخلاف خبر «إن».

(وأخواتها): عطف على «إن»، أي أمثالها وأشباهاها من الحروف الخمسة⁽¹⁶⁾ الباقية من الحروف المشبهة⁽¹⁷⁾؛ وهي: «أل وكأ وككن ولبت ولعل».

(هو المسند): خبر قوله «خبر إن» وهو ضمير (28/ب) الفصل. أوبقار: هو المسند ابتداء الكلام⁽¹⁸⁾. وقوله «خبر إن» مبتدأ محذوف الخبر؛ بقربة ما سبق؛ أي: «منه خبر إن» والمراد بقوله «المسند»: المسند إلى اسم «إن» بلا تبعية فلا يرب «يضر» في: «إن زيداً يضر» أبوه⁽¹⁹⁾، و: «إن رجلاً حسنًا قائم»، واختار به من كل ما ليس بمسند.

(يغنى دخول): خرج خبر «إن وأخواتها»
على الحروف؛ أي: إحدى هذه الحروف وهي: «إن وأخواتها»

(11) في (ب)، (ي): «خبر».

(12) في (ي): «مسدود».

(13) في (هـ): «يقدر».

(14) في (ب): «ومثل معمر».

(15) بعده في (ب): «تسمي».

(16) في (ب): «الجنية».

(17) بعده في (هـ): «بالفعل».

(18) في (ي): «كلام».

(19) بعده في (ي): «لأنه ليس بمسند إلى اسم إن».

(مطل: إن زهدًا قائمٌ) فإنه مستندٌ بعد دخول «إن»

(والزهد) أي شأله أوحكمه⁽¹⁾.

(كأنه) كضمان أوحكم⁽²⁾.

(خبرٌ مبتدأ). في أقسامه: من [ب/ 32] كونه مفردًا أو جملة، وفي أحكامه: من كونه مفردًا أو متعدداً أو مذكوراً أو محذوفاً، وفي شرائطه⁽³⁾، من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائدٍ وقد يخالف خبر المبتدأ في أن خبرها لا يكون مفرداً متضمناً لما له صدر الكلام.

(إنما فهي تقديم). [هـ/ 65ب] أي في⁽⁴⁾ جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة؛ حيث يفترقان فيه جوازاً وامتناعاً فقد جاز تقديم خبر المبتدأ ولم يجز تقديم خبر «إن»، لأن في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الالتماط عن عمل الفعل وهي تأخير المصوب عن المزموع ولوقال

«إلا في التقديم» لكان أصوب

(إنما إذا كان ظرفاً)، أي التقديم غير جائز في جميع الأوقات؛ إلا في⁽⁵⁾ وقت كونه ظرفاً فعينته يجوز أن يقدم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في⁽⁶⁾ غيره.

[خبر «لا» الناقية للجنس]

(خبر لا) مبتدأ محذوف الخبر أي: مه «خبر لا» وقوله «هو⁽⁷⁾ المسند» استئناف، أو قوله: «هو»⁽⁸⁾ فصل و«المسند» خبره⁽⁹⁾.

(التي): صفة «لا» أي «لا»⁽¹⁰⁾ الكائنة

⁽¹⁾ قوله «أوحكمه» في (أ) «وسكمه».

⁽²⁾ في (ي). «كحككم».

⁽³⁾ في (ب) «شرائط»

⁽⁴⁾ قوله: «في» ليس في (ب)

⁽⁵⁾ قوله: «في» سقط من (أ)، (ب)

⁽⁶⁾ قوله: «في» ليس في (أ)، (هـ)

⁽⁷⁾ قوله: «هو» ليس في (هـ).

⁽⁸⁾ يحذف في (ب): «المسند».

⁽⁹⁾ في (أ)، (ب): «خبر».

⁽¹⁰⁾ قوله: «لا» ليس في (هـ)، (ب).

(لنفي الجنس) أي: لنفي حكم الجنس، إذ «لا رجل قائم» مثلاً لنفي^(٢١) القيام لا لنفي (ي) / 34 ب [الرجل].

(هو الكسند): إلى اسم «لا» فلا يرذ نحو: «يضر» في^(٢٢): «لا رجل يضر أبوه» وبهذا صرح اسم «لا» وكل ما ليس بمسند^(٢٣).

(نعمه فغولها): بلا تيمية بقرينة ذكر التواضع بعداً فلا يرذ نحو: لا رجل^(٢٤) حستا في الدار^(٢٥) (مثل: لا فلام رجل ظريف): عدل عن مثال المشهور وهو قولهم: «لا رجل في الدار» لاحتمال حذف الخبر وجعل «في الدار» صفة بخلاف ما ذكر؛ لأن^(٢٦) «فلام رجل» معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته فلا يحتمل قوله «ظريف» أن^(٢٧) يكون صفة لقوله: «فلام رجل». والمثال وإن صلح محتملاً لا يقيح إذا^(٢٨) ترجح^(٢٩) المقصود ولكنه إذا استوى الاحتمالان؛ فهو يقيح وإذا الخطأ المقصود فأقيح كذا في (1/29) بعض الشروح فلا احتراز من الاحتمال أولي^(٣٠).

(٢١) في (ب): «إذا».

(٢٢) في (ي): «هي».

(٢٣) بعده في (ي): «نحو».

(٢٤) انظر الأصول في النحو (1/396)، والتبديل والتكميل (4/285، 5/310)، ومعني اللبيب من كتب الأندلس (ص 314، 412)، وتبديد الفوائد بشرح تسهيل الفوائد (3/1220)، وشرح المكنون على الية ابن مالك (ص 80)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (2/9)، والفوائد المعجزة في إجابات الكلمات الغريبة، لابن عابدين الدمشقي، تحقيق: د. حاتم صالح الصامن، دار الرائد العربي - بيروت الطبعة الأولى: 1410 هـ - 1990 م، (ص 46).

(٢٥) قوله: «لا رجل» تكرر في (ب).

(٢٦) انظر شرح الرضي على الكافية (1/388، 2/173)، والفوائد الضيائية (1/444).

(٢٧) بعده في (ب) «لا».

(٢٨) قوله: «ظريف أن» في (ب): «ظرفان».

(٢٩) في (ي): «أن».

(٣٠) في (ي): «يرجع».

(٣١) انظر: البديع في علم العربية (1/577)، ولكتاش في علمي النحو والصرف (1/173، 209)، وشرح الرضي على الكافية (1/224)، وارتشاف العرب (3/1312)، شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/442)، وتعليق الفراء بشرح تسهيل الفوائد (4/121)، والمولد الضيائية (1/301).

(فيها)، أي، «في الدار» خبرٌ بعد خبر لا ظرف⁽¹⁾ ظرف ولا حال، لأن [ب] [ظرف] الظرف لا يتحد⁽²⁾ بالظرف،

ونحو وهو من باب تعدد الخبر لزوماً؛ نحو: «الأبلح» أي أسود⁽³⁾ للزوم الكذب بالتحديد أو جوازاً، إن قيل: بانتفاء لزوم الكذب [هـ] / 157 في الغلمان؛ من حيث أنهم غلمان بالمبالغة والادعاء فأنت بقوله فيها لنلا يلزم الكذب⁽⁴⁾ تنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثلاً لتوحي خبرها الظرف وغيره.

(وتعطف): خبر «لا» حذفاً

(خبر)، وتوثيقهم لا يثبتونه؛ أصلاً أو في اللفظ قائلين بوجوب الحذف، فيقولون⁽⁵⁾: «لا أهل ولا مال»⁽⁶⁾، بمعنى: انقضى أهل المال، ويحملون ما يرى⁽⁷⁾ خبراً في مثل لا رجل قائم ولا كريم من الولدان مصوب⁽⁸⁾، على الصفة دون الخبر.

(اسم «ما ولا»): متداً محذوف الخبر، أي، منه اسم «ما ولا». وقوله: «هو المسند إليه»⁽⁹⁾ استئناف أو خبره قوله «المسند إليه» و: «هو» فصح.

(المستبين): في النفي والدخول على الاسم صفة «ما ولا» وتعلق به قوله:

⁽¹⁾ قوله «ظرف» ليس في (ب)

⁽²⁾ في (أ)، (ي) «تحد»

⁽³⁾ قوله «أسود أسود» في (ب)، (ي): «أسود أسود»

⁽⁴⁾ قوله: «يلزم الكذب» في (ب)، «يكذب».

⁽⁵⁾ في (ب)، «فيقول»، وفي (ي): «فيقول»

⁽⁶⁾ إشارة إلى قول الرازي التميمي

وبطلت فطيس وأم الرجال وقول لا أهل له ولا مال

وهو في التصف لابن سني (ص 250)، وشرح التصريف، لأبي الثماني، تحقيق: د. إبراهيم البهي، مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1999 م، (ص 449)، والمصطلح للزمخشري (ص 52)، والرجل في شرح الجبل لابن الخطيب (ص 120)، والديج في علم العربية (1/ 576)، وشرح المصطلح لابن عيسى (1/ 265)، وإرشادات الضرب من لسان العرب (3/ 1300)، والتبليغ والتكميل (5/ 241)، والقصص السجوية لدر البهي (ص 1084 / 3)

⁽⁷⁾ في (ي) «تري»

⁽⁸⁾ في (ب) «مصرح»، ويحذف في (ي) «من الصياحة وهي الجمال»

⁽⁹⁾ قوله «إليه» سقط من (أ)، (هـ)، ويبدل على إثنائه وجوده بعد،

(يَلْبَسُ هُوَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ) أي الذي أُسند إليه خبره، ويكون خبر تابع كما مر؛ فلا يرد «أبوه» في «ما زيد أبوه قائم» وفيه؛ و: «ما زيد أخوك ثاقباً»⁽¹⁾. وخرج به⁽²⁾ ما ليس بمستلزم إليه (نَمَتْ وَنُحُولُهُمَا): ظُرف المسند إليه، وخرج به خبر اسم «ما»⁽³⁾ ولا.

(يَطْلُ): «مَا زَيْدٌ لَقَعْنَا» أي / 353 و: «لَا زَجَلٌ»؛ أمّ بالنكرة، لأن «لا» لا تعمّل إلا في النكرة

(أَفْضَلَ بِكَ، وهو) أي. عمل «ليس»، أوجزه حكم «ليس» أو التشبيه بـ: «ليس»⁽⁴⁾ (في) «لَا» ضارٌّ؛ لقصور شبهها⁽⁵⁾، لأن «ليس» لنفي الحال و«لا» ليس كذلك فيتعصر

على مورد السماع لمخوفه:

فَكَأَنَّ ابْنَ قَيْسٍ لَا يَرَاهُ⁽⁶⁾

[الكلام على المنصوبات]

(الْمَنْصُوبَاتُ): لا فرع من المرفوعات؛ شرع في لمصوبات وقدمها على الجوررات؛ لكثرتها

ولحقة النصب

(هُوَ): فصل أو مبتدا.

(مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمٍ): وهو النصب، أو الألف⁽⁷⁾، أو الياء.

(1) انظر: القنطرب للمبرد (4/ 193)، وشرح كتاب سيبويه للسوري (2/ 5)، والخصائص لابن جني (2/ 277)، وسفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، تقديم: د. شاکر النحام، منشورات جميع اللغة العربية بدمشق - سوريا، الطبعة الثانية: 15+1 - هـ - 1995م، (2/ 802).

(2) قوله: «فيه» ليس في (ب)، (ي)

(3) قوله: «ما» ليس في (هـ).

(4) قوله: «ليس» ليس في (هـ).

(5) بعد في (ي): «ليس».

(6) البيت من بحر مجزوه الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسي في كتاب سيبويه (1/ 58، 2/ 296)،

والقنطرب (4/ 360)، والأصول في النحو (1/ 96)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 326)، والمصطلح للزغشري

(ص 53)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 303) [المسألة: 53]، والبدیع في علم العربية (1/ 582)،

واللباب في علم اللغة والأعراب (/ 178)، وشرح لمفصل لابن يمين (1/ 267)، وأما ابن الحاجب

(1/ 326)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 376).

(7) قوله: «النصب أو الألف» في (ي): «الألف أو النصب».

«الْمَفْعُولِيَّةُ»، أي. الحصلة [ب/ 33] المنسوبة إلى المفعول⁽¹¹⁾.

(قُبيلة)؛ أي. عما اشتمل على علم المفعولية [هـ/ 57ب] والماء للتفسير.

(الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ): مبتدأ متقدم الخبر، ويسمى مطلقاً، لأن نصبه غير مقيد بالحرف⁽¹²⁾، وإنما

قدم الماعيل، لأنها أصلُ التصريبات، ثم قدم منها المفعول المطلق؛ إذ هو المفعول حقيقةً واصطلاحاً⁽¹³⁾ دون ما عداء، ولهذا سمي أيضاً⁽¹⁴⁾ مطلقاً، لأنه مفعول بالحقيقة؛ ألا ترى أنك

إذا قلت «ضربت زيداً» فالضرب هو فعلك (29/ب) لا زيد، ولأنه مفعول بلا تقييد⁽¹⁵⁾

بحرف⁽¹⁶⁾ بخلاف المفعول به؛ فإنه قد يتقيد بالحرف⁽¹⁷⁾ فاسم⁽¹⁸⁾ عنه، ثم قدمه على المفعول فيه

وأسموه؛ لتفنيدها بالحرف⁽¹⁹⁾ حينما لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفاً لزوماً؛ كما في اللارم

النصب، ويكون في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في

جميع⁽²⁰⁾ أفراد، ثم قدمه على المفعول منه الذي لا يجوز فيه⁽²¹⁾ ترك الواسطة أصلاً.

(وَقَوْ): مبتدأ.

(اسم): احتراز عن نحو «ضرب ضرب زيد» فإن «ضرب» الثاني يصدق عليه أنه فعله

فاعل فعل مذكور محذوف لكنه ليس بمفعول مطلق⁽²²⁾ لأنه ليس باسم، وفيه: أن فعل

⁽¹¹⁾ بعله في (ب) «أوكونه مفعولاً حقيقةً أو حكماً».

⁽¹²⁾ في (ي) «سمي».

⁽¹³⁾ في (هـ). «بحرف»، وفي (ب): «بالحروف».

⁽¹⁴⁾ في (ي). «أو اصطلاحاً».

⁽¹⁵⁾ قوله «أيضاً» ليس في (هـ).

⁽¹⁶⁾ في (ي) «تقيد».

⁽¹⁷⁾ بعله في (ي): «كما يقيد سائر الفاعيل».

⁽¹⁸⁾ في (ي): «بحرف».

⁽¹⁹⁾ في (ب). «فأخر».

⁽²⁰⁾ في (ب) «بالحروف».

⁽²¹⁾ قوله «جميع» ليس في (ب).

⁽²²⁾ قوله عليه ليس في (ب).

⁽²³⁾ انظر شرح الرضي (2/ 372)، وارتشاف الطرب من لسان العرب 5/ 2261، والتبديل والتكميل (11/ 83).

والقائد النونية للبدار العمري (1602/1).

فعل الأول إما هو ⁽¹⁾ فعل الحدث لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل «ضرب ضرب زيد» في الحدث، وإن لم يذكر لفظ «اسم».

(ثا) أي: حدث ولحق: «ترباً وحنلاً» اسم حدث حكماً ⁽³⁾.

(ثالثاً): خبره، يرد عليه «مات موثقاً»، و: «جسم [ي] 35ب [جسامة]»، و: «شرف شرفاً».

(فأعمل): يرد عليه نحو ⁽⁴⁾ «ضرب ضرباً»؛ فإنه لم يفعله الفاعل ⁽⁵⁾؛ إذ المصدر مجهول.

(فعل): يرد عليه نحو: «زيد ضارب ضرباً».

(ملاكور): يرد عليه {فضرب الرقاب} [محمد: 4] من حيث إن فعله غير مذكور.

(بعتقاء): يرد عليه نحو: «ضربته سوطاً». والجواب عن كل ما ⁽⁸⁾ يرد على قيوده: الحمل على التسامح، واعتبار الحقيقي والحكمي ⁽⁹⁾ من ذلك [هـ/ 58، ولا يرد عليه نحو ⁽¹⁰⁾].

⁽¹⁾ في (ق) «الفعل»

⁽²⁾ قوله: «هو» سقط من (د)

⁽³⁾ انظر: الجمل في النحو، لمنسوبة للخليل بن أحمد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون لبنان، الطبعة الخامسة. 1416هـ-1995م، (ص 112)، والكتاب لسبويه (1/ 314)، والمقتضب (3/ 208)، والأصول في النحو (2/ 252)، وشرح كتاب مسيبويه للسيباني (2/ 192)، والبلد في علم العربية (1/ 132)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 300)، وأما ابن الحاجب (1/ 436)، وشرح الجمل لابن عصفور (2/ 411)، وارتشبات الضرب من لسان العرب (3/ 1380)، ولتذيل والتكميل (7/ 132)، وجمع التوامع (2/ 127).

⁽⁴⁾ قوله: «نحو» ليس في (هـ).

⁽⁵⁾ في (ي): «فاعل».

⁽⁶⁾ في (ب): «إثنا».

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (هـ) «المراد بفعل الفاعل إياه: قيامه به بحيث يصح إسناده إليه؛ لا أن يكون مؤثراً فيه موجد إياه فلا يرد عليه: مثل: مات موتاً، وجسم جسامة، وشرف شرفاً، وإنما زيد لفظ «الاسم» لأن ما فعله الفاعل هو المفعول، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها. جامي» اهـ. القوائد الضيائية (308 / 1).

⁽⁸⁾ قوله: «ما» ليس في (هـ).

⁽⁹⁾ قوله: «والحكمي» سقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ قوله: «نحو» ليس في (هـ).

«كرمت كرامتي» إذا قصد كونه مفعولاً به لا مفعولاً مطلقاً لاعتبار⁽¹⁾ الحيثية لكنه يعني عن بعض [ب/ 134] القيود الأخر⁽²⁾ أيضاً لخروج ما أخرج⁽³⁾ بها باعتبار الحيثية وقوله «بمنته» احتراز به عن المفعول له؛ فإنه قصد فيه كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلن المذكور فلا يخرج باعتبار الحيثية لكنه⁽⁴⁾ ليس بمعنى فيخرج بهذا القيد.

(وقد يكون) المفعول المطلق.

(للتأكيد)؛ حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل.

(والنوع)؛ حيث دل على بعض أنواعه.

(والعدد)؛ حيث دل على العدد.

(مثل: جلست جلوساً)؛ للتأكيد.

(وجلست)؛ للنوع.

(وجلست)؛ للعدد.

(فالأول)؛ أي الذي للتأكيد.

(لا يشي ولا يخضع)؛ لأن الفعل لا يشي ولا يجمع؛ فكذا ما مفهومه⁽⁶⁾ مفهومه، ولأنه⁽⁷⁾ دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتبعية والجمع يستلزمان التعدد.

(يختلف أخوياً)؛ أي النوع والعدد⁽⁸⁾ لاحتمال كل منهما التعدد.

(وقد يكون)؛ أي المصدر أو المفعول المطلق.

(يعبر لفظه)؛ أي: مغايراً للفظ (1/30) العمل مادة؛ كـ: «قعدت»⁽⁹⁾ جلوساً، أوباً؛ كـ:

{انكم من الأرض نباتاً} [نوح: 17] و {وتبلى إليه تبيلاً} [الزمر 18]. أو⁽¹⁰⁾ المراد

وي (أ) لا باعتبار

وي (ي) لا آخر

وي (أ) صرح

وي (ب) دالة

وي (ب) دالة

وي (ب) معوضوم

وي (ي) دالة

وي (ب) مرفوعة

وي (أ) مكسدة، وفي (ي) مكسدة

وي (ب) حرة

غير⁽¹¹⁾ مادته فيكون مثاله قدمت⁽¹²⁾، لا استكم من الأرض ساء، والحاصل أنه، إن قبل إن أريد مقوله، «غير لفظة»⁽¹³⁾ صيغته يكون نحو «خربت خربنا» من هذا القبيل لاختلاف الصيغة⁽¹⁴⁾، وإن أريد به⁽¹⁵⁾ مادته لا يكون نحو {أنتم من الأرض نباتا} [نوح 17] مه قيل يراد⁽¹⁶⁾ المادة، ولا يجعل⁽¹⁷⁾ نحو {أنتم من الأرض نباتا} من هذا القبيل، أو يراد «بغير لفظة» مادة أوباناً فيلدرج القسمان، خلافاً لسيبويه فإنه يقدر له عاملاً من لفظة.

نحو: قدمت جلوساً، [هـ/ 57ب] [ي/ 136] وَقَدْ يُخْلَفُ الْفِعْلُ: الناصب للمفعول المطلق.

(لقيام)، أي⁽¹⁸⁾: وقت قيام.

(قَرَبَةُ جَوَازًا)، أي: حذفاً جازواً.

(كَتَوَّلِكَ لِمَنْ قَدِيمٌ) من سفره

(غَيَّرَ مَقْدَمٌ)، أي: قدمت قدوماً خير مقدم، وهو اسم تفضيل⁽⁹⁾ ومصدرية⁽¹⁰⁾ باعتبار الموصوف أوبالمضاف إليه لأن اسم التفضيل له حكم ما ضيفت⁽¹¹⁾ إليه⁽¹²⁾.

(وَوُجُوهًا): عطف على جوازاء أي: حذفاً واجباً.

(سَمَاعًا): أي: سماعياً، أوحذف سماع أو مسموعاً.

[ب/ 34ب] (نَحْوُ سَقِيًّا): أي: سقاك الله سقياً.

⁽¹¹⁾ في (ي). «بغيره»

⁽¹²⁾ يعله في (هـ)، (ب). «جلوساً».

⁽¹³⁾ قوله: «بغير لفظة» في (أ)، (ي). «لفظة».

⁽¹⁴⁾ في (ي): «صيفته»

⁽¹⁵⁾ قوله: «به» ليس في (هـ).

⁽¹⁶⁾ يعله في (هـ): «به»

⁽¹⁷⁾ في (ب) «بهمس»

⁽¹⁸⁾ قوله: «أي» ليس في (هـ)

⁽¹⁹⁾ في (ب): «التفضيل».

⁽²⁰⁾ في (ب): «ومصدرية».

⁽²¹⁾ في (ب)، (ي) «أخيف»

⁽²²⁾ قوله: «أخيفت إليه» في (هـ): «أخيف».

(وَرَحِيًّا)، أي: رعاك الله وعيًّا
 (وَعَيْتَةً)؛ أي: حابٍ⁽¹⁾ خيبة.
 (وَجَذَعًا)؛ أي: جذع جذعًا؛ وهو قطع الأنف.
 (وَحَمَلًا): واستعمال الفعل فيما نقل؛ من نحو: «حدث حمداً» فليس بصحيح، وبعضهم
 قبلوا وجوب الحذف في نحو: «حمداً له وشكراً له» باستعماله مع اللام.
 (وَشُكْرًا)؛ أي: شكرت شكرًا.
 (وَعَيْتًا)؛ أي: عجبت عجبًا؛ فإنه لم يستعمل إظهار عامل هذه المصادر في كلامهم وهذا
 معنى⁽²⁾ وجوب الحذف سماعًا.
 (وَقِيَامًا): عطف على قوله: «سماعًا».
 (فهي مواضع فيها)؛ أي: من تلك المواضع.
 (مأ)؛ أي: موضع
 (وَقَعَ): المصدر فيه، وإنما وجب الحذف فيه لوجود القرينة، والسادة مسد الحذوف
 (مَبْنًى): حال واحترز به عن نحو: «ما زيد سيرًا»⁽³⁾
 (بَعْدَ نَقْيٍ): ظرف وقع واحترز به⁽⁴⁾ عن نحو: «سوت سيرًا»⁽⁵⁾
 (لَوْنَمَى نَقْيٍ)؛ كما في «إنما».
 (فَاعْمَلْ)؛ أي: كل واحد منهما⁽⁶⁾، وفيه.
 (عَلَى اسْمٍ)؛ بخلاف: «ما سوت إلا سير البريد».
 (لَا يَكُونُ): المصدر.
 (اخترًا عنه)؛ أي: عن ذلك الاسم احتراز عن نحو⁽⁷⁾ قوله: «ما سيري إلا سير شديداً».

⁽¹⁾ قوله «حاب» ليس في (أ)، (ي)؛

⁽²⁾ في (ب) «جمعي»

⁽³⁾ نظر الكاشر في ملبي «بحر الصرف (1/ 156)، وشرح الرضي على الكناية (1، 317)، وارتقت اصرت (1/

1373)، والتلليل والتكسيل (7/ 206)، وتعيد التواعد لظاهر الجيش (4/ 854)، وشرح الشاطبي على النية من مالك

(3/ 251)، وضح لمواضع (2/ 129)

⁽⁴⁾ قوله «فيه» ليس في (أ)، (ب)

⁽⁵⁾ قوله «له» ليس في (هـ)، (ب)

⁽⁶⁾ في (ب) «متها»

⁽⁷⁾ قوله «له» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والحيث من (ي)

(لو وقع): المصدر.

(مكثراً): أي وقع موضع الخبر غير فلا يرد نحو: أدت الأرض دكاً دكاً (المعجم 21/ 158) وإنما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون حيزاً عنه⁽¹⁾

(نحو: ما أتت إلا سيرة): أي تسير سيرة مثال الكثرة.

(وما أتت إلا): تسير سيرة البريد.

(البريد)⁽²⁾ يقال له⁽³⁾ بالفارسية (30/ ب)

«بيك»⁽⁴⁾ مثال المعرفة.

(ولما أتت تسير سيرة): مثال: معنى النفي.

(وزيد سيرة سيرة): مثال: ما وقع مكرراً.

(ووشها): أي من⁽⁵⁾ تلك المواضع.

(ما): أي: موضع. [ي/ 36 ب]

(وقع): المصدر، وفيه «وما» مبتدأ متقدم⁽⁶⁾ الخبر.

(تفصيلاً لاثير): احتراز عما يكون تفصيلاً لمضمون جملة دون أثره؛ نحو: «زيد يسافر سفره

القريب أو البعيد».

(مضموناً جملته): احتراز عما إذا⁽⁷⁾ وقع تفصيلاً لأثر مضمون مفرد؛ نحو: «زيد يسافر سفره

قريباً أو بعيداً»، وفيه. ونحو: «زيد سفر» فإذا أن يصح صحة أوبقتم اعتنائاً، و: «زيد

ضرب» فإذا أن يتأدب تأديباً أو يهلك هلاكاً⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ انظر سفر السعادة وسير الإثابة (2/ 785)، وشرح جل الزجاعي لابن عصفور (1/ 262)، وشرح استعمال لابن مالك (1/ 64)، وشرح ابن الناطم على الألفية (ص 362)، واللمعة في شرح المنة (2/ 531)، وارتشاف الغريب (2/ 554) والتحليل والتكميل (1/ 251)، ومجمد الفوائد لناصر الجيش (1/ 322)، وشرح الشامي على النية ابن مالك (3/ 219)

⁽²⁾ قول: «البريد ليس لي (ي)

⁽³⁾ قول: «له ليس لي (ب)، (ي)

⁽⁴⁾ في (ع)، (ب)، البدء مثله

⁽⁵⁾ في (ي) «ومن»

⁽⁶⁾ في (ي) «مقدم»

⁽⁷⁾ قول: «لما ليس لي (ي)

⁽⁸⁾ في (ع)، (ب)، «إلحاقاً».

(مُتَعَدِّمَةً): احتراز عن استخارة، نحو «إما أن يتأدب زيد بالضرب [ب/ 135] تأديباً، أو يهدك هلاكاً⁽¹⁾ فاضربه⁽²⁾»، و «إما تموت بالشدة متأوتفون فداءً فشدوا»⁽³⁾ وأعلم أن تعصيل إنما يكون للحملة لتقدمة فذكر قوله «متقدمة» توضيح، وفيه.

(مثل): {فتدلوا الوثاق يوماً...}. تخون.

(إمنا بعد): أي بعد الشدة.

(إواما): تدرون

(إفداءً): وإنما يجب الحذف فيه؛ لسد الجملة السابقة مسدً لحذف

(ويضاً): أي: من تلك المواضع.

(تأ)، أي: موضع

(وقع): المصير فيه.

(للتضييه): أي: للدلالة على مشاركة أمر كبير في معنى احتراز عن نحو: «مررت به فإذا له

صوت صوت حسن⁽⁴⁾»⁽⁵⁾

في (ب). (ب). «أعلاكا».

في (ب) «عاصرب»

إشارة إلى قول الله تعالى: «هَذَا لِقَائِمْ أَلَسَ كَمْثُوا مَضْرُوبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَمْتَضَتْهُمْ ذُنُوبُهُمْ أَلْزَقُوا لَهُمْ لُحْمًا يُبَقُّ يَأْكُلُوا لُحْمَهُمْ حَتَّى تَصْبِحَ الْأَرْبَابُ لِأَزْوَاجِهِمْ ذَلِكَ وَلِبَاسُهُ لَمَّا نُنْصَرِفُ مِنْهُمْ وَنَكُنْ لِيَلْبُوسَ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ وَالَّذِينَ قَتَلُوا مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ كُلٌّ يَجْزِي أَهْلَهُمْ» [4].

وكتب في حاشية (ي): «{شدوا الوثاق} جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما إلى الوعداء، ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله: «لما متأ بعد وإما فداء: أي: إما تموت متأ بعد الشدة وإما تدرون فداء. جمعي». اهـ. القوائد الضيائية (1/ 313).

في (ي): «ومن».

قوله: «صوت صوت حسن» في (ب): «زهد زيد الصلحاء».

نظر الكتاب لسبويه (1/ 355-357)، والأصول في النحو (2/ 252)، وشرح كتاب سبويه للسيرافي (2/ 342)، والبلدح في علم العربية (1/ 130)، وشرح المفصل لابن يحيى (1/ 282، 283)، وأما ابن المحاسب (1/ 442)، وارتشاف القريب من لسان العرب (3/ 1377)، والتلليل والتكميل (7/ 213)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 261)، وشرح التصريح على لتوضيح (1/ 506)، وجمع المربع (2/ 126)

(علاجاً) حال، أي. دال على الحدث⁽¹⁾ احتراز⁽²⁾ عن نحو: «مررت بزيد فإذا له رعد

رعد»⁽³⁾ العلاجاء وعلم علم الفقهاء»⁽⁴⁾.

أهـ/ 59ب [نقلاً]: ظرف وقع

(مُتَحَلِّلاً) احتراز عن نحو: «صوت زيد صوت حمار»⁽⁵⁾.

(مُتَحَلِّلاً): صفة جملة.

(على): متعلق بـ «مشملة»⁽⁶⁾.

(اسم): احتراز عن نحو: «مررت بزيد فإذا له صفة»⁽⁷⁾ صوت حمار.

(مُعْتَاة): صفة «اسم» أي بمعنى المصدر

(و): على (صاحبه). عطف على «اسم» احتراز عن نحو: «مررت بالبلد فإذا فيها»⁽⁸⁾ صوت

صوت حمار.

(نحو: مررت بزيد) ⁽⁹⁾ فإذا له صوت: بصوت.

(صوت حمار)؛ فإنه مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة؛ وهي قوله: «صوت» وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب المصدر وهو المكني به بالضمير في «له» ووجب الحذف فيه⁽¹⁰⁾ لسد الجملة السابقة مسدداً المحذوف.

(وصراخ)؛ أي: فإذا له صراخ يصرخ.

⁽¹⁾ في (ي) «الحدث»

⁽²⁾ يعله في (هـ): «به».

⁽³⁾ قوله. «رعد رعد» في (ب). «زيد زيد»

⁽⁴⁾ انظر شرح الرضي على الكافية (1/ 319)، وشرح ابن النظم على الألفية (ص 296)، والكشاف في معي النور والصرف (1/ 157)، وأوضح المسالك (2/ 194)، والقوائد الضيائية (1/ 314)

⁽⁵⁾ انظر شرح الشاطبي على الألفية (3/ 257)، وشرح الأشموس فيها (1/ 477)، وحاشية الصان على شرح الأشموس (2/ 176)، والقوائد الضيائية (1/ 314).

⁽⁶⁾ قوله «مشملة» في (أ)، (ب)، (هـ) «مشملة»، ولبت من (ي)

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ي): «فرب»، وفي (ب): «صوت»

⁽⁸⁾ قوله: «فيها» سقط من (أ)، وفي (أ)، (هـ): «به»، ولبت من (ي)

⁽⁹⁾ يعله في (هـ)، (ب): «يزيد»، ويعله في (ي) «يرجل»

⁽¹⁰⁾ قوله. «فيه» ليس في (هـ)

«مَرْخِ الشَّكْلَ»: وهي امرأة ماتت ولدها

«وَبَشَّهَا» أي ومن تلك المواضع.

«مَا» أي موضع

«وَقَعَ» (ي / 137) المصدر فيه.

«مَضْمُونٌ»: حال

«جُمْلَةً لَا مَحْتَمِلَ». صفة جملة احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية

«لَهَا»: أي: لملك⁽²⁾ الجملة.

«خَيْرٌ»: أي: غير ذلك المصدر.

«مَحْوَلٌ»: أي: لفلان

«عَلَى»: خبر «وله» متعلق الخبر أو على العكس

«أَلَفٌ يَرْخَمُ»: مبتدا.

«مَعْتَرَفًا» مصدر وقع مضمون جملة وهي «له (1/31) علي ألف درهم»، لأن مضمونه⁽³⁾

الاعتراف ولا محتمل له⁽⁴⁾ سواء⁽⁵⁾.

«وَيَسْتَأْكِدًا»⁽⁶⁾ وتقريبًا.

«لِقَضِيهِ»: أي: لذاته⁽⁷⁾.

«وَبَشَّهَا مَا وَقَعَ»: أي: من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه.

«مَضْمُونٌ»: حال.

«ب / 35» [جُمْلَةً لَهَا]، أي: لملك الجملة

«مَحْتَمِلٌ خَيْرًا»: أي: غير ذلك المصدر.

⁽¹⁾ في (أ)، «ها». «من» بدون الواو.

⁽²⁾ في (ي): «ملك».

⁽³⁾ في (ب): «مضمونها».

⁽⁴⁾ في (ب): «ها».

⁽⁵⁾ في (ي): «سواء».

⁽⁶⁾ في (ي): «توكيدا».

⁽⁷⁾ قوله: «لذاته» في (أ): «إذ إنه».

(نحو: زيد قائم): أحق⁽¹⁾

(مثلاً) أي صدقاً، فإنه مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله «زيد قائم» ولها محتمل غير، لأنها يحتمل⁽²⁾ الصدق والكذب والحق⁽³⁾ والباطل.

(ويسمى): هذا المصدر. [هـ/ 160]

(توكيداً): للجملة

(لغيره)⁽⁴⁾ أي لدفع غيره أولاًجل احتمال غيره، وما⁽⁵⁾ بغيره وضماً⁽⁶⁾، إذ المحكم المحكم بغيره بغيره المحتمل، وإن المحمداً مراداً.

(ويشها ما وقع): المصدر فيه.

(مثلي): أي دائماً على التكرير والتكثير⁽⁷⁾.

(مثل ليك): أي البى بطاعتك إلباً بعد إلباً⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ يعمده في (ي) «لها»

⁽²⁾ في (هـ) «محتمل»

⁽³⁾ في (ب). «في الحق»

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (ي): «لأنه من حيث هو متعوض عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل

الجملة، فالؤكد - اسم مفعول - من حيث اعتار وصف الاحتمال فيه بغير المؤكد - اسم فاعل - من حيث أنه متعوض عليه بالمصدر. ويحتمل أن يكون المراد: أنه تأكيد لأجل غيره، ليندفع الاحتمال، وعلى هذا ينبغي

أن يكون المراد بالتأكيد لعمه أنه تأكيد لأجل نفسه، لتكرر وتقرر حتى يحسن التقابل. جامي» اهـ الفوائد الصيانية (1/ 316).

⁽⁵⁾ قوله: «لأجل احتمال غيره وما» في (هـ): «لها».

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ي): «وصفاً»

⁽⁷⁾ في (ب): «والكثير»

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (ي): «أصله: البى لك إلباً، أي: ألبه فلدملك وامتنال أمرك، ولا أبرح من مكاتي إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل وأقيم مصدر مقامه ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، فصدر «ليك». ويجوز أن يكون من «لبى بالمكان» بمعنى: البى، فلا يكون محذوف الزوائد «و» على هذا القياس «سمعتك» أي: أسمعك اسماء، بعد اسماء. بمعنى أسمعك إلا أن «أسمع» يعمد بنفسه بخلاف «البى» فإنه يعمد باللام. جامي» اهـ الفوائد الصيانية (1/ 317، 318)

(وَسَمْعَانِيكَ)؛ أي. أسعدك إسعاداً بعد سعادٍ والمصدر في هذا الباب سماعية وإن كان الحذف قياساً⁽¹⁾.

[الفعول به]

(الْفَعُولُ بِهِ هُوَمَا)؛ أي: اسم⁽²⁾ ولم يذكر⁽³⁾ اكتفاءً بما سبق.

(وَقَعَ عَلَيْهِ). العمل حقيقة أوعبارة؛ فلا يرد نحو. «خسب الله العالم»، و «ما ضربت زيداً»، وفيه. أو المراد ما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل إلّا به فلا يرد: «خلق الله العالم»، و «ما ضربت زيداً»، وهذا معنى غربي للوقوع فلا يلزم دعوى الوضع، أوبيان الاتصال وأورد عليه أن نحو «زيداً» في: «ضربت زيداً» لا يتوقف عليه تعقل الضرب. وأجيب: بأنه مما يتوقف عليه⁽⁴⁾ تعقل الضرب على لبدئية، وإن لم يتوقف⁽⁶⁾ بالمتبعين.

(فَعُلَ) والمراد به اللغوي دون الاصطلاحي⁽⁷⁾، والزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته⁽⁸⁾ فيتوقف عليه وجود الفعل لا تعقل ماهيته⁽⁹⁾.

(الْفَاعِلُ) [ي/ 37] لا فائدة في قوله «الفاعل»، ولو قل ما وقع عليه الفعل لكان اختصاراً⁽¹⁰⁾ إلا أن يقل قصد فيه الجبئية؛ فلا يرد عليه المفعول فيه، وغيره مما يتوقف عليه الفعل.

(نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وَقَدْ يَتَقَدَّمُ): المفعول به.

⁽¹⁾ في (ب): «قياسياً»، وقوله: «الحذف قياساً» في (هـ): «حذفاً».

⁽²⁾ بعله في (ب): «ما».

⁽³⁾ في (ي): «يذكره».

⁽⁴⁾ قوله: «عليه» ليس في (هـ).

⁽⁵⁾ قوله: «تعقل» ليس في (ب).

⁽⁶⁾ بعله في (ي): «عليه».

⁽⁷⁾ انظر: العين للخليل بن أحمد (2/ 145)، والحكم والخط الأعظم (2/ 163)، ولسان العرب (11/

528)، والمصباح المير للقيومي (2/ 487).

⁽⁸⁾ في (ب): «ماهية».

⁽⁹⁾ في (أ)، (ب): «ماهية».

⁽¹⁰⁾ في (ب): «أختصر».

(على الفعل). وغيره من العوامل إلا المنع وحسن العمل بالذكر لأصاته، وإنما يقدم لأن المفعول⁽¹⁾ مفعول⁽²⁾ قوي تعلله⁽³⁾ بعمله فينتقل⁽⁴⁾ به متقدماً ومتأخراً إلا أن مع مانع تقدمه⁽⁵⁾ كونه له في حيز «أن».

(ولقد): للتقدير.

(يختلف الفعل): الناصب للمفعول به.

(ب/ 136) [القيام؛ هـ/ 65ب] أي: وقت حصول.

(قرينة): دلة على الحذف وتعيين المحذوف.

(جوازاً): أي: حذفاً جائزاً.

(تتحقق زيداً): بتقدير «أخرب زيداً»⁽⁷⁾ بقرينة السؤال.

(لمن قال: من أخرب): مفعول⁽⁸⁾ قال:

(ووجوباً): أي: حذفاً واجباً.

(في أربعة مواضع): وفي الحصر على الأربعة⁽⁹⁾ نظراً لتحقيق وجوب الحذف في ما

«الإغراء» والمنصوب على الملاح أو الذم أو الترحم الباب

(الأول ستاهي): لم يستعمل إظهار فعله في كلامهم.

(يحل أمراً وثقلاً): أي: أترك أمراً مع نفسه.

{وأنتهوا خيراً لكم} (ب/ 31) أي: انتهوا عن التثليث واقتصدوا خيراً لكم؛ وهو لتوجيه

وقيل: هو صفة مصدر محذوف: أي: انتهاء خيراً لكم وقيل: هو خبر «يكن»⁽¹⁰⁾ المحذوفة⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ بعد في (ي). «مفعول»، وكتب في حاشية (ي). «لأن الفعل عامل قوي».

⁽²⁾ في (أ)، (ي). «العمل».

⁽³⁾ بعد في (ب) «الفعل مفعول».

⁽⁴⁾ في (هـ). «تعلق».

⁽⁵⁾ في (ب) «تعلق».

⁽⁶⁾ في (هـ) «لندمه».

⁽⁷⁾ قوله «زيداً» ليس لي (هـ).

⁽⁸⁾ في (ي) «مفعول».

⁽⁹⁾ في (هـ) «أربعة».

⁽¹⁰⁾ في (ب) «ليكن».

⁽¹¹⁾ في (ب)، (ي). «المحذوف».

(الأول سماعي) لم يستعمل إظهار فعله في كلامهم.

(يُظَنُّ امرأً وثَقُتُ) أي: اترك امرأ مع نفسه.

{وَأَتَّهَوْا خَيْرًا لَكُمْ}: (ب/31) أي: انتهوا عن التلبيث وانفصلوا خيراً لكم، وهو التوجيه

وقيل: هو صفة مصدر محذوف؛ أي: انتهاء خيراً لكم وقيل: هو خير «يكن»⁽¹⁾ المحذوفة⁽²⁾؛

أي: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، وفيهما نظر؛ لعدم اطراد الأول في أنه أمرٌ قاصداً. وكون

محذوف «كان» بلا حرف الشرط ضاراً⁽³⁾ وفيه⁽⁴⁾

(وَأَعْلًا وَسَهْلًا) أي: أثبتت أعلاً ووطئت سهلاً من البلاد لا حَزْبًا.

⁽¹⁾ في (ب): «يكن».

⁽²⁾ في (ب)، (ي) «المحذوف»

⁽³⁾ في (هـ): «وشاذلاً».

⁽⁴⁾ انظر، لجمل في الحواريات للخليل بن أحمد (ص 180)، والكتاب لسيرة (1/282)، واقتضب

(3/283)، والأصول في النحو (2/253)، وشرح كتاب سيرة لسيرة (2/180)، والبدع في علم

العربية (1/142)، والقائمة، طولية لأبي موسى الجزولي (1/271)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/

394)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/408)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/159)، والكاش

في فني النحو والصرف (1/161)، وارتشاف الضرب (3/1475)، والتذيل والتكميل (7/47)، ومعني

الليبيب (ص 827)، وجمع المراجع (2/17).

الباب الثاني

المتأذى

«الْيَابُ الْآثِي الْمَأْدَى: وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ»: مفعول ما لم يسم فاعله للمطلوب، وخرج به ما ليس بمطلوب الإقبال، ونحو: «يا الله» لا يصدق عليه كونه مطلوب الإقبال «الهم» إلا أن يحمل⁽¹⁾ على التخييل⁽²⁾، كـ: «أنياب النية» وفيه أنه يستلزم تشبيه «الله» تعالى بما يكون مطلوب الإقبال، أو⁽³⁾ يكون المراد⁽⁴⁾ المطلوب إقباله ولو حكماً فيصدق عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة ويورد على هذا الحد نحو: «يا زيد لا تقبل» فإنه⁽⁵⁾ منهي عن الإقبال لا مطلوب⁽⁶⁾، ونحو: «يا سماء» [هو: 44] و: «يا أرض» [هو: 44]، و«يا للماء»⁽⁷⁾، و«يا للدوامي»⁽⁸⁾، ونحو قول أحد المتأففين لصاحبه: «يا فلان» عما لا يتصور طلب إقباله؟ والجواب: أن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهي ومنهي عن الإقبال بعد توجهه؛ فاختلف الجهتين، أوتقال [ي/ 138] هو مطلوب الإقبال حكماً لكن كونه [هـ/ 166] مسؤول الإجابة؛ كما قلنا في «يا الله»، وأما البواقى فهو من باب الاستعارة⁽⁸⁾ بالكناية ونداؤها استعارة تخيلية، وطلب⁽⁹⁾ الإقبال فيها ادعائي⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ي). «يحمس».

⁽²⁾ في (ب): «التخييل»، وفي (ي): «التحصيل».

⁽³⁾ في (هـ): «هو».

⁽⁴⁾ قوله: «المراد» ليس في (هـ).

⁽⁵⁾ قوله: «تقبل فإنه» في (ل): «يقبل فانه»، وقوله: «لا تقبل فإنه» في (ي): «ادبر ولا تقبل علي فانه».

⁽⁶⁾ في (ي). «مطلوبه».

⁽⁷⁾ قوله: «يا للماء» في (ب) «يا ماء».

⁽⁸⁾ في (ل)، (ب)، (ي): «استعارة»، والمثبت من (هـ).

⁽⁹⁾ في (ب): «ارطلب».

⁽¹⁰⁾ انظر: الكتاب لسبويه (2/ 217)، والأصول في النحو (1/ 354)، والبدیع في علم العربية لابن الأثير

(1/ 409)، وشرح المفصل لابن عيش (1/ 324)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 408)،

وفرح الكافية الشافية (3/ 1337)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 391)، والكناش في نفي

النحو والعرف (1/ 161)، وارتشاف القريب لأبي حيان الأندلسي (4/ 2213)، والتلخيص والتكميل (10/

176)، ومغني اللبيب (ص 289)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 372)، وجمع الحوامع (2/ 72)

«يُحْرَفُ» أي: بواسطة حرفٍ من الحروف الخمسة؛ وهي: «ها، وايا، (ب/ 363] وها، وايا، والهمزة»، واحترز به حرف (2) لحو: «أحلب [أقال زيد»، و «أنادي زيدا»، و: «أدعوك»، وحو: ذلك، والجاء والجور، متعلق بالمطلوب

(تكميل كتاب): ظرف «ثاب» وحذف «في» فيه، وإن لم يكن من الجهات الست (3) لكونه جارياً مجزئاً لفظاً (4) المكنن لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار.

(أدعو)، أي: لفظه (5).

(لفظاً أو تقديرًا) (6): تفصيل للمنادى أو الحرف (7).

(ويش) (8) (النادي): وإنما قدم بيان البناء (9) والخفض والفتح على النصب لاعتبارها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله «وينصب ما سواهما».

(على ما): أي: الضمة والألف والواو.

(يوقع): مستند (10) إلى قوله:

(يد) وهو مفعول (11) ما لم يسم فاعله، ولا ضمير فيه إذ النداء لا يرفع بحال وعود الضمير

إلى الاسم بعيد.

(إن كان): النداء.

(1) قوله: «يا ويا» في (ي): «يا ويا».

(2) قوله: «من» ليس في (ي).

(3) قوله: «الست» ليس في (ي)، (ي).

(4) في (هـ): «لفظ»

(5) في (ي): «لفظة أدعو».

(6) كتب في حاشية (ي): «تفصيل للطلب أي: طلباً لفظياً بأن تكون كة الطلب لفظية نحو: «يا زيد»، أو تقديرية بأن تكون كة مقدرة نحو: [يوسف: 29] ... [يوسف: 29] - جامي». اهد. القوائد الصبائية (1/ 323).

(7) في (هـ): «الحروف»

(8) بعده في (هـ): «أي»

(9) بعده في (ي): «على الرفع».

(10) في (ي): «مستند».

(11) قوله «مفعول» سقط من (ل)، (ي)

«معرفة»، أي معرفة كاملة⁽¹⁾ ليس فيه إحصاء ولا شبه⁽²⁾ بالإحصاء، واحترز به عن الحساب والمصارح له

«معرفة»⁽³⁾ لشبهه بكاف «أدعوك» المشبهة بكاف⁽⁴⁾ «إياك»، وذلك في وقوعه موقعها إلا إذا كان علمًا موصوفًا بـ «ابن» مضاد إلى علم لميتلك يختار فتحه كما سيأتي. وقوله «معرفة» صفة مفردة⁽⁵⁾، أو خبر آخر لازم التعدد⁽⁶⁾، إذا الحكم لا يتم بأحدهما.

(يطلق: يا زيد)، مثال: المعرفة قبل النداء.

(وتما رجلاً): مثال المعرفة بعد النداء، ويجوز حينئذ تنوينه عند الضرورة (322/1) لمحرقه.

سلام الله يا منظر عليها

(وتما زيدان)، مثال: المبني على الألف.

(وتما زيدون)، مثال المبني على الواو، فون قبل العلم إذا نفي أوجع [هـ/ 66ب] لزم فيه اللام، فكيف يصح فيه «يا زيدان ويا زيدون» بدون اللام؟ قيل: صح لقيام «يا» مقام

اللام وكونها لي حكمها.

(وتخفف)، أي: ينجر النادى.

⁽¹⁾ في (ب): «كان لا»

⁽²⁾ في (ي): «شبه»

⁽³⁾ كتب في حاشية (ي): «ولما بنى المرد المعرفة لوقوع موقع الكاف الاسمى المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطأ المطربة، وكونه مثلها الفرد، أو تعدد، وذلك لأن «يا زيد» بمزلة «أدعوك» وهمه الكاف ككاف «ذلك» لفظاً ومعنى. ولما قلنا ذلك، لأن الاسم لا ينسب إلا لمشابهته الحرف أو الفعل ولا ينسب لمشابهته الاسم المبني. جامي رحمه الله». أحد: القوائد الغيبية (1/ 323)

⁽⁴⁾ في (أ)، (ي): «الكاف».

⁽⁵⁾ في (هـ): «مفردة».

⁽⁶⁾ في (ب): «التعدد».

⁽⁷⁾ البيت من بحر لوافر، وهو لأصول الأنصاري، والبيت له في الحمل المسوب للتخيل بن أحمد (ص 82). والكتاب لسيويه (2/ 202)، والمختضب (4/ 214)، وأصول في النحو (1/ 344)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1304)، وشرح الشافية للرخي (4/ 35)، وارتشاف الضرب (5/ 2379)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 281).

(بِطَامِ الاسْتِغَاثَةِ)؛ أَي: لَامٌ⁽¹⁾ / يَ / 38ب [تدخل⁽²⁾ لمنادى وقت الاستغاثة، وكذا لَامِ التَّعَجُّبِ ك: «يَا لِمَاء»، أو التَّهْلِيدِ ك: «يَا لِبُكَرٍ لِأَقْتَلُكَ⁽³⁾». وإنما اخْتِيرَتِ اللَامُ مِنْ بَيْنِ الحُرُوفِ، إِذِ الْمُسْتَاغَاثُ⁽⁴⁾ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْنِ أَشْيَاءِ الدَّعَاءِ، وَكَذَا التَّعَجُّبُ مِنْهُ مَخْصُوصٌ بِالِاسْتِخْصَارِ⁽⁵⁾، وَاللَّامُ يَتَعَلَّقُ بِـ «أَدْعُو» الْقَدَرِ⁽⁶⁾، وَجَازَ [بَ / 37] ذَلِكَ فِي الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ بَعْدَ الْحَذْفِ لِكُنْهَآ لَا يَزِيدُ⁽⁷⁾ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الاسْتِغَاثَةِ أَوْ التَّعَجُّبِ، أَوْ التَّهْلِيدِ سَمَاعًا، وَإِنَّمَا فَتَحَتِ اللَامُ لِلْحَوَلَا عَلَى الْكَافِ حِكْمًا، وَلِذَا بَقِيَتْ عَلَى الْكَسْرِ اللَامُ الثَّانِيَّةُ؛ لِحُجُومِ: «يَا لَزِيدٍ وَلِصُغُورِهِ»، وَ: «يَا اللَّهُ⁽⁸⁾ لِلْمُسْلِمِينَ»⁽⁹⁾، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ بَعْدَ دُخُولِ اللَامِ مَعَ كَوْنِهِ مَقْرُودًا مَعْرِفَةً فِي حُجُومِ: «يَا لَزِيدٍ» خُرُوجَهُ عَنْ تَأْثِيرِ شَبِّهِ الحُرُوفِ بِقُوَّةِ جِهَةِ الْأَسْمِ بِدُخُولِ الْجَارِ⁽¹⁰⁾، وَلِصُغُورِهِ بَعِيدًا عَنْ مَدَارِ الشَّبِّ، وَهُوَ «يَا» وَخُرُوجَهُ عَنِ الْإِفْرَادِ بِالتَّرْكِيبِ مَعَ اللَامِ وَفِي كُلِّ نَظَرٍ

(وَيَتَفَعَّلُ الْمُتَأَنَّى لِاتِّخَافِ الْقِيَمَا)؛ أَي: الْفِ اسْتِغَاثَةً لِمُرَاقَبَةِ الْأَلْفِ، وَيَضُمُّ وَيَكْسِرُ لِرَوَايَا وَيَأْتِيهَا اللَّاحِقَتَيْنِ⁽¹¹⁾ لَدَى اللَّبْسِ، كَمَا فِي الْمَذُوبِ مِثْلُ: «يَا هَنُوهُ» فِي الْمُسَمَّى بِـ «هَن»؛

⁽¹⁾ فِي (ي): «يَلَام».

⁽²⁾ فِي (أ)، (ي): «يَدْخُل».

⁽³⁾ فِي (ب): «لَأَقْتَلُكَ».

⁽⁴⁾ فِي (ب): «الْمُسْتَاغَاثَةُ».

⁽⁵⁾ فِي (ب): «بِالِاسْتِخْصَارِ مِثْلُ بِالنَّزِيدِ».

⁽⁶⁾ فِي (ب): «الْمَقْرَد».

⁽⁷⁾ فِي (ب): «تَزَادُ»، وَقَوْلُهُ: «لَا يَزِيدُ» فِي (هـ): «تَزَادُ».

⁽⁸⁾ فِي (ي) اسْمُ الْجَلَالَةِ: «اللَّهُ».

⁽⁹⁾ هَذَا الْقَوْلُ يَنْسَبُ لِإِبْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ طَعَنَ الْمَلِجَ لِحُوسِي، أَنْظَرَ فِي الْمُنْتَقَبِ لِلْمَعْرُودِ (4/ 254)، وَشَرَحَ لِلْفَصْلِ لِابْنِ عَبَّيشٍ (1/ 324)، وَشَرَحَ الرُّضْصِي (1/ 353)، وَأَوْضَحَ لِلْمَالِكِ فِي شَرْحِ الْقِيَمَا ابْنَ مَالِكٍ (4/ 43)، وَتَهْنِئِدَ الْقُرَاعِدَ لِنَظَرِ الْجَيْشِ (7/ 3537).

⁽¹⁰⁾ فِي (هـ) «اللَام».

⁽¹¹⁾ فِي (هـ): «الْلَّاحِقَتَيْنِ».

⁽¹²⁾ قَوْلُهُ: «مِثْلُ» لَيْسَ فِي (ي).

و: «يا هنكيه» في المسمى بـ «هنتك»، وإنما يكسر اللام في المستغاث إليه فتح⁽¹⁾ في المستغاث به تقول: «يا لله»⁽²⁾ للمسلمين» فوفقاً بينهما فإن قيل: فيماذا⁽³⁾ يتعلق⁽⁴⁾ حرف الجر؟ للنا بحرف النداء الأول⁽⁵⁾ يتعلق تعلق المفعول به، والثانية تتعلق تعلق المفعول له⁽⁶⁾.
«قلأ⁽⁷⁾ لأم»: حيثل⁽⁸⁾، أي حين إذا دخلت الألف ولا يجتمعان محوً عن التكرار والجمع بين الموصيين. (يحل: يا زائدة)

(وتعريب ما مؤامعا): من الكثرة [هـ/ 67] وإضافة والمضارع له في تعلق شيء: هو من تمامه به⁽⁹⁾ وضميرهما راجع إلى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه، والأولى أن يقال: المفرد المعرفة من كل وجه والداعل عليه لام الاستغاثه ونحوها⁽¹⁰⁾، أو⁽¹¹⁾ ألف⁽¹²⁾ الاستغاثه؛ لئلا يرد النادى المتعجب⁽¹³⁾ منه والمهدد.

(يحل: يا حيت الله): مثال: المضاف.

(وتأ طائعا جتلا): مثال: المضارع للمضاف و: «يا حافظاً لا ينسى»، [ي/ 39] و: «يا شاعراً لا شاعر اليوم مثله»، و: «ألا يا تحلة من ذات عرق»، و: «يا ثلاثة وثلاثين حلماً». أولاً⁽¹⁴⁾ كل ذلك مضارع للمضاف بخلاف: «يا رجلاً صالحاً» لامتناع تعرفه⁽¹⁾ فلا بد من

(1) قوله «إلى وجه» في (أ)، (ب) «له لا»

(2) في (ي) اسم الحلالة: «الله»

(3) قوله «فيماذا» في (ب) - «في ماذا»، وفي (ي): «فيما ذكر مادة».

(4) في (هـ)، (ب) «تعلق»

(5) في (ي) «الأولى»

(6) قوله: «والثانية تعلق تعلق المفعول له» سقط من (أ)، وبعده في (ب) «المعرفة»

(7) في (أ)، (ب) «ولا»

(8) قوله «حيطة» ليس في (هـ)

(9) قوله: «به» ليس في (هـ)، (ب)

(10) بعده في (ب): «يا»

(11) في (هـ)، (ي): «وه»

(12) في (أ): «الألف»

(13) في (ب) «للتعجب»

(14) قوله: «أولاً» في (هـ): «إذ».

(15) في (ي) «تعريفه»

بينان الفرق، وقد ذكرنا في كتابنا (32/ب) المسمى بـ «العافية»⁽¹⁾. «واعلم أن في اعتماد طالعاً بطلاً، ذكرنا في كتابنا الموسوم بـ «الإرشاد»؛ إذ لا وجه سوى تقدير الموصوف، وذلك يدرجه في باب: «بها رجلاً صالحاً» وذلك عما يمتنع تعرفه⁽²⁾، [ب/37] خلافاً للكسائي. وقوله: «بها طالعاً جبلاً» معرفة؛ يدلل تعرف⁽³⁾ صفته في نحو: «بها⁽⁴⁾ طالعاً جبلاً الظريف⁽⁵⁾».

(وتياً رجلاً): الأولى⁽⁶⁾ تأخير النكرة لخروجها عن المفرد المعروفة بقبيل⁽⁷⁾ التعريف المؤخر⁽⁸⁾.
(لغير معين): أي: متولاً لرجل غير معين، كما في قول الأصمى.

(وتوابع المتأدى المتي): غير المستثاث بالألف؛ فإنه مبني على الفتح لا يرفع⁽⁹⁾ توابعه وغيرهم فإن صفة لازمة الرفع كما سيجي، وهذا القيد استتزاز عن توابع المتأدى المعرب؛ فإنها إن⁽¹⁰⁾ كانت غير البدل والمطوف غير ذي اللام فهي منصوبة⁽¹¹⁾ لا غير.

(المترددة): أي: من كل⁽¹²⁾ وجه، وهو استتزاز عن المضافة والمضادة له⁽¹⁴⁾.
(من التأكيد): المعنوي؛ مثل: «يا تميم أجمعون وأجمعين»، وأما التأكيد اللفظي فحكمه في الأغلب⁽¹⁵⁾ حكم الأول إعراباً وبناءً، وقد⁽¹⁾ جاء إعرابه رفعاً ونصباً نحو:

⁽¹⁾ في (ب) «بالمعارفة»، وفي (ي) «بالمعافية»

⁽²⁾ في (ي): «تمريفة».

⁽³⁾ في (ي): «تعريف».

⁽⁴⁾ قوله: «بها» ليس في (هـ).

⁽⁵⁾ في (ي): «الظريف»

⁽⁶⁾ في (ي): «للاول».

⁽⁷⁾ في (ي): «يئيد».

⁽⁸⁾ في (ي): «الناخر».

⁽⁹⁾ في (ي) «يرفع»

⁽¹⁰⁾ في (ب): «ولان»، وفي (ي): «ذا».

⁽¹¹⁾ يعله في (ي): «لوجهورية».

⁽¹²⁾ قوله: «أي من كل» في (1)، (ي) «كل من»

⁽¹³⁾ نوله: «كل من وجه وهو» في (ي): «من كل وجه أي».

⁽¹⁴⁾ في (هـ) «لله».

⁽¹⁵⁾ قوله: «في الأغلب» ليس في (هـ).

⁽¹⁶⁾ في (هـ) «و».

والأمر (1) واستطاع (2) سطرين سطرًا

[هد/ 67ب] للفاعل (3). يا نصر نصرًا (4) نصرًا (5).

والأمر (6) أطلق التأكيد على غير الأعلاب؛ لأن هذا الحكم في أحد قسميه وهو التأكيد اللطفي

على غير الأعلاب ولعل المختار عنده ذلك.

(وَالصَّنْءَةُ)؛ نحو: «يا زيد» (7) الماقل والماقل.

(وَصَلَفُ النَّيَّانِ)؛ نحو: «يا زيد بشر وبشر» (8).

(وَالْمَعْطُوفُ) (9)؛ بحرف.

(الْحَتِّجُ): صفة مسببة للمعطوف بحرف.

(فُشُولُ): فاعل الممتنع (10).

(«يَا» عليه)؛ أي: على ذلك المعطوف (11)؛ نحو: «يا زيد والحارث»، وكقولته تعالى {يا جبال

(1) في (ي): «وَأَمْرٌ وَأَوَاقِمْ».

(2) قوله: «جمع سطر» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)

(3) في (ب)، (ي): «الفاعل»

(4) في (هـ): «نَصْرَةٌ»، وفي (ي)، (ب): «نَصْر».

(5) النِّبَّانُ من بحر الرجز لروية بن لعباج، في الكتاب لسيويه (2/ 185)، والفتنصت للمبره (4/ 209).

والأصمول في النحر (1/ 334)، والخصائص لابن جني (1/ 341)، والصمحاء للجوهري (2/ 829)، وشرح

الفصل لابن يعيش (1/ 52)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 296)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/

404)، والارتشاف (3/ 1641)، والتذيل والتكميل (9/ 198)

(6) في (ب): «أَوَان».

(7) في (ي): «رجل»

(8) قوله: «بشر وبشر» في (ي): «بشِير وبشِيرَا»

(9) قوله: «وبشرا والمعطوف» يحصل في (ب): «وبشر أرا معطوف».

(10) في (ي): «اللمتنع».

(11) قوله: «ذلك المعطوف» في (1): «النادي»، وفي (ي): «المعطوف».

أولي معه والطير) [سبأ: 10] بالرفع والنصب⁽¹⁾. واحترز به عن المعطوف بالحرف خبر المنتع دخول «يا» عليه لعدم اللام؛ نحو: «ي زيد وعمرو» من المعطوفات [ي/ 139] فإن حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل؛ كما سيجيء.

(توقع): خبر قوله⁽²⁾: «وتوابع المنادى».
 (على لفظه): أي: حملاً على لفظ المنادى لشبه⁽³⁾ ضمته بالرفع في العروض والإفراد والرفع «يا» لشبهها بالرفع في كون⁽⁴⁾ أثر كل عارضاً مطوّداً ولم يظهر أثر هذا⁽⁵⁾ الشبه⁽⁶⁾ في المنادى لكان البناء، وظهر⁽⁷⁾ في التابع⁽⁸⁾ لاحتياجه إلى المؤثر، وإنما لم يبين كصفة اسم «لا»⁽⁹⁾ لكان الفصل باللام⁽¹⁰⁾، ولأن وجه بناء الصفة في «لا رجل ظريف» كون الصفة هي⁽¹¹⁾ المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى [ب/ 138] فافترقا⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ القراءة بالنصب هي قراءة اقراء المشرقة عند يعقوب ووافقه من أصحاب الشواذ الأخرج عبد الرحمن بن هرمز، وعبد بن عمير، وعيسى بن عمر وغيرها= فقد قرأوا بولمها. انظر: المبسوط في القراءات المشرقة، لابن مهران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الأولى: 1401هـ- 1981م، (ص 361)، واللمعة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د/ عبد المال سالم مكرم، دار الشروق- بيروت، الطبعة لرابعة: 1401هـ- 1981م، (ص 292)، والمختص في تعيين وجوه القراءات الشواذ والإيضاح عهد، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، الطبعة الثانية 1420هـ- 2000م، (1/ 8).

⁽²⁾ في (هـ): «لتقوله».

⁽³⁾ في (ب): «شبه».

⁽⁴⁾ يحمده في (ي): «البناء».

⁽⁵⁾ في (ي) «هذه»

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ب) «التشبيه».

⁽⁷⁾ في (ي): «أثر فظهر»

⁽⁸⁾ في (1) «التوابع»

⁽⁹⁾ يحمده في (ي) «لنفي الجنس».

⁽¹⁰⁾ في (ب): «وباللام»

⁽¹¹⁾ يحمده في (ي) «الصفة»

⁽¹²⁾ في (ي): «فافترقنا».

(وتنصب)⁽¹⁾: حلاً

على سحله، لأن عمله نصب على الفعلية،

مطل: ما زيد التأنيل والتأنيل والتحليل: بين بعد جواز الوجهين⁽²⁾ في توابيع المنادى المنى =

الاختلاف لواقع في اختيار⁽³⁾ (1/33) أحد الوجهين في واحد منها، وهو المعطوف بالحرف

المتنع دخول «يا» عليه في المعطوف بالحرف المتنع.

(في المخطوط): بالحرف المتنع⁽⁴⁾ دخول «يا» عليه متعلق بقوله:

(يختار الرفع): ويقول⁽⁵⁾ بأولية الرفع؛ لأنه نادى مستقل⁽⁶⁾ فكانه⁽⁷⁾ بآشرو «يا»

فيختار⁽⁸⁾ فيه حركة هي أثر يا⁽⁹⁾ [هـ/ 168]

(وأبوعصرو): بن العلامة⁽¹⁰⁾ يختار:

(التنصب): لأن ذا اللام لا يباشرو «يا» فيختار فيه ما هو أثر «أدعو» لا أثر «يا»

(وأبو العباس) المبرد

⁽¹⁾ في (هـ)، (ب): «وتنصب».

⁽²⁾ بعده في (ل): «في الوجهين».

⁽³⁾ في (ب): «اختيار».

⁽⁴⁾ قوله: «في المعطوف بالحرف المتنع» سقط من (هـ)، (ب)، (ي)، والقيت من (ل).

⁽⁵⁾ في (ي): «ويقول».

⁽⁶⁾ بعده في (هـ)، (ي): «معنى»

⁽⁷⁾ في (ي): «فكان».

⁽⁸⁾ في (ب): «يختار».

⁽⁹⁾ قوله: «أثر يا» في (ل)، (ي): «أثرها».

⁽¹⁰⁾ هو: أبوعصرو بن حماد بن الريان النحوي المازني، المصري، متوفى لغوي، نحوي، ولد في

محوسة (70هـ)، وحلث عن أنس بن مالك، وثابع العمري وقرأ القرآن على سعيد بن جبور وعجاجة

وغيرهما. وتلا عليه يحيى اليربوعي، والعباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد وغيرهم قال عنه أبو عبيدة

كان أعلم الناس بالقرآن والعربية، والشعر، وأيام العرب وكانت دقائه ملء بيت إلى السقف، ثم تسك

فأحرقها. توفي سنة (157هـ) انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسرياني (ص 23)، وتاريخ العلماء

النحويين لابن مسعر (ص 140)، نزهة الأولياء (ص 15)، سير أعلام النبلاء (6/ 407)، طبقات القراء

(1/ 288).

(إن كان): المعطوف

(كالحسن): أي مثل «الحسن» في جواز نزاع اللام، وقيل: في كونه علماً ذا لام ويدخل نحو «الرجل» على الأول دون الثاني، ونحو النجم يدخل على الثاني دون الأول، أو مثل الحسن مما كان صفة في الأصل ثم صار علماً⁽¹⁾ بالعلية؛ فإنه يجوز فيه نزاع اللام والإتيان به⁽²⁾.

(فكالحليل): خبر مبتدأ محذوف، والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ؛ أي قوله «أبو العباس»: أي: فهو كالحليل في اختيار الرفع؛ لأن اللام لم كانت في معرض⁽³⁾ النزاع لم يعتد بها، أولاً لأن اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب.

(والأ): أي: وإن لم يكن المعطوف كالحسن.

(فكأني عمرو): أي: فهو مثل أبي عمرو⁽⁴⁾ [ي/ 140] في اختيار النصب وسياق هذه الأعلام من لطائف هذا⁽⁵⁾ الكتاب.

(والضائقة): أي: توابع السادى المضائق إضافة معنوية؛ نحو: «يا زيد صاحب الفرس»، و: «يا بشر ذا الجنة» بخلاف: نحو⁽⁶⁾: «يا زيد الحسن الوجه»، ونحو⁽⁷⁾:

يا صائح يا ذا الضامير المنس.⁽⁸⁾
والوخل والآقاب والجليل.⁽⁹⁾

⁽¹⁾ يعتد به (هـ) مدلاء

⁽²⁾ قوله عليه ليس في (هـ)

⁽³⁾ في (هـ)، (ب) «موضع»

⁽⁴⁾ يعتد به في (ي) «حيث»

⁽⁵⁾ قوله «علاء» ليس في (هـ)، (ب)

⁽⁶⁾ قوله «نحو» ليس في (هـ)، (ب)

⁽⁷⁾ في (ي) «هو»

⁽⁸⁾ في (ب)، «المنس».

⁽⁹⁾ قوله «والوخل والآقاب والجليل» ليس في (ي)، (د)

البيان من بحر الرجز، لابن لؤذان السدوسي في الكتاب لسيهوه (2/ 190)، والمقتضب للمبرد (4/ 223)، والأصول في النحو (1/ 339)، والمقتضب لابن جني (1/ 305)، والذبح في صمم العربية (1/ 403)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 337)، وشرح ابن مسعود على الجمل (2/ 92)، وشرح الكاتبة الشافيا لابن مالك (1/ 1360)، وشرح الشافيا على الألفية (5/ 325)

لأن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال، وليس حكم المضاف إضافة لفظية والمصارعة⁽¹⁾ للمضاف هنا حكم المضاف⁽²⁾ بل حكم المرفوع بخلاف ما إذا وقعت منه⁽³⁾ أصلًا بالاعتبارين⁽⁴⁾ في الحالتين⁽⁵⁾.
 (تخصيب) ⁽⁶⁾، لأنها لو باشرها حرف النداء [ب/ 38] لا يكون حيثل إلا منصوبة؛ فكذا إذا كانت تابعة كما صرح به البعض⁽⁷⁾ إلا إذا اعتبرت مفردة؛ كالمصانة⁽⁸⁾ إضافة لفظية والمصارعة لها⁽⁹⁾ كما صرح به الآخرون⁽¹⁰⁾.
 (والبدل): مبتدأ نحو: «يا زيد يا⁽¹¹⁾ زيد⁽¹²⁾»، و: «يا زيد أبا عمرو»، و: «يا زيد رجلاً صالحاً»، و: «يا زيد [هـ/ 68] طالباً جيلاً».
 (والمنطوق): نحو: «يا زيد وعمرو»، و: «يا زيد وأبا⁽¹³⁾ عمرو»، و: «يا زيد وطالماً⁽¹⁴⁾ جيلاً»، و: «يا زيد ورجلاً⁽¹⁵⁾ صالحاً».

⁽¹⁾ في (ي): «والمصارعة».

⁽²⁾ قوله: «حكم المضاف» سقط من (1)

⁽³⁾ في (ي): «منادة»

⁽⁴⁾ في (ي): «باعتبارين».

⁽⁵⁾ في (ي): «الحالتين».

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (ي): «لأنها إذا وقعت منادى تنصب نفسها إذا وقعت فواضع أول، لأن حرف النداء لا يشرعها،

مثل «يا نعيم كلهم» في التأكيد و«يا زيد ذا المال» في الصفة «ويا رجل أبا عبد الله» في عطف البدل ولا يحى المنطوق بحرف المتبع ونحو «يا» عليه مضاف، لأن اللام كتبت دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقة جامي رحمه الله بعد الفوائد الغيبية (1/ 331)

⁽⁷⁾ في (ي): «المصنف».

⁽⁸⁾ في (ي): «كالمضاف».

⁽⁹⁾ قوله: «علمه» سقط من (1)، وفي (ب): «له».

⁽¹⁰⁾ انظر السبع لابن جني (ص 110)، وشرحها لمسمى بنوح السبع لابن الخيز (ص 323)، وشرح الرضي على الشافية (4/ 495)، ورتشاف المغرب (4/ 2197)، وتبديد القواعد (7/ 3572)

⁽¹¹⁾ قوله: «يا» ليس في (هـ)، (ب).

⁽¹²⁾ قوله: «يا زيد» في (ي) «بشر»

⁽¹³⁾ في (1)، (ي): «أبا» بدون لواو

⁽¹⁴⁾ قوله: «ريد وطالما» في (ي) «طالما»

⁽¹⁵⁾ في (ي) «ويا رجلاً»

(مَنْ صَبَغَ): المعطوف أوبدل منه

(مَا وَكَّرَ) أي غير المعطوف الذي ذكر قبل، وهو الممتنع دخول «يا» عليه.

(حَكَمَ): مبتدأ ثانٍ، أي. حكم كل واحد منهما.

(حَكَمَ): النادى

(الْمَسْجِلُ)، لكونهما في (2) حكم تكرير العامل؛ وهو خبر المبتدأ الثاني، و الجملة الاسمية خبر

المبتدأ الأول.

(مُطْلَقًا)؛ أي: زمانًا مطلقًا؛ أي: (3) (33/ب) سواء كانا مفردين أو مضافين (4) أومضارعين

للمضاف أو نكرتين.

(وَالْعَلَمُ)؛ أي: النادى الذي هو العلم.

(المُوصُوفُ بِـ «ابن»؛ أي: بلفظ «ابن» ومؤنثه، وليس مصغراً بـ «ابن وابنة» ومثناهما

وجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة.

(مُتَعَلِّقًا): حال، وتعلق (5) قوله:

(إِلَى عِلْمٍ آخَرَ): احتراز عن نحو: «يا زيد ابن أخي»، و: «يا هند ابنة عمنا» (6).

(يُخْتَارُ قُتْعَةُ): الجملة خبر المبتدأ؛ أي: يختار فتح النادى وهو العلم المذكور لموافقة (7) حركة

الابن وقصد التخفيف؛ لكثرة استعمال العلم، ويجوز البناء على الضم أيضاً.

(وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّبُ بِاللَّامِ)؛ أي: إذا قصد نداؤه، وتظهره قوله تعالى: {فَإِذَا قُرَأَتْ الْقُرْآنُ يَـٰ

أَبْ40] فاستعمل بالله {النحل: 98}؛ أي: إذا أُرِدَتْ قراءته.

(1) في (ي): «من».

(2) يعمد في (1): «كون»

(3) قوله: «أي» ليس في (ي).

(4) قوله: «أومضارين» سقط من (1)

(5) في (ي): «وتعلق»

(6) انظر الأصول في النحو (1/ 345)، والفصل (ص 63)، والمرجل في شرح اجمل لابن الخطاب (ص

198)، والبيع في علم العربية (1/ 404)، وشرح خفص لابن بيش (1/ 331)، وشرح الكافية الشافية

لابن مالك (3/ 1298)، وشرح الرضي على الشافية (2/ 1032)، وارتشاف انضرب (4/ 2188)،

والقاصد التحوية للبدري ابي (4/ 1170)

(7) في (ها)، (ب): «لموافقة».

(قيل): «ما أيتها الرجل». ولحوه بتوسط أي، مع ما التنبيه محمداً عن اجتماع الّتي⁽¹⁾ التعريف صورة؛ فإن قيل: الشرطية لا يتم⁽²⁾ لأن الشرع نداء المعروف باللام؛ أي: معروف كان وظاهر⁽³⁾ أنه لا يتقرب عليه هذا الجزئي. قيل: الكلام محمول على حذف، أو مجاز فإنه أريد به اللفظ فهو علم، والعلم يصح تأويله بصفة أشهر بها؛ لحو: [ب/ 139] «لكل فروعون

موسى»، و:

لَا مَوْتَمَ اللَّيْلَةِ لِلْمَطِي⁽⁴⁾

أي: لكل جبار⁽⁵⁾ قاهر⁽⁶⁾ عادل، ولا راعي الليلة للمطي؛ فيكون المعنى⁽⁷⁾: كل كلام [هـ/ 169] وسط فيه؛ أي: وكل كلام⁽⁸⁾ وسط فيه اسم الإشارة؛ فلا يلزم ملزومية⁽⁹⁾ الكلّي

للجزئي.

(وَمَا هَذَا الرَّجُلُ): بتوسط «هذ»

(وَمَا أَيْهَذَا الرَّجُلُ): بتوسط⁽¹⁰⁾ الأمرين تكثيراً⁽¹¹⁾ للنشويق والتوجه بإتيان مبهم بعد مبهم وتأخير⁽¹²⁾ اليان، والمبهم الثاني وإن لم يكن محتاجاً إليه لكن فيه فائدة؛ وهي زيادة التشويق في اليان بزيادة التشويق فيه.

(1) قوله: «ألّتي» ليس في (ي)

(2) في (هـ)، (ي): «تتم»

(3) في (هـ): «مظاهر».

(4) البيت من بحر الرجز، غير منسوب في الكتاب لسيوه (2/ 296)، والمقتضب للمبرد (4/ 262)، والأصول في النحو (1/ 382)، ورسالة الملائكة (1/ 45)، والبدیع في علم العربية (1/ 584)، واللباب في علل الإعراب والبناء (1/ 243)، وشرح القفصل لابن يعيش (2/ 96)، وشرح لتسهيل لابن مالك (1/ 175)، وارتشاف الغريب (3/ 1307)، وشرح لشاطي على الألفية (1/ 586)

(5) بعده في (ي): «ظام».

(6) في (هـ)، (ب) «فهار»

(7) بعده في (ب): «قيل».

(8) قوله: «وكل كلام» في (ل): «وكلام».

(9) في (ي): «ملزومية»

(10) في (ل)، (هـ): «بتوسيط».

(11) في (ي): «تكثر».

(12) في (ي): «وتأخر».

(والتزموها)؛ أي: النعامة

(رَفَعَ الرَّجُلُ): وإن كان صفة وحققها جواز الوجهين؛ كما مر.

(ثالثة)؛ أي: الرجل

(الْقَصُورُ): واقعاً لا لفظاً حيث أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود، وذكر بحيث أنه بيان لمعنى في التبع لا بحيث إنه منادى مستقل فلا يثبت بدليته⁽¹⁾، ولأن لبدل في حكم تكرير العامل فيلزم دخول «يا» في المعارف حكماً

(وَتَوَكَّأْتُ): أي: التزموا رفع توابع الرجل؛ نحو: «يا أيها⁽²⁾ الرجل ذو⁽³⁾ المال».

(لأنها توابع مغريب⁽⁴⁾): أي: مغرب واحد لا عمل له سوى الرفع وتوابع⁽⁵⁾ المعرب في باب

«النداء» لا يتبع غير إعرابه بخلاف: «إن زيداً قائم وعمرو»، و: «أعجبتني ضرب زيد

وعمرو»، و:

يتلعبن⁽⁶⁾ في تجلج وغوزا⁽⁷⁾ غايوا⁽⁸⁾

وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومعناً؛ لأن المتبع ثمة باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد فلا يحتاج للدفع الإبراء المذكور إلى زيادة (1/34) قيد.

(وَقَالُوا يَا اللَّهُ): جواب سؤال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة [ي/ 141] المذكورة.

(مُخَاصَّةٌ): أي: خص بذلك خصوصاً لا امتناع التوسط؛ لأن «يا» يستلزم⁽⁹⁾ التعدد و«ها»⁽¹⁰⁾ للتنبيه، والله تعالى متعال عن التعدد والتنبيه و«هذا» للإشارة الحسية والله تعالى

⁽¹⁾ في (ب): «بدلية».

⁽²⁾ في (هـ): «ب» «أيها»

⁽³⁾ في (ب): «و»

⁽⁴⁾ في (هـ): «المغرب»

⁽⁵⁾ في (هـ): «توابع»

⁽⁶⁾ في (7) «ويستلزم»، وفي (ي) «ويبدل»

⁽⁷⁾ في (ب) «وغوزة»، وضبط في (هـ)، (ي) يتوون الرء بالفتح والكسر

⁽⁸⁾ قيلت من بحر الرجز، لرؤية بن العجاج في الكتاب لسبويه (1/ 94)، وشرحه للسرياني (1/ 397)، والمصاحف لابن جني (2/ 434)، وتوجه السمع (ص 378)، وشرح لنصيح صي النوضيح (1/ 424)

⁽⁹⁾ في (ي): «استلزم»

⁽¹⁰⁾ في (ي): «وهاء».

متعالٍ عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز، كما في {ذلكم الله رمي} [الشورى 10] (هـ/ 69ب) كان محمولاً على «أي» طرذاً للباب، ولأن لامها⁽¹⁾ حارت جزء الكلمة بالعلمية، وكانت⁽²⁾ في الأصل مؤنثاً من همزة «إله» [ب/ 39ب] فاحتمل فيه جهة صحة التعريف بوجهين فلم يعتبر⁽³⁾ بخلاف «النجم والناس»؛ وفيه أنه يوجب صحة لـ يقال بالناس⁽⁴⁾ بعد العلمية؛ وفيه أن علميته⁽⁵⁾ لا يوجب⁽⁶⁾ مجزئ⁽⁷⁾ الأصل بخلاف «ها الله».

(وَأَنَّكَ): وأصل⁽⁸⁾ الخطاب أن يكون لمعين، وقد يكون لتبر معين وهنا كذلك.

(فِي مِثْلٍ)؛ أي: في⁽⁹⁾ النداء إذا كرّر بلفظه مضافاً إلى اسم آخر:

(يَا أَيُّهَا يَتِيمٌ عَدِيٌّ) لَا أَبَا لَكُمْ
(الْعَلْمُ): على أنه منادى مفرد معرفة

(وَالنَّصِيبُ): على أنه مضاف إلى «عدي» المذكور و«يتيم» الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه أومضاف إلى «عدي» المحذوف بقربة المذكور⁽¹¹⁾ على نحو قوله:

⁽¹⁾ بعده في (ب): «ثمها».

⁽²⁾ في (ي): «ولو كانت».

⁽³⁾ بعده في (ي): «فيه».

⁽⁴⁾ في (ب): «ها الناس».

⁽⁵⁾ في (أ)، (ب): «علمية».

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ب): «توجب».

⁽⁷⁾ بعده في (ي): «استعمال».

⁽⁸⁾ في (ي): «أصل».

⁽⁹⁾ بعده في (ي) «الخل».

⁽¹⁰⁾ البيت من بحر البسيط، وهو بطبر بن عطية في ديوانه (1/ 285)، وهو في الكتاب (1/ 53، 2/ 205).

والتنصيب (4/ 227)، والأصول في النحو (1/ 343)، والخصائص (1/ 345)، وشرح آيات سيويه (1/ 142).

والبديع في علم العربية (1/ 407)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 347)، وسفر السعادة وسفير

الإفادة (2/ 778)، وأما ابن الحاجب (1/ 416).

⁽¹¹⁾ في (هـ): «المحذوف».

تَنْحَنُ قَوَائِمِي وَجِهَتِي الْأَسَدُ⁽¹⁾

ولا يجوز في الثاني إلا النصب؛ لأنه إما تابع مضاف⁽²⁾ أو تابع غير مضاف.

(و): النادى (المخالف إلى ياء المتكلم يجوز فيه)؛ أي في المضاف إلى ياء المتكلم الوجود الأربعة؛ أي: تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحدوها ومقلوب يائها⁽³⁾ ألفاً.

(ها غلامى): فاعل «يجوز»؛ أي: يجوز فيه؛ مثل: «يا غلامى» بسكون الياء، وأصلها التثنية؛ ككاتب الخطاب والسكون للتخفيف.

(وتأ غلاماً) بقلب الياء لفاءً و لكسرة فتحة؛ أو يحذف الياء وتعوّض الألف منها.

(وتأ غلام)؛ يحذف الياء والاكتفاء بالكسرة.

(وتأهلام وقفاً): عطف الظرفية على الفعلية⁽⁴⁾؛ أي المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بأهلام وقفاً⁽⁵⁾؛ أي: حال كونه موقوفاً أو على محذوف⁽⁶⁾؛ أي: يجوز فيه كذا بغير الهاء وبأهلام وقفاً، أوخير مبتداً محذوف؛ [هـ/ 170] أي: وهو بأهلام وقفاً، أو متعلق [ي/ 41] فعل محذوف؛ أي: يتوقف⁽⁷⁾ عليه بأهلام وقفاً؛ فقول: «وقفاً» حال أو مصدر لفعل محذوف⁽⁸⁾، أو ظرف أي في الوقف.

⁽¹⁾ صدرت من بحر النسخ، وعجز.

تأ من رأى غارها أتراباً

وهو للقرظ في دهراته (ص 215) طبعة الصدوي، وهو في الكتاب (1/ 180)، واقتضب للمبرد

(4/ 229)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 316)، والمخصص (2/ 409)، والبدیع في علم العربية لابن الأثير

(2/ 86)، وشرح الفصل لابن يمش (2/ 286)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 97).

⁽³⁾ قوله: «مضاف» ليس في (هـ).

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ب): «الياء».

⁽⁵⁾ في (ي): «الفاعلية».

⁽⁶⁾ يهمل في (ي): «حال».

⁽⁸⁾ في (ي): «محدوها».

⁽⁷⁾ في (ل): «توقف»، وفي (هـ): «وقوف».

⁽⁸⁾ في (ل)، (ي): «المحذوف».

وقالوا: يا أيها وثيأ أمي: كسائر ما أُضيف إلى الياء⁽¹¹⁾ مع زيادة وجود آخرها لكثرة استعمال تداخلهما، وورود السماع إلى ذلك⁽¹²⁾؛ «وَمَا أَهْتَ وَمَا أَمْتُ» ههنا (ب/34) الياء وتعميضي التاء، أو يطلب الياء تاء وتاء⁽¹³⁾، «لثَانِيَتْ لِي»⁽¹⁴⁾ «أَهْتَ» للمبالغة كعملاء (ب/140) كذا في تفسير إيجاز البهتان، وإنما طرأت التاء⁽¹⁵⁾ ليهما لكونيهما موصفاً من الياء، كناه «بنت»⁽¹⁶⁾ وأخت «من الواو لكنهما تولف عليها بالهاء بدلاً من «أخت وبنت»، لأن أصل⁽¹⁷⁾ هذه أصل، وأصل تلك زائدة فيترقان⁽¹⁸⁾.

«فَتَحَنَّنَا» على وفق⁽⁹⁾ حركة ياء.

«وَكُنْزَنَا»: على وفق⁽¹⁰⁾ طبعة الياء. و«هَسَنًا» أيضاً لإجرائه معرى المفرد ولم يذكره للقلّة. وقوله: «فَتَحَنَّنَا وَكُسْرًا» حال⁽¹¹⁾.

«وَيَا لَأَنْفُسٍ»: عطوف على عدوّه؛ أي⁽¹²⁾ بغير الالف وبالألف⁽¹³⁾، فيقال: «ها أنتما» بإبدال الياء ألفاً تخفيفاً⁽¹⁴⁾، وفيه⁽¹⁵⁾.

(1) في (ي) «هياه للتكلم»

(2) يعمد في (ي) «شجر»

(3) قوله: «وتاء» ليس في (ب)

(4) يعمد في (ي). «ها»

(5) في (ي) «الياء»

(6) في (ب)، (ي): «لثانيث»

(7) قوله: «أصل» ليس في (ي)

(8) انظر: شرح كتاب سيبويه (5/116)، والمخصص لابن جني (1/201)، ورسالة اللانكا لسمرق (1/147)، وثوبى السبع لابن الجبار (1/271)، وشرح الفصل لابن يعيش (3/468)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/83)، والكتاني في في النحو والصرف (1/373)، وارتشاف العرب (2/585)، وتوضيح المقاصد والمساك للتراوي (3/1208)، وتجهيد القواعد لغير الجيش (3/392)، وشرح لسانه على الألفية (5/441)، وشرح الأسموني على الألفية (3/156)، وحاشية الصبان (3/375)

(9) في (ي) «وقفه»

(10) في (ي) «قف»

(11) انظر القواعد الشاذية في إعراب الكلية لبرقي راجع (432)

(12) في (ل) «أره»

(13) في (هـ). «أربا الألف»

(14) في (ل). «تخفيفاً»

(15) كتب في (ي) «لأى التاء لا مكان بدلاً من الياء فالألف لا يكون بدلاً إلا أنهم يجوزون الجمع بين الموصوفين ولا يجوزون الجمع بين الموصوف والموصوف مع كمال في «أني» غيرت»

«فوق الأيام» فلا يقال: يا «أبي»⁽¹⁾، محرراً من الجمع بين الموصوف والموصوف عنه
 (و): قالوا (يا ابن أمّ وتا ابن عمّ) أي: إذا كان المنادى لعظ «ابن» مضافاً إلى نغظ «أم» أو «عم»⁽²⁾
 مضافين إلى ياء التكلم حاز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء التكلم مع زيادة وجه⁽³⁾
 «عامّة» أي: يخصّونها⁽³⁾ خصوصاً، فلا يقال: «يا ابن أخي» ويا ابن أخالي⁽⁴⁾، على
 الوجوه المذكورة؛ بل على ما جاء⁽⁵⁾ في غير المنادى.

(مطل: يابّ يا غلامي): فقلوا «يا ابن أمي»، و: «يا ابن عمي»، و: «يا ابن أخي»، و
 «يا ابن عمي»، و: «يا ابن أم»، و: «يا ابن عم»، و: «يا ابن أمد»، و: «يا ابن عمّا» مع
 زيادة وجه شدّة في المضاف إلى ياء التكلم؛ وهو حذف الألف والاكتفاء بالفتحة⁽⁶⁾.

[هد/ 70ب] «وقالوا يا ابن أمّ وتا ابن عمّ»: بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة⁽⁷⁾ لكثرة
 الاستعمال وطول اللفظ وتقل التضعيف.

[توخيم المنادى]

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال (وتوخيم المنادى جائزاً)⁽⁸⁾ وفي غيره
 ضرورية؛ أي: يفعل الترخيم في غير المنادى لأجل الضرورة؛ فيكون⁽⁹⁾ مفعولاً له [ي/ 42]

⁽¹⁾ في (هـ): «أبي»، وفي (ب): «ويا أمي».

⁽²⁾ في (ي): «الوجه».

⁽³⁾ في (٧): «يخصّها»، وفي (ي): «يخصونها»، وكتب في حاشية (ي): «يخصّ مهماً»، ورمز عليه.

⁽⁴⁾ في (ي): «سأل».

⁽⁵⁾ في (ي): «جاء».

⁽⁶⁾ انظر: الكتاب لسبويه (2/ 214، 3/ 214)، والمقتضب (4/ 251)، والأصول في النحو (1/ 34)، وشرح
 كتاب سيبويه (5/ 116)، واللباب في شرح علل البناء والإعراب (1/ 341)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/

355)، وشرح السهيل لابن مالك (3/ 406)، وارتشاف القريب (3/ 1613)، وتوضيح المقاصد والمسالك
 للمرادي (2/ 1088)، وتبديد القواعد لناظر الجليش (1/ 3582)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 339)،
 والمقاصد النحوية (4/ 1727)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 41)، وحاشية الصبان (2/ 237).

⁽⁷⁾ في (ي): «بالفتح».

⁽⁸⁾ كتب في (ي): «أي: واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شمره دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة
 بالطريق الأولى-جامي-جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 340)

⁽⁹⁾ في (ب): «تكون».

لفعل الترخيم دون جواز، وألا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل، لأن المصطر الشاهر، والجواز صفة الترخيم⁽¹¹⁾ لفعل هذا المرحم والمصطر واحد، ومنع رفع قوله: «ضرورة» ليس بصحيح لجوازه على الخبرية بحذف⁽¹²⁾ مضاف؛ أي هو⁽¹³⁾ في غير النادى أثر ضرور، أو يفعل⁽¹⁴⁾ ضرور، أو⁽¹⁵⁾ مبالغة.

(وهو) أي: الترخيم.

(حذف): مصدر [ب/ 40] ترك فاعله ومفعوله.

(أي أخيره)؛ أي في آخر الاسم في التركيب دون الأفراد، فلا يرد حذف الأواخر في نحو «يد⁽⁶⁾ ودم⁽⁶⁾ وغيرهما.

(تخفيفاً)؛ أي: لأجل التخفيف لا لقانون تصريفي وسماع لغوي⁽⁷⁾ (وشرطه)؛ أي: الترخيم⁽⁸⁾.

(ألا لا يكون مضافاً)؛ أي: عدم كون الاسم مضافاً، لأن آخر المضاف وسطه حكماً والترخيم يختص بالآخر وانضاف⁽⁹⁾ إليه (1/35) غير المندى⁽¹⁰⁾ فلا مضاف للتخيم في جزء ما.

⁽¹⁾ يعمده في (ي): «واقدير يفعل الترخيم للاضطرار».

⁽²⁾ في (هـ): «لحذف».

⁽³⁾ في (ب): «و هو».

⁽⁴⁾ قوله: «يفعل» ليس في (هـ)، وفي (ل): «فعل».

⁽⁵⁾ قوله: «أو» ليس في (هـ)، (ب).

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ب)، (ي): «يد».

⁽⁷⁾ كتب في (ي). «أي: لجرء التخفيف لا لعملة أخرى منضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم النادى، ويعلم منه ترخيم غير النادى بالقائسة، ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلق بإرجاع الصمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً، والصمير المجرور في قوله «في آخره» راجع إلى الاسم، جامي رحمه الله. اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 340)

⁽⁸⁾ كتب في (ي): «أي: شرط ترخيم النادى، على التقدير لأول، أو شرط لترخيم إذا كان واقفاً في النادى على التقدير الثاني في أمور أربعة، ثلاثة منها عديمة جامي». اهـ. الفوائد الضيائية (1/ 340)

⁽⁹⁾ في (ل): «المضاف» بدون واو.

⁽¹⁰⁾ في (ي) «للمنادى»

واكتفي بالمتضاف من الشبه⁽¹⁾ به أي: المتفارع للمضاف⁽²⁾ إذ هما متحدان في الحكم، وأما نحو «يا صاح» في با صاحي فتشاك⁽³⁾، ولو قال: وشرطه أن يكون مفردًا لكان أول.

وأيًا مستثنى، لأن المطلوب فيه مد الصوت، والحذف بنائه ولا غيرهما من المنسوب، ولما لم يذكر المنسوب لأنه غير منادى عنه.

(وأيًا جملة)؛ لأن الجملة محكية كما هي.

(ويكون)؛ أي: الاسم المرخم.

(أيًا مطلقًا)؛ لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف⁽⁴⁾ الصفات⁽⁵⁾.

(ويجوز)؛ لتلا يلزم إخلال البنية. [هـ/ 171]

(محل ثلاث)؛ وأجاز الكوفيون «يا علم» في⁽⁷⁾ «عمرو»⁽⁸⁾ وبعضهم: «يا زي» في: «يا زيد».

(وأيًا يتم التأنيث)⁽⁹⁾؛ فحينئذ لا يشترط الزيادة والعلمية؛ نحو «يا» علمًا أو غير علم؛ لأن الإخلال حينئذ لو كان لكان من قبل⁽¹⁰⁾ الواضع؛ لأن تاء التأنيث ليست بداخلة في البنية

⁽¹⁾ في (ب): «الشبه»

⁽²⁾ قوله «أي المتفارع للمتضاف» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (1)

⁽³⁾ انظر: شرح كتاب سيبويه (5/ 75)، ورسالة اللالك (1/ 23)، وشرح القملي لابن عيش (1/ 338)، وشرح

الرضي عن الشافعي (4/ 320)، واللمعة في شرح الملح (1/ 391)، وارتشاف انضروب (5/ 2246)، وتوضيح

للمعتمد ولسالك للمرددي (2/ 703)، ونهجد لتواعد لفظ الحيش (1/ 3927)، وخصاص النعمية (1/ 134).

⁽⁴⁾ وشرح الأشموني، على الألفية (1/ 221)

⁽⁵⁾ قوله: «أي» ليس في (ب)، (ي)

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (ي): «غير العلم بخلاف»، ودرج عليه

⁽⁷⁾ في (ب): «الصوت»

⁽⁸⁾ يهله في (هـ): «يا».

⁽⁹⁾ في (ب): «عمرو».

⁽¹⁰⁾ كتب في (هـ): «وإن لم يكن علمًا ولا رندا على ثلاثة؛ لأن وضع التاء على الرول يكتفي أدنى مقضى للسقوط.

تكتب إذا وقع موقعا يحرك فيه سقوط الحرف الأصلي؟ ولم يبالوا ببقاء نحو «ثبة» و«شاة» بعد الترخيم على حركتين لأن بقاء تلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة إذ التاء كلمة أخرى برأسها ولا يبرحم لغير ضرور متادى لم يتوقف الشروط المذكورة إلا ما شذ. جسي رحمه الله». اهـ الفوائد الصبغية (1/ 341).

⁽¹¹⁾ في (ي): «قبل»

فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العنمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء⁽¹⁾ على الفتح

فبدل على الترخيم ي حذف التاء وإن لم يكن حلقاً.

﴿قَدْ كَانَ﴾: ضمير⁽²⁾ لكعبة المذحرف.

﴿يُحْيِي أَمْيُورَهُ﴾ أي⁽³⁾: آخر الاسم الذي أريد ترخيصه؛ وهو خبر⁽⁴⁾ «كَانَ».

﴿زَيْدَانِثَانِ﴾: كاثنتان.

﴿يُحْيِي حُكْمَ الْوَاحِدَةِ﴾: في الزيادة دفعة واحدة بمعنى واحد، والحكم أي/ 42ب] ليهما

وليسا⁽⁵⁾ في الحكم؛ فهو ظرف اعتياري أو⁽⁶⁾ العبارة محمولة على القلب.

﴿كَاسْمَاءَ﴾: قيل إنه «فعلاء» والأصل «رَسَاءُ» من الوسماء فقلبت واوها حمزة

كـ «إِثَاء» واحد⁽⁷⁾.

﴿وَمَرَوَانِ﴾: فيقال: «يا اسمَ ويا مرون» فإن الألف والهمزة في آخر أسماء زيادتان في حكم الواحدة⁽⁸⁾ وكذلك الألف والنون في «مرون».

﴿أَوْحَرْوَفَ﴾: عطف على «زيادتان»

﴿مَنْحِيحَ﴾: صفة حرف.

[ب/ 141] ﴿قَبْلَةَ﴾ أي: قبل ذلك الحرف.

﴿مَدَّةٌ﴾: حرفٌ على زائدة حركة ما قبلها توافقها، وبين القسمين عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ إذ

ربما يصدق القسم الأول دون الثاني؛ كـ «بصريٌّ»، ورب يصدق الثاني دون الأول؛ كـ

«منصور» وربما يجتمعان كـ «أسماء ومروان»؛ فلذا لم يكتفَ بأحدهما⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ي) «تالياء»

⁽²⁾ في (ي) «ضمير»

⁽³⁾ صلة في (ي) «في»

⁽⁴⁾ في (ب) «مخير»

⁽⁵⁾ في (ب) «وليسا»

⁽⁶⁾ في (ب) «هو»

⁽⁷⁾ في (ي) «واحدة»

⁽⁸⁾ في (ي) «واحدة»، وكتب في حاشيتها «الواحدة» ريدز عليه

⁽⁹⁾ في (هـ) «فلذلك»

⁽¹⁰⁾ نظر التلياب في ملل الباء والإعراب للمكبري (2/ 293)، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 382)، وسنبر السمعنا وسنبر

الإتقان (1/ 62)، والمنع الكبير في التصريف (1/ 107)، وشرح الرضي على الشافية (4/ 71)، والكاش في لمي النور والعرف

(2/ 223)، وارتشاف الصوب (2/ 881)، وتهجد القواعد لناصر الجليش (3/ 3627)، وشرح الشافعي على الألفية (8/ 225)

(وَمَوْ أَكْثَرُ) الجملة⁽¹⁾ حالية.

(مَوْ): تفصيلية.

(الرَّيَّةُ) أحرف؛ لتلا يلزم إخلال البنية بحذف الحرفين

(حَلَوَكَا)⁽²⁾؛ أي حذفت الحرفان، وهو جزاء لشرط⁽³⁾ نحو: «منصور وعمار وأدریس»

بجلافت: «سميد ونمود⁽⁴⁾ وعماذ».

(وَإِنْ كَانَ): الاسم المرخم⁽⁵⁾.

(مَوْكَا)؛ ك «بعليك» [هـ/ 71 ب] و: «خمسة عشر» علمين.

(حَلَفُ الاسم الأخير)؛ يقال في «بعليك»: «يا بعل»، وفي: «خمسة عشر» «ب خمسة» لتروله⁽⁶⁾ منزلة تاء التأنيث في كونهما⁽⁷⁾ كلمة على حدة (35/ ب) صارت بمنزلة الجزء.

(وَإِنْ كَانَ): الاسم المرخم⁽⁸⁾.

(غَيْرَ ذَلِكَ)؛ أي غير ما كان في آخره زيادتان، أحرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف، أو كان الاسم المرخم⁽⁹⁾ غير ما ذكر.

(فَعَرَفَ)⁽¹⁰⁾ (وَاحِدٌ)⁽¹¹⁾؛ أي: فالحذوف منه حرف واحد؛ لحصول الفائدة المقصودة به وعدم مرجح حذف الأكثر؛ نحو: «يا حار» و: «يا مال»؛ في: «يا حارث ويا مالك» أتى ههنا

بالجملة الاسمية؛ لكون هذا القسم كثيراً مستمراً.

⁽¹⁾ في (هـ): «واجملة».

⁽²⁾ في (ي): «حذف».

⁽³⁾ في (ي): «للشرط».

⁽⁴⁾ قوله: «سميد ونمود» في (ب)، (ي): «نمود وسميد».

⁽⁵⁾ قوله: «المرخم» ليس في (أ)، (ب).

⁽⁶⁾ في (ب)، (ي): «لتزله».

⁽⁷⁾ في (ي): «كونها».

⁽⁸⁾ قوله: «المرخم» ليس في (هـ).

⁽⁹⁾ في (هـ)، (ي): «الأخير».

⁽¹⁰⁾ في (أ): «مؤخرف».

⁽¹¹⁾ كتب في (ي): «واحتز به من نحو» لثمانية، و«مرجاة» أسماء فإن الباء والنون فيهما زيدتا أولاً، ثم

زيدت تاء التأنيث، فلم يحد منها إلا الآخر. جامي روى الله. اهـ. الفوائد الضمانية (1/ 342).

(وَقَرَأَ) أي: المداوفا

(فِي حَكْمِ الثَّابِتِ): فيمن ما قبله⁽¹⁾ كما كان
(عَلَى): الاستعمال

(الْأَخْفَرُ قِيْقَالُ) أي: إذا كان كذلك «فيقال» أوعطف على الاسم السابقة مؤولة⁽²⁾

بالفعلية؛ كأنه قيل يجعل⁽³⁾ المداوفا ثابتاً
(يَا حَارَ): بكسر الراء في «يا حارث»، وقوله: «يا حار» مفعول ما لم يسم فاعله.

(وَيَا ثَمُو): يواو بعد ضمة في «يا ثمود» [ي/ 43] ولوجعل المداوفا منسياً والواو آخر
لوجب قلبها ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة

(وَيَا كُرُو): يواو مفتوحة بعد فتحة ولا تغلب ألفاً لوقوع الساكن بعدها، وهو الألف المندوف
أي: الذي هو في حكم الثابت وتوالم يكن في حكم الثابت⁽⁴⁾ ليقين⁽⁵⁾ «يا كرا» لا ارتفع المانع
(وَقَدْ): للتقليل.

(يَهْتَلُ): ما بقي بعد الحذف.

(أَمَّا بِرَأْسِهِ): كأنه لم يحدف عنه شيء فيكون له [ب/ 41] في بنائه وإعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الأصل.

(فَيَقَالُ: يَا حَارَ): في «يا حارث» بالضم⁽⁶⁾ كأنه اسم مفرد معروفة برأسه فيضم.

(وَيَا ثَمُو): في «ب ثمود»؛ لأنه لما جعل ثمود⁽⁷⁾ اسم برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة
فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها ك: «أدل».

(وَيَا كُرَا): في «يا⁽¹⁾ كروان»؛ لأنه لما جعل «كرو» اسم برأسه ارتفع مانع الإعلال

⁽¹⁾ في (هـ)، (ب)، (ي): «قبله».

⁽²⁾ في (ب): «المؤلة»

⁽³⁾ في (هـ): «يجعل»

⁽⁴⁾ قوله: «أي» سقط من (ب)، (ب).

⁽⁵⁾ قوله: «توالم يكن في حكم الثابت» سقط من (ب).

⁽⁶⁾ في (ي) «بالضمة».

⁽⁷⁾ في (هـ)، (ب): «ثمود».

⁽¹⁾ قوله: «يا» ليس في (هـ)

وهو وقوع [حد] / [171] الساكن⁽¹⁾ بعد الواو وانقلبت⁽²⁾ لتحركها وانفتح ما قبلها ألفاً⁽³⁾.

[أسلوب الأدبية]

(تؤد): للتقليل.

(استتملوا): أي: العرب.

(صيفة الثمام): وهي «يا».

(هي المذوب وهو): أي: المذوب.

(المتفجع عليه): أي: الذي تفجع عليه، أي: لأجله والتفجع: التحزن، فإن قيل: لم لم يذكر المتفجع منه⁽⁴⁾، نحو: «واويلاه وومصيتاه واحزناه واحسرتاه»⁽⁵⁾، ولخوذلك قيل هو داخل في التفجع لأجله فلا حاجة إلى ذكره على حدة⁽⁶⁾.

(ب «يا» أو «وا»): صلة⁽⁷⁾ المتفجع عليه، والباء للإلصاق، أي: المتفجع عليه المنتصق بيا أو الواو⁽⁸⁾ في جعلها للسمية أو الاستعانة بنظر.

(واختص): المذوب⁽⁹⁾.

(بوا): أي: انقرد «بوا»، أي لا يدخل «وا» في خبره، والباء داخلة في المختص دون المختص به.

(وخكمت): أي: المذوب.

⁽¹⁾ قوله: «وقع الساكن» في (1): «وقعه»

⁽²⁾ بعده في (ب): «القاء»

⁽³⁾ قوله: «القاء» ليس في (ب).

⁽⁴⁾ في (ب): «منه».

⁽⁵⁾ قوله: «واحزناه ووحسرتاه» في (ي): «ووحسرتاه»

⁽⁶⁾ كتب في (ي) «فالتفجع عيه صما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه الابد والتفجع عيه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد التفجع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للآداب لفقد الميت. فالحد شامل لتسمي المذوب، مثل: يا زينا، وبأ عمراه، ومثل: يا ويلاه، وبأ حسرتاه، وبأ مصيتاه.

جامي رحمه الله. اهـ. الفوائد الفصائية (1/ 345)

⁽⁷⁾ في (ي): «صمة».

⁽⁸⁾ في (حد)، (ب)، (ي): «واو».

⁽⁹⁾ قوله: «المذوب» ليس لي (ب)، (ي).

(في الإعراب⁽¹⁾ والبناء⁽²⁾): حيز أي: حكمه من حيث الإعراب والبناء.

(حكمُ الكادى): أي: حكمه الكادى إلا بقلبة، (1/36) أوحكم إعرابه وبناءه مثل حكم إعراب الكادى وبناءه؛ أي: إن كان مفرداً معرفة ليضم وإن كان مضافاً أو مضارعاً له فينصب ولا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعروف.

(وذلك): أي: جاز أو جازئ لك.

(زائدة الألف): إضافة المصدر إلى المفعول؛ وهو مبتدأ أو فاعل «جاز» المقدر.

(في أخيره): أي: المنسوب له الصوت المطلوب في الندبة. [ي/ 43ب]

(فإن عَفَّتْ اللَّيْسُ): أي: ليس ذلك اللفظ بغيره.

(قُلْتُ): جزاء الشرط «وإغلامك» في «وإغلامك» إذ لو زيدت الألف لزم ليس خطاب الموث خطاب المذكر فزيدت الياء على وفق حركة الكاف.

(وإغلامكُمُوه) في «وإغلامكم»؛ إذ لو زيدت الألف، وقيل «وإغلامكم» لا ليس أب/ 142 خطاب الجمع بخطاب التنبيه⁽⁴⁾.

[أه/ 72ب] (وَلَكَّ الماءُ): أي: حاز أو⁽⁵⁾ جازئ لك الماء؛ أي: ماء السكت⁽⁶⁾ لبيان حرف المذروهي الألف.

(في الوضغ): ظرف قوله «لك» لوظف «جاز» المقدر، لوظف الزيادة القدرة مضافاً⁽¹⁾ للهاية.

⁽¹⁾ في (أ): «المعربات».

⁽²⁾ في (ب)، (ي): «مميز».

⁽³⁾ في (ب): «ليس».

⁽⁴⁾ انظر: الكتاب لسيوبه (2/ 224)، والمقتضب للبرود (4/ 274)، وشرح كتاب سيوبه للرماني (ص 187)، والخصائص (3/ 131)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 343)، وتوجيه اللع لابن الجازي (ص 347)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 131)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 417)، وارشاد العرب (5/ 2218)، وتوضيح المقاصد والمسالك لمرادي (3/ 1124)، ومعني اللبيب (ص 157)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 397)، والمقاصد السعوية (4/ 1794).

⁽⁵⁾ في (ي): «هو».

⁽⁶⁾ في (ي): «السكت».

⁽¹⁾ في (هـ): «مضاف»، وفي (ب): «مضاف».

«وَكَا يَنْدُبُ إِلَى الْمَرْوُفِ»⁽¹¹⁾، أي: المشهور ليعلم بممرته في نذبه والتضجع⁽¹²⁾ عليه، وهذا مستقضى مفرغ مفعول⁽¹³⁾ ما لم يسم فاعله
 «فَلَا يَحْتَالُ وَارِجِلَاهُ»، أي: لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين
 «وَأَمْتَجِعَ». عطف على قوله: «لا يندب» دون قوله «فلا يقال»؛ وإلا يلزم أن يكون نتيجة⁽¹⁴⁾ لما سبق وليس كذلك.
 «وَيَلُحُّ: وَكَانِيْدَ الطَّوِيلَةِ»: بالحاق الألف بالصفة مع كونها⁽¹⁶⁾ غير مندوب وغير ممتزج به جواز الفصل بغير الطرف بيهما في السعة؛ قال الله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَحْمِلُونَهَا عَظِيمٌ} [الواقعة: 76]، بخلاف المضاف والمضاف إليه حيث أجازوا⁽⁷⁾. و «وَالْأَمِيرُ الْمُؤْمَنَاءُ»، «وَأَعْبَدُ⁽⁸⁾ الْمُطْلَبَاءُ»؛ لشدة امتزجهما حتى امتنع الفصل بينهما، وكذا يلحق الجرة الأخير من المضارع⁽⁹⁾ للمضاف؛ نحو: «يَا طَالِثًا جِلَاءً»، وكذا يلحق آخر الصلة في السعة وقراءة ابن عامر: «قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ» واردة⁽¹⁰⁾ على الشذوذ⁽¹¹⁾.

⁽¹¹⁾ في (ي): «لعروك»

⁽¹²⁾ في (ب): «هوالتضجع».

⁽¹³⁾ قوله: «مفعول» ليس في (ل)، (ي)

⁽¹⁴⁾ في (ب): «نتيجة».

⁽¹⁵⁾ في (ي): «دعا».

⁽¹⁶⁾ في (ل)، (ي): «كونها»

⁽¹⁷⁾ في (ب): «أجاز».

⁽¹⁸⁾ في (ب): «هوأعبد».

⁽¹⁹⁾ في (ي): «المضاف».

⁽²⁰⁾ في (ي): «وارد».

⁽²¹⁾ قرا العشرة عدا ابن عامر {وَكَتَلْتَ زَيْنَ لَكَيْبٍ مِنَ الشُّرَكِيِّ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ} [الأنعام: 137]، ونظر قراءة ابن عامر في: البسوط في القراءات العشر (ص 203)، والسبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية: 1-00هـ - 1980م، (ص 270)، وحجة القراءات لابن خالويه (ص 273)، والإقبع في القراءات السبعة، لابن الأثير، دار الصحابة للتراث - ططا، (ص 321)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضياء، الطبعة التجارية الكبرى، (2/ 262).

«علماً ليونس»؛ أي: يخالف هذا القول خلافاً ليونس، فإنه أجاز إلحاق الألف بالصفة كالصاف إليه؛ لأن الاتحاد بينهما معنى لا يقتصر⁽¹⁾ في ذلك عن الامتزاج بين الصاف والمصاف إليه لفظاً.

(ويجوز)؛ بقرينة.

حذف المتأدى

(حذف حرف): إضافة المصدر إلى المفعول

(النداء إلأ): مقارناً.

(مع اسم الجنس): أي ما كان نكرة قبل النداء؛ لأن المعروف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملتبس، ولأن «يا» فيه تامة عن اللام⁽²⁾ في التعريف؛ فلو حذف يلزم فيه حذف التائب والنوب، ولأن نداءه لم يكثر [هد/ 173] كثرة ساء العلم فلو حذف فيه⁽³⁾ حرف النداء لم يسبق⁽⁴⁾ الذم إلى أنه متأدى.

واسم (الإشارة)؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام. [ي/ 144]

(والاستعانة والتثويب): [ب/ 42] لأن المطلوب فيها مد الصوت والحذف يتأني، (تحق): (يوسف)؛ (36/ ب) أي: يا يوسف بقرينة المقام⁽⁵⁾

(أعرض عن هذا) [يوسف: 29] و: «أيها الرجل»؛ أي: يا أيها لرجل؛ لأن صورة

«أيها» تختص بالنداء.

(وتنك): جواب سؤال حيث⁽¹⁾ يرد حذف حرف انداء من اسم الجنس.

(أصبح ليل)؛ أي: يا ليل.

(1) في (هـ): «يقصر».

(2) في (هـ): «لام».

(3) في (ي) «منه»

(4) في (ب) «هلق».

(5) كتب في حاشية (ي): «فتي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء، العلم سواء كان مع

بدل من حرف النداء كلفظة «الله» فإنه لا يحذف منه إلا مع ابدل الميم المشددة منه، نحو: اللهم، أوغير يدل

«نحو (يوسف)». جامي رحمه الله. اهـ. الفوائد الصبائية (1/ 348)

(1) قوله: «حيث» ليس في (ب).

(واختار مَحْشُوقًا) أي يا مَحْشُوق والافتداء: «بأن»⁽¹⁾ خويهدن»⁽²⁾.

(والمطروق كَرَا) أي: يا كَرَا⁽³⁾ وروان وهو شاذٌ بقلالة وسهولة:

- حذف حرف النداء من اسم الجنس.
- وترخيم غير العلم.
- وجعل المرخم اسمًا بولسه.

وهو مثل يضرب المرء الضعيف بالاعتقاد عند حصول من هو أعلى وأقوى منه، ونظام المثل «المطروق كَرَا المطروق كَرَا»⁽⁴⁾ إن النعامة في القرية»، و«كَرَا» طائر ضعيف طويل المنق، وقيل هذا القول وقية للعرب⁽⁵⁾ ليصاد به الكروان⁽⁶⁾.

(وَقَفَدَ): للتفيل.

(يُخْتَلَفُ الْمُنَادَى لِتَقَامِ قُرَيْبَةٍ؛ أي. وقت حصول قُرَيْبَةٍ دالة على حذفه وتعيينه)⁽⁷⁾

(جَوَاكِرًا)؛ أي. حذفًا جافًا.

(يُطِلُّ: «الآ»): حرف التنبيه.

⁽¹⁾ في (هـ)، (ي) «باز»، وفي (ب): «جان»

⁽²⁾ كذا في (1) وما في الكلمة الأولى من الفروق، ولم أستطع معرفة مر د المصنف. فعلها كلمة فارسية لم يكن عن معناها، وعليه فلم أقتطع لها ولم أدل فيها بدنوي بلهلي بها، وعد مر جعني إلى القوائيس الفارسية والملاحم ما ازددت إلا حيرة فوق حيرتي

⁽³⁾ قوله: «يا» ليس في (هـ)، (ب)، (ي).

⁽⁴⁾ قوله: «المطروق كَرَا» ليس في (هـ)، (ب).

⁽⁵⁾ في (هـ)، (ب): «العرب».

⁽⁶⁾ انظر الأمثال السابقة وتوجيهاتها النحوية تفصلاً في: الكتاب سبويه (2/ 231)، والمختضب للمبرد (4/ 261)، وشرح كتاب سبويه للرواني (ص 217)، وشرح المصطلح لابن يعيش (1/ 365)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 88)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 283)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 1289)، ورتشاف الغروب (4/ 2180)، وتوضيح المقاصد والمسالك شرح آتية ابن مالك للمرادي (2/ 1083)، وتلميد القواعد (7/ 3271)، وشرح الناطلي على الأغنية (5/ 247)، وشرح المقاصد لسر السعدي (3/ 18)، والتصريح على التوضيح (2/ 209).

⁽⁷⁾ في (1): «رتيب»

«يَا اسْجُدُوا»؛ بالوقف على «يا»⁽¹⁾، وابتداءً⁽²⁾ «اسجدوا»؛ أي. يا قوم اسجدوا والقربة هنا⁽³⁾ امتناع دخول «يا» على الفعل، بخلاف قرءة {أَلَا يَسْجُدُوا} [النمل: 25] بتشديد {أَلْ} و{يسجدوا} على صيغة المضارع؛ لأنه ليس من هذا القبيل؛ والله أعلم

⁽¹⁾ في (ي): «ياه». والقراءة للكسائي وأبي جعفر من مشعرة، وقرأها الباقون: { أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ } [سمل: 25]، وانظرهما في: البسيط في القراءات العشر (ص 332)، والسبعة في القراءات (ص 480)، الحجة في القراءات السبع لأبن خالويه (ص 271)، وحجة القراءات لأبي زرعة ابن زجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار لرسالة- دمشق، (ص 526)، وجامع البيان في القراءات السبع (4/ 1433)، و لإقناع لأبن البذني (ص 357).

⁽²⁾ بعده في (أ)، (ي): «ياه».

⁽³⁾ قوله: «هنا» ليس في (أ)، (ي).

الباب الثالث

الاشتغال

(الثلاث) من الأبواب الأربعة التي وجب حائزها نصب المفعول به فيها

(أ) موصولة^(١)، أو موصولة^(٢)، وقوله

(الغرض)، أي غدير^(٣) صلة^(٤) أو صلة^(٥)

(عائلة)، مفعول مالم يسم فاعله لقوله: «أسمع».

(على حسب خطة التفسير^(٦))، أي إسماعيلاً وإثماً على حسب خطة^(٧) هو^(٨) تفسيره بما بعده.

فهو من^(٩) أهد^(١٠) قيل [ب] قيل «إضافة العام للخاص»

(مفرد كل اسم بخلة)؛ أي: بعد ذلك الاسم.

(فعل) مبتدأ وقوله «بعده» خبره أو فاعل قوله^(١١) بعده

(الوجهية)^(١٢)؛ عطف على قوله «لعل».

(مشتغل)؛ أي معروض

^(١) في (١) «موصولة»

^(٢) في (١) «موصولة»

^(٣) قوله «أي غدير» ليس في (أ).

^(٤) في (ي) «صلة»

^(٥) في (ي) «صلة»

^(٦) كتب في حاشية (أ) «الشرطة والشرط واحد، وإضافتها للالتفسير بيانية، أي أفسر عامله بأه على

شرط، وهو تفسير، أي تفسير العامل بما بعده وإثماً وحب حذوه حيث أخذوا عن الجمع بين التفسير والتفسير

جامعي رحمه الله. أهد الموائد الذهبية (١) / (٣٥١).

^(٧) في (ي) «شرط»

^(٨) في (أ)، (ب) «هو».

^(٩) بعده في (أ)، (ب): «باب»

^(١٠) في (أ)، «القول»، ولي (ب) «قوله»

^(١١) كتب في حاشية (أ) «أختر به من نحو» رد أبوك» ولا يريد به أن يلبه الفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن

يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو «زيداً فسر به» و«زيداً أنت فصار به» جامعي رحمه الله أهد

الموائد الذهبية (١) / (١٥١)

«عنه» أي. من ذلك الاسم، وقوله «مشغل» صفة لأحد المذكورين⁽¹⁾ أيهما كان، لأن «أو» لأحد الأمرين غير معين أو صفة للفعل⁽²⁾، ولله.

(بضمير)؛ أي: بسبب تعلق ضمير ذلك الاسم.

(أومتعلقية)؛ أي: متعلق [ب/ 43] أي/ 44] ذلك الاسم أومتعلق ضميره.

(أوسلط عليه)؛ أي: على ذلك الاسم لفظاً؛ إذ التسليط تقدير⁽³⁾ ثابت ولويتقضي⁽⁴⁾ انتهاء

ما دخلت عليه فلا بد من تقييد⁽⁵⁾

(هو): تأكيد ضمير «سلط» لإبراز لصحة العطف.

(أومتأنيية)؛ في موضعه.

(لضميه) مثل: زيداً ضرتي: نظير الاشتغال بضميره.

(و): زيداً.

(مررت به): نظير تقدير مناسبه⁽⁶⁾.

(و): زيداً.

(ضرتي خلائة): نظير الاشتغال بالتعلق وتقدير لمناسب.

(و): زيداً.

(جئت عليه)؛ لأجله

(تغصب بفعل): مضمير محذوف.

(تفسره)؛ أي: يفسر ذلك الفعل

ما يخلو؛ من «فعل» أو شبهه (1/37) مشغل عنه بضميره أومتعلقه

⁽¹⁾ في (هـ): «الأخرين»

⁽²⁾ في (ي) «نفس».

⁽³⁾ في (ب): «تقدير»

⁽⁴⁾ في (هـ) «تغصب».

⁽⁵⁾ في (ي) «تقييد»

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (هـ): «مثال النفس المشغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، «و» زيداً مررت به» «مثال

الفعل المشغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن «مررت» بعد تعليله بآية مرادف لـ

«جاوزت». جامي رحمه الله. اهـ. الموائد الضيائية (1/152)

(لهي) حرف التصير.

(ضربت): في «زيداً ضربته»⁽¹⁾.

(وَجَاوَزْتُ): في «زيداً مررت به»

(وَلَعَنْتُ): في «زيداً ضربت غلامه».

(وَلَقَبْتُ): في «زيداً حست عليه».

(وَيَحْتَارُ): في الاسم⁽²⁾ المذكور.

(الرُّفْعُ بِالْإِيتَاءِ): أي. يكونه مبتداً أو⁽⁴⁾ بالتجويد⁽⁵⁾ عن اعمام اللفظية مستنداً إليه.

(وَيْلٌ): ظرف «يختار»

(عَلِمَ قَرْيَةَ خِلَافِي): أي: خلاف الرفع وفيه وفيه؛ لأنه إذا عدم قرائن⁽⁶⁾ خلافه، فهو راجع حيث يوجب السلامة عن الحذف، أو خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب

واختباره ومساوئه الرفع ووجوب الرفع

(لَوْعِنْدَ وَجُودٍ): [هـ/ 174] قرينة.

(أَقْوَى مِنْهَا): أي: من قرينة خلافه⁽⁷⁾؛ أي: إذا لم يوجد⁽⁸⁾ قرينة خلاف الرفع أو وجد، وكان

قرينة الرفع أقوى.

(كَ: «أَنَا» مَعَ غَيْرِ الطَّلِبِ): نحو: «لَقِيتُ الْقَوْمَ وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ» فالمطفأ على الفعلية

قرينة النصب، وأما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع وقد ترجعت⁽⁹⁾ هذه للسلاسة من

الحذف، وإنما يكون «إِذَا» قرينة للرفع؛ لأنها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل، فلا

⁽¹⁾ في (ي): «ضربت».

⁽²⁾ يملأ في (هـ): «ذلك».

⁽³⁾ في (ي): «اسم»

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ب)، (ي): «أو»

⁽⁵⁾ في (ي): «يجرد».

⁽⁶⁾ في (ي): «قرينة».

⁽⁷⁾ قوله: «خلافه» ليس في (هـ).

⁽⁸⁾ في (هـ)، (ب): «توجد».

⁽⁹⁾ في (1) «ترجعت».

يليهما لفظاً إلا الاسم وذكر الطلب يشمل⁽¹⁾ الأمر والنهي والاستفهام⁽²⁾ والتمني والعروض والدعاء وغيرها، والحكم مخصوص بالأمر والنهي، ولدعاء فقط؛ فقي، لإطلاق نظراً؛ إلا أن غيرها⁽³⁾ لما كان⁽⁴⁾ يتضمن الصدى فينتج تسليط⁽⁵⁾ على ما قبلها؛ فلا يكون [ب/ 43] من هذا الباب أصلاً فاستغني عن التقيد، ولوقال: «مع الخبر» لكان أخصر لكنه أشار⁽⁶⁾ إلى انضمام المؤثر [ي/ 145] في اختيار النصب⁽⁷⁾

وقوله «غير الطلب» احتراز عن الطلب؛ نحو: «رأيت القوم ذاماً زيداً فلا تكرمه» فإن قرينة الرفع حيثئذ⁽⁸⁾ ليست بأقوى لمعارضة⁽⁹⁾ لزوم كون الإنشاء خيراً بسلامة⁽¹⁰⁾ الحلف، لكن⁽¹¹⁾ الحلف⁽¹²⁾ أهون من لزوم كون الإنشاء خيراً لكثرة.

(1) في (ي): «يشتمل»

(2) قوله: «والاستفهام» ليس في (ي).

(3) بعده في (ي): «والحكم».

(4) بعده في (ب)، (ي): «عما».

(5) في (هـ)، (ب)، (ي): «تسليطها».

(6) في (ب): «إشارة»

(7) انظر: المرجل في شرح الجمل لابن الحشاب (ص 279)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 407)، وشرح ابن الساطم على ألفية أبيه (ص 174)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 2174)، والجزى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص 525)، وتوضيح المقاصد والمسالك له (2/ 616)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 68)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (2/ 9)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 433)، وحاشية الصبّان عليه (1/ 155).

(8) قوله: «حيثئذ» ليس في (ي)

(9) في (ي): «لمعارضته».

(10) في (هـ): «سلامة»، وفي (ب): «لسلامة».

(11) في (هـ)، (ب)، (ي): «لكن».

(12) كتب أمامها في حاشية (هـ): «لكون الحلف، ح».

(وإذا للمفاجأة)؛ نحو «خرجت فإذا زيد لقيته»؛ لأن الأكثر بعد «إذا» للمفاجأة⁽¹⁾ وتوقع الاسمية، وقد رجحت⁽²⁾ السلامة⁽³⁾ عن الحذف، فيترجح⁽⁴⁾ على قرينة اختيار⁽⁵⁾ النصب، وهو⁽⁶⁾ النصب على النغلة، وإنما قلنا: إن الأكثر بعد «إذا» المفاجأة وقوع الاسمية بناءً على سماع النصب بعدها، وإلا فالقياس بعدها وجوب الربع للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع؛ فون قيل: قد ذكر في بحث الظروف أن «إذ» للمفاجأة⁽⁷⁾ ينزم بعدها الاسمية، ويفهم منها رجحانها لا لزومها، وهذا تناقض قيل: المراد باللزوم (ب/37) فيه النغلة واللزوم الاستعمالي الاعتباري [ه/74] المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض⁽⁸⁾.

(ويستجاز النصب): في ذلك الاسم.

(بالنصب على جملة فعلية)؛ نحو: «خرجت فإذا لقيته».

(للتأنيب، وتعذ خوف التأني؛ نحوما): «زيدًا ضربه».

(وخوف الاستفهام)؛ نحو: «أزيدًا ضربه».

(و): بعد كلمة.

⁽¹⁾ في (هـ)، (هـ): «المفاجأة»

⁽²⁾ في (هـ)، (ي): «رجحت»، وفي (ب): «رجعته».

⁽³⁾ في (ي): «للسلامة»

⁽⁴⁾ في (ي): «فترجح»

⁽⁵⁾ قوله: «اختيار» ليس في (هـ)، (ب).

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ب): «ومى».

⁽⁷⁾ في (هـ): «المفاجأة».

⁽⁸⁾ انظر: النصب للمبرد (2/ 57، 3/ 257)، وشرح كتاب سيبويه (1/ 75، 430)، وارتعلقة على شرح كتاب سيبويه (2/ 178)، ولخصائص (2/ 73)، والبيع في علم العربية (1/ 635)، واللب في علل لبياء والإعراب (2/ 116)، وشرح القصل لابن يعيش (1/ 238)، وسفر السعادة وسفر الإفادة (2/ 535)، ولساني ابن الحاجب (1/ 343)، وشرح الجمل لابن عصفور (1/ 111)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 275)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 349)، وارتشاف لغرب لأبي حيان (2/ 986)، والجنس لداني في حروف المعاني للمراذي (ص 73).

(إذا الشرطية⁽¹⁾)، أي: النسوبة إلى الشرط؛ نحو: «إذا⁽²⁾ ضربته أضربك⁽³⁾»، واحترز به

عن «إذا» المفاجأة، وعند البرز: يجب النصب بعدها.

(وحيث): عطف على «إذا»؛ نحو: حيث زيداً تجده⁽⁴⁾ فأكرمه.

(ونفي الأمر والنهي): عطف على قوله «بعد»؛ أي: في وقت وقوع الأمر والنهي بعده؛ نحو: «زيداً أضربه أولاً⁽⁵⁾ تضربه».

(إذ هي): أي: هذه المواضع؛ أي: ما بعد حرف الاستهتام والنفي، وإذا الشرطية وحيث وما قبل⁽⁶⁾ الأمر والنهي.

(مواقع العقل): أي: مواضع وقوعه⁽⁷⁾ فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل: [ب/ 144] لأن النفي والتردد الداعي إلى الاستهتام في الغالب يلحقان الأفعال دون الذات، وكذا⁽⁸⁾ معنى الشرط الذي تضمنه «إذا» و«حيث» مع عدم⁽⁹⁾ رسوخهما فيه بخلاف سائر أدوات الشرط.

(وحيث): عطف على قوله في الأمر.

(عقوب ليس): [ي/ 45ب] إضافة المصدر إلى المفعول.

(المفسر): أي: ما هو مفسر نصياً⁽¹⁰⁾.

(1) قوله: «إذا الشرطية» ي (ي): «إذا الشرطية».

(2) قوله «إذا» ليس في (هـ).

(3) في (أ)، (هـ) «ضربك»

(4) في (ب): «تجده»

(5) قوله: «أولاً» في (أ)، (ي): «ولا»

(6) في (ي): «قبل».

(7) في (ي) «وقوع»

(8) في (هـ): «وكذا»

(9) قوله: «عدم» ليس في (هـ).

(10) كتب في حاشية (ي): «أي: التباس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من

حيث هو خير في حال الرفع «بالصفة» فلا يعلم أنه خير عن الاسم المذكور في حال الرفع مع مراقبته للمعنى المقصود أوصفة له مع مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس إما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب - ووصفية لأبيه بوصف النسيب - وبين الصفة فإن التركيب لا يمتثلها معاً جامعي رحمه الله. اهـ. الفوائد الغريبة (1/ 356)

(بالصفة): رفقاً؛ فإن قيل: فليجز الوجهان؛ كما في: «أقالم زيد»؟ قيل: كيف ⁽¹⁾ يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره؛ فإن قيل: فليجب النصب إذ التحرز عن اللبس واجب؟ قيل: هذا وهم اللبس، ولهذا سماه خوف اللبس.

(يطلق: {إننا كل شيء خلقناه بقدر}) [القدر 49]. بنصب «كل» ولورفع بالابتداء وجعل قوله {خلقناه} خبراً له خيف لسه بالصفة باحتمال كون قوله {بقدر} خبراً، وهو خلاف المقصود فيكون المعنى {كل شيء} هو مخلوقنا كائن بقدر، والمقصود: كل شيء مخلوق لنا بقدر [هـ/ 175]. والأول غير مقصود؛ حيث يكون قوله {خلقناه} قيلاً على ما هو الظاهر في الصفة؛ فتوهم ⁽²⁾ كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوق لله ⁽³⁾ تعالى كما هو منذهب المعتزلة ⁽⁴⁾ في أفعال العبادة الاختيارية، وبهذا حصل الجواب عما أورد في بعض الشروح من أن حاصل المعنيين واحد ولا ضمير ⁽⁵⁾ في الاحتمال ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ قوله: «كيف» ليس في (ي)

⁽²⁾ في (هـ): «فيهم».

⁽³⁾ في (ب): «الله»، وقوله: «مخلوق لله» في (ي): «مخلوقة الله».

⁽⁴⁾ المعتزلة. اسم يطلق على أول مدرسة كلامية راسخة ظهرت في الإسلام وأوجدت الأصول العقلية للمعتقد الإسلامية وقد نشأت المعتزلة في البصرة في حدود نهاية المائة الأولى للهجرة في العصر الأموي، ولكنها شغلت الفكر الإسلامي في العصر العباسي زماناً طويلاً، ولكن اختلف العلماء في وقت ظهورها، فبعضهم يرى أنها ابتدأت في قوم من أصحاب عيسى رضي الله عنه اعتزلوا السياسة، وانصرفوا إلى العقائد عندما نزل الحسن عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، فاعتزلوا الحسن ومعاوية رضي الله عنهما وجميع الناس، ولزموا تنازلهم ومساجلهم، وقالوا تشتغل بالعلم والمادة والأكثر على أن رأس المعتزلة هو واصل بن عطاء الذي كان تلميذاً للحسن البصري ثم اعتزله بسبب الحكم على مرتكب الكبيرة. انظر: الفرق بين الفرق، لأبي منصور البنادي، در الأفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثانية. 1397هـ - 1977م، (ص 156-158)، والمثل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني، مؤسسة الحلبي - القاهرة، (1/ 54-56).

⁽⁵⁾ في (ي): «غير»، وكتب فونها في (ي): «ضمير»، ورمز عليه.

⁽⁶⁾ انظر: الكتاب سببه (1/ 148)، وشرح كتاب سببه (2/ 7)، وتناج الفكر في الحواسبيلي (ص 336)، والبدیع فی علم العربية (1/ 89)، وآمالی ابن الحاجب (2/ 505)، وشرح التسهيل لامن مالك (2/ 142)، وارتشاف الغرب لأبي حيان (3/ 1617)، والتذليل والتكميل له (6/ 327)، وتوضيح الفاصد والمالك (2/ 617)، وأوضح المسالك (2/ 148)، ومعني اللبيب (ص 526)، ولعميد القواعد لناظر الجيش (4/ 1686)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 99).

وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ⁽¹⁾، أي: الرفع والنصب في الاختيار «أي» أثما قصدوا منهما يكون مختاراً.

(لم يطل: «زَيْدٌ قَامَ وَخَسِرُوا كَرْتَةً»)، أي: «عند» أو «في دراه»، ولخوذلك؛ ولألا يصح عطفاً⁽²⁾ على الصغرى؛ لعدم الضمير فهو هنا⁽³⁾ بعض التركيب؛ أي: يختار النصب ويستوي الأمران⁽⁴⁾ فيما إذا عطف الجملة التي وقع (أ/38) فيها ذلك الاسم⁽⁵⁾ على جملة ذات وجهين؛ أي: جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان⁽⁶⁾ لحصول التناسب فيهما؛ ففي الرفع: يكون اسمية فيعطف⁽⁷⁾ على الجملة [ب/44] الكبرى وهي اسمية⁽⁸⁾. وفي النصب: تكون⁽⁹⁾ فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية؛ فإن قيل السلامة من⁽¹⁰⁾ الحذف مرجحة⁽¹¹⁾ للرفع. قيل: هي معارضة بقرب⁽¹²⁾ المعطوف؛ وفيه نظر؛ لأنها إذا عطف⁽³⁾ على الكبرى فهي أيضاً قرينة غير مفصولة عنها بشيء؛ فلا يتفاوتان قريناً وبعداً.

والأولى أن يقال: إن قصد العطف على الكبرى اختيار الرفع بلا معارض؛ وإن قصد العطف على الصغرى اختيار النصب بلا اعتبار [ي/146] معارض؛ إذ الحذف الذي هو كثر

(1) في (هـ)، (ب)، (ي): «الأمران».

(2) في (هـ): «عطفها».

(3) في (ي): «ما هنا».

(4) قوله: «ويستوي الأمران» ليس في (هـ)، (ي).

(5) قوله: «ذلك الاسم» في (ي): «لك دالاسم».

(6) في (ب): «المستويان».

(7) في (ي): «يعطف».

(8) قوله: «يعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية» ليس في (هـ)

(9) في (هـ)، (ب): «تكون».

(10) في (ي): «عن».

(11) في (ب): «ورجحة»، وفي (ي): «موجب».

(12) في (هـ)، (ب): «لقرّب».

(13) في (ب): «عطف».

الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب ليستبان في الاعتبار⁽¹⁾.

(وَجَبَّ النَّصَبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ): خبر إما صريحاً أو⁽²⁾ ضمناً، كما لي. «متى وحشياً»⁽³⁾ وإبصاراً إلا إذا لم يكن راسخاً فيه، كإذا الشرطية، و«حيث وإلماً» يجب لأن الشرطية⁽⁴⁾ يستلزم⁽⁵⁾ الفعل.

(وَحَرْفُ التَّخْفِيفِ): وهي «ألا وهلا ولولا ولوما» لاختصاصها بالفعل⁽⁶⁾.

[75 ب] (يُطْلَ): إن زَيْناً حَرْفُ تَخْفِيفٍ: مثال حروف الشرط.

(وَكَلَّا زَيْناً حَرْفُ تَخْفِيفٍ): مثال حروف التَّخْفِيفِ.

(وَلَيْسَ يَطْلُ: أَيْدٍ ذَوِيَّةٌ بِوَيْفَةٍ⁽⁷⁾): أي عما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لعدم كونه عما لوسط عليه هو أو مناسب لنصبه، لأن «ذُوب» به لا يكاد ينصب بحال، وكذا مناسبه لعدم كونه ناصباً.

(فَالْوَيْفُ): أي، فإذا كان كذلك؛ فالرفع واجب⁽⁸⁾، أوجبُ الرفعُ

⁽¹⁾ نظر: البديع في علم العربية (2/ 654)، وشرح جمل الزحاجي لابن عصفور (1/ 113)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 202)، وشرح لكافة الشافية له (1/ 124، 297)، والكشاف في معي النحو والعرف (1/ 174)، وأرنشاد العرب (2/ 1014)، وأرضح المسالك لابن هشام (2/ 150)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 229)، وشرح الأسموني على الألفية (1/ 434)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 54)، وحاشية الصبان عليه (2/ 117)

⁽²⁾ بعده في (8): «غير صريح» وهي زيادة لا فائدة منها

⁽³⁾ في (ي) «وحشياً»

⁽⁴⁾ في (ها) «الشرطية»

⁽⁵⁾ في (ب) «يستلزم»

⁽⁶⁾ في (ب) «لفعل»

⁽⁷⁾ كتب في حاشية (ي) «أي: من باب الإصدار على شريطة التفسير، فإن «زَيْناً» فيه وإن كان ينش في ماضي النظر أنه عما أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تحقق النظر أنه ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه مسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بمبحث لوسط عليه هو أو مناسبه لنصبه، لأن «ذُوب» به لا يعمل النصب وكذا مناسبه، أعني «أذُوب» فإن قلت لا ينحصر التناسب في «ذُوب» فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل «يلايس» أو «أذُوب» على صيغة المصوم، فيكون تقديره أريدنا يلايس، الذهاب، في يلايسه أحد باللعاب به، أو أذُوبه أحد قلنا المراد بالتناسب ما ير «ف الفعل المذكور أو يلايسه مع المحام ما أسد إليه فالإيجاد لهما ذكرته مفقود جازي رحمه الله» أحد الموائد الحشائية (1/ 360)

⁽⁸⁾ في (ي): «لازم».

{وَكَلَّكَ} أي مثل: قوله: «أزهد ذعيب» به في لزوم الرفع تركيب⁽¹⁾.

{وكل شيء فعوه في الزير}⁽²⁾ [القم: 52]، أي: في كتب الحفظ، والمعنى: كل شيء هو مفقودهم⁽³⁾ كائن في الزير، وإنما يجب فيه الرفع، لأنه لو سُلط عليه قوله {فعلوه} فسد⁽⁴⁾ المعنى حيث يصير المعنى: فعلوا كل شيء في الزير، وهم لم يفعلوا فيها شيئاً.

{وَنَحْوُ}: مبتدأ أو مصطف على قوله {كل شيء}.

{الزانية والزاني فاجلدوا}⁽⁵⁾: جميع الشرائع حاصلة فيه، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيها قبلها، نحو {وربك فكبر} [المدثر: 3]. إلا أن القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم [ب/ 445] يقرؤوه بالنصب⁽⁶⁾ إلا شذأ⁽⁷⁾ تحتمل النحاة لإخراجه عن⁽⁸⁾ الضابطة المذكورة، لئلا

⁽¹⁾ في (ي): «وتركيب».

⁽²⁾ كتب في حاشية (ي): «أي: في صحائف أصنامهم فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه لو جعلت لهصار التفسير فعلوا كل شيء في الزير لقوله {في الزير} إن كان متعلقاً {فعلوا} فسد المعنى. لأن صحائف أصنامهم ليست علما لفصلهم. لأنهم لم يقرؤوا فيها فعلا، بل لكرام الكاتبتين أوقفوا فيها كتابة أصنامهم وإن كان صفة شيء - مع أنه خلاف ظاهر الآية - فأت المعنى المقصود، إذ المقصود أن كل شيء هو مفقود لهم كائن في الزير مكتوب فيها مرافقا لقوله تعالى: {وكل صميم وكبير مستطير} لا أن كل شيء كائن في صحائف أصنامهم هو مفقود لهم، فالرفع لازم على أن يكون {كل شيء} مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع عن أنه غير لجئاً لتقديمه كل شيء مفقود لهم ثابت في الزير بحيث لا يخالص صغيرة ولا كبيرة. جازي رحمه الله» اهـ القوائد الضيائية (1/ 360)

⁽³⁾ في (ي): «مفقول لهم».

⁽⁴⁾ في (هـ): «افسد».

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (ي): «واعلم أنه قد سبق أن بعد الاسم المذكور إذا كان الفعل المشغل عنه بضميره لو سئل لم [لونها] فالتخار فيه النصب. فالظاهر أن قوله تعالى {الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة} داخل تحت هذه القاعدة مع أن القراء اتفقوا به على الرفع إلا في رواية شاذة من بعضهم، فاضطر النحاة إلى أن جعلوا لإخراجه من هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء من غير المختار. جازي رحمه الله» اهـ القوائد الضيائية (1/ 361)

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ب): «على النصب».

⁽⁷⁾ انظر القراء في الكامل في القراءات العشر والأربعين الواردة عليها، لهذا في (ص 322)، وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، جامعة لشارقة - الإمارات، الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م، (2/ 749)، والإيجاز في القراءات السبع، لابن اليخش، (ص 274)، والقراءة بالنصب مسوبة لميس بن عمر الثقفي في المجلس في تبيين وسوء شراد القراءات والإيجاز عنها، لابن جني، تحقيق: محمد علي السهار وأنورين، المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية - القاهرة، الطبعة الثالثة 1420هـ - 1999م، (2/ 100).

⁽⁸⁾ في (ي): «على».

يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث⁽¹⁾ إن الرفع في الطلب غير مختار؛ فقال المبرز: «الفاء⁽²⁾ بمعنى الشرط»⁽³⁾ فلا يجوز تقديم ما في حيزها، والكلام عند سيوره جملتان⁽⁴⁾، إذ قوله {الزانية} مبتدأ، وقوله: {الزاني} عطף عليه والخبر محذوف؛ أي: «حكم الزانية والزاني فيما يتلى (38/ب) عليكم» أواخر مبتدأ محذوف، أي: حكم الزانية⁽⁵⁾، على نحو الباب والفصل. والتقدم: هذا بيان حكم الزانية والزاني.

وقوله {فاجلدوا}: بيان لحكميهما⁽⁶⁾ وهو ابتداء الكلام والفاء فيه عنده [ي/ 46ب] زائدة، أول للتفسير. وجزء الجملة لا يعمل في جزء⁽⁷⁾ جملة أخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابط⁽⁸⁾.

(الفاء): [هـ/ 176] فيه
(نعتي الشرط): الفاء مبتدأ، وقوله (بمعنى الشرط) خبره، والجملة معللة⁽⁹⁾ لقوله (وكذلك نحو {الزانية والزاني}) ويجتمل أن يكون {الزانية والزاني} مبتدأ والفاء مستنداً⁽¹⁰⁾، وقوله: (بمعنى الشرط) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول.

⁽¹⁾ قوله: «حيث» ليس في (هـ)

⁽²⁾ بعده في (هـ)، (ب): «فيه»

⁽³⁾ نظر الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - بيروت، الطبعة الثانية 1417هـ - 1997م، (2/ 196، 197)

⁽⁴⁾ الكتاب (1/ 142، 143)

⁽⁵⁾ قوله: «أي حكم الزانية» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (1)

⁽⁶⁾ في (1) «بحكميهما»

⁽⁷⁾ قوله: «جزء» ليس في (ي).

⁽⁸⁾ الكتاب (1/ 142)، وانظر: شرح كتاب سيوره للسرياني (1/ 498)، والمفصل لابن جني (3/ 328)،

ولعلي ابن الحاجب (2/ 507)، وارتشاف الغرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1141)، والتدليل والتكميل له (6/ 317)، وأوضح لمالك لابن هشام (2/ 143).

⁽⁹⁾ في (ي): «معلل».

⁽¹⁰⁾ في (1)، (ب)، (ي): «فان»، والمثبت من (هـ)

«وَلَمْ يَكُنْ» أي العباس (المُكْرَبُ): ظرف لقوله: (بمعنى الشرط)؛ لأنه ظرف مستقر واللام فيه بمعنى «الذي» فلا يكون فيه ⁽¹⁾ ذلك لامتناع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها ⁽²⁾ فتعين فيه الرفع على أنه مبتدأ متضمن لمعنى ⁽³⁾ الشرط.

(و): الكلام

(جَمْعَتَانِ وَلَمْ): ظرف لمفهوم لكلام أي: حكم بذلك عند (مَبْنِيٍّ) وَإِلَّا فَأَخْتَارَ الثَّغْبِيَّ دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي، والامتناء المخلوف ⁽⁴⁾: سلب التالي فيلزم ⁽⁵⁾ سلب المقدم وسلب انتفاء ما ذكر إثباته، أي: وإن لم يكن ما ذكر من ⁽⁶⁾ التمثل كان التمثيل مختاراً لكنه ليس بمختار فيكون ما ذكر من ⁽⁷⁾ وجه التمثل؛ هذا كما يقال: «إن لم تنسب الشمس طالعة كان الأرض مسودة لكنه ليس بمسودة بل مضميتة» ⁽⁸⁾؛ فيكون الشمس تكون الشمس طالعة كان الأرض مسودة لكنه ليس بمسودة بل مضميتة ⁽⁹⁾.

ولما أن تقول ⁽¹⁰⁾ في بيانه: أي وإن لم يعمل [ب/ 45] على ما حمل المبرّد وسيرويه؛ أي عليه أو على القول يكون الفاء للشرط أو ⁽¹¹⁾ بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملة؛ فالمختار

⁽¹⁾ قوله: «فيه» ليس في (ي)

⁽²⁾ في (هـ): «قبله».

⁽³⁾ في (هـ)، (ي): «بمعنى».

⁽⁴⁾ انظر الانشاء المخلوف في البحر المحيط في أصول الفقه، ليدر، للدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م، (3/ 421).

⁽⁵⁾ في (ي): «فلزم»

⁽⁶⁾ بعده في (هـ): «وجه».

⁽⁷⁾ بعده في (ب): «كل».

⁽⁸⁾ في (ي): «مضميتة».

⁽⁹⁾ انظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عوف السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى 1373هـ - 1954م، (2/ 816).

⁽¹⁰⁾ في (ي): «يقول».

⁽¹¹⁾ في (ب)، (ي): «أو».

⁽¹²⁾ قوله: «على أو على القول يكون الفاء للشرط أو» في (ب)، (ي): «أي: على القول».

النصب، وحيت يلزم اتفاق القراء على خبر المختار فلا⁽¹⁾ بد وأن⁽²⁾ يحمل الكلام على ما حل⁽³⁾ أو نقول أي وإن لم يكن ما ذكر فكان النصب مختاراً لوجود الطلب⁽⁴⁾ الموجب لاختياره لكنه ليس بمختاراً ولا يلزم اتفاق القراء على خبر المختار فيلزم الحمل على ما ذكر (الوكيع). لبيان الحال أو التفسير؛ إن أريد النسبة إلى الثلاثة الباقية؛ أي: رابع الأبواب الأربعة (أوربيع الثلاثة التي يجب⁽⁵⁾ [هـ/76ب] فيها حذف ناصب المفعول به.

(التحذير): اسم لنوع من أنواع المفعول به اصطلاحاً، وكان في الأصل مصدراً وإنما يجب حذف الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره.

(وهو): أي: التحذير

[أي/147] (مفعولٌ بتحذير): ظرف مستقر واقع صفة لقوله «معمول».

(الشي): ونحوه وفي تقدير اتق مساحة⁽⁶⁾؛ إذ لا يقال: «اتقيت زيداً من الأسد»؛ بمعنى لحيته ولو قال بتقدير «نح» أر«بتد» لكان أولى.

(تحذيراً): مفعول له لتقدير أو مصدر قد جعل حيثاً⁽⁷⁾، وهو ظرف للتقدير⁽⁸⁾، أي: قدر وقت (739) تحذير المفعول عما بعده، أو وقت ذكر الحذر منه مكرراً أو مفعول مطلق؛ أي حذر ذلك المفعول تحذيراً مما بعده، أو ذكر الحذر⁽⁹⁾ منه من نوعيه⁽¹⁰⁾ مكرراً. والجلستان في محل الصفة⁽¹¹⁾ لقوله «معمول» و لربطة للجملة. لثانية ما ذكر⁽¹¹⁾ من لمتعلق مع «من» البيانية.

⁽¹⁾ في (ي). «ولا».

⁽²⁾ قوله: «وأن» في (ل). «لم وإن» في (هـ)، (ب): «أن»، والثبت من (ي).

⁽³⁾ يحل في (ي) «البرد وسيريه».

⁽⁴⁾ في (ل): «الطلب»

⁽⁵⁾ في (ب)، (ي): «لجب»

⁽⁶⁾ في (هـ)، (ي). «مماجة» وهو مخيف؛ إذ لا يخفى العنى المراد من كلام المصنف في معنى المسحة في استخدام لفظة

«اتق»

⁽⁷⁾ في (ب): «حينها»

⁽⁸⁾ في (ب): «التقدير».

⁽⁹⁾ في (ل) «الحذر»

⁽¹⁰⁾ في (ب) «نوعه».

⁽¹¹⁾ في (هـ)، (ب) «الرفع صفة»

⁽¹²⁾ في (هـ)، (ي): «ذكرنا»

(جسًا): موصولة⁽¹⁾ أو موصوفة⁽²⁾

(تَقْدَةُ) استعرازٌ عن المفعول الذي بتقدير «اتق» لكن للتعليل عما قبله⁽¹⁾ لا للتعليل عما بعده (تَقْدَةُ) استعرازٌ عن المفعول الذي بتقدير «اتق» لكن للتعليل عما قبله⁽¹⁾ لا للتعليل عما بعده

ك: «إياك» لقاتل من اتقى؛ فإنه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله.

(أو ذكر)⁽⁴⁾. روي على⁽⁵⁾ لفظ المصدر والماضي، لجهول وفيهما نظر؛ إذ⁽⁶⁾ التعليل من

أنواع⁽⁷⁾ المفعول به، والذكر ليس بمفعول به، وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل، وأيضًا صد المخالفة والزيادة على قدر صحة المطف يكون كلمة. أو إسرائيلية⁽⁸⁾ بمعنى «بل»، نحو «إن

مقيم» أو «أمشي» بمعنى بل أمشي⁽⁹⁾ فيفسد المعنى؛ قال سيبويه [ب/ 146] في قوله تعالى

{ولا تطع منهم أتمًا أو كفرًا} [الإنسان: 24]: «إنه لوقيل أولاً تطع كفرًا لتغير المعنى فكانت أو⁽¹⁰⁾ بمعنى بل»⁽¹¹⁾.

ويمكن أن يقال: إن كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول وكانت الإضافة من باب «جرد»⁽²⁾ قطيعة⁽¹⁾ [و/ 177] وكان عطفًا على قوله «معمول»، وكان

⁽¹⁾ في (هـ)، (ب): «موصوفة»

⁽²⁾ في (هـ)، (ب): «موصولة»

⁽³⁾ قوله: «للتعليل عما قبله» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والشت من (د)

⁽⁴⁾ كتب في حاشية (ي): «على صيغة المجهول عطفًا على (صدر) أو (ذكر) المقدر، فإن قلت: فعلى هذا، لا بد من ضمير

في المطرف كما في المفعول عليه قلنا، نعم، لكنه وضع في المطرف المظهر موضع المضمرة، إذ تقدير الكلام أرمعول يظهر اتق ذكر مكررا، إلا أنه وضع لحدوثه ضمير المائد إلى المفعول أشار بأنه محذوف عنه لا محذوف. جملتي رحمه الله

أحد المواضع الضمائية (1/ 364).

⁽⁵⁾ في (ي): «ص».

⁽⁶⁾ في (ب) «إذا»

⁽⁷⁾ بعله في (ي) «الرفع».

⁽⁸⁾ في (ي): «إسرائيلية».

⁽⁹⁾ قوله: «أمشي» ليس في (هـ)، (ب)، (ي)، والثبت من (د).

⁽¹⁰⁾ قوله: «ألم» ليس في (هـ)

⁽¹¹⁾ كتاب سيبويه (3/ 188).

⁽¹²⁾ في (ب): «جرد».

⁽¹⁾ أي جرد من قطيعة، ومثله قولهم «حاتم حديد»، أي حاتم من حديد. انظر شرح المفصل لابن يعيش (2/ 169).

وأما ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 231)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 924)

والكتاني في نفي التعمد الصرف (1/ 217)، وإرشاد الغرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1807).

«التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد» وهو قوله «تحذيراً» عما بعده. وإن كانت على لفظ الماضي فهو معطوف على قوله⁽¹⁾: «ذكر الحذور»⁽²⁾؛ أي. سواء ذكر الحذر تحذيراً عما بعده⁽³⁾ أو ذكر الحذر منه مكرراً أو معطوف على الظرفية المقدرة⁽⁴⁾ بالفعلية؛ وهي قوله «بتقدير اتق»، والتقابل باعتبار انقيد أو الفعل منزل⁽⁵⁾ منزلة المصدر الحيني⁽⁶⁾؛ كما سبق وعلى أن تكون النسخة على⁽⁷⁾ لفظ المصدر المنصوب [أي/ 47] فلا إشكال.

«المحذوثة»: الضمير عائد إلى الألف واللام.

«مكرراً»: حال واحترز به عن قوله «الطريق» من غير التكرار فإنه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله.

«يلل: إياك والأسد»: و. «رأسك والسيف» نظير القسم⁽⁸⁾ الأول؛ أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، واتق الأسد أن يهلكك، أو يكون التقدير: «بعد نفسك عن الأسد»، و«بعد الأسد عن نفسك».

فإن قلت⁽⁹⁾: لفظ الأسد في «إياك والأسد» خارج عن القسمين فينبغي أن لا يكون تحذيراً وليس كذلك بل هو أيضاً تحذير؟

قلت: هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود⁽¹⁾ بدليل ذكرها بعد فاعرف.

⁽¹⁾ قوله: «قوله» ليس في (ب).

⁽²⁾ في (ب)، (ي) «اعلوف»

⁽³⁾ قوله: «وإن كانت عن لفظ الماضي فهو معطوف على قوله ذكر الحذور أي سواء ذكر الحذر تحذيراً عما بعده» سقط في (ح).

⁽⁴⁾ قوله: «المقدرة» في (1) «المقدرة».

⁽⁵⁾ في (1)، «معلقة»، وفي (ي)، «تزل»

⁽⁶⁾ انظر كتاب سيبويه (1/ 265)، والأصول في الحلولين اسراج (3/ 141) شرح الفصل لامن بعيش (2/ 180)، وأما ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح لتسهيل لابن مالك (3/ 231)، وارتداد القرب لأي حيال الأندلسي (4/ 1890)، ونهيد القواعد لظفر الجيش (9/ 4430)، ولقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (2/ 611)

⁽⁷⁾ في (1) «في»

⁽⁸⁾ قوله: «نظير القسم» في (ي) «نظير القسم»

⁽⁹⁾ قوله: «فإن قلت» في (ح)، (ب)، (ي) «و»، والشبث من (1)

⁽¹⁾ في (ي) «الحذور».

(وَلَيْكَ وَأَنْ تَحْلُفَ) ⁽¹⁾. نظير القسم الأول؛ قال حمير رضي الله عنه: «إياك وإن يحلف ⁽²⁾ أحدكم الأرنب» ⁽³⁾، (39/ب) والحلف الرمي ⁽⁴⁾ بالعصا؛ كما أن الحلف ⁽⁵⁾ بالخاء وللحال للمجتمعين الرمي بالعصا ⁽⁶⁾.
(وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ): مثال الحذر منه مكرراً، وكذا نولم: «الصبي الصبي»، و: «الجار الجدار»، و: «الأسد الأسد» = والتكرار للتأكيد.
(وَتَقُولُ: إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ): أي: بعد نفسك من الأسد؛ فالجار ⁽¹⁾ متعلق بالفعل المقتر ⁽²⁾.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (ي): «هذا مثالان لأول نوعي التحذير، ومعناها: بعد نفسك من الأسد، والأسد من نفسك، وبعد نفسك عن حلف الأرنب - وهو ضربه بالعصا - وبعد حلف الأرنب عن نفسك. وعلى التحذيرين: الحذر منه هو الأسد وحلف فإن المراد من تهديد الأسد أو الحلف، من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرها منها. جازي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (1/355).

⁽²⁾ في (هـ)، (ب): «يحلف».

⁽³⁾ القول لعمرو بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب سيبويه (1/274)، وشرحه للسير، في (2/170)، وشرح الفصل لابن بجيش (1/389)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/1378)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/1478) وفي المصادر كلها بضمير المتكلم أي: «إياي وإن يحلف أحدكم الأرنب» ولم أقف على رواية الخطاب هذه.

وانظر تفاصيلها وتوجيهها في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع لصحيح، لابن مالك، تحقيق: د. طه عس، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1985م، (ص 216).

⁽⁴⁾ بعده في (1): «وليدك بكم الأسد والرماح يحتمل أمر المتكلم أي لأبعد نفسي عن مشاهدة نفسه حذقه وليس لي (هـ)، (ب)، (ي).

⁽⁵⁾ في (ب) «الضرب».

⁽⁶⁾ في (ب)، (ي): «الحلف».

⁽⁷⁾ في (هـ): «الجصا».

وانظر الحلف والحلف في: العين للخبيل بن أحمد (4/245)، رجمرة للغة لاس دريد (1/508)، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (4/270)، والصحاح للجوهري (4/1347)، وأساس بلاغة، لجار الله الزهرشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م، (1/177)، ولسان العرب (9/40).

⁽¹⁾ في (ي): «والجار».

⁽²⁾ في (ي): «الذكر».

«ومن أن تحذف» أي: بعد نفسك من الحذف

«إياك أن تحذف»: ملتبساً.

«تقدير» من: أي: إياك من أن تحذف [ب/ 46] إذ حذف حرف الجر من «أن وأن» شائع كثير.

«ولا تقول»: عطف على قوله: «وتقول» المذكور.

«إياك الأسد»: تقدير من الأسد⁽¹⁾.

«لما نتج تقدير من»: [ب/ 77] في الاسم الصريح بخلاف «إياك أن تحذف»، وقوله:

«إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللش جالب»⁽²⁾

بتقدير: «إياك من المراء»⁽³⁾ شاد أوعمول على ضرورة الشعر، أوحذف فعل⁽⁴⁾ و: «إياك إياك» من باب: «الأسد الأسد»؛ والتقدير: اتق نفسك واترك المراء، وهذا قول سيبويه⁽⁵⁾.

أوجار عجرى «أن تماري»⁽⁶⁾ وفيه: أنه يلزم جواز ذلك في سائر المصادر لاكثر تلك العلة، وليس يجازي اللهم إلا أن يقال هذا⁽⁷⁾ وجه ارتكاب⁽⁸⁾ الشذوذة لأنه وجه قياسي.

⁽¹⁾ قوله: «تقدير من الأسد» ليس في (ي)

⁽²⁾ البيت من بحر الطويل، وهو للفصل بن عبد الرحمن في إنباء الرواة [4/ 76]، وخزانة الأدب للبغدادي [3/ 63]، وسجع الشعر، (ص 310)، وله أول للرمزي في حاشية البحري (ص 253)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص 686)، وأوضح المسالك [3/ 336]، والخصائص لابن جني [3/ 102]، ووصف المياني (ص 137)، وشرح الأشمومي على الألفية [2/ 409]، وشرح النصريح على مضمون التوضيح [2/ 128]، وشرح الفصل لابن يعيش [2/ 25]، والكتاب لسبويه [1/ 279]، وكتاب اللامات (ص 70)، ولسان العرب [15/ 441]، ومعني اللبيب (ص 679)، ونظرو، في المجمع للفصل في شرمه، العربية لإميل يعقوب [1/ 249].

⁽³⁾ في (ص) «المراء».

⁽⁴⁾ في (ص) «فعل».

⁽⁵⁾ الكتاب [1/ 279]

⁽⁶⁾ في (ي): «مادي»

واتظرو. أمالي ابن الحاجب [2/ 686، 687]، وشرح السهيل لابن مالك [2/ 160]، والتأويل والتكميل لأبي حيان [52/ 7]، وتجهيد القواعد لناظر عيش [4/ 1666]، ولقاصد لتحورية لدر الدين العمري [4/ 1600]

⁽⁷⁾ في (ص) «فعلها»

⁽⁸⁾ في (ب): «وارتكاب».

(الفتول فيه) متداً محذوف الخبر، أي: من المتعول فيه بقرينة ما سبق، وأخبر محذوف (أي [148] المتداً⁽¹⁾، أي: هذا⁽²⁾ بيان المتعول فيه، أومبتداً خبره ما فعل فيه⁽³⁾، وهو فصل وعلى الأولين استئناف

وقوله «فيه»: مفعول ما لم يسم فاعله، والخمير حذوف إلى اللام الموصول.

(قوماً فعل فيه). مفعول ما لم يسم فاعله⁽⁴⁾، أي: اسم ما فعل فيه إذ المتعول فيه في الاصطلاح: اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه فعل مذكور.

(فعل)، أي: حدث لا قسيم الاسم⁽⁵⁾.

(مذكور): صفة «فعل»؛ أي: لفظاً أو تقديراً. واحتترز به عن نحو: «يوم الجمعة طيبة»، فإنه وإن كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور⁽⁶⁾.

(من): بيانية.

(1) قوله: «محذوف ابتداء» في (1). «لمبتدا محذوف»

(2) يحله في (ي): «جواب».

(3) قوله: «فيه» ليس في (ي)

(4) قوله: «مفعول ما لم يسم فاعله» ليس في (ي).

(5) القسم أو «تسيم الشيء». هو يكون مقابلاً للشيء، ومندرجاً منه تحت شيء آخر، نحو: «الاسم» فهو مقابل للفعل، ومندرجاً تحت شيء آخر وهو «الكلمة» التي هي أعمُ منها. انظر: التعريفات للشيخ

الطبرجاني (ص 175)، والتوقيف على مهمات التعريف، لمبد الرزوف الناري، عالم الكتب - عبد الحافظ

ثروت الشاعرة، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م، (ص 271)، والكليات = معجم في المصطلحات والقواعد

اللغوية، لأبي البقاء الكفوري، تحقيق: عدنان درويش - عماد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، بدون

التاريخ، (ص 720)

والقصور هذا فوالصدر: أي: الحدث نفسه، من قولهم «فعل يفعل فعلاً».

(6) انظر: شرح المقدمة الحسية، لابن باشا (1/ 184)، وشرح الفصل لابن يعيش (3/ 6)، وحاشي ابن

الحاجب (2/ 548)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 482)، والكاش في نفي السور والصرف (1/ 177)،

ولهذه التواعد لناظر لجيش (4/ 1894).

(زمكان لومكان) حقيقين⁽¹¹⁾ أو اختاريين⁽¹²⁾ نحو «سرت يوم الجمعة حلتك»، و «جلست قدام زيد الشمس» أي وقت قدوم زيد في مكان ظهور أثر الشمس⁽¹³⁾ إذ⁽⁴⁾ المصدر قد⁽⁵⁾ يحصل حيناً، وكذا العين مكاناً على قلة⁽⁶⁾.

ويدخل في الحد نحو «اغتم⁽⁷⁾ اليوم الذي صمت فيه»؛ فإن اليوم فعل فيه فعل الصوم، وهو مذكور وإن شرط قصد ذلك وذكره بهذه الحبيبة أويراد⁽⁸⁾ فعل عامل فيه لا يستغني⁽⁹⁾ عن قيد (مذكور)⁽¹⁰⁾ أيضاً.

⁽¹¹⁾ في (هـ): «حقيقين».

⁽¹²⁾ في (ن): «اختارين»، وفي (ي): «اختارين».

⁽¹³⁾ نظر القنطرب للمبرد (102 / 3)، وشرح المقدمة الحسبة، لابن بابشاذ (1 / 184)، وتوجيه اللع لابن الحجاز (1 / 169)، وشرح المفصل لابن يعيش (3 / 6)، وأما ابن الحاجب (2 / 548)، وشرح الرصي على الكافية (1 / 482)، والكناش في بني النعمان والصرف (1 / 177)، وتعميد القواعد لتأخر الجيش (4 / 1894).

⁽¹⁴⁾ في (ي): «أور».

⁽¹⁵⁾ في (ي): «وقد».

⁽¹⁶⁾ كتب في حاشية (ي) «لكن بقي مثل (شهدت يوم الجمعة) داخلاً فيه، فإن (يوم الجمعة) يصدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور، فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فلذا صبر في التعريف قيد الحبيبة، أي القول فيه، ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، ليخرج مثل هذا المثال عنه فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فعل فيه، فمن مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحبيبة لا حاجة إلى قوله (مذكور) إلا لزيادة تصوير المرف. جامي رحمه الله. اهـ التواتر الصياغة (1 / 367).

⁽¹⁷⁾ في (ي): «اغتم».

⁽¹⁸⁾ في (ن): «أويراد».

⁽¹⁹⁾ قوله: «لا يستغني» في (هـ)، (ب) «لا تستغني».

⁽²⁰⁾ في (ي): «المذكور».

(وشرط نصبه تقدير) كلمة (في) ⁽¹⁾ إذ تلفظها ⁽²⁾ بوجوب الجزاء / 178. والجسهور على أن تقديرها (1/40) شرط المفعول فيه، وإذا ظهرت كان مفعولاً به بواسطة الجار لا مفعولاً⁽³⁾ فيه ⁽⁴⁾.

(وطرُوف الزمان). الإضافة من [ب/ 147] باب «أبواب الساج وأسورة الذهب»، بمعنى من واللام في الزمان للجنس.

(كُلُّها): تأكيد والتضمين للظروف.

(تتبل): الظروف.

(ذلك): النصب بتقدير «في»، أوتقل تقدير «في» ⁽⁵⁾، لأن المبهمة منها جتره مفهوم الفعل فيصح ⁽⁶⁾ انصافه بلا واسطة؛ كالمصدر. والحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية. والمبهمة من المكان محمول عليه لاشتراكهما في الإيهام، ولم يحمل عليه المحدود من المكان للاختلاف ذاتاً وصفة، ولم يحمل على المكان المبهمة؛ لأنه فرع فالحمل عليه كاستعارة من مستعير، والسؤال من الفقير.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (ي) «د (د) الموصولة أرموصوفة إشارة إلى تسمي المفعول فيه، وتجهيد ليد حكم كمن منهما. وهو، أي: المفعول فيه، ضربان: ما يظهر فيه (في) وهو مجرور بها وما يقدر فيه (في) وهو منصوب بتقديرها. وحلها خلاف اصطلاح التوم؛ لأنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوبين بتقدير (في) وشاغلهم المصنف، حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه، ولذلك قال: «وشرط نصبه. جلبي رحمه الله. أحد القوائد الضيائية (1/ 367، 368).

⁽²⁾ في (ق): «يلفظها».

⁽³⁾ في (ق): «مفعول». والثبت أعلاه هو الصواب؛ إذ لا يحسن أن «لا» هنا عاطفة ثانية ولا تعمل عمل «إن» وإنما عاطفة أنت لوظيفة النفي فقط، وعليه فهذا الفرق ل الأصل غير صحيح وهو من وهم الناسخ، هذا والله أعلم.

⁽⁴⁾ انظر: المنصب للمبرد (3/ 102)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 215)، وشرح المقدمة الحسية، لابن بابشاذ (1/ 184)، وتوجيه للبح لابن الحار (1/ 169)، وشرح الفصل لابن عيش (3/ 6)، وأما ابن الحاجب (2/ 548)، وشرح الرضي على الكافية (7/ 482)، والكاش في مبي النعم والعرف (1/ 177)، ومهجد القواعد لناظر الجيش (4/ 1894).

⁽⁵⁾ قوله: «أوتقل تقدير في» سقط من (ق).

⁽⁶⁾ في (ق) «لجوز»

(وَحْمِلْ عَلَيْهِ) أي: على المهمل

(جَلَدَ وَلَدِي وَشَبَّهْتُهُمَا) نحو: «دون وسوى»

(لَا يَنْهَاهُمَا) أي: «عند ولدي» وكذا شبهتهما. والمراد: الإيهام⁽¹⁾ اللغوي، وإلا لا يستقيم الحمل.

(وَحْمِلْ عَلَيْهِ لَفْظًا مَكَانًا)⁽²⁾. وما يعمده إذا كان الفعل موافقًا⁽³⁾ له في إفادة معنى الاستعارة. نحو: «جلست [ب/ 47] مجلسك»، و: «قمت مقامك»، و: «وضعتك موضع فلان»⁽⁴⁾، إلى غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا الجرى.

(لِكُرْبِهِ)، أي: لكثرة استعماله دون إيهامه.

(وَحْمِلْ): عليه.

(مَا يَمْلَأُ دَخْلًا): وما يقارنه من نحو: «ثرت وسكنت»؛ نحو: ⁽⁵⁾ «دخلت الدار»، و: «نزلت الخان»، و: «سكنت الفرة»⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾.

(عَلَى الْأَصْحِ): أي: حملًا واقفًا على القول الأصح أو (40/ ب) على المذهب⁽⁸⁾ الأصح. قيل: هو متعذر وما بعده مفعول به لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضمًا للخروج الذي هو لازم البتة يرجع⁽¹⁾ لزمومه.

⁽¹⁾ في (ب) «إيهام»

⁽²⁾ في (ل): «المكان».

⁽³⁾ في (ي): «موافقًا».

⁽⁴⁾ قوله: «ووضعتك موضع فلان» في (هـ)، (ب): «ووضعت موضعك».

⁽⁵⁾ في (ي): «مثل»

⁽⁶⁾ في (هـ): «الفرية»

⁽⁷⁾ انظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني (1/ 51)، وشرح المقدمة المحببة (1/ 91)، واللباب في علل الابهام والإعراب (2/ 183)، وتوجيه المبع لابن الحجاز (1/ 192)، وشرح المفصل لابن عيش (1/ 422)، ولساني

ابن الحاجب (2/ 566)، واللمعة في شرح اللمعة لابن اصفائح (1/ 286)، وشرح الرضي على الكافية

(1/ 488)، والكناش في لبي لتعويض العسر (1/ 177)، والتذيل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 28)،

وقهيد الواحد (4/ 1017).

⁽⁸⁾ في (ل)، (ي)، «مذهب».

⁽¹⁾ في (ل) «يرجعان».

«والتعصب»: القبول فيه

«يعامل تعصباً»: جواز بلا شريطة التفسير، نحو «يوم الجمعة» في جواب من قال «منى سرت»

«وعلى شريطة التفسير»: اسماء بعداء فعل مشتغل عنه بتفسيره أو متعلقه لوسطه عليه هو أو مناسبه لنصب، نحو «يوم الجمعة صمت فيه»، أو «أكلت في هدائه»، أو «يوم (ي) / [149] الجمعة نويت الصوم لي ليلته»^(١).

وهو لي كون نصبه واجباً أو اختاراً أو مساوياً^(١) للرفع^(١) أو مرجوحاً مثل المفعول به، فيجب لي نحو: «إن يوم الجمعة صمت فيه»،

ويختار لي نحو: «إذا يوم الجمعة سرت فيه»، و: «أفطرت»^(٢) يوم الخميس، ويوم الجمعة صمت فيه.

ويستوي الأمران في نحو: «زيد سار»^(٣) ويوم الجمعة سرت فيه معه، [هـ] / [179] ويخرج^(٧) الرفع في نحو: «أما يوم الجمعة فسرت»^(٨) فيه ولقيت زيداً فإذا يوم الجمعة صام فيه.

وأما انتاعه ووجوب^(٩) الرفع في نحو: «يوم الجمعة ما صمت فيه، ويوم الخميس سرت»^(١٠) فيه، فيحتمل^(١١) الثبوت للماضي ويحتمل العدم لتوسُّع الظرف.

^(١) في (ب) «بعد»

^(٢) في (ي): «و».

^(٣) في (ي): «ليلة».

^(٤) في (ي): «الرفع»

^(٥) في (ب) «نحو أفطرت»

^(٦) في (ي): «يسرح»

^(٧) في (ب)، (ي): «سرت» بغير فاء وهو دون المصاحبة والثبت من (هـ).

^(٨) قوله: «وإنما انتاعه ووجوب» في (ي): «وإنما انتاعه ووجوب»

^(٩) في (هـ)، (ي) «الجمعة»

^(١٠) في (ي): «لنجعل»

^(١١) في (ي): «لنجعل»

«الْفَعْلُ لَهْ»: مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ⁽¹⁾، أي: هذا بيان المفعول له «له»

مفعول ما لم يسم فاعله.

«هُوَ مَا» أي: اسم «ما»

«فَعِلْ»: بدلالة ما سبق في المفعول المطلق، لأجله مؤثراً كان أو أثراً واحتراز به عنّا لم يفعل⁽²⁾

لأجله فعل؛ كسائر المقاصيل والملاحظات.

«فَعِلْ» أي: حدث لا القعل الاصطلاحي، مفعول ما لم يسم فاعله لقوله «فعل».

«مَلَكُوْهُ»: حقيقة أوحكاماً فلا يرد كون صورة الفعل محذوفاً⁽³⁾.

والحق أن يقول: هو ما فعل لأجله مضمون عامله، [47/ب] وفيه وفيه. ويرد على الحد

نحو: «كرهت التأديب الذي ضربت لأجله»، و «ضربت و⁽⁴⁾ أعجبتني التأديب»، فإنه قد

فعل لأجله⁽⁵⁾ فعل مذكور وهو الصرب وإن قصد الحيثية، أو قيد بكونه عاملاً لمصاح فيذ

مذكور.

(يُطْلَى: ضَرْبَةُ تَأْدِيبٍ)⁽⁶⁾: نظيرُ العلة⁽⁷⁾ الغائية⁽⁸⁾

(1) قوله «أو خبر محذوف المبتدأ سقط» من (هـ)

(2) في (7). «يفعله».

(3) كتب في حاشية (ي) «مقوله: (مذكور) استراره عن مثل: (أعجبتني التأديب) لأن قلت: كيف يصح لاستراره به عن: وهو، أي: الفعل الذي فعل لأجله مذكور في الجملة كما في (ضربت زيداً؟). قلنا: المراد مذكور معه فإن قلت هو مذكور معه في (ضربت تأديباً). قلنا: المراد: مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حيث لا نحو: (أعجبتني التأديب) الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيراد معه للعمل فيه. جامي رحمه الله». اهـ. التراكب الضيائية (1/372).

(4) في (ب): «أو».

(5) في (1). «لأجل».

(6) يعمله في (هـ): «له».

(7) قوله «نظير العلة» في (ي): «نظراً لعلته».

(8) العلة الغائية أو «الغاية». وقد عثر فيها قومهم: «ما له الوجود» أي: التي لأجلها رحد الشيء وتكون، كالطبوس للكرسي والسكنى للبيت. ومثال أخذ الغاية في البرهان قومهم: «لم أنشأت البيت؟» فيجاب: «لكي أسكنه» وكذلك قومهم: «لم يرتاض فلان؟» فيجاب: «لكي يصح». انظر نفايس الأصول في شرح لمصنوع للقرافي (2/858). ونهاية الوصول في دراية الأصول للأرموزي الهندي (1/97)، والشهيد في تخريج المروج على الأصول للإسنوي (ص 189). ومعجم مصطلحات الأصول لهنم بلال (ص 216)

«فقدت من الحرب جيتا»: نظير العلة⁽¹⁾ المؤثرة⁽²⁾ ولودكر في موضع «فقدت جيتا»

«حاربت شجاعة» لكان أحسن

«علاقا للزجاج»: أي: يخالف هذا القول لأبي، سحق الزجاج⁽³⁾ خلافاً

«فأنة» أي: القول له.

«جيلة» أي عند⁽⁵⁾ الزجاج.

«مضنن»: نوعي، لأنه علة المصدر فيقام مقامه كما أقيمت آتته⁽⁶⁾ مقامه في «غربت سوطا»؛

فالمتى: أدبته بالضرب تأديباً و: «جبت في القعود»⁽⁷⁾ عن الحرب جيتا؛ أو: «صريته

ضرب التأديب»⁽⁸⁾، أو: «فقدت قعود جين». وقيل: لا يقال «قعود [41 و / 4] جين» إلا

عجازاً. وفيه نظر، لأن إضافة [49 و / ي] المسبب إلى اسبب ليست بمجازية [74 و / هـ] وروّ

⁽¹⁾ قوله «نظير العلة» في (ي): «نظراً لعلته».

⁽²⁾ أي: هي ما ثبت تأثيرها بنص أو إجماع، ومن ذلك قولهم: «دنت نبت الحكيم في الفروع بالملة المؤثرة والملة ما حاربت مؤثرة بآرائنا بل يجعل الله إياها مؤثرة وإنما إصداك الرأي في تمييز الوصف المؤثر من سائر أوصاف الأصل وإظهار التأثير فيه فلا يكون العمل فيه عملاً بالرأي إنما التقدم بين يدي الله ورسوله»، انظر ما فخصيلاً في: الأصول للسخسي (2/ 141)، والمستقصى للفرالي (ص 317)، والنهيد في أصول الفقه (4/ 324)، وتنشيف المسامح بشرح جمع الجوامع للزركشي (3/ 416)، والتحرير والتعجير على تحرير الكمال ابن الهدم (1/ 289).

⁽³⁾ هو: إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل. النحوي، المغربي، الفسري. أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه، وقال ابن خلكان: كان من أهل العلم والأدب والدين الحين. اخذ الأدب عن المبرد وتعلب، وكان يخرط الزجاج ثم تركه واشتغل بالأدب، فصب إليه، واختص بصبه الوزير عبيد الله بن سليمان، وعلم ولده القاسم الأدب، ولما استوزر القاسم أفاد بطلته ماله جزئياً من تصانيفه معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، الأمالي. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (1/ 31)، وشذرات الذهب (2/ 592)، والأعلام للزركلي (33/ 1)، ومعجم المؤلفين (33/ 1).

⁽⁴⁾ بعده في (ي): «فإن».

⁽⁵⁾ سقط من (ي).

⁽⁶⁾ قوله «أقيمت آتته» في (ي)، (ب): «أقيمت إليه»، وفي (هـ): «أقيمت آتته»، والمثبت من (ل).

⁽⁷⁾ قوله «في القعود» في (ي): «بالقعود».

⁽⁸⁾ في (ي): «تأديبه»، وفي (ب): «تأديبه».

قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع لا يدخل في حقيقته، ألا ترى ⁽¹¹⁾ صحة تأويل ⁽¹²⁾ الحال بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث إن معنى «حامي زيد راکباً»: جاء ⁽¹³⁾ زيد وقت الركوب ومعنى «ضربت ضرباً»: أحدثت ضرباً من غير أن يخرجاً عن ⁽¹⁴⁾ حقيقتها والآلة الزم للفعل من العلة لاحتياجه إليها دائماً حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم ⁽¹⁵⁾ ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا النحر ⁽¹⁶⁾ من غير قلدوم وكلنا سائر الأفعال المتعلقة بالآلات، بخلاف العلة لتحقيق العيث ولذا جعل المفعول له مستدعي الفعل لاستلزامه ⁽¹⁷⁾ فلا يلزم من إقامة ما هو الزم من العلة إقامتها.

(وشرط نصيبه) أي: المفعول له ⁽¹⁸⁾.

(تقريباً) ⁽¹⁹⁾ اللام: لأنها إذا ظهرت لزمت الجر.

(وإنما يجوز حذفها): أي: تقدير اللام وضع [48/ب] المظهر موضع المضمير. وعبر عن التقدير بالحذف؛ للتنبيه على جريان الاصطلاح بإطلاق كلا اللفظين.

(إذا كان): المفعول له. (فعلًا): احتراز عما ⁽²⁰⁾ كان حينئذ: كـ: «جئتك للسمن» ⁽²¹⁾.

(لفاعل الفعل): احتراز عما إذا كان فعلاً لغيره؛ نحو: «جئتك لجيئك إياي».

⁽¹⁾ يعلمه في (ب) «أن»

⁽²⁾ قوله «صحة تأويل» في (هـ) «تأويل صحة»

⁽³⁾ في (ب) «حامي».

⁽⁴⁾ قوله «جاء زيد» في (هـ): «في».

⁽⁵⁾ في (هـ): «من»

⁽⁶⁾ في (د): «قلم».

⁽⁷⁾ في (د): «نحو». والنحو: النجارة

⁽⁸⁾ في (ب): «لا مستلزماً».

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (ي): «أي: شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فتعبر: للسمن، ولاكرامك الزائر، في قولك: جئتك لسمن ولاكرامك الزور. عنده، مفعول له على ما يدل عليه حذفه، ومثلاً كما قلنا في التقدير: إن شرط نصيب تقدير «في». وما ذهب إليه في الموصفين، وإن كان صحيحاً من حيث اللمة، لأن السمن فعل له الجهي، لكنه خلاف اصطلاح القوم. جامي رحمه الله». اهـ. القواعد الضيائية (1/ 510)

⁽¹⁰⁾ في (ل): «يشعور».

⁽¹¹⁾ يعلمه في (ب): «إذا».

⁽¹²⁾ انظر: شرح المفصل لابن عيش (1/ 451)، وأما ابن الحاجب (2/ 566)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 219)، والكتاش في فني النحو والصرف (1/ 179)، وشرح شاذر للأدب للمعري (2/ 428)

«المكمل» أي: الحمد فاعله وفاعل عامله.

«وتكلموا لله» أي: للفعل المذكور.

«لهم للوجود» أي: الحمد زمانها استمرارية⁽¹⁾ به عما إذا لم يكن مقارناً له في الوجود، نحوه أكثرتك اليوم لوعدي بذلك أمس⁽²⁾. وأما اشتراط بهذه الشروط؛ لأنه⁽³⁾ بهذه الشروط⁽⁴⁾ شيء⁽⁵⁾ المصدر فيتعلق بانفعال بلا وسطة تتعلق المصدر؛ بخلاف ما إذا اختل شيء منها، ولأن أكثر على الأفعال كذلك في وجودها يكون ظاهراً في العلة موافقاً لما هو الغالب فيستثنى عن إظهار اللام بخلاف [74 ظ/هـ] ما إذا اختل شيء منها كذا ذكره المصنف وشروط بعضهم التذكير لمشايعته الحان والتعريف⁽⁶⁾، وقوله:

وأعرض عن شتم القيم وكراً⁽⁷⁾

في (1): «واختاراً»

وكس في حاشية (ي): «زمان وجودها، نحو (نسرت ناديا) فإن زمان الضرب والتأديب واحد إذ لا مغايرة بينهما، إلا بالاختلاف ليركون زمان وجود أحدهما بعضاً من زمان وجود الآخر نحو (فعلت عن الحرب جنتاً) فإن زمان الفعل - أي: الضرب - بعض زمان الفعل له أي: الجنت، ونحو: (شهدت الحرب إيقاعاً للصلح بين الفريقين) فإن زمان القول له - أي: إيقاع الصلح - بعض زمان الفعل، أي: شهدت الحرب جاني رحمه الله» اهـ. لقراءة الضيائية (1/375)

⁽⁸⁾ نظر الأمور في الحولابن السراج (2/190)، وشرح الفصل لابن يعيش (5/106)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/92)، وارتشاف الضرب (4/1898)، ومنهني السبب عن كتب الأचारيب (ص 369)، ومجهد القواعد ناظر

المجيش (9/4416)

⁽⁹⁾ في (10): «فأه»

⁽¹⁰⁾ سقط من: (هـ).

⁽¹¹⁾ قوله «فيه» في (ي): «فيه»، وفي (هـ): «ليشبه»

⁽¹²⁾ نظر المسألة شحياً في: شرح كتاب سبويه للسرياني (2/255)، واللمع لابن جني (ص 59)، والمجمل شرح الجلس لابن الخشاب (ص 159)، وشرح للفصل لابن يعيش (1/454)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/198)، وشرح الرضي على الكافية (1/513)، ولتدليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (7/245)، ومجهد القواعد لناظر المجيش (4/1883)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/268).

⁽¹³⁾ لبيت من بحر الطويل، وهو طام الطائي، ديوانه (ص 224)، وهو له في كتاب سبويه (1/367)، واقتضب لسيرة (1/367)، وشرح الكتاب لسرياني (2/255)، واللمع لابن جني (ص 59)، والمجمل شرح، لمجل لابن الخشاب (ص 159)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/454)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/198)، والتدليل والتكميل (7/245)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/268)، والقاصد النحوية ليدر الدين العملي (1/42).

حجة عليه⁽¹⁾.

■ ■ ■ ■ ■

«الْمَفْعُولُ»⁽²⁾. مبتدأ محذوف الخبر، أي مـه المفعول معه بقرينة ما سبق، أو خبر محذوف المتدا، أي هذا بيان المفعول معه، [ط/49] أو مبتدأ خبره مذكور وهو فصل⁽³⁾.

«مَعَهُ»: مفعول ما لم يسم فاعله.

«مَوَالِكُكُور»⁽⁴⁾ يَبْدَأُ الْوَأَلْتِي يَبْعَثُ مَعَهُ. حذر⁽⁵⁾ به⁽⁶⁾ عن سائر المفاعيل.

«لِصَّحَابَةِ مَفْعُول»: إضافة المصدر إلى المفعول.

«يُغْلِلُ»⁽⁷⁾ احترز⁽⁸⁾ به عن نحو⁽⁹⁾: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» فيتناول نحو: «ضربت زيداً وحمراً» (ب)

كانت الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقاً لا اتفاقاً مع مفعول معه لكنه لم يقصد⁽⁹⁾ به

هذه الحية، وإنما لم يقل (ب/41) فاعل فعل ليتناول لنحو قولك:

(1) أي: لادخاره وللشكر. فلما حذف اللام نصبه بالتمس الذي قبله. وانظر تفصيله في مصادر التبرج المتقدمة آنفاً.

(2) يملئه في (ي) «معه».

(3) يعمد في (ي): «قوله».

والفصل يستخدم في الحدود، كالناطق في حد الإنسان بأنه «حيوان ناطق» و«الحسناس» في حثهم للحيوان بقولهم: «جسم حساس متحرك بالإرادة»، ومنها «يوم القصر» ليوم القيامة، إذ يفصل النزاع ويحصل القضاء، لأنه يقطع النزاع. بين الحضور، و«فصل الخطاب» لبيانه وتمييزه من غيره. وانظر: شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطولي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى 1407 هـ - 1997 م، (1/ 113)، ومعجم مصطلحات الأصول (ص 237).

(4) في (ل): «مذكور».

(5) في (ب) «احترز».

(6) سقط من: (ي)

(7) في (ل): «احترازه».

(8) سقط من: (هـ).

(9) في (ب) «يصدق».

فَسْتَيْكُ وَالْعَشَاكُ سَتَيْكُ مَهْلًا⁽¹⁾

(لَفْظًا لَوْنِيًّا) أي سواه كان الفعل لَفْظًا أَوْ مَعْنًيًا لِحُرِّ «استوى الماء والخضبة»،
و «مَالِكٌ وَزَيْدٌ» أي: ما نَصَحَ⁽²⁾

(قَوْنٌ) : قَاءٌ لِلتَّعْبِيرِ
(كَفَانٌ) : تَامَةٌ أَوْ نَاقِصَةٌ

(الْقَوْنُ): الذي قصد⁽³⁾ مصاحبة المَعْمُولِ معه مَعْمُولُهُ.
(لَفْظًا): أي: مَلْفُوظًا أَوْ لَفْظِيًّا⁽⁴⁾؛ لِمُخَيَّرِ أَوْ خَيْرِ أَوْ حَالٍ.

(وَجَانٌ): الرَوَا لِلْحَالِ؛ أي: وَقَدْ جَازَ الْعَطْفُ، أَوْ عَطَفَ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ.

(الْمُطَفُّ)⁽⁵⁾ : قَالُوا جَهَانًا [جَانِزَانِ الْعَطْفِ، وَكَوْنُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَالْجَمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ.

(يَطْلُ): أي: نَظَرٌ⁽⁶⁾ ثَابِتٌ فِي مَثَلٍ.

(جَلَّتْ أَمَّا وَزَيْلًا): النَصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْعَطْفِ لِمُجَاوِزَةِ⁽¹⁾ لِمَكَانِ التَّكْيِيدِ.

⁽¹⁾ سَطْرِيَّتٌ مِنْ مَحْرِ الطَّوِيلِ، وَابْتِغَاءُ تَسَامِيهِ:

فَسْتَيْكُ وَالْعَشَاكُ سَتَيْكُ مَهْلًا

إِنَّا كَلَّمْتُمُ الْمُتَجَنِّدَ وَالْمُطَفُّ الْعَصَا
وَمُوجِبُهُ فِي ذِيْلِ الْأَمَالِيِّ لِلثَّانِي طَبْعَةُ الْمِصْبِيِّ (ص 140)؛ وَيَسَّ فِي دِيَوَانِهِ، وَيَلَا نِسْبَةً فِي خِرَاطَةِ الْأَدَبِ (7/ 581)، وَسَطُّ الدَّلَاكِيِّ (ص 899)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ (/ 224)، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِبْرَاهِيمِ (ص 374)، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمُنِيِّ (2/ 900)، وَشَرَحَ صِدْقَةُ الْحَافِظِ لَا بَيْنَ مَالِكٍ (ص 407، 667)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (1/ 312، 395، 66 / 15، 66)، وَالْقَاصِدُ النُّصُوحِيُّ لِلْمِصْبِيِّ (3/ 84).

⁽²⁾ انظر تفصيلًا: كتاب سيبويه (1/ 367)، والقنطرب للمبرد (1/ 367)، والأصول في النحو لابن اسراج (1/ 210)، وشرح الكذب لسيراني (2/ 195)، واللمع لابن جني (ص 60)، والمزجمل شرح الجمل لابن الخطيب (ص 183)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 246)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 247)، وإرشاد العرب (3/ 1483)، والتلذيل والتكميل (8/ 100)، وتهيد الفوائد لناظر الجيش (4/ 2045)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 318).

⁽³⁾ يَهْدِي لِي (ي): «مَعَهُ».

⁽⁴⁾ سَطْرٌ مِنْ: (ي).

⁽⁵⁾ سَطْرٌ مِنْ: (ي).

⁽⁶⁾ لِي (ب): «نَظَرٌ».

⁽¹⁾ لِي (د): «مُجَاوِزَةٌ».

«وَأَلَّا» أي: وإن لم يجر العطف.

«لَعَنَ النَّعْبَ»: على أنه مفعول معه؛ حيث لا وجه سواء.

«يَلَّ» أي: نظيره.

«يَحُطُّ وَيَزِيدُ» [75و/ هـ] فإنه امتنع العطف فيه لعدم تأكيد النصل بالنفصل فعُزِمَ

النصب على أنه مفعول معه.

«وَأَنَّ كَانَ»: تامة؛ أي: وجد الفعل.

«مَعْقَى» أي: معنويًا حال أَوْعَيْزَ.

«وَجَازَ»⁽¹⁾: عطف على كان أَوْحَالٍ؛ أي: وقد جاز.

«الْمُعْطَفُ»: بأن لم يمنع عنه مانع.

«تَعَيَّنَ»: جزاء الشرط، وقيل: اختير المعطف؛ حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا

حاجة مع جواز وجو آخر؛ وهو العطف

«يَلَّ مَا لَزَيْدٌ» أي: أي شيء؛ حصل لزيد؟

«وَعُزِمَ وَأَلَّا» أي: وإن لم يجر العطف.

«لَعَنَ النَّعْبَ»؛ حيث لا وجه سواء.

«يَلَّ مَا لَكَ» أي: أي شيء حصل لك؟

«وَزِيدًا وَمَا شَأْنُكَ» أي: أي شيء أمرك؟

«وَعُزِمَ»؛ فإنه امتنع فيهما لعطف؛ لأن الكاف [50و/ ي] ضمير مجرور ولا يجوز العطف

على الضمير⁽²⁾ الجرور بلا إعادة، بخلاف⁽³⁾، ولم يجر عطف «عمرًا» أيضًا على الشان؛ لأنه

⁽¹⁾ معناه في (ي) «المعطف»

⁽²⁾ سقط من: (ي).

⁽³⁾ في (أ): «ضمير».

⁽⁴⁾ كذا أورد المصنف بهذا الإطلاق، وم بين الخلاف فيه وهذا القول هو رأي البصريين، وأما الكوفيون فأنهم يرون جواره، وجاءت عليه قراءة حزمة المترية وهو قول الله تعالى «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام». وانظر المسألة تفصيلًا: الخصائص لابن سني (1/ 286)، وشرح المقدمة الحسبية (2/ 432)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأثيري (2/ 379)، وشرح النصل لابن يعيش (1/ 444)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 244)، وشرح التفسير لابن مالك (3/ 376)، والتبليغ والتكميل (11/ 97)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 156)

خلافه المعنى، إذ المعنى ⁽¹⁾: ما شألك ونفس عمرو، رسؤال ⁽²⁾ السائل عن شأنهما لا عن شأن ⁽³⁾ أحدهما ونفس الآخر ⁽⁴⁾.

«لأنّ لمعنى ما تعصّب»: دليل على كون المثال من باب العامل ⁽⁵⁾ المعنوي.

♦♦♦♦♦

(الحال): لما فرغ من المدخل شرع في اللحققات ما يبين ⁽⁶⁾ احترازاً عما لم يبين ⁽⁷⁾.

(حقبة): احتراز عن التمييز، لأنه ⁽⁸⁾ يبين ⁽⁹⁾ الذات الماعل؛ أي: حال صدور الفعل عنه يراد الصفة لدالاتها على هيئة الموصوف مطلقاً.

(لو): مانعة الخلودون مانعة ⁽¹¹⁾ الجميع.

(المقنول به): أي: حال وقوع الفعل عليه؛ فلا يراد «صريت زيداً لركب»؛ لدالاتها على هيئة الموصوف مطلقاً، وقد يقع الحال عنهما نحو: «صريت ⁽¹²⁾ زيداً راكبين»، و «لقيته

⁽¹⁾ قوله: «إذ المعنى» سقط من (ق).

⁽²⁾ قوله «صرو ورسؤال» في (ب): «عمر ورسؤال».

⁽³⁾ سقط من: (هـ).

⁽⁴⁾ انظر المسالك تفصيلاً في: الجمل في السور المنسوبة للخليل (1/ 326)، وكتاب مسيوه (1/ 310)، والأصول في التحولات السراج (1/ 214)، وشرح الكتاب للسيرافي (2/ 203)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 126)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 443)، وشرح لتسهيل لابن مالك (2/ 257)، والكتايب في فني النحور اعصرف (1/ 181)، والنذيل والتكميل (8/ 120)، وتهذيب القواعد لناظر الجيش (4/ 2072)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 333).

⁽⁵⁾ سقط من (ي).

⁽⁶⁾ قوله «يبين» في (ي): «تبين».

⁽⁷⁾ قوله «يبين» في (ي): «تبين».

⁽⁸⁾ في (هـ): «الأن».

⁽⁹⁾ قوله «يبين» في (ي): «تيز»، ولي (هـ): «يبين».

⁽¹⁰⁾ في (ق): «للا».

⁽¹¹⁾ سقط من (ي).

⁽¹²⁾ في (ب)، (هـ): «واكب».

مصعداً منحدراً» على⁽¹⁾ الجمع والتفريق⁽²⁾، فلوقلت: «زبدٌ قائماً اخوك» لم يجر لعدم العاطية والمفعولية [49/ب] في «زبد» والحال يقع عن المفعول به ولوحكناً (1/42) نحو {ملة إبراهيم حينئذاً}⁽³⁾، و: {أن يأكل لحم أخيه ميتاً} [الحجرات 12] إذ المضاف إليه في مثله له حكم المضاف، وإنما يقع إحالة عن المفعول معه، لكونه في معنى العاقل أو المفعول به لمصاحبه⁽⁴⁾ إياه في صدور الفعل⁽⁵⁾ أو وقوعه⁽⁶⁾.

{إنفكاً أو متشياً} نحو: «عزَّزْتُ زَيْدًا قَائِمًا»⁽⁷⁾، مثال: الفاعل والمفعول اللطيفين⁽⁷⁾، ومنهم من يقول الطريق في مثله: أن يقال «أقوم أويقوم» لا قائماً للابس؛ إلا إذا عزم السامع من القائم منهما.

⁽¹⁾ في (ي): «ص»

⁽²⁾ من كلام العرب قولهم: «لقيت زيدا مصعداً منحدراً» وتنتظر المسألة تفصيلاً في: المتعصب للمورد (4/169)، والأصول في النحولابن السراج (1/218)، والبيع في علم العربية لابن الأثير (1/184)، وتوجه اللسع (ص 202)، وشرح القفص لابن يعيش (2/6)، وآمالى ابن الحاجب (1/398)، وشرح الاكافي: الشافية لابن مالك (2/755)، والكندى في في النحو والصرف (1/182)، والتفصيل والتكميل (9/136)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (4/2315)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/484)، وشرح الأشموني على لألفية (2/27)

⁽³⁾ وردت في خمس مواضع من القرآن هي: [البقرة: 135، آل عمران: 95، النساء: 125، الأسماء: 161، النحل: 123].

⁽⁴⁾ في (هـ): «لمصاحبتهم»

⁽⁵⁾ يعله في (ي): «عنه».

⁽⁶⁾ يعله في (ي): «عبيه»

وكتب في حاشية (ي): «كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصح حذفه ويقام المضاف إليه مقامه، فكانه فاعل أو المفعول نحو: أتبع ملة إبراهيم حينئذاً} و« أن يأكل لحم أخيه ميتاً » فإنه يصح أن يقال: {لم تتبع إبراهيم}، مقام أهل تتبع ملة إبراهيم} و{أن يأكل لحاء ميتاً} مذم {أن يأكل لحم أخيه}. أركان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، وهو جزء المضاف إليه، فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن لمصاف لأن لم يصح تسميه مقام كما في قول تعالى: {أن ذاكر هؤلاء مقطوع مصبحين}. فتوله (مصبحين) حال من (هؤلاء) باعتبار أن (ذاكر) المضاف إليه جزؤه، فإن ذاكر الشيء، أمسه، والذكرة: مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار التفسير المستحسن في (مقطوع) فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله. جهمي رحمه الله. اهـ الموائد الفياضية (1/381).

⁽⁷⁾ في (ب)، (ي): «لطيفين»

«زَيْدٌ يَمِي النُّكْرَ قَائِمًا»؛ مثال. الفاعل المنوي، وفيه: أن «قائماً» حال من الضمير⁽¹¹⁾ في

«الدار» وهو فاعل لنظري، وفيه⁽¹²⁾.

«وَعَلَّا زَيْدٌ قَائِمًا»؛ مثال. المفعول المنوي؛ إذ المعنى: لشير إلى زيد قائماً.

«وَعَالِمُهَا»؛ أي: الحال.

«الْفِعْلُ»؛ لأنه الأصل في العمل؛ نحو: «ضربت زيداً قائماً».

«لَوْشَيْهٌ»؛ أي: الفعل لكان الشبه؛ نحو: «زيد فاهب راجياً»

«لَوْعَتَا»؛ أي معنى⁽¹³⁾ الفعل؛ نحو: «هذا زيد قائماً»، ومثل أسماء الإشارة: حروف⁽¹⁴⁾

«الناء والتعني والترجي والتشبيه ونحوه» مما فيه معنى «فعل؛ نحو: «يا زيد قائماً»، و: «ليتك صدنا قائماً»⁽¹⁵⁾، و: «لعله في الدار قائماً»⁽¹⁶⁾ [50 ظ/ ي] و: «كأله أمدٌ صائلاً»⁽¹⁷⁾.

«وَعَرَّطُهَا»؛ أي: الحال عند البصيرين.

«لَا يَكُونُ تَكْرَةً»؛ أي كونها تكرة؛ لأننا يلتبس بالصفة في النصب، ولأن التكرة أصل، والترضٍ يحصل بها؛ فالتعريف زائد⁽¹⁸⁾ على الترضٍ، و⁽¹⁹⁾ لأنها لا تحتاج⁽¹⁰⁾ بحسب معناها إلى التعريف؛ لأن المقصود من الحال تقييد لحدث المنسوب إلى الفاعل أو⁽¹¹⁾، لمفعول به⁽¹²⁾، والتكرة كافية فيه.

⁽¹¹⁾ في (ب)، (ي)، «صغير»، والثبت من (هـ)

⁽¹²⁾ كتب في حاشية (ي) بيتاً هنا الاعتراض بقوله: «لأن الإسماعيل اختاري في الطرف، وموئيل على الفعل بمعنى فيكون الفاعل معنواً لا لفظياً، لأن الإسماعيل فيه ليس بمحقق. من».

⁽¹³⁾ سقط من (ب)، (ي)

⁽¹⁴⁾ في (ب): «حرف»، وفي (ي)، (هـ): «وحروف»

⁽¹⁵⁾ قوله: «وليتك صدنا قائماً» سقط من (ي) هنا وسيأتي أنه

⁽¹⁶⁾ قوله: «مولفه في الدار قائماً» زيادة من (ب)، (هـ)، وكتب في (ي) مكان قوله: «وليتك صدنا قائماً»، وسقط من (ب)

⁽¹⁷⁾ يمد في (ي): «وليتك صدنا قائماً».

⁽¹⁸⁾ في (ب) «زائلاً»

⁽¹⁹⁾ سقط من (هـ)

⁽¹⁰⁾ في (ب)، (ي): «محتاج» بالياء والثبت من (هـ)

⁽¹¹⁾ في (ب): «دور» على الشريك وهو خطأ محض.

⁽¹²⁾ قوله: «فيه» ليس في (ب)، (ب)

«وصاحبيها»: مبتدأ وخبره قوله:

«معرفة»؛ لأنه محكوم عليه في المنى، فكان أصله التعريف كالمبتدأ، ولأنه إذا كان نكرة كان يابها بالوصف أول من بيان الحدث النسوب إليه بالحال

«غالبًا». يتعلق بمفهوم قوله «وصاحبيها» معرفة لا تنكير المحل، ⁽¹⁾ لأنه واجب [76هـ]

لا غالب، أي تعرف صاحبيها ⁽¹⁾ غالبًا؛ أي في غالب الاستعمال أوزماتًا غالبًا ⁽²⁾

«وأرسلتها العيراك»: جواب سؤال مقدر ⁽³⁾؛ حيث وقع المعرفة وهو العيراك و. «وحده» ⁽⁴⁾

حاليين، وجوابه: فأرسلهما ⁽⁶⁾ بالنكرة، [49ظ/ب] وتمامه

وأرسلتها العيراك ولم يندحها ولم يُشَيِّقْ على نَحْصِ الدُّعَالِ ⁽⁷⁾

أي أوردتها معتركة مزدحمة ⁽⁸⁾ مرة واحدة ولم يخف ⁽⁹⁾ أن لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة؛ فقوله

«العيراك»، أي، معتركة أيعتراك ⁽¹⁰⁾ العيراك

⁽¹⁾ بعده في (ي): «معرفة».

⁽²⁾ سقط من (ي).

⁽³⁾ قوله: «مقدرة» ليس في (1).

⁽⁴⁾ أي: «وحده» من قول المصنف التالي: «ومررت به وحده».

⁽⁵⁾ في (ي): «الحليين»

⁽⁶⁾ قوله «فأرسلهما» في (1)، (ب). «فأرسلها» على أفراد وإنما الكلام على التنبيه أعلاه.

⁽⁷⁾ البيت من بحر الوافر، وهو للمصاحب الجليل للبيد بن ربيعة رضي الله تعالى عنه، ي ديوانه. تحقيق: حسن

هباش، دار صادر، بدون تاريخ، (ص 86)، وهو له في كتاب سيبويه (1/ 372)، والإنصاف في مسائل

الخلاف للأتباري، (2/ 677)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 18)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (2/

734)، والكتاتيب في فني النحو والصرف للسويد (1/ 3)، وتجهيد القواعد لناظر الجيوش (5/ 2257)، وشرح

الشاطبي على الألفية (3/ 435)، وخزانة الأدب ولب الألب لسان العرب، للبيدادي (3/ 192). وفي

لمصادر كلها بالناء لي قوله: «وأرسلها» ردواوا في شرح الحامي في فرائد، فقط (1/ 384). وسبش

المصنف ألفاظه أعلاه.

⁽⁸⁾ في (ب): «مزاحمة».

⁽⁹⁾ في (هـ): «خف»

⁽¹⁰⁾ في (ي): «نعتراك»، وفي (هـ) «نعتراك»

وقوله⁽¹¹⁾ «لم يذودها» من الذود، وقوله «لم يشفق» من الإشفاق وهو الخوف، وقوله «نقص الدخال» عبارة عن عدم⁽¹²⁾ تمام الشرب، والدخال: هو⁽¹³⁾ أن يشرب البعير، ثم يرد من⁽¹⁴⁾ العطش إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين؛ يشرب منه ما عساه لم يكن شرب⁽¹⁵⁾ (42/ب) (وَمَرُوتٌ يَهُ وَحْدَهُ)، أي: مفرداً⁽¹⁶⁾ أو منفرداً⁽¹⁷⁾ أو انفرداً⁽¹⁸⁾ (48/ب) (وَمَرُوتٌ) (10)؛ نحو⁽¹¹⁾ «جاءوا قصبهم بقضيقهم»؛ أي: أكبرهم بأصغرهم، أي كثيرين يجمعين، و: «مروت بهم الجماء الغفير»؛ أي: ساتوين وجه الأرض لكثرتهم⁽¹²⁾ (متأول): بالكرة كما ذكر⁽¹³⁾.

⁽¹¹⁾ يند في (هـ) و(ي) «ولم».

⁽¹²⁾ في (ب) و(هـ) «قلته». وما أثبت أفصح فإن النقص عدم الأتمام وليس القلة مكذ. فالأمر فيها نسبي، وتكتب في حاشية (ي) «بالصاد المهملة والسين المفتوحة؛ مومن نقص الرجل نقصاً؛ أي: لم يتم مراده»

⁽¹³⁾ في (هـ): «ومرو».

⁽¹⁴⁾ في (ي) «عن».

⁽¹⁵⁾ في (ي) «يشرب» وكتب في حاشية (هـ): «البيت دليد. يصف حمار لوحش والأش يقول أرسل حمار لوحش الأش، وكان المراد بالإرسال البعث، أو التخليق بين المرسل وما يريد أي أرسلها معتركة بتراحة ولم يذودها، أي: لم يتمتع من العرق ولم يشفق، أي: لم يخف على نقص الدخال، أي: على أنه لم يتم شرب بعضها لسماه بالدخال. والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين، يشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا: نفس متناخلة بعضها في بعض، أو العطش على نقص مثل نقص الدخال. جامي. رحمه الله». اهـ

هزود الخيلية (1/384، 385)

⁽¹⁶⁾ في (ق) و(ي): «مفرداً».

⁽¹⁷⁾ في (هـ): «مفرداً».

⁽¹⁸⁾ سقط من: (ب)

⁽¹⁹⁾ سقط من: (ي).

⁽²⁰⁾ يند في (ي): «أي».

⁽²¹⁾ سقط من: (ي).

⁽²²⁾ نظر تعليل. كتاب سيره (1/374)، والفتب للمبرد (3/239)، والأصول في التحويلات السراج (2/312)، وشرح الكتاب للبراه (2/261)، والمسائل الحليات لأبي عمي للبارسي (ص 229)، والمجلد شرح الجمل لابن الخطيب (ص 183)، وشرح الفصل لابن معيش (2/17)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/327)، وشرح لوطي (2/20)، وارتشاف العرب (3/1565)، والظليل والتكسيل (9/26)، وتجهيد القواعد لظاهر الجيش (5/225)، وشرح الساطي على الآية (3/318)

⁽²³⁾ في (ب): «ذكره»، وفي (هـ): «ذكرناه».

﴿لَإِنْ كَانَ⁽¹⁾ صَاحِبُهَا﴾ أي: صاحب الحال.

(تكرراً): محضة.

(وَجِبَ تَقْدِيمُهَا) أي: تقديم الحال على صاحبها؛ لتخصيص النكرة بتقديمها، وفيه⁽²⁾، ولأن يلبس بالصفة في النصب، فإن قيل: فليجز [50 ظ/ب] الوجهان ككونه ذا حال ومبدلاً⁽³⁾، به عند التقديم، وككونه حالاً وتميزاً في: «طاب زيد فارساً»؟ قيل: الحال من النكرة. خلاف الأصل فلا يسبق الذهن إليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس⁽⁴⁾ المقصود⁽⁵⁾، بخبره بخلاف الوجهين في صورة التقديم؛ لأن كليهما خلاف الأصل⁽⁶⁾، أما كونه ذا حال فالتكثير⁽⁷⁾، وأما كون⁽⁸⁾ [76 ظ/هـ] مبدلاً منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم اللبس⁽⁹⁾، وبخلاف الوجهين في «طاب زيد فارساً» لاستوائهما في كونهما على الأصل⁽¹⁰⁾.

(وَلَا يَتَقَدَّمُ): الحال⁽¹¹⁾.

(عَلَى الْعَامِلِ): المعنوي لضعفه إلا إذا كان ذا⁽¹⁾ الحداثين؛ نحو: «زيد قائماً كعمر وقاعدًا»

⁽¹⁾ بعده في (ي). «كما ذكره»

⁽²⁾ كتب في حاشية (هـ) «أي: في ذلك. لعل نظراً لأن ذا الحال يحتاج إلى تخصيصه بتقديم الحال عليه لأنه قد كان

قاعداً فقد تخصص بتقديم الحكم عليه، وإن كان معمولاً فلا يحتاج إلى التخصيص أصلاً. ق». اهـ.

⁽³⁾ أي (هـ): «ومبدلاً».

⁽⁴⁾ أي (هـ) «الالتباس»

⁽⁵⁾ سقط من: (هـ)

⁽⁶⁾ بعده في (ي): «وه»

⁽⁷⁾ في (ي): «فللتكثير».

⁽⁸⁾ في (هـ): «كونه»

⁽⁹⁾ سقط من: (ي)

⁽¹⁰⁾ انظر تفصلاً الأصول في التمرلان شرح (1/ 395)، وشرح الكتاب للسري (1/ 394)، وانرجل في شرح

الجلس لابن الخطيب (ص 157)، وتوجيه اللمع لابن الجيز (ص 208)، وشرح الرضي، على الكافية (2/ 69، 71، والنوئل الصياغة لسيامي (1/ 408)

⁽¹¹⁾ كتب في حاشية (هـ) «ولا يتقدم على «الجرود» سواء كان مجرد بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرداً بالإضافة لم يضم الحال عليه اتفاقاً غير مبدئي، مجرداً عن التباس ضاربة ريدته وذلك لأن الحال تابع و فرع للذي الحال. والضاف إليه لا يتقدم على الخاف، فلا يتقدم تأنيه إليها وإن كان مجرداً بحرف الجر عليه خلاف تفسيره وأكثر البصريين يمتنعون تقديمها عليه لئلا يظن للتكرار وهو اختار عند الحذف، ولما قال على الأصح: جدي، رحمه الله. اهـ. النوئل الصياغة (1/ 387).

⁽¹²⁾ سقط من: (ي).

(بجلاظ الطرف). فإنه يتقدم على العامل المعنوي، حيث يتشع فيه ما لا يتشع في غيره لكثرة دونه في الكلام؛ نحو: «أكل يوم لك ثوب»⁽¹⁾ وقوله: «بجلاظ» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ملتبس⁽²⁾ بجلاظ الطرف [و50ب] والجملة معترضة، أو هو⁽³⁾ حال عن فاعل لا يتقدم وفيه وفيه. (وكلاً): يتقدم عطف على قوله «على العامل المعنوي»، ولا زائدة لتأكيد النفي على⁽⁴⁾ لمحذوفه تعال: {ولا الضاكين} [الفاتحة: 7]⁽⁵⁾. (على): صاحبها (المعزور): فلا يقال «مروت راقية بهند»؛ لأنه⁽⁶⁾ إن تقدمه فإن وقع بعد الجار لزم الفصل، وإن وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع⁽⁷⁾، ولا يرف نحو: «راكباً جامتي زيد»؛ لأن الفاعل من حيث هو مستند إليه محله قبل الفعل وإن امتنع يعارض الاتباس بالمبتدأ.

⁽¹⁾ انظر المسألة تفصيلاً في الأصول في التحولات السراج (2/ 247)، وشرح كتاب سيويه (1/ 450)، والمائل الحليات للناصري (ص 180)، والمرجى في شرح الجمل (ص 161)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 97)، وشرح ابن عصفور على جمل لرجائي (1/ 334)، والكتاش في فني النحو والصرف (1/ 185)، والتفصيل والتكميل (7/ 209)، ومعني اللبيب لابن هشام (ص 911)، وتجهيد القواعد لتاخر الجيش (4/ 1710)، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (1/ 598).

⁽²⁾ في (ي): «الملتبس».

⁽³⁾ سقط من: (ب).

⁽⁴⁾ سقط من: (ب) و(هـ).

⁽⁵⁾ انظر زيادة {لا} هنا أو كونها بمعنى المطوف عليه في: الجمل في النحو النسب للخليل بن أحمد (ص 318)، واللتظب للمبرد (4/ 423)، والأصول في النحو (2/ 77)، وشرح كتاب سيويه (1/ 226)، والمخصص لابن جني (3/ 149)، وشرح الفصل لابن يعيش (5/ 300)، وشرح التسهيل (3/ 277)، والبحر المحيط في التصير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الله التركي - بالتعاون مع مركز معجم الأبحاث والشر، نشر: مركز معجم - القاهرة، الطبعة الأولى: 1436هـ - 2015م، (1/ 136).

⁽⁶⁾ في (ب): «لأنها».

⁽⁷⁾ محله في (ي): «فيه».

(في الأصح): يتعلق بقوله⁽¹⁾ «لا يتقدم على الجور»؛ خلافاً لابن كيسان⁽²⁾، فإنه أجاز ذلك ممسكاً بقوله تعال {وما أرسلناك إلا كافة للناس} [سبا: 28]، والجواب: أن {كافة}

حال من الكاف .. والنهاء للمبالغة⁽³⁾

{وَكُلُّ نَا دَا عَلَى مَنِّيهِ}: مشتقاً أولاً.

{صَحَّ أَنْ يَقَعَ خَالًا}: أي: صح وقوعه حالاً.

{مِثْلَ مَلَا}: مبدأ.

{بَسْرًا طَلِبًا}: خبره.

{مِثْلَ}: أي: من نفسه.

{وَطَلَا}: قد «بَسْرًا» و⁽⁴⁾ «رَطَلًا» وقعا حالين لدلالتهما (1/43) على هيئة البسرة والوطية مع أنهما ليسا بمشتقين [ي/ظ51] والعامل فيهما «الطلب»، وتقدم بسراً على اسم التعقيب مع

⁽¹⁾ قوله «يتعلق بقوله» سقط من: (هـ).

⁽²⁾ هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: لغوي، نحوي، أخذ النحو واللغة من البرد وتلمذ. وكان ابن مجاهد يعضده، ويقول: هو ألحق من الشيخين. يعني: البرد وتعلماً، وهو أول من خلط علم البصريين والكوفيين، وإليه تنسب المدرسة البغدادية في النحو العربي، وهي التي استقر عليها المتأخرون. توفي سنة (299هـ). من مصنفاته: الملهذ في النحو، خلط أدب الكاتب، انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي (ص 170)، نعمة الألياب لأبي البركات الأتباري (ص 301)، الأعلام للزركلي (5/308).

⁽³⁾ كتب في حاشية (هـ): «ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعول كالفعل والضميف، فكأنه من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راجية بهنر (فكأنك قلت ذهبت راجية هنأ). فالجور بحسب الحقيقة ليس مجزواً. جامي. رحمه الله». هـ. النوائد الضيائية (388/1)

وكتب أيضاً في حاشيتها: «وأجاب بعضهم عن ملأ، لاستدلال بعمل (كافة) حالاً عن الكاف والنهاء للمبالغة. وبعضهم يجعلها صفة مصدر أي. إرسالة كافة. وبعضهم يجعلها مصدراً، كالكافة، والمعالجة والكل تكلف وتكلف. ج. رحمه الله». اهـ. النوائد الضيائية (1/388).

⁽⁴⁾ في (أ)، (هـ)، (ي): «و»، والمثبت من (ب).

{77و/هـ} ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بذئ الحديثين حالان⁽¹⁾ يلزم أن يلي كل منهما بمعلقه والبسرية تعلقت⁽²⁾ بالفضل = فيجب أن يليه⁽³⁾، وهو بهذا [الرطوبة تعلقت بالمفضل عليه فيجب أن تليه وهو]⁽⁴⁾ ضمير منه وقيل بتعلق بسرّاً بمعنى⁽⁵⁾ الإشارة ويلزم تقييد الإشارة بحال البسرية وليس كذلك.

ويلزم⁽⁶⁾ أيضاً تفضيل الشيء على نفسه؛ باعتبار حال⁽⁷⁾ واحدة وهي الرطوبة، لأن الثانية لم تعلق⁽⁸⁾ باسم التفصيل، وتقديره⁽¹⁾: إذا كان بسرّاً لا يعني عن أحد هذين الوجهين فلا حاجة إلى تقديره.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «قوله: «إذا تعلق بذئ الحديثين» اعلم ما يدل على حديثين فصاعداً يصلح كل منهما للعمل، على ضربين: أحدهما: ما يدل على حديثين يقعان معاً، ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر، نحو: تضارب زيد وعمرو، وضارب زيد عمرا، فإن ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر، أوتقعا معاً ويتعلق كلاهما بشيء واحد، نحو: تنازعا الحديث، ومثل هذه المواضع لا يتميز منصوب أحد جزأيهما عن منصوب الآخر، مفعولاً به، وقد يتميز حالاهما، نحو: تشاتم زيد قائما، وعمرو قاعدا، أو ظرفاهما نحو: تشاتم زيد في الدار وعمرو في لصفة، ويجوز أن يكونا حالين ولا يختلف زماناهما، لأن الفرض وقوع الحديثين معاً، ويتميز مستأهما، أيضاً نحو: اختلف أهل البصرة إلا سيويه، وأهل الكوفة إلا الكسائي في كذا، وثانيهما: ما يدل على حديثين، يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر، ووقعه في وقت آخر، ومكان آخر، وعلى حال أخرى، وذلك أقبل التفصيل، نحو: زيد أضرب من بكر لخالد، قال الله تعالى: {هم للكفر يومئذ أتوب منهم للآيمان} [آل عمران 167]، وكذا يجوز اختلاف زمانيهما، نحو: زيد يوم الجمعة أضرب من عمرو يوم السبت، وكذا المكانان، نحو: زيد صدك أحسن من عدي، وكذا الحلال نحو: زيد قائما أحسن منه قاصدا، وكذا آلة الشيء في: أ. هـ.

⁽²⁾ في (ي): «تعلق»

⁽³⁾ يعله في (ب). «وهو هذا والرطوبة تعلقت بالفضل عليه فيجب أن يليه»

⁽⁴⁾ قوله: «بهذا والرطوبة تعلقت بالفضل عليه فيجب أن تليه وهو» سقط من (1)، وتقدم في السبعة (ب) في

غير مكانه هـ، والثبت من (هـ)، (ي).

⁽⁵⁾ في (ي): «لمنى».

⁽⁶⁾ في (ب): «يلزم».

⁽⁷⁾ في (هـ) و(ي): «حالة»

⁽⁸⁾ في (ب)، (ي): «تعلق»، والثبت من (هـ).

⁽¹⁾ في (ب)، (هـ): «وتقديره»، والثبت من (ي).

(وَكُنُونُ): الحال.

(جُمْلَةُ خَيْرِيَّةٍ)، لأن بيان الهيئة كما يكون بالقرود يكون بالجملة وقد بالخيرية، لأن الإنسانية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء، لربح ثبوته في نفسه⁽¹⁾، فقول: «خيرية» حذرًا من الإنسانية، لأنها⁽²⁾ لا⁽³⁾ تقع حالًا ولا خبرًا ولا صفة.

50/ب [قَدْ] الجملة (الاسميَّة): إذا وقعت حالًا ملتبسة.

(بِالْوَاوِ): نحو: «جاهني زيد وأبوه قائم».

(وَالْعُسَيْرِ)⁽⁴⁾ كَوِياوَاوُوحْدَةٍ⁽⁵⁾؛ نحو: «جشك والشمس طالمة»، وإنما احتاجت إلى الواو لأن الاسمية خارجة عن أصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرير⁽⁶⁾.

(أَوِيا الْعُسَيْرِ وَحْدَةٍ): نحو: «كلمته قوة إلى في»⁽⁷⁾، وقوله:

وَلَوْلَا جَنَّاتُ النَّارِ مَا آتَى عَامِرٌ
إِلَى قُوَيْهِ سِرَاتُهُ لَمْ يَخَوِّ⁽⁸⁾

(1) في إثبات هذه الفعلة الخطية انظر ما يتوسع في حاشية المطار على شرح الجلال المحلي على جمع المجموع، للشيخ حسن المطار، دار الكتب العلمية، بدون طبعة وتاريخ، (2/ 495).

(2) قوله «قوله خيرية» يحترز عن الإنشائية لأنها «سقط من (ي)».

(3) في (ي): «فلا».

(4) في (ي): «ريالضير».

(5) كتب في حاشية (هـ): «لأنها تدل على الربط ي أول الأمر فافتى بها، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كنت نيا وأدم بين الماء والطين» وهذا، أي الربط بالواو وحدها، أيها مع الضمير إنما يكون في الحال المتصلة، وأما في الحال المركبة، فلا يجوز بالواو، تقول (مواحق لا شئت به) وظك، لأن الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما جامي. رحمه الله» أحد الفوائد الضيائية (1/ 387).

(6) في (ي): «التقرو».

(7) قال سيوري: «ومعنى العرب يقول: «كلمته قوة إلى في»، كأنه يقول: كلمته وقوة إلى في، أي كلمته وهذه حاله. فالمرج على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل». أحد الكتاب (1/ 391)، وانظر: المنتقب للعمدة (3/ 236)، وشرح كتاب سيوري لسيرافي (2/ 283)، والديبع في علم العربية (1/ 195)، وشرح المفصل لابن عيش (2/ 16)، وأما ابن الحاجب (2/ 631)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 365)، وارتشاف الغرب (3/ 1560)، والتبيل والتكميل (9/ 174).

(8) البيت من بحر الطويل، وهو لسلامة ابن جندل في ديوانه (ص 176)، والأصمعيات (ص 135)، وشرح ابن النظم على الألفية (ص 248)، ولسان العرب (13/ 92)، ودون نسبة في: الملمعة في شرح الملمعة (1/ 398)، والقصور المبنية في الروايل للبريد للصلاح العلافي (ص 163)، والمقصد الشعري في شرح شواهد الألفية لبيدر المني (3/ 1167)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (2/ 37).

«على مفسر»⁽¹¹⁾ متعلق بقوله «أوبالضمير»⁽¹²⁾. وأما مصنف بالتفسير وحده⁽¹³⁾؛ لأنه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالة مع تحقق ما⁽¹⁴⁾ ياباه وهو فوت ما هو الأصل في الحال، بخلاف الواو وحذوها لأنها دالة على ارتباط خاص⁽¹⁵⁾ وهو ارتباط [777] الحالية (والضمار المكيث)؛ نحو: «جاءني زيد بفشر».

(بالضمير وحده): حال؛ أي منفرداً⁽¹⁶⁾؛ لأنه كالمنفرد⁽¹⁷⁾، وأما نحو: «قمت وأصك»⁽¹⁸⁾ وجهه⁽¹⁹⁾ فيتنویر: رأنا أصك⁽²⁰⁾ وجهه⁽²¹⁾.

وَمَا سَوَّاهُمْ؛ أي: و⁽²²⁾ ما⁽²³⁾ سوى الاسمى والمضارع المثبت

⁽¹⁾ في (أ) و(ب) «الضعف».

⁽²⁾ بعده في (ي) «وحده».

⁽³⁾ سقط من: (ي)

⁽⁴⁾ في (ب): «تحقق».

⁽⁵⁾ سقط من: (ب).

⁽⁶⁾ في (ي). «الخاص»

⁽⁷⁾ في (ي): «منفرد».

⁽⁸⁾ في (ي): «كالمنفرد»

⁽⁹⁾ في (ي): «أحبك».

⁽¹⁰⁾ جاء القول على هذه الرواية في المصول المفيدة في الواو الزائدة للصلاح الملاقي (ص 172)، والقاصد

التحوية في شرح شواهد الألفية للبدر العيني (3/ 1152)، والرواية التي سمعت عن العرب هي قولهم:

«قمت وأصك فيه» وهي في الديق في علم العربية (1/ 196)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاني

(2/ 158)، وشرح السهيل لابن مالك (2/ 367)، وشرح ابن النظم على الفية أبيه (ص 245)، والتذيل

والتكميل (9/ 180)، ومعنى اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 303)، والمصول المفيدة أيضاً (ص 170)،

ومع المراجع للسيوطي (2/ 322).

⁽¹¹⁾ في (ي). «أحبك».

⁽¹²⁾ قوله: «وجهه» سقط من (ي)، (ب)، (هـ)، و ثبت من (أ).

⁽¹³⁾ سقط من: (ي)، (ب)، (هـ)، والثبت من (أ).

⁽¹⁴⁾ سقط من (ي).

«بِالْوَاوِ وَالْعُسَيْرِ أَوْ بِأَخْذِ وَجْهَتَا»⁽¹¹⁾ بلا صحتف وقد ترك⁽¹²⁾ الراجطين

وَلَا بُدَّ لِي الْمَاضِي الْمَقْبُورِ: [511 ط/ ي] الوقع حالاً.

«مِنْ «قَدْ»» لأن الماضي الواقع حالاً ماضٍ في زمان العامل، وقد سبغ اختلاف الحال

وعاملها⁽¹³⁾ زماناً فالترمت «قد» المقربة إلى⁽¹⁴⁾ الحال لتقريبه⁽¹⁵⁾ إلى زمان العامل لينتخذ ماضيها

حكماً فلا يقع الماضي حال إلا أن يكون⁽¹⁶⁾ لماضي قريباً من العامل مقرباً بعلامة (3) بـ،

القرب⁽¹⁷⁾ لفظاً أو تقديرًا فلا يقال «مات الشيخ وقد ولد فلان في يوم كذا»، و⁽¹⁸⁾ قال «لأن

اليوم»⁽¹⁹⁾ كذا، و. «قد قال رسول الله عليه لعلاء ولسلام» كذا لعدم القرب وعدم صحة

استعمال «قد» اللهم إلا بتأويل⁽²⁰⁾.

⁽¹¹⁾ كتب في حاشية (هـ): «عند الاكتشاف بالضمير، لندم موقفة، استغلامها كاللازمة فالصارع المضي، نحو (حامي

زيد وما يتكلم غلامه) أو (جاءني زيد ما يتكلم غلامه) أو (جاءني زيد وما يتكلم عمرو). والماضي القديم

نحو: (جاءني زيد وقد خرج غلامه) أو (جاءني زيد قد خرج غلامه) أو (جاءني زيد وقد خرج عمرو)

والماضي المضي، نحو (جاءني زيد وما خرج غلامه) أو (جاءني زيد ما خرج غلامه) أو (جاءني زيد وما خرج

عمرو) حامي رحمه الله. اهـ. الفوائد الضمائية (1/ 392)

⁽¹²⁾ قوله: «قد ترك» في (1): «وقل ترك»، وفي (ب): «وقد يترك».

⁽¹³⁾ بعده في (ي): «وصاحبها».

⁽¹⁴⁾ بعده في (ي): «زمان».

⁽¹⁵⁾ في (هـ): «لتقريبه».

⁽¹⁶⁾ بعده في (ي): «ذلك».

⁽¹⁷⁾ في (ي): «القريب».

⁽¹⁸⁾ بعده في (ي): «قد».

⁽¹⁹⁾ في (ي): «ليوم».

⁽²⁰⁾ كتب في حاشية (هـ): «وذلك لأن العمل إذا وقع قديماً لشيء، يعتبر كونه ماضياً أَوْحَالاً أَوْسُخْلاً بالظن

إلى ذلك القيد فإذا قيل: «جاءني زيد ركب» يفهم منه الركوب متقدماً على الجيء، بلا بُدَّ من «قد» حتى

تقربه إلى زمان الجيء، فنقارنه كذا قيل، وقيل لي تعليل ما تناقض لفظ الحال والماضي في الظاهر وإن لم يكن

التناقض حقيقياً التزموا لفظة «قد» طامرة أَوْمَقْدَرَةٌ إذا كان حالاً مع أن حالته بالظن إلى عمله ولنفسه «قد»

تقرب إلى الماضي من حال التكلم فقط» اهـ.

(ظاهرة)؛ أي: حال كونها ⁽¹⁾ ظاهرة؛ نحو: «جاءني زيد ⁽²⁾ وقد ⁽³⁾ ركب».

(أو متفردة)؛ لقوله تعالى: {أو حادوكم حصرت صدورهم} [النساء: 90] ⁽⁴⁾
(ويجوز حذف العامل)؛ أي: حامل الحال بإضافة المصدر إلى المفعول، كقولك: للمسافر، أي: لمن يريد السفر.

(وأشبهاً متهنياً)؛ أي: اذهب راشداً مهدياً بقرينة حال المخاطب
(وتجيب): حذف العامل

(نهي): الحال.

(المؤكدة): ولا يرد نحو ⁽⁵⁾ {قاتلاً} في قوله تعالى: {شهد الله أنه لا إله إلا هو لملائكة وأولو العلم قاتلاً بالقسط} [آل عمران: 18] وقوله {مدبرين} في قوله: {ولو ا مدبرين} [النمل: 80، الروم: 52]؛ لأن ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية، وإنما تسمى [51/ب] حالاً دائمة أو ⁽⁶⁾ مؤكدة لم يوجد فيها وجوب حذف [77/ظ/هـ] العامل على اختلاف التقديرين ⁽⁷⁾.

(مثل: زينة): مبتداً.

(أبوك): خبره.

(عطوفاً): حال.

⁽¹⁾ في (أ)، (ب): «كونه» على الحمل على المعنى؛ أي: معنى لحرفية.

⁽²⁾ سقط من: (ي)، (هـ).

⁽³⁾ في (أ): «قد» بدون الواو.

⁽⁴⁾ انظر: القطب للمبرد (4/ 124)، والأصول في الحولابن السراج (1/ 254)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 205)، ولبنيغ في علم العربية (1/ 196)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 294)، وشرح الفصل لابن يعين (2/ 28)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 361)، و«تشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1604)، ومعني الميبب لابن هشام (ص 229)، والفصول المبد في الو، والمزيدة للعلائي (ص 158).

⁽⁵⁾ سقط من: (ي).

⁽⁶⁾ في (ب): «هو»

⁽⁷⁾ في (أ)، (ب): «التقديرين»، وكتب في حاشية (ي) «للمقدمين»

(أي: استقنة) أي: آتية قال صاحب الفتح⁽¹⁾: «أحق التقديرات عندني أن يقدر محمد

صلياً»⁽²⁾.

(وتشرطها) أي: شرط وجوب حذف عامل المؤكدة

(أن تكون): الحال⁽³⁾

(مقدرة)⁽⁴⁾: مؤكدة.

(لنفسه) أي: لمفهوم.

(جملة اسمية): عقدها من اسمين لا عمل لهما.

◆◆◆◆◆

(التمييز): مبتدأ محذوف الخبر، أي: من المنصوبات التمييز، أو من الملحقات بالمفعول. التمييز.

أخبر محذوف المبتدأ؛ أي: هذا بيان التمييز، وعلى هذين الوجهين يكون قوله:

(ما توقع)⁽⁵⁾: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ما يرفع ما يرفع صلة أو صفة.

(الإيهام): مفعول «يرفع».

(المستقر)؛ أي: الثابت في الوضع احتراماً عن نحو: «رأيت عيناً جارية»؛ فإن قوله «جارية»

يرفع إيهام⁽⁶⁾ قوله «عيناً» لكنه غير مستقر في وضعه بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد

الوضع [52 ط/ ي] المبني على غفلة الواضع، أو⁽⁷⁾ اختلافه ويتعلق بقوله «يرفع» قوله:

⁽¹⁾ هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد أبيعقوب السكاكي، من أهل خوارزم، إمام له العربية والمعاني والبيان

والأدب والعروض والشعر، متكلم ثقة وهو أحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان، ولد سنة

(554 هـ)، وقد صنف مفتاح العلوم في اثني عشر علماً أحسن فيه كل الإحسان، قال السيوطي فيه من ركني

مصنفه علم تبحره ونبله وفضله. مات بخوارزم من بلاد ما وراء النهر سنة (626 هـ)، من مصنفاته: مفتاح

العلوم، ورسالة في علم المناظرة النظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي (20/ 59)، ونبذة الوفاة

للسيوطي (364/ 2)

⁽²⁾ في (ب): «هو».

⁽³⁾ في (ي): «حال».

⁽⁴⁾ في (ي): «مقدرة»

⁽⁵⁾ بضمه في (هـ): «الإيهام»

⁽⁶⁾ في (ي): «الإيهام»

⁽⁷⁾ في (هـ): «هو»

(عن كاتبة): احتراز عن الحال، فإنها ترفع⁽¹⁾ الإبهام عن الهيئة لا عن الذات.

(مكتوك): صفة «ذات» نحو: «طل زينا»⁽²⁾.

(مكتوك): ناشئة عن نسة في جملة نحو: «طاب زيد نفعا» أوشبهها، أواضاعة كما ستعرف.

ويدخل في حد التمييز صفة المبهمة نحو: «رايت هذا الرجل»، وعطف البيان والبدل من ضمير الغائب أو مبهم آخر، والجور في: «خاتم فضة» وغير ذلك وإن أوجب بأن كلاً من ذلك لم يذكر بهذه الهيئة فلا تم ذلك في صفة (1/44) المبهمة وعطف البيان والجور في خاتم فضة، وإن أوجب بالتزام أن الجور في «خاتم فضة» تمييز، وإن كان مجزئاً [78/هـ] واستمر ما ذكر توابع المقسوم⁽³⁾ غير التوابع لدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضعاف قيد المستخرج الصفة لخروجها بما ذكر.

(قالواول): أي، ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة.

(عن مكتوك): أي، يرفع عن مفرد، والمراد⁽⁴⁾ ما يقبل الجملة وشبهها والمضاف (مقدّر)؛

أي: ما يعرف به قدر الشيء؛ وهو: العدد والكيل والوزن والمساحة [51/ظ/ب] وبقياس⁽⁶⁾.

¹ في (هـ) «يرفع».

² انظر: الأصول في التحويلات السراج (1/ 370)، وشرح كتاب سيبويه للسيراني (2/ 446)، وشرح المقدمة المحببة لابن بيشاذ (2/ 316)، والديع في علم العربية (1/ 210)، وشرح المقفصل لابن يعيش (2/ 35)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 282)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 379)، ولورشاف الضرب لأبي حييان لأندلسي (3/ 1640)، وشرح الشافعي على الفية ابن مالك (3/ 551).

³ في (ي)، (هـ): «والقسوم مهاب».

⁴ جلد في (هـ): «عن المفرد».

⁵ حط من: (ي)، (هـ).

⁶ انظر: الكتاب لسبويه (1/ 434)، والأصول في التحويلات السراج (1/ 370)، وشرح كتاب سيبويه للسيراني (2/ 446)، وشرح المقدمة المحببة لابن بيشاذ (2/ 316)، والديع في علم العربية (1/ 210)، وشرح المقفصل لابن يعيش (2/ 35)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 282)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 379)، ولورشاف الضرب لأبي حييان لأندلسي (3/ 1640)، وشرح الشافعي على الفية ابن مالك (3/ 551).

(عَالِيًا): رفعًا عَالِيًا، أَوْزَانًا عَالِيًا إما في العدد⁽¹⁾ من باب ظرفية الحزني للكلبي، وهو صفة

قوله «مفرد»، أي: مفرد⁽²⁾ كائن، إما في العدد⁽³⁾.

(نَحْو) عندي (عَشْرُونَ فَوْزَهَاتًا) مثل: بعشرين⁽⁴⁾ درهمًا دون أحد عشر درهمًا، ليكون مثالًا

لأمرين العدد، وتام⁽⁵⁾ يكون شبه⁽⁶⁾ نون الجمع فـ «درهم» تمييز يرفع الإبهام المستقر من⁽⁷⁾

«فَات مذكورة» وهي مفرد مقدار؛ وهو لعدد.

(وَسَيَاتِيهِ): ذكر تمييز العدد، وبيانه وإما عطف على إما في العدد.

(فِي خَيْرٍ خَيْرُوا) أي: في خير العدد.

(نَحْو): عندي.

(زَطَلِي زَيْتًا): مثال، لكيل⁽⁹⁾ وتام بالتشوين، والمراد: ما يكال بالرطل لا الخبة

المخصوصة⁽¹⁰⁾ وهو مبهم وقوله «زَيْتًا» يرفع⁽¹¹⁾ إبهامه

(و) عندي

(مَكُونًا) تنبيه⁽¹²⁾ «مَنَا» وهو مرادف⁽¹³⁾ «مَنَا»، والمراد: ما يوزن بالبنون⁽¹⁴⁾ وقوله:

(مَسْنَأُ): يرفع إبهامه وهذا مثال الموزون والتام بنون التشبيه.

(1) في (ي)، (هـ): «عدد»

(2) قوله: «أي مفرد»: سقط من (أ)، وفي (ي): «مفرد أي مفرد».

(3) في (هـ): «عدد».

(4) في (ب): «بعشرين».

(5) في (ي)، (هـ): «هو التام»

(6) في (ي): «شبه».

(7) سقط في (ب).

(8) في (ي)، (ب): «هي».

(9) في (ي)، (ب): «الكيل».

(10) في (ي) «المخصوص»

(11) في (ي): «الرفع».

(12) يحمده في (ي): «مسنا».

(13) في (ي): «مراد فأت»

(14) يحمده في (ي): «وهو مبهم»

(يُتَوَيْنِ أَوْ يَتَوَيْنِ الْكُتْبَةُ جَازَتْهُ الْإِضَافَةُ). البَيَانَةُ بِمَحْصُولِ الْغَرَضِ هَذَا⁽¹⁾، وَهُوَ الْبَيَانُ مَعَ الْخَفَةِ بِتَرْكِ التَّنْوِينِ وَالنُّونِ، وَأَمَّا التَّزَمُّتُ الْإِضَافَةُ فِي: «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ» [52/ب] وَ «مِائَةُ رَجُلٍ» وَأَخَوَاتُهُمَا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ بِتَرْكِ التَّنْوِينِ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَدَدِ⁽²⁾.

(وَلَا أَلَا)؛ أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَوَيْنِ أَوْ يَتَوَيْنِ التَّنْوِينُ.

(فَلَّا): يَجُوزُ الْإِضَافَةُ⁽³⁾ إِلَّا بِقَلَّةٍ، وَلِخَوِّ «عَشْرٍ وَدَرَاهِمٍ وَمِائَةٍ» قَلِيلٌ؛ فَلَا يُوَدُّ أَنْ لَخَوْ «مِائَتُونَ» صَمَرًا وَسَبْعُونَ⁽⁴⁾ رَجُلًا» يَجُوزُ فِيهِ: «سِتُّوَعَشْرُ وَوَسْبَعُونَ رَجُلًا» بِالْإِضَافَةِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ الشَّرْطِيَّةُ. وَلَا⁽⁵⁾ يُوَدُّ لَخَوْ «حَسَنُ وَجْهِ» لِأَنَّهُ⁽⁶⁾ تَحْمِيزُ النِّسْبَةِ لَا تَحْمِيزُ الْفَرْدِ.

وَأَمَّا لَا يَجُوزُ الْإِضَافَةُ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ بَقَاءُ نُونِ تَشْبِيهِ⁽⁸⁾ نُونِ الْجَمْعِ، أَوْ حَذْفُ نُونِ الْجَمْعِ أَوْ حَذْفُ نُونِ⁽⁹⁾ وَضَعْتُ مَعَ الْكَلِمَةِ فِي لَخَوْ: «عَشْرِينَ دِرْهَمًا»، أَوْ إِضَافَةُ الْمُضَافِ فِي لَخَوْ «مِائَةً عَسَلًا».

(وَعَنْ خَيْرٍ مِقْدَانٍ)؛ أَي: عَمَّا لَيْسَ بِكَيْفِيٍّ أَوْ وَزَنٍ أَوْ عَدَمٍ أَوْ مِقْيَاسٍ، عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ «عَنْ» مَقْرُودٌ مَقْدَارٌ غَالِبًا.

(لَخَوْ: خَاتِمٌ حَدِيدًا)؛ فَإِنَّ الْحَاطِمَ مِثْلَهُمْ بِاعْتِبَارِ الْجُنْسِ تَامٌ بِالتَّنْوِينِ فَانْتَضَى تَحْمِيزُ⁽¹⁰⁾

⁽¹⁾ فِي (ب). «بِهَذَا».

⁽²⁾ انْظُرْ: الْكِتَابُ لِسِيَوِيهِ 1/ 433، وَالْمَقْصَبُ لِلْعَبْدِ 2/ 185، وَالْأَصُولُ فِي التَّحْوِيلِ لَابْنِ السَّرَاجِ 3/ 477.

وَشَرَحَ كِتَابَ سِيَوِيهِ لِلِسَبْرَاقِيِّ 2/ 85، وَالرُّوَيْلِيُّ فِي شَرَحِ الْجُمْلِ لَابْنِ الْحَشَّابِ (ص 267)، وَابْدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ

1/ 322، وَشَرَحَ الْقُصْلَ لَابْنِ بَيْشٍ 4/ 30، وَأَمَّا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ 2/ 764، وَشَرَحَ ابْنَ عَصْفُورٍ عَلَى جَمْلِ

الرَّجَائِي 2/ 37، وَارْتِشَافَ لِهَرْبِ لَأَمِي حَيَّانٍ لِأَنْدَلُسِيِّ 2/ 755، وَنَهْجِدُ الْقَوَاعِدِ لِأَطَّرِ بَلِيْشٍ 5/ 2410.

وَشَرَحَ الشَّاطِطِي عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ 4/ 105، وَالتَّصْرِيحُ عَلَى مَشْهُورِ التَّوَصِيحِ 2/ 446.

⁽³⁾ سَقَطَ مِنْ (هـ).

⁽⁴⁾ فِي (أ)، (ب)، (هـ): «سِتِّينَ»، وَالْبَيْتُ مِنْ (ي) وَهُوَ الْمُرَافِقُ لِسَبْرَاقِيِّ بِعَدَّةٍ

⁽⁵⁾ فِي (هـ) «سَبْعِينَ».

⁽⁶⁾ فِي (ي) «فَلَا».

⁽⁷⁾ سَقَطَ مِنْ (هـ).

⁽⁸⁾ فِي (ي): «مِثْلِهِ»، وَفِي (ب): «شَيْءٍ».

⁽⁹⁾ قَوْلُهُ «الْجَمْعُ لَوْ حَذَفَ نُونُ» سَقَطَ مِنْ (ي)، (هـ).

⁽¹⁰⁾ انْظُرْ تَفْصِيلًا فِي الْمَقْصَبِ لِسَبْرَاقِيِّ 3/ 260، وَأَمَّا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ 1/ 458، وَشَرَحَ التَّوَهِيلَ لَابْنِ مَالِكٍ 2/

334، وَشَرَحَ ابْنَ الشَّاطِطِي عَلَى أَلْفِيَّةِ (ص 251)، وَالْكَاتِبُ فِي فَنِّي الصَّرْفِ وَالتَّحْوِيلِ 1/ 191، وَالتَّحْوِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

9/ 165، وَمَعْنَى اللَّيْبِ (ص 477)، وَنَهْجِدُ اقْرَاعِدِ كَطَرِ الْبَلِيْشِ 5/ 2281، وَشَرَحَ الشَّاطِطِي عَلَى أَلْفِيَّةِ 3/

449.

(والخفص)، [79 ظ/ هـ] [53 ظ/ ي] أي: خفض التمييز عن غير المقدار.

(كز): استعمالاً بمحصول⁽¹⁾ الغرض مع الخفة وقصوره عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في⁽²⁾ المبهمات المقادير غيرها⁽³⁾ ليس⁽⁴⁾ بهذه المثابة⁽⁵⁾.

(والثاني): أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة.

(عن نسبة): أي: يرفعه عن ذات نشأت عن نسبه، وهي المنسوب إليها في الأصل حاصله.

(في جملة أو ما ضمها): أي ما شابهها عطف على جملة، وهو اسم الفاعل؛ نحو: «الحوض على ماء»، واسم المفعول؛ نحو: «الأرض مفعرة عيوناً»، أو الصفة المشبهة؛ نحو: «زيد حسن وجهها»، أو اسم التفضيل؛ نحو: «زيد أفضل⁽⁶⁾ آتياً»⁽⁷⁾.

(نحو: «طاب زيتاً نفساً»؛ مثال الجملة؛ أي: «طاب نفس زيد».

(وزيد طيب آتياً)؛ مثال ما ضامها الجملة، وأبوة وداراً وعلماً تكثر الأمثلة يشير إلى كثرة أصناف التمييز؛ حيث يكون اسماً لمتنصب عنه، أو المتعلقة عيناً أو عرضاً من الأمور الإضافية أو غيرها؛ فالأب يحتمل أن يكون له ويحتمل أن يكون لمتعلقة، وهو عين⁽⁸⁾ إضافي،

⁽¹⁾ في (ي): «لمحصول»

⁽²⁾ قوله: «الأصل في» سقط من (1).

⁽³⁾ في (ي)، (هـ): «وغیرها».

⁽⁴⁾ في (ي): «ليست».

⁽⁵⁾ في (1)، (هـ): (ي): «المثابة»، والمثت من (ب).

⁽⁶⁾ سقط في (ب).

⁽⁷⁾ انظر تفصيلاً في: الأصول في النحو (1/ 255)، وشرح كتاب سيرة بليراني (2/ 69)، وشرح المفصل لابن يمين (2/ 160)، وشرح لرمي على الكافية (2/ 64)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 2140)، وتعميد القواعد لطر الجيوش (4/ 1777)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 551)، والعرائد الضمنية (1/ 404)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (3/ 26).

⁽⁸⁾ في (ي): «عين».

والأبوة والدار والعلم متعلقات⁽¹⁾ والأبوة⁽²⁾ مخصص إحصائي، والدار عين غير إحصائي، والعلم مخصص غير إحصائي. ومخصص مثال الفرع بذلك، ليستدل به على ذلك في الأصل⁽³⁾ [أولوي إحصائي]: عطف على قوله «في جملة». [521 ظ/ب]

[بطل: يُنحِتِي⁽⁴⁾ طَيْبَةً]: فاعل «بمعجبي»⁽⁵⁾ (1/45)

[أَيَّا وَأَبَوَّةً وَدَارًا وَعِلْمًا⁽⁶⁾]: و: «للهِ دَرَّةٌ فَارِسًا»، مثال التمييز صفة. والدرُّ في الأصل اللين. وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير أي. لله خيره فارسًا، وأورد هذا المثال صاحب «المفصل»⁽⁷⁾ مثالاً لتمييز الفرد والمصنف مثالاً لتمييز النسبة على اختلاف⁽⁸⁾ الوجهين في الضمير؛ فإن كان الضمير مبهمًا كضمير «ربه رجلًا» كان التمييز للمفرد؛ كما ذهب إليه صاحب «المفصل» [80 و/هـ] وإن كان معنيًا معلومًا كان التمييز للنسبة كما ذهب إليه المصنف رحمه الله.

[ثُمَّ إِنْ كَانَ]: التمييز⁽⁹⁾.

[أَسْمًا]: غير صفة.

[يَصِحُّ]: صفة سَمًا كائِنْ⁽¹⁰⁾.

[جَعَلَهُ]: أي: ذاك الاسم كائِنْ.

[لَمَّا اتَّصَبَ عَنْهُ]: أي: اسمًا لما انتصب التمييز عن عامله. وعبارة «عنه»؛ كـ «زيد» في «طالب زيد أبا» فما انتصب⁽¹¹⁾ عنه [54 و/ي] هو ما نسب إليه عامله وجمله متصّبًا عنه

⁽¹⁾ في (ب) «متعلق».

⁽²⁾ في (ي)، (ب)، (هـ): «والأبوة».

⁽³⁾ انظر القوائد لصياغة للجامي (1/ 404).

⁽⁴⁾ في (ي) «أعجبني».

⁽⁵⁾ في (ي)، «أعجبني».

⁽⁶⁾ قوله «ودارًا وعلمًا» سقط من. (ي)

⁽⁷⁾ هو الإمام جاد الله الرضا عري رحمه الله، وكلامه في المفصل (ص 94)، وانظر تفصيلًا أوعب في شرح المفصل لاس بعض (2/ 40)، وأصالي ابن الحاجب (1/ 367، 405، 653).

⁽⁸⁾ في (ب)، (هـ) «مختلف».

⁽⁹⁾ سقط من (هـ).

⁽¹⁰⁾ سقط من. (ي)، (هـ).

⁽¹¹⁾ قوله فما انتصب في (ب): «فانتصب».

من باب الجواز، لأن التمييز لم ينصب عنه لكنه لما كان شيئاً لنصب حيث انصب باعتبار سنة الفعل إليه⁽¹⁾ سمي متنعياً عنه مجازاً⁽²⁾.

«جاء أن يكون»: التثنية اسماً.

(له). وهبارة عنه

(و): اسماً.

«لَمُتَعَلِّقٌ»، نحو «طاب زيد آتياً» فقوله «آتياً» يصح أن يجعل اسماً بريد ويتقدم بقولنا «نحوش است»⁽³⁾ زيداً زاده روكه اوبلداست⁽⁴⁾ «

ويصح أن يجعل اسماً «لمتعلقه». ويتقدم بقولنا: «حوش است»⁽⁵⁾ زيداً زان روكه⁽⁶⁾ من أورا بداراست⁽⁷⁾ «.

ويعد عليه «طاب زيد نفساً»؛ حيث لا يصح كونه «لمتعلقه» ويجاب بالنع، أوتقدير المعطوف في الشرط، أي: إن كان اسماً⁽⁸⁾ يصح جعله لا تنصب «عنه ولمتعلقه»، وفيه نظر. للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه.

وقيل: معناه إن كان اسماً يصح جعله لا انتصب عنه و⁽⁹⁾ لمتعلقه أفراداً أوغير تمييز جاز كونه لكل منهما تركيباً أوتمييزاً بالجملة على حذف المعطوف في الشرط. واختلاف الشرط والجزاء

⁽¹⁾ سقط في (ب)

⁽²⁾ انظر الكلام مفصلاً في الأصول في النحو (1/ 255)، وشرح كتاب سيبويه للسمرقي (2/ 69)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 60)، وأما ابن الحامص (1/ 294، 405)، وشرح لوضعي على الكافية (2/ 64)، والكتايب في فني الصرف والنحو (1/ 192)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأسلمي (4/ 2140)، ومجهد القواعد لناظر الجيش (4/ 1777)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 551)، والفراءد الغياية لجمامي (1/ 404)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (3/ 26).

⁽³⁾ في (ب): «نحوشست».

⁽⁴⁾ في (هـ) «يدراست»، وفي (ب) «يدراست»، وفي (ي) «يدراست».

⁽⁵⁾ في (ب) «نحوشست»

⁽⁶⁾ في (1) «دوكه»

⁽⁷⁾ قوله من أورا بداراست في (ب): «مروا بداراست»، وفي (ي): «أورا بداراست»، وفي (هـ): «أورا بداراست»

⁽⁸⁾ سقط من: (هـ).

⁽⁹⁾ في (ي): «أوه»

باعتبار المحبة فلا يرد «طاب زيد نفساً» وله أنه على هذا⁽¹⁾ يدرج في الشرطية الثانية وليس كذلك، إذ نفى المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض، أي بعض كان وعلى تقدير انتهاء المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه.

والحق أن نحو: «طاب زيد نفساً» أيضاً يجوز أن يعمل لما انتصب [53/ب] منه و«لمتعلقه»، أي طاب زيد من حيث [80/ظ هـ] أنه نفس من النفوس، أو من حيث إن نفساً من النفوس تعلقت به فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الأمرين كونه له، وكونه «لمتعلقه»⁽²⁾ وكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه تعين كونه «لمتعلقه» وهذا عما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع، ومحل [45/ب] الشارحون لتصحيح لشرطين بأمور لا يخلو كل⁽³⁾ من ذلك عن اشتباه.

(وَاللَّ)؛ أي: وإن لم يصبح جعله لما انتصب عنه

(فَهُوَ لِمَتَّعَلِّقِهِ)؛ أي: فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه [54/ظ ي] (فَيَطَابِقُ): التمييز.

(فَيَهْمَا)؛ أي: في الصورتين.

(مَا قُصِدَ): من الأفراد والتثنية والجمع؛ أي: إن كان المقصود الأفراد يؤتى بالمفرد وإن كان المقصود المثنى يؤتى به⁽⁴⁾ وإن كان المقصود الجمع يؤتى به⁽⁵⁾.

(إِنَّمَا أَنْ يَكُونُ): التمييز.

⁽¹⁾ قوله: «إنه على هذا» في (ل): «أن»، وفي (ب): «أن على هذا»

⁽²⁾ في (ل)، (ب): «متعلق».

⁽³⁾ في (هـ): «نحو».

⁽⁴⁾ في (هـ): «بالتثنية».

⁽⁵⁾ في (هـ): «بالجمع».

(جنسًا) أي ⁽¹¹⁾ فيطبق في جميع الأوقات إلا ⁽¹²⁾ وقت كونه جنسًا يقع على القلب والكثير فيفرد لما مر ⁽¹³⁾؛ نحو: «طاب زيد علمًا»، و: «طاب الزيدان علمًا» و: «طاب

الزيدون علمًا» ⁽¹⁴⁾

(ألا أن تقتصد الأنواع)؛ أي. إلا رقت قصد لأنواع؛ فيقال: «طاب ربُّ علمين أو علمًا». والاستثناءان مستثنى ⁽¹⁵⁾ عنهما؛ لأنه إن قصد الجنس فالجنس وإن قصد النوعان فالثنى، وإن قصد الأنواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد.

(وإن كان): التمييز.

(موقفة)؛ أي: اسم قاعِل ⁽¹⁶⁾ أو مفعول ⁽¹⁷⁾ أو صفة مشبهة أو أفعِل ⁽¹⁸⁾ التفضيل ⁽¹⁹⁾.

(كأن): تلك الصفة كائنة وصفة

(له)؛ أي: للمتصِّب ⁽¹⁰⁾ عنه، لأن الصفة تستدعي ⁽¹¹⁾ موصوفًا والمذكور أولى بحمل [الصفة

عليه؛ فإذا قيل: «طاب زيد والدًا» كان الوالد هو زيدًا ولا يحتمل ⁽¹²⁾ أن يكون والده بخلاف الاسم نحو «آبًا».

⁽¹¹⁾ في (ب). «أن»

⁽¹²⁾ يعله في (ي): «في».

⁽¹³⁾ يعله في (ي): «في».

⁽¹⁴⁾ قوله: «وطاب الزيد علمًا وطاب الزيدون علمًا» سقط من (1)، (ب)، (هـ)، وثبتت من (ي).

وانظر: شرح الرضي على الكافية (2/ 65، 69)، والكتاش في فني انصرف والنحو (1/ 192)، والموائد النضائية للجامي (1/ 407)، وحاشية الصان على شرح الأشموني على لألفية (1/ 194)

⁽¹⁵⁾ قوله الاستثناءان مستثنى عنهما في (ب): «الاستثناء أن استثنى».

⁽¹⁶⁾ في (ي): «الفاعل»

⁽¹⁷⁾ في (ي): «المفعول»

⁽¹⁸⁾ في (1): «اسم».

⁽¹⁹⁾ في (1)، (1): «تفضيل».

⁽²⁰⁾ في (ي)، (هـ): «المتصِّب».

⁽²¹⁾ في (1)، (ي): «بتدعيم».

⁽²²⁾ قوله: «الصفة عليه فإذا قيل طاب زيد والدًا كان الوالد هو زيدًا ولا يحتمل» سقط من (1).

(وَمَكَّنَهُ) أي مطابقاً لما انتصب⁽¹⁾ منه لي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها

حاملةً لضميره⁽²⁾.

(وَأَحْبَلْتِ): تلك الصفة.

(الْحَالُ): لاستقامة المعنى على [81و/هـ] الحالية نحو «طاب زيد فارشاً» أي: من حيث

أنه فارس أوحال كونه فارساً.

(وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَائِلِهِ): أما إذ كان معمولاً لفعل فلضعفه، وأما إذا كان معمولاً

للفعل فلكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل؛ نحو: «طاب زيد⁽³⁾ إتياء» أي: طاب ليوه

أولطاطوة؛ نحو⁽⁴⁾ {فجرتنا الأرض عيوناً} [القمر: 12] [53و/ب] أي: تفجرت عيونها⁽⁵⁾.

أولا يتقدم لامتناع البيان قبل الإجمال وفيه وفيه.

(وَالْأَصَحُّ): أي: وأصح⁽⁶⁾ المذاهب⁽⁷⁾.

(أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ): التمييز.

(عَلَى الْفِعْلِ): أيضاً مع قوته في العمل.

(عِلَالًا لِلْمَاذْنِ وَالْمَبْرُورِ): والقراء نكسكاً بقوله⁽⁸⁾:

(1) في (ي)، (هـ). «للمتصّب»

(2) كتب في حاشية (هـ) مت نصه: «الوارى معنى (مع)، والطلق: مصدر بمعنى، المطابقة أي: كانت الصفة متقة له

مع مطابقتها إياه، أو مطابقته إياه. ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل، والوارى: للتعطف على حيز (كانت)» أي

كانت الصفة متقة له، ومطابقة إياه جامي رحمه الله. انظر: القواعد الضيائية لعبد الرحمن الجلسي (1/ 408)

(3) في (ب) «زيداً».

(4) بعده في (ي) «و»

(5) انظر تفصيلاً كتاب ميبوه (4/ 65)، وشرح الكتاب للسيرافي (4/ 445)، ونورجه اللع لآمن الحجاز (ص

208)، وشرح الفصل لآمن يعين (2/ 35)، وأملني ابن الحارث (1/ 405)، وشرح ابن عصفور على جل

الزجاجي (2/ 284)، وشرح التسهيل لآمن مالك (2/ 383)، والتذيل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (9/

241)، وارتشاف العرب (4/ 1623)، وشرح الشاطبي على الأمية (3/ 557)، والقاصد. انحرورية لآمن اللبس

المعني (4/ 721).

(6) في (ي)، «أصح».

(7) في (أ)، (ي)، «اللحبيب».

(8) قوله «يقول» في (ب) «لقله شعراء»

أهـ: سلمي بالفراقي [55/و ي] حبيها (1) وما كاد نفساً بالفراقي تطيب (1)

حيث تقدم «نفساً» على قوله «تطيب»، والجواب أن المروي في بطيب (2) الياء وصير «كاد» للحبيب ونفساً تميز من نسبة كاد، أي: وما كاد نفس الحبيب فلا تمسك، وإن كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل أن يعمل على هذا الوجه، ويكون التأنيث باعتبار النفس، إذ المعنى وما كادت (3) نفس الحبيب تطيب، وأن يعمل على إضمار الشأن في «كاد» وحذف الخبر وتفسيره بالذكور وعلى هذا يعود ضمير (4) تطيب (5) إلى سلمي أي: ما (6) كد الشأن تطيب سلمي نفساً أي تطيب نفس سلمي (46/1).

●●●●●

(المكتبي): أي: من الملحقات المستثنى، وإنما لم يعرفه كونه كالمتترك اصطلاحاً، والمتترك لا يعرف بتعريف جامع وإن أمكن تعريفه.

(تفصيل وتقطيع): ويسمى منفصلاً أيضاً.

فإن قيل: ليس هذا بتقسيم الكل إلى الأجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلّي إلى الجزئيات؛ لأنه حيث لا يكون متواطئاً لا مشتركاً؟ قيل: يمكن أن يكون من الأخير بإرادة ما هو المشترك (7)

(1) البيت من بحر الطويل، وهو للمخمس السعدي في ديوانه (ص 290)، والخصائص (2/ 384)، ولسان العرب (1/ 290) (حسب)؛ وللحمل السعدي أروعش ممدان أولقيس بن اللوح في الدرر اللوامع على جمع الجوامع للشفيطي (4/ 36)؛ والمقاصد النحوية شرح شرواح الألفية للبدر العيني (3/ 235)، والممخل السعدي أولقيس بن معاذ في شرح شرواح الإيضاح للعباسي (ص 188)، ويدون نسة في المقصب (7/ 37)، والأصول في النحر (1/ 224)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 682)، والديع في علم العربية (1/ 213)، وتوجيه اللمع (ص 211)، وشرح المفصل (2/ 41)، وشرح القهليل (2/ 389)، وشرح ابن عقيل على الألفية (2/ 293)، وجمهد القواعد لناظر لجيش (5/ 2391)، والمعجم المفصل لشرواح العربية لإميل بطوب (1/ 334).

(2) في (هـ)، (ب): «تطيب».

(3) في (هـ)، (ب): «كاد».

(4) في (ي): «الضمير».

(5) سقط من: (ي).

(6) في (هـ)، (ب): «وما».

(7) في (هـ): «مشارك».

بين القسمين على وجه عموم الجاز. ويمكن أن يكون. المراد به اللفظ [81/ب] ويكون من باب حمل الدلول على الدال عليه.

«فالمفصل»: التاء للتفسير.

«المخرج»: احتراز عن غير المخرج عن شيء وهو جزء⁽¹⁾ المفصل⁽²⁾.

«عن متقدّم»: داخل فيه إفراداً فأخرج تركيباً فلا تناقض⁽³⁾ وهذا القيد مستدرَك؛ إذ الإخراج لا يكون إلا عن متعدد لكنه ذكر، لبيان التفصيل.

«نقطاً»: نحو: «جاءني القوم إلا زيداً»⁽⁴⁾.

«أو تقديرًا»: نحو: «ما جاءني إلا زيد»⁽⁵⁾، و: «قوات إلا يوم كذا».

«بالأ»: غير الصفة.

«وأخواتها»: احتراز عما أخرج عن متعدد بلفظ استثنى [53/ب]، ونحوه، نحو

«جاءني القوم مستثنى عنهم زيداً، و: «استثنى عنهم زيد»⁽⁶⁾.

«والمقطع المذكور»: خبر المنقطع.

«بُعْدًا»: أي: بعد «إلا» غير الصفة.

«خبر مخرج زهوَ»: أي: المستثنى بدون تعيين أحد⁽⁷⁾ المعنيين وفيه وفيه⁽⁸⁾؛ فالضمير⁽⁹⁾

عائد إلى المستثنى بإرادة ما هو أعم من المفصل والمنقطع على وجه عموم الجاز لا على

⁽¹⁾ في (ب): «خبر».

⁽²⁾ في (ي): «المفصل».

⁽³⁾ بعده في (ي): «لاختلاف»، (هـ) «لاختلاف الجهة».

⁽⁴⁾ انظر كلام مصمّا في التقصّب للبيروني (4/422)، وأصله في النحو (1/381)، وشرح كتاب سيويه للسيوطي (3/244).

والصلابة على كتاب سيويه (2/71)، وشرح المفصل لابن يمين (2/160)، ولما لي ابن الحاجب (1/294)، وشرح

الرمي على الكلية (2/46)، وشرح الرمي على الكافية (2/76)، ولوشاف الغرب لأبي حيان الأنطلي (3/1508).

والفصل والتكميل (8/207)، وتفيد القواعد لناصر الجليش (4/1777)، وشرح التاملي على «الكافية» (3/381).

⁽⁵⁾ في (ب): «زيداً».

⁽⁶⁾ قوله «واستثنى عنهم زيد» مقتطع من (1).

⁽⁷⁾ قوله «أحد» ليس في (1)، (ب).

⁽⁸⁾ كتب في حاشية (د) «لأن في النظر نظر، لأن اللام نوع لجمع من حيث مولا كل واحد في القسمين مطلقاً مصفاً بما ذكر

ومعكرونا عليه، ولقد قد الأحكام بما يبين المحكوم عليه، أي: تقول بما كان بعد إلا... إلخ»، أحد.

⁽⁹⁾ في (ي) «والضمير».

وجه⁽¹⁾ صوم المشترك، وفي الكلام من الحسنات صيغة الاستخدام إن أريد بالمشي المذكور اللفظ وكان حمل النقص⁽²⁾ [55 ظ/ي] ولنقطع عليه حمل المدلول على الدال، وإن أريد صوم الجواز فلا استخدام.

(مُصَوَّبٌ إِذَا كَانَ): المشتى واقعًا.

(يَعُدُّ «إِلَّا» غَيْرَ الصِّفَةِ): وقوله «غير الصفة» غير محتاج إليه⁽³⁾، إذ ما بعد «إلا» التي للصفة ليس بمشتى كذا في⁽⁴⁾ الشروح فهو قيد وضعي⁽⁵⁾ لا احترازي.

(فهي كلام مُوجِبٌ): أي ما ليس ينفي ولا ينهي ولا استفهام، نحو: «جامعي القوم إلا زيدًا»⁽⁶⁾. والمراد موجب تام لتلا يرد: «قرأت إلا يوم كذا»، واحتراز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حيثن واجب النصب، بل يختار فيه البديل أوعرب على حسب

الموامل على ما سيحي.

(أَوْ مُتَعَدِّيًا): في كلام موجب أو غيره [82 و/هـ] عطف على قوله «بعد إلا».

(عَلَى الْمُتَقَيِّئَةِ مِثْلُ): مفعول ما لم يسم فاعله لقوله «المشتى» والضمير للام الموصولة⁽⁷⁾؛

(1) قوله: «على وجه» ليس في: (أ)، (ب)، (ي)، والشت من (هـ).

(2) في (ي): «المفصل».

(3) انظر: شرح الرضي على الكافية (2/ 79)، والكناش في نفي الصرف والنحو (1/ 195)، والنوادر الخبائية للجامي (1/ 412).

(4) بعده في (هـ): «بعض».

(5) قوله «قيد وضعي» في (هـ): «قيدنا نفي»، وفي (ب): «قيد واقعي».

(6) قوله «مخوجا مني القوم إلا زيدًا»، مقتط من (ب).

وانظر الكلام في الأفراس مفصلًا في المقصب للبرد (4/ 422)، والأصول في النحو (1/ 281)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 244)، والتعليق على كتاب سيبويه (2/ 71)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 160)، وعلاني ابن الحاجب (1/ 294)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 46)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 76)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأنسلي (3/ 1508)، والتذيل والتكميل (8/ 207)، ولهميد القواعد لظاهر الجيش (4/ 1777)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 381).

(7) في (هـ): «الموصول».

لحم. «ما جاماني إلا زيدا أحد»⁽¹⁾

(أونقطاً): عطف على قوله «مقدماً لحم». «ما جاماني لقم إلا حمزة»⁽²⁾

(على الأكثر): طرف منصوب⁽³⁾ النصب على قوله «أو كان منقطاً»، أواخر مبتداً مضاف

أولاً: يجوز فيه الرفع على البدل تحسناً بقوله:

وتلده ليس بها أنس إلا أيعالير وألأ العيس⁽⁴⁾

⁽¹⁾ انظر الكلام مفصلاً في القنص للمبرد (4/ 397، 406)، والأصول في النحو (1/ 283)، وشرح كتاب سيبويه للسيراني (3/ 58)، والتعليق على كتاب سيبويه (2/ 66)، والبدء في علم العربية (1/ 232)، والتبيين عن مذاهب النحويين للمكبري (ص 409)، وتوجيه للمع لابن الحجاز (ص 221)، وشرح الفصل لابن يمش (2/ 52)، وشرح ابن عصفور على جمل لزيجاني (2/ 263)، والتبديل والتكميل لأبي حنبل الأندلسي (8/ 238)، وتهذيب القواعد لناظر الجيش (5/ 2201)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 367)، وشرح المواجع (2/ 273).

⁽²⁾ قوله: «لحموا جامي القوم إلا حمزة» سقط من (1)، وفي (ي): «لحموا جامني إلا حمزة». وانظر الكلام مفصلاً في: الكتاب لسيبويه (2/ 319)، والقنص للمبرد (4/ 412)، والأصول في النحو (1/ 290)، وشرح كتاب سيبويه للسيراني (3/ 64)، وشرحه للرماني (ص 474)، وشرح المقدمة المحسية (2/ 324)، وتوجيه للمع لابن الحجاز (ص 221)، وشرح الفصل لابن يمش (2/ 52)، وأما ابن الحاجب (2/ 708، 762)، وشرح ابن عصفور على جمل الرجيحي (2/ 266، 267)، والكناش في فني الصرف والنحو (1/ 195)، والتبديل والتكميل لأبي حنبل الأسلسي (8/ 238)، وتهذيب لقواعد لناظر الجيش (5/ 2201)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 367)، والقواعد الضيائية (1/ 414، 415)، وشرح المواجع (2/ 273).

⁽³⁾ في (ي): «النصب»

⁽⁴⁾ البيتان من بحر الرجز لجران المود في ديوانه (ص 97)، وشرح أبيات سيبويه (2/ 140)، وشرح الفصل (2/ 117، 118، 27، 21)، والغايد النحوية للعيني (3/ 107)، وشرح التصريح (1/ 353)، ونزاة الأدب (10/ 15 - 18)، والدرر المواجه على جمع الجواهر للشقيقي (3/ 162)، وغير منسوب في الكتاب (1/ 263، 2/ 322)، والقنص (2/ 319، 347، 414)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 271)، وأرضع السالك (2/ 261)، والطي الثاني للرمادي (ص 164)، ونزاة الأدب (4/ 121، 123، 124، 7/ 363، 9/ 258، 314)، ووصف المبني (ص 417)، وشرح الأشعرني (1/ 229)، وشرح فليور الذهب (ص 344)، وشرح الفصل (2/ 80)، والغاضي في لغة اللغة (ص 136)، و، ولسان العرب (6/ 198، 15/ 433)، ومجالس ثعلب (ص 452)، وشرح المواجع للسيوطي (1/ 225)، وتهذيب النمة (15/ 426)، وقايع العروض (16/ 455)، والمجمع المفصل في شواهد العربية (10/ 284).

والجواب أنه جمل متصّباً على وجه الاستعارة فإبدال، أوقعال: تقديره وليس بها إلا اليماني على وجه التفرّيع وحذف العامل⁽¹⁾

وإنما يجب النصب في هذه المواضع لاستحقاقه النصب لشبهه⁽²⁾ (46/ب) بالمفعول⁽¹⁾ في كونه فضلة وشبهه⁽⁴⁾ الخاص بالمفعول معه للتعليق⁽⁵⁾ بواسطة الحرف مع «متناع الدل في المواضع الثلاثة المذكورة:

أما في الأول: فلفساد المعنى على تكرير العامل بذوم الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب، لإمكان تكرير أصل العامل⁽⁶⁾ مع ترك⁽⁷⁾ النفي العارض، وفيه: أن «إلا»⁽⁸⁾ توجب بعد الإثبات النفي؛ كما في: «قرأت إلا يوم كذا» بتقدير: «ما قرأت⁽⁹⁾ يوم كذا» وللزوم⁽¹⁰⁾ كون المستثنى منه في حكم لتحية فيكون في حكم التفرّيع⁽¹¹⁾ وهو مجتمع [54/ب] في الإيجاب، وفيه: أنه يوجب جواز الإبدال فيما يصح فيه التفرّيع في الإيجاب ك: «قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة» وليس كذلك.

وأما في الثاني: فلا متناع التقديم في⁽¹²⁾ البدل.

⁽¹⁾ قوله «وقيل يجوز فيه لرفع على الدل تمسكاً بقوله وبلدة ليس بها أنيس ع» إلا اليماني واللامس، والجواب أنه جعل متصّباً على وجه الاستعارة فإبدال أوقعال تقديره وليس فيها إلا اليماني على وجه التفرّيع وحذف العامل: سقط من (1)، (ب)، (ي)، وأثبت من (هـ) وإثباته أوجه من تركه؛ فالكلام مبناه على الاعتراض والإجابة عنه، وهو أشبه بإيراد المصنف رحمه الله في كذبه هذا

⁽²⁾ في (1): «شبهه».

⁽³⁾ في (هـ): «المفعول».

⁽⁴⁾ في (هـ): «ولشبهه».

⁽⁵⁾ في (ي): «المتعلق».

⁽⁶⁾ في (ب): «لوعامل».

⁽⁷⁾ قوله: «تكرير أصل العامل مع تركه» في (ي): «تكرير الأصل مع تركه» وفي حاشيتها: «أي العوارس».

⁽⁸⁾ قوله «أن إلا» في (ي): «أنه لا»، وفي (ب): «أن لا».

⁽⁹⁾ بعده في (ي)، (هـ): «إلا».

⁽¹⁰⁾ في (ب): «ولزوم».

⁽¹¹⁾ في (هـ): «الصريح».

⁽¹²⁾ قوله: «التقديم في» سقط من: (هـ)

ولما في الثالث: فقدم الاتحاد والملازمة؛ فإن قيل فليكن بدل الخطأ؟ قيل: موهوب والنع في كلام المصحف، وفيه أن النحوي⁽¹⁾ يبحث عن أصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة⁽²⁾. والأولى أن يقال: امتنع الإبدال في الإيجاب [82/ هـ] للزوم الإيجاب في المشتق بنكره العامل [56/ و] في الموجب، وفي المنفي للزوم لخط في العامل والمعمول جميعاً فاعرف⁽³⁾.

(أو كان): المشتق.

(يخطئ خطأ)؛ نحو: «جاءني القوم خلا زيدا⁽⁴⁾».

(أو)؛ «خطأ»؛ نحو: «جاءني القوم عدداً زيدا».

(في الأكثر)؛ لكونهما فعلين تاصيين عدداً بنفسه وخلا بعد الاتصال⁽⁵⁾ بخلاف من والمشتق بعدهما مفعول به وقد اختير⁽⁷⁾ الجذر بهما؛ قال السيرافي⁽⁸⁾: «لم أحلم خلافاً في جواز الجذر بهما إلا أن التصب بهما أكثر»⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ي): «النحويين».

⁽²⁾ قوله «الفصاحة والبلاغة» في (ي). «فصاحة وبلاغة».

⁽³⁾ انظر الكلام منفصلاً في: الأصول في النحو (1/ 427)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 66)، والبيع في علم العربية (1/ 214)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 248)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 270)، وشرح لرضي على الكفاية (2/ 102)، والتدبير والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/ 178)، وتعميد القواعد لناظر الجيش (4/ 1870)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 375).

⁽⁴⁾ في (ب): «زيد».

⁽⁵⁾ في (هـ) «و».

⁽⁶⁾ في (و)، (ي): «لإيهال».

⁽⁷⁾ سقط من: (ب).

⁽⁸⁾ في (ب)، (هـ): «اجيز».

⁽⁹⁾ هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أوسميت لنحوي، عالم بالأدب، أصله من سمرقند (من بلاد فارس) هلك في صغان، وسكن بغداد، فولى نيابة القضاء، وتوفي فيه، وكان معتزلاً، متعففاً، لا يأكل إلا من كسب يده، نسخ الكتب بالأحمر ويبحث منها، وتوفي سنة 368 هـ، ومن تصنفاته: شرح كتاب سيبويه، والإقناع، وأخبار النحويين المصريين، والبلاغة، وشرح مقصورة شيعه ابن دريد. انظر ترجمته في: أخبار النحويين المصريين (ص 99)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (7/ 341)، والإقناع والمأتمنة (1/ 108 - 133)، ونزهة الألباء في طبقات الأئمة للأندلسي (ص 379)، ولقاء الرواة (1/ 313)، ووفيات الأعيان (1/ 130).

⁽¹⁰⁾ شرح كتاب سيبويه (3/ 66).

(١) «مَا عَلَا وَتَا عَلَا»؛ نحو: «جامعي إخوانك ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا»، وأما لرم النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية وروى ابن السناء^(٢) عن الأئمة الجرمي^(٣) «ما» مزيدة لا مصدرية، وروى ذلك عن الجرمي^(٤) «يضا، ولعل هذا»^(٥) لم يثبت عند المصنف، أولم يعتبره^(٦) حتى لم يقل في الأكثر، وهما في الكلام في عمل النصب على الظرفية؛

(١) في (ب)، (هـ)، «و».

(٢) في (ي): «ابن البقاء»

وابن البناء هو: أحسن من أحد من عبد الله بن السناء، أبو علي، الشافعي. نحوي، فقيه حنلي، محدث، شارك في أنواع من العلوم قرأ القراءات السبع على أبي الحسن الحسامي وغيره، وسمع الحديث من حلال الحفار وأبي محمد السكري وأبي الفتح بن أبي القوارس وأبي الحسين بن بشران وأبي علي بن شهاب وغيرهم. وثقته على أبي ظاهر بن المبارك والناضي أبي يعلى وهو من قدماء أصحابه. وعلى أبي الفصل التميمي وأخيه أبي الفرج وغيرهم قال ابن عقيل هو شيخ إمام في علوم شتى. في الحديث، والقرآن، والعربية وقال ابن الجوزي وغيره: أنه صنف خمسمائة مصنف. من تصانيفه: «شرح الخرقى»، (الكامل) في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (تجريد المذهب)، (طبقات الفقهاء)، (أدب العالم والمتعلم). (العياد بمكة)، (سائق الإمام أحمد)، (فضائل الشافعي)، و(شرح إبطاح أبي علي لفارسي) انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي (2/ 823)، وإنهاء الرواة على آباء الساحة (1/ 311)، النجوم الزاهرة (5/ 107)، طبقات الحنابلة لابن رجب (1/ 32)، ونبذة الوعاة لسيوطي (1/ 495)

(٣) في (١)، (ي) «يجعل»

(٤) هو: صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي النحوي البصري، قرأ كتاب سيبويه على الأصفيش، وله تعليقات عليه، وعما ينسب إليه قوله: «ظلمت آفني الناس ثلاثين سنة من كتاب سيبويه»، وقوله: «نظر في كتاب سيبويه» فإذا فيه ألف بيت وخمسين فعرفت الألف ونسبت شعرهم إليهم، ولم أعرف المفسرين، توفي سنة (225هـ)، من مصنفاته: كتاب الأبيات، و(فرخ سيبويه) انظر ترجمته في أخبار النحويين المصريين للسيرافي (ص 56)، وحقائق النحويين واللغويين (ص 74)، وإبهاء الرواة على آباء النحاة (2/ 80).

(٥) يعلم في (ب): «هـ».

(٦) في (ب): «يعتبر».

لحم⁽¹⁾. «جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرا⁽²⁾»، أي: وقت غلوهم أو غلوهم من زيدا، أو وقت مجاوزتهم، أو مجاوزة مجيئهم⁽³⁾.

(وكيس): لحم: «جاءني القوم ليس زيدا»

(وَأَنَا يَكُونُ)، لحم: «سجىء أهلك لا يكون بشرا»، وإنما يكون النصب بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة لخاصية⁽⁴⁾ للخبر وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم إصغار اسمهما في باب «الاستثناء»، وهو ضمير راجع إلى بعض مضاف إلى المستثنى منه؛ أي ليس بعضهم زيدا كفا على عدا وخلا.

واعلم: أن كلمات الاستثناء محصورة⁽⁵⁾ (47/2) اصطلاحاً لا⁽⁶⁾ عقلاً.

(وتَجَوَّزُ فِيهِ)؛ أي: في المستثنى.

(النَّصْبُ): على الاستثناء ولا يضاف إلا في لحم: «لا إله إلا الله»؛ من حيث أنه يومم وجهاً [55/ب] ممتنعاً وهو الإبدال من اللفظ⁽⁶⁾.

(وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ)⁽⁷⁾: في مستثنى [63/هـ] متصل مؤخر؛ ليخرج المنقطع والمقدم على المشتى منه، وإنما يختار البدل؛ لأنه يكون حيث غير فضلة بخلاف ما إذا كان منصوباً.

⁽¹⁾ يحمه في (هـ): «هنا».

⁽²⁾ في (هـ): «صرا».

⁽³⁾ انظر رأي الأخفش والجزمي، وأضيف إليهما أي عمر بن العلاء وأبو طلي الرمي في: البيع في علم العربية لابن الأثير (1/224)، وشرح السهيل لابن مالك (2/310)، وشرح الكافية الشافية (2/722)، ومنسوب للكملي والقارسي في الإزشاف لأبي حيان (3/1535)، والجنى اساتى في حروف المعاني للمرادي (ص 436)، وقد ناقش المسألة مناقشة جميلة ابن هشام في كتابه مني اللبيب (ص 79)، وشرح شذور الذهب (ص 340).

⁽⁴⁾ سقط من: (ب).

⁽⁵⁾ سقط من: (ب).

⁽⁶⁾ انظر الكلام منفصلاً في: الجمل في النحو المنسوب للخليل (ص 315)، وشرح كتاب سيويه للسرياني (3/57، 71)، واللباب في حلال البناء والإحزاب (1/245)، وتوجيه اللمع لابن الحجاز (ص 367)، وشرح الفصل لابن يمين (2/75)، وأما ابن الحاجب (2/716)، وشرح السهيل لابن مالك (2/285)، والكتاش في فني الصرف والنحو (1/199)، والتذيل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (8/158)، وارتشاف الضرب له (3/1300)، وتجهيد القواعد لناصر الجيش (3/1431)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/358)، وجمع المراجع (2/254).

⁽⁷⁾ يحمه في (ي)، (ب): «أي».

(فِيمَا بَعْدَ أَلَّا): احتراز⁽¹⁾ عما إذا وقع

(في كلام غير موجه). والمستثنى منه مذكور لكنه بعد «خلا وعدا وليس ولا يكون وغير وسوى» ولخوذلك وقوله «فيمَا بعد» بدل من قوله «فيه». وأما في النسخة التي لم يقع (56 ط/ي) فيها «فيه»، فهو ظرف تنازع⁽²⁾ فيه عاملاً؛ فأصل الثاني وحذف⁽³⁾ الظرف من الأول فيكون معمول ليختار ويكون معمول «يجوز» علوفاً في كلام غير موجب احتراز عما إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب وجوباً كما مر.

(و) الحال أنه (قد ذكرَ المستثنى منه): احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه حيثئذ يعرب

على حسب المواضع.

(يَلَنْ) (ما فعلوه إلا قليل) [النساء: 66]: بالرفع على البدل.

(وَأَلَّا قَلِيلاً) بالنصب على الاستثناء⁽⁴⁾.

(وتتروى): المستثنى الآتية؛ خلاف «ما مررت»⁽⁵⁾ بأحد إلا يزيد» على تكرير العامل في البدل كقوله تعالى {للذين استضعفوا من آمن منهم} [الأعراف: 75] فإنه وإن أعرب بعامله لكنه

⁽¹⁾ في (ب): «احترازاً»

⁽²⁾ في (ي): «يتنازع».

⁽³⁾ في (ي): «محذوف».

⁽⁴⁾ قرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء، وقرأ السبعة الباقرن بالرفع على السلبية؛ انظر القراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص 235)، والحبية في لقراءات السبع (ص 124)، ومعاني القراءات (1/ 311)، والسوط في القراءات المشر لابن مهران (ص 180)، وإخفاف فضلاء البشر في لقراءات الأربعة عشر (ص 243).

وانظر توجيهها نحوياً في: الكتاب لسبويه (2/ 311)، والمقتضب (4/ 395)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 321)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 58، 60)، وشرح ابن عصفور على حل الزجاجي (2/ 365)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 283)، وارتشاف القلوب (3/ 1508)، والتلخيص والتكميل (8/ 212)، والجنس الثاني (ص 515)، وقهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2145)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 354).

⁽⁵⁾ سقط من: (ي)، (هـ).

ليس فيه ذلك البتة؛ بل يجوز فيه ⁽¹⁾ إعرابه بتكرير العامل ويجوز فيه إعرابه بتجعية ولا يرد

صورة البدل، لأن المراد بلا تبعية ⁽²⁾.

«على حَسْبِ التَّوَالِي» أي: على حسب عوالمه سواء كانت عوامل المشتق منه أولا، فلا

يُرد «ما مررت إلا بزيد» وفيه، والمقصود أنه يرفع إن كان العامل رافع نحو: «ما ⁽³⁾ جامني

إلا زيد» وينصب إن كان ناصباً؛ نحو: «ما رأيت إلا زيدا»، ويجوز إن كان جازاً؛ نحو: «ما

مررت إلا بزيد»، وفي القسم الأخير نظر يعرف بالتأمل. ويسمى هذا ⁽⁴⁾ النوع مفرغاً لتفريده

⁽⁵⁾ عن ذكر المشتق منه.

(أدأ): ظرف يعرف.

كَانَ الْمَشْتَقُ بِأَنَّ [83/ هـ] غَيْرَ مَذْكُورٍ وَمَوْ؛ أي: وبحال أن المشتق المفرغ واقع

(في غير الموجب للثبوت): يتعلق بمفهوم الكلام؛ أي: اشترط ذلك ليقيد لأنه لو كان في الموجب

لا يفيد لمكان الاستحالة فإن قولك: «جامني إلا زيد» بتقدير: جامني [55/ ب] كل أحد

إلا زيد لا يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص؛ فإن قيل: فليجز عند قيام القرينة على

الخاص ⁽⁶⁾؛ كما يقال في جواب من قال: «هل جاءك جميع أهل بيتي»: «جامني إلا ابنك ⁽¹⁾

⁽¹⁾ سقط من: (ب).

⁽²⁾ انظر الكلام تفصيلاً: الكتاب لسيريه (2/ 311)، والمقتضب (4/ 395)، وشرح المقدمة المحسبة (2/

321)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 58، 60)، وشرح «بن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 365)،

وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 283)، وارتشاف لضرب (3/ 1508)، والتذيل والتكميل (8/ 212)،

والجني الداني (ص 515)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2145)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 354).

⁽³⁾ سقط من: (ي).

⁽⁴⁾ سقط من: (ب).

⁽⁵⁾ في (ي): «لتفرغه»، في (ب): «لتفريده»

⁽⁶⁾ انظر الكلام تفصيلاً: المقتضب (4/ 395)، وشرح المقدمة المحسبة (2/ 321)، وشرح الفصل لابن يعيش

(2/ 58، 60)، وشرح ابن عصفور على جمل لزجاجي (2/ 365)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/

283)، وارتشاف لضرب (3/ 1508)، والتذيل والتكميل (8/ 212)، والجني الداني (ص 515)، وتمهيد

القواعد لناظر الجيش (5/ 2145)، وشرح الشاطبي على الألفية (3/ 354).

⁽¹⁾ في (ي)، (أ): «ابنك».

فلان» قيل لا نسلم حيثل عدم الجواز فيه⁽¹⁾. فإن قيل لم لا يجوز؛ نحو: «جاءني إلا زيد» على وجه مبالغة الغلو؛ نحو⁽²⁾ قوله:

وَأَخَذْتُ أَهْلَ الشَّرْكِ (47/ب) حَتَّى إِنَّهُ لَتَخْتَفِكَ الشُّكْلُ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ⁽³⁾

وغير ذلك قيل لا نسلم⁽⁴⁾ عدم الجواز على ذلك الاعتبار [57/و] لا اندراجه في صورة الاستقامة؛ فإن قيل إعادة أصل⁽⁵⁾ المعنى متحقق⁽⁶⁾ في الإيجاب والنفي على العموم والخصوص، ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحو⁽⁷⁾ إلا ترى⁽⁸⁾ أنه يجوز؛ نحو⁽⁹⁾: «رأيت بحرًا من المسك»، و: «لقيت المناء والأرض فوق»، ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع = فيبني أن يجوز نحو: «جاءني إلا زيد» كذلك؛ فإن قيل: ربما لا يستقيم⁽¹⁰⁾ المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضًا؛ نحو: «ما مات إلا

⁽¹⁾ في (هـ): «وقبه».

⁽²⁾ قوله «الخلو ونحو»، في (ب) «الخلو ونحو»، وفي (هـ): «ونحو».

والقول: هو مجازة الحد في التشدد والتصيب، والخروج عما حدّ الشرح وأحاله المعنى. انظر: القدرات في هرب القرآن للأغلب الأصفهاني (ص 613)، وتاج العروس للزبيدي (39/ 178)

⁽³⁾ البيت من بحر الكامل، وهو لأبي نواس الحسن بن هانئ في: ديوانه (1/ 442)، وهو له في الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، طبعة المعارف (2/ 790)، وصار الشعر لابن طباطبا العلوي، طبعة عبد العزيز المانع (ص 81)، والمفرد لقعيد لابن عبد ربه (1/ 37)، وقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص 18)، والمسلمة في حاشي الشعر وأده لابن رشيق، القيراني (2/ 62)، وسر لفصاحة لابن سنان الخفاجي (ص 272)، والموشح في مأخذ العلماء على الشعراء للمريزاني (ص 312)، وسب ليشار بن برد في التذيل والتكميل لأبي حيان (3/ 127) وقد تفرد بنسبته إلى بشار وحده فيما وقفت عليه من مصادر، وقد أمّ منسوباً لأبي نواس فيها كلها إلا التذيل

⁽⁴⁾ بعده في (هـ): «ذلك».

⁽⁵⁾ في (ب): «الأصل».

⁽⁶⁾ في (ي): «عقّق».

⁽⁷⁾ في (ب): «النحوي».

⁽⁸⁾ في (ل)، (هـ)، (ي): «يرى»، والثبت من (ب).

⁽⁹⁾ قوله: «نحو» ليس في (ل)، (هـ).

⁽¹⁰⁾ في (ي): «يستلزم».

زيد»، و «ما خلق إلا بشر»، والنفي والإيجاب ميان⁽¹⁾ في ذلك فينبغي أن يراد⁽²⁾ الحكم على استقامة المعنى لا⁽³⁾ عدم الإيجاب؟ قيل: لعله اعتبر الغالب؛ إذ الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم ولي النفي عكسه؛ فهو⁽⁴⁾:

(يُطل: «ما ضرني إلا زيد» إلّا أن يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى: يكون⁽⁵⁾ الحكم بما يصح أن يثبت في العام؛ كالقراء؛ فإنه يصح أن يثبت في جميع الأيام وهو مستثنى من فعل يفهم من النقيض⁽⁶⁾ بقوله [84/و] مما في غير الموجب؛ أي: لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى⁽⁷⁾.

(يُطل: قُرأت): في جميع الأيام

(أَلَا يَوْمَ كَلَّا): من يوم السبت أويوم الجمعة أو لحوذلك.

(وَيَمِينُ ثُمَّ وَمَا⁽⁸⁾): أي: ومن أجل تقييد الإعراب على حسب العوامل بعد⁽⁹⁾ الإيجاب واستقامة المعنى لم يميز تركيب (مَا زَالَ زَيْدٌ أَلَّا عَالِمًا)؛ لأنه استثناء⁽¹⁰⁾ من الموجب لأن ذلك معناه التثني، ونفي انشقي إثبات فيكون المعنى زيد أبدًا على جميع الصفات إلا على صفة [56/و] ب[العلم فلا يستقيم المعنى⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ في (أ)، (ي): «سبين»

⁽²⁾ في (هـ): «يدلو»

⁽³⁾ بعده في (ب)، (هـ): «على»

⁽⁴⁾ قوله: «فهو» ليس من (أ)، (ي).

⁽⁵⁾ في (ي): «يكون»

⁽⁶⁾ في (ب): «التثنية».

⁽⁷⁾ انظر شرح كتاب مسيوه للسرياني (1/ 425)، وأما ابن الحاجب (2/ 761)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 192)، والفوائد الضيائية (1/ 419).

⁽⁸⁾ في (أ)، (هـ)، (ي): «ثم»، والثبت من (ب) وهو موافق لما في متن الكافية (25).

⁽⁹⁾ في (ب)، (هـ): «يعدم».

⁽¹⁰⁾ بعده في (ب)، (هـ): «استثناء»

⁽¹¹⁾ قوله: «المعنى» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والثبت من (هـ). انظر: أمالي ابن الحاجب (2/ 761)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 192)، والتلخيص والتكميل لأبي حيان الأندلسي (4/ 200)، وتعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للبدر الدماشي (3/ 212)، والفوائد الضيائية (1/ 419)

(وَكَا تَعْتَرِ الْبَدَلُ عَلَى الْفَنْزِ)؛ أي: حمى الدل على لفظ المستثنى منه أو حمله أو معمولاً عليه⁽¹⁾.

(فَقُلَى الْوَضِيعُ)؛ أي: فيحصل على الموضع، أو فهو معمول على عمل المستثنى منه صلاً بالمختار على قدر الإمكان.

(يَطْلُ: مَا جَاءَتْهُ مِنْ): زائدة.

(الْحِكْوُ إِلَى زَيْدٍ): بدل معمول على موضع «من أحد».

(وَكَا لَحْدَ فِيهَا)؛ أي: في الدار⁽²⁾.

(إِلَّا زَيْدٌ): بدل معمول على عمل اسم «لا».

(وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً): حذير⁽³⁾.

(ثَا يَعْجَا بِهِ)؛ إذ لتكرار للتخفيف فشيء بدل معمول على موضع⁽⁴⁾ شيئاً، وهذا ثابت⁽⁵⁾؛

[577 ظ/ ي]

(ثَا): كلمة «من» لا يُزَادُ⁽⁶⁾ يَنْقُذُ الْإِتْبَاتِ: والمستثنى من النعمي⁽⁷⁾ إثبات فلو⁽⁸⁾ أبد من لفظ أحد لزم زيادة «من» في الإثبات.

⁽¹⁾ سقط من (ب).

⁽²⁾ قطر الكلام فقصيداً: القصب (4/ 420)، والديع في علم العربية (1/ 229)، وشرح المفصل لابن يعيش

(2/ 38)، وأما ابن الحاجب (1/ 376)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 293)، والكشاف في

علمي الصرف والنحو (1/ 198)، وارتشاف الصرف لأبي حيان الأناسي (3/ 1510)، والتذليل والتكميل (8/ 223)، ومعني المليب من كتب الأعراب (ص 746)، وتفهيد القواعد لفظ الجيش (3/ 1428)، وشرح الشاطبي

على الألفية (3/ 358)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 504)، وحاشية الصبان عليه (2/ 214).

⁽³⁾ منه في (ب) «لو»

⁽⁴⁾ في (ي): «موزع».

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (ي) «أي: لا يعتد به، وقوله: «لا يعجا به» ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها،

فهو صفة لشيء المستثنى، قيل: إنه وصفه به، لتلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لوجعل المستثنى منه

شيئاً أهم من أن يزيد عليه صفة غير الشبهة أولاً، وحصل المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشبهة لكان أدق

والخلف جامي رحمه الله. اهـ. القواعد الضيائية لعبد الرحمن الجامي (1/ 421).

⁽⁶⁾ يعتد في (هـ) «في»

⁽⁷⁾ في (ي): «الشيء».

⁽⁸⁾ في (ي): «ولو».

«وَمَا وَلَّاهُ لَمْ يَفْعَلْ»؛ (11) لا يفرضان (12).

«مَالِكُونَ»: محيز أحوال أو مفعول ثانٍ؛ تنصيص الجمل (بعده) (13) أي بعد الإثبات (14).

«لَا يَنْهَى» (15) أي: «ما ولا» حين عملنا

«مَالِكًا» (16) «لَا يَنْهَى» أي لأجل النفي؛ لأنه مدار محبهما على «ليس وإن»، وهو (1/48) علة

حليهما عليهما، أو جزء العلة وعلى (17) التقديرين الأخيرين «تفاوت» (18) انتفاء العلة المنحصرة (وقد انتقض النفي بـ «لا»)، لأنها بعد النفي يوجب (19) الإثبات، وتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء (20) الحكم (21).

«يُخْلَفُ» «ليس زيد شيئاً إلا شيئاً»: [84/هـ] لا يعبأ به، حيث يجوز إبداله من (22) اللفظ.

«لَا يَنْهَى» أي (23) «ليس»

(11) سقط من: (هـ).

(12) قوله «لا يفرضان ولا يفرضان»: في (ب): «لا يفرضان ولا يفرضان».

(13) في (ب)، (هـ): «بعدها».

(14) في (ي)، (هـ): «لا».

(15) قوله «لا يَنْهَى» أي «لا يَنْهَى»، في (ب): «لا يَنْهَى».

(16) سقط من: (ي).

(17) بعده في (ي) «كل».

(18) سقط من: (ي)، (ب).

(19) في (ب): «توجب».

(20) سقط من: (هـ).

(21) انظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (2/ 119)، والمستقصى للزمالي (ص 338)، وروضة الناظر

وجنة الناظر (2/ 274)، والإحكام في أصول الفقه (3/ 80)، ونفاذ الأصول في شرح المحصول (8/

343)، وشرح مختصر الروضة (2/ 775)، والإبهاج في شرح منهاج نفعي الدين السبكي، وابنه تاج الدين

(1/ 375)، وإجابة السائل شرح بغية الأمل (ص 186).

(22) في (ب): «على».

(23) سقط من: (هـ).

«صَلَّتْ لِلْمَيْلَةِ» أي: ^(١١) لكونه ^(٢) معلماً.

«قَلَّ (كُور)»: في انتقاض عمل «ليس»

(لنقص معنى الثقي): إضافة المصدر إلى الفاعل ^(١١)، وذكر المفعول ^(٩) متروك، أي لا تتناقص

معنى النفي بـ «إلا»

(لبقاء الأمر): [إضافة مصدر إلى الفاعل و] ^(١٦) يتعلق بمفهوم قوله «لأنه» أي تنقص أثر

نقص معنى النفي لكلاً.

(العاملية هي لأجله) أي: الأمر التي ^(٧) صلت ليس لأجله، وهو الفعلية فالعاملية صفة جارية ^(٨) على غير من هي له ولذا أبرز ضميرها.

(ومن ثم ^(٩))، أي: ومن أجل أن ليس عملت للفعلية، ولأنه لا أثر لنقص معنى النفي في انتقاض عملها و«ثم» ^(١٠) للإشارة إلى المكان الاعتباري.

(جاء): تركيب

(ليس زيد إلا قائماً): بالنصب على أنه خبر «ليس» مع ^(١١) كونه مثنياً بـ «إلا».

(واشبع): «ما زيد إلا قائماً» حيث لا يجوز إلا قائم ^(١٢) لا تنقض عمل ما بانتقاض النفي.

^(١) يعمد في (هـ) «أي».

^(٢) في (هـ): «لكونها»

^(٣) في (هـ) «ولا»

^(٤) في (ي)، (ب)، (هـ) «المفعول».

^(٥) في (ب)، (هـ): «الفاعل»

^(٦) قوله: «إضافة المصدر إلى الفاعل و»: سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والشتت (هـ).

^(٧) قوله الأمر التي، في (ب) «الذي».

^(٨) في (ب)، (هـ): «جرت»

^(٩) في (ب): «ثمة»

^(١٠) في (أ)، (ي)، «وثمة»

^(١١) في (هـ): «في».

^(١٢) قوله «إلا قائم» سقط من (ي)، في (أ)، (هـ): «إلا قائماً».

الموجب للتشبيه⁽¹⁾ بـ «ليس»⁽²⁾. [56/ ظ/ ب]

(وَيُخَفِّضُ): المستثنى⁽¹⁾

(يَنْفَعُ غَيْرَ)⁽⁴⁾، وَتُسَوَّى، وَتُسَوَّى: بالإضافة

(وَيَنْفَعُ حَافَتًا) لكونه حرف جر⁽³⁾.

(لِي الْأَكْثَرُ) أي في قول أكثر النحويين⁽⁶⁾، وقد جاء بعدها النصب؛ كما في الدعاء المنقول

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ دُعَائِي حَافَتَا الشَّيْطَانِ»⁽⁷⁾.

(وَأَخْرَابُ «غَيْرَ» فِيهِ) أي في الاستثناء فإن قيل: لِمَ لَمْ يَنْ لكونه بمعنى الحرف؟ قيل:

لِلإضافة المانعة للبناء.

(كَأَخْرَابِ الْمَكِّيِّ) [58/ ب] أي: الذي استثنى.

⁽¹⁾ في (ي)، (هـ): «الشبه».

⁽²⁾ انظر الكلام مفصلاً: المقتضب (3/ 100)، وشرح كتاب سيويه للسرياني (1/ 323)، والمائل الحليات (ص 224)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 366)، وأما ابن الحاجب (1/ 376)، وشرح ابن صفور حلي جمل الزجاجي (1/ 398)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 357)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 424)، والكناش في علمي الصرف والنحو (1/ 159)، وارتشاف الصرف لأي حياد الأندلسي (3/ 1202)، والتذليل والتكميل (4/ 198)، وتمهيد لقواعد لناظر الجيش (3/ 1142)، وتعليق الموالد للسماعتي (3/ 210)، والقرائد الضيافة للجامي (1/ 423)، وجمع اعراف للسيوطي (1/ 436).

⁽³⁾ قوله «ويخفف المستثنى» سقط من (ي).

⁽⁴⁾ بعده في (ي): «المستثنى».

⁽⁵⁾ في (ن)، (ي): «الجر».

⁽⁶⁾ والأكثرين هنا غالبين للمبرد رحمه الله؛ إذ هو ممن قال بغيرتها: انظر: المقتضب (3/ 100).

⁽⁷⁾ بعده في (ب) «وابن الأسيغ» كذا بالسین والذي في المصادر الأثرى ذكرها بالصاد، وفي بعضها «ابا الأسيغ». وحلها القول من المرب ند أبو عمر، الشيباني وقد نقله عنه ابن السراج والزعروري وغيرهما كما في المصادر التالية انظر الأصول في النحو (1/ 288)، وأبديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 224)، وشرح المفصل (2/ 64)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 306)، والكناش في فني الصرف والنحو (1/ 199)، والتلعل والتكميل لأي حياد (8/ 314)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (2/ 689)، ومغني اللبيب (ص 165)، وتمهيد القواعد (5/ 2204)، وشرح التصريح بمصنوع التوضيح (1/ 567)، وشرح الأحموني (1/ 526)، وجمع المواضع (2/ 279).

⁽⁸⁾ في (ي)، (هـ): «يبين».

(بالألف): لاحتياجه إليه واستغنائه⁽¹⁾ ما بعده عنه⁽²⁾ لأنه لما⁽³⁾ كان بمعنى «إلا» كان ما بعده مستثنى فيستحق إعراب المستثنى، وله إعراب آخر؛ لأجل الإضافة وغيره لا وجه لإعرابه؛ فبالطري أن يؤثر ما بعده غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته.

(على التفصيل): المذكور من⁽⁴⁾ وجوب النصيب في المستثنى من الموجب والمقدم والمقطع [85/و] هما وجوازه مع اختيار البديل في هير الموجب التام والإعراب على حسب العوامل في الناقص، نحو: «جاهني القوم غير زيد»، و: «ما جاهني غير زيد أحد»، و: «ما جاهني القوم غير حار» بالنصب. و: «ما جاهني أحد غير زيد» بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء، و: «ما جاهني غير زيد» على التفريغ⁽⁵⁾.

(وَمَعْنَى): أي: لفظ غير.

(مَوْفَقٌ): خبر غير.

(خُيِّلَتْ): صفة⁽⁷⁾ أو مستأنفة والضمير للصفة، أولغير بتأويل الكلمة، أوباعتبار حمل صفة⁽⁸⁾

عليه.

⁽¹⁾ في (ي): «وإستثناء».

⁽²⁾ قوله «ما بعده عنه»، في (ي): «ما بعد غير عنه».

⁽³⁾ في (ل): «لما».

⁽⁴⁾ بعده في (ي): «لا يحتاج إلى إعراب المستثنى».

⁽⁵⁾ انظر الكلام على هذه الأوجه موصلاً في: الكتاب لسيبويه (2/ 343) المتعصب (3/ 100)، وشرح كتب سيبويه للسرياني (1/ 323)، والمسائل الخطيبات للقارسي (ص 224)، وشرح المصطلح لابن يعيش (4/ 366)، ولامالي ابن الحاجب (1/ 376)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 398)، وشرح السهيل لابن مالك (1/ 357)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 424)، والكتاش في علمي الصرف والنحو (1/ 199)، وارتشاف الصرف لأبي حيان (3/ 1202)، والتلخيص والتكميل (4/ 198)، وتبليد القواعد لظاهر الجليش (3/ 1142)، وتعليق الموائد للدميني (3/ 210)، والقواعد الضبابية للحامي (1/ 423)، وجمع «فرواع» (1/ 436).

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (ي): «لذلك لنها على ذات، مهمة، باعتبار قيام معنى المعاودة بها، فالأصل يهيا أن تقع صفة، كما تقول (جدهم) رجل غير زيد» واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب. حامي رحمه الله. انظر: الموائد الضبابية (1/ 424).

⁽⁷⁾ بعده في (هـ): «عن صفة».

⁽⁸⁾ في (ي)، (ب)، (هـ). «الصفة».

(حظي): كلمة.

(إل): حال كونها واقعة في الاستثناء أو من حيث (48/ب) أنها واقعة في الاستثناء، أو ظرف لمفهوم الكلام، أي: حلت على⁽¹⁾ «إلا» وشاركتها⁽²⁾ في الاستثناء، فالاستثناء⁽³⁾ محل⁽⁴⁾ الشرية فكان ظرفاً

(كَمَا حُيِّلَتْ «إِل»): صفة مصدر محذوف؛ أي: حلت محلاً مثل حمل «إلا» (حَلَّيْنِ)؛ أي: على الغير.

(فِي الصَّنَةِ): حل أو تمييز أو ظرف؛ أي: شاركتها في الصفة.

(إِذَا كَانَتْ): «إلا»⁽⁵⁾ ظرف «حلت».

(تَائِبَةً لِجَمْعٍ): أي: واقعة بعد جمع منكورا؛ احتراز عن العرف⁽⁶⁾ حيث يراد به⁽⁷⁾ العهد أو الاستتراق = فيعلم⁽⁸⁾ التداول حتماً أو عدم التداول [57/ب] حتماً⁽⁹⁾.

(غَيْرٌ مَحْصُورٌ): أي: غير متحقق دخوله و⁽¹⁰⁾ عدم دخوله، واحتراز به عن العدد؛ نحو «فلان عليّ مائة إلا واحداً».

وأعلم أنه قد يتعذر في المحصور أيضاً؛ نحو: «ما جاءني مائة رجل إلا زيد»؛ فإنها⁽¹¹⁾ تابعة لجمع منكور محصور، ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم ثبوت دخوله فيها وقد لا يتعذر في منكور غير محصور؛ نحو: «جاءني رجال إلا حازلاً، لصحة الاستثناء المقطع نفى الضابطة نظر طرفاً وعكساً.

⁽¹⁾ سقط من: (ي).

⁽²⁾ في (ي)، (هـ). «وشاركت».

⁽³⁾ في (ي). «والاستثناء».

⁽⁴⁾ في (هـ): «على».

⁽⁵⁾ بعده في (هـ): «إذا».

⁽⁶⁾ في (هـ). «العرف».

⁽⁷⁾ سقط من: (هـ).

⁽⁸⁾ في (هـ): «فيلم».

⁽⁹⁾ سقط من: (هـ).

⁽¹⁰⁾ في (ي): «أو».

⁽¹¹⁾ في (ل): «فإنها».

(لَعَلَّوْا الْأَمْنِيَّاتُ)؛ إذ المتصل يلزم دخوله جزئاً، والتضع يلزم عدم دخوله جزئاً [58/ظ/].
 ي) والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة لا يجوز فيها تناول⁽¹⁾ المشتى [85/ظ/]. ولا
 لعدم⁽²⁾ تناوله فيتعذر ليه كلا النوعين من الاستثناء؛ ولله أنه يمكن فيه الاستثناء⁽³⁾ المنقطع
 إذا كان خلاف الجنس نحو: «جاءني رجال إلا حاراً» فالأول أن يراد⁽⁴⁾ الحكم على تعدد
 الاستثناء لا على كونه جمعاً منكور غير محصور.

(لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا آلَهِ) [الأنبياء: 22]، أي: في السماء والأرض أمر الآلهة وأثر قدرتهم. والآلهة
 جمع إله. (إِلَّا اللَّهُ) أي غير الله (لِلْفُسَادِ)؛ أي: لخربنا⁽⁵⁾ والخرجنا عن هذا الانظام⁽⁶⁾
 (وَعَصَفْتُ)؛ أي: حمل⁽⁷⁾ «إِلَّا» على الصفة.

(لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا آلَهِ) أي: في غير الجمع المنكور المذكور؛ لنحو:
 لَعَمْرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرْدَانِ⁽⁸⁾
 وفي البيت ههنا آخران؛ توصيف المضاف في «كل أح»، والإخبار قبل الوصف.

⁽¹⁾ قوله «لا يجوز فيها تناول»، في (ب)، (هـ): «لا يجوز تناول».

⁽²⁾ في (ب)، (هـ): «يعدم».

⁽³⁾ في (ب)، (هـ): «المشتى».

⁽⁴⁾ في (ي)، (هـ): «يبدل».

⁽⁵⁾ في (هـ): «لنخربت».

⁽⁶⁾ كتب في حاشية (ي): «لـ» [الآية في الآية صفة، لأنها تابعة لجميع منكور غير محصور هي: «آلهة». وتعذر الاستثناء لعدم

دخول «آلهة» في «آلهة» يقيّن فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء. وفي الآية منع آخر من حمل «إِلَّا» على الاستثناء، وعوائده
 لوحلت عليه صار المنفى: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدنا وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها
 الله، وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى، بل هو أن يكون حيثما فيهما آلهة غير مستثنى عنه، بخلاف ما إذا كانت الصفة بمنى
 «غير»، فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد الآلهة، لأن الصلوة يستلزم
 التلوة. جامعي رحمه الله. انظر القواعد الشيعية لمبد الرحمن الجهمي (1/ 427)

⁽⁷⁾ قوله «لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا آلَهِ» في (ي)، (ي): «الحمل».

⁽⁸⁾ سقط من (ب).

⁽⁹⁾ البيت من بحر الوافر، ومروالحنى في الجمل في التماسلوب للخليل بن أحمد (ص 177)، وللمبرورين معدي كرب في
 الكتاب لسيرة (2/ 334)، وشرحه للسري (3/ 77)، والمنع الكبير لابن عصفور (ص 46)، وشرح الشاطبي على الألفية
 (3/ 347)، وقيل: هو لسوء بن المبرور؛ انظر: انكسرت في تفسير كتاب سيرة (ص 637)، وورد غير منسوب في القنطرب
 (4/ 409)، والإحصاء للأثيري (1/ 217)، والبدیع في صمم العربية (1/ 217)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 72)،
 وشرح السهيل لابن مالك (2/ 255)، والكتايب في منى المعرب والسمو (1/ 203)، والتلخيص والتكميل (8/ 283، 296)،
 والجنح الثاني في حروف المعاني (ص 519)، وفتح اللبيب (ص 101، 739)، وفتح القواعد بناظر الجهمي (4/ 2067)

وَأَخَوَاتِهِ سَوَى وَسَوَامِ النَّصَبِ: خبر «أخواب».

عَلَى الظَّرْفِيَّةِ: أي بناء على الظرفية. (عَلَى الْأَصَحِّ خَيْرٌ).

●●●●●

[خبر كان وأخواتها]

(كَانَ): مبتدأ محذوف الخبر، أي: من الملحقات خبر كان.

(وَ): إحدى

(أَخَوَاتُهَا): واستعرفها⁽¹⁾ في قسم الفعل.

(هُوَ): فصل أوميتدا.

(المتدا): خبر تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك، فلا يرد على الحدّ توابع الخبر. والمراد: السند إلى اسم «كان»؛ فلا يرد نحو⁽²⁾ «يضرب» في «كان زيد يضرب أبوه»، فيضرب⁽³⁾ مبتدأ.

بعد دخول كان، وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة. واحتترز به عن كل⁽⁴⁾ (1/49) ما هو مستند إليه بعد دخوله [57/ب]. أي: دخول «كان» وإحدى أخواتها، واحتترز به عن

خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب «علمت» ونحو ذلك.

(نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»⁽⁶⁾ وَأَمْرٌ): أي: شأنه

(كَانَ خَيْرٌ مِنَ الْقَيْدِ): أي⁽⁷⁾ في أقسامه وأحكامه وشرائطه.

(وَيَتَقَدَّمُ): خبر كان وأخواتها على اسمها⁽⁸⁾ حال كونه.

(مُتَّفِقَةٌ): نحو: «كان المطلق زيد» لافتراقهما⁽⁹⁾ بالقرينة وهي النصب.

⁽¹⁾ في (ب): «استعرف».

⁽²⁾ سقط من: (ب)، (هـ).

⁽³⁾ في (ل)، (ي): «أبوه».

⁽⁴⁾ بعده في (ي): «إليه».

⁽⁵⁾ في (ي) «على».

⁽⁶⁾ في (ب)، (هـ): «مطلقاً».

⁽⁷⁾ قوله: «أي» ليس من (ل)، (ب)، (هـ)، وانثبت من (ي)

⁽⁸⁾ في (ب)، (هـ): «اسمائها».

⁽⁹⁾ في (ي) «لافتراقها».

ظاهرة الإعراب)؛ بخلاف نحو «كان موسى حبس» لزوم اللبس

86/ حـ) (وقد يختلف)؛ بقرينة

عاقلة)؛ أي حامل خبر «كان»

(في مثل: «الأس»): مبتدا.

(نحو: «نحو»): خبر.

(يا غائبهم إن): كان عملهم.

(نحو: «نحو»): أي: فجزاؤهم خير.

(وإن): كان عملهم.

(شركاً فشر): أي: فجزاؤهم شر.

(وتجوز في مثلها)؛ أي: مثل ⁽¹⁾ هذه الصورة

(لوتمة أوزج): نصيبها ⁽²⁾ بتقدير كان مع اسمها ⁽³⁾ [59/ ي] في الموضعين؛ أي: إن كان

عملهم خيراً فيكون جزاؤهم خيراً ورفعها بتقدير، مع الخبر في الأول وتقدير المبتدا في

الثاني؛ أي: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وحسب ⁽⁴⁾ الأول ورفع الثاني وبالعكس؛

أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، أو ⁽⁵⁾ إن كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم

خيراً ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ في (هـ): «في».

⁽²⁾ في (ب): «نصيبها».

⁽³⁾ في (ب)، (هـ): «الاسم».

⁽⁴⁾ في (ي): «ويعيب».

⁽⁵⁾ في (ب)، (هـ): «و».

⁽⁶⁾ انظر الكلام تفصيلاً على هذه الأوجه في: الكتاب لسبويه (2/ 258)، والأصول في النحول ابن اسراج

(2/ 248)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (2/ 156)، والإصناف للأثيري (2/ 470)، ولبيس في علم

العربية (1/ 140)، واللباب في شرح علل البناء والإعراب 1/ 283، وشرح المفصل لابن يعيش (2/

85)، وجمالي ابن الحاجب (1/ 409)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 364)، والكاش في نفي الصرف

والنحو (1/ 204)، والتلخيص والتكميل (4/ 225)، وتوضيح القاصد والمسلك للمراذي (1/ 502)، ومجهد

للرواحد لظاهر الجيش (3/ 1167)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 207)، وتعليق الفرائد على تسهيل

الفرائد (3/ 228).

(وتحجب الحلق) أي: حذفت كان.

(لم يزل): «أما أنت متطافاً انطلقت» أي: لئن كنت متطافاً انطلقت؛ أي: انطلقت لاسطلاكك لحذف كان وعوض عنها «ما» وأدغمت النون في الهم فوجب الحذف وانفصل⁽¹⁾ الضمير وبقي الخبر على النصب وهذا على تقدير فتح همزة⁽²⁾ أما⁽³⁾ وأما على تقدير كسرها فالتقدير: إن كنت متطافاً انطلقت⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

[اسم إن وأخواتها]

(اسم إن): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: ومن الملحقات اسم «إن».

(و) إحدى

(أخواتها)؛ أي: أمثالها⁽⁶⁾ على الاستعارة المصريح بها.

(هو): فصل أو مبتدأ.

⁽¹⁾ في (ي). «ويفصل»

⁽²⁾ في (ب)، (هـ) «الهمزة»

⁽³⁾ سقط من: (ب)، (هـ).

⁽⁴⁾ قول: «انطلقت» سقط من (ل)، (ي).

⁽⁵⁾ ولول العرب: «أما أنت متطافاً انطلقت» فقد ورد في المصادر الآتية بزيادة «معه» بعد قوله: «انطلقت» انظر الكلام تفصيلاً في: الكتاب لسبويه (1/ 293، 7، 332)، والأصول في النحول السراج (2/ 254)، وشرح كتاب سيبويه للسراجي (2/ 189، 3/ 375)، والتعريف على كتاب سيبويه (1/ 12)، والإنصاف للأنباري (2/ 475)، واليسع في علم العربية (2/ 441)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 87، 89)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 216)، والكناش في فني الصرف والنحو (1/ 205)، وارتشاف الصرف (2/ 1048)، والتذيل والتكميل (3/ 121)، وتوضيح لقاصد المسالك للمردى (1/ 504)، وتهجد القواعد لطر الجيش (3/ 1174)، وشرح الساطعي على الألفية (3/ 164)، وتنطيق الفوائد على تسهيل الفوائد (2/ 246)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 257)، وجمع المواع (1/ 345).

⁽⁶⁾ في (ب)، (هـ): «مثلها».

«المُسْتَدَّ إِلَيْهِ» أي: الذي أسند إليه خبرها، فلا يرد «أبوه» في «إن زيدًا أبوه قائم»، واحترز به عما ليس بمسند إليه، وإنما انتصب اسم «إن» وأخواتها لشبهه بالفعل في وقوعه⁽¹⁾ بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فضلة⁽²⁾.

(نقد): [58/ ب] ظرف المسند إليه
«دخولها» أي: «إن» وأحدى أخواتها واحترز به عما هو مسند إليه بغير⁽³⁾ دخول «إن» وأحدى أخواتها، والمراد غير التوابع⁽⁴⁾، بدليل ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو: «أحاك» في «إن زيدًا أحاك في الدار». [86/ ظ/ هـ].

[النصب بـ «لا» لنفي الجنس]

(مطل): «إن زيدًا قائم» المنصوب بـ «لأن»: مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم «لا»: لأنه على الإطلاق ليس من المنصوبات.

(التي): أي: بكلمة لا التي.

(لنفي الجنس): أي: لنفي الحكم عن⁽⁵⁾ الجنس.

(هو المسند إليه): أي: الذي أسند إليه⁽⁶⁾ خبرها، فلا يرد «أبوه» في «لا غلام رجل أبوه قائم»، [49/ ب] ولا يرد نحو: «لا غلام رجل غلامًا حسنًا عندك»: لأن المراد غير التابع، واحترز به عما⁽⁸⁾ إذا لم يكن مسندًا إليه.

⁽¹⁾ في (ي): «قوع».

⁽²⁾ انظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/ 255، 2/ 254)، والجنى الثاني (ص 570، 572)، والقواعد النحوية لمبد الرحمن الجامي (1/ 435)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى، ت. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1995م (ص 37).

⁽³⁾ في (ي): «بعد غير».

⁽⁴⁾ في (ل): «التابع»

⁽⁵⁾ في (هـ): «على».

⁽⁶⁾ قوله: «أي» ليس في (ل)، (ب).

⁽⁷⁾ في (ي) «إليها»

⁽⁸⁾ بعده في (ي): «لم».

«تَعَدُّ وَتُحَوَّلُهَا»: ظرف المسند إليه احتراز⁽¹⁾ عن المتبدا وسائر أوصاف المسند إليه من غير دخول «لا» التالية للجنس.

(بَلِيْهَا) حال من الضمير⁽²⁾ في «إليه» أوفي «دخولها»، وحيثئذ لا يجب إبراز⁽⁴⁾ الضمير 59/ ي [وإن كان جارياً على غير ما هو به⁽⁵⁾ لعدم اللبس نحو «هَذَا زَيْدٌ قُصْرِيَّةٌ»⁽⁶⁾].

بمخلاف الصفة؛ نحو: «هَذَا زَيْدٌ ضَارِبَةٌ هِيَ».

(تَكْرَرٌ): احتراز عن المفعولة والمعرفة لوجوب الرفع والتكرار

(مُتَعَفِّلاً): احتراز عن التكرار المفردة؛ فإنها مبنية.

(أَوْشَيْهَا يَوْمٌ): في تعلقه بشيء هو من تمام معناه.

(يُحَلِّ: لَا مَخْلَامَ زَجَلٍ): نظير المضاف.

(ظَرِيفٌ فِيْهَا): قد عرفت في «المرفوعات» تحقيق قوله «فيها»⁽⁷⁾. و «لا عشرين درهما لك» نظير المشبه بالمضاف⁽⁸⁾.

(1) في (هـ) «احتراز به»

(2) في (ي) «ضمير»

(3) سقط من (ي)

(4) في (هـ): «إبراز».

(5) قوله «على غير ما هو به»، في (ي): «على غير من هي له»، وفي (هـ): «على غير من هو به».

(6) في (أ)، (ب)، (هـ) «يقرب» بالياء، والثبت من (ي)، وهو المرفوع لمصدر التحريك؛ انظر الأصول في الحلول السراج (1/ 71)، والإيضاح المضدي (ص 38)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 50)، والديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 70)، والبيان عن مذاهب النحويين للمكبري (ص 259)، وشرح القفص لابن يعيش (2/ 327)، وشرح ابن الناطم على الألفية (ص 78)، والكشاف في فني الصرف والنحو (1/ 251)، وارتشاف القريب لأبي حيان (2/ 937)، والتلخيص والتكميل لـ (4/ 20)، وتهدد القواعد لناصر الجيوش (2/ 965)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 649)، وشرح الأشموني (1/ 188)، وحاشية أمسيان عليه (1/ 291)

(7) انظر ما تقدم في باب المرفوعات (ص 994)، وخلاصته قوله هناك: «فيها أي: في الدار، غير بعد غيره، لا ظرف ظرف، ولا حال، لأن لظرافة لا تنفيد بالظرف ونحوه وإنما أمس به لئلا يهزم الكذب ينفي طرافة كل ملام رجل، وليكون مثالا لومعي خبرها، الظرف وغيره».

(8) انظر في توسعة القول في هذه المسألة ومناقشتها في: الكتاب لسبويه (2/ 287)، الأصول في النحو لابن السراج (1/ 387)، وشرح السيراني على الكتاب (3/ 26)، والإيضاح لمضدي (ص 246)، وشرح القفص لابن يعيش (2/ 91)، وإمامي ابن الحاجب (1/ 411)، وشرح الرضي (2/ 154)، والكشاف في فني الصرف والنحو (1/ 206)، والتلخيص والتكميل (5/ 272)، والفوائد الذهبية (1/ 437)

«فإن كان»: اسم «لا» والمطلق مذكور بدلالة المقيد وليس الضمير عائداً إلى المنصوب به «لا» حيث لا يستقيم الحمل⁽¹⁾ (مفرداً فهو)، أي: بالاسم والجملة جزاء الشرط. (مثنى): انفسن «من» وتبين ما ينصب به للصفة والموافقة حال الإعراب. (على ما يُنصبُ به): من الفتحة والألف والياء،⁽²⁾ وينصب مسنداً إلى الضمير؛ أي على ما ينصب هو به، أو إلى قوله به على تقدير على⁽⁴⁾ ما يقع النصب به، والأول أصوب.

«وإن كان معرفة»: عطف على قوله «مفرداً».

«أو مقصوفاً بيته»: [87 و 88] أي: بين الاسم والظرف مفعول ما لم يسم فاعله. (وتبين «لا» وجب «58 ظ/ ب» الزرع): على الابتداء.

«والتكرير»: لطابقة السؤال؛ [أما في المعرفة فلا امتناع أن «لا» النافية للجنس فيها، وأما في الفصول فليضعف «لا» عن التأثير مع الفصل]⁽⁵⁾.

(والمحو): قضية ولا أنها حسن لها؛ أي: هذه القضية جواب سؤال مقدر⁽⁷⁾، وهو⁽⁸⁾ أن يقال⁽⁹⁾ أبو الحسن معرفة لكونه علماً، ولا رفع فيه، ولا تكرير فاجاب بأنه متاول. والمراد بأبي الحسن: علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو كنيته.

⁽¹⁾ قوله: «الحمل» سقط من (أ).

⁽²⁾ قوله: «الفتحة والياء والألف» في (1) «الفتحة أو الألف أولياء»

⁽³⁾ قوله: «على» سقط من (1)، (هـ).

⁽⁴⁾ سقط من: (ي)، (ب).

⁽⁵⁾ قوله: «أما في المعرفة فلا امتناع أن «لا» النافية للجنس فيها، وأما في لفصوله فليضعف «لا» عن التأثير مع الفصل» سقط من (1)، (ب)، (هـ)، وهو من زيادات النسخة (هـ).

⁽⁶⁾ في (ب): «ومثل»

⁽⁷⁾ قوله: «مقدر» ليس في (1)، (هـ).

⁽⁸⁾ سقط من: (ب).

⁽⁹⁾ في (1)، (هـ): «يقول».

(مُتَأَوِّلٌ): بالنكرة و⁽¹⁾ بصفة اشتهر العلم بها⁽²⁾، أو بتقدير المثل؛ أي: هذه قضية ولا مثل أبي حسن لها أو لا حاكم لها⁽³⁾.
(وَلَمْ يَمَلِكْ): لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ أي: ⁽⁴⁾ فيما كرر فيه «لا»، والمعنى: لا حول من المعصية ولا قوة على الطاعة إلا بتوليق الله، أو لا رجوع لنا من المعاصي ولا طاقة لنا من مشقة الدنيا من التي يؤمر ⁽⁵⁾ لنا في أداء الزكاة والصدقة والصوم والصلاة وغيرهما⁽⁶⁾ إلا بالله.

(خَشَنَةُ أَوْجُوْءٍ):

الأول (خَشَنُهُمَا): أي: فتح الاسمين على أن «لا» لنفي الجنس.

والثاني: فتح الأول على أن «لا» لنفي الجنس. (وَتَصْنِبُ الثَّانِي): حَلًّا عَلَى لَفْظِهِ وَقَوْلًا ⁽⁷⁾ بِأَنَّ «لا» فِيهِ زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ النِّفْيِ.

والثالث: فتح الأول [ي/ 60] بـ «لا» التي النافية للجنس⁽⁸⁾، (وَرَفَعَهُ): أي: (1/50) ورفع الثاني حلاً على عمله وتولاً بأن لا فيه زائدة.

(وَالرَّابِعُ): (رَفَعَهُمَا): على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال والخامس: (رَفَعُ الْأَوَّلِ) على أن «لا» بمعنى ليس (عَلَى ضَعْفٍ؛ لأن عملها بمعنى «ليس» ضعيف. وَفَتْحُ الثَّانِي): على أن لا نافية للجنس.

⁽¹⁾ في (ي): «أو»

⁽²⁾ سقط من: (هـ).

⁽³⁾ انظر القول وتوجيهه ومناقشته في المقضب (4/ 363)، وشرح السيراني على الكتاب (3/ 37)، والبيع في علم العربية (1/ 584)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 97)، وآمالى ابن الحاجب (1/ 414)، وشرح ابن عصفور على جمل الزحاجي (2/ 269)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 180)، وشرح الرضي (2/ 154)، والكتاش في نفي الصرف والنمو (1/ 207)، والتذيل والتكميل (5/ 286)، ومغني اللبيب (ص 126)، وتمهيد القواعد لناظر الجبش (2/ 611)، والعوائد لصياغة (1/ 439)، وجمع المراجع (1/ 523) (4) سقط من: (ب).

⁽⁵⁾ في (ب): «تأمر».

⁽⁶⁾ في (ي): (ب): «وغيرها».

⁽⁷⁾ بعده في (ي): «قوة».

⁽⁸⁾ قوله «بلا النافية التي لنفي الجنس»: في (1) «النافية للجنس»، وفي (ي) «بلا النافية للجنس».

ولما السامع: وهو رُفِعَ الثاني على أن «لا» بمعنى ليس وفتح الأول على أن «لا» نافية للجنس فتوهم؛ لأنه باعتبار [87ظ/ هذا الصورة عين الثالث ولواحد اختلاف الوجود لأزادته الوجود على السنة⁽¹⁾.

(وَأَمَّا وَعَلَّتْ الْحَرْفَةُ): على «لا» النافية للجنس
(لَمْ يَكُنْ يَكْفُرُ الْعَصَلُ): أي: لم يتغير أثر⁽²⁾ لا في التبع ولا في التابع بخلاف ما إذا أدخلت⁽³⁾ الجارة نحو: «أذيتني بلا حرم»، و «وجدته بلا مال»، ونحو.

لَا رَجُلًا جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا (4)

⁽¹⁾ انظر هذا القول وتوجيهاته الستة في الجمل في الحواشي للخليل (ص 63)، والكتاب لسيبويه (2/ 292)، والنقشب (4/ 371)، وشرح السيرافي على الكتاب (3/ 33)، واللمع لابن جني (ص 44)، وشرح للقدمية الحسية (1/ 278)، والبدیع فی علم العربية (1/ 578)، واللباب في علل البناء والإعراب (2/ 255)، وشرح المصطل لابن يعيش (2/ 115)، وأما في ابن الحاجب (1/ 434)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 68)، وشرح الرضي (2/ 167)، وارتشاف الضرب (3/ 1310)، والتذيل والتكميل (5/ 293)، ومتني اللب (ص 314)، وتجهيد القواعد لنظر الجيش (3/ 1436)، وشرح الشاطبي على الألفية (1م 50)، والفرائد الصبائية (1/ 441).

⁽²⁾ في (ي): «أثره»

⁽³⁾ في (ل): «دخلت»، وفي (ب): «دخل».

⁽⁴⁾ صدر بيت من بحر الوافر، والبيت بتمامه:

لَا رَجُلًا جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا
يَنْتَلِي عَلَى مَخْصَلَةٍ لَيْبَتٍ

وهو المعنوي قعاس - أوقعتاس - المرادي في خزائن الأدب للبغدادي (3/ 51، 53)، والطرائف الأدبية جمع عبد العزيز اليميني الراجحوني (ص 73)، وشرح شواهد اسمي للجلال السيوطي (ص 214، 215)، ويلا نسبة في الكتاب لسيبويه (2/ 308)، والأصول في النحو (1/ 398)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 41)، والبلع في علم العربية لابن الأثير (1/ 586)، وشرح المصطل لابن يعيش (2/ 93)، وأما في ابن الحاجب (1/ 167، 112)، وشرح ابن عصفور على جمل الرجاجي (2/ 280)، وشرح عمدة الحفاظ (ص 317)، والكتاش في نفي الصرف والنحو (1/ 209)، وتخلص الشراهد لابن هشام (ص 415)، ومتني اللب (ص 783)، وتجهيد القواعد (3/ 1451)، وشرح لشاطبي على الألفية (6/ 203)، وشرح الأشموني (1/ 345)

يتقدير «الأ تروني»، أوعلى الضرورة⁽¹⁾، وأراد العمل اللغوي ولا فليس في «إلا» رجلًا⁽²⁾.

عمل اصطلاحى لكان [59و/ ب] البناء أو العمل حقيقةً، كما⁽³⁾ في: «لا غلام رجل،

[أومشبهها كما في: «لا رجل»]⁽⁴⁾.

وَمَعْتَاكَ؛ أي: المصنوعة الداخلة على «لا»⁽⁵⁾.

(الاستغناء)؛ نحو: «ألا ماء فأشربه».

«وَالْقَوْصُ»؛ نحو: «أأنا نزلنا فنحسن»، وفيه: أن «لا» في العرض تختص⁽⁶⁾ بالفعل؛ كذا

ذكر الأندلسي⁽⁸⁾؛ وفيه: أن المصنف لمعه خالفه في ذلك.

(وَالشَّيْءُ)؛ نحو:

حَلَّ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَيْرٍ فَأَشْرَبَهَا

أَم حَلَّ سَبِيلَ إِلَى نُصْرٍ بِنِ حَنْجَاجٍ⁽⁹⁾

(1) بعله في (ي): «أوعلى الضرورة».

(2) في (ي): «رجس لها»

(3) في (ي): «كسالا»

(4) قوله «أومشبهها كما في لا رجل» سقط من: (د)، (ب).

(5) سقط من: (هـ).

(6) في (ي): «مختص»

(7) في (ي)، (ب) «ذكره»

(8) المقصود: علم الدين الأوزني شارح المقول.

وهو علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق أبو محمد الأندلسي اللوزني، إمام في العربية وحامل القرآن والقراءة، وله مشاركة حسنة في التتبع وطلم الكلام، اشتغل بالأندلس في صباه، وأتمب نفسه حتى بلغ من العلم ماء، فصار حيا للزمان ينظر به إلى حقائق الفصال، فما من علم إلا وقد أخذ منه بأوفر نصيب وحصل منه على أعلى فروق، له من التصانيف: كتاب شرح المقول في صشر عجلدات، وكتاب في شرح قصيدة الشاطبي، وكتاب شرح مقدمة أجزولي عجلدان انظر ترجمته في: معجم الأدياء (5/ 2188)، وإثباء الرواة على أنباء النعمة لنعسلي (4/ 167)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (5/ 38)، ونبذة الوماء (2/ 250).

وقول الأندلسي هذا في: شرح الرضي على الكافية (2/ 171)، والقوائد الطيبات (1/ 443).

(9) البيت من بحر البسيط، وينسب للزينة بنت همام وهي المشهورة بالسنية في قصة سمها مع عصر هذا وكان من أجل الناس، وقد نقاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه درأ الفتنة، والقصة كاملة مع البيت وردت في غريب الحديث لابن تنية طبعة الجبوري (2/ 544)، وكتاب الغريبين في القرآن والحديث طبعة أحمد فريد (6/ 1783)، والثائق في غريب الحديث للزهري (3/ 391)، والنهاية في غريب الحديث ولأثر لابن الأثير طبعة عمود الطاسمي رحم الله (4/ 367)، وخزانة الأدب للبغدادي (4/ 80 - 84، 88، 89)، وورد بلا نسبة في سر صناعة الإعراب لابن جني (ص 271)، وشرح المقول لابن يعش (4/ 240).

ولمهما كالإنكار والتقدير وغيرهما من مولدات⁽¹⁾ لاستفهام، واختار المصنف قول المازني والبرود، كما اختار الجوزي⁽²⁾، وخالفهما في ذلك سيويه وجعل التمني بغيره⁽³⁾ الحكم⁽⁴⁾ الطبع حتى منع حله على الحل يجعل⁽⁵⁾ الاسم مفعول التمني⁽⁶⁾.

(وتخت): اسم «لا»⁽⁷⁾

(لكني): احتراز من نعت اسم لا إذا كان معرباً نحو: «لا غلام رجل ظريف حندي»، فوه لا يعني لعدم بناء موصوفه.

(الأول): صفة الـ «نعت» احتراز عن النعت الثاني فصاعداً نحو: «لا رجل ظريف شريفاً في الدار».

⁽¹⁾ في (ب): «مولدات الاسم».

⁽²⁾ هو: جيس بن عبد العزيز بن بللمت بن عيسى، أبو موسى الجزولي، البربري، كان إماماً لا يشق حباره في النحو واللغة والقراءات، أخذ عن ابن بوري، وأخذ عنه الشوبين، وابن معطر، توفي سنة (610هـ)، من مصنفاته المقدمة الشهيرة وهي المسماة بالقانون في النحو، وقد شرحها كثير من العلماء، وشرح أصول ابن السراج، واختصار الفسر لابن جني. انظر ترجمته في رفيات الأعيان لابن خلكان (3/488)، وقاية النهاية لابن الجوزي (1/611)، وبنية الرواة (2/236).

⁽³⁾ في (ب): «بغير»، وفي (هـ): «مغير».

⁽⁴⁾ في (ب)، (هـ): «حكم».

⁽⁵⁾ في (ب): «لجعل».

⁽⁶⁾ جعله في (هـ) «معنى».

وانظر المسألة تفصيلاً مع أقوال سيويه المازني والمبرد وأبي موسى الجزولي في الكتاب (2/308)، والأصول في النحو (1/398)، وشرح كتاب سيويه للسيرافي (3/41)، والبدیع في علم العربية لابن الأثير (1/586)، وشرح الفصل لابن يمين (2/93)، وأمالی ابن المحجب (1/167، 412)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/280)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/71)، وشرح عمدة الحفاظ له (ص 317)، وشرح الرضي (2/172)، والكناش في فني الصرف والنحو (1/209)، وارتشاف الغرب لأبي حيان (3/1318)، وتحليل الشراذم لابن هشام (ص 415)، ومغني للبيب له (ص 783)، ومهذب القواعد (3/1451)، وشرح لتاطي على الألفية (6/203)، ولموالد الضيائية (1/443)، وشرح الأشموني (1/345).

⁽⁷⁾ قوله: «لا» يقط من (ل)، (ي).

«مُتَرَوِّدًا»: حال من هـمير «مسي» احتراز عن المضاف [600 ط/ ي] والمضارع له لوجه
[حراهما اسمون له «لا» لكلا تابعين.

«بليو». احتراز عن المفعول المحو. «لا غلام ليها ظريف»⁽¹⁾ وقوله «بليو» يعني من نبت
«الأول».

«مَتَبَّيْ»: حلاً على الموصوف لكان الاتحاد بينهما والانصاف وتوجه النفي إليه وقوله «مسي»
[88 و/ هـ]

«وَمُتَرَوِّدًا»: خير «نعت»⁽²⁾.

«رَفَعًا»: حلاً على الحل.

«وَتَصَبَّيًا»: حلاً على اللفظ⁽³⁾ من حيث إن فتحة تشبه⁽⁴⁾ الإعراب في العروض والاطراد
كحركة النادى، وهما مصدران نوعيان لقوله «معرب»، أو منصوبان على نزع الخافض⁽⁵⁾.

أي: معربان برفع وتصب⁽⁶⁾.

«نَعْمُو»: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ» وإلا، أي. وإن لم يكن كذلك بأن كان غير «50/ ب»
أول أو مضافاً أو مشابهاً⁽⁷⁾ به أو مفعولاً.

«لَا إِغْرَابٌ»: واجب فهو مبتدأ محذوف الخبر وإغراء جزاء الشرط؛ نحو: «لا رجل ظريف»
كريم في الدار»، و: «لا رجل راكب فوس عدي»، و: «لا رجل خيراً منك»، في البدل و
«لا رجل في الدار»⁽⁸⁾ كريم.

(1) انظر: الكتاب (2/ 289)، وشرح كتاب مسيوه للسيرافي (3/ 28)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1314)، والتأويل والتكميل له (5/ 302)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (3/ 1443)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 416)، والفوائد الصبائية (1/ 444)، وجمع المواعع للسيوطي (3/ 237).

(2) في (ب): «النتع».

(3) في (ب)، (هـ): «لفظ».

(4) في (أ)، (ي): «هشبه».

(5) في (ب): «خافض».

(6) قوله «يرفع وتصب»، في (ب)، (هـ): «يتصب ورفع».

(7) في (ب): «مشبهاً».

(8) بعده في (ي)، (ب)، (هـ): «في الدار».

«وَالْمَعْطَفُ عَلَى الْمَنْظَرِ وَعَلَى الْمُحَلِّ» أي: حمل المعطوف المنكر على اسم «لا» المبي على لفظه [59/ ب] وعلى عليه حائز أو المعطف⁽¹⁾ عمومًا على اللفظ، أي منصوبًا وعمومًا على المحل، أي: مرفوعًا.

(جاءت)؛ إذا كان المعطوف⁽²⁾ نكرة بخلاف: «لا غلام لك والفرس»؛ إذ⁽³⁾ رفعه واجب لعدم تأثير «لا» في المعرفة وإنما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالمعطف، ولم يعمل في حكم المستقل كـ «يا زيد وعمرو» لظنة الفصل بـ «لا» المؤكدة؛ إذ المعطوف على النفي⁽⁴⁾ يزداد فيه «لا» كثيرًا نحو: «لا⁽⁵⁾ حول ولا قوة»، {ولا يبيع فيه ولا حلة} [البقرة: 254]، ولضعف تأثير «لا» حتى يجوز الرفع في اسمها عند التكرير⁽⁶⁾ ويجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك أيضًا عند المبرور بخلاف «يا» وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع⁽⁷⁾ المنادى؛ كذا ذكره الأندلسي⁽⁸⁾.

(1) في (ب): «المعطف».

(2) منقط من: (ب).

(3) في (ب): «أره».

(4) في (ي)، (هـ): «المنفي».

(5) في (ب)، (هـ): «ولا».

(6) في (ب): «التكرار».

(7) في (ي): «التوابع».

(8) هو علم الدين اللورقي، وقد تقدم ذكره قريبًا.

وانظر المسألة في: الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد (ص 321)، والبيان عن مذاهب النحويين للمكبري (ص 344)، وترجيح الجمع لابن الحياز (ص 159)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 269)، وجمالي ابن الحاجب (1/ 420)، وشرح ابن الناطم على الألفية (ص 137)، وارتشاف القريب لأبي حيان (3/ 1311)، والتلخيص والتكميل له (5/ 295)، وأوضح المسالك لابن هشام (2/ 12)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 416)، وشرح الأشموني (1/ 337)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 345).

يطلق:

لَا أَبَ وَابْنًا يَطْلُ (1) مَرْوَانُ وَابْنُهُ

بالرفع والتعصب

(ويطلق: لَا إِبْنَ لَهُ) بإثبات الألف.

(وَلَا خَلَاءَ لَهُ): [61/و] لَا وَلا ناصري له؛ يحذف [88/ظ] هـ النون

(جَائِزٌ وَنَشِيهًا): مفعول.

(لَهُ)؛ أي: أجاز تشيهاً، أو مفعول مطلق؛ أي: شبه تشيهاً، والجملة معلة له مفعول به (2).

للتشبيه واللام زائدة لتقوية عمل المصدر.

(بِالْمُخَافِ): صلة التشبيه (4) ويتعلق به قوله:

(لِمُشَارَكَيْهِ): رجه التشبيه.

(لَهُ): متعلق بـ «مشاركته»، وكذا

(فِي أَصْلٍ) معناه: أي: المضاف وهو الاختصاص (5)

(وَمِنْ ثَمَّةٍ)؛ أي: ومن أجل (6) أن (7) جواز (8) للتشبيه بالمضاف؛ لمشاركته في أصل معناه.

وهو الاختصاص.

(1) يعله في (ي) «لا».

(2) البيت من بحر الطويل، وهو لرجل من عبد مناة بن كنانة في: شرح شروهد، الإيضاح لابن بري، (ص 207).
وتخلص الشواهد لابن هشام (ص 413، 414)، والمقاصد الحوية للبدر العيني (2/ 355)، وشرح
التصريح على التوضيح (1/ 243)، وخزانة الأدب (4/ 67، 68)، وله أول للفرقد في الدرر المومع
للشعبي (6/ 172)، وبلا نسبة في الكتاب (2/ 285)، والمقتضب (4/ 372)، وأما ابن الحاجب (1/ 419،
2/ 593، 847)، وشرح لفصل (2/ 95)، وأوضح المسالك (2/ 22)، وشرح الأسموني (1/ 153)،
وجمع المومع للسيوطي (2/ 143).

(3) يعله في (ب)، (هـ): «أي».

(4) في (ي). «للتشبيه»

(5) في (ي) «للتعصب».

(6) في (ي) «لأجل».

(7) سقط من: (ي)

(8) في (ي): «جواز».

(لَمْ يَهَيَّ): تركيب

(لَا أَبَا فِيهَا) لعدم معنى الاختصاص⁽¹⁾.

(وَلَيْسَ) أي لَمْ: «لَا أَبَا لَهُ»، و: «لَا غَلَامِي لَهُ».

(مُضَافًا إِسْمًا مَعْنًى): على تقدير كونه مضافاً، لأنه إذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير، فلا يكون مضافاً أوفقال، إن «لَا» لا يعمل في المعرفة، أولاً لأنه يلزم الاستواء بين المعرفة والتكرير في المعنى. وفيه: أن الاستواء لا يستلزم الاتحاد والمعنوع هذا لا ذاك على أن امتناع الاتحاد بين معنى لمعرفة والتكرير أيضاً ممنوع⁽²⁾، لا إذا [60/ب] كان من كل وجه وهذا معنا⁽⁴⁾ ممنوع.

(عِلَاقًا لِسَيِّئِهِ)⁽⁵⁾: ووافقه صاحب «المفصل»⁽⁶⁾ في ذلك، قاطلاً [بأنه مضاف إليه واللام زائدة لتأكيد الإضافة وقيل لتأكيد⁽⁷⁾ اللام⁽⁸⁾ المقدرة ولأداء حق⁽⁹⁾ (1/51) «لَا» من صورة التنكير، ولا فساد في موافقة المعرفة والتكرير في المعنى؛ كما في: «وجهك ووجه لك»، و: «رأسك ورأس لك»⁽¹⁰⁾، ولا يلزم الرفع والتنكير⁽¹¹⁾ لشبهة التكرير بصورة الفصل.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (ي): «فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بانيوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب «لَا أَبَا فِيهَا» بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لشاركته له في أصل معناه. حاملي رحمه الله». أمه انظر: الفوائد الضيائية (1/447)

⁽²⁾ قوله «لَا» سقط من (1)، (م).

⁽³⁾ قوله «معرج أيضاً» في (ي) «أيضاً معرج»

⁽⁴⁾ في (ي): «أيضاً» (ب): «هيناً».

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (ي): «والخليل ومحمور، لشعاق، وإلى خصن سبيوه بهذا الخلاف؛ لأنه المعلة فيما بينهم، أولاً لأن المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين. حاملي رحمه الله». أمه انظر: الفوائد الضيائية (1/448)

⁽⁶⁾ هو الإلام جار الله الزخري، وكلامه في الفصل في صنعة الإعراب (ص 104)، وانظر: شرحه لابن عيش (2/95)

⁽⁷⁾ قوله «بأنه مضاف إليه واللام زائدة لتأكيد الإضافة وقيل لتأكيد» سقط من (1).

⁽⁸⁾ في (ي)، (ب): «لام»، وسقطت من: (م)

⁽⁹⁾ عمله في (م): «له»

⁽¹⁰⁾ قوله «ورأس لك»، في (ب): «ورأسي»

⁽¹¹⁾ في (م) «والتكرير»

(وَيُخْتَلَفُ): اسم «لا» حذفا كثيرا (لهم ويلل: «لَا عَلَيْكَ»؛ أي: لا بأسَ عَلَيْكَ»^(١٧)).

●●●●●

[خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ «ليس»]

(خَبَرُ «ما» و«لا»): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: منه خبر «ما ولا» وقوله^(٢)

«موا السند» بتداء كلام^(٣)، [89/ هـ] أومبتدا خبره قوله «السند» وقوله «هو»

فصل:

(المُشَبَّهَتَيْنِ): صفة «ما ولا».

(بِ «لَيْسَ»): في النفي والدخول^(٤) على الاسمية ويتعلق بـ «المشبهتين».

(هُوَ الْمُسْتَدُّ)؛ أي: اسم «ما ولا»؛ فلا يرد نحو «يضرب» في: «ما زيد يضرب

أبوه» لكنه يقع قوله بعد دخولها حينئذ مستدركا؛ فالأولى اعتبار الحشية حيث لم

يقصد في إسناد «يضرب» كونه بعد دخولها. والمواد. غير التابع بدليل ذكر التوابع

بعدها [61/ ب] فلا يرد «يضرب» في نحو: «ما زيد رجلا يضرب» واحتراز بـ

«السند» عن المسند إليه

(يَعْدُ دُخُولَهُمَا)؛ أي: «ما ولا» إضافة لمصدر^(٥) إلى الفاعل، واحتراز به عما إذا كان

مستدّا بخبر^(٦) دخولهما؛ ك: خبر المبتدأ ونحوه

(وَنَهْي)؛ أي: انتصاب خبر «ما ولا»، ولتأنيث باعتبار الخبر.

^(١) قوله: «عليك سقط من (أ)، (ي). وكتب في حاشية (ي): «لا يهدف إلا مع وجود الخبر، لتلا يكون

إجحافا. وقولهم: «لا تكذب» إن جعلنا التكاف اسما جاز أن يكون «كذب» اسما والخبر محذوفا أي. لا مثله

موجود، وجاز أن يكون خبرا، أي لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفا فالاسم محذوف، أي لا أحد تكذب.

جامي رحمه الله. اهـ. الفوائد الصيغية (1/ 449)

^(٢) في (ب): «قوله».

^(٣) في (هـ): «الكلام».

^(٤) في (ب): «ودخول»

^(٥) في (ي)، (هـ): «إلى».

^(٦) في (أ)، (ب): «للمصدر».

^(٧) في (ي): «بخبره».

(لغة أهل الحجاز). وعند بني تميم لا يملأن، لعدم اختصاصهما بقبيل واحد وأهل الحجاز اعتبروا الشبه بـ «ليس»^(١) المختص بقبيل واحد^(٢).

(وَأَمَّا زَيْدٌ إِنْ)^(٣) مفعول ما لم يسم فاعله.

(مَعَ مَا) نحو: «ما إن»^(٤) زيد قائم»^(٥).

(أَوِ الْفَتَى الْفَرُّ يَأْتِي). الموجه للإثبات بعد التثنية، [نحو: ما زيد إلا قائماً]^(٦)، ونحو^(٧)

وَمَا الدُّخْرُ إِلَّا مَنُجْنُونًا^(٨) بأهله

وَمَا صَاحِبُ الْمَخَاجَاتِ إِلَّا مُغَلَّبًا^(٩)

(١) قوله: «ليس» سقط من (٧)

(٢) سقط من (ب).

وكتب في حاشية (ي): «وخص الخبرية بالدخْر، لأن أمضاه وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرهما لها [إما يظهر باعتبار الخبر فيعمل الخبر خبراً لها، إما هو في لغة أهل الحجاز وأما بتزجيم حيث لا يذهبون إلى إحصاء لا يملكون الخبر خبر لها، ولا الاسم اسماً لها، بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما. ولغة أهل الحجاز هي التي بناء عليها التبريل، قال الله تعالى {ما علما بشراً} يوسف 31، و[ما من أمهاتهم] المجادلة 2. جلي رحمه الله». أخر القوائد الغالية (١/ 450)

(٣) يعله في (ي): «أي»

(٤) سقط من: (ي).

(٥) انظر المسألة في شرح كتاب سيوره للسرياني (3/ 379)، وشرح مقدمة الحجة (١/ 257)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 522)، واللباب في حلل البناء والإعراب للمكبري (١/ 178)، وشرح الفصل لآين بعيش (5/ 39)، وشرح ابن معنود على عمل الزجاجي (١/ 592)، والكاش في فني الصرف والنحو (١/ 212)، وارتشاف الصرف لأبي حيان (3/ 1200)، والتبيل والتكميل له (4/ 264)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 219)، وشرح الأشموني (١/ 254)، وحاشية الصبان عليه (١/ 363)

(٦) قوله: «لوما زيد الأقالمة» سقط من (١)، (ب)، (هـ)، والفتيت من (ي)

(٧) يعله في (ب): «عشيرة».

(٨) في (ي) «مجنونة». والمجنون هو للولاب التي يستقى عليها وقال ابن السكيت هي الحالة التي يستى عليها أطر العين للخليل (١/ 227)، ولكن للفرى في اللسن لمربي لاس السكيت (ص 70)، والصاحح للجوهري (5/ 2095)، والمحكم والمفيد الأعظم (2/ 441)، ولسان العرب (13/ 423)

(٩) البيت من بحر الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شرحه للثقي لسبوطي (ص 219)، وهو بلا سبة في البيع في علم العربية لآين الأثير (١/ 569)، واللباب في حلل البناء والإعراب للمكبري (١/ 176)، وتزججه للصح لآين الحجاز (ص 146)، وشرح ابن معنود على الجمل (١/ 592)، والكاش في فني الصرف والنحو (١/ 212)، وارتشاف إعراب لأبي حيان (3/ 1200)، والتبيل والتكميل له (4/ 264)، والجنس الدالي (ص 325)، وأوضح المسالك (١/ 276)، وقطع الصبح للشمس (ص 271)، ومتني اللب (ص 73)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 219)، والمقاصد النحوية للبلد العملي (2/ 92)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ 254)، وجميع المراجع للسبوطي (١/ 123، 230)

محمول على يثبه⁽¹⁾ منجونا⁽²⁾، أودوران منجنون⁽³⁾ مجذوف الفعل، أرحل المصاف وعلى جعل المذنب مصدراً ميباً [60ظ/ب] وجعل التركيب من باب ما زيد إلا سيراً.

(أَوْتَقَدَّمُ الْخَيْرُ): على الاسم نحو: «ما قائم زيد».

(تَطْلُ الْعَمَلُ): أي عمل «ما ولا»، وفيه أن أحد الشروط متقيد بـ «ما» فلا يترتب عليه حكم كليهما⁽⁴⁾ اللهم إلا أن يقال: المراد عمل «ما ولا» إذا حصل فيه شيء من ذلك، أما [89ظ/هـ] في زيادة «أن» وتقدم الخبر فللفصل وتغير⁽⁵⁾ الترتيب⁽⁶⁾ مع ضعفها⁽⁷⁾. وأما في الوقوع بعد «إلا» لأن عملها⁽⁸⁾ باعتبار الشبه بـ «ليس»، وهو متني على النفي فينفي بانتفاءه.

(وَإِقَا حُطُفٍ عَلَيْهِ⁽⁹⁾): أي: صلى خبر «ما ولا»

(يُؤَوِّجِيهِ): أي: يحرف عطف موجب؛ أي: مثبت ما بعده، ومفيد إيجاب النفي؛ وهو «بل ولكن»؛ مثل: «ما زيد قائماً بل قاعد»⁽¹⁰⁾، و: «لا رجل قائماً لكن قاعد». وأما إذا عطف

بحرف غير موجب؛ مثل: (ب/51) مثل ما زيد قائماً ولا قاعداً، فتحكمه حكماً ما مر من المعطوفات⁽¹¹⁾.

(1) في (ي): «تشبيه»، (ب): «وشبه».

(2) في (ي): «منجونا».

(3) في (ي): «مجنون».

(4) في (ل)، (هـ): «كليهما».

(5) في (ل): «وتغير».

(6) في (ي): «الترتيب» وكتب فوقها صح

(7) في (ب): «صنعهما»، في (هـ): «ضعفهما».

(8) في (ب): «عملهما».

(9) حط من (ب).

(10) يهتد في (ب): «ولا رجل قائماً بل قاعداً».

(11) انظر المسألة في: الأصول في النحو (1/94)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (3/379)، والإيضاح المضلعي (ص 110)، والبدیع فی علم العربية لابن الأثير (1/568) وشرح ابن عصفور عن جمل الزوجي (1/596)، وشرح السهيل لابن مالك (1/374)، وشرح الكافية الشافية له (1/433)، والكتاش في فني العرف والسحر (1/213)، وارتشاف الغرب لأبي حيان (3/1202)، والتلخيص والتكميل له (4/274)، وأوضح أسالك لابن هشام (3/348)، وتجهيد التواحد لناظر الجبلش (3/1200)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/230)، وتعليق القرطبي للمصنف (3/252)، وشرح الأشموني (2/390)، وشرح التصريح على التوضيح خلال الأزمري (1/264)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/367).

(قال زنج): واجبت لانتفاء النفي الموجب للشبه بـ «ليس»، والجملة جزء الشرط.

[المجزورات]

(المجزورات): مبتدأ وخبر مبتدأ⁽¹⁾ محذوف⁽²⁾ أي، هذا ذكر المجزورات.

(مؤنثا اشتمل على): صلة الاشتغال.

(علم المصنف إليه): وهو اجر حقيقة أو حكما.

(والصنف إليه كل اسم): حقيقة، أو حكما، فنصر⁽³⁾ {يوم ينفع الصادقين} [الثالثة: 119] و: {يوم ينفع في الصور} [الأنعام: 73] و: 621/ي، تأويل المصدر⁽⁴⁾.

(نسب إليه شيء): هو اعم العام يتناول الاسم والفعل؛ مثل: «غلام زيد»، و «مررت بزيد»، و «أنا مار بزيد» وأقول كلام الحاجبي يدل على أن المضاف لا يجب أن يكون اسما، لأنه قال: «سبب إليه شيء ولم يقل اسم»⁽⁵⁾.

(بواسطة): احتراز عما إذا⁽⁶⁾ نسب إليه شيء لا بواسطة حرف الجر، كنسبة الفعل إلى الفاعل أو المفعول به⁽⁷⁾ بلا واسطة.

⁽¹⁾ سقط من: (ب).

⁽²⁾ سقط من: (هـ).

⁽³⁾ في (ب)، (هـ)، «فيجزو».

⁽⁴⁾ انظر المسألة في الكتاب (3/ 117)، والمقتضب (3/ 178)، وشرح كتاب ميبويه للسرياني (3/ 333).

والإتصاف في مسائل الخلاف لابن الأثيري (1/ 114)، والبيع في علم العربية لابن الأثير (1/ 159).

والتيين من مذاهب النحويين (ص 290)، وشرح المصطلح لابن يعيش (1/ 89)، وأما ابن الحاجب (2/ 825)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 255)، وكنزناش في فني الصرف والنحو (1/ 29)، والتبليغ

والتكميل لأبي حيان (1/ 140)، وأوضح المسالك لابن هشام (1/ 58)، وتمهيد القواعد لـ «نظر لجيش (1/ 130)، وشرح الشاطبي ص الألفية (2/ 176)، وتعليق الرائد للدمامي (1/ 84)، والفوائد الغنيمة (2/ 146)

⁽⁵⁾ يافض في النسخة (7) بمثلين مطربين.

⁽⁶⁾ سقط من: (ب).

⁽⁷⁾ سقط من: (ب)، (هـ).

(حرف الجر)، أي حرف⁽¹⁾ كان مُبْلَغًا للمحل، وبشكل ذلك في نحو: «الحسن الوجه» ما أُضيف إلى الفاعل من حيث إن الفاعل⁽²⁾ من مدخل حرف الجر فلا وجه⁽³⁾ لتقديرها إلا أن يقال «الحسن الوجه» [90 و] هـ من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول، بدليل أن لادخل مفسر، فلو كان من الإضافة [61 و] ب إلى الفاعل لزم تعدُّ الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير «من» البيانية.

واعلم أن كلام النحويين دلَّ على أن الإضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن قلنا هذا الحد الذي ذكره للمضاف إليه = يدل على أن الإضافة اللفظية أيضًا بواسطة حرف الجر⁽⁴⁾.

(نُظْمًا لوتقديرها)⁽⁵⁾ نحو: «غلام زيد»، و: «خاتم فضة» وهما تميزان؛ أي: بواسطة تلفظ⁽⁶⁾ حرف الجر، أو تقديره أو خبر إن كان⁽⁷⁾ المحذوف؛ أي ملفوظًا كان الحرف أو مقدرًا أو حالًا أو فيه: أن وقوع المصدر حالًا سماعيًا.

وفيه: أن فيما دلَّ عليه الفعل قياس.

وفيه: أنه مذهب المبرد والمبحث قول سيبويه⁽⁸⁾. وفيه: أنه حال على قوله يحذف مضاني⁽¹⁾.

⁽¹⁾ قوله: «أي حرف» سقط من (1)، (ي).

⁽²⁾ يعمد في (ي)، (هـ): «ليس»، (ب): «ليست».

⁽³⁾ يعمد في (ي)، (ب): «فيه».

⁽⁴⁾ قال لللك المؤيد تعنيًا على ذلك. «وقوله: نسب إليه شيء، بواسطة حرف الجر، احتراز عن الإضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو، فإن المضاف إليه فيها نسب إليه المضاف الذي هو الممتنع لا بواسطة حرف جر» الكاش في بي

الصرف والنحو (1/ 213)

⁽⁵⁾ كتب في حاشية (ي) ما نصه: «والظاهر أن انتصاب: نُظْمًا، وتقديره، على الحالة، وفوالحاله: (حرف جر)، وإن كان يتركب لاختصاصه بالإضافة، والفاعل: معنى واسطة، أي: يتوصل بالحرف، ظاهراً أو مقدرًا، قوله: موارد: حال بعد حاله أي: مقدرًا موارد، قال: احترازت بمراد عن المفعول فيه، والمفعول له، لأن الحرف مقدر قبهما، لكنه غير مراد وضي

له. انظر: شرح الرضي على الكافية (2/ 202)

⁽⁶⁾ قوله: «حذفه» سقط من (1)، وفي (ب): «اللفظ».

⁽⁷⁾ في (1)، (هـ): «لكانه».

⁽⁸⁾ انظر الكتاب لسبويه (3/ 330)، وانتصب (3/ 60)

⁽¹⁾ في (ي) «حاشية» وانظر المسألة وحد الأثر ضارت عليها في لم يجل في شرح ليعمل (ص 261)، وشرح التفصيل لابن عيشر

(2/ 123)، وشرح الكفاية للشافعي لابن مالك (2/ 904)، وشرح الرضي (1/ 64)، والكاش في في الصرف والنحو (1/ 213)،

وتجديد الفراءد لطر الميش (7/ 3165)، والموالد الغيباية (2/ 3).

(نحوكم): حال أي: ظاهر أثره أي: مجروراً لما بعده.

وفيه أنه يوجب الدور لأخذ المضاف إليه في تعريف المجرور، وأخذ المجرور في تعريفه وفيه أن تعريف المجرور بما ذكر لفظي فلا⁽¹⁾ توقف ولا دوراً واحترز به عن⁽²⁾ نحو «صست يوم الجمعة» فإن الحرف فيه غير مراد⁽³⁾.

(فالتقدير شرطه أن يكون): (1/52) خبر المبتدأ الثاني وجملة خبر المبتدأ الأول (المضاف اسماً): لا فعلاً، بخلاف تلفظ الحرف؛ نحو: «مررت بزيد» مجردة⁽⁴⁾ تنوينه [62/ط] أي: ولو مقترناً كـ «كم» رجل وضاربك» و: «حواج بيت الله»، والمواد:

(مجرداً ثبوته): أو ما يقوم مقامه حقيقة، كـ «غلام زيد»، و: «ضارب عمرو»، و: «حسن الوجه»، و: «ضارباً زيداً»، و: «ضاربوا زيداً». و⁽⁶⁾ حكماً؛ نحو: «الحسن الوجه»؛ [90/ط] هـ] حيث حذف ما أخيف إليه فاعله الذي هو كجزء منه والمضاف إليه قائم مقام التنوين؛ فلما حذف من واعله المضاف إليه فكان⁽⁷⁾ حذف من المضاف لكان الجزئية، ونحو: «الضارب الرجل»، وإن لم يكن مجرداً تنوينه لأجل لإضافة لكنه محمول على «الحسن

⁽¹⁾ في (ب): «ولا».

⁽²⁾ قوله: «من» سقط من (د)، وفي (ي): «في تعريفه وفيه أن تعريف المجرور بما ذكر لفظي فلا توقف ولا

دور من».

⁽³⁾ انظر: شرح كتاب سيويه (1/ 379)، وشرح الفصل لابن يمين (2/ 181)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 507)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4م 1778)، والكاش في هي الصرف والنحو (1/ 213)، وتهجد القواعد (4/ 1903)، وحاشية اخصان على شرح الأشموني (2/ 186).

⁽⁴⁾ بعد في (ي): «من».

⁽⁵⁾ في (ي): «الحكم بكم».

⁽⁶⁾ في (ب): «أو».

⁽⁷⁾ في (ي): «فكان».

الوجه « فكان ⁽¹⁾ في حكمه ولي العبارة قلب؛ أي مجرداً صرحاً تنوينه والمطلوب مقبول عند الكسائي مطلقاً ⁽²⁾

[ب] (بالجملتين) فلا يجوز. «الغلام زيد» و. «الضارب زيد» بسلوط التنوين لأجل اللام لا لأجل الإضافة.

(وحي) أي: الإضافة يظهر حرف الجر.

(معتقبة) أي منسوبة إلى المعنى، لأنها تعيد معنى لي المضاف تعريفاً أو تخصيصاً (وأنظرة) أي منسوبة إلى اللفظ أي ثابتة في اللفظ دون المعنى

⁽¹⁾ في (ب): هو كان.

⁽²⁾ قلب الإعراب قضية خلافية بين النحويين فيها ثلاثة مذاهب؛ جميعها أبو حيان في التبيين والتكميل (6/ 280، 281)؛ فقال: «قلب الإعراب لفهم المعنى فيه مذاهب ثلاثة.

أحدها: أنه يجوز ذلك في الكلام والشعر امتساعاً لفهم المعنى. واستدل لهذا المذهب بقوله تعالى (ما إن معاتبة فتوة بالنعبة). ويقول العرب إن ثلاثة لتوة بها معيذتهم، بالمعصية والمعجزة لا تنقل، إما ينقل بهم، والمعنى: لتوة المعصية بها، ولتوة ثلاثة معيذتها، أي تنقل بها، ويقولهم: عرض النقا عرض الحروض، وإني بعرض الحروض على الناقة، وأدخلت القنوسة في رأسي، والمعنى أدخلت في القنوسة ومن القلب قوله كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء لفريضة الرجم وقوله.

وتركب خيل لا هودة بينها وتشقى الراح بالضيطة الحمر. وتشقى الضيطة الحمر بالراح وإلى هذا المذهب في الآية نصب الضمير: كما كان الرجم فريضة الزني، وتشقى الضيطة الحمر بالراح وإلى هذا المذهب في الآية نصب

ليومئذ وجماعة، وأنه على القلب.

وأما أبو علي في قوله تعالى {وأنادي رخصة من عذبه ففقيت عليكم} أن يكون من القلوب، أي فقيمت عليها. وكثيراً ما يقول به أبو المباس في القرآن وغيره.

وللمذهب الثاني: أنه لا يجوز إلا لجرده الضرورة.

وللمذهب الثالث: أنه لا يجوز إلا للضرورة وتقسيم الكلام معنى يصبح به القلب، كقوله:

..... أولئك سوائهم هجر

حل على المعنى، فكانه قال. أرحلت سوائهم هجراً، لأنه إذا بلغت لسوات هجر فقد حلها هجراً. والذي صححه أصحابنا أنه لا يجوز في الكلام، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الاستعراة. وأنظر تفصيلاً أكثر في شرح ابن مسعود على جمل الزجائي (1/ 441)، ودرشاف الضرب لأي حيان أيضاً (5/ 2448)، وقد جمع ناظر الجيش تحريراً طيباً للقلب في نهج القواعد (4/ 1646).

«فَالْمُعْتَرِيةُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ» أي: فعلامة المنوية كون المضاف كذا أو ⁽¹⁾، المنوية

ذات كون المضاف كذا؛ وإلا لا يستقيم الحمل.

«فَيُؤَيِّدُ صِفَةً» احترازٌ عن نحو: «ضاربٌ زيد»، و: «لحسن الوجوه».

«مُضَافَةٌ»: صفة «صفة».

«لَأَنِّي مَعْمُولُهَا»: احترازٌ عن خروج ⁽²⁾؛ نحو: «مُضَارِبٌ بِصَرْ»، و: «كريمٌ البلد».

لأن ⁽³⁾ صفة مضافة إلى غير معمولها، فكونه غير صفة مضافة إلى معمولها إما بأن

يكون غير صفة؛ كـ «علام زيد»، ويكون صفة لكنها تكون ⁽⁴⁾ مضافة إلى غير

معمولها ⁽⁵⁾؛ كما هو.

«وَمَعْنَى»: أي: الإضافة المنوية.

«إِنَّمَا يَمْتَنِي الْمَاءَ فَيَمَّا عَدَا»: «ما» موصولة أو موصوفة؛ أي في المضاف إليه الذي

عدا جنس المضاف وظرفه، أو في مضاف ⁽⁶⁾ إليه عدا.

«جَنَسُ الْمُضَافِ»: أي: المضاف إليه الذي هو جنس المضاف، وأخص من المضاف من

وجوه.

«وَعَرَفَةٌ»: وهو ما كان مبيهاً له؛ نحو: «غلام زيد»، أراضخص مطلقاً ولم [911/هـ]

يكن ظرفاً له؛ كعلم الفقه؛ فتحو «كل رجل» بمعنى اللام؛ أي: [63/و] أي [أفراد هذا

جنس وفي نحو كل واحد إشكال؛ فالخاص: أن المضاف إليه إذا ⁽⁷⁾ كان جنس ⁽⁸⁾

لمضاف كانت بمعنى «مين» كما سيأتي، وذلك بأن يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من

⁽¹⁾ في (ب): «هو».

⁽²⁾ سقط من (ي)

⁽³⁾ في (ك)، (هـ): «لأن».

⁽⁴⁾ قوله «مضافة إلى معمولها» إما بأن يكون غير صفة؛ كـ «علام زيد»، ويكون صفة لكنها تكون «سقط من

(ك)، وقوله «ويكون صفة» في (ي) «أو يكون صفة».

⁽⁵⁾ انظر شرح الكافية للرضي، (2/ 206)، ولكتاب في فني الصرب والنمو (1/ 215)، وشرح اللزمة

البدنية في علم العربية لابن هشام (2/ 269)، والفوائد الغنيانية (2/ 5).

⁽⁶⁾ في (ي) «المضاف»

⁽⁷⁾ في (ي) «أو»

⁽⁸⁾ بعله في (ي): «مين».

وجهه كـ «خاتم فطنة» فإن الخاتم قد يكون⁽¹⁾ فضةً، وقد لا يكون وكذا العكس بـ «خاتم»⁽²⁾ ما إذا لم يكن كذلك بأن كان⁽⁴⁾ بينهما مباينة أركان المضاف أهم مطلقاً وحيث⁽⁵⁾ يكون الإضافة بمعنى اللام؛ كـ «غلام زيد»، و: «يوم الأحد»، و: «علم (ب/52) الفقه». وأما إذا كان المضاف لخص مطلقاً؛ كـ «أحد اليوم»⁽⁶⁾، أو مساوياً؛ كـ «ليث وأسد»⁽⁷⁾، فالإضافة ممتعة.

(أولئك من): عطف على قوله «بمعنى اللام».

(في مجلس المضاف): أي: في المضاف إليه الذي هو جنس المضاف، ونعني بـ «يكون»⁽⁸⁾ المضاف إليه⁽⁹⁾ جنساً للمضاف⁽¹⁰⁾ أن يكون [ب/62] بـ [بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر]. وهذا معنى قول بعض المحققين. وهو أن يصح إطلاقه على المضاف وعلى غيره أيضاً لدللى هذا «بعض القوم»⁽¹¹⁾، و: «يوم الأحد»، و: «علم الفقه»، و: «جميع القوم»، و: «عين

(1) في (ب): «تكون»، ويحذفه في (ي): «من».

(2) سقط من: (ب)

(3) في (ب): «أما»

(4) في (ي): «يكون».

(5) في (ب)، (هـ): «فحيث»

(6) في (ب): «ألا يوم».

(7) كذا في الأصول الخطية بالواو المعطلة، والذي في المصادر بدونها «ليث أسد» وهو الأوفق والأتم، انظر في أمالي ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 245)، والكناش في فني الصرف والنحو للمويد (1/ 218)، وأوضح المسلك لابن هشام (3/ 9)، وفتاوى الضيائية (2/ 21). ولعل الذي هنا تبيين للمساواة بين القطبين الأسد والليث، ولا فائده من تحريف النسخ وعملهم والله أعلم.

(8) قوله «ونعني بكون»، في (أ)، (هـ): «ومعنى بكون».

(9) سقط من: (ي).

(10) يحذفه في (ي) «إليه»

(11) في (ي): «اليوم».

وبدء، و «طور سيناء»، و «سميد كرز» = كلها بمعنى «لام» بعضها لعدم صحة إطلاق

المضاف إليه على المضاف، وبعضها لعدم صحة إطلاقه على غيره.⁽¹⁾

(كوبتس لي، لي، ⁽²⁾ طرّبه؛ أي: في المضاف إليه الذي هو ظرف المضاف، نحو: «ضرب اليوم»، و: «قتل كربلاء»⁽³⁾. والأولى أن يجعل الإضافة إلى الظرف⁽⁴⁾ بمعنى اللام، كما في سائر أصناف الإضافة يادى ملاية⁽⁵⁾، فيكون معنى «ضرب اليوم». ضرب له اختصاص

باليوم بملاية الوقوع فيه كتولك.

..... كوكب الحرقام (6)

¹ «نظر مخرج السالة ومناقشتها في كتاب (3/ 294)، وللتعقب (4/ 16)، شرح كتاب سيوه للسرياني (4/ 61)، وفتح في علم العربية لاس الأثير (2/ 38)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 107)، ولما في ابن الحاجب (2/ 524)، وشرح ابن صفور على جمل الزجاني (1/ 297)، وشرح لسهيل لابن مالك (3/ 231)، والكشاف في فني الصرف وقصور (1/ 223)، والتبيل والتكميل لأبي حيان (2/ 317)، وارتشاف الضرب (2/ 965)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 91)، ونهيد القواعد لظاهر الجيش (7/ 3173)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 24)، وتعليق القواعد للدماسي (2/ 130)، وهوامد القضاية (2/ 21)، وضع الفروع للسيوطي (2/ 508)، وحاشية لصبيان على شرح الأشموني (2/ 376)، وتوحد على سقلا من (4)، (ص).

² نفس التصور: ليس هناك ظلم أشد من الظلم الواقع بقتل كربلاء، وهو الحسين بن علي بن أبي طالب الغاشي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم، وديعته وهو أخوه الحسن مينا شباب لعل لحنة وقد قتل الحسين رضي الله عنه يوم مشوردة سنة (61 هـ) بكربلاء، من أرض العرق، انظر ترجمته وحادثة مشهده في: نسب قريش (ص 24) وجمهورية أسباب لعرب (ص 52) ونهيب الأسماء واللغات لمحبي الدين النوري (1/ 162، 163) ونظر لقول وتوجيهه النوري في: شرح لسهيل لابن مالك (3/ 52)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 207)، وارتشاف الضرب (5/ 2319)، والتبيل والتكميل (2/ 251)، ونهيد القواعد لظاهر الجيش وحاشيته الخامسة في (6/ 2658)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 9)

³ بفتح في (ي): «ألفها».

⁴ في (ب)، (ص)، «ملاية»، وبعده في (ي): «ويابه دعب أكثر السحابة»

⁵ جزء بيت من بحر الطويل، والبيت بتمامه إذا كوكب الحرقام لأخ يستحزك سهيل أذاعت فزله في القركاب

هذا يعرف له قائل، وهو في: الفصل ليرغشري (ص 121)، وأندنج في علم العرب (1/ 299)، وشرح امصطل لابن يعيش (2/ 163)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 239)، وشرح ابن الناطم على الألفية (ص 273)، ونهيد القواعد (7/ 316)

وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 10)، والمقاصد المنجوية (3/ 1287) وقال «كوكب الحرقمة» ينتج الحلة

ويمكن الرد وبالثبات، وهي امرأة كان في عندها نقصان؛ من الحرق بضم الحاء مجعدة، وهو لعل والحسن . والحرقام

صاحبة ذي الرمة خيلان الشاعر، وهي من بني عامر بن دبيعة بن عامر بن صعصعة ... والغنى، أن هذه المرأة كانت تنام عن

حرقام، ثم إن أحسن بطرح سهيل فزلت فزلا بين قري لها النساء والاستنهاد فيه في قوله «كوكب الحرقام» حيث أضيف

كوكب إلى الحرقام، لأن ملاية بسبب اجتماعها في العمل عند طلوعه»

لسهول؛ أي: كتركب له اختصاص بالمرأة الحرة بملازمة [91 ظ/ هذا أنها تسرع⁽¹⁾ في التهيؤ⁽²⁾ لأسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة المهينة للأمور في أحيائها فأعرف:

(وهو) أي: كونها بمعنى «في».

(قليل)؛ مثل: غلامٌ قليلٌ؛ مثال الإضافة بمعنى اللام.

(وعائثُ فطنة)؛ مثال الإضافة بمعنى «من».

(وعُزِّبَ اليوم)؛ مثال الإضافة بمعنى «في».

وأعلم أن: الحصارَ المعنوية⁽³⁾ في الأقسام [63 ظ/ ي] الثلاثة استقرائي.

(وتقيده)؛ أي: الإضافة المعنوية.

(تعريفًا)؛ أي: تعريف المضاف.

(معَ المَعْرِفَةِ)؛ نحو: «غلام زيد»⁽⁵⁾ المضاف إليه «لمعرفة»؛ إلا في نحو: «مثل وغير»، لتوخلهما في الإبهام إلا أن يكون للمضاف إليه ضدٌ واحدٌ فقط، أو مثل مشتهر فحيتُ يَعْرِفُ يَعْرِفُ لعدم الإبهام، وإلا في نحو: «حسبك، وشرعك، وكفيك»⁽⁶⁾ ونحوها لكونها بمعنى الفعل، وإلا في نحو: «واحد أمه»، و: «نسيج»⁽⁷⁾ و«حده»، و: «عبد بطنه» على رأي بتأويله: بـ «كريم» ولثيم» والتعليل يعود⁽⁸⁾ ضمير⁽⁹⁾ المضاف إليه إلى المضاف يوجب أن يكون نحو: «فلان صدر بلده، ورئيس قبيلته»⁽¹⁰⁾ كذلك ولم يقل به أحد،

(1) في (ي)، (ب)، «تسرع»

(2) في (ي)، (ب): «التهيؤ».

(3) قوله «الحصار المعنوية»، في (ي): «الاحصار المعنوي»

(4) قوله: «وتقيده أي» في (1): «وتقيده»، وفي (ب)، (هـ): «وتقيده» بضم «أي»

(5) بفتح ال (ي)، «أي»، وفي (هـ): «أي مع».

(6) في (ب) «وكيفك»

(7) في (ب) «نسيج»

(8) في (1)، (ب)، (ي): «يعود»، ولت من (هـ)

(9) في (ب)، (هـ): «الضمير»

(10) كتب في حاشية (ي) «وذلك، لأن الصير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف،

نحو رب رجل واحد أمه، فلان، عائدة إلى (رجل)، ركد، في قوله «رب واحد أمه»، أي رب رجل واحد أمه، وسبغ، في باب المرفة والكثرة، أن الصير الرجوع إلى تكرار غير خاصة تكررة، فتؤكد رب شاة واستقنتها رضي رجاء أمه عليه» أحد شئ الرضي (214/2)

والما يقيد⁽¹⁾، التعريف مع المعرفة لسراية التعريف إلى الحفاف من الحفاف إله لكان الاتصال والامتزاج⁽²⁾، كسراية الثاني في «سقطت بطن أظامه»، وإرادة العهد، فإذا قلت: [62/ب] «غلام زيد» يراد به وصفاً⁽³⁾ غلام له مزيد خصوصية زيد، إما كونه أعظم⁽⁴⁾ غلامه، أو⁽⁵⁾ أشهرهم بكونه غلاماً له، أو موهوداً بينك (1/٩٩) وبين خطبك ومجته بغير⁽⁶⁾ معين على خلاف وضع الإضافة⁽⁷⁾.

(وتخصيصاً مع التكرار)؛ نحو: «غلام رجل» لإفادتها تعليل⁽⁸⁾ الشيوخ بمخرج⁽⁹⁾ ما يضاف إلى غير تلك التكرار.

(وتشوطها)؛ أي: الإضافة المعنوية.

(تجريد الحفاف من⁽¹⁰⁾ التثنية)؛ أي: إحداه⁽¹¹⁾، مه حقيقة بأن كان ذا لام فيحذف لامه لوعلاً فيقول بالتكرار أوحكاماً؛ كما في «غلام زيد» بتزليل⁽¹²⁾ الممكن منزلة المتحقق⁽¹³⁾،

⁽¹⁾ في (ب): «تقيد»، وفي (هـ): «تقيد»، وفي (ي): «يقيد».

⁽²⁾ في (١١)، (ب)، (ي): «وامتزاج»، والمثبت من (هـ)

⁽³⁾ في (هـ): «وضعاً»

⁽⁴⁾ في (١): «معظم»

⁽⁵⁾ في (ي): «أو».

⁽⁶⁾ في (ب): «لغير».

⁽⁷⁾ نظر المسألة وثابت الماكر ومثالثتهما في: الجمل في النواالتسرب للخليل (ص 294)، والكتاب (1/ 52)،

والكتيب (4/ 197)، والأصول في النحو (3/ 477)، وشرح كتاب منبه السير في (1/ 314)، والخصائص (2/

420)، وناج المكر للسهلي (ص 2-6)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 666)، واللاب في علم النبا،

والأرواب (2/ 104)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 237)، وشرح الرضي (2/ 215)، واللغة في شرح اللما

(2/ 776)، والتلليل والتكيس لأبي حيان (6/ 190)، ورتشاف العرب (2/ 735)، ومحمد القواعد لناصر الجيش

(7/ 3175)، وشرح الشاطي على الألفية (3/ 63+)

⁽⁸⁾ في (ب): «تعليل».

⁽⁹⁾ في (ب): «لغير».

⁽¹⁰⁾ في (ي): «من».

⁽¹¹⁾ في (ب)، (هـ): «أحداه».

⁽¹²⁾ في (١): «هززل»

⁽¹³⁾ في (ي): «الخلق».

كقولهم. «صديق لم الركبة»، و: «سبحان الذي صغر جسم البعوض»، وإنما يجب التجريد منه، لأن المعرفة لو أضيف إلى النكرة لكان طلباً للأدنى، وهو التخصيص مع حصول الأعلی، وهو التعريف، ولو⁽¹⁾ أضيف إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتصبح الإضافة؛ حيث لا تقيد تعريفاً ولا تخصيصاً لحصول التعريف فيه وازدياد المرتبة⁽²⁾ متمم في الإضافة إلى المساوي فحصل عليه صورة الإضافة إلى الأعراف، طرداً للباب فاندفع ما قيل من إن الإضافة إلى⁽³⁾ المعرفة قد تقيد للمضاف حصول مرتبة المضاف إليه فيصير ذا اللام مثلاً إذا أضيف إلى العلم أو⁽⁴⁾ ضميره⁽⁵⁾ في حكمه؛ فلا تكون ضائعة، ولأن هذه فائدة تابعة فلا تعتبر بدون الأصل.

فلان قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علماً في⁽⁶⁾ نحو: «النجم والثرثيا والصنق والغززدق وابن مروان وابن كراخ⁽⁷⁾» في لزوم تعريف المعرفة⁽⁸⁾ مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة إذا كان⁽⁹⁾ المضاف إليه أعرف فما بهم جوزوا هذا دون ذلك؟

قيل: وإنما لم يقل يجب⁽¹⁰⁾ التجريد من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه.

ومأجزة الكوفيون: جواب ما نقله الكوفيون.

(مين): تركيب

(الثلاثة الأثواب وشبهه من العذو): نحو: الخمسة الدراهم والمئة والدنانير⁽¹¹⁾.

(1) في (هـ): «فلو».

(2) بعده في (ي). «أيضاً».

(3) قوله: «الإضافة إلى» في (1)، (ي): «إضافة».

(4) في (ب): «و».

(5) في (ي): «الضمير».

(6) سقط من: (هـ).

(7) في (ب): «وإبن كراخ».

(8) في (1). «المعرفة»

(9) بعده في (ي): «الجبال»

(10) في (ب). «لجب».

(11) قوله: «والمئة والدنانير»: في (ب)، و(هـ)، و(ي): «والمائة الدينار».

(ضعيف): قياساً واستعمالاً؛ أما القيامُ فيما⁽¹⁾ ذكر من تحصيل الحاصل، وأما الاستعمال فيما⁽²⁾ ثبت⁽³⁾ من الفصحاء من ترك اللام، لمخوقوله: [63و/ب].

وَدَنَا فَادْرَكَ خَمْسَةَ أَشْهُارٍ⁽⁴⁾

وغير ذلك. وأما ما جاء في الحديث من قوله: «بِأَلْفِ دِينَارٍ»⁽⁵⁾ فعلى البدلية دون الإضافة، وتحسك الكوفيون⁽⁶⁾ بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز «الخاتم فضة» أيضاً ولم يقل به أحد⁽⁷⁾.

(وَالْفَقِطَةُ)؛ أي. علامة الإضافة اللفظية بخلاف امضاف من المتبدا، أو اللفظية ذات كون المضاف صفة بخلاف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل.

(لأن يكون): المضاف.

⁽¹⁾ في (ق)، و(ي): «فما»

⁽²⁾ في (ق)، و(ي): «فما».

⁽³⁾ في (ي): «ثبت».

⁽⁴⁾ البيت من بحر الكامل ومول للرزقي برمي المذهب بن أبي صفرة في ديوانه (1/305)، وهو له في المقنن (2/176)، وتوجيه اللمع لابن الحجاز (ص 445)، وشرح المقصود لابن يعيش (2/129)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (2/815)، واللمعة في شرح الملحة (1/236)، والتذيل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (4/124)، والجنس الداني للمردى (ص 503)، والمقاصد النحوية لبدر العيني (3/1255)، وشرح التصريح على التوضيح (1/662)، ودون سبى في شرح كتاب سبويه للسيرالي (2/86)، وشرح الأشموني على آتية ابن مالك (1/174)، وجمع الموامع (3/259).

⁽⁵⁾ الحديث أخرجه أحمد في مسنده (2/348)، والبخاري في صحيحه (2291)، والنسائي في الكبرى (5800) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

ونظر توجيهه النحوي في شرح التسهيل لابن مالك (3/272)، ونهيد القواعد (7/3254)، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، وروحه التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ نشر (9/98)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1/274).

⁽⁶⁾ في (ب): «الكوفيين»

⁽⁷⁾ انظر: المجلد في شرح اجمل (ص 262)، وشرح الرضي (2/34)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/1799)، وأوضح المسالك في شرح البية ابن مالك لابن هشام (3/72)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/312)، وشرح الأشموني (2/123)، وشرح التصريح على التوضيح (1/675)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/358).

«صفة». احتراز (53/ب) مما إذا لم يكن صفة؛ كـ «غلام زيد».

«متعلقاً إلى متعلقها»: متعلق مطابقة احتراز مما إذا كانت مطابقة إلى غير معمولها، نحو «مطارح البلاد وكريم العصر».

«بطل»: ضارب بطل: إضافة اسم الفاعل إلى المفعول.

«وحسين الوجه»: إضافة الصفة⁽¹⁾ لشبهة إلى فاعلها.

«وكأ تحيد»: الإضافة اللفظية فائدة.

«ألاً لثخوناً»: ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، لكونها بتقدير الانقصال (في اللفظ)؛ حقيقة أوحكناً، والتخفيف يهدف التنوين المقدور، نحو: «حواج بيت الله».

وضاريك⁽²⁾ تخفيف في اللفظ حكناً⁽³⁾ إذ المقدور، كالمقو⁽⁴⁾.

فإن قيل: ما فائدة قوله «في اللفظ».

قيل: فائدته⁽⁵⁾ الإشارة إلى وجه التسمية، أو تحقيق التقابل صريحاً.

«ومن ثم⁽⁶⁾»: أي: من⁽⁷⁾ أجل أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً ولا تفيد تعريفاً، فإن

قيل: «ثم» إشارة إلى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام ينتج على عدم إفرادتها التعريف لا

على الحصر المذكور، حيث لا تعلق له بعدم إفرادتها التخصيص. قيل: حاز تركيب⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ في (ي): «صفة»

⁽²⁾ في (هـ): «فضاريك».

⁽³⁾ بعده في (ب)، و(هـ)، و(ي): «حكناً».

⁽⁴⁾ انظر المسألة ومناقشتها في الكتاب (1/109)، ولتصتب (2/178)، والأصول في النحو (1/126).

وشرح كتاب سبويه للسجاني (1/439)، والبيوع في علم العربية لابن الأثير (1/509)، والباب في علل

البناء والإحزاب (1/442)، وشرح المصطلح لابن يعش (2/157)، والتذيل والتكميل لأبي حنبل

(9/324)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/78)، وتفيد القواعد لناظر الحليش (7/3184)، وشرح

الشاطبي على الألفية (4/294)، وشرح الأشموني على الألفية (2/126)، وشرح التصريح على التوضيح

(1/682)

⁽⁵⁾ في (ب) «فائدة».

⁽⁶⁾ في (1) «لغة».

⁽⁷⁾ في (ي) «ومن».

⁽⁸⁾ بعده في (هـ): «مثل».

(مؤزوت برجل حنين الوجبة): لحصول المطابقة بذكارة الصفة والموصوف، حيث لم تعد⁽¹⁾ الإضافة اللفظية؛ إلا تخفيفاً ولو أفادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة

(وامتنع): عطف على «حاز»

(يزيد حنين الوجبة): لنكارة⁽²⁾ الصفة مع تعريف الموصوف، ولو أفادت الإضافة اللفظية تعريفًا، لجاز لحصول المطابقة

(وجاز): تركيب

(الضارب زيد): لحصول التخفيف بحذف [ظ/ب] من التثنية.

(والضارب زيد): لحصول التخفيف بحذف نون الجمع.

(وامتنع: الضارب زيد) وكذا «الحسن وجه»، و: «الحسن وجه» بالإضافة، ولحد ذلك؛ إذ التعريف⁽³⁾ حذفت لأجل اللام؛ فلم يحصل بالإضافة تخفيف، ولو حمل «الضارب زيد»، على «ضارب زيد»⁽⁴⁾؛ كما حمل «الضاربك» على «ضاربك» لم يبق لاشتراط إفادة

التخفيف فائدة في صورة ما.

(جلائقاً): أي: يخالف هذا القول؛ خلافاً

(للقراء)؛ فإنه أجاز قولاً بتقديم الإضافة على اللام، وأجيب بأن الإضافة على هذا يكون⁽⁵⁾ ضامة بقاء، وإن كانت مقبلة ابتداء فيرم بعد إدخال اللام عدم بقائها والرجوع إلى النصب الذي هو الأصل⁽⁶⁾ لزوال ما عرضت الإضافة لأجله على أن القول بتأخر اللام المتقدمة لفظاً⁽⁷⁾ وحسب مجرد الدعوى المخالفة للظاهر.

(وضعت): تركيب

(الواجب التثنية): إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به؛ أي: الذي يهيب المنة.

⁽¹⁾ في (ي): «يعد».

⁽²⁾ في (ب)، و(هـ): «سكارة».

⁽³⁾ في (ب)، و(ي): «لتسوين»

⁽⁴⁾ قوله: «على ضارب زيد» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ في (هـ)، و(ي): «تكون».

⁽⁶⁾ يعد في (ي): «يعدال الضارب زيد».

⁽⁷⁾ في (ب): «ولفظاً».

(المجان)؛ أي: الطير من النوق، وموصفة أوبدل.

مقدمة^(١) المراسم كالمبداء، أو على الحقيقة والإضافة بأدنى ملازمة، كـ:
(وعذبت) أي: عبد (١/٥٤) تلك المدة أي: راعيها^(٢) على الاستعارة، إذ الراعي قائم

[illegible]

و: «خط طريف». وآخر اليس:

عَوْدًا يُؤْجِبُ خَلْفَهَا الطَّافِي (4)

وإنما خُصِفَ هذا الكلام لكرته باعتبار العطف من باب: «الضارب زيد»، و«الحسن وجهه»؛ إذ المعنى باعتبار العطف «الواهب عيها»، وإن كان قوله «الواهب النقة» من باب «الضارب إل حال» المحمول على «الحسن الوجه».

فإن قيل: العطف عليه يحجب، ويمنع فيلزم امتناعه؟

(1) في (ب) : «إجمعا».

قوله: « قائم بخدمة »: «القائم لخدمة»^(٢)

عنه ليت منحه الطوبى، تقدم تحفه والكلام عليه قريبا.

قوله: «أطلقها أطلاقها»، في (ي): «أطلقها خلصها».

وهذا الشرط هو صغر البيت المستشهد به، وهو من بحر الكامل، وبيت تمامه:

عَوْدًا نَرْجِي خَفَافَهَا أَطْفَالَهَا
الرَّابِعُ لِلْمَلِكَةِ الْجَدَانِ وَعَبْدِهَا

والبيت لأخى الكبير من قصيدة يلح بها قيس بن معدى كرب الكندي؛ وهو في ديوانه (ص 152)، وهو في الكتاب (1/ 183)، والمقتضب (4/ 163)، والفوائد الغنيية (2/ 13)، وغير منسوبة في الأصول في النولابن السراج (1/ 134)، وشرح كتاب سيويه للسيرافي (2/ 40)، والبيع في علم العربية (1/ 386)، وشرح التمهيد لابن مالك (3/ 87)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 218)، وقهيد القواعد (6/ 2756)، وشمس الحارم (2/ 508)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (3/ 41).

وكتب في حاشية (ي) ما نصه: «يزجي» - بالزاي المعجمة، والجيم - على صيغة المعلوم المذكور أي: يسوق
وإذله ضمير المبد وأطامد منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث، «وأصفاها» مرفوع على
أنه مفعول ما لم يسم فاعله. اهـ. انظر التوائد الضيائية (2/ 16).

قول. لما كان المطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل⁽¹⁾ في المتبرع؛ كما في: «رب شاذ وسخيلتها». و. «بازيد والحارث»، ولخوذلك احتمل الجواز؛ كما ذهب إليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه، وإذا نصب حملًا على الحرف، أو على أنه مفعول معه لم يضعف⁽²⁾

(وإنما جاز الضارب الرجل⁽³⁾). حواراب سؤال مقدر⁽⁴⁾، وهوان يقال: جاز⁽⁵⁾ «الضارب الرجل» مع انتفاء [التخفيف لزوال التنوين باللام دون الإضافة؟ فأجاب بأن القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه «إنما جاز».

«حملًا على المختار في: الحسن الوجه» وهو جرُّ الوجه بالإضافة القيدة للتخفيف بخلاف الضمير من الفاعل؛ إذ الأصل «الحسن وجهه» ووجه الحسن اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسًا معرفين باللام.

وقوله «حملًا» مفعول له للفعل المفهوم؛ أي إنما جوز حملًا أو يجاز بمحملة مصدرًا⁽⁶⁾ مجهول، وإلا لا يتحد⁽⁷⁾ الفاعل، والمراد: إنما جاز⁽⁸⁾ هذا التركيب للحمل على المختار في «الحسن الوجه»؛ كما جاز «الحسن الوجه» بالنصب؛ حملًا على «الضارب الرجل» بالنصب لا لأجل القول باستثناء الإضافة اللفظية عن التخفيف، وفي «الحسن الوجه» وجهان آخران؛

⁽¹⁾ قوله: «يتحمل فيه ما لا يتحمل» في (ب): «يتحمل فيه ما لا يتحمل».

⁽²⁾ انظر: الكتاب (1/ 183)، والمقتضب (4/ 163)، والأصول في التحولات السرج (1/ 134)، وشرح كتاب سيبويه للسير في (2/ 40)، والمرجل في شرح اجمل (ص 193)، والبدیع في علم العربية (1/ 386)، وتوجيه اللع (ص 325)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 87)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 218)، وتعميد القواعد (6/ 2756)، والموائد الضيائية (2/ 13)، وجمع الموامع (2/ 508)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (3/ 41).

⁽³⁾ قوله «الضارب الرجل» سقط من (ب)، و(هـ)، و(ي)، والثبت من (ل) وهو الموافق لمن الكافية المطر (ص 28).

⁽⁴⁾ قوله: «مقدر» ليس في (ل)، (ي).

⁽⁵⁾ قوله: «جاز» ليس في (ل)، (ي).

⁽⁶⁾ قوله: «أوجاز بمحملة مصدرًا» في (ب): «وإنما يجمل مصدرًا»، وفي (هـ): «أوجاز يجمل المصدر»، وفي (ي): «أولجاز بمحملة مصدرًا».

⁽⁷⁾ قوله: «لا يتحد»، في (ل): «لا يتحد»، وفي (ي): «لم يتحد».

⁽⁸⁾ في (ب)، و(هـ): «جوز»

وهما «الحسن الوجه»، و «الحسن الوجه»⁽¹⁾ يرفع لوجه على الغالبة والنصب⁽²⁾

على التشبيه بالمفعول⁽³⁾.

«والضاربك»: عطف على قوله⁽⁴⁾: «الضارب الرجل»، أي: إنما جاز «الضاربك»

«وشبهته»: حملاً على «ضاربك»، فهو أيضاً حوِّب سؤالاً وهو أن يقال جاز

«الضاربك» على الإضافة، وإن لم تقدر تخفيفاً.

«وشبهته»: وهو «الضاربي والضاربة»⁽⁵⁾ وغيرهما.

«فيعن»: أي: في قول من

قال: «لله»، أي: الضاربك

مختلف: والكاف مجرور المحل على الإضافة دون من قال إنه غير مغاف، والكاف

منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير؛ فإنه حينئذ⁽⁶⁾ لا يحتاج

جوازاً إلى حل⁽⁷⁾.

«حملاً»⁽⁸⁾: [مفعول له كما ترى].

(1) عبارة: «والحسن الوجه» الثانية ساقطة من (ي).

(2) في (ب)، و(هـ)، و(ي): «ونصبه».

(3) انظر هذه الأوجه الثانية تفصيلاً في: القنضب (4/ 162)، والأصول في النحو (1/ 133)، وعلل النحو، لابن الوراق (ص 386)، وشرح كتاب ميبويه للسيرافي (2/ 53)، والذبيع في علم العربية (1/ 517)، وشرح الفصل لابن يعين (4/ 109)، وأما ابن الحاجب (1/ 389)، وشرح ابن مسعود حلة جمل الزجاجي (1/ 569)، وشرح السهيل لابن مالك (3/ 228)، والكناش في غي الصرف والنحو (1/ 163)، وارتشاف الضرب (5/ 2351)، وتهيد التواعد (6/ 2803)، وشرح النية ابن مالك للشاطبي (1/ 584)، وشرح الأشموني (2/ 260)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 52)، وجمع المراجع (3/ 82).

(4) سقط من (ب)، و(هـ).

(5) في (ب): «والضاربه».

(6) في (ب)، و(هـ)، و(ي): «ح»، وهذا من اختصار الساخ لكلمة «حينئذ».

(7) في (ب)، و(هـ): «الحمل».

(8) قوله: «مفعول له كما ترى» سقط من (ل).

«على هذا» متعلق بـ «حلاً» (ب/54)، وإنما يحمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الإضافة، وإضافته تنفيذ⁽¹¹⁾ التخفيف بحذف التنوين المقدر⁽¹²⁾، إذ التنوين الساطع لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والإضافة مقدر، فإذا اعتبرت بالإضافة سقطت⁽¹³⁾ من التقدير لعدم التحفيف في اللفظ حكماً؛ إذ المقدر كالمفروض⁽¹⁴⁾.

ولما يختلف موصوف إلى صفة؛ لتلا يلزم الجمع بين الضمير وهو تسمية الصفة لكونها صفة، وعدمها لكونها [ب/64] مضافاً إليها، ولأن الموصوف أعرض أومساو⁽¹⁵⁾ المضاف لا يجوز أن يكون أعرض أومساوياً للزوم كونه مابياً أواماً فيبتان⁽¹⁶⁾.

ولما صفة إلى موصوفها؛ للزوم تقدم الصفة على موصوفها، أو تأخر المضاف عن المضاف إليه وكلاهما ممتنعان⁽¹⁷⁾.

(ويؤمل: «تسقط الجامع»، و: «جانب الغربي»، و: «علة الأولى»، و: بقلة المصنف - تأنيث الأحمق - فتأول) بحذف الموصوف من المضاف إليه؛

أي مسجد الوقت الجامع،
وجانب المكان الغربي،
وصلاة الساعة الأولى،
وقلة الحية الحقة.

⁽¹¹⁾ في (ي): «يفيد».

⁽¹²⁾ في (ب)، و(هـ): «المقدر».

⁽¹³⁾ قوله: «بالإضافة سقطت» في (ب): «سقط بالإضافة»، وفي (هـ): «إضافة سقطت».

⁽¹⁴⁾ انظر: شرح الرضي (4/462)، والتذيل والتكميل لأبي حيان الأنباري (6/242)، وإرشاد أسالك لآمن لهم المطوية (1/190)، والمقاصد النعمية ليدر العيني (1/59)، وشرح التصريح على التوضيح لطالة الأزهري (2/105)، وجمع الزوائد (1/123).

⁽¹⁵⁾ سقطت من (هـ).

⁽¹⁶⁾ في (ب)، و(هـ): «فيبتان».

⁽¹⁷⁾ في (د): «متنوع»، وفي (ي): «متنوع».

وهذا جواب ما يقال⁽¹⁾: إن الجامع والغربي والأولى والحقاء = صفات، وقد أضيف إليها موصوفاتها⁽²⁾.

(ويُملأ: جزء قطيعة): الجرد؛ هو البالي، والقطيعة: دثار مختل⁽³⁾.

(وأخلاق): جمع «خلق».

(ثياب): جواب سؤال؛ وهو أن يقال: إن الجرد والأخلاق صفتان⁽⁴⁾ للقطيعة والثياب، وقد

أضيفتا⁽⁵⁾ إليهما؛ فأجاب بأنه:

(مُتَّأَوِّل)؛ يجعله من باب إضافة «الأعم إلى الأخص»⁽⁶⁾ فلتخصيصاً وبياناً لا من باب إضافة

«الصفة إلى موصوفها»⁽⁷⁾؛ فإن الأصل: «قطيعة جرد»، و: «ثياب أخلاق»؛ فحذف

(1) في (ي): «قيل».

(2) انظر هذه التخريجات في الإيضاح العنقدي للفارسي (ص 272)، وشرح المقدمة المحسنة لابن بابشاذ

(2/ 335)، وتوجيه اللمع لابن الحجاز (ص 265)، والبدیع في علم العربية لابن الأثير (1/ 29)، واللياب

في حل البناء والإعراب (1/ 391)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 167)، وشرح ابن عصفور على جمل

الزجاجي (1/ 218)، وشرح ابن مالك على التسهيل (3/ 230)، وشرح الرضي (2/ 362)، والكتاتيب في

فني الصرف والنحو (1/ 217)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 33)، وتخلص الشواهد وتلخيص القواعد

(ص 366)، وتهذيب القواعد لناظر الجيش (7/ 3360)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 52)، وشرح

التصريح على التوضيح (1/ 648).

(3) في (ب)، و(ي): «عمل».

وانظر معنى الجرد في: المين للخليل بن أحمد (6/ 75)، وتهذيب اللغة للأزهري (10/ 336) وفيه الجرد

الثوب الخلق، والصحاح للجوهري (2/ 455)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لشنوان

الجوهري (2/ 1039)، ولسان العرب (3/ 119) (جود).

وأما القطيعة المخملة؛ فانظرها في: تهذيب اللغة (9/ 26)، والصحاح للجوهري (4/ 1417)، والحكم

والخيط الأعظم لابن مبيد (6/ 621)، ولسان العرب (9/ 282) (تلف).

(4) في (1) «صفات»

(5) في (ي): «الخصيف».

(6) قوله: «الأعم إلى الأخص»: في (هـ) «لعمام إلى الخاص»، وفي الحاشي: «الأعم إلى الأخص»

(7) في (ي): «الموصوف».

الموصوف، فيقي الصفه مبهمه فأضيف⁽¹⁾ إلى ما كان موصوفاً للتلخيص والبيان بتحريره النظر من كونه موصوفاً كما قيل:

والمؤمن المعانيات الطير مسميها⁽²⁾ (1)

بياناً للعائدات بالطير لا تقديماً للصفة على الموصوف
(ولما يضاف اسم مضاف للمضاف إليه)؛ أي، لما يصير مضافاً إليه⁽³⁾ على تقدير الإضافة، وإنما قال: اسم عائل للمضاف إليه ليدخل فيه المترادفان⁽⁴⁾؛ نحو: «الليث والأسد»، والمتساويان، نحو: «الإسان والناطق».

(في المصنوع والمخصوص)؛ ظرف عائل.

(ككليم وأسد)؛ مثال مترادفين من الأعيان، وأما لمخوقوله «من ليوث الأسد» فتناوّل معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سفر الليوث، كما يقال هؤلاء من خواص الخواص وأشرف الأشراف.

(وحيث ومتع)؛ مثال المترادفين من المعاني.

⁽¹⁾ في (ب): «فأضيفت»

⁽²⁾ قوله: «مسميها» سقط من (1)، (ي).

⁽³⁾ صدرت من نحو البسيط للناطقة اللبائية، والبيت يتسامه

وكيان مكة بين الثيل والسكو

والمؤمن المعانيات الطير لمسميها

وهو في عبارته طيبة عمد أبو الفضل إبراهيم (ص 25)، وهو له في: مقاييس اللغة لابن فارس (1/ 135)، وتحيف اللسان وتلميح الجنان لابن مكّي الصقلي (ص 210)، والمستقصى في أمثال العرب للربيعي (1/ 9)، وتوجيه اللمع لابن الحجاز (ص 265)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 167)، وبلا نسبة في: الزاهر في معاني كلمات التامس لابن الأثيري (1/ 84)، وشرح الرضي (2/ 362)، وشرح ابن عصفور على جل الزجاجي (1/ 218)، وتخصيص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 366)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3360).

والعنى؛ كما ذكر ابن هشام «(المؤمن) هو الله سبحانه وتعالى وللعائدات) بالدلال المعجمة، المستعيرات، أراد به حالاً منها، أن تهاج أو تصاد في الحرم. وانصاف (الطير) على البدل من لعائدات، لأنها مفعولة بالمؤمن (والعجل) الشجر المثقف وكذلك (السند) وهو يفتح الجملة فالمعجمة. و(مسميها) مخرون بها لا يهيجونها». تلخيص الشواهد وتلخيص أموائد (ص 367).

⁽⁴⁾ سقطت من: (ي).

⁽⁵⁾ في (ي): «الترادف».

(لَعَدَمُ الْغَائِذَةِ) حلة لا يتضمنه [6.5/ب] قوله لا يضاف، أي امتنعت⁽¹⁾ (1/55) [ضاف

لعدم القائده، وإلا لفسد المعنى بتوجهه النفي إلى القيد⁽²⁾ وبقاء أصل الفعل موجباً وهذا

(يختلف كلُّ الدُّوَاهِمِ، وَهَيْئِ): ذلك

(الشَّيْءُ): المهور؛

(قَائِدَةٌ) أي: المضاف إليه⁽³⁾، والغاء للتعليل.

(يَتَخَصَّصُ): ولا يماثل المضاف⁽⁴⁾ في العموم والخصوص

(وَقَوْلُهُمْ: سَعِيدٌ كُرْزٌ): مقول انقول، أو يدل منه

(وَتَحْوُهُ): جوب سؤل⁽⁵⁾، وهو أن يقال⁽⁶⁾ سعيد يماثل⁽⁷⁾ كُرْزاً⁽⁸⁾ في المفهوم، من حيث إنهما

علمان لشخص واحد؛ فأجاب بأنه:

(مَتَّأَوَّلٌ): بإرادة المفهوم بالأول واللفظ بالثاني، أي سعيد المسمى باسم «كُرْزٍ»⁽⁹⁾

(وَإِذَا أُضِيفَ الْأِسْمُ الصَّحِيحُ): أي الذي ليس في آخره حرفُ علّةٍ، والصحيح في كلام

النحاة يقع على هذا؛ إذ يحتمل⁽¹⁰⁾ عن أواخر الكلام.

(1) قوله: «لا يضاف أي امتنعت»، في (ب): «ولا يضاف أي منعت»، وفي (هـ): «ولا يضاف أي منعه».

وفي (ي): «لا يضاف أي منعت»، والمثبت من (أ) ولعاني متقاربة بينهم

(2) في (ب): «القيد».

(3) سقط من: (ي).

(4) بعده في (ي): «إليه».

(5) بعده في (ب): «مقدر».

(6) بعده في (هـ) «إن».

(7) في (ي) «معانيل».

(8) في (ب): «كُرْز».

(9) قوله: «باسم كُرْز» في (ب)، و(هـ) «بكُرْز»، وفي (ي) «باسم الكُرْز»، وليت من (أ)

(10) بعده في (هـ): «في».

(١١) المَلْحَنَ يَهْأ أَي: بالصحيح؛ وهو ما^(٢) آخره واو أو ياء^(١) قبله ساكن، كـ «دلو، وطني»، وإنما كان ملحناً^(٤) بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا ينقل^(٥) عليها الحركة لمخالفة عفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد لسكون في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا ينقل عليها الحركة^(٦) بعد السكون؛ يعني في الابتداء كذا^(٧) بعد السكون.

(١٢) يَأْمُ التَّكَلُّمُ؛ نحو: غلامي ودلوي وطني.^(٨)
(تفسير الحركة)، لموافقة الياء

(وَالْيَاءُ): والواو^(٩) للحال أولعطف الاسم على الفعلية، نحو:

لَا يَأْتِيَنَّ التَّرَهُمُ الْمُضْرُوبُ صُورَتَا
لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَفَوْقَ نَظَائِقِ^(١٠)

^(١) في (ب)، و(هـ): «و».

^(٢) يهمل في (ي): «في».

^(٣) قوله: «هولولوياء» في (ب)، و(هـ)، و(ي): «ياه أولواو»، والشت من (١) والأسلوب هنا على طريقة ألف والنشر مقننة الذكر؛ وهي جمع القول على مسألة يعنيها؛ ثم شره من حيث وقف بك الحديث؛ فهذا قدم الكلام على ذي الواو وأخر ذا الياء.

^(٤) في (ب): «ملحق».

^(٥) في (١): «ينقل».

^(٦) قوله: «ولا ينقل عليها الحركة» في (ب)، و(هـ): «ولا ينقل الحركة عليها».

^(٧) في (ي): «نكتلها».

^(٨) قوله: «ودلوي وطني» في (هـ): «ودلوي وطني».

^(٩) قوله: «والواو» سقط من (١)، (ي).

^(١٠) البيت من بحر، بسيط، ونسب العباسي في معاهد التنصيص إلى الضر بن جزية أوجزية بن الصمصرة الطر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق: العلامة الشيخ محمد عمي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، بدون تاريخ نشر، (١/ 207)، وبلا نسبة في: البيان في شرح دهوان التتبي، للشوب للتكميري، تحقيق: مصطفى السقا - عبد الحميد شلبي - إبراهيم الإياري، دار المعرفة - بيروت، (١١٦/ 1)، والإيضاح في صوم، البلاغة - تلخيص مفتاح العلوم السكاكي، للخطيب لقرويني، تحقيق: محمد النعم خضاعي، دار الجليل - بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ، (2/ 113)، والطراز لأسرار البلاغة وطوم حقائق الإنجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة المصرية - بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ.

2002م، (3/ 153)

(مفتوحة)؛ إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد ⁽¹⁾ هو الحركة لتلزم الابتداء بالساكين حقيقة أوحكاماً، والأصل فيما بقي على الحركة الفتحة ⁽²⁾ للخنفية.

⁽¹⁾ بعده في (هـ) «و».

⁽²⁾ في (هـ)، و(ي)؛ «الفتح».

[أحكام الأسماء المصورة والنقوصة]

(لواحدة): للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح أخذ بذكر حكم المقصور والنقص

قال

(فإن كان أحرفاً؛ أي آخر الاسم⁽¹⁾ المضاف إلى ياء التكلم.

(أيضاً): ثبت الألف نحو: عصاي⁽²⁾، ورحاي على اللغة القصبة؛ لعدم الموجب⁽¹⁾

للاقلاب.

(وعلى): اسم قبيلة

(عقبتها)؛ أي: الألف حال كونها.

(غير هية): ولما ألف هية؛ فعلاية قلب كعلامي، إذ ينس⁽⁴⁾ المرفوع بغيره بسبب لقلبه (هية)؛ لتساكنها⁽⁵⁾ الياء.

(وإن كان) [ب/ط] آخر الاسم المضاف إلى ياء التكلم.

(هـ) أدغمت؛ اجتماع التثنية

(وإن كان): آخر الاسم المضاف إلى ياء التكلم⁽⁶⁾.

(وكذا) ساكنة؛ كمسلمي والأصل «مسلموي».

(فليت ياء)؛ اجتماع الواو والياء والأولى ساكنة؛ كـ «مومي»⁽⁷⁾.

(وأنغمت) الياء في الياء.

(وتجتمعت الياء): في الصور الثلاث⁽⁸⁾ المذكورة.

(للتاكيين)؛ أي: للزوم⁽⁹⁾ التقاء الساكنين على تقلب السكون فتفتح تحوُّلاً عن ذلك

⁽¹⁾ في (ن) «لسم»

⁽²⁾ قوله: «ثبت الألف نحو عصاي». في (ب)، و(هـ) «ثبت نحو عصاي»، وفي (ي) «ثبت لألف في عصاي»

⁽³⁾ في (ي) «موجب»

⁽⁴⁾ قوله: «هـ ينس» في (1) «إذا ينس»، وفي (ب) : «إذا ينس».

⁽⁵⁾ في (ن) «لتساكنها»

⁽⁶⁾ قوله: «هـ وأنغمت اجتماع التثنية وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء التكلم» سقط من (ب)

⁽⁷⁾ قوله «كمومي» سقط من (1)

⁽⁸⁾ قوله «الصور الثلاث» في (1) «الصوره لثلاثة»، وفي (ب)، و(هـ) «الصوره الثلاث»، واثبت من (ي)

⁽⁹⁾ في (هـ) «لزوم».

[أحزاب الأسماء الستة]

«وَأَنَا الْأَسْمَاءُ السَّيِّئَةُ» هـ «أَخِي وَأَخِي» هـ أي. يقال في إحصاءة (55/ب) يعطى لها إلى بدء المتكلم. أخى وأخى بدون إحادة المخلوف لعدم الاحتياج إليه، وإجرائها بعد حلف حرف⁽¹⁾ العلة من الآخر⁽²⁾ نسباً⁽³⁾ مجرى الصحيح، ولا يعرف لتقديم الأخ على الأب في الذكر⁽⁴⁾ وجه اللهم إلا أن يقال إنه أكثر استعمالاً من الأب⁽⁵⁾.

«وَأَجَازَ الْمِرَّةُ أَخِي وَأَخِي»: فقط بإعادة المخلوف؛ كسائر صور⁽⁶⁾ [إضافتها]⁽⁷⁾ والإدغام بعد الإبدال بالياء؛ كـ «مرمي» وهو رواية جاز الله⁽⁸⁾، وروى ابن يعيش⁽⁹⁾، وابن مالك⁽¹⁰⁾ عنه الرَّدُّ في الأربعة وتَمَسُّكُ المِرَّةُ بقوله.

⁽¹⁾ قوله: «سوف»، سقط من (ي).

⁽²⁾ في (ق) «الآخر».

⁽³⁾ في (ي): «نسباً».

⁽⁴⁾ قوله: «في الذكر» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ انظر: شرح المقدمة الحسية لابن بابشاذ (1/ 125)، وشرح السهول لابن مالك (3/ 279)، وتجدد القواعد لناصر الجيشتي (7/ 3267)، والتراكم الضيائية (2/ 24).

⁽⁶⁾ في (ب)، و(ها) «صورة».

⁽⁷⁾ في (ب): «إضافتهما».

⁽⁸⁾ هو الإمام جاز الله الزخشي، وكلامه في الفصل (ص 141).

⁽⁹⁾ هو: أبوالبقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرياء محمد بن علي ابن المنصور بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى التميمي الحلبي، موثق الدين، كان من كبار أئمة العربية، ملحقاً في السحر والتصرف، أديب لموي. مشارك في علوم عدة، وتصدر مجلس للإجتهاد زماناً، وحال صبره، وشاع فكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته، توفي (643هـ) من مصنفاته: شرح مفصل الزخشي حتى غدا ملماً عليه، وشرح اللوكي في الصرف لابن جني. انظر ترجمته في إنباء الرواة (4/ 46)، وروايات الأعيان لابن خلكان (7/ 46)، والبلغة في ترجم أئمة النحور للجنة للفترز آبادي (ص 319)، ونبذة الوعاة (2/ 351) وقوله في شرح حلل الفصل (2/ 213).

⁽¹⁰⁾ هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الحلبي الجليلي نزيل دمشق، جمال الدين، أبوعبد الله لحوي، لغوي، مغربي، إمام النحاة في عصره، طالع الكثير، وضبط الشواهد مع ديانة وصيانة وعة وصلاح ولد سنة (600هـ). وأخذ العربية من غيره واحد، وانتقل إلى دمشق، وأقام بها يشغل ويصنف، وروى عنه النووي وغيره توفي بدمشق سنة (672هـ) من مصنفاته: التسهيل وشرحه، الكافية الشافية وشرحها، الفقه التي سارت سير الشمس وتعددت ثمراتها وكثر بها الشغ انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (5/ 28، 257)، وفوات الزيات لابن شاكر الكشي (2/ 227)، وطبقات القراء لابن الجزري (2/ 180)، والبلغة في تراجم النحور للجنة للفترز آبادي (ص 270)، ونبذة الوعاة للسيوطي (1/ 130)، ونقح الطب للمصري (2/ 222)، وللدراوات الذهب لابن العماد الحلبي (7/ 590) وقوله في شرح التسهيل لابن مالك (1/ 295).

وَأَمَّا مَالِكٌ فَدَوَائِجُ بَدَائِرِ⁽¹⁾

واحتمال كونه جمع سلامة⁽²⁾، كما في قوله:

يَكُنْ وَلَيْتُنَا بِالْأَيِّ⁽³⁾

يرفع التسلك.

(وتقول)⁽⁴⁾: صرح هنا بلفظ القول⁽⁵⁾ ولم يحذف عن «أخي وأمي»؛ تحورا من نسبة الحم والحن إلى نفسه، ولوقال يقال لكان أولى للتحور من نسبتها إلى المخاطب أيضا مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنتى اللهم إلا أن يحذف مضاف ولك أن تجعله صيغة الغيبة دون المخاطب؛ أي: يقول قائله في إضافة «عن» وحم: «حبي وهي»⁽¹⁾.

⁽¹⁾ صيغيت من بحر الكامل للمروج السلمي، والتي بتمامه:

وَأَمَّا مَالِكٌ فَدَوَائِجُ بَدَائِرِ

فَدَوَائِجُ مَالِكٌ الْمَجَازُ وَلَدَ أَرَى
وهو في: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي طبعه عمود الطاسي (1/ 116)، والمسائل المعصديات له (ص 63)، ومعجم ما استعجم لأبي صيد البكري (ص 635)، وخزانة لأدب لعيد القادر البغدادي (4/ 267)، وبلا نسبة في الفصل للزخري (ص 141)، وأبدع في علم العربية (1/ 307)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 213)، وأما ابن الحاجب (2/ 602)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 295)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 1009)، وشرح الرهمي (2/ 271)، والكناش في في الصرف والنحو (1/ 220)، وتخصيص الشواهد وتلخيص القوائد (ص 136)، وتجهيد القواعد لنظر الجيش (7/ 3272)، وتعليق الفرائد للبدر الدمايني (3/ 57).

⁽²⁾ في (ب): «السلامة».

⁽³⁾ صيغيت من بحر المخاربات لزياد بن واصل السلمي، والتي بتمامه:

يَكُنْ وَلَيْتُنَا بِالْأَيِّ

فَلَا يَكُنْ أَصْرَانَا

وهو في: شرح أبيات سيبويه لأبي محمد ابن لسيرافي (2/ 284)، وخزانة الأدب لعيد القادر البغدادي (4/ 474، 477)، ونسب للكثير في شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (7/ 552)، وبلا نسبة في الكتاب لسيبويه (3/ 406)، والمقضب للمبرد (2/ 174)، والأصول في النحو (2/ 422)، والخصائص لابن جني (1/ 347)، والفصل للزخري (ص 142)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 213)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 97)، وشرح الرهمي (2/ 271)، والتبليغ والتكميل (2/ 40)، والموائد اضيائية (1/ 131).

⁽⁴⁾ في (أ)، (ب)، (هـ): «تقول»، والمثبت من (ي) وهو الموافق لقن الكافية (ص 29).

⁽⁵⁾ في (ب): «تقول».

⁽¹⁾ قوله: «يقول لملك في إضافة من رسم حبي وهي»، في (هـ): «تقرب قللة في إضافة من رسم حبي وهي»، وفي (ي): «يقول قللة في إضافة من رسم حبي وهي».

وَيَقَالُ «لَمْ» لِي الْأَكْثَرِ؛ وَهُوَ الْأَفْصَحُ⁽¹⁾.

(وَقَسَمِي)؛ بِتَعْوِيضِ الْمِيمِ عَنِ الْوَاوِ؛ وَهُوَ لَيْسَ بِمُفْصَحٍ وَإِذَا قُطِعَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَنِ الْإِضَافَةِ: (فَلَيْلٌ: أَخٌ وَأَبٌ كَذَلِكَ وَقَمٌ؛ فَيَدَالُ لِي تَتَبِعُهُمَا «أَيَّانَ وَأَخَانُ» وَفِي جَمْعِهِمَا: «أَيُّونَ وَأَخُونُ»، وَجَاءَ «أَخًا وَأَيًّا»⁽²⁾؛ كَ «عَصَا» مُطْلَقًا. وَيُقَالُ: فِي تَتَبِعُهُمَا أَيُّونَ وَأَخُونِ، وَ: «أَبٌ وَأَخٌ» مُشْدَدَتَيْنِ، وَجَاءَ: «أَبُكَ وَأَخْتُكَ» مَعْرَبَيْنِ بِالْحَرَكَةِ مَضَافَيْنِ إِلَى غَيْرِ الْيَاءِ أَيْضًا؛ كَذَا فِي «الرَّصَاصِ»⁽³⁾ وَجَاءَ «أَخُو» دُونَ «أَيُّو» كَ «دَلُو» مُطْلَقًا.

(وَحَمَّ وَحَمَّ وَحَمَّ)؛ بِتَعْوِيضِ الْمِيمِ عَنِ الْوَاوِ وَوَجَاءَ لِيهِ إِتْبَاعُ الْقَاءِ الْمِيمِ فِي حَرَكَاتِ [ب/ك] الْمِيمِ⁽⁴⁾ الْإِعْرَابِ، وَجَاءَ مُقْصُورًا مَعَ التَّثْنِيَةِ فِي الْقَاءِ مُطْلَقًا⁽⁵⁾ وَجَاءَ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ مَعَ لَفْظِ الْقَاءِ وَضَمِّهَا مُطْلَقًا، وَقِيلَ: هُوَ مَبْنِي عَلَى الضَّرُورَةِ⁽⁶⁾ وَلَيْسَ بِلَفْظٍ فِيهِ⁽⁷⁾.

(وَقَطَعَ الْقَامُ) أَفْصَحُ مِنْهُمَا؛ أَيُّ: مِنْ ضَمِّهَا وَكُسْرُهَا.

⁽¹⁾ قوله «وهو الأفصح» في (ق)، (ي): «والأفصح».

⁽²⁾ قوله: «أخًا وآيًا» في (ب): «آيًا وأخًا».

⁽³⁾ مَرَّحِمُ الَّذِينَ عَمِدَ بَنُ الْحَسَنِ الْأَسَدُ بِإِذْنِ الشَّهِيدِ بِالرُّضِيِّ شَرَحَ الْكَفَايَةَ الشَّاهِدَةَ، وَكَلَامُهُ فِي شَرْحِهِ (2/ 276)، وَنَظَرَ فِي لَفْظَاتِ الْأَسْمَاءِ السَّاتِرَةِ بِإِذْنِ الشَّهِيدِ (4/ 245)، وَشَرَحَ التَّسْوِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ (1/ 104)، وَارْتَشَادَ الْعَرَبِ لِأَمِي حِيَانَ (2/ 563)، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ (2/ 61)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ لِابْنِ حَتَّامٍ (1/ 70)، وَتَجَمَّيدَ الْقَوَاعِدَ لِناظِرِ الْجَيْشِ (1/ 266)، وَشَرَحَ الشَّاطِطِيَّ عَلَى آلِئَةِ ابْنِ مَالِكٍ (1/ 150)، وَتَعْلِيقَ الْفَرْدِ لِمَدَامَنِيِّ (1/ 282)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوَضُّعِ خَلَالَهُ الْأَمْرِي (1/ 62).

⁽⁴⁾ سَطَطَ مِنْ (ب)، وَهِيَ

⁽⁵⁾ سَطَطَ مِنْ (هـ).

⁽⁶⁾ فِي (هـ): «الضَّم».

⁽⁷⁾ نَظَرَ الْمَلَامَاتُ فِي الْأَسْمَاءِ السَّاتِرَةِ الَّتِي هُنَا فِي: التَّقْصِيبُ لِمَسْرُودٍ (4/ 245)، وَشَرَحَ كِتَابَ سَيَوِيهِ لِمَسْرُودٍ (3/ 333)، وَشَرَحَ الْقَدَمَةَ الْحَبِيَّةَ لِابْنِ بَاشَا (1/ 120)، وَشَرَحَ التَّسْوِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ (1/ 104)، وَالكُنَاشَ فِي فَنِي الْعَرَبِ وَالتَّصَرُّعَ لِلْمَلِكِ الْوَلِيدِ (1/ 222)، وَارْتَشَادَ الْعَرَبِ لِأَمِي حِيَانَ (2/ 563)، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ لَهُ (2/ 61)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ لِابْنِ حَتَّامٍ (1/ 70)، وَتَجَمَّيدَ الْقَوَاعِدَ لِناظِرِ الْجَيْشِ (1/ 266)، وَشَرَحَ الشَّاطِطِيَّ عَلَى آلِئَةِ ابْنِ مَالِكٍ (1/ 150)، وَتَعْلِيقَ الْفَرْدِ لِمَدَامَنِيِّ (1/ 282)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ عَلَى التَّوَضُّعِ خَلَالَهُ الْأَمْرِي (1/ 62)، وَهَجَعَ الْفَوَاعِمَ لِمَسْرُودٍ (1/ 138).

⁽¹⁾ يَحْتَمِلُ فِي (ب): فِي الضَّم.

(وَجَاءَ حَمَّ يَطْلُ يَهْلُو)؛ فيقال: «هذا حم وحك»، و: «رايت الحم وحك⁽¹⁾»، و: «مررت بالحم وحك⁽²⁾».

(وَجَيْبَةٌ)؛ فيقال: «هذا حم أو حموك⁽³⁾»، و: «رايت حمًا أو حنك⁽⁴⁾»، و: «مررت بحمي⁽⁵⁾ أوحيتك⁽⁶⁾».

(وَقُلُو)؛ فيقال: «هذا حم أو حموك»، و: «رايت حمًا أوحموك»، و: «مررت بحموا⁽⁷⁾ حموك».

(وَقَصَصًا)؛ فيقال: «هذا حمًا أوحماك»، و: «رايت حمًا أوحماك»، و: «مررت بحمي أو حماك».

وجاء مثل «رشاء» أيضًا مطلقًا؛ فيقال: «هذا حماء أو حماك⁽⁹⁾»، و: «رايت حماء أو حماك⁽¹⁰⁾»، و: «مررت بحماء أو حماك⁽¹¹⁾».

(مُطْلَقًا)؛ أي: في الأفراد وإضافة

(وَجَاءَ هَرَنْ يَطْلُ يَهْلُو)؛ فيقال: «هذا هنك»، و: «رايت هنك»، و: «مررت بهنك»، و: «هذا من»، و: «رايت هنًا⁽¹⁾»، و: «مررت (1/56) بهن».

(مُطْلَقًا)؛ أي: في الأفراد والإضافة، وجاء فيه التضعيف والقصر.

⁽¹⁾ في (ل)، و(ي): «أوحك».

⁽²⁾ في (ل)، و(ي): «أوحك».

⁽³⁾ في (ب): «و».

⁽⁴⁾ في (ب): «و».

⁽⁵⁾ في (ب): «بحمو».

⁽⁶⁾ قوله: «أوحيتك» في (ب): «وحموك».

⁽⁷⁾ في (ب)، و(هـ): «و».

⁽⁸⁾ في (ب)، و(هـ): «و».

⁽⁹⁾ في (ب)، و(هـ): «و».

⁽¹⁰⁾ ل (ب)، و(هـ): «و».

⁽¹¹⁾ في (ب)، و(هـ): «و».

⁽¹²⁾ قوله «هنًا»: سقط من (ي).

[باب التواضع]

«التواضع»: تعريف التواضع من الأسماء؛ إذ البحث في قسم الاسم، فلا يرد نحو⁽¹⁾: «إن إن»، و: «ضرب ضرب» لعدم الإعراب واللام للمعد أو الجنس.

(كل): ذكر لبيان الاطراد

(ثان): أي: متأخر؛ فلا يرد⁽²⁾ الصفة⁽³⁾ الثانية والثالثة.

(ياخزائب سابقه): ولو عالياً؛ فلا يرد نحو: «جامني»⁽⁴⁾ هؤلاء الرجال⁽⁵⁾، أو حكماً⁽⁶⁾ فلا يرد

نحو: «يا زيد العاقل»، و: «لا رجل ظريفاً»، أو على تقدير أن يكون⁽⁷⁾ إعراب

ولو فرضاً⁽⁸⁾؛ فلا يرد نحو: «ضرب ضرب زيد»، و: «إنَّ إنَّ زيدا قائم»، و: «زيد قائم زيد

قائم». وإضافة «إعراب سابقه» للمعد الذهني أو للجنس⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ قوله: «نحو»، سقط من (هـ).

⁽²⁾ في (ب): «ترده».

⁽³⁾ في (ي): «صفة».

⁽⁴⁾ في (ب): «جامني».

⁽⁵⁾ في (هـ): «الرجل».

⁽⁶⁾ قوله: «أو حكماً» في (ث)، (هـ)، (ي) «أو حكماً»، والثبت من (ب).

⁽⁷⁾ زيادة في (ي): «له».

⁽⁸⁾ في (هـ): «فرضاً».

⁽⁹⁾ انظر الكلام في أحكام التواضع عامة تفصيلاً في: التنصيص للمبرد (2/ 343)، وشرح كتاب مسبوته للسيرافي (1/ 32)، وشرح الكتاب للرماني (ص 372)، والبدیع في علم العربية (1/ 554)، ونزجيه النبع لابن طهناز (ص 257)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 222)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 431)، وشرح السهيل لابن مالك (3/ 303)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 386)، والكتاش في في الصرف والنحو للملك المؤيد (2/ 90)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1468)، والتذليل والتكميل له (5/ 155)، وشرح ابن عقيل (3/ 216)، وتهجد القواعد لناظر الجيوش (3/ 1384)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 33)، وشرح شذور للجبوري (2/ 751)، وجمع المواعع للسيوطي (1/ 493).

«مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ»؛ أي مقتضى⁽¹⁾ واحد يربط⁽²⁾ «عاقِل» لي: «جاءني رجلٌ عاقلٌ» من جهة فاعليّة موصوفة لا من جهة فاعلية أخرى، وكذا سائر الأحوال⁽³⁾ [666/ب]، وسائر التوابع فاعرف أومن عمل واحد؛ لأنه يقع عملُ العاقل⁽⁴⁾ على التابع والشيء لهذا انصيابة⁽⁵⁾ واحدة.

والمراد: الوحدة القدرية فلا يردّ المفعول الثاني من باب «علمت وأعطيت»؛ إذ جهة نصبيهما متحدة نوعاً، وهي المفعولية⁽⁶⁾ لا فرداً لأن مفعولية الثاني غير مفعولية الأول فافهم. واحتترز بهذا القيد عن خبر المبدأ⁽⁷⁾ والمفعول الثاني، وأحال بعد الحال، ونحو ذلك مما هو ثلثون بإعراب سابقة لا من جهة واحدة بل بإعراب الثاني من جهة أخرى.

⁽¹⁾ في (ب): «مقتضى».

⁽²⁾ في (ب): «يربط».

⁽³⁾ في (ي): «الأحوال».

⁽⁴⁾ في (ي): «عاقِل».

⁽⁵⁾ قوله: «على التابع والشيء أيضاً انصيابة» في (ن): «عن الشيء انصيابة»، وفي (ي): «على الشيء والتابع

أيضاً انصيابة».

⁽⁶⁾ قوله: «وهي المفعولية» سلب من (ب)، و(هـ).

⁽⁷⁾ قوله: «خبر المبدأ»، في (ب): «المجرى والمبدأ».

[باب النعت]

«الغنى»: قدّم النعت لكثرة جهات تبيينه⁽¹⁾.

«تابع»: احتراز عن غير التابع.

«تلك على معنى»: حاصل.

(في مثنوي): حقيقاً كان أوسيباً، فلا يرد نحو: «جاءني رجلٌ حسنٌ خللاً»، وذكر بهله
الجميع؛ فلا يرد نحو: «جاءني زيدٌ صديقك» على البدل أو عطف البيان، و⁽²⁾ نحو: «أصحبني
زيدٌ علمه» ونحو ذلك.

واحتراز بهذا القيد عن سائر التوابع، وفيه نظر: لدخول كلهم وأجمعين⁽³⁾ في قوله⁽⁴⁾: «جاءني
القومُ كلُّهم أجمعون»؛ فإنه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع، والجواب: أن قوله:
«مطلقاً» أي: غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا التأكيد؛ فإنه وإن دلَّ على معنى في
متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد⁽⁵⁾ بحال النسبة فاحفظه⁽⁶⁾ فهذا⁽⁷⁾ مما سمع به
مخاطري، وفي جعله احترازاً⁽⁸⁾ عن الحال نظرٌ لخروجه بقوله «تابع».

(وقال الله): أي النعت

(تخصيص): في النكرة نحو: «جاءني رجل عالم»؛ فإنه يقيد بالتخصيص؛ حيث: (56/ب)

«خرج رجل جاهل».

(لأنه ضيغ): في المعرفة نحو⁽⁹⁾: «زيد التاجر عندنا».

(وقد يكون): أي: النعت⁽¹⁾.

⁽¹⁾ في (ب): «تبيين».

⁽²⁾ قوله: «و»، سقط من (ي)

⁽³⁾ في (هـ): «أجمعون»

⁽⁴⁾ في (هـ)، و(ي): «قولهم».

⁽⁵⁾ في (ن)، و(ي): «مقيداً»

⁽⁶⁾ في (ب)، و(هـ)، و(ي): «فاحفظ»، ولبت من (1).

⁽⁷⁾ في (ي): «لهذه».

⁽⁸⁾ في (1)، و(ب): «احتراز».

⁽⁹⁾ يعله في (ي): «جاءني».

⁽¹⁾ قوله: «أي»، سقط من (ي)

(لَسْمُكَوْ الْقَامِ⁽¹⁾)؛ نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم».

(أَوَالْتَمِ)؛ نحو: «أمرؤ بالله من الشيطان الرجيم».

(أَوَالْتَكِيدُ) مثل قوله تعالى: {نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ} [الحاقة: 113]، فإن {واحدة} للتأكيد، إذ

الوَحدة تفهم⁽²⁾ بالتاء في {نفخة} وقد يكون الـنعت للـتسميم؛ نحو: «كان ذلك في يوم من

الأيام، ووقت من الأوقات»، والكشف، نحو: «الجسم الطويل العريض العميق»⁽³⁾، كذا⁽⁴⁾.

والفرق بين النعت [67/ب] المؤكد والكاشف: أن المؤكد يؤكد بعض مفهوم⁽⁵⁾ المفعول كـ

«أمس الذأب»، و: {نفخة واحدة}، [والكاشف يكشف تمام الماهية؛ كالمثال المذكور ولم يذكر

الكاشف إلتقاء له بالمؤكد]⁽⁶⁾.

(وَلَا فَصْلَ)؛ أي: لا فرق.

(يَنْبَنُ أَنْ يَكُونَ)؛ النعت.

(مُتَشَتِّتًا)؛ كـ «عالم وعاقل».

⁽¹⁾ بعده في (ي): «والعظيم».

⁽²⁾ في (أ)، (هـ): (ي): «يفهم»، والثبت من (ب)

⁽³⁾ وأصل المسألة هنا كما قال الزهاوي وغيره «الأصل في اصفة التخصيص في التكررات والتوضيح في المعارف ويخرج على ذلك وجوه وهي البيان والكشف عن حقيقة الموصوف أوجرد الداء والتعظيم أو ما يضاهي ذلك من الدم والتحقير والتاكيد، ثم الوصف إن كان مينا ماهية الشيء بأن يكون وصفا لازما شخصا به يسمى صفة كاشفة وإن كان وصفا مفارقا يسمى صفة خصصة، والأول إنما يكون لتعريف الشيء من بين الماهيات المختلفة والثاني لتعريف الشيء من بين الماهيات المتفقة معار الأول: قولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ولا يتحقق أن الوصف بهذه الأشياء كاشف عن ماهية الجسم، فإنه الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، ووصف بالمنزل من هذا القبيل فإنه كاشف للماهية المفعول ومثال الثاني: زيد التاجر عندنا فإنه يحمل التاجر وغيره فلما وصف به رفع الاحتمال. انظر تفصيلا: المستقصى للنزالي (ص 18)، والبحر المحيط للدر الزركشي (1/ 145)، وإجابة السائل شرح بنية الأمل (ص 252)، وحاشية المطار على جلال المحلى (1/ 66)، شرح التلويح على التوضيح (1/ 270).

⁽⁴⁾ سقط من (ب)، و(هـ)

⁽⁵⁾ بعده في (ي): «البعث».

⁽⁶⁾ قوله «والكاشف يكشف تمام الماهية كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف إلتقاء له بالمؤكد»، في (أ)، (ب)

«والكاشف كله»، وفي (ي): «والكاشف كله يكشف تمام الماهية كأمثال المذكور ولم يذكر الكاشف إلتقاء له

بالمؤكد».

(أو هُزِرَ) أي: غير مشتق⁽¹⁾.

(أو كَانُ): قُبِدَ لكونه غير مشتق.

(وَعُظِفَ) أي: ⁽²⁾ التعت.

(لِقَرْصِ الْمَعْنَى) أي: للدلالة على معنى.

(مُتَوَسِّطًا) أي: دلالة عامة، أو ⁽³⁾ وضعًا عامًا أي: ⁽⁴⁾ في جميع الاستعمالات.

(مَثَلُ ثِيَابٍ وَذِي ⁽⁵⁾ مَالٍ أَوْ خُصُوصًا) أي: دلالة خاصة أَوْ وضعًا خاصًا أي: ⁽⁶⁾ في بعض

الاستعمالات

(يُطْلَقُ: مَرَزَتْ يُوَجِّلُ أَي رَجُلٌ؛ أي: برجل ⁽⁷⁾ كامل؛ فَمِنْ أَتَى إِذَا يَقَعُ صِفَةُ لِلتَّكْرَرِ فِي مَوْضِعٍ

المدح.

(وَمَرَزَتْ ⁽⁸⁾ يَهْلِكُ الرَّجُلُ)؛ فَإِنْ اسْمُ الْجِنْسِ إِذَا يَقَعُ صِفَةُ لِمَعْنَاهُمْ.

(وَقَوْلُهُ مَثَلًا)؛ فَإِنْ اسْمُ الْإِشَارَةِ لَا يَقَعُ إِلَّا صِفَةً لِلْعِلْمِ، أَوْ لِمُضَافٍ إِلَى الْعِلْمِ، أَوَّلَى الْقُسْمِ،

أَوَّلَى مَثَلُهُ.

(وَلَوْ تَوَسَّطَ التَّكْرَرُ بِالْجُمْلَةِ الْخَفِيرَةِ)؛ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى مَعْنَى فِي مُتَبَوِّعِهِ كَمَا يَوْجَدُ ⁽⁹⁾ فِي

الْمَقْرَدِ ⁽¹⁰⁾ كَذَلِكَ يَوْجَدُ ⁽¹¹⁾ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَمَّا الْإِنشَائِيَّةُ فَلَا يَقَعُ ⁽¹²⁾ صِفَةً وَلَا خَبَرًا وَلَا صَلَةً وَلَا

⁽¹⁾ فِي (ي): «الْمُشْتَقُّ».

⁽²⁾ قَوْلُهُ: «أَي»، سَقَطَ مِنْ (ي).

⁽³⁾ فِي (ب): «و».

⁽⁴⁾ فِي (ل)، وَ(ي) «أَوْ».

⁽⁵⁾ فِي (ب): «ذُو».

⁽⁶⁾ فِي (ل)، وَ(ي): «أَوْ».

⁽⁷⁾ فِي (ي): «رَجُلٌ».

⁽⁸⁾ قَوْلُهُ: «وَمَرَزَتْ»، سَقَطَ مِنْ (ي).

⁽⁹⁾ فِي (ب): «تَوْجَدُ».

⁽¹⁰⁾ يَهْلِكُ فِي (ب): «و».

⁽¹¹⁾ سَقَطَ مِنْ (ب)، وَ(هـ).

⁽¹²⁾ فِي (هـ): «تَقَعُ».

حالة لأن الإنسانية لا تليق لها في نفسها، وإليات الشيء للشيء، فمع ليوته في نفسه⁽¹⁾.

(وتلزم العصور): للربط

(وتوصف⁽²⁾): يقال الموصوف: البحار والجورود مفعول ما لم يسم فاعله، أي يوصف بحال قائمة بالموصوف، نحو: «مردت برجل حسن⁽³⁾»؛ إذ الحسن حالة.

(ويحتمل مخالفة): أي: متعلق الموصوف.

(يطلق: موزنت برجل حسن غلامه)، فإن «الحسن»⁽⁴⁾ حال الغلام، وهو متعلق الموصوف.

(فالأول): أي: التمت بحال الموصوف.

(تتبعه): أي: الموصوف.

(في الإغراب والتعريف): رفعا ونعتا وجرأ.

(والتكثير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث): لكان الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب أربعة.

(والثاني): أي: التمت بحال متعلق الموصوف.

(تتبعه): أي: الموصوف. [67ظ/ب]

(في الحنفية⁽⁵⁾ الأولى): جمع الأولى⁽⁶⁾، أي الرفع والنصب والجر والتعريف والتكثير، ويوجد في كل تركيب منها اثنان.

(وفي التوفاقي⁽⁷⁾): أي يوافي الأمور المذكورة؛ من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. (كأنفعل): في اعتبار الفاعل في التذكير والتأنيث (1/57) وتعيين الأفراد لشبهه⁽¹⁾ به؛ نحو: «مردت برجل قائم جارته»، و: «بامرأة قائم غلامها»، و: «برجلين قائم أبوهما»،

⁽¹⁾ انظر في ثبوت الشيء للشيء، شرح مختصر ابن المحاسب لشمس الأصفهاني (1/83)، والإيجاز في شرح النجاشي للشيخ السبكي، راية الناج (3/26)، والتعريف والتعريف لابن ديوقت (1/33). وحاشية المطار على شرح الجلال الخليلي (2/495).

⁽²⁾ في (ي): «توصف».

⁽³⁾ قوله: «حسن» منط من (1)، وفي (ي): «حسن الوجه».

⁽⁴⁾ يصف في (هـ): «غلام».

⁽⁵⁾ في (ي): «حلفس».

⁽⁶⁾ في (ي): «الأول».

⁽⁷⁾ في (1): «ثلاثي».

⁽⁸⁾ في (ب)، و(هـ): «اللب».

و «برجال فاعب غلامهم»؛ كما يقال: «قامت جاريته، وقام غلامها، وقام أبوهما، ونخب غلامهم».

(ومن لغة) أي: لأجل كونه لي باقي الأمور المذكورة؛ كالفعل:

(حَسُنَ): تركيب

(كَمْ رَجُلٌ فَأَعْبُدَ): صفة لـ «رجل»⁽¹⁾.

(عِلْمَانَهُ): [فاعل «قاعد» كما حسن «يقعد غلامه» وضعف «قاعدون غلامه»]⁽²⁾؛ كما ضعف «يقعدون غلامه»؛ لأنه كالفعل، والفعل إذا قُدِمَ على الاسم لا يشي ولا يجمع، وإنما لم يمتنع لجواز كونه من باب «أكلوني الترابيشت»⁽³⁾.

⁽¹⁾ في (ن)، و(ب): «رجل».

⁽²⁾ قوله: «فاعل قاعد كما حسن يقعد غلامه وضعف قاعدون غلامه» سقط من (ن).

⁽³⁾ ليس الأمر على ما ذهب المصنف هنا من شدة ضعف التركيب؛ فالمسألة خلافية بين العلماء سواء في قبولها لوتوجهها لرفقوها عن العرب، ولما تفصيل أجله ابن يعيش رحمه الله في شرحه على المصنف (2/ 296) فقال «قد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيوريه إلى أنهما قد تكونان ثلثة اسمين للمضمرين، ومرة تكونان حرفين دالين على الشية والجمع، فلما قلت «لزيدان قاما» ولألف اسم، وهي ضمير الزيدتين، وإذا قلت «الزيدون قاموا»، فالواو اسم، وموضع ضمير «الزيدتين»، وإذا قلت: «قاما الزيدان»، فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت «قاموا الزيدون» فلواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وهي لثة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جده قولهم «أكلوني الترابيشت» في أحد الوجوه، ومنه قول الشاعر (من المقارب):

يلوموني في اشتراء التسهيل

وقول الآخر (من السريع)

الشيء حينئذ صد القفا

ونخب أبوهما المازني، وغيره من التحوين إلى أن الألف في «قاما»، والواو في «قاموا» حرفان يدلان على الفاعلين، والفاعلين المضمرين، والدعل في «ية» كما آتت إذا قلت: «زيد قام»، فهي «قام» ضمير في الية، وليست له علامة ظاهرة فإذا لقي، أجمع، فالضمير أيضا في الية، خير أن له علامة، والمذهب الأول؛ لأنك إذا قلت: «الزيدان قاما»، فالألف قد حلت محل «أبوهما»، إذا قلت: «الزيدان قام أبوهما» فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسما، وجب أن يكون اسما» ده وطر المسألة تنصلي في الكتب (1/ 78، 19، 78)، والأصول في النحو (1/ 71)، وشرح الكتاب لسيرافي (1/ 376)، والتعليق على كتاب سيوريه للفرسي (1/ 38)، والبديع في علم العربية (1/ 63)، وتوجيه اللع لابن الحجاز (ص 306)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 116).

(وتَجُوزُ قُوَّةُ عَلَمَانِهِ): مع أن «علمانه» فاعل «تجوز»؛ لعدم جريانه على الفعل⁽¹⁾ لأن

جمع التكسير في حكم المفرد لكانه لم يجمع.

(وَالْمُضْمَرُ كَأُوصِفَ): لأن ضمير التكلم والمخاطب أحرف المعارف فتزويجها تحصيل

للحاصل⁽²⁾، وحيث عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح واللام

وغيرهما طرفاً للغائب⁽³⁾.

(وَلَا يُوصَفُ بِهِ): «به»⁽⁴⁾ مفعول ما لم يسم فاعله، وإنما لا⁽⁵⁾ بوصف به؛ لأن الموصوف

أخص أوصافه ولا شيء أعرف منه ولا مساو له⁽⁶⁾ حتى بوصف به، ولأن المضمرة بمنزل من

الوصفية⁽⁷⁾ كما عرفت. وغيره دونه في التعريف؛ فلا يقع موصوفاً له.

(وَالْمُوصُوفُ): المَعْرُوفُ،

(أَخْصُ): أي: أحرف؛ أي: أكمل تعريفاً، ونحو: «جاءني زيد صديقك»، و: «مررت بزيد

هنا»، و: «الرجل الذي كذا»⁽¹⁾ يمتنع⁽²⁾ فيه الحمل على الوصف، لاحتمال البديل، وحمل⁽²⁾

الذي على ذي اللام للموافقة في الصورة.

⁽¹⁾ بعله في (هـ): «و».

⁽²⁾ في (ب) «الحاصل».

⁽³⁾ أورد الصبيان رحمه الله اعتراضاً هنا على كون الضمائر أحرف المعارف، فقال بعد أن أورد هذا النص: «وأورد

عليه الشنقري أن اسم «الله» تعالى أحرف المعارف فهو عرفي من لإيضاح ومع ذلك يعتد للمدح. وأجيب بأنه يعتد

نظراً لأصله وهو الإله الذي هو اسم جنس أو الحائز له بالأعم الأغلب؛ إذ الأصل في الاسم الظاهر أن يعتد وأما

أنه لا يعتد به؛ فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية؛ لأنه لا يدل إلا على الذات لا على معنى بها كذا قالوا.

ويؤيد على تعديل عدم التعتد به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حيثلو على قيام معنى بذات لا قائلوه من

أن الضمير كمرجعه دلالة الهم إلا أن يقال طردوا الداب فاعلم». اهـ حاشية لقصان على شرح الأشموني على

الألفية (3/ 106)

⁽⁴⁾ قوله: «به»، سقط من (هـ)، و(ي).

⁽⁵⁾ في (ي) «لم».

⁽⁶⁾ قوله: «له»، سقط من (هـ).

⁽⁷⁾ في (أ)، و(ي) «الوصفية».

⁽⁸⁾ في (ب) «و».

⁽¹⁾ في (أ)، و(ي): «يتمتع».

⁽²⁾ في (ب): «الحمل».

«لوصف لفظاً يكون الأصل أدنى من الفرع [88و/ب].

واعلم أنه: لو أريد الأخص والمساوي على اصطلاح أهل المنطق، يتناول الكلام الموصوف والمذكر لكنه يرد قولهم «حيوان ناطق»، لأن الموصوف⁽¹⁾ هو الحيوان ليس بأخص⁽²⁾ ولا مساو؛ اللهم إلا أن يقال: الموصوف إنما يكون موصوفاً بعد التوصيف، والحيوان بعد التوصيف بالناتق مساو للناطق وبعد التوصيف بالأبيض لي قولهم: «حيوان أبيض» أخص من الأبيض وحيتئذ يكون هذا الكلام بيان الواقع، إذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم أصلاً⁽³⁾ لكنه يشكل ابتناء ما يبتني⁽⁴⁾ عليه اللهم إلا⁽⁵⁾ أن يقال: [المراد غير اصطلاح المنطق بل المراد «بالأخص» الأعراف؛ كما أشار إليه سابقاً]⁽⁶⁾.

«وممن وثقة⁽⁷⁾» أي: لأجل أن شرط الموصوف أن يكون أخصاً لوصفها. «ثم يوصف ذو اللام» أي: ما فيه لام التعريف بشيء؛ لا بمثله، أي: يمثل المعرف باللام نحو «جاء» في: «جاءني الرجل العالم»، ولو صورته فلا يرد نحو: {قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائمتكم} [الجمعة: 8] لكونه في حكم المعرف باللام، وإن كان تعريفه بالموصولية (57/ب) لا باللام للاشتراك في الصودة، أولئكونها⁽⁸⁾ مع الصلة بمعنى ذي اللام، فإن «الذي ضرب» بمعنى «الضارب».

(1) بعده في (ب): «و».

(2) في (ب): «ما أخص».

(3) سقط من (ب)، و(هـ).

(4) في (ب): «يبتني».

(5) قوله: «إلا»، سقط من (ب).

(6) قوله: «المراد غير اصطلاح المنطق بل المراد بالأخص الأعراف كما أشار إليه سابقاً»: سقط من (1)، (ب).

وفي (ي): «المراد غير اصطلاح المنطق بل مراد من الأخص الأعراف كما أشار إليه سابقاً»، والمثبت من (هـ).

انظر الكلام تفصيلاً هنا في: تفاسير الأصول في شرح المخصول (2/ 585)، وشرح مختصر الزوادة للظوفي (2/ 751)، والتفريغ والتعريف لابن المؤقت (1/ 48)، وتيسير التحرير (1/ 31).

(7) في (هـ): «ثم».

(8) في (ب): «لكونها».

«لو كانا لكانا إلى مطلوبه» أي إلى⁽¹¹⁾ المعروف باللام، ولو بالواسطة لحو: «مورث بالرجل صاحب بجام الفرس»؛ لأن طبعهما من المعارف أخص من البتة، وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات⁽¹²⁾ فأجاز: «بالرجل صاحبك وصاحب زيد»، وأمثاله وعلى ملأ ما⁽¹³⁾ وذكره المصنف عموم على البدلية.

«وإنما التزم وصفت تاييو ملأ بلوي اللام»: أو الذي والتي «المحمولان»⁽¹⁴⁾ على ذي اللام للصورة أو لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام، وهذا جواب ما يقال: إن اسم الإشارة أحرف من المضاف إلى ذي اللام؛ لكونه أحرف من ذي اللام فينبغي على الأصل المذكور: «وهو اشتراط كون الموصوف أخص أو مساوياً»⁽¹⁵⁾ = أن لا يفترقاً⁽¹⁶⁾ جوازاً وامتثاقاً؛ كما في وصف ذي اللام ولك أن تقرّر السؤال بأنه لما استوى ذواللام والمضاف إلى ذي اللام في⁽¹⁷⁾ التزم في الرتبة⁽¹⁸⁾ فما لاسم⁽¹⁹⁾ الإشارة التزم فيه ذواللام دون المضاف إلى ذي اللام في⁽²⁰⁾ تقرير الجواب أنه التزم وصفه بلوي اللام.

«للإيهام»: القضي لبيان الجنس، وذلك لا يتصور بمثله لإيهامه ولا بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف إليه؛ إذ لو اكتسب المبهم الظهور منه كان كالاستعارة من المستعير، والسؤال من السائل المحتاج، والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب.

«ومن ثمة»⁽¹⁰⁾ أي: ومن أجل إيهامه القضي لبيان الذات وكشف الجنس.

⁽¹⁾ قوله: «إلى»، سقط من (ي).

⁽²⁾ في (ب): «المضافات».

⁽³⁾ قوله: «وعلى ملأ ما» في (1): «وعلى ما»، وفي (ب)، و(هـ): «على ما»، وألقت من (ي).

⁽⁴⁾ في (ب): «المحمولين».

⁽⁵⁾ قوله: «وهو اشتراط كون الموصوف أخص أو مساوياً» سقط من (1)، (ب).

⁽⁶⁾ قوله: «أن لا يفترقا»، في (ي): «أن يفترقا»

⁽⁷⁾ في (ب)، و(هـ) «الرتبة».

⁽⁸⁾ قوله: «فلما لاسم» في (ب): «في ما لاسم»، وفي (ي): «فلا لاسم»

⁽⁹⁾ في (هـ)، و(ي): «هو».

⁽¹⁰⁾ في (هـ): «ثم».

(صنف: موزت بهذا الأتيكس): وان كانت الصفة ذا لام⁽¹⁾ من حيث إن الياض عام لا يخص بجنس؛ فلا يكون فيه بيان الجنس⁽²⁾.
(وخصن: بهذا العالم)؛ لأن العلم⁽³⁾ يخص بالإنسان؛ فتعين أنه إنسان وتبين⁽⁴⁾ الجنس، والله أعلم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ في (هـ): «اللام»

⁽²⁾ في (ي): «للجنس».

⁽³⁾ في (ي): «العالم».

⁽⁴⁾ بعله في (ب): «وبه».

⁽⁵⁾ قوله: «والله أعلم» ليس في (ل)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

[باب العطف]

«المُطَفُّ تَائِبٌ مَقْصُورٌ»: احتراز عن غير البدل من ⁽¹⁾ التوابع؛ لأنها غير مقصورة بل

متوابعها

(بالثبوت)؛ أي: بأصل النسبة فلا يلزم قصده، بكيفتها من السلب والإيجاب؛ فلا يورد المخطوب

بـ «لا»، وأما المخطوب عليه بـ «بل» فنقصود ابتداء والمخطوب انتهاء بتبدل الرأي

وكلاهما مقصودان بهذا الطريق؛ وإلا فالإضراب لا يجمع ⁽²⁾ القصد وهو الفرق بين وبين

بدل اللط ⁽³⁾؛ لأن ⁽⁴⁾ متبوعه غلط غير مقصود أصلاً لا ابتداءه على سبق اللسان.

(مع متبوعه): في تركيب واحد احتراز عن البدل؛ لأنه مقصودة دون ⁽⁵⁾ متبوعه.

(توسط): بيان الحكم بعد تمام الحد.

(بينة)؛ أي: بين المخطوف.

(وتبين متبوعه)؛ (1/58) أي: متبوع العطف.

(أخذ الحروف): فاعل «يتوسط».

(المعززة وسناني): بيان الحروف العشرة في قسم الحروف ⁽⁶⁾.

(بطل): قام زيد وعزرو، وإذا عطف على المضمَر ⁽⁷⁾ المضمَل أَكْدَ: المرفوع المتصل ⁽⁸⁾

(بمتصل)؛ ليكون عطفًا على المتصل من وجه ولا يلزم العطف على [69/ب] الجزء.

لأنه لا أكد بمفصل حدث فيه جهة من الانفصال فكان عطفًا على المتصل من هذا الوجه.

وإنما جاز تأكيد الجزء وبيانه وإن كانا مستقلين لفظاً؛ لأنهما غير مستقلين حكماً لكونهما غير

مقصودين بالنسبة ولا يفتان للمتبع فيتبعان النصير المتصل الذي هو كالجزء لعدم

⁽¹⁾ في (هـ): «مثل».

⁽²⁾ في (ي): «لجميع».

⁽³⁾ قوله: «وبين بدل اللط» في (1) «وبين البدل اللط»، وفي (هـ): «وبين اللط».

⁽⁴⁾ في (ي): «لا».

⁽⁵⁾ قوله: «دون»، سقط من (هـ).

⁽⁶⁾ في (ب)، (هـ)، (ي): «الحرف»، والثبت من (1)، ونظر ما سياتي في (ص 544).

⁽⁷⁾ قوله: «المضمَر المرفوع» سقط من (1)، (هـ)، وفي (ي): «المرفوع»، والثبت من (ب).

⁽⁸⁾ قوله: «المرفوع المتصل»، سقط من (هـ).

استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف^(١) بالحروف؛ حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظاً وحكماً، ولما لم يجر تأكيد الفصل بالعين والنفس إلا بعد التأكيد بمفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد^(٢) والمخاطبة لغير اللبس بالفاعل؛ لأنهما يلبان القمل كثيراً بخلاف «كل وأجمع». وأما البديل فهو^(٣) مستقل لفظاً وحكماً كالعطف لكن متبوعه غير مقصود حيث إنه في حكم التنحية^(٤) فهو متبوع لفظاً لا معنى فلا خبر في الخطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه مع^(٥) جزئية^(٦) بخلاف العطف بالحرف؛ فإن متبوعه مقصود ولا يسوغ الخطاطه عن التابع فاعرف.

والحاصل: أنه لا خبر في استقلال التأكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة^(٧) الالخطاط في عدم القصد إياه ولا خبر في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البديل؛ لأن متبوعه وإن كان متبوعاً لكنه منقطع لكونه^(٨) في حكم التنحية^(٩) فيعارض هذه الجهة جهة^(١٠) المتبوعة فلا يستلحق الخطاطه بجزئية^(١) مع استقلال تابعه، وفي العطف: التابع والمتبوع كلاهما مقصودان.

(نحو: ضربت أماً وزيد، وإلا أن يقع فصل)؛ أي: أكد به في جميع الأوقات إلا وقت وقوع فصل:

^(١) قوله: «العطف»، سقط من (هـ).

^(٢) في (ي): «الفصل»

^(٣) يعله في (هـ): «بديل».

^(٤) في (ب)، و(ي): «النتيجة»

^(٥) قوله: «مع» سقط من (١)

^(٦) في (هـ): «جزئية».

^(٧) في (ب)، و(هـ): «لمعارضة».

^(٨) قوله: «لكونه» سقط من (١)، وفي (ب): «لكنه».

^(٩) في (ب)، و(ي): «النتيجة».

^(١٠) سقط من (ب).

^(١١) في (هـ): «جزئية».

(فجور) (وكة) ⁽¹⁾ أي التأكيد لطربان حدوث فنور في المعطوف باعتبار البعد عن الحصر بالفصل ⁽²⁾ فلا يلزم زيادة التابع على التبرع في الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال التبرع بممارسة ⁽³⁾ هذا ⁽⁴⁾ التصور ⁽⁵⁾

(نور: ضربت اليوم زينة)؛ فإنه عطف ⁽⁶⁾ على التاء ⁽⁷⁾ قوله [69/ب] «وزيد» فكان الفصل (وإذا عطفت على الضمير ⁽⁸⁾ المجزوء أحيى الخافض) ⁽⁹⁾؛ نحو: «مررت بك وبزيد» ⁽¹⁰⁾، لئلا يلزم العطف على الجزء والتأكيد غير ظاهر لاحتياجه إلى استعارة المرفوع للمجزوء (58/ب) و ⁽¹¹⁾ لامتناع الانفصال فيه.

⁽¹⁾ كتب في حاشية (ي) «لأنه قد طال الكلام بوجود المتصل، محسن الاختصار بترك التأكيد سواء كتب الفصل قبل حرف العطف «نحو: (ضربت اليوم وزيد) «أريعه كقولته تعالى: { ما أشركنا ولا آباءه } [الأشمام 148]، فإن المعطوف هو (آباءه) و (لا) زائدة بعد حرف العطف لتأكيد العمى. وإنما قال (يجوز تركه، فإنه يؤكد بالفصل مع انفصل كقولته تعالى { فكفكروا فيها هم ولبثوا نادمين } [الشعراء: 94] وقد لا يؤكد والأمراء متساويان هنا، ولعل أن منحب المصيرين أن التأكيد بالفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيين يجوزونه بلا قبح جامعي، رحمه الله» اهـ. الفوائد الضيائية (2/ 47)

⁽²⁾ في (ب) «بالمفصل»

⁽³⁾ في (أ). «بممارسة»، وفي (ب): «لممارسة».

⁽⁴⁾ قوله: «هذا»، سقط من (هـ).

⁽⁵⁾ في (ب)، و(هـ): «القصور»

⁽⁶⁾ سقط من (هـ).

⁽⁷⁾ سقط من (هـ).

⁽⁸⁾ بعده في (ب): «المصير»، وفي (هـ)، و(ي): «الضمير»

⁽⁹⁾ كتب في حاشية (ي) «حرفا كان أو اسما، لأن اتصال الضمير بالجزء مجازا أشد من اتصال الفاعل المتصل بمتصله لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله، والجزء لا ينفصل من جازه، فكثر العطف عليه، إذ يكون كالعطف على معنى حروف الكلمة، وليس للجزء ضمير متصل - كما ينبغي في المصبرات - حتى يؤكد به لولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مدنة ولا يكفي بالفصل، لأن الفصل لا يؤثر له إلا في جواز ترك التأكيد بالفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمفصل لعدم لا تصور له أثر، فكيف يكفي به؟ فلم يبق إلا إعادة العامل الأول، جامعي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (2/ 47، 48).

⁽¹⁰⁾ قوله «لمرمرت بك وبزيد» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والشت من (ي)

⁽¹¹⁾ سقط من (هـ)

ولما قوله «شأنك أن يكون بالأحرار»⁽¹⁾ [النساء: 1] فساداً⁽²⁾، وقيل: الواو للقسم دون المعطف. وأعلم أن المعطوف هو الجور، والعامل مكرز وجره بالأول والثاني، كالعدم معش بدليل قولهم: «بيتي وبيتك»؛ إذ بين لا يضاف إلا إلى متعدد⁽³⁾. وقيل: جره بالثاني كما في المقسم والحرف الزائد⁽⁴⁾ في:

⁽¹⁾ قراءة متواترة، قرأ بها حمزة الزيات؛ قال ابن الأثيري: «هي قراءة أحد القراء السبعة -وهو حمزة الزيات- وقرأه إبراهيم النخعي وقادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وأحمد بن حنبل، والأصفياني والحلي من عبد الوارث»، وقرأ الباقية بالنصب {شأنك أن يكون بالأحرار} [النساء: 1]؛ انظر: السبعة في القراءات لابن جعند (ص 226)، والمبسوط في الفوائد العشر لابن مهران (ص 175)، والتيسير لأبي عمرو الداني (ص 93)، والإقناع لابن الباذش (ص 269). وهذه القراءة فيها صلة تخارج وشدد أبو حيان في تفسيره على من غلط حمزة بعد مناقشتهم وتبين المذهب فيها؛ فقال: «تقول: المعطف المضمحل الجور فيه مذهب. أحدهما: أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهو مذهب الكوفيين، ويونس، وأبي الحسن، والأستاذ أبي علي الشلوين **فقال: لا يجوز ذلك في الكلام إن أكد لصير، وإلا لم يجر في الكلام نحو: «مررت بك فبكيتك وزيت»**، وهذا مذهب الجرمي والذي تخاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأن السماع ببعضه، والقياس بقوله

لما السماع فما روي من قول العرب: «ما فيها غيره وفريه»، يجر الفرس صطفاً على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وغير فريه، والقراءة الثانية في السبعة: «شأنك أن يكون بالأحرار» أي والأحرار، وتأويلها على غير المعطف على الضمير، أي يجرح الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعشى، وأبي ذؤيب، وحمزة.

ومن لدن الحسن فيها أو التلظ على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج من أن يجعل ذلك ضرورية... «أه ثم سرود أحياناً كثيرة من الشعر المحتج به ثم قال: «فأنت ترى هذا السماع وكثرة، وتصرف العرب في حرف المعطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة بيل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يباد الجار كقوله، تعالى: {عليها وعلى لملك تمهلون} [المؤمنون: 22]... ولما القياس فهو أنه كما يجوز أن يدل من يؤكد من غير إعادة جره، كذلك يجوز أن يعطف عليه إلا مع الإعادة لأن التثنية

⁽²⁾ في (ب)، و(هـ)، و(ي) «فساد»

⁽³⁾ في (ب)، و(هـ)، و(ي)، «امتداد».

⁽⁴⁾ قوله: «الحرف الزائد» سقط من (د)، (هـ)

... ثم اسم السلام ...

{وكنى بالله} {الأحزاب. 39}، وهو الأصح
(والمنطوق لم يحكم المنطوق عليه). فيما يجب ومتع، وفيه اللهم إلا⁽²⁾ أن يقال إلا فيه
يخص به ولا يتعمد كبناء «لا رجل وزيد»، و «يا زيد وعبد الله»، وكالتجرد عن اللام
في «يا زيد والحارث»، وكاشتغال الضمير في: «زيد⁽³⁾ شجاع وغلाम»، ولغوذلك وأما
نحو: «رب شاة وسخلتها»؛ بتقدير⁽⁴⁾ التذكير لقصد عدم التعين؛ أي: «رب شاة وسخلة
لها»، أو عمول على نكارة الضمير كـ «ربه رجلاً» على لشؤذ، وفيه، وضعف:

الواجب للمائة المجان وجبها ...

وكذا: «الضارب الرجل وزيد»، وقيل بمتع. والفرق: أن الضمير عائد إلى «المائة» وهي
معرفة باللام فكان المضاف إلى ضميرها في حكمها، فكان في حكم «الواجب المائة» بخلاف
«زيد» حيث يكون التقدير: «الضارب زيد».

⁽¹⁾ جزء بيت من بحر الطويل لسيدنا زيد بن ربيعة رضي الله عنه، وليت بتمامه
ومن يملكو خولاً كأيلاً قد أحقر

إلى الخول ثم اسم السلام عليكما
ديوان ليد طبعة إسمان عباس (ص 214)، وموله في الخصائص لابن سني (3/ 31)، ونتائج المبكر للسبلي
(ص 37)، والديع في علم العربية (1/ 292)، وشرح المصطلح لابن يعيش (2/ 173)، وشرح الشاطبي على
الألفية (4/ 25)، والغايد الحوية للبدر العتيبي (3/ 1300)، وشرح شذور الذهب للجوزجري (2/ 583)،
ويلا نية في شرح التسهيل لابن مالك (3/ 233)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 242)،
وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1809)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 128)، ومعجم الغوامع (2/ 510)

⁽²⁾ سقط من (ب).

⁽³⁾ سقط من (ب).

⁽⁴⁾ في (ي) «تقدير».

⁽⁵⁾ صدر بيت من بحر الكامل للأعشى الكبير، والبيت بتمامه.

الواجب للمائة المجان وجبها
فوقاً لوجهي أمثالها
وقد تقدم لونه في (ص 352).

(تؤمن كمنه)^(١١)، أي: ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف^(٢) عليه فيما يجب فيه^(٣)

ويتمتع^(٤).

(كَمْ يَجُزُّ لِي: «مَا زِيدَ بِقَائِمٍ»^(٥) وَلَا قَائِمٌ»^(٦) صَرَوْ: «إِلَّا الرَّوْعُ»: فِي «ذَاحِب» يَجْعَلُ «صَرَوْ» مَبْدَأً، وَ«ذَاحِب» خَبَرٌ لَهُ مَقْدَمًا^(٧) عِيدِهِ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ بِالْمُطَفِّ عَلَى مَعْمُولِيَّ عَامِلٍ وَاحِدٍ لَا مَتَاعَ عَمَلٍ مَا فِي الْخَبَرِ الْمَقْدَمِ، وَلَأنَّهُ لَوْ نَصَبَ لَوْجَرٌ عَطْفًا عَلَى الْخَبَرِ لَزِمَ حَذْمُ مَا وَجِبَ فِي الْمَطْرُوفِ عَلَيْهِ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْعائدُ إِلَى اسْمِ «مَا» وَفِيهِ.

(وَأَيْمًا جَارًا: الَّذِي يَطِيرُ): جَوَابٌ^(٨) [٧٠/ب] سَوَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ «يَطِيرُ» صِلَةٌ «الَّذِي» وَفِيهِ ضَمِيرٌ، وَلَا ضَمِيرٌ فِيمَا عَطَفَ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ:

(يَنْغَضِبُ زَيْدُ الدَّيَّابِ؛ لِأَنَّهَا): أَي: مَا جَارَ^(٩) هَذَا الْكَلَامَ إِلَّا لِأَنَّهَا:

(قَاءَ السَّيِّئِ): وَكَ «فِي» بِهِ رَابِطَةٌ، وَفِيهِ، «لَا» الْعَاطِفَةُ وَفِيهِ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لِلْسَّيِّئَةِ عَاطِفَةٌ

أَيْضًا لَكُنْهَا تَجْعَلُ الْجُمْلَتَيْنِ كَجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَكْتَفِي بِالرَّبِطِ^(١٠) فِي الْأَوَّلَى، وَالْمَعْنَى: «الَّذِي إِذَا

يَطِيرُ لِيَنْغَضِبَ زَيْدُ الدَّيَّابِ» [أَو: «الَّذِي يَنْغَضِبُ زَيْدُ يَطِيرُ أَنَّهُ الدَّيَّابُ»، وَهَكَذَا تَقُولُ لِحَو:

«الَّذِي يَطِيرُ الدَّيَّابُ»^(١١) لِيَنْغَضِبَ هُوَ زَيْدٌ» بِالرَّبِطِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ لَصِبْرُورَةِ الْجُمْلَتَيْنِ بِالْقِيَامِ

مِثْوَلَةٍ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَكْتَفِي بِالرَّبِطِ فِي إِحْدَيْهِمَا.

(١) فِي (ب)، وَ(هـ): «ثُمَّ»

(٢) يَعْنِي فِي (ب)، وَ(هـ): «عَلَيْهِ»

(٣) مَقْطَعٌ مِنْ (ب)، وَ(ي).

(٤) يَعْنِي فِي (ب): «عَتَّ».

(٥) يَعْنِي فِي (ب): «أَوْ قَائِمًا»

(٦) يَعْنِي فِي (هـ): «إِلَّا».

(٧) فِي (ي): «مَقْدَمٌ».

(٨) يَعْنِي فِي (ي): «مَنْ»

(٩) فِي (ب): «جَاءَ».

(١٠) فِي (هـ): «بِالرَّابِطَةِ».

(١١) قَوْلُهُ: «أَوِ الَّذِي يَنْغَضِبُ زَيْدُ يَطِيرُ أَنَّهُ الدَّيَّابُ وَهَكَذَا تَقُولُ لِحَوِ الَّذِي يَطِيرُ الدَّيَّابُ» مَقْطَعٌ مِنْ (٧).

«وَإِذَا عَطِيفٌ عَلَى مَفْعُولِي عَامِلَيْنِ مُتَحْتَلِفَيْنِ»: لا يقال لا يعرف لاستعمال⁽¹¹⁾ «إِنْ» والماضي ههنا⁽¹²⁾ جهة حسن لأننا نقول في استعمال «إِذَا» والماضي هنا اعتبار اللطف وهو (1/59) الإشارة⁽¹³⁾ إلى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعده جوازُه وإن⁽¹⁴⁾ ادَّعى المخالف على وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل: «ولم يحز العطف».

(لم يحز)⁽¹⁵⁾: مطلقاً عند سيوريه؛ بخلاف العطف على معمولي عامل واحد فإنه جازئ وفقاً⁽¹⁶⁾؛ نحو: «ضرب زيد عمراً وبشر⁽⁷⁾ بكراً»، وإنما لم يحز لامتناع قيام الحرف الضعيف⁽¹⁸⁾ مقام عاملين مختلفين، ولأن الواو إذا قام مقام «إِنْ» و⁽⁹⁾ «فِي» فقد وقع بيته وبين مجروره فاصل أجني⁷؛ إذ التقدير: «وفي عمرو⁽¹⁰⁾ الحجرة» وفي ترتيب⁽¹¹⁾ عدم الجواز على وجود العطف⁽¹⁷⁾ نظراً والصواب: أن يقال ولم يحز العطف على عاملين مختلفين.

⁽¹¹⁾ في (ي): استعمال

⁽¹²⁾ في (هـ)، و(ي): «هنا».

⁽¹³⁾ في (ي): «إشارة».

⁽¹⁴⁾ قوله: «إِنْ» مقتط من (ي).

⁽¹⁵⁾ يعلم في (ب): «المطف»

⁽¹⁶⁾ في (ب): «اتفاقاً»

⁽¹⁷⁾ في (هـ): «وبشر».

⁽¹⁸⁾ قوله: «الحرف الضعيف»، في (ي): «حرف صحيح»

⁽¹⁹⁾ يعلم في (ب): «معام».

⁽²⁰⁾ قوله: «وفي عمرو»، في (ب): «وفي عمرو»، وفي (هـ): «وعمراني»

⁽²¹⁾ في (ي): «ترتيب»

⁽²²⁾ في (ب)، و(هـ)، و(ي): «المطف».

«مطلباً للقرآن»⁽¹⁾، فإنه جوزة⁽²⁾ مطلقاً لباساً على المعطف على معمولي حامل

واطر⁽³⁾.

«لا يخرى⁽⁴⁾»؛ «في الدار ليد والحجرة مصرو»؛ أي إلا لي صورا تقديم المجرور لمجهي في كلامهم: «ما كل سؤفة ثمرة ولا كل يتخاء فتنة»⁽⁵⁾، وقوله:

أكل لخرى لخرين أمراً
وكتاب لوكدة بالليل لارا⁽⁶⁾

⁽¹⁾ هو يحس من زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء الديلمي، أبو بكرها أذهب، لمجوزي، وهو رئيس المدرسة الكوفية، لمجوزي، مشارك في الطب والفقه وأيام العرب. وهو ابن خالة حماد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. ولد بالكوفة سنة (144هـ)، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، وأقرب أبي المأمون العباسي، ومجوزي في طريق مكة سنة (207هـ). من مصنفاته: معاني القرآن، وهو من أجل مصادر الترمذي، ومجوزي في تفسير القرآن، انظر ترمذ في تاريخ العلماء النحويين للتوحي، (ص 187)، وتاريخ المقصور والمدود، الصادر في القرآن، انظر ترمذ في تاريخ العلماء النحويين للتوحي، (ص 187)، وتاريخ حذفة (16/ 224)، وتزده الألبه في طبقات الأدباء (ص 81)، وإنبه الرواة على إنبه النحاة (4/ 7).

⁽²⁾ في (هـ): «جوزة»

⁽³⁾ انظر رأي سيويه والفراء والكلام منصف في: الكتاب لسيويه (1/ 65)، والأصول في النحو لابن السراج (2/ 70)، وشرح كتاب سيويه (1/ 344)، والمسائل لجليات للفارسي (ص 79)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 386) مسألة 65، وشرح القفص لابن يعيش (2/ 196)، وأما ابن الحاجب (1/ 134)، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 257)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 388)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 974)، والتذيل والتكميل (8/ 253)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 819)، وأوضح للمالك لابن هشام (3/ 145)، ومعني اللبيب له (ص 382)، وتهجد القواعد لناظر، لجيش (5/ 2165)، وشرح الشافعي على الفقه ابن مالك (3/ 711)، والمقاصد النحوية (3/ 1355)، ومعني المواعظ (2/ 521)

⁽⁴⁾ قوله: «في نحو»، سقط من (هـ).

⁽⁵⁾ انظر القول العربي، هذا في: الجمل في النحو، المسلوب للخليل (1/ 323)، والكتاب (1/ 65)، والأصول في النحو (2/ 70)، والبدیع في علم العربية لابن الأثير (1/ 303)

⁽⁶⁾ البيت من بحر المختار، وهو لأبي ذؤاد الإبادي في ديوانه (ص 353)، ومجوزي في: الكتاب لسيويه (1/ 66)، والأصمعيات (ص 191)، وشرح كتاب سيويه (1/ 344)، وشرح القفص لابن يعيش (2/ 196)، وأما ابن الحاجب (1/ 134)، وشرح عمدة الحفاظ لابن مالك (ص 500)، والمقاصد النحوية (3/ 1355)، وبلا نسبة في المسائل لجليات للفارسي (ص 79)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 386) مسألة 65، وشرح ابن عصفور على الجمل (1/ 257)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 388)، وشرح الكافية الشافية له (2/ 974)، وحاشية الصبان على الأشموني (2/ 206).

واقصر الجواز على صورة السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع.
 (خلافاً لسيبويه)؛ فإنه منعه مطلقاً [70 ظ/ب] وحمل الأمثلة المذكورة على حذف المضاف
 وإبقاء المضاف إليه على إعرابه على نحو: «فَيُذَوِّنُ عَرَفْنَ الدُّنْيَا وَآلَهُ يُهَيِّدُ الْآخِرَةَ»
 [الأنفال: 67]؛ أي: عَرَفْنَ الْآخِرَةَ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ⁽¹⁾؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

⁽¹⁾ هي قراءة شاذة، وهي قراءة سليمان بن جهم المدني، وقد وجهها ابن جني في محضه (1/ 281)؛ فقال: «وجه جواز ذلك على مرته وقلة نظيره أنه لما قال: «تَرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا»، فمجرى ذكر العرص فصار كأنه أعاده ثانياً فقال: عرض الآخرة ولا يتكرر نحو ذلك»، وانظر القراءة وتوجيهها في: الانتساب لكشف الأيات المشككة الإعراب لابن حيدلان (ص 24)، وشرح السهيل لابن مالك (1/ 388)، وشرح ابن الناطم على الألفية (ص 288)، وارتشاف العرصب (4/ 1841)، والتذيل والتكميل (5/ 182)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 161).

[باب التوكيد]

«التأكيد»⁽¹⁾ «تابع»⁽²⁾: جنس وياقي القيود لفصل.

«تقرّر»⁽³⁾ «أمر المتبوع»؛ أي: شأنه، ومعنى التقرير ههنا⁽⁴⁾: أن يكون معنى التأكيد ثابتاً في المتبوع، ويدل عليه صريحاً. وخرج بهذا القيد ما سوى التأكيد وسوى الصفة المقررة؛ وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف⁽⁵⁾، والصفة غير المقررة⁽⁶⁾، ظاهر⁽⁷⁾ ظاهر⁽⁸⁾.

وكذا في⁽⁹⁾ البدل؛ لأن متبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصوداً، وقولهم: «إن الإبدال للتقرير»؛ معناه: أنه لتقرير ما صدق البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع.

فإن قيل: قد ذكر صاحب «الفصل»⁽¹⁰⁾؛ لمحو: «يا زيد زيد» من البدل ويصدق عليه هذا⁽¹¹⁾ الحذف.

قيل: إنه إن ذكر بهذه الحية فلا شك أنه تأكيد، وإن ذكر «زيذاً ولا» بحيث يكون توطئة للذكر غيره ثم بدا له أن يقصده دون غيره فذكره تأكيداً بهذا الطريق فيكون بدلاً لكونه مقصوداً دون الأول ولا خير في كرون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود لاختلاف الزمان.

«في الشيء»: نفسها أو صفتها؛ نحو: «جاءني زيد نفسه» و⁽¹²⁾: «عيله» وهو تمييز (59/ب) عن النسبة في إضافة الأمر إلى المتبوع؛ أي يقرر أمر⁽¹³⁾ نسبة المتبوع، أو شموله أو تمييز عن

⁽¹⁾ يعلمه في (ب): «مبدأ»

⁽²⁾ يعلمه في (ب): «خبر»

⁽³⁾ يعلمه في (ب): «صفة تابع»

⁽⁴⁾ في (هـ): «هنا».

⁽⁵⁾ في (ب)، و(ي): «بالحرف».

⁽⁶⁾ في (ب)، و(هـ): «الغير»

⁽⁷⁾ في (ي): «مقررة».

⁽⁸⁾ في (ي): «ظاهرة».

⁽⁹⁾ سقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ هو جار الله الزعزعي، وقوله في الفصل في صفة الإعراب (ص 62، 67)، وقوله هنا إشارة إلى قول أحد أئمة

جمهور النحويين: يا زيد زيد اليمضات اللبيل . تطاول اللبيل عليك فأنزل

⁽¹¹⁾ قوله: «ههنا» ليس في (1)، (ي)

⁽¹²⁾ في (ي): «أوه».

⁽¹³⁾ سقط من (ب)

الذات المذكورة التامة بالإضافة، وهو الأمر وبهذا القيد وما بعده خرج {نقطة واحدة} [الحاكة: 13]، و: «أسمى الذائر»؛ لأن تقريرها في المعنى الإفرادي لا في النسبة أو⁽¹⁾ الشمول، ووفق المصنف بأن تقريرها بالتضمن دون المطابقة؛ ولية نظره: إذ أجمعون كذلك على أن الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة فلا بد مما ذكرناه.

(أو الشمول)؛ نفسه نحو: «جاءني القوم كلهم»، أوصفته؛ نحو: «جاءني القوم أجمعون»، فإن قوله «أجمعون» يقرر أمر المتبوع في صفة الشمول، وهو الاجتماع.

واعلم أن كون «أجمعون» دالاً على صفة الاجتماع لا يتاني كونه دالاً على الشمول مقررًا له وتقرير الشمول بـ «كلهم» لا يتاني تقريره [71/ب] بـ «أجمعون» ويتابعه⁽²⁾ لأنه قد⁽³⁾ يقرر الشيء ويكرر⁽⁴⁾ مرارًا؛ فلا يرد ما ذكر في بعض الشروح.

ولغالب أن يقول: هذا التعريف لا يتناول⁽⁵⁾ نحو: «إن إن زيدًا» لعدم التقرير في النسبة أو الشمول، وقوله يجري في الألفاظ كلها يشير إلى تناوله إياه.

والجواب أن: يراد في النسبة تقسمها أو صفتها، وإن المكررة تقرر صفة نسبة الجملة؛ وهي كونها إنكارية أو مطلية لا ابتدائية، أو يجعل التعريف لنوع من التأكيد؛ وهو التأكيد الاسمي والضمير في «وهو» لفظي ومعنوي يرجع إلى الجنس دون التأكيد المعروف؛ فلا يدل قوله «ويجري»⁽⁶⁾ في الألفاظ كلها على دخولها فيه⁽⁷⁾

(1) في (ب)، و(ي): «وهو»

(2) يسميه في (ب): «في».

(3) في (ح): «ويتابع».

(4) قوله: «قد» ليس في (أ)، (ب).

(5) في (ي): «تتكرر»

(6) في (ب): «ويكرر»

(7) في (أ): «يصدق».

(8) في (أ)، و(ب): «ولم يجر».

(9) انظر الكلام منملاً في القصب للبرد (2/ 343)، وشرح كتاب سيره (1/ 32)، وشرح الكتاب للرملي (ص 372)، والبيع في علم العربية (1/ 554)، وتوضيح البيع لابن بطيخ (ص 257)، وشرح المصن لابن عيسى (2/ 222)، وشرح ابن معمر على الجمل (1/ 431)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 303)، وشرح الرضي على الكافية (1/ 386)، والتفصيل والتكميل (5/ 155)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 983)، وتهدد القواعد لناصر الجليش (3/ 1384)، وشرح التلطي على النية ابن مالك (5/ 33)، والمقاصد السوية (4/ 1589)، وجميع المراجع (3/ 175).

(وَحَرْفٌ): عائد إلى التأكيد، بمعنى التقريب، أو التقريب⁽¹⁾ لا بمعنى التابع المذكور حيث حرف اللفظي بتكرير اللفظ الأول، والتأكيد هو المكرر لا التكرير، وهو من باب الاستخدام ويمكن⁽²⁾ أن يعود إلى التأكيد، ويحصل قوله بتكرير⁽³⁾ اللفظ الأول، وقوله باللفظ على ما يصح به

الحصل:

(تَقْطِئُ وَتَقْطِئُ): فالتأكيد:

(الْقَطْطِئُ): أو التقريب اللفظي

(تَكْرِيرُ الْقَطْطِ الْأَوَّلِ): أي: ما به تكرير⁽⁴⁾ اللفظ، أو⁽⁵⁾ يراد به الحقيقة ولو حكماً بالترادف؛

نحو: «ضربت أنت»، و: «أضرب أنا»، و: «ضربتك إياك»؛ قيل الأول تأكيد، والثاني بدل وهو عجب لعدم الفرق؛

فإن قيل: إن أريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الأول بعينه لا يندرج فيه نحو: «ضربت أنت»، و: «أضرب أنا»، و: «جائع نافع»، و: «لبث أسد»⁽⁶⁾، ونحو ذلك، وإن أريد التكرير ولو بإيقاع المترادف⁽⁷⁾ (1/60) لدخل⁽⁸⁾: «أبصعون، وأكتمون، وأبتمون» فيه

قيل: المراد الأخير وترادف هذه الألفاظ ممنوع لكن الفرق بين أبيض أكتع وبين «خيي⁽⁹⁾ نيث⁽¹⁰⁾» شكل لعدم الترادف فيهما؛ اللهم إلا أن يمنع كون «نيث» تأكيداً و⁽¹¹⁾ يجعل

⁽¹⁾ قوله: «أو التقريب»، سقط من (ي)

⁽²⁾ في (ي): «أو يمكن».

⁽³⁾ في (ي): «تكرير»

⁽⁴⁾ في (ب): «تكرر».

⁽⁵⁾ في (هـ): «وه».

⁽⁶⁾ قوله: «لبث أسد» في (د)، (هـ)، (ي): «لبث وأسد» يوافق المصنف وهو وهم، والثبت من (ب)

⁽⁷⁾ في (د)، (ي): «المترادف».

⁽⁸⁾ في (هـ): «لدخلول».

⁽⁹⁾ بعده في (ب)، و(هـ)، و(ي): «وه».

⁽¹⁰⁾ قال الرضي: «من بشت الشيء، أي استخرجه»، وقال الزبيدي: «ومن الجاز فلان خييت نيث، أي:

شروه. شرح الرضي (2/ 367)، وتأني العروس (5/ 368)

⁽¹¹⁾ في (هـ) «أو».

صفة أخرى لموصوف «غيث»⁽¹⁾، فلينأثرا!

(مطل: جائتي زيد زيد): ويجري التأكيد.

(هي الألفاظ كلها): وقد يراد⁽²⁾ فيه عاطف: نحو: «والله⁽¹⁾ ثم والله»: و: {كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون} [التكاثر: 3، 4] و⁽⁴⁾: {فلا تحسبنهم} [آل عمران 188 [71/ب] بعد: {ولا تحسبن} {آل عمران: 188}، وغير ذلك.

ف قوله «كلها»، أي: أسماء⁽⁵⁾ أو أفعالاً⁽⁶⁾ أو حرفاً⁽⁷⁾ أوجعاً، أو مركبات تفيدية، أو غيرها، و⁽⁸⁾ نحو: «قوات، لكتاب سورة سورة»، و: {جاء ربك والملك صففاً صففاً} [الفجر: 22]، و: «بنيت له⁽⁹⁾ باباً باباً»، و: «جاء القوم ثلاثة ثلاثة» ليس من باب التأكيد ولا من باب

التوابع وجعله تابعاً غلط وإنما هو تكوير المعنى والثاني غير الأول معنى وأحزاب الأول والثاني إعراب واحد لتأولهما بلفظ واحد فظهر في موضعين تحوُّلاً عن الترجيح بلا مرجع والتأكيد أو التكرير⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ انظر تفصيلاً أكثر في الأصول في الحو لاين السراج 2/ 23، وشرح كتاب سيويه للسيراني 1/ 111، وشرح الفصل لاين يمش 2/ 166، وأما ابن الحاجب 1/ 389، 2/ 524، وشرح الرضي 2/ 367، ولكتاش في فني الصرف والنحو 1/ 218، ومخلص الشراهد وتلخيص القواعد (ص 340).

⁽²⁾ في (ب): «يزاد».

⁽³⁾ قوله: «عاطف نحو والله» في (د): «عاطف والله»، وفي (ي) «العاطف نحو والله».

⁽⁴⁾ سقط من (ب)، و(هـ).

⁽⁵⁾ في (ي): «أسماء».

⁽⁶⁾ في (ي): «أفعالا».

⁽⁷⁾ في (د)، و(ي) «حرفاً».

⁽⁸⁾ سقط من (ي).

⁽⁹⁾ في (ي): «هنا».

⁽¹⁰⁾ انظر كلام النحويين في تخرج الآيات القرآنية ومناقشتها في الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد (ص 84)، والأصول في النحو لاين السراج 2/ 23، وشرح كتاب سيويه للسيراني 1/ 243، وشرح الفصل لاين يمش 2/ 166، وأما ابن الحاجب 1/ 389، 2/ 524، وشرح ابن مسعود على جمل الزجاجي 1/ 494، وشرح التسهيل لاين مالك 1/ 64، وشرح الرضي 2/ 372، ولكتاش في فني الصرف والنحو 1/ 218، والتلخيص والتكميل 1/ 251، وتلخيص الشواهد وتلخيص القواعد (ص 340)، وتهجد القواعد لناظر الجيش 1/ 322، وشرح الشاطبي على ألفية بن مالك 3/ 291، وجمع المواضع 3/ 172.

«المضوي» أي: كائن.⁽¹⁾

«بالفاظ مشطوبة»: أي: هو كل ملتبس بهزنيات محصورة.
«وهي: ثقتة وعتقة وكلاءختا» معناه: اثنان.

«وكلمة واجتمع وانكح وأتبع وأبصح» وهي مؤنكدة لا جمع، وقيل: لا معنى لها مفردة؛ كـ
«حسن بسن». وقيل: «أكتع» من «حول كتيح»⁽²⁾ أي: نام، و«أبصح» من «أبصح»⁽¹⁾
العرق» أي: سال، و«أبتع» من البتة وهو طول العنق مع شدة مغرزا.

«وأبصح» بالصاء المهملة، وقيل بالضاد المعجمة.

«فألا وكان»⁽⁴⁾ أي: النفس والعين.

«فمتان» أي: يقعان على الواحد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما؛ تقول: «جاءني زيد نفسه»، و: «جاءني الزيدان أنفسهما»، و: «لزيدون
أنفسهم»، و: «المرأة نفسها»، و: «النساء أنفسهن».

«وتعميرهما»⁽⁵⁾ تقول: نفسة: في المذكر الواحد⁽⁶⁾

«نفسها»: في المؤنث الراحدة

«نفسهما»: في المذكورين العاقلين⁽⁷⁾، بإيراد⁽⁸⁾ صيغة الجمع في التشية وعن بعض العرب

⁽¹⁾ قوله: «المضوي أي كائن» في (أ): «المنس كائن»، وفي (ب)، و(هـ): «المضوي كائن»، والثبت من (ي).

⁽²⁾ في (ب)، و(ي): «كتع».

⁽³⁾ قوله: «وأبصح من بصح»، في (هـ): «وأبصح من بصح».

⁽⁴⁾ في (ي): «فألا كان».

⁽⁵⁾ في (أ)، و(ب): «وضميرها»، والثبت موافق لما في الكافية (ص 31)

⁽⁶⁾ قوله: «المذكر الواحد»، في (ي): «الواحد المذكر»

⁽⁷⁾ قوله: «المذكرين العاقلين» في (أ)، و(ب): «المذكر العاقل».

⁽⁸⁾ في (ب): «براد».

«نفساهما وميناهما»⁽¹⁾، والأوّل أولى.

(أنفسهم)؛ في جمع المذكور العاقل.

(أنفسهن)؛ في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكور.

(و) القسم (الثاني)؛ لمّا⁽²⁾ سمى النفس والعين أوليين سُمّي الثالث ثانياً.

(للكلى)؛ نحو: «جاءني الرجلان».

(كلّاهما)؛ والمرأتان

(كلّاهما)؛ والباقي بعد الثلاثة وهو كل⁽³⁾ (60/ب) وأجمع... إلخ عا⁽⁴⁾ هو⁽⁵⁾ جمع حقيقة؛

نحو: «جاءني القوم كلهم أجمعون»، أوحكماً إذا كان مفرداً إذا كان⁽⁶⁾ ذا أجزاء يصبح اقتراحها حسناً أوحكماً⁽⁷⁾، نحو: «قرأت الكتاب كله»، و: «اشتريت العبد كله».

[72/و/ب] (لغير المكي باختيار⁽⁸⁾ الضمير)؛ في نحو «قرأت الكتاب» (كله)؛ و: قرأت القصة (كلّها)، و: اشتريت العبد (كلّهم)؛ و: تزوّجت النساء (كلّهن).

⁽¹⁾ وهم أبوحيان ابن الناطم في قوله في تنبيههما، فقال: «ولقد وهم الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك نايماً لأبيه، فأجاز أن يقول في تنبيه المؤكّد قام الزيدان بنفسهما، وكذا ميناهما، ولم يلحظ إلى ذلك أحد من النحويين»، وأورد الأشمونى الرّد عليه فقال «وإنّ المشى فقل الشارح [أي: بن الناطم] - بعد ذكره أن الجميع فيه هو لختار - ويحوز فيه أيضاً الأفراد، والتنبيه. قال أبوحيان: وهم في ذلك؛ إذا لم يقل أحد من النحويين به. وفيما قاله أبوحيان نظر، فقد قال ابن إياز في شرح النصول، ولوقت: «نفساهما» بخار، فصرح بمحواز التنبيه. وقد صرح النجاة بأن كل منس في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجميع، والأفراد، والتنبيه، والمختار الجميع، نحو: { فقد صنت قلوبكم } [اتحريم: 4] ويترجم الأفراد على التنبيه عند الناطم، وعد غيره بالمكس، وكلاهما مسموع»، انظر: إرشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (1947/4)، وشرح الأشمونى على الألفية (2/335).

⁽²⁾ قوله: «لله»، سقط من (هـ).

⁽³⁾ في (ب): «كله».

⁽⁴⁾ في (ب)، و(هـ): «لله»

⁽⁵⁾ سقط من (ب)، و(هـ).

⁽⁶⁾ قوله: «إذا كان»، سقط من (هـ)، و(ي).

⁽⁷⁾ قوله: «إذا كان مفرداً إذا كان ذا أجزاء» يصبح اقتراحها حسناً أوحكماً» سقط من (ب).

⁽⁸⁾ في (ب)، و(ي): «باختلاف».

وباعتبار⁽¹¹⁾ الصيغ (هي) الكلمات

(المركبة، نحو: أجمع)، في المذكر الواحد.

«جتماع» في المونة الواحدة⁽¹²⁾ أو الجمع بتأويل الجماعية.

(المستوفى): في (جنت) المذكر جمع لي جمع⁽¹³⁾ المونث، وأجاز الأحنف: «أجمان

وجعوان»⁽¹⁴⁾ وهو غير مسموع.

«ولا يؤكّد به «كل وأجمع» إلّا ذو الجزاء» أي: فواصور متعددة لتتناول⁽¹⁵⁾ الأفراد والأجزاء؛

إلّا⁽¹⁶⁾ الكلية⁽¹⁷⁾ والجزئية لا تصحقان⁽¹⁸⁾ إلا فيه.

(نصح): صفة الـ «أجزاء».

(تفرأها) أي: تلك الأجزاء.

«جنا أوحكنا» أي: سواء كان افتراضهما⁽¹⁹⁾ حسباً أوحكناً، أو تمييز مزال⁽²⁰⁾ من فاعل

يصح⁽²¹⁾ أو مفعول مطلق، كـ «ضربت⁽²²⁾ سوطاً»، أوحال مجلف مضاف⁽²³⁾؛ أي: يصح

افتراضها⁽²⁴⁾ إذا حسن أوحكم أو غير ذلك.

⁽¹¹⁾ في (ي): «باعتلاف»

⁽¹²⁾ قوله: «المونة الواحدة» في (ي) «المونث لواحدة»

⁽¹³⁾ في (ي) «الجمع»

⁽¹⁴⁾ في (ن): «أجماعات»، وفي (ي): «جماعات»

انظر قول الأحنف ومن رقه فيه من الكوفيين في شرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1178)، والخليل والتكميل لأبي حيان (1/ 224)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 977)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 298)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 6)

⁽¹⁵⁾ في (ي) «فتناول».

⁽¹⁶⁾ سقط من (ب)

⁽¹⁷⁾ سقط في (ي): «والاجتماع».

⁽¹⁸⁾ في (هـ): «يتحقق»، وفي (ي): «يتحققان»

⁽¹⁹⁾ في (هـ): «تفرأها»، وقوله: «أي سواء كان افتراضهما» سقط من (ي).

⁽²⁰⁾ في (ب): «إن»

⁽²¹⁾ سقط من (هـ)

⁽²²⁾ في (هـ): «ضربت».

⁽²³⁾ قوله: «مجلف مضاف» في (ي): «جلف مضاف».

⁽²⁴⁾ في (ن)، و(ب) «افتراضهما»

(نحو: اُخْرِجْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ): تأكيد القوم ونظير ذي أجزاء يصبح أفرادها⁽¹⁾ حساً.

(و: اشتركت العبد كله): تأكيد «العبد» ونظير ذي⁽²⁾ أجزاء يصبح أفرادها حكماً؛ من حيث إن العبد يصبحُ اشتراءً بعبده دون بعضي.

(بجلاؤه جاءني زيد كله): لدم صفة الفراق أجزاءه حساً ولا لي حكم الجلي.

(وكذا أكد الضمير المرفوع المتصل): أي: إذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل؛ وهذا بخلاف الجور والخصوب؛ لأنه لا استتار⁽³⁾ فيهما حتى يلزم الالتباس.

(بالنفس والعين)⁽⁴⁾؛ بخلاف «كل وأجمع» وأخواته.

(أُكِّدَ بِمُتَّصِلٍ)⁽⁵⁾: أولاً ثم بالنفس والعين؛ لأنهما⁽⁶⁾ يقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفاعل تأكيداً في المستكن إذا لم يؤكد بخلاف «كل وأجمع»؛ حيث لا يصبح وقوعهما فاعلين فلا حاجة إلى التأكيد لدم اللبس⁽⁷⁾ ونحو: «ضرباًهما أنفسهما»، و: «ضربوا هم أنفسهم» مع عدم اللبس، لوترك التأكيد عمولاً على «ضرب هو نفسه» طرؤاً للباب.

(مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَلْتِ نَفْسَكَ): تأكيد⁽⁸⁾ للتاء الضمير بعد الضمير⁽⁹⁾ بعد تأكيد، بمفصل.

(وَأَكْثَعُ وَأَخْوَاهُ): أي أخوا⁽¹⁰⁾ «أكثع» ومتلاه ونظيراء؛ وهما. أتبع وأبصح.

(اكتباعٌ لا جفع): استعمالاً [72 ط/ب]

(1) في (ن)، و(ب)، و(هـ): «أفراقهما»، والثبت من (ي).

(2) قوله: «ذي»، سقط من (هـ).

(3) قوله: «لأنه لا استتار» في (ن): «لا استتار»، وفي (ب): «لأنه لا استتاء».

(4) يجب في حاشية (ي): «وإنما قيد بالنفس والعين، جواز تأكيد المرفوع المتصل بـ (كل) و (أجمعين) بلا تأكيد، نحو (القوم جاءوني، كلهم وأجمعون) لعدم التباس اتكاف بالفاعل، لأن (كلا وأجمعين) ببيان المواصل قليلاً، بخلاف (النفس والعين) فإنهما يليانها كثيراً، جامي جامي رحمه الله» اهـ. انظر: «لغواتد الضميرية (2)

(60)

(5) بعده في (ب): «جرا».

(6) في (ي): «فإنهما»

(7) في (ي): «الالتباس».

(8) بعده في (هـ): «للضمير».

(9) قوله: «لأنه الضمير بعد الضمير»، سقط من (هـ)، وقوله: «بعد الضمير»، سقط من (ي).

(10) قوله: «وإخوانه أي أخواه»، في (ي) وإخواته أي أخواه.

«فَكَما يَتَقَدَّمُ»: «أَكْتَع» و⁽¹⁾ «أَبْتَع» و⁽²⁾ «أَبْصَع» على (1/61) «أَجْع»، لكونها ابتداءً له ولولم يتقدم «أَكْتَع» على أخويه في النصيح، ثم «أَبْتَع» على «أَبْصَع» عند الزخشي⁽³⁾ ووجه المصنف، وعند البغدادية والجزولية تقدم «أَبْصَع» على «أَبْتَع»، وقال ابن كيسان: تبدأ⁽⁴⁾ «أَبْتَع» شفت⁽⁵⁾.

«وَوَوَكَّرُهَا»، أي: «أَكْتَع وَأَبْتَع وَأَبْصَع».

«فَوُتَّ»، أي: دون «أَجْع»

«فَصَيِّفُ»⁽⁶⁾، لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر الشئ بدون الأصل.

⁽¹⁾ سقط من (ي).

⁽²⁾ سقط من (ي).

⁽³⁾ انظر: الفصل في صنعة الإعراب (ص 148)

⁽⁴⁾ في (هـ): «تبتدي»، وفي (ي): «يتبدأ»

⁽⁵⁾ انظر رأي ابن كيسان والمدرسة البغدادية، وأبي موسى الجزولي في: لفصل في صنعة الإعراب للزخشي (ص 148)، وشرحه لابن يعش (2/ 230)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1178)، وشرح الرضي (2/ 370)، والكناش في نبي لصرن والسحو (1/ 50)، والتأثيل والتكميل لأبي حيان الأسدي (1/ 224)، وارتشاف الضرب له (4/ 1952)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 977)، وتجهيد القواعد لتأطر الجيش (7/ 3294)، وشرح الشاطبي على الأنفة (5/ 6)، ومعجم الغوامع للجلال السيوطي (3/ 167).

⁽⁶⁾ يعلو في (ب): «غير».

[باب البدل]

«البدل»⁽¹⁾: «تأنيق» في الإعراب.

«مقصود» في المنس وذكر المتبرع قبله للتوطئة والتمهيد، وخرج به التأكيد والصنفه وعطف

البيان

(بما) أي: يحكم.

(نسب إلى المتبرع فوئة) أي: دون المتبرع ابتداءً وبقاءً؛ فلا يرد⁽²⁾ المطوف بـ «ب»، لأن

متبرعه مقصود ابتداءً ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المطوف وكلاهما مقصودان بهذا

الطريق وخرج به عطف النسق. و«دونه»⁽³⁾: ظرف أحوال⁽⁴⁾؛ أي متجاوزاً عن المتبرع.

(وهوئكلا الكلا) أي: بدل هوكل المبدل منه⁽⁵⁾.

(والنقص) أي: بدل هويعض المبدل منه⁽⁶⁾.

(والاقتضال) أي: بدل يختص⁽⁷⁾ غالباً باقتضال البدل على المبدل منه⁽⁸⁾؛ نحو: «سلب زيد

ثوبه»، أو بالمعكس؛ نحو: {بساكونك عن الشهر الحرام قتال فيه} [البقرة 217]⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ بعده في (ب): «مبتدأ»

⁽²⁾ بعده في (ي): «المتبرع».

⁽³⁾ في (هـ): «دون».

⁽⁴⁾ في (ي): «أحوال».

⁽⁵⁾ قوله: «منه»، ليس في (ل)، (هـ)، وقوله: «المبدل»، في (هـ): «المبدل».

⁽⁶⁾ قوله: «منه» سقط من (ل)، (هـ)، (ي)، والثبت من (ب).

⁽⁷⁾ في (ي): «يختص».

⁽⁸⁾ قوله: «منه»، ليس في (ل)، (هـ).

⁽⁹⁾ وهذه الثلاثة هوما اتفق عليه النحويون في أنواع البدل، واختلوا في إبقاء؛ انظر الكلام مفصلاً في: الجمل في النحو المتروك لمخليل (ص 207)، والكتاب لسيويه (1/ 151)، والمقتضب للمبرد (1/ 27)، والأصول في النحويين السراج (2/ 47)، وشرح المقدمة المحمية لابن بادشاد (2/ 427)، والبدع في علم العربية لابن الأثير (1/ 349)، وتوجيه اللمع لابن الحاجب (ص 274)، وشرح الفصل لابن يمين (2/ 260)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 335)، وشرح لكاتبه الشافية له (3/ 1277)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1962)، وأرضع المسالك لابن هشام (3/ 366)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3398)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 195)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 194).

(والغلط): إضافة البدل إلى الغلط إضافة المسبب⁽¹⁾ إلى السبب⁽²⁾، ولي اختلف كيفية الإضافة يكون بعضها بمعنى «من» وبعضها بمعنى اللام، وبعضها إضافة المسبب إلى السبب وبعضها إلى غيره فنظر.

(فالأول): أي: بدل الكل.

(مذكولة مذكول الأول): أي: يتحد ما صدقا عليه، والأول⁽³⁾ عبارة عن المبدل منه.

(و) النزع (الثاني): أي: بدل البعض.

(جزؤه): أي: جزء المبدل منه؛ نحو: «ضربت زيدا وأمه».

(و) النزع (الثالث): أي: بدل الاشتغال.

(تتمة وتتم الأول ثلثية): وتعلق⁽⁴⁾ راجع إلى النسبة.

(مفروجة): أي: بغير الكنية والجزئية، ولهذا⁽⁵⁾ لا يرد نحو⁽⁶⁾: «نظرت إلى القمر فلكيه»، و: «رايت درجة الأسد يروح».

واعلم أن في إطلاق الملازمة تداخل⁽⁷⁾ بعض أفراد بدل الغلط، نحو: «ضربت زيدا 73/ب] غلامه»، أو «حماره»؛ فينبغي أن تقيد⁽⁸⁾ أي ملازمة؛ بحيث توجب⁽⁹⁾ النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملازم إجمالاً؛ نحو: «أهبطني زيداً علمه»؛ حيث يعلم ابتداءً أن كون⁽¹⁰⁾ زيد معجباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبة⁽¹¹⁾ إلى صفة من صفاته إجمالاً، وكذا في «سلب زيد ثوبه»، بخلاف: «ضربت زيد

⁽¹⁾ في (1): «السبب»، وفي (هـ): «السبب».

⁽²⁾ في (هـ): «المسبب».

⁽³⁾ قوله: «والأول»، في (ي): «فالأول».

⁽⁴⁾ قوله: «وتعلق»، في (ي): «أي تعلق».

⁽⁵⁾ سقط من (ب)، و(هـ).

⁽⁶⁾ سقط من (ب)، و(هـ).

⁽⁷⁾ في (1)، و(ي): «يدخل».

⁽⁸⁾ في (ي): «يفيد».

⁽⁹⁾ في (ي): «يرحب».

⁽¹⁰⁾ في (1)، و(ب): «يكون».

⁽¹¹⁾ في (هـ): «نسبة».

حارة»، و⁽¹¹⁾. «ضربت زيداً»⁽¹²⁾ غلامه، لأن نسبة⁽¹³⁾ الضرب إلى زيد قائمة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير⁽¹⁴⁾ زيد فيكون من باب بدل الغلط⁽¹⁵⁾.
(و) (61/ب) «الفرغ (الرابع)» أي: بدل الغلط.
(أن يخلصه)⁽¹⁶⁾ من باب «ضرب» أي: يحصل بأن يقصد⁽¹⁷⁾ إذ حلف حروف الجر من «أن» وأن «كثير».

(ألفه) أي: البدل.

(بعد أن خلطت) أي: بعد خلطك.

(يقترو) أي: يغير البدل، وهو المبدل ولم يقل بالمبدل⁽¹⁸⁾ ولا بالتبوع، لأنه حين ذكر لم يذكر بحيث كونه مبدلاً أو متبوعاً بل بحية كونه غلطاً، فلم يذكره⁽¹⁹⁾ باسم التبوع ولا باسم المبدل.
(وتكونان) أي: البدل والمبدل⁽¹⁰⁾ في الأنواع الأربعة يصير الأقسام ستة عشر:

(مغفر كين) أي نحو: «ضرب زيد أخوك».

(وتكونين) أي نحو: «جاءني رجل غلام لك».

⁽¹¹⁾ قوله: «ضربت زيداً حارة»، سقط من (ي)

⁽¹²⁾ يعله في (هـ): «حارة».

⁽¹³⁾ في (ل)، و(ب) «نسب».

⁽¹⁴⁾ سقط من (هـ).

⁽¹⁵⁾ انظر تحريرو هذا المعنى تفصيلاً في: القنص للمرد (1/ 127، ولأصول في السو لابن السراج (2/ 47)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 10)، والديبج في علم العربية لابن الأثير (1/ 349)، وشرح المقصل لابن يعيش (2/ 260)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 335)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1277)، والكتاتيب في فني الصرف والنحو (1/ 235)، وارتشاف، لضرب لأبي حيان (4/ 1962)، وأوضح المسالك لابن هشام (3/ 366)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 195)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 194)، وفتح الموانع (3/ 177).

⁽¹⁶⁾ في (هـ): «تخلصه».

⁽¹⁷⁾ في (ي)، و(هـ): «تقصده».

⁽¹⁸⁾ يعله في (ي): «منه».

⁽¹⁹⁾ في (هـ): «يذكر».

⁽¹⁰⁾ يعله في (ي): «منه».

{وَمُخْتَلِفَيْنِ}؛ نحو: {بالخاصية (15) ناصية كاذبة} {الملك 16، 17}، وجاء رجلٌ علامٌ

زيدٌ⁽¹⁾.

{وَمَا كَانَ:} البدل.

{تَكْرَرُ:} أو وجد تكرر.

{مِنْ:} مبدل.

{مُتَرَفِّقٌ:} بدل الكل بخلاف نحو⁽²⁾: «مررت بزيد حمار».

{ثَالِثَتٌ:} أي: شغعت تلك التكررة واجبة. وقيل: حسن؛ لئلا يكون المقصود انقاص من غير المقصود من كل وجو ولتقرب⁽³⁾ من المعرفة، ولئلا يكون إيهامًا بعد البيان وليخيد بواسطة الصفة ما لم ينفذ المبدل مع⁽⁴⁾ التعريف، وما قيل في قوله تعالى: {قل هو الله أحد} [الإخلاص: 1]، من أن {أحد} بدل من {الله} في بعض الوجوه؛ فيتقدير صفة له «من»⁽⁶⁾؛ نحو: «عظيم أولاً شريك له»، أو غير ذلك. أو يجعل {لم يلد} [الإخلاص: 3] صفة له، و{الله الصمد} [الإخلاص: 2] اعتراضًا، أو بتقدير موصوف له «من»⁽⁷⁾ حيث

⁽¹⁾ انظر هذه الأقسام وتوزيعها في: الكتاب لسيبويه (1/ 151)، والقضب للمبرد (1/ 27)، والأصول في التولابن السراج (2/ 47)، وشرح المقدمة المحسة لابن بابشاذ (2/ 427)، والذبيح في علم العربية لابن الأثير (1/ 349)، وتوجيه اللمع لابن خباز (ص 274)، وشرح لفصل لابن يعيش (2/ 260)، وشرح السهيل لابن مالك (3/ 335)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1277)، وكتناش في فني الصرف والنحو (1/ 235)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1962)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3398)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 195)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 194)، وجميع المواضع (2/ 416)، وحاشية الصان على شرح الأشموني (2/ 17).

⁽²⁾ قوله: «نحو» ليس في (1)، (هـ)، (ي)، والفت من (ب).

⁽³⁾ في (هـ)، و(ي): «ليقرب».

⁽⁴⁾ في (هـ): «معنى».

⁽⁵⁾ في (ب)، و(هـ): «أحدًا».

⁽⁶⁾ قوله: «له من» في (1)، (هـ)، (ي): «من»، والفت من (ب).

⁽⁷⁾ قوله: «له من» في (1)، (هـ)، (ي): «من»، والفت من (ب).

المعنى؛ إذ المعنى «إله واحد» أو على قول أبي علي⁽¹¹⁾، فإنه⁽¹²⁾ قال يجوز تركه إذا استغنى بالبدل ما لم يستغنى بالبدل؛ نحو: «مررت بالإنسان رجل»، ونحو: «بالرؤاد المقدس طوى» [النازعات 16] إذا لم [73/ب] يحمل {طوى} اسماً للوادي؛ بل بمعنى المكرر تقيده؛ لأنه قدس مرتين وإن لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف⁽¹³⁾، نحو: «مررت»⁽¹⁴⁾ بزبط رجل، وأما نحو: «مررت بزبط ضارب أبوة»؛ على الإبدال فتقديره رجل ضارب كما قيل في قوله تعالى: {شديد العقاب} [خافز: 2] بعد قوله: {من الله العزيز العليم (1) شديد العقاب} [خافز: 1، 2] على الإبدال بتقدير: «إله شديد العقاب».

{بالتأصية (1) تأصية كاذبة} [العلق: 15، 16]؛ فإن {تأصية} نكرة أبدلت من المعرفة؛ وهو⁽¹⁵⁾ {التأصية} الأولى فوصفت بصفة {كاذبة}.

{تَكُونُ كَانٌ}؛ أي: البذل والمبدل⁽¹⁶⁾، وهذا أيضاً ستة عشر قسمًا يضرب الأربعة في الأربعة.

{ظَاهِرِينَ}؛ نحو: «جاءني زيد أخوك».

{مُتَعَفِّسِينَ}؛ نحو: «الزيدون لقيتهم إياهم»، ونحو⁽¹⁷⁾: «ضربك إياك».

(1) إذا أطلق أبو علي؛ فإنما هو الفارسي؛ وهو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي، القسوي، أبو علي، أبوه فارسي وأمه عربية نحوي، لغوي، عالم بالعربية والقراءات. ولد ببلدة فسا سنة (288)، وتوفي في خلافة بني العباس ورحل في طلب العلم، وقدم بغداد، وسمع الحديث، وبرع في النحو والنقد به، وقصده الناس من الأقطار، ومكث في شيراز عشرين عامًا، وتوفي عام (377 هـ). وأشهر تلاميذه الإمام أبو القاسم ابن جني. من مصنفاته الإيضاح في النحو الذي ألفه لمفسد الدولة البويهني منسب إليه، الحجة في حلال القراءات السبع توفى سنة (377 هـ). ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي (7 / 241)، وأبواب الرواة على آباء النحاة (308 / 1)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (163 / 1).

وقوله في الإيضاح المصدي (ص 284).

(2) بعده في (هـ): «قد».

(3) في (هـ): «المطف»، وفي (ي): «الموصول».

(4) قوله: «مررت» سقط من (أ)، (ب).

(5) في (هـ)، و(ي): «وهي».

(6) بعده في (ي): «هنت».

(7) قوله: «طوى»، سقط من (ب)، و(هـ).

(وَلِيهِ وَلِيٌّ وَتَحْلُفُونَ)؛ نحو «أخوك ضربته زيداً»، و: «أخوك ضربت زيداً إياه»، بإعادة الضمير (62/1) إلى الأخ الذي هو «زيد»، ونحو: «ضربت زيداً إياه»، وليه وليه (وَقَدْ يُدْكَ): اسم.

(ظَاهِرٌ مِنْ مُضَمَّرٍ)؛ فلا يقال: «يبي المسكين»، ولا: «بك زيد». (بَدَلُ الْكُلِّ): مفعول مطلق، وإنما لا يبدل لئلا يهبط المقصود أنقص دلالة من غير المقصود مع المحاد ما صدقاً⁽¹⁾ عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب أحرف المعارف⁽²⁾، بخلاف الغائب، وبخلاف غير بدل الكل من الأبدال لعدم الاتحاد وإفادة البدل ما لم ينفذ المبدل، نحو: «ضربتني رأسي» في بدل البعض و: «حدثني⁽³⁾ علمي» في بدل الاشتغال، و: «أتيتني⁽⁴⁾ خلاصي» في بدل⁽⁵⁾ الغلط. وقال ابن مالك: «الضمير الواجب الاستار في «أفعل وفعل» وأفعل وفعل⁽⁶⁾ لا يبدل عند⁽⁷⁾ بدل ما سواة كان بدل الكل أو غيره استقباحاً لإبدال الظاهر عما لا يقع ضميراً بارزاً ولا ظاهراً قط.

(إِلَّا مِنْ الْغَائِبِ): مستثنى من قوله «من مضمَر»؛ (نحو: «ضربت زيداً»).



⁽¹⁾ في (ي): «صدق».

⁽²⁾ أورد الصبان رحمه الله اعتراضات على كون الضمائر أحرف المعارف؛ فقال بعد أن أورد هذا النص: «وأورد عليه الشنوني أن اسم «الله» تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينبت للمدح وأجيب بأنه نمت نظراً لأهله وهو الإله ابدى هو اسم جنس أو لحاقاً له بالأهم الأغلب؛ إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينمت وأما أنه لا ينمت به؛ فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية؛ لأنه لا يبدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا. ويورد على تعليل عدم النمت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق للذات لا حينئذ على قيام معنى بذات لما قاوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم إلا أن يقال طردوا الباب فغافل». فله حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (3/106).

⁽³⁾ في (ي): «وحدثني»

⁽⁴⁾ في (هـ): «أتيتني».

⁽⁵⁾ يعله في (ي): «البعض».

⁽⁶⁾ قوله: «وفعل وفعل وفعل»، في (أ)، و(ب) «فمن وفعل وفعل». والفت موانع للترتيب الذي في شرح التسهيل لابن مالك (1/120).

⁽⁷⁾ في (هـ): «مت»، وفي (ي): «مت».

[باب عطف البيان]

(عطف البيان: تابع: جنس

مميز صفة)؛ صفة «تابع» احتراز من الصفة

(يوضح مفعولة)؛ أي: ذكر بحيث أنه يوضح مفعولة، خرج به البدل وعطف النسق والتأكيد

(مثل: أقمم بالله أبو حفص)؛ كناية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب⁽¹⁾ رضي الله عنه

(عمر)؛ عطف بيان؛ محامه⁽²⁾.

مما إن بها من تقير [74و/ب] ولا تقير

اغفر له⁽³⁾ اللهم إن كان فجع⁽⁴⁾

(وفصلة)؛ أي: فرق⁽⁵⁾ عطف البيان؛ وهو مبتدأ:

(من البدل): صفة ال «فصل».

⁽¹⁾ قوله: «ابن الخطاب» سقط من (ب)، و(هـ).

⁽²⁾ في (هـ): «ومحامه».

⁽³⁾ قوله: «له» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والتبئة من (هـ)، ومن غيرها يكسر الهمزة

⁽⁴⁾ ثلاثة أبيات من مشطور الرجز، وهي باتفاق المصادر على انشعاقها التالي:

أقسم بالله أبو حفص غفر

ما منها من تقير ولا تقير

فاغفر له اللهم إن كان فجع

وهوليد الله بن كيسة، أولأخراحي في خزائن الأدب (5/ 154، 156)، ولأخراحي في: توجيه اللمع لأمير

الحجاز (ص 282)، ومالي ابن الحاجب (1/ 307)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1190)، وشرح

التصريح على التوضيح (1/ 121)، وإقاصد النحوية بيدر المعيني (4/ 115)، ولسان العرب (1/ 766)

(نقب)، وناج العروس (4/ 301) (نقب)، وتهذيب اللغة (11/ 56)، وبلا نسبة في العين للخليل بن أحمد

(8/ 308)، أوضح المسالك (1/ 128)، وشرح الأشموني، على الألفية (1/ 59)، وشرح شذور الذهب

لابن هشام (ص 561)، وشرح ابن عقيل (ص 489)، ومعاهد التنصيص لمبد الرحيم النجاشي طبعه عمي

الدين عبد الحميد (1/ 279).

ونبيه ابن عيش في شرح الفصل (3/ 71) لرؤية بن المجاج، وعلق الخفوق عليه فقال: «ليس في دونه، ولا

يمكن أن يكون رؤية هو الذي قاله لعمرو بن الخطاب، ذلك أنه توفي سنة 45هـ، ولم يعتبره أحد من التابعين

مطلقاً من المخضرمين».

⁽⁵⁾ قوله: «فرق» سقط من (أ).

«نقطة»: فميزاً وأما معنى فالفرق مطروقةً وذلك بما عرفت في الحد.

«في وطني»: مخزوء أي: لي كل ما كان عطف بهيان من المعروف باللام الذي أضيف إليه العطف
المعروطة باللام، نحو: «الضارب الرجل زيد»، و:

....
.....
.....
.....
.....⁽¹⁾

أول كل ما يختلف حكمه عطف ببيان وبدلاً، وهذا التقدير⁽²⁾ يتناول صورة النداء أيضاً.

«لما أهدى الثارلث⁽³⁾»، أي: الذي ترك.

«البكرى»: من باب: «الضارب الرجل».

«بشرى»: عطف ببيان «البكرى»، ولا يصح أن يكون بدلاً، إذ البدل في حكم تكرير العامل
فيكون المعنى: التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد. وهذا الفصل في النداء
أيضاً، فإن البدل في حكم مستقل مطلقاً وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت.

◆◆◆◆◆

⁽¹⁾ جزء بيت من بحر الوافر، للمرار الأسدي، والبيت بتمامه:

لما أهدى الثارلث البكرى بشرى عليه الطير نوبته وتوفاً

وموله في: الكتاب (1/ 182)، والمعصر للزعروري (ص 160)، والكناش في فني الصرف والبحر (1/ 239)، وهدون نسبة في: الأصول في النحو لابن السراج (1/ 135)، ورسالة الملائكة لأبي الملاء المري (ص 182)، والبدیع في علم العربية لابن الأثير (1/ 513)، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور (1/ 296)، وشرح السهيل لابن مالك (3/ 327)، وشرح الكافية الشافية لـ (3/ 1196)، ودرشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1944)

والعنى كما بينه البدر العيني «أراد بشر موبشر بن عمرو، وكان قد خرج ولم يعرف جراحه، يقول: لما بين الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات، وذلك لأن الطير لا تتأوله ما دام به رمز». المقامد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (4/ 1608).

⁽²⁾ في (ب): «التمريف»، وفي (هـ): «التقريب».

⁽³⁾ بدل في (ب)، و(هـ): «البكرى».

[باب المبهات]

ولما فرغ من العربات شرع في المبهات فقال:

«التي تاء» أي: اسم.

«تاتب»: مناسبة معتبرة، ولي هذا التقيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر⁽¹⁾ لضعف

أوحلي⁽²⁾ تعارض⁽³⁾ كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعتين. ومناسبتة⁽⁴⁾ أي

الحرف مع لزوم الإضافة المانعة للبناء⁽⁵⁾.

«متيتي الأصل» أي: المتي في أصل وضعه؛ وهو الحرف⁽⁶⁾ والماضي (62/ب) والأمر بنين

اللام، كما عرفت من قبل⁽⁷⁾.

«أولقع خيز» حال

«نوكبي»: تركيباً إسنادياً، أواخر مركب مع عامله، والمضاف إليه على هذا من قبيل⁽⁸⁾

التركيب الإسنادي ليس بمتي؛ مثاله: «ألف⁽⁹⁾، يا، يا، ثا⁽¹⁰⁾»، و: «زيد، عمرو⁽¹¹⁾»

و «يكر، خالد»، والأصوات التي لا تركيب فيها⁽¹²⁾.

«فلان»: قيل في أي حد يدخل نحو: «خاق» صوت القريب، وليس

(1) في (ي): «معتبر».

(2) قوله: «أوحلي» في (ل): «أو»، وفي (ب): «أوحلي أو».

(3) في (ي): «يعارض».

(4) في (ل)، (ب)، (هـ): «ومناسبتة»، والثبت من (ي)

(5) في (ي): «من البناء».

(6) في (ب): «الحروف».

(7) انظر ما تقدم في باب العربات (ص 72).

(8) في (ل)، (ب)، (هـ): «قبل»، والثبت من (ي).

(9) سقط من (ب).

(10) في (ب): «أيا ثانياً».

(11) في (ب): «عمرو»، وفي (ي): «وعمرو».

(12) سقط من (هـ).

(13) في (ل)، (ب)، (هـ): «منها»، والثبت من (ي).

(نونه): متاسبة سبي الأصل، ولا عدم التركيب؛ قيل: المراد غير مركب حقيقة أو حكماً باعتبار قصد المشكلة للمعنى الواقع غير مركب⁽¹⁾، فلدخل فيه نحو: «عاق» صوت الغراب، (في حكمه أي: حكم المبني)⁽²⁾.

(وحكمة)⁽³⁾ أي: خاصة المبني.

(أن لا يختلف آخره) أي: لا يختلف حيثه⁽⁴⁾ آخر الاسم، أوصفة آخر المبني [74/ب].

(المختلف الموامل) أي: لا يخلو أن يتعلق بمعنى النفي أو بالنفي، ولا يستقيم كل منهما، إما الأول فلأن عدم الاختلاف ليس⁽⁵⁾ بمعلول اختلاف الموامل وأما الثاني فلأنه يلزم منه توجه النفي إلى القيد وبقاء الفعل شيئاً ويفسد⁽⁶⁾ المعنى إلا أن يقال: الفعل بعد توجه النفي إلى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت، وثبوت اختلاف الآخر لا يعمد في المبني جائز الثبوت؛ نحو: «من الرجل»، و: «من زيد» والظاهر أن اللام بمعنى الوقت، أي لا يختلف آخره وقت اختلاف الموامل فيصلح أن يتعلق بمعنى النفي⁽⁷⁾ أيضاً فلا يرد توجه النفي إلى القيد.

⁽¹⁾ قوله: «غير مركب» سقط من (ب).

⁽²⁾ قوله: «في حكمه أي حكم المبني» سقط من (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

وانظر في التركيب ومفهومه ودخول حكاية الأصوات فيه، في: الكتاب لسبويه (3/ 281)، والمقتضب للسرد (3/ 180)، والأصول في النحو (2/ 139)، والمسائل لبصريات الفارسي (1/ 680)، والمسائل الخليات له (ص 213)، والديع في علم العربية لابن الأثير (1/ 43)، واللباب في علل البناء والإعراب لمكبري (2/ 93)، وتوجيه اللمع لابن الحجاز (ص 555)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 79)، واللمع الكبير لابن عصفور (ص 35)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (3/ 1396)، والكناش في نفي الصرف والنحو (1/ 276)، وارتشاف الصرف لأبي حيان (5/ 2316)، والتذليل والتكميل له (2/ 316)، وتجهيد التواعد لناظر الجيش (8/ 3918)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 520)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 106)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 297).

⁽³⁾ قوله: «وحكمة» سقط من (ي).

⁽⁴⁾ بعده في (ب): «صفة».

⁽⁵⁾ في (ب)، و(ب): «فليس».

⁽⁶⁾ بعده في (ي): «تفيد».

⁽⁷⁾ في (ب): «النفي».

(وَالْقَائِيَّةُ) أَي: أَلْتَاب حركات اواخر البناء وسكونها، والكوفيون يطلقون القاب الإعراب

على البناء⁽¹⁾ وبالعكس.

ولما ذكر في الإعراب الأنواع ولي البناء الألقاب؛ إذ الإعراب ما به الاختلاف، وكلٌّ من الرفع وأخويه نوبٌ منه والبناء عبارة عن صفة في الهيئ لا عن الحركات والسكون وكلٌّ من الضم وأخواته ليس نوبًا منه بل اسمٌ لما في آخره من الحركات والسكون؛ فلو قال: أنواع البناء لسبق الذهن إلى تكون كل بناء؛ كما في أنواع الإعراب.

(عُضْمُ): سُمِّي الضمُّ ضَمًّا؛ لحصوله بضم الشفتين.

(وَقَفْحُ): سُمِّي قَفْحًا؛ لانفتاح الفم في التلفظ به.

(وَكَسْرُ): سُمِّي كَسْرًا⁽²⁾؛ لانكسار الشَّئَةِ السفلى في التلفظ به⁽³⁾.

(وَوَقْفُ): سُمِّي وَقْفًا؛ لتوقف النفس فيه عن الجري.

(وَوَهْيُ): سبعة أبواب، وفيه بحث؛ لأن المصنِّف لم يذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال.

كالزغشري بل هي ثمانية أبواب⁽⁴⁾:

⁽¹⁾ قوله: «الإعراب على البناء» في (ب)، و(هـ): «البناء على الإعراب»؛ كذا بالقسمة بين النسخ في نسبة

رأي الكوفيين.

وحقيقة الأمر أن الكوفيين خطوا بين ما هو للإعراب وما هو للبناء، وأوَّل من قسم هذه القسمة وفرق بينها هو إمام الدنيا سيده رحمه الله؛ قال أبوحيان في اعتدال والتكميل: «القاله ضم وفتح وكسر ووقف وهذه التسمية لألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف، ولألقاب الإعراب بالرفع والنصب وجر وجرم هي لسيده، ولذلك قال في كتابه: «ولما ذكرت ثمانية عمار لأروق»، وذكر أنه ذكر ذلك ليعرف بين ما يحدث بهامل وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول. وكثير من الحويين المصريين والكوفيين يقولون: إنها تجري على أربعة عمار، ولا يفرقون في لحركات كما فرق سيده» لتذيل والتكميل (1/ 198)، ونظر اللباب في حلل البناء والإعراب (1/ 60)، وشرح حمل الزجاجي لأن عصمور (1/ 105)، الكناش في فني الصرف والتحرر للسويد (1/ 240)، وشرح شذور الذهب للجوجوري (1/ 174)، وشرح الأشموني على القبة ابن مالك (1/ 48).

⁽²⁾ قوله: «كسره» ليس في (1)، (ب).

⁽³⁾ قوله: «به» ليس في (1).

⁽⁴⁾ انظر: الفصل في صنعة الإعراب لزغشري (ص 205).

«الهندسات، وأسماء الإثارة، والموصولات، والمركبات»؛ وإنما لم يذكر أسماء الموصولات؛ لأنها موصولات لا أنها أسماء موصولات، وإنما جمع لاختلاف أنواعه.

«الكليات»؛ والكناية⁽¹⁾ لفظ مبهم وضع⁽²⁾ لأن يعبر بها (163) عن عددٍ معلوم وحديثٍ معلوم.

«أسماء الأفعال، والأصوات»؛ بالرفع حذف على «أسماء الأفعال»، وبالجر حذف على «الأفعال»، والمعنى: وأسماء الأصوات. وفي الجر نظر؛ لأن المذكور من نحو⁽³⁾. «نبح»⁽⁴⁾ ونحوه صوت [ب/و] لا⁽⁵⁾ اسم صوت.

وكذا في رفعه؛ لأن الصوت ليس باسم لعدم الوضع؛ فكيف يذكر في باب⁽⁶⁾ «الأسماء البية»؟

وبالجواب: أنها ملحقة بالأسماء جارية مجراء⁽⁷⁾ في البناء وإن لم يكن أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الأسماء⁽⁸⁾ المبينة.

«وتعفن الظروف»؛ وإنما قالَ بعض الظروف، لأن جميع الظروف ليست بمبينة⁽⁹⁾ بل المبني بعضها

⁽¹⁾ في (1)، و(ي): «الكليات»

⁽²⁾ قوله «وضع» سقط من (1)، (ب)

⁽³⁾ قوله: «نحو» ليس بي (هـ)، و(ي)

⁽⁴⁾ قوله: «نحو» في (ب): «نحو».

وهي من قولهم: «نبح الإبل نبحاً»؛ وجرها. وقال ابن بعض: «مشددة وعققة صوت عند إناقة البعير». انظر: كتاب الأفعال لابن الجلاء السرقسطي، تحقيق حسين شرف، مراجعة: مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الطبعة الأولى: 1395هـ - 1975م، (3/ 177)، وشرح الفصل (3/ 89).

⁽⁵⁾ قوله: «لا» سقط من (هـ).

⁽⁶⁾ قوله: «باب» ليس في (1)، (ي)

⁽⁷⁾ في (هـ): «جرها».

⁽⁸⁾ قوله: «على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الأسماء» سقط من (ب).

⁽⁹⁾ بعبه في (ي): «الأصل».

[باب الأسماء]

(المختصر) بنى المصنف لشبهه بالحرف⁽¹⁾ لاحتياجه إلى الكسب منه.

(ما وضح) أي: اسم وضع

(لتكلم لوشطاطيب): ويرد لفظ التكلم والمخاطب. والجواب. أن المراد اسم مبني وضع على

وجه الكناية لها⁽²⁾، أو ما وضع لتكلم أو مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة، أو ما وضع لها

مادة. ولفظاً⁽³⁾ التكلم والمخاطب موضوعان لها صيغة، أو ما وضع لمن هو في لوان المحكية

عن نفسه ولمن هو في أوان توجه الخطاب؛ فلا يرد لفظاً⁽⁴⁾ التكلم والمخاطب، لأنهما أهم

المراد بالتكلم الاصطلاحي، لا اللغوي ولفظه⁽⁵⁾، أولئح المخلوون الشك فلا يتأق التعريف،

ونحو: «أمير المؤمنين يأمر بكذا» في قول الأمير مريداً به⁽⁶⁾ «أنا أمرت»، وإن كان مستعملنا

للتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج من الحد بقبيل⁽⁷⁾ الوضع.

(لوقاييب تَقْدَمُ ذِكْرُهُ): احتراز⁽⁸⁾ به عن الأسماء الظاهرة؛ فإنها غيب لكن لا بهذا الشرط.

واحتراز به أيضاً عن لفظ الغائب؛ فإنه موضوع لغائب مطلقاً لا مقيداً بالتقدم. وهذا قسم

للمغالب غير داخل في⁽⁹⁾ الحد⁽¹⁰⁾؛ أي: سواء تقدم ذكره لفظاً أو متقن أو حكماً على أو

يؤاد الوضع على وجه⁽¹¹⁾ الكناية = فيخرج أسماء الإشارة ونحوها⁽¹²⁾، وفيه: أن نحو «كم»

⁽¹⁾ في (ي): «الحروف»

⁽²⁾ في (ب): «طاء».

⁽³⁾ في (ي): «ولفظه» على الأفراد وهو خلاف الأولى

⁽⁴⁾ في (ي) و(و): «ولفظه» على الأفراد وهو خلاف الأولى.

⁽⁵⁾ في (ي): «ولفظه»

⁽⁶⁾ قوله: «قول الأمير مريداً به»، في (هـ): «قوله للأمير من بدايه». وفي (ي): «قوله الأمير مريداً به»

⁽⁷⁾ في (و)، (ب)، (ي): «ينبغي»، وفي (ي): «ينبغي»، واللبت من (هـ)، وهو الأشبه ما

⁽⁸⁾ في (ب): «احترازه»

⁽⁹⁾ قوله «عليه سقط من (ي)»

⁽¹⁰⁾ في (ي): «مخالطه»

⁽¹¹⁾ قوله «أي سقط من (ي)»

⁽¹²⁾ في (هـ): «جهة»

⁽¹³⁾ يفتى في (ب)، (ي): «به»

و«كذا» موضح للغائب على وجه⁽¹⁾ الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التثنية به فكيف يكون غير داخل في الحد، فهو احتراز من أسماء الإشارة لكونها ختياً كسائر الأسماء الظاهرة بغير شرط لتقدم.

(مَنْطِقًا): حقيقة⁽²⁾؛ نحو: «عُرب زيدٌ غلامٌ»، أو تقديرًا؛ نحو: «عُرب غلامه زيد» لتقدم الفاعل تقديرًا، وفيه: أن دأبه المألوف جعل التقدير قسيمًا للنظر لا قسمًا له⁽³⁾.

(لَوْعَتِي): بأن تقدمه ما تضمن الموعود إليه؛ نحو: {اعدلوا هو أقرب للتقوى} [الثامنة: 8]، أي: العدل لتضمن {اعدلوا} إياه أول عليه⁽⁴⁾ (63ب) سياق [75ظ/ب] الكلام التزائم؛ نحو: {ولأبويه لكل واحد منهما السدس} [النساء: 11]؛ أي: لأبوي الميت؛ إذ سوق الكلام لبيان الميراث، وهو يستلزم سبق الموت، ويمكن إدراج نحو: «عُرب غلامه زيد» في هذا القسم؛ لتقدم الفاعل تقديرًا ومعنى؛ وهو الحق.

(لَوْحَكُنَا): يعود⁽⁵⁾ الضمير إلى ما⁽⁶⁾ أحضر في الذهن، ولم يصرح به لقصد الإبهام في مقام التخصيم فهو عائد إلى المذكور حكمًا ولا يطرد هذا الجواب في باب «التنازع» لعدم قصد التخصيم؛ فالأولى⁽⁷⁾ أن يقال: لم يصرح به لقصد الإبهام تفخيماً⁽⁸⁾، أوللتحرز عن⁽⁹⁾ التكرار

⁽¹⁾ قوله: «وجه» سقط من (ب).

⁽²⁾ في (ي): «لحقيقة».

⁽³⁾ في (هـ): «معه».

فوق ما بين قسم الشيء وقسمه أو قسمته، ريبه أن. القسم أول «قسم الشيء» موما يكون مقابلًا للشيء، ومنطوقًا معه تحت شيء آخر؛ نحو «الاسم» فهو مقابل للفعل، ومدرجان تحت شيء آخر وهي «الكلمة» التي هي أهم منهما وأما قسم الشيء أو قسمته، فهو تقطيعه ونجسته أقسامًا عدة وأجزاء، ولا يشترط فيه القابلة والتراجع تحت جامع واحد؛ كالخال في القسم؛ فليحذر فالفرق بينهما دقيق فظهر التعريفات للشراف الجرجاني (ص 175)، والتوقيف على مهماب التعريف، لعبد الرؤوف المناوي (ص 271)، والكليات لأبي الفاء الكوي (ص 720).

⁽⁴⁾ قوله: «عليه» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ في (هـ): «يعود».

⁽⁶⁾ بعده في (ي): «أحضر».

⁽⁷⁾ في (ب): «هذا المقدم».

⁽⁸⁾ في (1): «التفخيم».

⁽⁹⁾ بعده في (ب): «لأنهم».

مثاله؛ قوله تعالى: [قل هو الله أحد] [الإخلاص: 1]، و: «نعم رجلاً»، و: «ربه رجلاً».

على الإجمال والتفصيل.

(وهو متفصيل ومتفصل⁽¹⁾)؛ أي: المضمرة قسمان؛

(فالتفصيل): مبتدأ والفاء للتفسير.

(المتفصل): خبره.

(يخبر به في التألفظ)؛ أي: الذي صح التألفظ به منفرداً في الاصطلاح، ولما في المعنى

فالتفصيل⁽²⁾ والمتصل كلاهما مستقلان؛ لأنهما اسمان.

(والتفصيل): خبر مبتدأ يخبر به؛ أي: ما كان كالتامة لما قبله⁽³⁾، و⁽⁴⁾ كيمضى حموله، ولم يصح

التألفظ به منفرداً⁽⁵⁾ اصطلاحاً⁽⁶⁾.

(وهو)؛ أي: المضمرة باعتبار أنواع الإعراب أقسام ثلاثة:

(مرفوعة، ومنصوبة، ومنجوزة؛ فالأولان)؛ أي: المرفوعة والمنصوبة كل منهما قسمان.

(متفصل): خبر مبتدأ عذوف؛ أي⁽⁷⁾ كل منهما متصل ومنفصل، والجملة خبر المبتدأ الأول

ولو كان قوله «متصل» خبراً لقوله «فالأولان» لم يجر لعدم المطابقة؛ إلا أن يقال بتقدير

موصوف؛ أي: ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الحامد.

(ومتفصل)، والثالث متفصل فقط لامتناع تقدمه، والفصل بينه وبين جاره والفصل بين

المضاف والمضاف إليه، وإن جاز بالظرف⁽⁸⁾ في السعة لكنه ممتنع عند ازدياد جهة أخرى

⁽¹⁾ قوله: «متصل ومتفصل»، في (هـ): «متصل ومتصل».

⁽²⁾ قوله: «ولما في المعنى فالتفصيل»، في (ي): «ولما المتفصل».

⁽³⁾ في (ب): «قبلها».

⁽⁴⁾ سقط من (ي).

⁽⁵⁾ في (ب): «مفرداً».

⁽⁶⁾ قوله: «اصطلاحاً»، في (ي): «في الاصطلاح».

⁽⁷⁾ في (هـ): «أو».

⁽⁸⁾ في (ي): «بالظروف».

بواسطة اتصال الضمير، أوتقول⁽¹⁾ الفصص بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وإن جاز لكنه خلاف الأصل فلا يعبأ به.

(وذلك)، أي: ⁽²⁾ المضموم، مبتدأ⁽³⁾.

(عنينة): خبر⁽⁴⁾ (الأنواع): المرفوع؛ المتصل والمنفصل، والمنصوب [ب/76] المتصل والمنفصل، والجور المتصل.

(الأول): أي: المرفوع المتصل، أمثال⁽⁵⁾ النوع الأول من الأنواع الخمسة.

(ضربت): أي: ضمير «ضربت ضربنا ضربت صيرت» إلى آخر⁽⁶⁾ حروف الماضي؛ وهو خبر الأول والجملة مستأنفة. إنما بدأ بالتكلم؛ لأن ضمير المتكلم أعرف المعارف⁽⁷⁾ ولهذا⁽⁸⁾ قدم في الحد، وأخر الضمير⁽⁹⁾ الغائب لأنه دون الكل.

(وضربت إلى ضربين وضربين)؛ فإن قيل: لا يدخل في هذا التعداد ياء ضمير⁽¹⁰⁾ المتخاطبة، وبعض⁽¹¹⁾ (164) المستكنات في المضارع؛ نحو: «أضرب ونضرب». ولوقيل⁽¹²⁾: مكان «ضربت إلى ضربين» و: «أضرب إلى يضربين» فكان أول؛ إذ لا فرق بين ماضي الجهول والمعروف في الضمائر بخلاف المضارع.

فإن قيل: إلى هذه لد الحكم لا للإسقاط فيلزم أن لا يدخل ما بعدها في الحكم.

⁽¹⁾ في (هـ)، و(ي): «تقول».

⁽²⁾ قوله: «أي» لسي في (أ)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

⁽³⁾ قوله: «مبتدأ» سقط من (أ)، (ب).

⁽⁴⁾ قوله: «خبر» سقط من (أ)، (ب).

⁽⁵⁾ قوله: «أمثال»، في (ي): «أمثال».

⁽⁶⁾ في (ي): «آخر».

⁽⁷⁾ قد تقدم اعتراض العلامة الشنكري وبطل الصبان عنه ذلك، من أنه لا يجوز أن يقل إن أحرف المعارف هو ضمير التكلم، وإنما هو الله جل في علاه، انظره في (ص 999).

⁽⁸⁾ في (هـ)، و(ي): «ولذا».

⁽⁹⁾ في (هـ)، و(ي): «ضمير».

⁽¹⁰⁾ في (هـ): «الضمير».

⁽¹¹⁾ بعده في (ي): «نحو».

قيل: معناه الأول «ضربت وضربت» وما دون ذلك إلى «ضربين وضربين»؛ فيكون «إلى»⁽¹⁾ للإسقاط فتدخل⁽²⁾ ما بعدها ليما قبلها. ولما أن نقول أن «إلى» بمعنى «مع» أو «حتى».

(والثاني)؛ أي: المرفوع المنفصل.

(أنا)؛ وما دونه؛ من نحو⁽³⁾: «أنت⁽⁴⁾ أنتما أنتم أنتن⁽⁵⁾ أنتن»، «هو⁽⁶⁾ هما هم هي

هما»، (إلى من).

(والثالث)؛ أي: المنصوب المتصل ضمير

(ضرتي)؛ وما دونه؛ وهو: «ضربنا وضربك ضربكما⁽⁷⁾» إلى: «ضربكن وضربي»، (إلى ضربتكن).

وضمير (إني)؛ وما دونه من: «إننا إنك» إلى: «إنكن وإنه»، (إلى إني)؛ نظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف.

(والرابع)؛ أي: المنصوب المنفصل.

(إني)؛ وما دونه؛ من: «إنا إنا إياك»، إلى: «إياكن وإياه»، (إلى إنا)؛ (والخامس)؛ أي: المجرور المتصل ضمير:

(غلامي)؛ مثال: المتصل بالاسم.

(ولي)؛ مثال المتصل بالحرف وما دونهما؛ وهو: «غلامنا ولنا [وغلامك ولك إلى غلامكن ولكن وغلامه وله]»⁽⁸⁾، (إلى: غلاميهن⁽⁹⁾ ولهن).

⁽¹⁾ قوله: «إلى» سقط من (هـ).

⁽²⁾ في (هـ)، و(ي)؛ «فدخلت».

⁽³⁾ في (ب)؛ «لنحو».

⁽⁴⁾ في (ب)؛ «وأنت».

⁽⁵⁾ قوله: «أنت أنتما» سقط من (ب).

⁽⁶⁾ في (هـ)؛ «هي».

⁽⁷⁾ بعده في (ي) : «ضربكن».

⁽⁸⁾ قوله: «وغلامك ولك إلى غلامكن ولكن وغلامه وله» سقط من⁽¹⁾، (ب)، (هـ)، والجبث من (ي).

وهو أشبه.

⁽⁹⁾ بعده في (ي)؛ «والى».

والضمير «المرئع» التصل خاصة يستتر؛ وإنما قال «خاصة»؛ لأن المنصوب والمجرور المصلي لا يستتران، بخلاف المرفوع التصل؛ [لشدّة اتصاله بالفاعل وإنما قيد الضمير المرفوع بالتصل] ⁽¹⁾ لا متنازع استتار التصل لى العامل لانفصاله وقوله «خاصة»: حال من طاعلي «يستتر». والناء للمبالغة أو مصدر على زنة [ظ/ب] «فاعلة» منصوب بفعل محذوف؛ أي ⁽²⁾؛ انحص بالامتتار ⁽³⁾ خصوصًا والجملة مترجمة و«يستتر» خبر المبتدأ، ويتعلق «به».

(في): القمل (الماضي)؛ نحو: «ضرب» (للتأنيب)، و: (النافلة)؛ نحو: «غسرت».

(وقر المفاعيل): عطف على قوله «في الماضي».

(للتكلم): صفة «المضارع»؛ نحو: «أضرب» و«تضرب» ⁽⁴⁾

(مطلقاً)؛ أي: زمانًا مطلقاً، أو استتاراً مطلقاً، سواء كان واحدًا أو مشى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً.

(والتأنيب): عطف على قوله «التكلم»؛ نحو: «يا زيد تضرب».

(والتأنيب)؛ نحو ⁽⁵⁾: «زيد يضرب».

(والتأنيب)؛ نحو: «هند تضرب».

(و) يستتر (في المفعلة): استتاراً

(مطلقاً)؛ أي: زمانًا مطلقاً سواء كان واحدًا أو مشى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً؛ نحو: «زيد ضارب»، و: «الزيدان ضاربان»، و: «الزيدون ضاربون»، و: «هند ضاربة»، و: «الهندان

⁽¹⁾ قوله: «لشدّة اتصاله بالفاعل وإنما قيد الضمير المرفوع بالتصل» سقط من (أ)، (ب)

⁽²⁾ قوله: «أي» سقط من (هـ).

⁽³⁾ يعمد في (ي): «هو».

⁽⁴⁾ قوله: «وتضرب» د، في (هـ) «وتضرب»، وفي (ي) «تضرب».

⁽⁵⁾ يعمد في (ي): «ها».

ضاربتان»، و. «الحدادت ضاربات»، والألف والواو وحرف⁽¹⁾ التثنية والجمع ولينا

بضميرين بدليل تغييرهما⁽²⁾ بالعامل⁽³⁾

(وَكَا يَسُوعُ)؛ أي: لا يجوز الضمير المرفوع والمنصوب

(الْمُقْتَصِلُ إِلَى إِيْتَعَدَّ الضَّمِيرُ⁽⁴⁾ (64ب) الْمُقْتَصِلُ)؛ لأنه وضع الضمائر للاختصار والتصل

أخصر؛ فمتى أمكن لا يسوغ الانفصال. واللام بمعنى الوقت؛ أي لا يسوغ المنفصل في جميع

الأوقات إلا وقت تعذر المتصل أو على أصلها؛ أي: لا يسوغ المنفصل⁽⁵⁾ إلا لأجل تعذر

التصل، والإضافة فيه: إضافة المصدر إلى الفاعل.

(وَذَلِكَ)؛ أي: تعذر المتصل كائن.

(بِالْمُقْتَصِلِ⁽⁶⁾)؛ أي: بسبب تقديم الضمير.

(عَلَى عَامِلِهِ)؛ نحو: «إياك ضريت»، وعلى صلة التقديم لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن

أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل.

(أَوْ بِالْمُقْتَصِلِ): بين الضمير وعامله⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قوله: «وحرف» سقط من (ي)

⁽²⁾ في (ك)، و(ب): «تغيرهما».

⁽³⁾ هذه المسألة عند الحوئين ثلاثة مذاهب؛ جمعها «بن عصفور ي قوله: «وإما التثنية والجمع فأناس فيها على

ثلاثة مذاهب، منهم من ذهب إلى أنهم معربان بالحروف ومنهم من ذهب إلى أنهم معربان بالحركات المقدرة في

الحروف. ومنهم من ذهب إلى أنهم معربان بالتغيير والانتقال في حال النصب والحذف وعدم التغيير في الرفع»

ثم راجح بين ضعف اللاميين الأولين؛ الحروف والحركات المقدرة، ورجح التغيير والانتقال، وهو ما ذهب إليه

المصنف هنا فقال «والصحيح أنهم معربون بالتغيير والانتقال، وذلك أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن

تكون بالألف والأصل في الجمع أن يكون بالواو نحو: زَيْدَانِ وَزَيْدُونَ، وتغير ذلك ثنائ وثلاثون. ولما دخل عامل

الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً وكان ترك العلامة هما علامة دخول عامل النصب أو الحذف عليهما لبت

الألف والواو، وكان ذلك علامة النصب والحذف، وليس في إعراب التثنية وجمع الذكر اسالم بالتغيير والانتقال

خروج من النظر، لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع. الشرح الكبير على جمل الزجاني

(1/ 124).

⁽⁴⁾ سقط من (ب).

⁽⁵⁾ بعله في (ي): «لأجل شيء».

⁽⁶⁾ في (ي) «بالتقدم»

⁽⁷⁾ في (ي): «والمعامل».

(الضمير): لا يحصل إلا به، إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تملز الاتصال، وإنما تملز حيثظم لأن الاتصال يتألي الاتصال، وترك الفصل بفوت⁽¹⁾ الغرض.

(لو بالحلالي): أي: يحدف العامل لأنه لما حذف عامله لا⁽²⁾ يوجد في اللفظ ما يحصل⁽³⁾ به

[77و/ب]

(لو يكون العامل): أي: عامله.

(معتقنا): لغوات ما يتصل به حال أو خبر «يكون».

(لو حرفاً): عطف على قوله «معنوياً» أي: يكون عامل الضمير حرفاً.

(والضمير مرفوع): نحو: «ما أنت قائماً» لأنه لو اتصل به لوجب أن يستتر والامتنار في الحرف لا يجوز بخلاف المنصوب؛ نحو: «إنك زاني» والجملة حال ولا يحتاج إلى الضمير لأنها من باب: «لغيتك واجيش قادم».

(لو يكونه): أي: الضمير ضميراً.

(مستكنا إليه): أي: إلى ذلك الضمير

(حقيقة): مفعول ما لم يسم داعله لقوله «مستنداً»، وإنما لم يقل مستندة مع تأنيث ما أسند إليه وهو الصفة؛ لأن ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه للذي⁽⁴⁾ الفصل أولى.

(جوت): تلك الصفة. والجملة لقوله «صفة»⁽⁵⁾، (على غير من هي): أي: تلك الصفة كائنة.

(لغة): والضمير عائد إلى «من»⁽⁶⁾ ليدل الاتصال الذي هو خلاف الأصل على⁽⁷⁾ عوده إلى

البعيد، وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرداً للباب بخلاف الفعل حيث اقتصر فيه إبراز الضمير عند إسناد فعل جرى على غير من⁽⁸⁾ هو له على صورة

⁽¹⁾ في (هـ) «يتألي».

⁽²⁾ في (هـ) «لم».

⁽³⁾ في (ي): «يتلفظ».

⁽⁴⁾ في (هـ) «لذي».

⁽⁵⁾ قوله: «لقوله صفة» في (أ)، (ب): «صفة»، وفي (ي): «لصفة»، والمثبت من (هـ)، وهو الأشبه.

⁽⁶⁾ قوله: «والضمير عائد إلى من» سقط من (ب).

⁽⁷⁾ في (ي): «هنا».

⁽⁸⁾ قوله: «له» سقط من (هـ).

اللبس، نحو «زيد مصروبضربه هو» بخلاف «هند زيد تضربه هي»؛ حيث لا يجب⁽¹⁾ «تضربه» هي لعدم اللبس، والحكم لا يختلف في المسألة بين «من هي له» و«ما هي له» لكنه ذكر الأصل، وهو⁽²⁾ من المختص بلوي العلوم⁽³⁾.

(مِثْلُ: إِنَّاكَ عَنَوَيْتَ)؛ مثال: التقدّم على العامل.

(و: مَا عَنَوَيْتَكَ إِلَّا أَنَا)؛ مثال: الفصل لغرض.

(وَأَيَّاكَ وَالشَّرَّ)؛ أي: اتق نفسك والشرّ، مثال: حذف العامل.

(و: أَنَا زَيْدٌ)؛ مثال: كون العامل معنويًا.

(و: مَا أَنتَ قَائِمًا)؛ (65) مثال: كون العامل حرفًا والضمير مرفوع

(و: وَهَذَا زَيْدٌ عَنَوَيْتَهُ هِيَ)؛ مثال: الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، فإنه أسند إليه الضارية الجارية على زيد حيث وقعت خبرًا له و«هي» صفة له «معد»؛ حيث قام الضرب بها، واختار⁽⁴⁾ بالتشثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس، [77 ظ/ب] والكوفيون يقولون بعدم الضمير في صورة عدم اللبس ولفظه «هي» تأكيد الضمير المستكن في «ضاريت»؛ لكنه تأكيد لازم لا فاعل بديل: «الزيدون»⁽⁵⁾ العمرون ضاربوهم نحن. وقد عرفت ضعف: «فاعلون غلمان»؛ ودوي عن الزمخشري: «ضاربهم نحن»⁽⁶⁾. وعلى هذا يكون فاعلًا كما قيل⁽⁷⁾، ولأنه لو كان فاعلًا لكان داخلًا في صورة الفصل لغرض⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ في (ي) «مجب».

⁽²⁾ في (ب)، و(هـ)، و(ي): «هو».

⁽³⁾ قوله «بلوي العلوم»، في (هـ). «بلوي العلم».

⁽⁴⁾ في (ي): «اختار».

⁽⁵⁾ بعد في (ي) «هو».

⁽⁶⁾ انظر: القصص في صنعة الإعراب (ص 172).

⁽⁷⁾ قوله: «كما قيل»، سقط من (هـ).

⁽⁸⁾ انظر رأي الكوين وثلاثتهم تفصيلًا في الأصول في النحو (1/ 71)، والإيضاح لمعدي لغارسي (ص 38)، والبيع في علم العربية لأبي الأثير (1/ 70)، وإيضاح في مسائل الخلاف للأثيري (1/ 5)، إم [8]، والثمين عن ملأب الصوين للمكيري (ص 259) إم. [35]، وشرح الفصل لأبن يعيش (2/ 327)، والكاش في فني الصرف والنحو (1/ 253)، وارتشاف الحرب لأبي حيان (2/ 937)، وابتلييل والتكمين له (4/ 20)، وتبليد القواعد على شرح تسهيل القواعد لآثر الميشت (1/ 253)، وشرح لتأطلي على الألفية (1/ 649)، والقوائد الصبائية لجامي (2/ 83)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 188).

«فكان اجتمع هنيوكان»: والحال انه

«كس احطفتنا»: اي: أحد الضميرين.

«مترقوفا»: احتراز من نحو⁽¹⁾: «أكرمتك»⁽²⁾، إذ المربع كالجرء من الفعل، فكانه لم يحسّق.

الفصل أصلاً فيجب الاتصال.

«فإن كان»: الشرطية⁽³⁾ جزء الشرط.

«أحطفتنا»: اي: أحد الضميرين.

«أخرى»: من الآخر احتراز عما إذا تساوى نحو: «أعطاهما إياه»⁽⁴⁾ حيث يجب الانفصال في

الأصح للحموز من تقدم أحد المتساويين من غير مرجح، وليكون الأول واجداً بالاتصال

ولا يأنف الثاني من المحموز بمثله من كل وجه؛ وفيه نظر. وقوله⁽⁵⁾.

وتقدّ جملت نفسي عطيب لغفنة
بضميريهما يفرغ العظم ثابته⁽⁶⁾

بإتصال الضميرين: شاذ.

⁽¹⁾ قوله: «نحو» سقط من (ي).

⁽²⁾ في (ي) «أكرمت»

⁽³⁾ في (ب): «الشرط»

⁽⁴⁾ قوله: «أعطاهما إياه»، في (ي): «أعطاهما إياه»

⁽⁵⁾ البيت من بحر الطويل، وهو لم يفسر من لقط في شرح التسهيل لابن مالك (1/ 151)، وشرح ابن النظم على التنية ليه (ص 42)، والتبديل والتكميل لأبي حيان (2/ 228)، وتقليص الشعر وتخييص الفوائد لابن هشام (ص 94).

وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 325)، والقاصد النحوية لبدر العيني (1/ 333)، وخزانة الأدب للبغدادي (5/ 301، 303، 305)، وشرح شواهد الإيضاح لبيد الرحمن المباسمي (ص 75)، وبلا نسية في: الكتاب لسيويه (2/ 365)، والإيضاح المعنوي للفراسي (2/ 367)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 322)، وأما في اس الحاجب (1/ 381)، وشرح ابن مسعود على جمل الزجاجي (2/ 19)، وتعليق الفوائد للدمامي (2/ 94)

⁽⁶⁾ كتب بعد، في حاشية (ص): «أول البيت».

وأقت لي الأيام بملك مدركا ومرة والنديا قبل عطابها

قرنين كالتنين يقتسماني وشتر صحابات الرحان ذئابها

إنما ولها لي فرصة آمدا بها أعادي ولا أعداء كلبي كلاها

وإن ولقي قد خدوت تبنيأ لرجسي مهواة عباة ترابها

فلولا رجائي لثا ترويا ولا أرى مفركما إلا شديدا قعابها

مشتكما قبل الضرق شربة تمر على باهي الظلام شوابها

قوله جملة أي شربة، والصنعة البغلة، ومنه قيل للأسد ضميم، والفرع هنا وصول الباب إلى العظم، وأصله الضرب

بشيء، صلب في ماله، والباب السن التي خدع الرباعية، وذكر الصنم والفرع ولاب استعارة. «البح» ثم كلاها لم أتبه

«وَقَدْ كُنْتُ»، أي: الأعراف احتراراً عنها إذا كان الأعراف مؤخرًا نحو: «أعطيتك لئالك» يلزم انفصاله ليعلم⁽¹⁾، للكلم في تأخير الأعراف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن⁽²⁾ في أول الوحدة بإيراده على وجه خلاف الأصل، وخفي عن سبويه فيه تمجيز الاتصال أيها، نحو: «أعطيتك»⁽³⁾ نظرًا إلى الترجيح المعنوي باعتبار المقدم المعني عن الترجيح النغني.

(فَلَيْكَ الْخِيَارُ لِي): الضمير

(الثاني): المؤخر اتصالاً وانفصالاً، فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال⁽⁴⁾

باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل.

فإن قيل: إن⁽⁵⁾ ثبت هنا تملز الاتصال فالانفصال وإلا فالانفصال وأحد التقضين واقع⁽⁶⁾ لا محالة فلا وجه للخيار.

قيل: تعارض فيه جهتان؛ جهة التملز وعدمه فجوز⁽⁷⁾ لوجهان توفيقاً.

(مِثْلُ: أَعْطَيْتُكَ، وَ: ضَرَبْتُكَ⁽⁸⁾)؛ مثال: الفصل.

(وَ: أَعْطَيْتُكَ [78/و/ب] إِيَّاهُ، وَ: ضَرَبْتُ إِيَّاهُ)؛ مثال: للفصل؛ فإنه اجتمع فيه⁽⁹⁾ ضميران كلاهما غير مرفوع (65ب) لنصيهما في «أعطيتك»، وحر الأول ونصب الثاني في «ضربك»، وأحدهما أعرف وهو ضمير الخطاب في «أعطيتك» وباء التكلم في «ضربك»، وقدم الأعراف فيهما؛ فجاز في الثاني الوجهان، الاتصال والانفصال.

(وَأَلَا)؛ أي: وإن لم يكن كذلك.

(1) في (ي): «لتلذر».

(2) بعده في (ي): «لأنه ظن».

(3) انظر حكاية سبويه في: شرح كتاب سبويه للروماني (ص 617، 621)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/151)، ورتشاف الغرب لأبي حيان (2/939)، والتذيل والتكميل له (2/231)، وجمع المراجع (1/253).

(4) قوله: «والانفصال»، في (هـ): «فالانفصال».

(5) سقط من (ي).

(6) في (هـ): «واحد».

(7) في (ي): «فيجوز».

(8) قوله: «أعطيتك وضربك»، في (ي): «أعطيتك وضربيت».

(9) في (هـ): «فيها».

(قهر) أي: الثاني.

(تتقهر): لا غير، (قهر): «أخطئة إياه»، و: «إثابة»

(والخيار في خبر تايي «كان» الالفصل)، (قهر): «كان زيد قائماً»، و: «كنت إياه»،

والضمير للقائم⁽²⁾، لأنه⁽³⁾ في الأصل خبر المبتدأ⁽⁴⁾ ويجوز الاتصال؛ لأنه بعد دخول⁽⁵⁾

العامل شبه المفعول ولكن حقيقة راجعة على شبه، فيختار الأول والأكثر

«لولا أنت» إلى آخرها؛ أي: إلى: «لولا أنت»، و: «لولا هو» إلى «لولا من»،

و: «لولا أنا» إلى «لولا نحن».

(وعشيت إلى آخرها)؛ لكون ما بعد «لولا» مبتدأ، وما بعد «عسى» فاعلاً ولا يخفى عليك

حكمهما انفصالاً واتصالاً⁽⁶⁾

واعلم أنه ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير المخاطب، ولوقال: «لولا أنا وصيت إلى

آخرها»⁽⁷⁾ لكان أولى؛ لأن استكلم مقدم فدخل ما دونه في قوله إلى «آخره»⁽⁸⁾ بخلاف ذكر

المخاطب حيث لا يدخل التكلم في قوله «إلى آخرها»⁽⁹⁾ فيقتصر العبارة من ذكره.

(وجاء لولاك وعساك)؛ بالاتصال فيهما على الجز في الأول بجمل «لولا» جارة في الضمير

خاصة والنصب في الثاني بجمل «عسى» على «لعل» للموافقة⁽¹⁰⁾ في الترجي⁽¹¹⁾ ويلزمه

بيان متعلق الجار، وهذا عند سيبويه ويمكن أن يكون على طريقة «بحسبك درهم» في أنه لا

⁽¹⁾ قوله: «أي» سقط من (ي).

⁽²⁾ في (ب): «للقيام»

⁽³⁾ قوله: «لأنه» سقط من (ي).

⁽⁴⁾ قوله: «في الأصل خبر المبتدأ» في (ي): «خبر المبتدأ في الأصل».

⁽⁵⁾ في (ب): «دخل».

⁽⁶⁾ قوله: «انفصالاً واتصالاً»، في (هـ)، و(ي) «انفصالاً وانفصالاً».

⁽⁷⁾ قوله: «إلى آخرها» في (هـ): «البع»، وفي (ي): «إلى آخرهما».

⁽⁸⁾ قوله: «إلى آخره» في (ي): «البع»

⁽⁹⁾ قوله: «إلى آخرها» في (ي): «البع».

⁽¹⁰⁾ بعده في (ب): «في».

⁽¹¹⁾ قوله: «في الترجي» في (ت)، (ب): «لترجي».

يحتاج إلى التعلق، أما الألفش فجعلهما⁽¹⁾ مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة الجور للمرفوع في الأول كعكسه في «بك أنت»⁽²⁾، والنصوب للمرفوع في الثاني كعكسه في «ضربتك أنت» ويلزمه تغيير «التي عشر» ضميراً فيهما⁽³⁾.
 (إلى آخره)؛ يقال «لولاك»، و: «عساك لولاك»، و: «عساكما»⁽⁴⁾ إلى «لولاكين»، و: «عساكن»، و: «لولاه»، و: «عساه» إلى «لولامن»، و: «عساهن»، و: «لولاي»، و: «لولانا»، و: «عساي»، و: «عسانا».

⁽¹⁾ في (ي): «فجعلهما».

⁽²⁾ في (ي): «وأنت».

⁽³⁾ انظر قول سيويه والأخفش والمائة مفصلة في: الكتاب لسيويه (2/ 373)، والأصول في النحو (2/ 124)، وشرح كتاب سيويه للسري (3/ 135)، والتعليق على كتاب سيويه للفارسي (2/ 89)، والمسائل الحليات له (ص 38)، والمسائل العسكرية له (ص 85)، والفص للزغشري (ص 174)، وشرحه لابن يعيش (2/ 341)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 477)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 185)، وشرح الكافية للشافية له (3/ 1651)، والكتاتيب في فني الصرف والنحو (1/ 245)، والتذيل والتكميل (11/ 308)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 740)، والجنس اللدني له (ص 603)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 262)، وتعليق التراث للداميني (2/ 94)، وجمع المواع (2/ 458)، وحاشية الصبان على الأشموني (2/ 307).

⁽⁴⁾ قوله: «وعساكما»، سقط من (ي).

بترك النون بالحمل على «ليني»⁽¹⁾. وحمل⁽²⁾ «دعائي ورماني» على «فصري» طردًا للباب،
اولصرون الفعل من الكسرة تقديرًا و«عساي» عمول على «لعللي» والأكثر «عسائي»
وأجاز الكوفيون في فعل التعجب ما أحسني وما أجملني⁽³⁾ بترك النون⁽⁴⁾.
فلان قيل نون الوقاية حرف فكما⁽⁵⁾ يسان الفعل عن آخر الجر ينينني⁽⁶⁾ أن يسان عنه⁽⁷⁾
الحرف أيضًا.

قيل - كسرة نون الوقاية ليست آخر الجر لعدم كونها في الآخر لكونها على حرف واحد
والآخر عما⁽⁸⁾ يكون له أول⁽⁹⁾ بخلاف ما لو دخلت آخر الفعل.

(ونقي المختار): عطف على قوله «في الماضي».

(عرتا): حالًا ويتعلق به قوله:

«عن نون الإعراب» أي. نون هي الإعراب فالإضافة بمعنى «من»؛ كـ «خاتم نضبة»؛ لأن
بين النون والإعراب عمومًا وخصوصًا من وجه؛ نحو: «تضربني»⁽¹⁰⁾ ويكرمني.

(والتت): الخطاب لغير معين⁽¹¹⁾، وهذا عطف جملة على جملة.

⁽¹⁾ حمله على «ليني» إشارة إلى قول زيد الخيل في الكتاب (2/ 370) وعبره من المصادر كما سيأتي في تحريجه قريباً
وهو فيها حمل على المبرورة، وليس من سمة الكلام

كناية جابر إذ قال ليني

أصافه وأقعد جل ماضي

⁽²⁾ يعنه في (ي) «لنحو»

⁽³⁾ في (ب) «أجمل»

⁽⁴⁾ انظر قول الكوفيين في شرح كتاب سيبويه للسبع في (3/ 135)، وشرح الفصن لابن يعيش (4/ 413)،

وارتشاف العرب لأبي حيان (4/ 2084)، ولشبل والتكميل له (10/ 246)، ومحمد القواعد لناظر الجيش

(1/ 488)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 339)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 102)

⁽⁵⁾ في (ب): «كسا»

⁽⁶⁾ في (هـ): «فبينني»

⁽⁷⁾ قوله. «عن» في (هـ): «عن»، وسط من (ي).

⁽⁸⁾ في (ب) «كسا»

⁽⁹⁾ في (هـ): «الأول».

⁽¹⁰⁾ في (هـ): «فصري»، وفي (ي): «فصري»

⁽¹¹⁾ قول «لغير معين» في (أ) «بغير معين»

(ضع): طرف زمان له «خَيْرٌ»^(١).

(النون): اللام للعهد؛ أي: نون الإعراب.

(فِيهِ): أي: في المضارع صفة «النون»؛ أي: النون الحاصلة له.

(وَلَدْنِ): عطف على «النون»؛ أي: أنت مع لدن.

(وَأَنْتَ وَأَخَوَاتُهَا): وهي، «إِنَّ وَكَانَ وَلَكِنْ»

(مُخَيَّرٌ): خبر^(٢) «أنت»؛ أي: خير بين الإتيان للمحافظة على الحركات البائية في خير

«لدن»، وعلى السكون في «لدن»، وبين الترك^(٤) تحوُّلاً عن اجتماع النونات ولوحكماً؛

كما في «لعل» لقرب اللام من النون في المخرج والحمل على «لعمن وعن وإن» من

لغاتنا^(٥) [ب/و79] وكما في «ليت» للحمل على أخواتها.

لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وتحقق للداعي؛ وهو قصد الإبقاء على حركتها والحمل بخلاف

الأصل اختير فيها الإتيان، ولما ازداد المانع^(٦) في «لعل» وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع

ثقل التضمين اختير فيه الترك. فقول^(٧) «وأخواتها» مستثنى منه «ليت ولعل» لعدم

التخير^(٨) فيهما لعدم استواء الجانبين؛ إلا أن يقال: التخير^(٩) لا يوجب استواء الجانبين بل

جوازهما ووجهاً أحدهما لا ينافي التخير^(١٠) باعتبار أصل الكلام؛ فيكون صورة اختيار

^(١) في (ن)، و(ب): «مخير».

^(٢) قوله: «خير» سقط من (ب).

^(٣) قوله: «أنت أي» في (ب): «أي أنت».

^(٤) في (ب): «التركيب».

^(٥) قال ابن مالك رحمه الله تعالى «وبني لعل عشر لغات: لعل، وعن، لعمن، عن، لأن، أن، وعن، وعن، لغن،

لعلت، فالفئة المقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة، وأقلها استعمالاً لعلت. ذكرها أبو علي في لتذكرو»

شرح السهيل (2/ 46).

^(٦) في (ي): «مانع».

^(٧) في (ي): «فقولها».

^(٨) في (ي): «التخير».

^(٩) في (ي): «التخير».

^(١٠) في (ي): «التخير».

الإتيان كما في «بيت» واختيار الترك كما في «لمل» - قسمنا⁽¹⁾ من صورة التخيير فلا يدل قوله: «ويختار»⁽²⁾ في ليت - وعكسها لمل على خروج «ليت ولمل» من هذا الكلام.

(ويختار): حقوق نون الوقاية⁽³⁾.

(لي، ليت): من بين اخوات⁽⁴⁾ «إن» استعمالاً، إذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل

التضخيف، وقال سيوريه: لا يختلف فيه إلا لضرورة الشعر؛ (66ب) نحو:

كشبة جابر إذ قال ليتي أصاويله وأفلد جمل مالى⁽⁵⁾

(وبين وعن وقد وتقط): هما بمعنى «حسب» فليختار الإتيان فيهما⁽⁶⁾؛ فيقال: «مني وعني

وقدني وقطني» بمعنى⁽⁷⁾: «كفاني» للمحافظة على السكون اللازم الذي هو لأصل في البناء

بمخلاف الحركة اللازمة والتذك قياًساً على حقوق الساكن الظاهر؛ نحو: «من ابلك»، و: «من الرجل».

(وعكسها): أي: عكس «ليت»⁽⁸⁾

(لقل)، أي: يختار فيها تركها لتقل التضخيف وكثرة الحروف، ويحل ك «لمل» كراهة لام ساكنة قبل النون.

⁽¹⁾ في (هـ)، و(ي): «قسمان»، وهو تحريف، إذ وجه الكلام: «فيكون صورة . قسمنا».

⁽²⁾ بعده في (ب): «حقوق نون الوقاية».

⁽³⁾ قوله: «وعكسها لمل على خروج ليت ولمل من هذا الكلام ويختار حقوق نون الوقاية» سقط من (ب)

⁽⁴⁾ في (ي): «أخواتها».

⁽⁵⁾ البيت من بحر الوافر، وهو يزيد الجمل في ديوانه (ص 87)، وهو له في الكتاب (2/ 370)، وشرحه

للسراي (3/ 131)، والفصل للزغشري (ص 177)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 136)، ونهيد

الفراعد لناظر الجيش (1/ 488)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (1/ 320)، وهو بلا نسبة في

الأصول في النحو (2/ 122)، والمسائل اعلقيات للمارسي (ص 221)، والديبع في علم العربية (1/ 536)،

وشرح ابن مسفور على الجمل (1/ 435)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (5/ 2413)، وتحليل الشواهد

وتلخيص الفرائد (ص 100)

⁽⁶⁾ سقط من (هـ)، وفي (ي): «فيها».

⁽⁷⁾ قوله: «حسب ليختار الإتيان لهما فيقال مني وعني وقدني وقطني بمعنى» سقط من (ب).

⁽⁸⁾ بعده في (ي): «عبداء».

⁽⁹⁾ بعده في (ي): «مخير».

[ضميرُ القُصْلِ]

(تَكُونُ سَطْرُ يَمِينُ): ظرفٌ بتوسط.

(الْمَبْدَأُ وَالْخَيْرُ): فإن قلت: يلزم في المبدأ والخير الجمعُ بين الحقيقة والجاز، يقال ذلك جائز عند المصنف باختلاف الجهة الوجه أوجهل⁽¹⁾ الكلام على صوم الجواز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبدأ المسند إليه المقدم وبالخير المسند به المؤخر بالرتبة، أويراد بالمبدأ جزء⁽²⁾ الأول من الاسمية وبالخير الجزء الثاني، ولخوذلك عما يصح: أويقال: المبدأ والخير على الحقيقة والظرف متعلق بتوسط؛ كما يقال: رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه.

(قِيلَ): صفة «المبدأ» 79/ب [و/ب] والخير، أوظرف «بتوسط» أي: قبل دخول «المعامل»: اللظفية؛ من نحو: «كان وإن وطلمت» وأخواتها وفروعها؛ مثاله: «زيد هو القائم»⁽³⁾.

(وتَعَلَّقَا): أي: وبعد لعوامل.

(صِيغَةُ): ضمير

(مَرْفُوعُ): إنما لم يقل ضمير مرفوع مكان⁽⁴⁾ يقل ضمير مرفوع مرفوع⁽⁵⁾ الاختلاف في كونه ضميرًا ولا⁽⁶⁾ يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع

(مُتَعَلِّقُ مُطَابِقُ): إفرادًا وتنبيهًا وجمعًا وتذكيرًا وتأنيلاً⁽⁷⁾ وتكلمًا وخطابًا وخبية

(لِلْمُبْتَدَأِ): لكونه عبارة عنه، ومن الواجب المطابقة بين العائد والمعاد؛ مثال ما بعد العوامل؛ نحو: {كنت أنت الرقيب} [المادة 117]، و: {إنه هو الفقور الرحيم} [يوسف: 98]، و: «علمته هو القائم»، و: «ما زيد هو الكريم».

⁽¹⁾ في (هـ): «يحمل».

⁽²⁾ في (هـ)، و(ي): «الجزء».

⁽³⁾ في (ي): «المعلم».

⁽⁴⁾ قوله: «لم» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ في (ل)، و(ب): «لكان».

⁽⁶⁾ قوله: «لا» سقط من (ل)، (ي).

⁽⁷⁾ قوله: «ثانيًا» سقط من (ي).

⁽⁸⁾ في (ل)، و(ب): «لكون».

(يسمى فصلًا): الجملة صفة أخرى، وهذا عند البصريين، والكوفيون يسمونه صفةً لأنه يحفظ ما بعده من السقوط كعماد البيت. وقال الخليل وسيبويه: يسمّى فصلًا لفصله⁽¹¹⁾ بين ما قبله وما بعده؛ ببيان أن ما بعده ليس في خبر⁽²⁾ الأول وليس من صفاته وامتداته، والمتأخرون قالوا سمي⁽³⁾ فصلًا لأنه يفصل، أي يفرق بين الخبر والنعت ومالك⁽⁴⁾ الوجهين واحد والفرق في المصاهرة⁽⁵⁾.

(ليفصل): حقيقة فيما يلتصان، أو حكت في ما لا ليس⁽⁶⁾ فكان الحمل على صورة اللبس واللام حلة التوسط لا التسمية؛ لأن هذا (167) الغرض لا يحصل بالتسمية.

(يُبين): ظرف «يفصل».

(كقوله): الفصير عائد إلى الخبر، وإن كان المذكور سابقًا كلا الجزئين لتعيينه بالقرينة⁽⁷⁾، إذ هو المتعين لصلاحية النعت أولاً كون ما بعده.

(نعتًا وخبيرًا): ثم اتسع فيه⁽⁹⁾ فدخل حيث لا لبس، وذلك عند اختلاف الإعراب وكون المبدأ ضميرًا، وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس، وكما أن الفصير يفصل كذلك فيد ضربًا من التأكيد. وقوله «نعتًا» حال أو خبر⁽¹⁰⁾.

(11) في (د)، (ب): «لفصل»، وفي (ي) «للفصل»، ولت من (هـ).

(2) في (هـ)، و(ي): «خبر».

(3) في (هـ): «يسمى».

(4) في (ب): «قال».

(5) المسألة من مسائل النحو الحلاوية، اعترضها في الأصول في النحو لابن السراج (2/ 125)، والمزحل في شرح جمل عبد القاهر لابن الحنف (ص 283)، ولإيضاح في مسائل الخلاف للأثيري (2/ 578)، واللباب في علل البناء والإعراب للمكبري (1/ 496)، وشرح القفص لابن عيسى (2/ 328)، وسفر السعدة وسعي الأمل: (2/ 553)، وأما ابن الحاجب (2/ 811)، وشرح جمل الزجاجي لابن صفور (2/ 65)، والكناش في مبي الصرف والسمو (1/ 258) وأرشاف الصرف لأي حيال (2/ 951)، والطفيل والتكسيل له (2/ 285)، وقهيد القواعد لآطر الجيش (1/ 565)، وشرح الشافعي على آنية ابن مالك (2/ 357)، وتعليق القواعد للدامني (2/ 128)، وشرح الصريح على التوضيح: 1/ 314، وجمع الفوائد (1/ 275).

(6) في (ي) «يلتص».

(7) قوله: «لتعينه بالقرينة»، في (ي) «لتعين القرينة».

(8) في (ب): «أما».

(9) قوله: «فهو» سقط من (ي).

(10) في (ي): «للكون».

«تشرطه» أي: شرط هذا التوسط، أو شرط الفصل، أو شرط المذكور من الصيغة.

{أن يكون الخبر مفرقة، أو: «أفعل من كذا»} [80/ب] لأن الفصل إنما يحتاج إليه في ⁽¹⁾ المفرقة و«أفعل من» ملحق بالمفرقة لا متناع اللام.

{بطل: «كان زيد هو أفعل من عمرو»}: ذكر ⁽²⁾ مثال «أفعل من» بعد دخول العوامل دون للمفرقة ودون الخبر قبل العوامل لأصالتها واستغنائها عن المثال لكثرةها و ⁽³⁾ بخلاف الفرعين ⁽⁴⁾، وأجاز المازني: وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع ⁽⁶⁾ دخول اللام، وقلوه تعالى: {ومكر أولئك هويور} {فاطر: 110} وفيه أنه ⁽⁷⁾ لا يتعين في الآية كونه فصلًا لاحتمال أن يكون مبتدأ أو تأكيدًا ⁽⁸⁾، كما في قوله تعالى: {إنه هو أضحك أبكى} {النجم: 43} ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ يعمد في (ن): «ذكر»

⁽²⁾ في (هـ): «وذكر».

⁽³⁾ سقط من (هـ)، و(ي).

⁽⁴⁾ في (ي): «الفرعين»

⁽⁵⁾ هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان - وقيل فية، وقيل عدي - بن حبيب المازني البصري السوي: كان إمام

عصره في النحو والأدب، وأحد الأدب من أبي عسلة والأصمعي وأبي الأنصاري وغيرهم، وأخذ عنه أبو العباس لبرد وبه اتفق وله عنه روايات كثيرة؛ روي عنه الحلبي قراءة أبي عمرو عن سيبويه ويونس وروي عنه القراءة المبرد. وله من الصانف كتاب ما تلحن في العدة وكتاب التصريف وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب الدياج علًا بخلاف كتاب أبي عينة توفي عام (249 هـ). انظر ترجمته في: طبقات المحققين واللغويين للزبيدي (ص 87)، وتاريخ بغداد للخطيب (7/ 93)، ونزهة الألباء للأباري (ص 124)، ومعجم الأجداد لياقوت (7/ 107)، وإنباء الرواة على أنباء السادة (1/ 246)، غنية النهاية (1/ 162)، وبقية الوعاة (ص 202).

⁽⁶⁾ في (ي): «في امتناع».

⁽⁷⁾ في (ن)، و(ب): «لأنه».

⁽⁸⁾ قوله: «مبتدأ أو تأكيد»، في (ي): تأكيدًا أو مبتدأ

⁽⁹⁾ انظر الكلام منفصلًا في: الأصول في النحو لابن اسراج (2/ 125)، والموجمل في شرح جمل عبد القاهر لابن طخساب (ص 283)، والإحصاف في مسائل الخلاف للأباري (2/ 578)، واللباب في علل الباء والإعراب للمعبري (1/ 496)، وشرح الفصل لابن يمين (2/ 328)، ولماي ابن الحاجب (2/ 811)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 65)، والكتاش في فني الصرف والنحو للمؤيد (1/ 258)، وارتشاف الصرب لأبي حبان (2/ 951)، وقهجد القواعد لناظر الجيش (1/ 565)، وشرح لشارطي على آلفية ابن مالك (2/ 357)، وتخليق التوقد للشماسي (2/ 128)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 314)، وجمع المراجع (1/ 275).

(وَلَا مَوْضِعٌ لَهُ) (1) اي. لا محل لضير الفصل من الإعراب، وقوله: «له» ظرف مستقر خبر خبر «لا».

(جِلَّةُ الْخَلِيلِ)؛ لأنه عنده حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل، ويستبعد (2) الخليل إلقاء الاسم (3) وقوله «عند الخليل» خبر «لا»، أوتعلق بقوله «له»؛ لكونه ظرفاً مستقراً، أوتعلق بمعنى النفي.

(وَيَعْقُرُ الْعَرَبَ يَجْعَلُهُ)؛ أي: ضمير الفصل.

(مَبْتَدَأٌ وَ)؛ يعملون الجملة خبراً لمبتدأ (4) الأول

(وَمَا بَعْدَهُ)؛ بالنصب (5) عطف على ثاني مفعولي «يجعله»، أوعطف على أول مفعولي (6)

«يجعله».

(خَيْرَةٌ)؛ فلا ينصب في: {كنت أنت الرقيب} [المائدة 117]، و: «علمت زيداً هو المطلق».

وقوله «خبره» يشمل أن يكون مرفوعاً خبراً لما قبله والجملة حالاً، وبعض العرب يجعله تأكيداً لما قبله ودخول اللام المنوع دخولاً على التأكيد يمنع ذلك، وبعضهم يجعله تابعاً لما بعده وذلك ليس بمعهود في كلامهم أصلاً على أنه يتقضى بـ {كنت أنت الرقيب}.

(1) بعده في (ي)؛ «اسم لا».

(2) في (ي)؛ «واستبعد».

(3) ما سبه للخليل هنا موقول البصريين؛ ونعله نسبة للخليل؛ إذ إنه رأس المدرسة الصورية وعقريها الأكبر؛ انظر: الإصناف في مسائل الخلاف (2/ 578) [م: 100].

(4) قوله: «خبراً لمبتدأ»، في (هـ)؛ «خبر لمبتدأ».

(5) في (ي)؛ «والنصب».

(6) في (ي)؛ «مفعول».

[ضميرُ الشان والقصة]

(ونَحْنُ كَيْلُ الْجُمْلَةِ)؛ نيل: قوله «قبل» حشو والغرض يحصل بأن يقول «ويتقدم الجملة»؛ إلا أن يقال هو من باب {أسرى بعبد له} [الإسراء: 1]، أي: يقع قبل الجملة أو (1) التصريح بلفظ «قبل» لتأكيد التقديم؛ لأن تقدمَ الضمير (67ب) على معاده (2) مير ظاهر؛ فيلحري أن يؤكد (3).

(ضمير) (4) غائب يُسمى: صفة الضمير

(ضميرُ الشان) (5)؛ إذا كان مذكراً.

(والقصة)؛ إذا كان مؤنث، وهو يعود [ب/ظ80] إلى ما في الذهن من شأن وقصة (6)، ويختار تثني الضمير لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة؛ نحو:

{فإنها لا تسمى الأبصار} [الحج: 46].

(ضمر): ذلك الضمير لإبهامه، وهو أيضاً صفة «ضمير غائب».

(بالجملة)؛ أي (7) وضع المظهر موضع الضمر لزيادة التمكن في الذهن؛ لأن عود ضمير الشان إلى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من مظاهر التقدير.

(جملة)؛ أي: الواقعة بعد ذلك الضمير لأن القصة ولسان لا يكونان مفردين. والقراء يجوز ضمير بالقرء المؤول بالجملة؛ نحو: «كان قائماً الزيدان» (8).

(8) في (ع)، «هو»، وفي (ي): «بذ»

(9) قوله: «معاده» في (أ)، و(ب) «ما عدا»

(10) نظرو: البع في علم العربي (1/ 124)، وتوجيه اللع (ص 616)، والتفصيل والتكميل لأي حيان (7/ 260)، والقصور القيدة في الروايليد، للدعالي (ص 139)، وتجهيد انقواعد لظاهر الجيش (1/ 230)، وشرح الشاطبي على الآية (3/ 588)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 638)، وجمع الموامع (2/ 138)، وحاشية لسان على الأسسوي (2/ 188).

(11) بعه في (ي): «لاعل يتقدم».

(12) بعه في (ي): «مفعول ثان»

(13) في (ع): «هو القصة».

(14) في (ي): «هو الجاه».

(15) نظرو رأي القراء في: شرح كتاب سيرة السيرة في (1/ 349)، وشرح القصل لابن بعش (2/ 336)، وشرح عل الزحاحي لابن مصنف (1/ 394)، وشرح الرضي على الكافية (2/ 465)، وارتشاف الغريب لأي حيان (2/ 948)، والتسلي والتكسير (2/ 775)، وتجهيد القواعد لظاهر الجيش (3/ 1113)، وشرح الشاطبي على الآية (3/ 588)

وقوله «بعده» مستدرك بقوله «ويتقدم قبل الجملة»، لكنه ذكره لكان التأكيد لما مر.

(ويكونون): ذلك الضمير

مُتَّصِلًا و⁽¹⁾ مُتَّصِلًا: تقسيم للضمير الشأن والقصة.

(مُتَّصِرًا): تقسيم للمتصل.

(ويؤثرون): أي: غير مستتر.

(على حَسْبِ المَوَاقِل): فإن⁽²⁾ كان عامله معنويًا بأن كان مبتدأ كان منفصلًا، وإن كان لفظيًا يصلح لاستار الضمير كان مستترًا وإلا كان بارزًا.

(مِثْل: هُوَ): أي: الشأن؛ مثال المنفصل

(زَيْدٌ قَائِمٌ، وَ: كَانُ): أي: الشأن مثال المتصل المستتر⁽³⁾.

(زَيْدٌ قَائِمٌ): وإنه مثال المتصل البارز: «زيد قائم» وكذلك نحو:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكَنِيسَةَ يَوْنًا يَجِزُّ فِيهَا جَاوِزًا وطيًا⁽⁴⁾

(وَحَلَّاهُ): أي: حذف ضمير الشأن حال كونه⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ق: (ي): «أو».

⁽²⁾ ق: (ي): «إن».

⁽³⁾ قوله: «المتصل المستتر» في (1): «المتصلة المستتر».

⁽⁴⁾ البيت من بحر الخفيف لأعطل في شرح شروهد النفي للسيوطي (2/ 918)، وخزانة الأدب للبغدادي (1/ 457)، والدور النواع للشقيلي (2/ 179)، وبلا نية في: شرح القصائد لسبع الطوال الجاهليات لابن الأباري (ص 555)، وشرح كتاب مسيوه للسيوافي (3/ 273)، وأما ابن الحاجب (1/ 158)، وشرح حمل الزحاجي لابن صفور (1/ 442)، المتصل لابن يعيش (2/ 337)، وأما ابن الحاجب (1/ 158)، وشرح حمل الزحاجي لابن صفور (1/ 442)، والكاظم في نفي الصرف والبحر (1/ 260)، وارتشاف الضرب (2/ 947)، ومعني اللبيب (ص 56).

ولما ألفاظه ومعانيه، فقال البغدادي في لفظ جامع: «الكنيسة هنا متبذبة النصارى وأصله متبذبة اليهود معرب «كنست» بالفارسية والجاذر جمع جودز وهو ولد لبقرة يضم اللذال الممجة وحكى الكوفيون فتحها أيضًا وسردوا الألفاظ كثيرة على فعلل يضم الأول وفتح لثالث منها جودز ويرقع وطمحلب و«جحدب وضمندع»، والبصريون لا يهولون فيها إلا قسم الثالث و لظياء الغزلان الواحد ظبية يقول من يدخل الكنيسة يلتق فيها لظياء الجاذر من أولاد النصارى وأشباه الظباء من نساءهم فكفى عن الصبيان بجاذر وعن النساء بالظباء وقال اللخمي: ويحصل أن يهد الصور التي يصورونها فيها لأن كنائس الروم كل أن تحمل من الصور شيعة بالجاذر والمزلاين». انظر: خزانة الأدب (1/ 458).

⁽⁵⁾ قوله: «كونه» سقط من (ب).

(مُتَحَوِّلاً ضَعِيفاً) أي: جازز مع الضعف لعدم الدليل عليه لاستقلال الخبر كلياً وعدم الرابطة فيه، وفيه أن قد يقوم الدليل عليه وهو ربيع «زيد قائم» والجواز⁽¹⁾ لكونه على صورة الفصلات.

(أَيْ مَعَ «أَنْ» إِذَا خَفَّفْتَ): مستثنى منزع، أي: ضعيف مع كل عامل إلا مع «أَنْ» إذا خففت، و«إِذَا» ظرف لعنى⁽²⁾ المقارنة، أولعنى الاستثناء، أي: إلا مقترناً بأن وقت تخفيفها لو استثنى وقت تخفيفها.

(قَوْلُهُ لَازِمٌ) أي: فإن حذفه معها لازم. أما القول بوجوده فلكون⁽⁴⁾ «أَنْ» عاملة اعتباراً لقوة⁽⁵⁾ شبهها بالفعل، وأما امتناع التلطف به فلكون ملغاة صورة عملاً بالتخفيف وتغير⁽⁶⁾ الصورة.

(1) في (ب): «اجواب»

(2) في (هـ): «معنى».

(3) قوله: «أي» سقط من (ي).

(4) بعده في (ي)، «أي».

(5) قوله: «اعتباراً للقوة»، في (هـ) و(ي): «اعتبار القوة»

(6) في (ي) «وتغير».

[باب أسماء الإشارة]

(استثناء الإشارة ما وضع لإشارة إليه)؛ [81و/ب] (68) فإن قيل: إن أريد الإشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ إذ الإشارة في المحدود اصطلاحية وإن أريد الإشارة للقوة لا يتم التعريف لاشتراكه على ضمير الغائب والمعمود وغيرهما.

قيل: المراد الأول والتعريف لفظي؛ أي تعريف لفظ بلفظ أجلى منه، أو ⁽¹⁾ يقال الإشارة في المحدود لقوة في الأصل صارت هي جزء المحدود والمحدود أسماء الإشارة لا الإشارة. والمراد الثاني ويخرج ضمير الغائب ونحوه باعتبار الحيثية فإنه وإن وضع للإشارة إلى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك بل كونه كناية عن غائب متقدم الذكر، والمراد إشارة حسية، فلا يرد ضمير الغائب ونحوه، ويرد عليه نحو: {ذلكم الله} [الشورى: 10]، وأجيب بأنه على التجوز ⁽²⁾.

(وهي): مبتدا محذوف الخبر؛ أي: وهي (خمسة): والجملة بعده مبنية.

(5): يحتمل أن يكون خبراً محذوف ⁽³⁾ المعطوف؛ أي: «وهي ذا وأخواته»، وقوله: (للمذكر): خبر مبتدا محذوف؛ أي: وهو للمذكر ولشأن كذا، أو ⁽⁴⁾ هو خبر «ذا» والجملة خبر الأول، [ويحتمل أن يكون مبتداً ثانياً، وقوله للمذكر خبراً والجملة خبر مبتداً الأول] ⁽⁵⁾، والضمير محذوف؛ أي «ذا» منها للمذكر، [ولشأن كذا. ويحتمل أن يكون قوله «للمذكر» صفة «ذا» وهو مبتدا محذوف الخبر؛ أي: منها «ذا» للمذكر والجملة خبر هي] ⁽¹⁾، قال ابن

⁽¹⁾ في (ب): «أن».

⁽²⁾ انظر الكلام تفصيلاً في شرح التفصيل لابن يعيش (2/ 363)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 248)، والكشاف في فني الصرف والنحو (2/ 134)، والتذيل والتكميل (3/ 207)، ومعني اللبيب (ص 743)، ومهيد القواعد لناصر الجيش (2/ 812)، وجميع المراجع (1/ 303).

⁽³⁾ في (ب): «خبر الحذف».

⁽⁴⁾ في (هـ): «و».

⁽⁵⁾ قوله: «ويحتمل أن يكون مبتداً ثانياً، وقوله للمذكر خبراً والجملة خبر مبتداً الأول» سقط من (1)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

⁽¹⁾ قوله: «ولشأن كذا. ويحتمل أن يكون قوله للمذكر صفة ذا وهو مبتدا محذوف الخبر أي منها ذا للمذكر

والجملة خبر هي» سقط من (1)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

بعض: «يمكن أن يكون ذا كلمة ثانية كـ «هو» و: «هي» و: «من» و: «ما»، فلا يحتاج إلى بيان أصل وعلية أحكام⁽¹⁾ الأسماء المتمكنة⁽²⁾ تجمع»⁽³⁾.
 وقيل: أصله «ذو» وحذفت⁽⁴⁾ الواو⁽⁵⁾، عبطاً وقلبت⁽⁶⁾ الأولى ألفاً، وبني لمشابهة لمروف⁽⁷⁾ في الافتقار؛ فذهب التنوين للبناء فصار «ذا»، وفيه أنه يقتضي أن يكون تنبيه⁽⁸⁾ «ذو»، و: «ذووان» كـ «عصوان»، وفيه أنه: لم يقل ذلك فرقاً بين المتمكن وغيره. وقيل أصله «ذني» يائين. وقيل: أصله «ذوي»، وقيل: اسم الإشارة الذال ولألف زائدة، وقال الأعشى: «أصله ذي مع التشديد»⁽⁹⁾.
 (وكذلك)؛ من حذف الموصول أي والذي لمنه «ذان وذين» بدلان.

⁽¹⁾ في (ي): «الأحكام».

⁽²⁾ يند في (ب): «حيث».

⁽³⁾ انظر قول ابن بعض وقد قلعت ترجمته قريباً في: شرح الفصل (2/ 352)، وفيه مزيد بيان على النحو التالي: «ذا» إشارة إلى مذكر، وهو ثلاثي، ووزنه «فعل» ساكن العين محذوف للام، وألفه متقلة عن ياء، فهو من مضاعف الياء من باب «حيث»، و«حيث» هذا ملحق بالمصريين، قالوا: أصل: «ذني» على لفظ «حي»، و«حي» ثم حذفت اللام لغريب من التخفيف، فيقي «ذني» ساكن الياء، فقلبت ياءه ألفاً، لئلا يشبه الأذوت، نحو: «كي»، و«أي» لأن قيل: من أين زعمتم أن ألفه متقلة عن ياء؟ وعلا كانت أصلاً، ليدعها من المتكّن، وعدم اشتقاقها كما قلتم ذلك في ألف «حي» و«ذني»، و«إدا» ونحوها من الأسماء غير المتمكنة في جواب أنهم قد قالوا في «ذا» «دا»، فأما لوما، حكاية صير، فدل أنها من الياء. وذهب قوم إلى أنها من الواو، قالوا: لأن باب «شريت»، و«لويت» أكثر من باب «حيث» و«حيث». والأول أقيس لجري الإمالة فيها لأن قيل: ولم حكتم عليها ثأتها من دوات الثلاثة؟ وعلا كانت ثانية كـ «من»، و«كم». قيل: لأن «ذا» اسم متعصل قائم بنفسه، قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة، نحو وصفه، والوصف به، وتثنية، وتثنية. فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة، حكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة.

⁽⁴⁾ قوله: «ذو وحذفت»، في (ي): «ذو وحذفت».

⁽⁵⁾ يند في (ي): «الثانية».

⁽⁶⁾ يند في (ي): «الواو».

⁽⁷⁾ في (ي): «المروف».

⁽⁸⁾ في (أ): «تنبيه».

⁽⁹⁾ المسألة خلافية، وهي ما تعددت فيها الأقوال، انظرها تفصيلاً في: المنتصب لسره (3/ 55)، وشرح كتاب سيره للسبلي (2/ 42)، والإصناف في مسائل الخلاف (2/ 551) م 95، ولبدیع في علم العربية لابن الأثير (2/ 235). وشرح الفصل (2/ 352)، وشرح الرضي (3/ 12)، والتلذيل والتكميل لأبي حيان (3/ 23)، ومهيد القواعد لظاهر المعسر (2/ 652)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 400)، وفتح لموع (1/ 320).

«فان» وهي صيغة مترجمة للمثنى المرفوع غير مبنية [81ظ/ب] على الواحد.

(وَقَيْن) وهي صيغة⁽¹⁾ مترجمة للمثنى المنصوب، كـ «إنا وإياك»، وإلا لقل: «ذيان لودوان»، كـ «عصوان ورحيان» فالأكثر على بنائهما لقيام العلة وهي مشابهتهما الحرف في الاختياج. وقيل: معرب لاختلاف⁽²⁾ بالموامل⁽³⁾، وبناء الواحد وبناء⁽⁴⁾ الجمع شاهداً صدق على بنائه، وعدم إضافة الاختلاف إلى العمل يجعله بناءً على الوضع كاختلاف صيغ الضمير⁽⁵⁾، وهكذا القول في (68ب) «اللذان والذين»، وعن أبي إسحاق الزجاج⁽⁶⁾ أن المثنى مطلقاً مبنياً لتضمنه معنى واوالمعطف؛ إذ أصل «زيدان»: «زيد وزيد».

(وَلِلْمَوْثِقِ: ثا). بقلب النال تاء، وذلك لأن التاء والياء⁽⁷⁾ قد يكونان⁽⁸⁾ للتأنيث، كـ «ضارية وتضريين».

(وَتَي)؛ بالجمع بين القليين⁽⁹⁾.

(وَكَيْةٌ وَكَيْةٌ) بقلب⁽¹⁾ ألفهما هاء⁽²⁾.

⁽¹⁾ قوله: «صيغة» ليس في (ا)، (ب).

⁽²⁾ قوله: «الأخر» سقط من (ب).

⁽³⁾ في (ا)، (ي) «بالعمل»، وقوله «لاختلاف آخر بالموامل»، في (هـ) «لاختلاف بالموامل».

⁽⁴⁾ قوله: «وناه» ليس في (هـ)، و(ي).

⁽⁵⁾ في (ي) «القسمان».

⁽⁶⁾ هو إبراهيم بن السري بن سهل النحوي، النحوي، المقبر. أقدم أصحاب مدرسة قراءة عليه، وقال ابن حلكان كان من أهل العلم والأدب والدين القين. أخذ الأدب عن أبيه وتعلب، وكان يحرط الزجاج ثم تركه واشتغل بالأدب، فنسب إليه، واحصى بصحة الوزير عبد الله بن سليمان، وعلم ولاءه اعاسم الأدب، ولما استوزر القاسم أهدى بطريقه مالا جزئياً، وكان عزيزاً على المتفقد؛ له رزق في الفقهاء، ورزق في العلماء، ورزق في النماء من تصانيفه. معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، الأسامي، انظر ترجمته في: أخبار النحويين، لمصريين للسرياني (ص 81)، وتاريخ بغداد 89، وفيات الأعيان 31/1، شلوات الذهب 2/592.

⁽⁷⁾ قوله: «ولياء» سقط من (ب).

⁽⁸⁾ في (ا)، (ب)، (هـ): «يكون»، والمثبت من (ي).

⁽⁹⁾ في (ي): «العقلين».

⁽¹⁾ في (ي): «قلب».

⁽²⁾ في (ي): «حاء».

(وَقَمِي وَكَمِي)؛ بالجمع بين البدلين.

(وَلَمَسْتُهَا)؛ أي: لمسني الموث.

(كُنْ وَتَيْنُ)؛ على الخلاف المذكور في «ذان وذين».

(وَلَمَسْتُمُوهَا)؛ أي: المذكر والمؤنث

(كُلُّهُنَّ)؛ عاقلًا كان⁽¹⁾ أو غيرَ.

(عَلَا وَصَغُرَا)؛ أي: سواء كان عددًا أو مقصورًا، وقد ينون مكسورًا؛ كـ «صِه»، وإن كان «لَوْلَا»

معروقة لإفادته⁽²⁾ البعد، وتزيله بالبعد منزلة التكررة وأعلم أنه: إذا كان مقصورًا يكتب بالياء.

(وَلَمَسْتُهَا)؛⁽³⁾ أي: أسماء الإشارة.

(حُرُوفُ التَّيْبَةِ)؛ يعني: «ها».

(وَتَقْصِلُ يَهَا)؛ أي: بأسماء الإشارة.

(حُرُوفُ الْخُطَابِ)؛ والدليل على حُرُوفِهِ انتعاج وقوع لظاهر في⁽⁴⁾ موقعه وفيه: أن ضمير

«أَنْفَلُ» كذلك، وفيه: أنه وجد فيه دليل الاسمية؛ وهو الإسناد إليه⁽⁵⁾

(وَقَمِي)؛ أي: حروف⁽⁶⁾ الخطاب.

(خَمْسَةٌ)؛ والقياس يقتضي⁽⁷⁾ سنة، لكنه اشترك خطاب الاثنين فيقي خمسة، والحرف يذكر

ويؤنث وهنا⁽⁸⁾ اعتبر التذكير⁽⁹⁾ ولذا أنث العدد

(فَيُكْرَهُ خَمْسَةٌ وَجُمُوعَتَيْنِ)؛ بضرب أسماء¹ الإشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة

⁽¹⁾ قوله: «كان» سقط من (هـ).

⁽²⁾ في (هـ): «لأفاده».

⁽³⁾ في (ي): «وَلَمَسْتُهَا».

⁽⁴⁾ قوله: «في» سقط من (ي).

⁽⁵⁾ قوله: «إليه» سقط من (ي).

⁽⁶⁾ في (ي): «حرف».

⁽⁷⁾ قوله: «يقتضي» سقط من (ي).

⁽⁸⁾ في (هـ): «وَجُمُوعَتَيْنِ».

⁽⁹⁾ في (ي): «وَالثَّانِيَتَيْنِ».

⁽¹⁾ في (ي): «الْأَسْمَاءُ».

(وهي) أي: تلك الحمسة والعشرون.

(ذاك): وما سواه إلى «ذاكن» ليكون إلى إسقاطه فلا يخرج⁽¹⁾ ما بعدها.

(وذائك)⁽²⁾. وما سواه

(إلى ذائكن وكتلك) البراقبي، وهي: «ذك وتيك» إلى «ذاكن وتيكن» وكذلك أخواتها

[82و/ب]، و: «أولئك» إلى «أولئكن». والجملتان عطف على جملة «وهي ذاك إلخ»، ولما

رأى المصنف كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال «ذا» مكان أخويه وبالعكس = لم يتخذ⁽⁴⁾

مذهباً واحداً إلى غيره؛ فقال:

(وتَقَالُ «ذا» للقربي، و: «ذالك» للبعيد، و: «ذالك» للمتوسط): والظاهر ذكره في الوسط

إلا أنه آخر لتوقف معرفة المتوسط على معرفة الطرفين.

(وتلك): مبتداً

(وذائك وذائك): التون فيهما بدل من اللام عند المبرّد، وعوض عن⁽⁵⁾ ألف واحدة عند

غيره.⁽⁶⁾

(مُشَدَّدَتَيْن): حال من «ذالك وتلك» المحكوم عليها بالمعاملة، فيكونان فاعلين معنًى، وفيه

أن: الحال لا يتقدم⁽¹⁾ على العامل المعنوي، ويجوز أن يكون التقدير: إن كانتا مشددتين

(169).

⁽¹⁾ في (ي): «يجرج»

⁽²⁾ قوله: «وما سواه إلى ذاك» فيكون إلى إسقاطه فلا يخرج ما بعدها وذائك» سقط من (ب).

⁽³⁾ في (ي): «وكذا».

⁽⁴⁾ في (ي): «يتخذ».

⁽⁵⁾ قوله: «من» سقط من (ب).

⁽⁶⁾ انظر قول المبرد في: القصب (3/ 275)، ونظر مسألة بتسامها بين المبرد وغيره في: الأصول في النحو لابن

السراج (2/ 128)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 61)، والديب في علم العربية (2/ 39)، وشرح

المفصل لابن يعيش (2/ 363)، وشرح حمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 202)، وشرح السهيل لابن مالك

(1/ 240)، والكتاش في فني الصرف والنحو (1/ 262)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 975)،

والفتيل والتكمين (1/ 249)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 414)، وتعليق الرازي للدميني (2/ 316)،

وشرح الصريح على التوضيح (1/ 151)، ومعجم الحوامع (1/ 294).

⁽¹⁾ في (هـ): «تقدم»

(وَأُولَئِكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ): في إفادة البعد خبر «تلك»، وقال الأندلسي⁽¹⁾: لا طريق بين تشديد النون وتخفيفها قريناً وبعيداً. والنحاة فرقوا وذلك عند المبرد، و: «أولئك» مثل «ذلك» في

إفادة البعد⁽²⁾.

(وَأَمَّا كَمْ وَهَذَا وَهَذَا)⁽³⁾؛ يفتح الهاء وتشديد النون؛ وهو أكثر وجاء كسر⁽⁴⁾ الهاء أيضاً.

(فَلِلْمَكَانِ) أي: أي: فللاشارة إلى المكان.

(عَاصِمَةٌ) أي: أخصه خصوصاً، والجملة مؤكدة. وأما فوهم: «قال كذا»، و: «من ثم»⁽⁵⁾

قبل كذا» - فللاشارة إلى المكان الاعتباري.

⁽¹⁾ قد علمت ترجمته والتبني عليه، رآته علم الدين اللورقي شراح المصطلح، وانظر قوله في شرح الرصعي على الكافية (2/ 482).

⁽²⁾ كنا بهذا التكرار في قوله «و: «أولئك» مثل «ذلك» في إفادة البعد» في نسخ الكتاب، ووجه النص كما في شرح الرصعي (2/ 482): «النحاة فروا بينهم، وذلك بناء على مصعب المبرد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتبعاه في الختين بلفظ واحد، وفي جمعهما أولاء وأولى ثم أولئك وأولئك، ثم أولئك وأولاء بالثنتين، كما ذكرنا أن الثنتين كاللام في إفادة البعد». هـ.

⁽³⁾ في (ب)، (ي): «شمة» بالهاء، والثبت من (هـ)، وهو الموافق لما في الكافية (ص 34).

⁽⁴⁾ في (ي): «هنا».

⁽⁵⁾ في (ب): «هكسر».

⁽⁶⁾ قوله: «أي» سقط من (ب).

⁽⁷⁾ في (ي): «شمة».

بها^(١)، فما وجه تخصيص الجزية قبل الجزء أهم من الركن ليتناول الفصلة؛ لأنها أبعث جزء الكلام وإن لم يكن ركنًا بقوت الكلام ببقوته، ولو قال: ما^(٢) لا يتم جزء إلا جملة خبرية وضمير له^(٣) لكان أعصر وأوضح لكنه سلك طريق الإجمال والتفصيل، وذلك^(٤) من باب البلاغة، أوفصد بيان الاسم^(٥) المصطلح عليه لتلك الجملة، وذلك التفسير^(٦).

«وعاليد»: احتراز عن نحو «حيث»؛ فإنه لا يتم جزء إلا بصلة بعدها (٦٩ب) لكنها لا يحتاج إلى المعاند، وفيه أنه: إذا أريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لإخراجه إلى قيد آخر لأن جعلها لا تسمى صلة اصطلاحًا، ولو أريد بها الكلمة كان قوله «وعاليد»^(٧) احتراز عن الموصول

الحرفي

(ومعنى): أي: الموصول.

^(١) في (هـ)، و(ي): «بهما»

^(٢) قول «ما» سقط من (ب)

^(٣) قول: «له» سقط من (هـ).

^(٤) قوله: «ودلك» في (هـ) «ويعد ذلك».

^(٥) قوله: «الاسم» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي):

^(٦) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: فيما نقله عنه الرضي في شرحه (5/3): «ليس قولنا: الموصول ما لا يتم جزءًا إلا بصلة، من قبيل: العالم من قام به العلم، أي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك عال، وذلك، أن الجمهور في قولك (العالم) ماهية العلم لا كونه ذا علم، إذ كل أحد يعلم أن الفاعل: ذوالفاعل: ذوالفعل، طريق العلم في الحد وقال: العالم من قام به الماهية العلانية، ثم الحد، وكذلك ههنا، كل أحد يعرف أن الموصول: الذي يلحق به صلة، وإنما الأشكال في ماهية الصلة، أي شيء هي؟ فتعريف الموصول بالصلة، تعريف الشيء بما لا يشكل من ذلك الشيء إلا هو، فقال المصنف: إنما قلت إنه ليس من هذا الباب، لأن المراد بالموصول: الموصول في الاصطلاح، لا في اللغة، ثم قال: إنما قلت (بصلة)، ولم أقل بجملة، ولم أقل بجملة، جميعًا على اصطلاحهم، فعلى هذا، وقع فيما فر منه، لأن معنى كلامه، إذن، أن الموصول في الاصطلاح هو الخلق إلى ما يسمى صلة في الاصطلاح، ومعنى الموصول، والحق إلى الصلة، شيء واحد، ثم قال: ونسبت الصلة بقولي: وصيته جملة خبرية، ليرتفع الأشكال، فقد أقر بأن في نفس الحد إشكالًا من دون تفسير، قال: ولو جعل موضع (بصلة): بجملة، لارتفع لأشكال، وهذا حق، فوبه (يتم جزءًا) أي بصير جزء الجملة، ونعمي بجزء الجملة: المبدأ، والخبر، والفاعل. وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل، بل قد تكون لفظة، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أوردت أن جملة جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعاليد.

^(٧) في (أ)، (ب)، (ي): «وعاليد»، والثبت من (هـ).

بجملته غيرية: معلومة للمخاطب.

فإن قيل: الموصول معرفة فكيف يبين⁽¹⁾ بالجملة؛ وهي تكرة؟
قيل: لا ضمير فيه⁽²⁾، إذ قد⁽³⁾ يفيد التكرة ما لا يفيد⁽⁴⁾ المعرفة.

والعائد فسيرته⁽⁵⁾؛ أي: وعائد الموصول ضمير لموصول.

وسيلة الألف واللام؛ وهما⁽⁶⁾ من «الذي والي» صارتا بمعناهما للتخفيف.

انتم فاعل أو مفعول؛ بمعنى الفعل لأن اللام الموصولة تشبه⁽⁷⁾ اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان⁽⁸⁾ جملة معنى منفرد⁽⁹⁾ صورة عمدًا بالحقيقة والشبه جميعًا. وأعلم أن: إعراب الصلة

بالموصول كإعراب ما بعد «إلا» بإعراب «إلا»⁽¹⁰⁾.

وهي؛ أي: الموصولات.

الذي: للمفرد المذكر.

وأنهي: للمفرد المؤنث.

واللذان؛ لثنى المذكر.

والثان؛ لثنى المؤنث.

بالألف؛ وفقًا [83/و/ب].

والإم؛ نصبًا وجزأ

والأولى واللذين: كلاهما لجمع⁽¹¹⁾ المذكر.

⁽¹⁾ في (ي): «حين».

⁽²⁾ قوله: «فيه»، في (هـ): «في ذلك».

⁽³⁾ قوله: «قد» سقط من (ب).

⁽⁴⁾ في (هـ)، (ي): «يفيد».

⁽⁵⁾ في (ل)، (ب): «وهي».

⁽⁶⁾ في (ل)، (ب): «شبه»، وفي (ي): «شبه»، والثبت من (هـ).

⁽⁷⁾ في (ب)، و(هـ) «كانت».

⁽⁸⁾ في (هـ): «ومفرغًا».

⁽⁹⁾ في (ي): «والموصول».

⁽¹⁰⁾ قوله: «إعراب إلا»، سقط من (ي).

⁽¹¹⁾ في (ل)، (ب): «لجميع».

(واللّٰهي واللّٰهي واللّٰهي): لجمع ⁽¹⁾ المونث

(ومنّ وما واي): نحو: [أبهم أشد على الرحمن حيناً] [مريم: 69].

(وآله): نحو: «أبتهن أحسن من هند عنددي».

(وآلوا الطائفة): أي: المنسوبة إلى بني طيء، نحو قوله ⁽²⁾:

تَكونَ لَمْ يَغيرْ ⁽³⁾ يَغنِ ما قَدْ صَنَعْتُمْ ⁽⁴⁾
ناتحين ⁽⁵⁾ لِمَظْمِ قَولِنا عارِقَه ⁽⁶⁾

أي: الذي أتنا عارقه ⁽⁷⁾، وقوله:

قَولِنا ماءَ أُمي وجَددي

ويُثري دُوحفَرت ولُوطَرت ⁽⁸⁾

⁽¹⁾ في (أ)، (ب): «بجمع».

⁽²⁾ قوله: «قوله» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والشت من (ب).

⁽³⁾ في (ي) «ينير».

⁽⁴⁾ في (ب): «صنعت»، وهو رواية؛ كما في سفير السعادة للسخاري (1/ 357).

⁽⁵⁾ قوله: «لأتحنين»، في (ي): «لا تحنين».

⁽⁶⁾ في (أ)، (ب)، (هـ): «عارقه»، والشت من (ي)، وهو موافق لما في مصادر التخرّيج، والبيت من بحر الطويل، وهو لما رآه الطائي في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (2/ 377)، ولسان العرب (10/ 250) (عرق)، وله أول معروفين ملقط في الو در لأبي زيد الأصبري (ص 61)، ونسب لقيس الطائي في شرح كتاب سيرته للسيرافي (3/ 333)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 451)، وقيل: إن قيساً هذا هو نفسه عارقه الطائي، انظر: سفير السعادة وسفير الإفادة (1/ 357)، وبدون نسبة في: سر صناعة لإخرا ب لابن جني (1/ 397)، وارتشاف الغريب (4/ 1786)، ولشيل وانكميل (3/ 52).

⁽⁷⁾ في (أ)، (ب)، (هـ): «عارقه»، والبيت من (ي).

⁽⁸⁾ البيت من بحر الوافر، وهو لسان بن المصل الطائي أخو بني الكهف من طيء في حماسة أبي تمام (2/ 591)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 318) م. 1، 56، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 452)، والقاصد المعوية في شرح نواهد الألفية (1/ 402)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 161)، ونزاة الأديب للندادي (2/ 511)، وبدون نسبة في المرجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الحشاش (ص 58)، وتاليع الفكر للسبلي (ص 137)، والبدیع في علم العربية (2/ 242)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 384)، وشرح جمل الزحاشي لابن يعيش (1/ 177)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 199)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 274)، واللمعة في شرح اللمعة (1/ 171).

ويستدل بالبيت على ثلاثة أقسام: الأول أن ذواتي أسماً موصولاً، والثاني أنها تكون بلفظ الواحد للمونث والمذكر، لأن البر مزنة والثالث أنها تستعمل في غير العاقل كما تستعمل لعاقل. انظر في: المرجل (ص 58).

أي: التي حفرتها.

(وَقَدْ): الذي.

(يَنْقُذُكَ): التي.

(لَا تُخَيِّبُهُمْ): نحو: «ماذا صنعت» وقيل مطلقاً.

(وَالْأَيْفُ وَاللَّامُ): عطف على ما ذكر من الموصولات؛

فإن قيل: الألف واللام يوهم كونهما⁽¹⁾ موصولين.

قيل: الجمع بحرف الجمع كالجمع بنفخ الجمع؛ فكأنه قال: «ومجموعهما».

(وَالْعَائِدَةُ الْقُفُولُ): اللام في العائد للعهد؛ أي: العائد الذي لا يتم الموصول إلا به ليخرج العائد

إلى غير⁽²⁾ الموصول، والعائد إليه المتعدد ثم قيده⁽³⁾ بالمفعول ليخرج العائد الذي هو غير

المفعول؛ وفيه نظر: لأن العائد الذي هو مبتدأ وخبره غير جملة يحذف في صلة؛ أي: مطلقاً وفي

صلة غيره عند⁽⁴⁾ طولها؛ نحو: {وهو الذي في السماء إنه وفي الأرض إله} [الزخرف: 84].

(يَجُوزُ خَلْفَهُ): مراداً لا⁽⁵⁾ مانع، كما في: «جامعي الذي ما ضربت إلا إياه»؛ لكونه محتاجاً إليه

حيث يحتاج الموصول إليه فيدل على الحذف وعلى أن المحذوف (170) ضمير لا ظاهر⁽⁶⁾.

وأعلم أن: العائد إلى الموصول غير اللام إذا كان فضلة ولا يكون ضمير⁽⁷⁾ سواء⁽¹⁾ يجوز

حذفه؛ لدلالة الموصول عليه بخلاف ما إذا كان ضمير الفاعل؛ إذ الفاعل لا يحذف وبخلاف

⁽¹⁾ في (ب)، و(ب): «كونها» وتوجيهه على معنى لنظ «آل».

⁽²⁾ قوله: «إلى غير» في (ي): «الذي هو لتبر».

⁽³⁾ يحد في (ي): «العائد».

⁽⁴⁾ قوله: «عند» سقط من (ب)، (ب).

⁽⁵⁾ في (ب)، و(هـ): «إلا».

⁽⁶⁾ أي: «مفعلة» وانظر الكلام مفصلاً في العائد لمفعول في: البديع في علم العربية (2/ 684)، وأما ابن الحاجب

(2/ 684)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 207)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 61)، والتلخيص والتكميل (3/

866)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (1/ 451)، ومعني اللبيب لابن هشام (ص 567)، وتجهيد القواعد لتأخر

الجيش (2/ 703)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 522)، وتعليق الفرائد للسامي (2/ 229)، وشرح

الأشعراني على الألفية (1/ 154)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 172)، وجمع الغوامض (1/ 349).

⁽⁷⁾ في (ي): «ضمير».

⁽¹⁾ في (ي): «سواء».

الضميرين نحو: «الذين⁽¹⁾ ضربت عند غلامه زيد» حيث لا يدل الموصول على المخلوف لاستغناؤه عنه، وبخلاف حلة⁽²⁾ اللام لموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها، وبخلاف العائد في نحو⁽³⁾ قوله: «سمع الله لمن حمده» فإن الضمير عائد إلى غير الموصول ليكون مستثنى عنه فلا يجوز حذفه منوطاً فإذا قال: «سمع الله لمن حمده» قاصداً قوله «لمن حمده» على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز [83/ب] من جهة النحول للزوم حذف الضمير المستثنى منه مراداً فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي أن يفسد الصلاة كما جاء في بعض الروايات⁽⁴⁾.

واعلم أيضاً أن: الأصل⁽⁵⁾ أن الضمير وإن كان فضلة لا يحذف؛ لأن الإضمار خلاف الأصل وإنما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والمضمرة؛ فلا حاجة إلى ارتكاب مخالفتي الأصل، للإضمار والحذف مع حصول الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه إذا احتجج إلى المضمرة⁽⁶⁾ من حيث هو مضمرة؛ كالعائد إلى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الأصل.

⁽¹⁾ في (هـ): «الذي».

⁽²⁾ في (ب)، و(ي): «صلة».

⁽³⁾ قوله: «نحو» سقط من (ي)

⁽⁴⁾ قوله: «ما هو»، سقط من (ي)

⁽⁵⁾ الحديث متفق عليه في مواضع كثيرة من الصحيحين منها؛ ما أخرجه البخاري في (1/ 139، 140، 145... إلخ) [689، 690، 722، ... إلخ]، ومسلم (1/ 293، 301، 303، ... إلخ) [391، 392، 404، ... إلخ] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

وأما توجيهه فهو كما قلنا قال الإمام السهيلي رحمه الله: «وأما قوله: «سمع الله لمن حمده»، فمفعول (سمع) مخلوف، لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فاللام على بابها، إلا أنها توفى بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهو الاستجابة لمن حمده. وهذا مثل قوله تعالى: {عسى أن يكون زوف لكم} [النمل: 72]، ليست «اللام» لام المفعول - كما زعموا - ولا هي زائدة، ولكن ردف فعل متعبد ومفعولها غير هذا الاسم، كما كان مفعول «سمع» غير الاسم المجزوء فتأخر الفكر (ص: 272).

⁽⁶⁾ قوله: «أن الأصل» سقط من (ب)، و(هـ).

⁽⁷⁾ في (ل)، و(ب): «فضمير»

[باب: الإخبار بالموصول]

(وَإِذَا اخْتَرْتُ بِالَّذِي)⁽¹⁾ أي: إذا أردت أن تخبر من جزء جملة باستعمال⁽²⁾ «الذي أوالتي»،

قالباً للاستعانة، وليست بصلة الإخبار لأن «الذي» خبر عنها لا خبر بها.

(صَدَرْتُهَا): أي: أوقعت كلمة «الذي» في صدر الجملة.

(وَجَعَلْتُ): عطف على «صدرتها».

(مَوْضِعُ): ظرف مكان نصب بتقدير «في» وإن لم يكن مبهماً؛ كلفظ المكان⁽³⁾.

(الْمَجْتَرِ عَنَّهُ): أي: الذي قصد الإخبار عنه.

(مُغْمِرًا): مفعول «جعلت».

(لَهَا): أي: لكلمة⁽⁵⁾ «الذي» مفعول ثانٍ⁽⁶⁾.

(وَالْمُخَرَّجُ): أي: المخبر عنه حال كونه.

(خَيْرًا قَالًا): الفاء للتفسير أو التعليل.

(اخْتَرْتُ): أي⁽⁷⁾: أردت الإخبار.

(عَنْ زَيْلٍ): الكائن

(مِنْ: ضَرَبْتُ زَيْلًا): فـ «مِنْ» تبيينية وصفة

(1) انظر الإخبار بالذي وبالألف واللام الموصولتين في الأصول في النحو (2/ 261)، والإيضاح المضدي للقراسي، (ص 57)، والبدیع فی علم العربية لابن الأثير (2/ 253)، ونوحيه للمع لابن خلياز (ص 505)، والعاملي ابن الحاجب (2/ 706)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 494)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4/ 1774)، والكناش في فني الصرف والنحو للمؤيد (1/ 62)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1070)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (1/ 134)، وتعميد القواعد لناظر الجلس (9/ 4589)، وشرح الشاطبي على الألفية (6/ 205)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 160)، ومعجم المواع (3/ 246).

(2) باستعانة.

(3) قوله: «كلفظ المكان» سقط من (1)، وفي (ب): «كلفظة المكان».

(4) قول: «أي» سقط من (ي).

(5) في (1)، (ب): «بكلمة»، وفي (ي): «الكلمة»، والمثبت من (هـ).

(6) في (1)، (ب) و(ب): «ثاني».

(7) يعلو في (هـ): «إذا»

قُلْتُ: أَلَوِي عُرْيَةُ زَيْدٌ؟ يتصدر «الذي» وجعل العسير لي موضعاً وتاخيراً «زيد» هجراً⁽¹⁾.

(وكذلك): خبر مقدم؛ أي: مثل «الذي».

(الأنثى واللام): مبتدأ.

(هي) بالضملة الفعالة: المتصرفة.

(عاملة): أي: خصت⁽²⁾ الألف واللام بالجملة الفعلية خاصة؛ أي: خصوصاً.

(ويصح بناء⁽³⁾ اسم الفاعل أو⁽⁴⁾ المفعول): من الفعل

(فَعَّلَا) فَعَّلُوهُمُهَا؛ أي: من الأمور المذكورة.

(تَعَلَّوْا 70ب) الإختيار: المذكور.

(ويمن ثم⁽⁵⁾): أي: ولأجل أنه «إذا تعذر أمر⁽⁶⁾ منها تعذر الإختيار».

(استمع): الإختيار⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ يعله في (هـ): «لها».

⁽²⁾ في (هـ): «خصصت».

⁽³⁾ قوله: «ليصح بناء» في (ل)، (ب): «يفصح بناء»، وي (ي): «ليصح منه بناء».

⁽⁴⁾ في (ب): «هو».

⁽⁵⁾ في (ي): «ثمة».

⁽⁶⁾ قوله: «لمر» ليس في (ل)، (ب).

⁽⁷⁾ نحن ابن مسعود على المواضع التي يمنع إختيار عنها بالموصول في نص جامع؛ إذ قال فيه: «كل اسم يجوز الإختيار عنه إلا ما يشتق من ذلك وهو أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ما لم تقدم صدر الكلام فإن قلعت جاز الإختيار منها... والأسماء التي لزمت حالة واحدة ولم تتصرف كستر ونبيذاتو بين وصبحان الله ومعاذ الله وأشباهاها ركن الجبرية وما التعجبية وضير الأمر والشأن وفاعل نعم ونفس ظاهراً كان أو مضمراً وكل ضمير رابط نحو إلهاء من: زيد عريته، وكل اسم ليس تحت معنى كيكبر بن أبي بكر وحيد الله بن أبي حديد الله، وكل اسم عام والنعوت دون المعت ولعنعت دون النعوت والمضال دون المضال إلى والتفسير والحال والأسماء المنخفضة بالنفي كأحد وقريب وكثير وقثار وشبهها». شرح حمل الزجاجي (2)، 494، 495.

(لم يفسر الثاني)، لامتناع تأخير خبره لا حظاً له التقديم على الجملة؛ نحو: «موزيد قائم»، وقد جعل الخبر عنه ظرفاً على الاتساع، وإنما بدأ بالتفريع من الأخير لا الأول اختلافاً فيه [84/ب] من القريب⁽¹⁾.

(والموصوف): بدون الصفة بخلاف: «الذي»⁽²⁾ خبرته زيد العاقل». (والصفة): فقط فلا يجوز في «ضرب زيد العاقل» أن تخبر⁽³⁾ بالذي عن «زيد» لامتناع وضع الضمير موضع⁽⁴⁾ الموصوف؛ لأن الضمير لا يوصف ولا عن «العاقل» لامتناع وقوع الضمير صفة؛ لأنه لا يوصف به.

(والمضمر العاقل): بدون المفعول؛ نحو: «عجبت من دق القصار الثوب» لامتناع عمل الضمير بخلاف: «الذي عجبت منه دق القصار الثوب».

(والحال): نحو: «جاءني زيد واكتأ»؛ لامتناع تعريفها.

(والضمير المستعمل لغيرها): أي الذي نحو: «زيد ضربته»؛ فلو قيل: في الإخبار عن ضمير⁽⁵⁾ المفعول: «الذي زيد ضربته هو» لزم خلو المبتدأ أو الموصول عن العاقل وكل منهما ممنوع وقوله: «لغيرها» مفعول «المستحق»، واللام لتقوية العمل.

(والاسم المستعمل عليه): أي على الضمير المستحق لغيره؛ نحو: «زيد ضربت غلامه»، ولو قيل: في الإخبار عن «غلامه»: «الذي زيد ضربته غلامه» لزم خلو الموصول أو المبتدأ عن العاقل⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ في (أ)، و(ب): «القريب».

⁽²⁾ قوله: «الذي» سقط من (ي).

⁽³⁾ في (ي): «تخبر».

⁽⁴⁾ قوله: «موضع» سقط من (أ)، وفي (ب): «وضع».

⁽⁵⁾ في (ي): «الضمير».

⁽⁶⁾ انظر الامتناع من الإخبار بالذي وبالألف واللام الموصوفين في: الأصول في النحو (2/ 261)، والإيضاح المصدي للفارسي (ص 57)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (2/ 253)، وتوجيه اللمع لابن الحجاز (ص 505)، وأمالى ابن الحاجب (2/ 706)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاني (2/ 494)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4/ 1774)، والكتاش في فني الصرف والنحو للمويد (1/ 62)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1070)، وتوضيح القاصد لابن أم لاسم (1/ 134)، ومهيد القواعد على تسهيل القواعد (9/ 4589)، وشرح الشاطي، على الألفية (6/ 205)، وشرح التصريح على لتوضيح (1/ 160)، وضع المراجع (3/ 246).

(وَنَمَّا). مبتدأ.

(الاسمية)⁽¹⁾، أي: المنسوبة إلى الاسم، نسبة الجزئي إلى الكلّي، واحتقرز به من الحرفية (موضوعة)⁽²⁾؛ نحو: «أصعبي ما صنعت».

(واستغنائية)؛ نحو: {وما تلك يمينك يا موسى} [طه: 17].

(وشرطية)؛ نحو: «ما تصنع أصنع».

(وموضوعة)؛ إما بمفرد نحو: «أصعبي» (3) مما معجب لك؛ أي بشي⁽⁴⁾ معجب لك. وأما

بجملة؛ نحو⁽⁵⁾.

رُبما ما تكره القوم من الأمر
سر له فزجة تحمل البقال⁽⁶⁾
وعجّل أن يكون ما في البيت كافة، و«من» تبعيضية، ومتعلقة بـ «تكره»⁽⁷⁾، والمثال يصلح

عجلاً.

(وكائنة)؛ أي: تكره غير موضوعة ولا صفة؛ نحو قوله تعالى: {إن تبدوا الصدقات فنعما هي}

[البقرة: 271]؛ أي: نعم شيئاً هي؛

⁽¹⁾ بعله في (ي): «صفة ما».

⁽²⁾ بعله في (ي): «شعر».

⁽³⁾ قوله: «أصعبي» سقط من (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

⁽⁴⁾ في (ي): «شيء».

⁽⁵⁾ بعله في (ي): «قوله الشاعر».

⁽⁶⁾ البيت من بحر الخفيف، واختلف في قائله، فهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص 50)، وهو له في الكتاب لسيويه (2/ 108)، وحامدة البحرى (ص 223)، وشرح أبيات سيويه لابن السيرفي (2/ 3)، والأزمية (ص 82، 95)، ولسان العرب (2/ 340) (فرج)، وله أولخيف بن صمير أولخفار ابن أخت مسيلة الكذاب في: المقاصد النحوية للعيني (1/ 484)، وشرح شواهد مني اللبيب لسيوطي (2/ 707، 708)، وله، أولخمي قيس صرمة بن أبي أنس، أولخيف في خزائن الأدب للمهدي (6/ 115)، وبلدون نسبة في المنقب (1/ 42)، والأصول في النحو (2/ 169)، والمرحّل في شرح جمل عبد القاهر لابن الحشّاب (ص 307)، وأما ابن الشعري (2/ 238)، والبدیع في علم العربية لابن الأثير (1/ 251)، وشرح المنقب لابن يعيش (2/ 4)، وارتشاف القلوب (1/ 264)، ومنه في اللبيب (1/ 297)، والفوائد القيّمية (2/ 105).

⁽⁷⁾ في (ي): «مكره».

(ينبغي شيئا): منكر⁽¹⁾ عند أبي علي⁽²⁾، ومعنى الشيء: معرّفاً عند مسيو⁽³⁾.
 (وصفة): نحو: «أكرمت بوجه ما»: أي: بوجه أي وجهه كان⁽⁴⁾. وقيل: هو حرف زائد
 وفائدتها الإيهام وتأكيد التأكيد تعظيماً نحو: «أمر ما غلبت⁽⁵⁾»، أو تحقيراً نحو: «أعطيت
 عطية ما»، أو تنويهاً نحو: «أضربه ضرباً ما»⁽⁶⁾.
 (ومن كذلك): [84/ب] أي: مثل ما في أوجهها⁽⁷⁾؛ أي: يكون موصولاً: نحو: «أكرمت
 من جاءك»، وشرطية نحو: «من تضرب⁽⁸⁾ (171) أضرب»، واستفهامية نحو: «من
 غلامك»، و: «من ضربت»، وموصولة، إما بمفرد⁽⁹⁾ لموقوله:

⁽¹⁾ في (ب): «منكر».

⁽²⁾ هو الفارسي رحمه الله، وتقدمت ترجمته (ص 999).

⁽³⁾ انظر قول الفارسي في المسائل الحليّية (ص 184، 201)، وقول مسيو في شرح كتابه لسيراني (3/ 392)، وانظر تفصيلاً في: البديع في علم العربية (1/ 492)، وشرح الفصل لابن يعيش (2/ 402)، وأما ابن الحاجب (1/ 126)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (1/ 599)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 12)، والكتاني في فني الصرف والنحو (1/ 271)، والتليل والتكمين (10/ 79)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 918)، ومغني اللبيب (ص 217).

⁽⁴⁾ قوله: «كان» سقط من (د)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

⁽⁵⁾ في (ي): «ضربت».

⁽⁶⁾ انظر: المرجل في شرح جمل عبد التامر (ص 279)، ونتاج الفكر للسبلي (ص 275)، وتوجيه اللمع لابن الجار (ص 123)، وأما ابن الحاجب (1/ 214، 2/ 610)، ودشاش الضرب لأبي حيان (2/ 1032)، والتليل والتكمين (3/ 122)، والجنس اللاني في حروف المعاني لابن أم قاسم (ص 334)، وشرح ابن عقيل (3/ 319)، وقهيد القواعد لناظر الجيش (2/ 737)، وتعليق القواعد للدامني (2/ 245)، وفتح الخواص (1/ 354).

⁽⁷⁾ يحد، في (ي): «إلا في النامة خلافاً لأبي علي والصنف».

⁽⁸⁾ في (أ)، و(ب): «ضرب».

⁽⁹⁾ في (هـ): «بالمفرد».

خُبُّ اللَّهِ مُخْتَلُو إِلَهًا⁽¹⁾

كَفَتَى بِنَا لَفَعَلًا عَلَى مَنْ خَيْرُنَا

أي: على شخص غيرنا. أو بمسألة؛ نحو: «رب من جاءك قد أكرمت»⁽²⁾.

وبجزة عند الكوفيين حرفاً زائداً أيضاً ولا تمسك لهم بقوله

إِنَّ الزَّيْبُ سَكَّامُ الْمَجْدِ قَدْ عُبِسَتْ ذَاكَ الْقِبَاعِلُ وَالْأَثَرُونَ⁽³⁾ مِنْ عَدَدًا⁽⁴⁾

فـ «من» زائدة أي: الأكثرون عدداً، والبصرية جعلوها موصوفة؛ أي الأكثرون⁽⁵⁾ إنساناً

بعد عدداً⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ البيت من بحر الكامل، واختلف في قائله على النحو التالي: فهو لكعب بن مالك رضي الله عنه في جهاته (ص 989)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (1/ 535)، وخزانة الأدب (6/ 120، 123، 128)، والدرر اللوامع (3/ 7)، ولشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (13/ 419) (من)، ولحسان بن ثابت رضي الله عنه في الأروبة في حروف المعاني (ص 101)، ولكعب أولحسان أولمبد الله بن رواحة في الدرر اللوامع (1/ 302)، ولكعب أولحسان، أولشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني للسيوطي (1/ 338)، والمقاصد النحوية (1/ 486)، وللانصاري في الكتاب (2/ 105)، ولسان العرب (15/ 226) (نقي)، وبلاسية في: مجالس ثعلب طيبة عبد لسلام هارون (1/ 330)، وسر صناعة الإعراب (1/ 135)، والنجي النعاني لابن أم قاسم (ص 52)، ودرصف المباني في حروف معاني (ص 149)، وشرح القصص (4/ 12)، وجمع الروائع (1/ 92، 167)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 741)، والمعجم القصص في شواهد العربية (8/ 34)

⁽²⁾ بعده في (ي): «ولا يكون تامة وصفة».

⁽³⁾ في (ي): «والأثرون»، وكتب في حاشية (هـ) ما نصه: «قوله: والأثرون من الثروة، وهي كثيرة، وقوله عدداً: تمييز خبات» اهـ.

⁽⁴⁾ البيت من بحر الكامل، وهو بدون نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 71)، وليبيع في علم العربية (1/ 50)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 458)، وشرح الرضي (3/ 55)، والتذيل والتكميل لأبي حيان (3/ 124)، ومعني اللبيب (ص 434)، وتعليق الفرائد للدماسيني (2/ 248)، وجمع الروائع (1/ 355)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (2/ 182)، وخزانة الأدب (6/ 128)

⁽⁵⁾ في (هـ): «الأثرون».

⁽⁶⁾ بعده في (هـ): «إلا في التامة خلافاً لأبي علي والصفة».

ونظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 71)، والبيدع في علم العربية (1/ 50)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (2/ 458)، وشرح الرضي (3/ 55)، والتذيل والتكميل لأبي حيان (3/ 124)، ومعني اللبيب (ص 434)، وتعليق الفرائد للدماسيني (2/ 248)، وجمع الروائع (1/ 355)

واعلم أنَّ بناء «من وما» الموصولين⁽¹⁾ لشبه الحرف في الانقطار، والاستغنائين⁽²⁾ والشرطيتين⁽³⁾ لتضمن الحرف، والموصفين⁽⁴⁾ و«م» التامة والصفة لشبهتها⁽⁵⁾ الموصولة لفظاً.

(وأي): للمذكر.

(وأيّة): للمؤنث، ولفظة «أي» أريد بها اللفظ؛ فهو علم فينبغي أن يمنع للسبين إلا أن يجعل التنوين تنوين المشاكلة⁽⁶⁾.

(كَمَنَ)⁽⁷⁾: في ثبوت ما ثبت فيه من⁽⁸⁾ الوجوه الأربعة دون انتفاء ما نفي عنه ثم يرد بجيهما صفتين دونه؛ أي: يكونان⁽⁹⁾ موصولين؛ نحو: «اضرب أيهم»، و: «أيتهن لقيت⁽¹⁰⁾»، واستغنائيتين⁽¹¹⁾؛ نحو: «أيهم أخوك»، و: «أيتهن اختك»، و: «أيتهم وأيتهن لقيت⁽¹²⁾»، وشرطيتين؛ نحو⁽¹³⁾: {إيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنی} [الإسراء: 110]، و: «أية سلكت سلكت»، وموصوفتين⁽¹⁴⁾؛ نحو: «أيها الرجل»، و: «أيتها المرأة»، ولا يعرف كونهما

⁽¹⁾ في (هـ)، و(ي): «الموصلين».

⁽²⁾ في (هـ)، و(ي): «الاستغنائيتين».

⁽³⁾ في (ي): «والشرطيتين».

⁽⁴⁾ في (هـ) «الموصولتين».

⁽⁵⁾ في (ل)، (ب)، (هـ): «لشابهتها»، والمثبت من (ي).

⁽⁶⁾ في (ل)، و(ب): «المشاكل».

⁽⁷⁾ يعلوه في (ي): «إلا في التمام».

⁽⁸⁾ قوله: «في» سقط من (ي)

⁽⁹⁾ في (ل)، و(ب): «يكونا».

⁽¹⁰⁾ في (ي): «لقيته».

⁽¹¹⁾ في (ي): «فاستغنائيتين».

⁽¹²⁾ قوله: «وأيتهم وأيتهن لقيت»، سقط في (ي)

⁽¹³⁾ قوله: «نحو» سقط من (ي)

⁽¹⁴⁾ في (ي): «وموصولين»

موصولين⁽¹⁾ في غير هذا المقام، وأجاز الأخصش: «مررت برجل أي رجل»، و: «أمرأة أي امرأة»⁽²⁾.

وتقوله «كمن» يشير إلى عدم الوجه الأخير لعدمه في «من» لكنه ثابت بالاتفاق⁽³⁾. وللملحة أوجه في الاستفهام؛ لأنه إذا قيل: «مررت برجل أي رجل»، فكأنه قيل: مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه و⁽⁴⁾يسأل عن شأنه، ويقال: «أي رجل» فنقل إلى⁽⁵⁾ الصفة وجعل بمعنى عظيم؛ فأعرب إعراب الموصوف.

(وهي) أي: كل واحدة من «أي وأية».

(شترتها)؛ للزوم إحصائها المانعة عن البناء لتزورها⁽⁶⁾ منزلة التنوين المتاني للبناء ولا يرد نحو⁽⁷⁾ «حيث» لأنها عهدت مانعة لا رالعة، ولا يرد نحو «بومض» و: {يوم ينفخ} (8) لأن هذه الإضافة من حيث إنها إضافة إلى الجملة، وإلى إذ المضافة⁽⁹⁾ إلى الجملة داحية كما أنها من حيث قيامها مقام⁽¹⁰⁾ التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقاً بين الجهتين.

(1) في (ي): «موصولين».

(2) انظر قول الأخصش في: مقتضب للسبرد 4/ 294، والأصول في التحولات السراج 2/ 28، وشرح كتاب سيبويه للسيراني 2/ 317، وتاج الفكر للسبيلي (ص 157)، ولبديع في علم العربية 1/ 312، وشرح المقفل لابن يعيش 2/ 234، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 460، وشرح للنهيل لابن مالك 1/ 216، وشرح الكافية الشافية له 1/ 286، واكتاش في فني الصرف والنحو 1/ 272، وارتشاف الضرب 2/ 1336، والتذيل والتكميل 3/ 121، والجنى الذي لاين أم قاسم (ص 335)، ومعني اللبيب (ص 109)، وتعليق الفرائد 2/ 246، وشرح الأشموني على الألفية 1/ 154.

(3) قوله: «بالاتفاق» سقط من (ي).

(4) بعده في (هـ): «لا».

(5) بعده في (ي): «أي».

(6) قوله: «لتزورها» في (ي): «لتشترها».

(7) قوله: «نحو» سقط من (هـ).

(8) وردت في مواضع من الكتاب المزبور؛ وهي: [الأعام 73، طه: 102، النمل: 87، والنبا: 18]

(9) في (ي): «الإضافة».

(10) قوله: «مقام» سقط من (ي).

(وَحَفَظًا) مصدر قائم مقام الجملة الحالية؛ أي يفرد⁽¹⁾ انفرادها في الإحزاب بالنسبة إلى نوع

الموصلات لا مطلقاً، ولا يشاركها من الموصلات في الإحزاب غيرها.

(أُثِمَ إِذَا حُلِفَ)⁽²⁾ صَنَوُ حِلْفَيْهَا؛ (71ب) فحيث يجوز أن يثنى لأن ازدياد شبهه بالحرف

لازدياد افتقاره بملفه عارض جهة إضافية⁽³⁾ فعاد مبنياً لأن ما هو صفة لأشياء⁽⁴⁾ يحمل إليه كل

شيء بأدنى سبب، وبني على الضم لجبر التقصان كـ «قيل» و: «بعد»⁽⁵⁾، ويورد على هذا

التسك؛ أي: إذا كانت غير مضافة؛ نحو: «أضرب أياً أفضل»⁽⁶⁾؛ فإنه لا يسمع إلا⁽⁷⁾

متصوياً فالأولى أن يقال: «أي» إذا كانت مضافة يثنى⁽⁸⁾ على القسم سماعاً، نحو قوله تعالى:

{ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} [مريم: 69]؛ أي: هو أشد. وذهب

الكوفيون إلى أنها معربة مبتدأ استئنافية لا موصولة و{من كل شيعه} متعلق الترفع⁽⁹⁾؛

و{من} للتبعض والجملة صفة {شيعه} بتأويل مقول فيهم. وحده يونس⁽¹⁰⁾ صى التعليق

(1) في (هـ): «تفرد».

(2) في (هـ): «حذفت».

(3) في (هـ): «إضافته».

(4) في (هـ): «الأشياء»، وفي (ي): «بالأشياء».

(5) قوله: «ويعد» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، والثبت من (هـ).

(6) قوله «أضرب أياً أفضل» في (أ)، (ب): «أضرب أن أفضل».

(7) قوله: «إلا» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي)، وهو الأصل.

(8) في (ي): «يثنى».

(9) في (هـ): «يلتزم».

(10) هو: يونس بن حبيب القمي أوجد الرحمن البصري انتهى؛ إمام نخبة البصرة في عصره ومرجع الأدهاء والمعينين في المشكلات كانت حلقته مجمع فصحاء الأحراب وأهل العلم والأدب، سمع من العرب كما سمع من قبله، وأخذ الأدب من أي عمروين العلاء، وأخذ عنه مسيوه وروى عنه في كتابه، وأخذ عنه ألبس أبو الحسن الكاشاني وأبو زكريا الفراء وأبو عبيدة معمر بن النسي وحنف الأحمر وأبو زيد الأنصاري وغيرهم من الأئمة. وكان له في العربية مذاهب وأئمة يفرد بها، وكان عالماً بالشعر نال البصر في تمييز جيله من رديته، عارفاً بطلاقات شعراء العرب، حافظاً لأشعارهم، يرجع إليه في ذلك كله، وروى القراءة عرضاً على أبيان بن يزيد المطار، وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ العربية من أبي عمرو بن العلاء، وحاد بين سلمة توفي عام (185هـ) انظر ترجمته في أخبار النعمانيين البصريين للسيد في (ص 38)، وطلحات النعمانيين والدمييين للزبيدي (ص 51)، ومعجم الأدباء لياثورت الحموي (2850)، وإنباء الرواة على أبياء النعناع للنفطي (4/ 74)، والبصرة في ترجم أممة النخوة واللغة (ص 323)

بالاستخدام فيلزم التعيق في غير افعال القلوب⁽¹⁾؛ وهو⁽²⁾ من خصائصها كما عرف، وحل
الأغش على زيادة «من» في الإتيات؛ كما هو بدهيه وجعل {أبهم أشد} مستأنفة⁽³⁾. وقال
سيبويه: والإعراب أيضًا حيثما جيد⁽⁴⁾. قال الجرمي⁽⁵⁾: «خرجت من خندق الكوفة فلم
أسمع أحدًا إلى مكة يقول: «اضرب أبهم أفضل» إلا منصوبًا»⁽⁶⁾. وإنما لم يستثن «بأبهم
الرجل»؛ لأنه في بيان إعرابهما من بين الموصولات لا مطلقًا.
(وأي: ماذا صكقت؟) وكذا: «من ذا أكرمت».

⁽¹⁾ انظر قول يونس في الكتاب لسبويه (2/ 399) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)، والإنصاف في
مسائل الخلاف للآباري (2/ 383) 1: 102، وشرح الفصل لابن يعين (2/ 585)، وشرح الكافية
للرشي (3/ 61)، والتذيل والتكميل لأبي حيان (3/ 90).

⁽²⁾ قوله: «هو»، سقط من (ي).

⁽³⁾ انظر قول الأعشى في: الأصول في السمو (2/ 323)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)، وشرح
القدمة الحسية لابن باشا (1/ 179)، والمرجى في شرح جمل عبد القاهر لابن الحنابل (ص 308)،
والإنصاف في مسائل الخلاف للآباري (2/ 383) 1: 102، والبديع في علم العربية (2/ 239)، وشرح
الفصل لابن يعين (2/ 585)، وشرح الكافية (3/ 61)، والتذيل والتكميل لأبي حيان (3/ 90)، وشرح
هنية ابن مالك للشاطبي (1/ 514)، وتعليق الفراء للدمامي (2/ 230).

⁽⁴⁾ انظر قول سيبويه في: الكتاب (2/ 398، 400، 3/ 299)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)،
والإنصاف في مسائل الخلاف للآباري (2/ 383) 1: 102.

⁽⁵⁾ هو: صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي الحوي البصري، أخذ عن يونس بن حبيب العربية وأخذ اللغة
من أبي حنيفة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي ومن في طبقتهم وقرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأعشى
معبد بن مسعدة وكان رفيقًا لأبي عثمان لازمي، وأخذ منه ابنة المارني وغيرهما وناظر الفراء، واتقى إليه
علم العربية في وقته فكان عالماً بالعربية واللغة فقيها وروعا، وشوغل في آخر عمره لأنه كان ثوبًا ومن خوفه
في الرحم يصيبه شيء، وله تعليقات عليه، وما ينسب إليه قوله: «ظلمت أنفي الناس ثلاثين سنة من كتاب
سبويه»، وقوله: «نظر في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف بيت ولحمين لمعرفت الألف ونسبت شعرهم إليهم، ولم
لحول الحسين»، توفي سنة (225هـ)، من مصنفاته: كتاب الأبنية، ولفح سيبويه. انظر ترجمته في: أخبار
الحسين البصريين (ص 56)، وطبقات النحويين (ص 74)، وإنباء الرواة (2/ 80).

⁽⁶⁾ انظر قول أبي عمر الجرمي في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (3/ 165)، والإنصاف في مسائل الخلاف
للآباري (2/ 383) 1: 102، وشرح الفصل لابن يعين (2/ 585)، وشرح الكافية (3/ 61)، والتذيل
والتكميل لأبي حيان (3/ 90)، ولفح هنية ابن مالك للشاطبي (1/ 514).

«وَجَهَانٌ أَحَدُهُمَا مَا⁽¹⁾ الَّذِي» [إدادة معنى «الذي» يكون «ذا» موصولاً⁽²⁾، والجملة صفة

«وجهان»، أو مستأنفة.

«وَجَوَابَةٌ» أي: جواب «ماذا صنعت».

(رُفِعَ): على هذا الوجه، أي مرفوع أو ذوقوع؛ كجواب: «من أبوك» على أنه خبر المبتدأ الخلوفاً فالقدير في قوله: «الإكرام» في جواب من قال: «ماذا صنعت»: الذي صنعت الإكرام. وجملة «جوابه رفع» معترضة.

(و) الوجه (الأخر): أي شيء؛ تكون «ما» استفهامية، بمعنى: أي شيء؟ منصوبة المحل؛ على أنها مفعول بها لقوله «صنعت».

«وَجَوَابَةٌ نَصْبٌ»⁽³⁾؛ أي: جواب «ماذا صنعت» [على هذا الوجه؛ نصب على المفعولية، فإذا قيل: «الإكرام» في جواب «ماذا صنعت»]⁽⁴⁾ كان المعنى: صنعت الإكرام. وتقرأ: {قُلْ العَفْوُ} في جواب {ماذا ينفقون} [البقرة: 219] على الوجهين⁽⁵⁾. وقوله «نصب»، كـ «رفع».

⁽¹⁾ قوله: «ما» سقط من (ب)، والبيت موافق لما في الكافية (ص 35).

⁽²⁾ قوله: «يكون ذا موصولاً»، في (هـ): «يكون موصولاً».

⁽³⁾ قوله: «نصب» سقط من (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ)، والموافق لما في الكافية (ص 35).

⁽⁴⁾ قوله: «على هذا الوجه نصب على المفعولية فإذا قيل الإكرام في جواب ماذا صنعت» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ قراها أبو عمرو بن العلاء وحده بالرفع، والباقون بالنصب، انظرهما في: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص 182)، والبسوط في القراءات الدشر لابن مهران (ص 146)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص 96)، والتفسير في القراءات السبع لأبي عمرو لداني (ص 80)، والإقناع في لقراءات السبع لابن الجاذاش (ص 304)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (2/ 227). ونظر توجيهها النحوي في: الجمل في السموالنسب لسخيل بن أحمد (ص 181)، وأبديع في علم العربية (2/ 241)، واللب في علل أبناء الأعراب للمكبري (2/ 122)، وشرح المفصل لابن عيش (2/ 386)، وشرح ابن عصفور على الجمل (2/ 478)، وشرح السهيل لابن مالك (1/ 197)، وشرح الشاطبي على الألفية (1/ 463) ونسبت لهما أبي عمرو أيضاً.

[باب: أسماء الأفعال]

«لشأن الأفعال»: بنيت لقيامها مقام الأمر والماضي، والدليل على أنها ليست بأفعال خالفة صيغتها صيغ الأفعال، وتبين بعضها، ودخول اللام في بعضها، والنقل عن المصدر والظرف والجار والمجرود في بعضها؛ كـ «رويد ورواك وعليك» ظاهر، وبعضها يشبه أن يكون مصدرًا ولم يثبت استعمالها مصدرًا، نحو: «وشكان»⁽¹⁾ و«شتان وهيهات ونزال»⁽²⁾ فإنها على زنة «ليان وقوقاة»⁽²⁾ و«غاب» فعمل المحتمل على المثبتين، وجعل الكل منقولًا.

«تأ كآ»، كذا⁽³⁾ هذه يحتمل الوجوه الأربعة، وهي أن تكون⁽⁴⁾ ناقصة على أصلها أو تامة لومعنى «صار» أو زائدة⁽⁵⁾.

«يستقى الأمر»: قدم⁽⁶⁾ الأمر لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه.

«لواللأضي»: وضعت فلا يرد؛ نحو «الضارب» بمعنى: «الذي»⁽⁷⁾ «ضرب»، وفيه: أنه لما كان بمعنى الأمر أو الماضي⁽⁸⁾ وضعتا صدق حد الفعل عليه، وفيه أنها وضعت أولًا أسماء ووضعها بمعنى الأفعال وضع اعتباري استعماله فلم يتناول نحو «الضارب أمس» لعدم هذا الوضع، ولم يخرج عن الأسماء لعدم تحقق ذلك الوضع، ويورد عليه «أف» بمعنى أنقصجر،

⁽¹⁾ في (د)، (ب)، (هـ): «وسكان»، والمثبت من (ي).

⁽²⁾ في (هـ): «وقوقاة».

⁽³⁾ في (هـ)، و(ي): «كان».

⁽⁴⁾ في (هـ)، و(ي): «يكون».

⁽⁵⁾ انظر هائية أسماء الأفعال للأفعال تفصيلًا في: القضب للمبرد (3/ 211)، والأصول في النحو لابن السراج (1/ 141)، والمسائل، الحلييات للغارسي (ص 213)، والمرغل في شرح جمل عبد القاهر (ص 251)، وشرح الفصل لابن يعيش (3/ 9)، وشرح السهول لابن مالك (1/ 248)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (5/ 2309)، والليليل والتكميل له (11/ 112)، ومغني اللبيب (ص 718)، وإرشاد السالك في شرح ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية (2/ 718)، ومعهيد القواعد لناظر الحليش (8/ 3896)، شرح ألفية ابن مالك لأبي إسحاق الشاطبي (5/ 513)، وشرح الأشموني (3/ 97)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 286).

⁽⁶⁾ بضمه في (هـ): «ما كان بمعنى».

⁽⁷⁾ قوله: «الذي» سقط من (هـ).

⁽⁸⁾ قوله: «واللأضي» في (ل)، و(ب): «واللأضي».

و«أوه» بمعنى أتوجع، وأجيب أن أصلهما كوجهما بمعنى تقصرت وتوجعت فإن⁽¹⁾ عبر عنه بالمستقبل مجازاً فلا يرد نقضاً⁽²⁾.

(مثل: وَوَيْدَ زَيْدًا)؛ مثال المنعدي ونظير ما كان⁽³⁾ بمعنى الأمر و«زيدًا» مفعول «رويد» وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر كـ «أقام الزيدان» على رأي، وفيه أن: معنى الفعل يمنع الابتدائية، وفيه: أنا لا نرى أن هذا النوع من الابتداء ينال معنى الفعل لكونه مستنداً به لا مستنداً إليه. وقيل: إنها منصوية المحل على المصدرية. وفيه أنه: يستدعي تقدير الفعل قبلها، فلا يكون جيتلر أسماء الأفعال. والحق أنه لا محل لما من الإعراب لصيرورتها بمعنى الفعل وأخذها حكمه⁽⁴⁾.

(أي: أنهلة. وَهَيْهَاتَ ذَاكَ؛ أي: يَهْدُ؛ مثال اللازم، ونظير ما كان بمعنى الماضي وأشار بالخالين إلى تقسيم أسماء الأفعال إلى ما كان بمعنى الأمر أو الماضي وإلى ما كان متعدياً أو لازماً، وإلى ما كان المقول⁽⁵⁾ فيه مستعملاً أولاً.

(وَقَعَالٍ)؛ أي: ما يوزن بـ «قَعَالٍ» الكائن.

(يَمْتَنِي الْأَمْرُ): الكائن.

⁽¹⁾ في (ي): «هوان».

⁽²⁾ انظر لاعتراض الرد عليه في الأصول في التحولات السراج 1/ 143، والمسائل حلبيات للعارسي (ص 213)، والمرجل في شرح جمل عبد القاهر (ص 251)، وشرح لمفصل لابن يعيش 3/ 9، وارتشاف الضرب لأبي حيان 5/ 2309، والتذليل والتكميل له 11/ 112، ومعني اليب (ص 718)، وتهد التواعد لناظر الجيش 8/ 3896، وشرح الأشموني على الألفية 3/ 97، وشرح التصريح على التوضيح 2/ 286.

⁽³⁾ قوله: «يَنْ» سقط من (أ)، (ب).

⁽⁴⁾ انظر الخلاف في عمل «رويد» والأقوال الواردة فيه في الجمل في الحوامنسوب للخليل بن أحمد (ص 338)، والكتاب لسيويه 1/ 241، والفتنصب للمره 3/ 208، والأصول في التحولات السراج 1/ 141، والمسائل الحلبيات للعارسي (ص 213)، والمرجل في شرح جمل عبد القاهر (ص 251)، وشرح الفصل لابن يعيش 3/ 9، وأما ابن الحاجب 1/ 366، وكنائس في فن الصرف والنحو 1/ 56، وارتشاف الضرب لأبي حيان 5/ 2309، والتذليل والتكميل له 11/ 112، ومعني اليب (ص 718)، وأوضح المسالك لابن هشام 4/ 84، وتهد القواعد لناظر الجيش 8/ 3896، وشرح الأشموني على الألفية 3/ 97، وشرح التصريح على التوضيح 2/ 286، والقواعد الصياغية 2/ 110.

⁽⁵⁾ يبدء في (ه): «هته».

(من المثالين)؛ ويجتمعل أن يكون حالاً من ضمير قوله:

(قياس)؛ أي: قياسي أوفوقياسي؛ أي: يصح اشتقاقه من كل ثلاثي.

(كـ) «نَزَال»؛ أي: هي مثل «نزال».

(بمَنْشَى: النَّزْلُ، وَنَعَال)؛ أي ما يوزن بـ «فَعَال».

(مَصْنُوكًا): حال من ضمير مبني.

(مَنْزُوقَةٌ: كـ «فَعَجَار»؛ بمعنى: النجرة صفة أخرى لـ «مصدرًا»؛ أي: هو كـ

«فَعَجَار»، والجملة معترضة.

(وَصَفَةٌ): مختصة بالنداء أولاً

(مِثْلُ): صفة «صفة»⁽²⁾. أواخر مبتدأ محذوف.

(وَأَفْسَاقٌ؛ مَبْنِيٌّ؛ خَيْر «فعال».

(لَمُشَاهَبَةٍ لَّهُ)؛ أي: لمشابهته «فعال» التي هي مصدر معرفة أوصفة، لـ «فعال»، بمعنى الأمر. وقوله «له» مفعول به للمشابهة، واللام لتقوية العمل.

(عَدَلًا وَزَنَةً): تَجْزِئَانِ؛ أي: لمشابهة عدله (72ب) وزنه كعدل⁽³⁾ فعال وزنه، أوحالان، أي: حال كونه معدولاً وصاحب زنة «فعال».

(وَعَلَمًا)؛ الواو داخلة على قوله «مبني في الحجاز»، و«علمًا» حال من مفهوم قوله «مبني في الحجاز معرب في تميم»؛ أي: اختلف فيه حال كونه علمًا.

(لِلْعَامِّيَّانِ)؛ وإن تعلق بكل من قوله «مبني في الحجاز معرب في تميم» لزم توارد العاملين، وإن تعلق بأحدهما لزم خلوا الآخر عن التعلق بهذا الحال للأعيان؛ أي: العين والشخص إذ لا م الجنس يطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل إن «قطام»⁽⁴⁾ ليس علمًا للأعيان⁽⁵⁾ واحترز به عن علم المعنى كـ «فَعَجَار». وقوله «لِلْعَامِّيَّانِ» صفة «علمًا». (مُؤَكَّدًا)؛ معنويًا وهو صفة «علمًا».

⁽¹⁾ قوله: «أواخر مبتدأ محذوف» سقط من (أ)، (ب)

⁽²⁾ قوله: «صفة» الثانية سقط من (ي).

⁽³⁾ في (هـ): «لنفعال».

⁽⁴⁾ في (هـ): «قطامي».

⁽⁵⁾ يند في (هـ): «فلا يصح التشبيل»

كـ «فَلْطَامٌ»؛ حسم مؤث.

و«فَلْطَابِي»؛ علم مؤث.

مَثَبِيٌّ: عطف بالواو السابقة على قوله «مَثَبِي» وانما خبراً للمبتدأ وهو قوله «فَعَالٌ»⁽¹⁾.

نَهِي: استعمال. (أفعل المحيَّاز)؛ لما مر في «فَعَالٌ وفَسَاقٌ».

وَمُعْتَرِبٌ نَهِي: استعمال أكثر.

نَهِي لَيْسِمٌ: وقوله «مَثَبِي» وهو معرب بمعنى خبر واحد؛ أي: يختلف في إعرابه ويناله⁽²⁾.

(اللا): استثناء من قوله «فَعَالٌ علماً للأعيان» بمعنى كل ما يوزن به «فَعَالٌ» فيكون حالاً⁽⁴⁾.

فاستثنى منه ما يخرج عن حكمه وهو الاختلاف في بناء وإعرابه بين أهل المحجاز وجميع بني لخم.

مَا كَانَ فِي آخِرِهِ: والجملة صفة ما أوصلته⁽⁵⁾، والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من

الموجب التام

(رَاءٌ)؛ فإنه مثنى بالاتفاق؛

(نَحْوُ: خَفْطَارٌ): علم كوكب؛ فإنه لم يعرف إلا مثنياً، ولعل بناءه على الكسر لنقل الراء التي

هي من حروف التكرار⁽⁶⁾ وكذا «طُطَارٌ وتكرار⁽⁷⁾» ونحو ذلك⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ في (ي) «فَعَالٌ».

⁽²⁾ قوله (وهو) : سقط من (هـ)، و(ي).

⁽³⁾ قوله : «إعرابه وبنائه» في (ي) : «بنائه وإعرابه».

⁽⁴⁾ في (ي) : «علماً».

⁽⁵⁾ قوله : «والجملة صفة ما أوصلته» سقط من (أ)، (ب).

⁽⁶⁾ في (هـ)، و(ي) : «التكرير».

⁽⁷⁾ في (ي) : «تكرار».

⁽⁸⁾ انظر خلاف بين المحجَّازين والتميميين في بناءهما، واتفاق على مثل «طُطَارٌ» في: الكتاب لسيره (3/ 277)، والقطيب للمبرد (3/ 49)، والأصول في استعلاين السراج (21/ 89)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (1/ 66)، والمسائل الخليليات للفراسي (ص 213)، البلذلي في علم العربية (1/ 528)، وتوضيح اسم لامن الحجاز (ص 610)، وشرح التفصيل لابن يعيش (3/ 72)، وشرح جمل الزوجاني لابن عصفور (2/ 243)، والسبعة في شرح الملحة (2/ 915)، والكتاش في فن الصرف والنحو (1/ 56)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 873)، وتوضيح المقاصد لابن أم لاسم (3/ 1219)، ومثني لطييب لابن هشام (ص 893)، وتبديد لقواعد في شرح تسهيل التواحد لناظر بليش (8/ 4064)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (5/ 670)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 166)، وشرح الصوريح على التوضيح (2/ 345)، والبرهنة لطييبه للجاني (2/ 110)، وجميع المراجع (1/ 103).

[باب: المركبات]

«لَمُكْرَبَاتٍ»: اللام للمهد؛ أي المركبات المذكورة من قبل واستعرف وجه⁽¹⁾ بنائها ولي الحمل

تسارع والراء المركب.

«كُلُّ اسْمٍ»: حاصل.

(من): اجتماع

«كَلِمَتَيْنِ»: أي: لفظين وجعل⁽²⁾ كلمة واحدة بالامتزاج؛ وإنما⁽³⁾ لم يقل اسمين لئلا يخرج

نحو «سيويه» لأن الجزء الآخر صوت لا اسم، وفيه أنه: إن قيل إن الصوت حرف فلم يقل

به أحد، وإن قيل: إنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من «كلمتين»

أيضاً⁽⁴⁾ فلو قال من لفظين لكان أولى ولئلا⁽⁵⁾ يخرج؛ نحو: «نحت نصر» لأن ثاني الجزئين فعل

لكنه يخرج منه نحو «جسق مسق»⁽⁶⁾ علماً مركباً من مهملين⁽⁷⁾.

(ليس): صفة «كلمتين»

«تَتَهَمَّا»: أي: من بين الكلمتين⁽⁸⁾

(تَبَّ): لا نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنى، فخرج⁽¹⁰⁾ نحو: «تأبط شرّاً»،

و: «عبد الله»؛ علماً⁽¹¹⁾، و: «النجم»، و: «يزيد».

⁽¹⁾ في (ب)، (ب): «وخير»

⁽²⁾ في (ي): «وجعلهما»

⁽³⁾ قوله: «وإنما» في (أ)، (ب)، (هـ): «إنما» بدون واو، والثبت من (ي).

⁽⁴⁾ قوله: «كلمتين أيضاً» في (أ)، (ب) «لكلمتين»

⁽⁵⁾ قوله: «ولئلا» في (ي): «لئلا» بدون واو

⁽⁶⁾ قوله: «جسق مسق» في (أ)، (ب): «حسوة مسوة»، وفي (ي): «جسق يسق»، وما أثبت من (هـ)

وهو الألب بالكلام هنا؛ فالكلمتين مهمان عربياً ولم يستعملا، وانظره في القوائد الضيائية (1/ 175).

⁽⁷⁾ في (هـ): «مهملين»، وفي (ي): «مهملتين».

⁽⁸⁾ قوله: «بين الكلمتين» في (أ)، (ب): «بينك الكلمتين»، وفي (ي): «بين تلك الكلمتين»، والثبت من

(هـ).

⁽⁹⁾ يعله في (ي): «اسم ليس أي».

⁽¹⁰⁾ في (هـ): «ليخرج».

⁽¹¹⁾ قوله: «علماً» ليس في (أ)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْثَانِي حَرْفًا يُنْبِئُ، أَي: يبي الجزآن؛ الأول للتوسط والثاني للتضمن.

كَمَحْفَظَةٍ حَفَرٍ: أصله محفة وعشرة.

(وَحَادِي حَفَرٍ): وجه يناه مشكل لعدم التضمن؛ لعدم⁽¹⁾ استقامة المعنى بتقدير «حادي

وعشر»⁽²⁾، وفيه أن: «أحد عشر» بمعنى «أحد وعشر»⁽³⁾ ثم غير المركب مع بقاء التركيب

إلى واحد من أحد عشر لبيان حاله بتغير المصدر⁽⁴⁾ إلى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد

وفي الثاني عشر إلى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد

التغيير؛ إذ الإعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول إليه فبقي للحمل على

«أحد عشر»⁽⁵⁾.

(وَأَخَوَاتُهَا): أي: أخوات «حادي عشر إلى تاسع عشر».

(إِلَّا الثَّانِي حَفَرٍ): فإنه⁽⁶⁾ لا يبي في الجزآن بل يبي⁽⁷⁾ الثاني للتضمن ويعرب الأول لشبهه

بالمضاف بسقوط (73ب) النون.

(وَلَا أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَتَضَمَّنِ الثَّانِي حَرْفًا)⁽⁸⁾.

(1) قوله: «لعدم» سقط من (ي).

(2) في (هـ) «وعشرة».

(3) بعله في (ي): «علما».

(4) قوله: «بتغير المصدر» في (هـ). «ثم غير المصدر»، وفي (ي) «سغير المصدر».

(5) انظر مناقشة هذا الإشكال والجواب عليه بتوسع في العدد في اللغة، لأبي الحسن ابن سيده، تحقيق: عبد

الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، بدون دار نشر، طبعة الأولى: 1413 هـ - 1993 م، (ص

21)، وانظر: الكتاب لسيويه 3/ 560، 561، والمقتضب للسبرد 2/ 182، والأصول في النحو لابن

السراج 2/ 426، وشرح كتاب سيويه للسبراني 4/ 64، والمقدمة الجزولية (ص 176)، وشرح الفصل

لابن يعيش 4/ 4. وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 41، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 412،

وشرح الكافية الشافية له 3/ 1686، والكتاش في فني الصرف والنحو 1/ 280، وارتشاف القريب لأبي

حيان 2/ 769، والتلذيل والتكميل له 9/ 363، وشرح التصريح على التوضيح 2/ 615، وجمع

الخواص 3/ 262.

(6) في (هـ): «فلانة».

(7) بعله في (هـ): «الجزء»، وقوله: «يبي»، سقط من (ي).

(8) قوله: «ولا» سقط من (ب).

(الخوب): الجزء

(الثاني) ⁽¹⁾ ك «يَعْلَمُكَ»، وتنتهي: الجزء

(الأول): على الفتح

(في الأقصَح ⁽²⁾)؛ للتوسط المانع من الإعراب وعدم الوسطة بين الإعراب والبناء. وقيل:
يعرب الأول مضافاً إلى الثاني ممنوعاً. وقيل: مصروفاً.

⁽¹⁾ يعله في (ي): «منقول ما لم يسم فاعله».

⁽²⁾ في (ص)، و(ي): «الأصح»، وفي متن الكافية (ص 36) عالجيت.

[باب: الكنايات]

«الكنايات» أي: بعض الكنايات، وإنما لم يعرف الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات؛ لأنها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين⁽¹⁾ فلا حاجة إلى تعريفها وقال المصنف⁽²⁾: «الكنايات ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم⁽⁴⁾ مفسراً؛ إما لإيهام على المخاطب أوليائنه». وفيه أنه: يخرج منه «كم وكذا»⁽⁵⁾.
وإنما نيت الكنايات لتزكب «كذا» من كلمتين مبهتين: الكاف وذا، وتضمن «كم» الاستهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على «وب» أو «كم» الاستهامية، وحمل «كيت» و«ذيت» على الجمل المكّي عنها بهما.
واعلم أنّ: جميع الكنايات ليست بمبنية.

⁽¹⁾ قوله: «وإنما» في (1)، (ب)، (ي): «إنما» بدون واو، والثبت من (هـ).

⁽²⁾ في (ي): «بالتعيين».

⁽³⁾ أي: ابن الحاجب رحمه الله، وقوله هذا في شرح الرضي (3/ 149)

⁽⁴⁾ في (ي): «المتكلم».

⁽⁵⁾ قوله: «دته كم وكذا»، في (ي): «وكذا منه».

ووجه الكلام كما في شرح الرضي بعد أن نقل كلام ابن الحاجب المقدم، وفيه «فكم، لا تكون من هذا القليل، على ما أقر به، استهامية كانت أو خبرية، ولا لفظ (كذا) في قولك: عندي كذا رجلاً، لأن ليس محاكاة لما وقع في كلام متكلم مفسراً». شرح الرضي (3/ 149)

[باب الفعل الماضي]

(لماضي: ثا؛ أي: فعل⁽¹⁾).

(ثا على زمان): حاصل.

(ثا زمانك): أي: في زمان⁽²⁾ سبق زمانك، ولا ضمير في لزوم⁽³⁾ وقوع الزمان في الزمان

لأن المصوم والخصوص والكثرة والبعيدة؛ كما يقال الزمان يوجد في⁽⁴⁾ الأزمنة الثلاثة

ووقت الظهور⁽⁵⁾ يوم الجمعة، وإضافة زمانك بأدنى ملاسة؛ أي زمان أنت فيه والخطاب لغير

معين.

(متشبه): لأن الأصل في الفعل البناء، لفقد⁽⁶⁾ المعاني الموجبة للإعراب ولا مقتضى للعدول⁽⁷⁾

عنه من المشابهة التامة في الماضي.

وهو خير بعد خير. أو خير لبتدا⁽⁸⁾ محذوف؛ أي: هو مبني. والجملة مستأنفة لبيان حكم⁽⁹⁾

لماضي بعد بيان حله.

(على الفتح): لأنه لما عدل فيه عن أصل البناء إلى الحركة اعتباراً لنوع مشابهة له بالاسم

في وقوع كل منهما صفة للنكرة⁽¹⁰⁾؛ في «مورث يورث ضارب وضرب»، اختاروا من

(1) في (ب): «الفعل».

(2) يهمل في (ب)، (ي): «حاصل في»

(3) قوله: «لزوم» سقط من (هـ).

(4) يهمل في (ي): «أحد».

(5) في (ي): «في».

(6) في (هـ)، (ي): «لنقدان».

(7) قوله: «مقتضى للعدول» في (1): «يقضي العدول».

(8) قوله: «أو خير لبتدا» في (1): «مبتدا»

(9) سقط من (هـ).

(10) في (1)، (هـ): «للنكرة»

الحركات الفتحة لختها أو مشابهتها السكون الذي هو أصل في البناء⁽¹⁾.

(نَعِ قَبْرِ الضَّمِيرِ الْمُزْمَعِ): احتراز عن التصويب؛ نحو «ضربك».

(الْمَحَوَّلُ)؛ نحو: «ضربت» لوجوب إسكان آخره حيثل تحوُّلاً عن توالي أربع حركات [98/] قيم هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف ضمير المفعول، نحو:

«ضربت».

(والوأي): من الضمائر الساكنة؛ نحو: «ضربوا»⁽²⁾؛ حيث يضم حيثل لموافقة الواو.

⁽¹⁾ انظر الكلام تفصيلاً في: الكتاب لسبويه (2/ 18)، والمقتضب للمبرد (4/ 42)، والأصول في النحو (1/ 126)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (1/ 165)، والتعليق على كتاب سيبويه للقمي (1/ 282)، وشرح مقدمة الحسبة لابن بابشاذ (1/ 199)، والبدیع فی علم العربية (1/ 103)، وتوجيه اللمع لابن حجاز (ص 349)، وشرح الفصل لابن يمين (3/ 20)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 333)، والكتايب في في الصرف والنحو (2/ 6)، وارتشاف الصرف لأبي حيان (2/ 674)، والتلخيص والتكميل له (8/ 15)، وشرح الشاطبي على آنية ابن مالك (1/ 125)، وتعليق الفرائد للمبرد الدماصي (4/ 64)، وشرح لأشموني على آنية ابن مالك (2/ 149)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 50).

⁽²⁾ قوله: «لحوضربوا» سقط من (أ)، (هـ).

أرباب القمل المضارع

(والمضارع: ما؛ أي: فعل.

المتبعية الاسم بأحد حروف «ثابت»؛ أي: بملازمة زيادة أحد الحروف الأربعة التي مجموعها: «ثابت، أوائتي، أوائتي»، وإنما⁽¹⁾ عدل عن تركيب «أئين»؛ لأن فيه تفرقاً بين حرفي التكلم وتقدماً بحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب؛ إذ الغائب متوسط والمخاطب متبني الكلام بخلاف هذا، ولكن تركيب «أئين» يناسب المقام لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر لتخصسه الحروف الأربعة، وأما معنى فلصلاحيته⁽²⁾ صفة⁽³⁾ للحروف المذكورة؛ فهو⁽⁴⁾ تركيب ليس بأجنبي من المقام من كل وجه بخلاف «ثابت»؛ إذ لا خفاء في بعده عن هذا⁽⁵⁾ المقام أقي المعنى؛ لأنه من: التأي بمعنى البعد ولا يخفى أن ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جداً⁽⁶⁾. ولوجعها بتركيب «أئين» من الأني لكان أولى ليكون على الترتيب من كل وجه بتقديم الحصة التي هي⁽⁷⁾ للمتكلم الواحد على النون التي هي لتوحيده⁽⁸⁾.

(لوتوحيده)؛ أي: المضارع حال كونه. بين الحال والاستقبال، كاشتراك العين والمراد به الاشتراك اللغوي؛ وهو الإيهام فيكون المعنى لكونه مبهماً لاحتمال الحال والاستقبال؛ كإيهام النكرة لاحتمال الأفراد.

⁽¹⁾ سقط من (ب).

⁽²⁾ في (ب): «ما صلاحيت».

⁽³⁾ سقط من (ب).

⁽⁴⁾ في (ب): «زبد».

⁽⁵⁾ في (ب): «هذه».

⁽⁶⁾ ما بين القولين سقط من (ي).

⁽⁷⁾ سقط من (ي).

⁽⁸⁾ نظر الكلام تفصيلاً في: التلمية على كتاب سيبويه (4/ 131)، والمجمل في شرح الجمل (ص 21)، والجمع في علم البديع (1/ 31)، واللغة في شرح الملحة (1/ 145)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 15)، والكشاف في فني الصرف والتحويل ملك المولد (1/ 130)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأنطلي (2/ 857)، وشرح ابن عقيل (4/ 311)، وتهديد القواعد لناصر الجيش (10/ 4898)، وشرح الشافعي على الفية ابن مالك (1/ 125).

(وتخصيصه بالسّين أو السّوك): مطب على قوله⁽¹⁾: «وقوعه»؛ أي: لتخصيصه بالسّين أو سوف بأحد⁽²⁾ الزمانين كتخصيص⁽³⁾ النكرة بأحد الأفراد بدخول لام العهد، وتخصيص لفظ المين بأحد المعاني بالقرينة.

(فالمهزلة): الفاء للتفسير

(للمتكلم): حال كونه.

(مقوّاً): نحو: «أفعل» لتوافق صدر آثاء [ولأنّ المتكلم مبدأ الكلام والألف مبتداً المخارج]⁽⁴⁾.

(والثبوت له): أي للمتكلم حال كونه مقوّماً مع غيره واحداً⁽⁵⁾ أو اثنين أوجاعة أوجاعة؛ فإن كان معه واحد كان مثني، وإن كان معه ثثنان كان جمعاً نحو «تفعل»؛ لأنه لما استوفيت الحروف الثلاث التي هي الأولى بالزيادة⁽⁶⁾ وهي حروف العلة، وأخذها ما يناسبها بقي المتكلم مع غيرها بلا حرف فزادو له حرفاً مما يشبه حرف العلة؛ وهو⁽⁷⁾ النون المشابه⁽⁸⁾ لها في امتداد الصوت ولتوافق أول «نحن».

(والثاء)⁽⁹⁾ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً؛ أي: واحداً⁽¹⁰⁾ أومثنى أومجموعاً أومذكراً أومؤنثاً؛ نحو: «تفعل»⁽¹¹⁾، وتعلن، وتعلنون، وتعلنين، وتعلن⁽¹²⁾؛ لأنها فرع الواو والواو⁽¹³⁾ غرضها

(1) قوله «قوله» ليس في (1)، (ب).

(2) قوله «لتخصيصه بالسّين أو سوف بأحد» في (1)، «لتخصيصه بسبب أحد»، وفي (ب) «لتخصيص سبب السّين

بأحد»، وفي (ي) «لتخصيصه بسبب السّين»

(3) في (ب): «كتخصيص».

(4) قوله: «ولأنّ المتكلم مبدأ الكلام والألف مبتداً لمخارج» سقط من (1)، (هـ)، (ي)، والثبوت من (ب).

(5) يمد، في (ب)، (ي): «كان».

(6) في (ب): «لي باب الزيادة»

(7) سقط من (ب).

(8) في (ب)، (ي): «المشابهة».

(9) في (ب)، (ي) «والثاء»

(10) يمد، في (ب)، (ي) «كان»

(11) يمد، في (ي): «أنت».

(12) قوله «تفعل وتعلن وتعلنون وتعلنين» في (ب) «تفعل وتعلن وتعلنون وتعلنين».

(13) سقط من (هـ)

متهم المخرج، والمخاطب متهم الكلام، وإنما قلبت الرواثة كما في «نجاه» و«نخمة»؛ لئلا يلزم اجتماع الواوات، كما في [98/ب] و«وجل» و«وجل»⁽¹⁾.

(والمؤنث والمؤنثين خيبة) أي: حال كون المؤنث والمؤنثين ذوي خيبة⁽²⁾؛ نحو: «هند تفعل»، و: «الغلمان تفعلان»؛ أي⁽³⁾ المؤنث الغائب يعرض⁽⁴⁾ فيه اعتبار أن الغيبة والتأنيث؛ والغيبة تناسب الياء المتوسطة في المخرج؛ لأن الغائب متوسط⁽⁵⁾ بين التكلم والمخاطب والتأنيث المستأثر للقرعة تناسب التاء التي هي فرع أروافعلنا بالأختارين فأعطينا التاء في الواحد والنسب والياء في الجمع ولم يعكس؛ لأن التأنيث ألزم من الغيبة فأعباره في اللفظين المتقدمين أولى.

(وآلؤه للثائب)؛ لتوسط مخرج الياء وتوسط الغائب⁽⁶⁾ بين التكلم والمخاطب.

(غيرهمنها) أي: غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومشتاه وهو الجحر صفة الغائب؛ وفيه: أن «غيراً» نكرة وإن أضيف إلى المعرفة أوبدل. وفيه: أنه لم يوصف مع النكارة. والجواب: أن التقدير غائب غيرهما وبالنصب حال⁽⁷⁾ وهو الأولى لموافقة⁽⁸⁾ السين⁽⁹⁾.

(1) انظر الكلام تفصيلاً في: الكتاب لسبويه (4/ 18)، والأصول في النحر (3/ 108)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (3/ 391)، والمسائل الخليليات للفارسي (ص 120)، والبدیع فی علم العربية لابن الأثير (1/ 669)، وشرح الفصل لابن يعيش (3/ 47+)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجدي (1/ 125)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 74) والكتاش في بني الصرف والتموز (1/ 352)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (1/ 239)، والتلخيص والتكميل له (1/ 289)، ومعني اللبيب لابن هشام (ص 879)، وتوحيد القواعد (1/ 346)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 125)، وتعليق الرائد للبسر الدمامي (4/ 64)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (4/ 150).

(2) قوله «ذوي خيبة» في (ب): «دون خيبة أوغيز»، ويحده في (ي): «أوغيير».

(3) سقط من (ب).

(4) في (ب): «تعارض».

(5) في (ب): «متوسطة».

(6) في (ب): «الغائبة»، (ي): «لياء».

(7) يحده في (ي): «أوغيير».

(8) في (ي): «لمرفة».

(9) في (هـ): «السين».

(وَحُرُوفُ الْخَصَارِجِ)؛ أي: ⁽¹⁾ الزوائد المذكورة

(مُضْمُونَةٌ⁽²⁾ فِي الرَّيَاحِيِّ)؛ أي: فيما هو على أربعة أحرف أصلية؛ كـ «يدخرج» أولا كـ «يخرج»؛ لأنه لا فتح أول الماضي يعني أن يخالف أول المضارع لكانا، انتهى بينهما، وهذا من وظائف التصريف⁽³⁾ [وإنما ذكره في علم النحو]⁽⁴⁾ عملاً واستطراداً.

(وَمُتَّكُوخَةٌ فِيمَا سَوَاءٌ)؛ أي: في ⁽⁵⁾ فعل سرى الرباعي وهو الثلاثي المجرد؛ كـ «يضرِب» وما زاد على أربعة أحرف؛ كـ «يفتعل»، و: «يستعمل»، ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد، وكثرة الحروف فيما زاد على أربعة أحرف

(وَلَا يَتَّخِرُ⁽⁶⁾)؛ من جنس

(النِّقْلِ)؛ أو ⁽⁶⁾ أنواعه وهذا قصر الأفراد؛ لرد قول الكوفيين بتشريكتهم الأمر الحاضر في الإعراب.

(هَيَّوَةٌ)؛ لأنه لم يوجد في الغير مقتضٍ ولا شبه تام يخرج عن أصله بخلاف المضارع؛ فإنه يعرب لمشابهة الاسم مشبهة تامة في اللفظ للموافقة؛ في الحركات والسكنات، وفي المعنى في العموم والخصوص، وفي الاستعمال بوقوعه صفة للذكورة في: «مررت برجل ضارب ويضرب»⁽⁷⁾.

(1) قوله: «أي» ليس في (أ)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

(2) في (ي): «مضموم».

(3) في (ب): «التعريف».

(4) قوله: «وإنما ذكره في علم النحو» في (أ)، و(هـ): «وذكره»، وفي (ب): «وإنما ذكره»، وفي (ي): «ذكره».

في علم النحو، والمثبت ملفق بين النسخ.

(5) سقط من (ي).

(6) في (ب)، (ي): «و».

(7) انظر الكلام تفصيلاً في: الكتاب لسيوه (2/ 118)، والمقتضب للمبرد (4/ 42)، والأصول في النحو (1/ 126)، وشرح كتاب صباه للسبكي (1/ 165)، والتعليق على كتاب سيره لفرسي (1/ 282)، وشرح المقدمة الحسية لابن بابشاذ (1/ 199)، والبدیع لی علم العربية (1/ 103)، وتوجيه الملح لابن الجباز (ص 349)، وشرح لفصل لابن عيش (3/ 20)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 333)، والكتاش في نبي الصرف والنحو (2/ 6)، وارشاد العرب لأبي حيان (2/ 674)، والثقلين والتكميل له (8/ 15)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 125)، وتعليق الفرائد للبدر الدماشي (4/ 64)، وشرح الأسموني على ألفية ابن مالك (2/ 149)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 50).

(لَمَّا لَمْ يُحْصَلْ يَوْ): ظرف لفهوم ما سبق من الكلام، فإنه إذا قال لا يعرب غير المضارع فهم من أن المضارع معرب وإعرابه مقيد بهذا القيد⁽¹⁾؛ أي: بوقت عدم اتصال:

(تَوْنٌ تَأَكِيدٌ) أو (تَوْنٌ جَمْعٌ مَوْشٍ)؛ لأنه إذا اتصل به إحداهما⁽⁴⁾ رجع⁽⁵⁾ مبيّناً أما نون التأكيد فلأنه [1/99] بدخلها يشبه الأمر الداخلة عليه هي⁽⁶⁾ نحو «اضربين» لأنه أصل⁽⁷⁾

في حقوق نون التأكيد، وأما نون الجمع فلأنه بدخلها يشبه الماضي لأنه الأصل في حقوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه «يضربان ويضربون يضربا وضربوا» لأن الماضي في حقوق الضمائر الساكنة ليس بأصل.

(وَأَعْرَابُهُ) أي⁽⁸⁾ المضارع.

(رَفَعَ وَصَبَ وَجَزَمَ): مكان ما منع شبهه⁽⁹⁾ من⁽¹⁰⁾ الجوز المختص به⁽¹¹⁾ بالاسم.

(فَالْمُصْبِحُ)؛ أي: الفعل الذي آخره حرف صحيح⁽¹²⁾. احتراز عن نحو «يدعوي ويروي»⁽¹³⁾

ويروى ويخشى.

(الْمَجْرُودُ عَنْ): كلُّ

(مُضْعِفٍ): يضمور⁽¹⁵⁾

⁽¹⁾ قوله: «القيد» سقط من (ي).

⁽²⁾ في (ب) «التأكيد».

⁽³⁾ في (ي): «هولا».

⁽⁴⁾ في (ب): «أحدهما».

⁽⁵⁾ في (ي): «صار».

⁽⁶⁾ بعده في (ب)، (ي): «في».

⁽⁷⁾ في (ب)، (ي): «الأصل».

⁽⁸⁾ بعده في (هـ): «إعرابه».

⁽⁹⁾ في (هـ): «ص».

⁽¹⁰⁾ قوله «منع شبه من» في (ب): «امتنع عنه»، ويحذفه في (ي): «عنه من».

⁽¹¹⁾ قوله «به» سقط من (هـ) (ي).

⁽¹²⁾ قوله: «أي الفعل الذي آخره حرف صحيح» سقط من (أ)، (هـ) (ي)، وللتبسيط من (ب).

⁽¹³⁾ قوله: «يدعوي ويروي» في (هـ): «يرمي ويدعو».

⁽¹⁴⁾ بعده في (ب): «صفت».

⁽¹⁵⁾ قوله: «يضمر» سقط من (هـ).

(تَلَوْرُ) ⁽¹⁾: ظاهر صفة «ضمير» ⁽²⁾.

(مَوْفُوح)؛ صفة أخرى ⁽³⁾، وكذا قوله:

(الْكَيْتَةُ)؛ نحو: «يضربان وتضربان»،

(وَالْجَمْعُ): سواء جمع مذكر أو جمع مؤنث؛ نحو: «يضربون وتضربون وتضربين».

(وَالْحَاطِبُ الْمُوْتُ)؛ نحو: «تضربين»؛ بالضممة خبر أي يعرب ⁽⁴⁾.

(وَالضَّمَّةُ) ⁽⁵⁾؛ ومثلاً نحو: «هو يضرب».

(وَالْفَتْحَةُ)؛ نصباً نحو: «لن يضرب»

(وَالسُّكُونُ)؛ جزءاً نحو: «لم يضرب».

(مِثْلُ: يَضْرِبُ)؛ على حسب العوامل.

(و) ⁽⁶⁾ المضارع «التَّصْلُ بِهِ» ⁽⁷⁾ ذلك: الضمير ⁽⁸⁾ المرفوع البارز.

(بِالْتَّوْنِ)؛ وفقاً نحو: «يضربان ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين».

(وَحَلْفُهَا)؛ أي ⁽⁹⁾. التَّوْنُ نصباً وجزئاً؛ نحو: «لن يضربا»، و: «لن يضربوا»، و: «لن

تضربا»، و: «لن تضربوا»، و: «لن تضربي». و: «لم يضربا»، و: «لم يضربوا»، و: «لم

تضربا»، و: «لم تضربوا»، و: «لم تضربي»؛ وذلك لأنها لما امتزجت مع الضمير الساكن

توسط آخر الفعل فامتنع الإعراب لفظياً كان أو تقديرية ⁽¹⁰⁾، والضمير اسم عسى حدة فلا

يمكن أن يكون عملاً لإعراب لفظ غيره على أنه اسم استحق إعراب الاسم على الفعلية فلا

⁽¹⁾ يعله في (ي) «يضمر».

⁽²⁾ قوله: «صفة ضمير» ليس في: (1)، (ي).

⁽³⁾ يعله في (ب): «لن يضرب احتراز عن نحو يضربان ويضربون وتضربون وتضربين».

⁽⁴⁾ قوله: «أي يعرب» في (ب) «ويعرب»

⁽⁵⁾ يعله في (هـ) «خبر أي يعرب بالضمّة»

⁽⁶⁾ يعله في (ب)، «الفظة».

⁽⁷⁾ يعله في (ب): «الجار والجرور متعلق بالتصّل والضمير حاد إلى اللام الموصولة».

⁽⁸⁾ يعله في (هـ) «أي الضمير».

⁽⁹⁾ يعله في (هـ) «حلف».

⁽¹⁰⁾ في (ب): «تقديرية».

يمكن اعتبار إعراب الفعل فيه لفظٌ ولا تقديرًا؛ فزيدت حرف بعده وإعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن أن يكون من حروف لعملة⁽¹⁾ التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العملة فاخير الترتن لشيئها بها⁽²⁾ في امتداد الصُوت فثبتت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها جزءًا، كما أن حذف⁽³⁾ الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب أيضًا بالحذف.

فإن قيل: الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل وإعرابه؟
 قيل: اعتبر فيه في باب الفصل جزئية⁽⁴⁾ الحكمية؛ إذ القاعص كالجزء فإذا كان ضميرًا متصلًا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته؛ فإن قيل: لما اعتبر جزء لزم أن يجوز كونه عملاً لتقدير الإعراب ولا يحتاج إلى زيادة حرف قيل: هو ذو جهتين؛ كالنعامة⁽⁵⁾ [99/ب] فاعتبر في امتناع عملية⁽⁶⁾ الإعراب كونه اسمًا على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءًا⁽⁷⁾.

(والمقتل): الآخر

(بالوأي) نحو: «يدعو»

⁽¹⁾ في (ي): «الإعراب».

⁽²⁾ قوله: «بها» ليس في (أ).

⁽³⁾ قوله: «حذف» سقط من (ب).

⁽⁴⁾ في (هـ): «الجزئية».

⁽⁵⁾ أصل الجهتين هنا في النعامة ما ذكره الرضي في شرحه على الكافية (3/ 194)، فقال «كالنعامة، قيل لما أحلى فقالت أنا طائر، وقيل لها طيري قالت أنا حمل».

⁽⁶⁾ في (ي): «عملية».

⁽⁷⁾ انظر مناقشة هذه القضية تفصيلًا في الكتاب لسيوبه (1/ 186)، وشرح كتاب سيوبه للسيراني (5/ 332)، والتعلية على كتاب سيوبه للمارسي (5/ 117)، وشرح المقدمة الحسية لابن بابشاذ (2/ 342)، والبيع في علم العربية (1/ 617)، وتوجيه الملح لابن الحلياز (ص 349)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 252)، وشرح ابن عصفور على حمل الزجاجي (1/ 104)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 51)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 178)، والكناش في فني الصرف والنحو (2/ 10)، والتذليل والتكميل لأبي حيان (1/ 192)، ومحميد القواعد لناظر «لبيش» (1/ 283)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (1/ 140)، وتعليق القرائد للبدل السامعي (4/ 64)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (2/ 149)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 57)، والنسفة أبوسيمة شرح على الدررة البهجة للماكي (ص 36).

(وَالْيَاءُ) نحو: «برمي» والباء للإصاق أول للسينية أول للاستعانة بالضممة في الرفع (تَقْوِيرًا)، لنقل الضمة على الواو والياء وهو ظرف أي: ⁽¹⁾ في التقدير، أحوال كون الضمة مقدرة أو محيرة أي: ملتبسًا بتقدير الضمة.

(وَالْفَتْحَةُ)، في النصب
(لَفْظًا)، لأصالة الإعراب اللفظي ⁽²⁾ وعدم المانع لحفة الفتحة.

(وَالْحُلَاقُفُ)، في الجزم لأن اجتماع السكونين محال، وتقدير السكون في الساكن يوجب الاستواء بين التحقيق ⁽³⁾ والتقدير في الفعل، إذ إعراب الفعل ليس إلا باعتبار الصورة، ولا فرق بين السكون المقدّر والحقق في الصورة وليس له معنى حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى، بخلاف: «مورت بعلامي» فتزل حذف حرف العلة التي هي أخت الحركة منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونًا يكون عند العامل جزمًا.

فإن قيل: فليجعل السكون اللفظي في الجزم إعرابًا كما يجعل ألف «مسلمان» إعرابًا دأبًا على القاطلية قيل: يمكن ثمة اعتبار الاختلاف بين الإضافة إلى العامل وعدمها حيث يفيد ⁽⁴⁾ المعنى بعدها بخلاف إعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك؛ لأن سكونه اللفظي صورة حاصلة قبل العامل، وبعد دخول العامل لا يتحقق له ⁽⁵⁾ معنى ولا يزيد على الصورة شيء، إلا الإضافة إلى العامل بلا تأثير فافتراقا، وظهور الأثر في الترابيع متحقق ⁽⁶⁾ في المبني ⁽⁷⁾ أيضًا، وإن لم يظهر به أثر الإضافة إلى العامل في حق المتبوع ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ قوله: «أي» ليس في (1)، (ي).

⁽²⁾ في (ب) «اللفظ»

⁽³⁾ في (ب) «التحقيق»

⁽⁴⁾ في (ي)، «يفيد»

⁽⁵⁾ في (ب) «به»

⁽⁶⁾ في (ب) «يتحقق».

⁽⁷⁾ في (ص): «المبني»، (ي): «المعنى».

⁽⁸⁾ انظر الكلام تفصيلًا في شرح كتاب سيبويه (290 / 5)، وتوجيه للمع لابن الجبار (ص 90)، وشرح المعص لابن جنيش (207 / 3)، واللمعة في شرح اللمعة لابن الصانع (162 / 1)، والكناش في فني الصرف والنحو (327 / 3) ودرشاف العرب لأبي حيان (4 / 1847)، والتأثيل والتكميل له (1 / 218)، وشرح ابن عطيل على الألفية (3 / 90)، ومهذب الفوائد لظاهر الجنيش (7 / 3275)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (4 / 615)، وجمع الفوائد للسوطي (3 / 428)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1 / 88).

(والمعاني) الآخر

(بالألف)؛ نحو: «يوضي ويضشي»⁽¹⁾.

(بالضمة)؛ ودعا

(والمضمة)؛ نصباً

(تقديراً)؛ لأن الألف لا تقبل الحركة.

(والمخالف)؛ جزماً⁽²⁾ كما مر

(وقد صيغ): المضارع

(وما شجرت عن النصيب)⁽³⁾؛ أي: كل ناصب.

(والمجازم)؛ أي: كل جازم والرافع وقومه موقفاً يصلح للاسم وخبر «كاد» أيضاً واقع موقع الاسم؛ لأن أصل الخبر أن يكون اسماً وإن فُجِرَ هذا الأصل في «كاد» استعمالاً، وقد يستعمل الأصل المجهور في قوله⁽⁴⁾:

فأبنت إلى قهم وما كذبت آيتاً⁽⁵⁾

⁽¹⁾ قوله: «بالألف نحو يوضي ويضشي» في (1) «بالألف يضي يرضي».

⁽²⁾ يعله في (ب) «علامة للجزم».

⁽³⁾ في (ي): «الناصب».

⁽⁴⁾ في (هـ) «قول الشاعر».

⁽⁵⁾ صلويت من بحر الطويل، وهو ثابت شرطاً، والبيت بتمامه:

فأبنت إلى قهم وما كذبت آيتاً وكتم بطلها فأزقتها وهي كصبر
 بيوته طيبة علي ذي الفغار شاكر (ص 91)، وهو له في المقتضب للمبرد (3/ 75)، والأخاني للأصفهاني (2/ 159)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص 83)، وخصائص (1/ 391)، وشرح الكافية الشامية لآبن مالك (1/ 452)، وتخصيص الشواهد وتخصيص الفوائد (ص 309)، ويلاسية في الإصناف في مسائل الخلاف (2/ 450)، والبدیع في علم العربية (1/ 34)، وشرح المفصل لابن يعيش في الإصناف في مسائل (4/ 221)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 540)، وشرح الشهاب لابن مالك (1/ 393)، والكافي في فني الصرف والنحو (2/ 11)، وارتشاف الغرب لأبي حيان (3/ 1226)، والتلويل والتكميل له (4/ 343)، والمقاصد النحوية للبدار العيني (2/ 680).

(نحو: يقوم زيد) فإنه واقع موقع الاسم لأن التكلم في ابتداء التكلم⁽¹⁾ في موضع الخبر يصلح أن يتبوأ⁽²⁾ كلامه بالاسم أوبالفعل، فإذا ابتدا بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم.

(ويجيب): المضارع

(بـ «أن»): للثبوتة لشيئها بـ «أن» الناصبة للاسم في المصدرية [100/1] ولصورة⁽³⁾.
(وكن: قال الفراء: «كن»⁽⁴⁾ أصله «لا» فأبدل⁽⁵⁾ الألف نوناً. وقال الخليل: «لا أن» فقصرك «أيش» و: «علماء»⁽⁶⁾؛ في: «أي شيء وعلى الماء». وقال سيبويه: «إنه حروف برأيه لا أصل له؛ إذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا مانع عن⁽⁷⁾ تقدم معموله عليه بخلاف ما في حيز «أن». والخليل يقول⁽⁸⁾ لا يبعد أن يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه⁽⁹⁾ معنى وحكماً؛ إذ هو موضع مستأنف، وهكذا قال الفراء حيث تغير «لا» عنده بعد الإبدال إلى إفادة النفي المؤكد⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ج) «التكلم»

⁽²⁾ في (د)، (ي): «يبدأ».

⁽³⁾ قوله: «والصورة» سقط من (هـ).

⁽⁴⁾ قوله: «كن» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ في (ب): «فأبدلت».

⁽⁶⁾ إشارة إلى قول الفراء: «وتأنيب القيسي من ضعف حيلة

عبد على الماء، والبيت وقصته تظن في: الكتاب لسيبويه (4/ 485)، والمقتضب (1/ 251)، والأصول في النحو (3/

434)، والعلية على كتاب سيبويه (5/ 219)، وشرح لمفصل لابن يمين (5/ 562)، والكاش في فني الصرف

والنحو (2/ 344).

⁽⁷⁾ في (ب): «من».

⁽⁸⁾ في (ب): «يقولون».

⁽⁹⁾ في (ب): «مقتضاه».

⁽¹⁰⁾ انظر آراء الفراء والخليل وسيبويه ومناشئة العلماء فيها في الكتاب (3/ 161)، والأصول في النحو (2/ 208).

شرح كتاب سيبويه (3/ 192)، وتوجيه النسخ لابن الجار (ص 368)، والبدع في علم العربية (1/ 592)، وشرح

المفصل لابن يمين (4/ 226)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 15)، واللمعة في شرح اللمعة لابن الصانع (2/

821)، والكاش في فني الصرف والنحو (2/ 148)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1643)، والتلويل

والتكميل له (1/ 218)، وتجهيد القواعد ناظر الجيش (8/ 4140)، وشرح الشاطبي على التية ابن مالك (4/ 615)،

وشرح الكودي على لألفية (ص 208)، وشرح الأشموني على الألفية (3/ 179)، وشرح التصريح من التوضيح

(2/ 358)، وفتح الجراح للسوطي (3/ 365)، وحاشية لخبز من شرح الأشموني (1/ 88).

(وَأَذَانٌ): أومى من العوامل السماعية⁽¹⁾، قيل: أصله «أَذَانٌ» لخففت، وليل: أصله «إِذ»

الظرفية، والتون حوضٌ من المضاف إليه.

(وَكَيْ): قيل: «كَي» وأذن» ناصبان بتقدير «أَنْ» لا بنفسهما، وهذه الثلاثة تنصب المضارع

ملفوظات لشبهها بـ «أَنْ» في الاستقبال.

(بَانَ): عطف على «بَانَ» حال كونها.

(مَقْلُوبٌ يَمْلَأُ حَقِي): نحو: «سرت حتى أدخلها».

(وَلَأَمَ كَيْ): نحو: «سرت لأدخلها⁽²⁾».

(وَلَأَمَ الْجُسُودُ): وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي؛ نحو: (ما كان الله ليذهبهم)

[الأنفال: 33].

(وَالْقَاءُ): نحو: «زرنني فأكرمك».

(وَالْوَأُو): نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»⁽³⁾ (وَأُو): بمعنى: «إلى» أو «إلا»؛ نحو:

«لأنزمتك أوتعطيتني حقي»؛ وذلك لأن الثلاثة الأول جوارٍ فيمتنع دخولها على الفعل إلا

⁽¹⁾ قوله: «ومى من العوامل السماعية» سقط من (1)

⁽²⁾ ي (ب): «لأدخل البلد»

⁽³⁾ علما القول أعربى يستشهد به المتوهمون على إعراب الفعل المضارع؛ فيما بين الرفع والنصب على التصور الثاني؛ من خلال تطوير المعاني الإعرابية وأثر السلامة الإعرابية فيه؛ ومن قال ابيلر الدماشي رحمه الله في تعليق التفرقة على تسهيل النواهد (1/ 125، 126): «وأما للمعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المختلفة، وإنما هي معانٍ أخرى كقولهم لا تأكل لسمك وتشرب اللبن، فإنه يجعل النهي من أكر واحد من الفعلين مطلقاً، ويجعل النهي من الجميع بينهما ويجعل النهي من الأول دون الثاني، وهذه معانٍ مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا إضافة، ولا ينشأ حصول اللبس بينهما لو ترك إعراب الفعلين، لكن الإعراب يتعين في الاسم طريقاً لرفع اللبس، كما يتعين قولك: ما أحسن زينا بالنصب للنصب، وقولك: ما أحسن زيد بالرفع للإخبار بنفي الإحسان عنه، وما أحسن زيد برفع (أحسن) ونقض (زيد) للاستفهام عما هو الأحسن منه، ولا يتعين الإعراب في الفعل طريقاً لرفع اللبس، لوجود طريق أخرى تقوم مقامه في رفع الإيثار. ويضاف: أن الإيثار قد يندفع بالإعراب فيه، كما يتعين قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بوزن الفعلين للنهي عن كل واحد، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن الذي يحرم الأول ونصب الثاني للنهي عن الجميع بينهما؛ ولا تأكل السمك وتشرب اللبن» يحرم الأول ورفع الثاني للنهي عن الأول خاصة. وقد يتلفع الإيثار بغير الإعراب، كما إذا قلت: لا يمكن منك أكل سمك ولا شرب لبن، فيكون نهياً عن كل منهما، و «لا تأكل السمك شارباً للبن»، يكون نهياً عن الجميع، و: «لا يمكن منك أكل السمك ولك شرب اللبن»، فيكون نهياً عن الأول فقط، فلما لم ينص من إعراب الاسم ههنا في إرادة اليبس، استحق أن يكون أصلاً فيه، ولما كان ثم مدحوة من إعراب الفعل في إرادة اليبس تنقص عن الرتبة المقدمة لجعل فيه فرعاً لا أصلاً. وعلمنا أحسن تقدير يظهر لي في هذا المثل».

يحمل مصدراً يتقدير «أن» المصدرية والأخيرة بمعنى الجاز لأجلت حكم الجوار، أو بمعنى «إلا» فكان في حكمها في لزوم الفرد بعدها والرابعة والخامسة⁽¹⁾ عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، أوقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء⁽²⁾ فجعل مفرداً ليكون من عطف المفرد على المفرد المقهور⁽³⁾ بذلك الإنشاء، فيكون المعنى في: «زرتي فأكرمك». «ليكن منك زيارة فأكرام مني إليك»، وفي: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»: «لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن معه»، وكذا في سائر الأمثلة⁽⁴⁾.

(قارن): القاء للتفسير؛ أي: مثال أن.

(مطل): «أريد أن نخسّن إلي»؛ مثال النصب بالفتحة.

(وإن تصوموا خير لكم) [البقرة: 184]؛ مثال النصب بمحذوف التوّن.

(و) إن

(التي) يقدّر العلم: الخبر المول بالظن⁽⁶⁾، ون أول به يصح وقوع المصدرية⁽⁷⁾ أيضاً فيجوز: «علمت أن يخرج زيد» بالنصب بمعنى: «ظننت».

⁽¹⁾ «الرابعة والخامسة» في (ي). «ولربيع والخامس»

⁽²⁾ قوله: «وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

⁽³⁾ في (ي): «والمقهور».

⁽⁴⁾ انظر هذه الأوجه تفصيلاً في: البديع في علم، لعمرية لابن الأثير (م 1/ 595)، وتوجيه اللمع لابن الجباز

(ص 365)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 67)، وتبديد لقواعد (8/ 4223)، وشرح للكواري على الألفية (ص 281)، وشرح الدمايني على الشهاب (1/ 125، 126)

⁽⁵⁾ يعله في (هـ)، (ي): «تقع».

⁽⁶⁾ قوله: «المول بالظن» في (ب) «الأول ما بظن».

⁽⁷⁾ في (ي): «المصدرية»

(من المخفضة)؛ خلافاً للفرأ، وابن الأثيري⁽¹⁾.

@@@ (من المثقلة): المناسبة للعلم في معنى التحقيق، ولأن «ان» بعد التخفيف شاذة «ان» المصدرية وهي أنسب⁽²⁾ بالعلم وأبعد من المصدرية الدالة على التوقع، فإذا وقعت المصدرية بعدها لم يسبق الذهن إليها بل 1001/ب] إلى المخفضة فيلزم اللبس⁽³⁾ لا سيما في الوقوف والمقصود لتنفذ.

وأما الظن فقيه وجهان؛ حيث لم يعد المصدرية منه بعدها من العلم فتساوي المخفضة في اللامعة فزاحمها⁽⁴⁾ في صحة الوقوع فيجوز الوجهان.

وأما التي ليست⁽⁵⁾ بعد العلم والظن وما هو⁽⁶⁾ بمعناها؛ نحو: الرجاء والطمع والشك والوهم والإعجاب⁽⁷⁾ وغيرها = فمصدرية لا غير. ونحو: (حسبوا أن لا تكون فتنة)

⁽¹⁾ هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر الأثيري، أديب نحوي، مفسر، محدث، من أحلم أهل زمانه بالأدب واللغة؛ كما ذكر البغدادي في تاريخه، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر وأخباره، قيل كان يحفظ ثمانمائة ألف شاهد في القرآن أخذ من أبيه ومحمد بن يونس الكديمي وإسماعيل القاضي، وأحد بين الحميم التواضع وغيرهم. ومنه العارضي، ومحمد بن عبد الله بن أبي مسمي، للثقاق، وأحد بن محمد بن الحضر وغيرهم. قال محمد بن جعفر التميمي: ما رأينا أحداً لحظه من الأثيري ولا أحد من صنفه من تصانيبه عجائب علوم القرآن، وكتاب الوقف والأبداء، وغريب الحديث، وكتاب الرد على من خالف مصنف عدل، والمشكل في معاني القرآن، وكتابه الذي سوي النواكفي شرح التفسير السبع المباحيات الطوال. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص 153)، وتاريخ العلماء النحويين للتبريزي (ص 178)، وتاريخ بغداد (ص 299)، وإنباء الرواة على إنباء الحاء (3/ 208).

وقوله وقول الفرأ في شرح التسهيل لابن مالك (4/ 11)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 34)، وارتشاف الشرب لأبي حيان (4/ 1639)، وتعميد القواعد لناظر الجيش (8/ 4129).

⁽²⁾ في (ب): «التعب».

⁽³⁾ في (ب): «الانقباس».

⁽⁴⁾ في (ب): «فزاحمها».

⁽⁵⁾ في (أ)، (ي): «ليس»، وفي (ب): «اليس».

⁽⁶⁾ قوله: «هو» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والتبت من (ب).

⁽⁷⁾ في (ب): «الإعجاب».

[المقدمة: 71] قرئ بالوجهين على أن الحساب ظنٌ خالٍ⁽¹⁾.

واعلم أن: «أن» بعد التخييف تقاصرت خطأها فلا يقع مجرور الموضع⁽²⁾ فلا يقال: «عجبت من أن سيقوم»، ولا يقع إلا⁽³⁾ بعد فعل التحقيق⁽⁴⁾ كالعلم وما هو⁽⁵⁾ بمعنى: من: الثيقن والتحقيق والاكتشاف والظهور ونحو ذلك. أربعد الظن الغالب الذي⁽⁶⁾ في حكم العلم؛ فلا يقال: «رجوت أن سيفعل⁽⁷⁾»، ولا: «شككت أن سيقوم».

(وَكَيْسَتْ) «أن» الواقعة بعد العلم.

(عَلَيْهِ) أي: المصدرية لمنافة بينها وبين⁽⁸⁾ العلم، لأنها للتوقع⁽⁹⁾ والعلم يستلزم⁽¹⁰⁾ الثيقن⁽¹¹⁾، وأما التي للتحقيق فيقع بعد العلم أوبعداً يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع

وقوعها بعد

⁽¹⁾ القراءتان متواتران، وهما على النحو التالي. قرأ أبو حنيفة ورافع وابن كثير وابن عمر وعاصم {وَحْشِيُوا أَلَّا تَكُونَ يَتَقَى}: بالنصب.

وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف «أَلَّا تَكُونَ» بالرفع.

والحق: أن من رفع فكأنه أراد وحشياً أن لا تكون لما استقر تقديرهم لصدور علمهم بمنزلة اليقين وانظرهما في: السبعة في القراءات (ص 247)، والمبسوط للقراءات المشرع لابن مهران (ص 460 / 2) وانظر توجيههما القراءات لأبي زرع (ص 232)، والكثير في القراءات المشرع لشيخ الدين الواسطي (2 / 460) وانظر توجيههما السوي في الكتاب (3 / 166)، والمفصّل (2 / 32)، والأصول في الحو لاين السراج (2 / 209)، والتعلّيق على كتاب سيره (2 / 276)، وشرح المقدمة المحسّبة (1 / 230)، والمرئجل لابن الحشّاب (ص 228)، وشرح الفصل لابن يعيش (4 / 554)

⁽²⁾ في (ب): «الحل».

⁽³⁾ قوله: «إلا» سقط من (ب).

⁽⁴⁾ في (ب)، (ي): «التخفيف».

⁽⁵⁾ قوله: «وما هو بمعناها» في (أ)، و(هـ): «ومعناها»، وفي (ب): «وما بمعناها»، والثبت من (ي)، وهو الأشبه

⁽⁶⁾ بعده في (ب): «هو».

⁽⁷⁾ في (ب) «سيقوم».

⁽⁸⁾ «بينها وبين» في (ب): «بينهما بين».

⁽⁹⁾ في (ب): «لتوقع»

⁽¹⁰⁾ بعده في (ب): «علي»

⁽¹¹⁾ في (هـ): «الثيقن».

«لأنك لكان الثاني بين»⁽¹⁾ الشك والتحقيق⁽²⁾.

ونبه أن: ذلك يتأتى في المظلة أيضاً وقد جاء «شككت أنك خارج» ولم يثبت «أنك وأعب»، و «ليت أنك حائد»، والحق أن «أن» مشددة أو مخففة لا تدل على ثبوت الخبر وتحققه بل على تأكيد والمبالغة كما هو، وإذا كان «أن»⁽³⁾ التي بعد العلم هي المخففة من المظلة⁽⁴⁾ يجب فصلها عن الفعل؛ إما بالسبب:

(نحو: علمت أن سيقوم)، و: (علم أن سيكون منكم مرضى) [الزمل: 20].

لو «سوف» نحو⁽⁵⁾:

واعلم قيلم المراء ينقطة أن سوف يأتي كل ما قدراً⁽⁶⁾

لو «قد»؛ نحو: (يعلم أن قد أبلغوا) [الجن: 28].

لوحرف نفي؛ نحو: «علمت أن لم يتم».

(وأن لا يقوم): وشذ⁽⁷⁾ «علمت أن يخرج» بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ قوله: «الثاني بين» سقطت من (ب).

⁽²⁾ انظر الكلام مفصلاً في: الكتاب (3/ 166)، والمقتضب (2/ 32)، والأصول في النحو لابن السراج (2/ 209)، والتعليق على كتاب سيبويه (2/ 276)، وشرح المقدمة لحسبة لابن بابشاذ (1/ 230)، والمرئيل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص 228)، ولبديع في علم العربية (1/ 558)، وشرح المفصل لابن يمين (4/ 554)، وأمالى ابن الحاجب (2/ 728)، وشرح جمل لأرجاسي لابن عصفور (2/ 482)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 10)، وشرح الكافية الشامية (1/ 489)، وشرح الرضي (4/ 30)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1277)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (2/ 405)، والقواعد الضيائية (2/ 140).

⁽³⁾ قوله: «أن» سقط من (هـ).

⁽⁴⁾ في (ي): «المظلة».

⁽⁵⁾ يعلم في (ب): «قوله».

⁽⁶⁾ البيت من بحر الكامل، ومويدون سببه في شرح التسهيل لابن مالك (2/ 377)، والتذليل والتكميل (9/ 200)، ومغني اللبيب (ص 520)، وتوحيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2350)، والمقاصد النحوية للبدر العمري (2/ 776)، والقواعد الضيائية (2/ 348)، وشرح الأشعروني على الألفية (1/ 322)، ومساعد التبيين للعباسي (3/ 108)، وجمع المومع (2/ 331)، وشرح شواهد المني لسيوطي (3/ 107).

⁽⁷⁾ قوله: «وقد شذ» في (ب): «وقد شذ».

⁽⁸⁾ انظر: المقتضب (3/ 5)، ونبه: «لا يصلح علمت أن يقوم زيد لأن (أن) المخففة إما تكون لما لم يثبت نحو علمت أن تقوم يا فتى وأرجو أن تلعب لك زيد لأنه شيء لم يستقر فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجاز».

حيث قول «مثل إذن تدخل الجنة» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: مثاله كذلك لكن الوجه الأول لوقوع⁽¹⁾ حيث قال: فإن مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر أن يقول إذن مثل كذا

«إذ لم يَحْتَمِلْ مَا يَعْتَمِدُ عَلَى مَا قَبْلَهَا»؛ أي: إن لم يكن ما بعده من تمام ما قبلها بخلاف ما إذا اعتد بكونه خبراً له؛ نحو: «أنا إذن أكرمك» وقل نصبه حيث ذكر أجزاء الشرط السابق؛ نحو: «إن تأتي إذن أكرمك»، أوجوباً للقسم السابق نحو: «والله إذن لأفعلن»، ولا يقع الضارع بعد «إذن» معتمد على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء؛ فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لأنها لضعفها لا يقدر أن يعمل فيما اعتمد⁽²⁾ على ما قبلها⁽³⁾ فصار كأنه مبتدأ حكماً. والتعليل بلزوم توارد العاملين لا يتأتى في الخبر. وجواب القسم على أنه لا خير⁽⁴⁾ فيه لإمكان العمل باعتبارين.

(وكان): شرط آخر لعمل⁽⁵⁾ «إذن».

(الَيْسَ مُسْتَقْبَلًا): لا حالاً بخلاف؛ نحو: «إذن أظنك كاذباً»؛ لأنه إنما عمل لمشابهته⁽⁷⁾ في الاستقبال؛ فإذا فات الشبهة⁽⁸⁾ فات العمل⁽⁹⁾.

(يُطْلَقُ): قولك لمن قال:

(أَسْتَلَمْتُ: إِذْنٌ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ)؛ مثل مثال⁽¹⁰⁾ لا يحتمل إلا الاستقبال.

(وَإِذَا وَقَعْتَ): إذن

⁽¹⁾ يحد في (ي): «بيته».

⁽²⁾ يحد في (ب): «ما بعدها».

⁽³⁾ يحد في (ب): «لا ينصب لأنها لضعفها لا يقدر أن يعمل فيما اعتمد على ما قبلها».

⁽⁴⁾ في (ب)، (ب): «خير».

⁽⁵⁾ في (ب): «يعمل».

⁽⁶⁾ قوله: «نحو» ليس في (1).

⁽⁷⁾ يحد في (ب): «أن».

⁽⁸⁾ في (1): «الشبهة».

⁽⁹⁾ انظر: الإيضاح المصدي للفراسي (ص 311)، والمرجح في شرح الجمل لابن الخطّاب (ص 204).

وشرح الرضي (4/ 40)، والكناش في نبي الصرف والنحو (2/ 12)، والفوائد القضاية (2/ 242).

⁽¹⁰⁾ في (ب): «مثالين».

(بمَنْذُ الْوَاوِ)؛ نحو قوله تعالى: (وَإِذْ لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ) [الإسراء: 76] بالرفع، وقروى في خبر السبعة بالنصب أيضاً⁽¹⁾.

(وَالْعَامَ)؛ نحو قولك في جواب من قال «أنا آتيك»: «فَإِذَا أَكْرَمَكَ»
(قَالَوْجُهُنَّانِ)؛ جازئان⁽²⁾؛ النصب بناء على ضعف الاعتماد بالمعطف لاستقلال⁽³⁾ المعطوف، والرفع لاعتبار⁽⁴⁾ الاعتماد بالمعطف وإن ضعف.

(و) مثال (كَيٍّ)؛ يظل⁽⁵⁾؛ أَسَلْتُكَ كَيٍّ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ وَمَعْتَقَهَا السَّبِيَّةُ؛ أي: سبيبة ما قبلها لما بعدها كسبيبة الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور. والجملة مستأنفة.

(وَحَتَّى إِذَا كَانَ): الفعلُ بعدها
(مُسْتَحْتَلًا)؛ لا حالاً؛ نحو: «مرض 101/ب] حتى لا يرجونه». وقوله «إِذَا» خبر مبتداً محذوف، أي: وهذا إذا كان كذا. والجملة معترضة بين المبتدا والخبر، أُوخِبر «حتى» بتقلير مضاف؛ أي: وحكم «حتى» حاصل وقت كون ما بعدها كذا.

(بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا)؛ سواءً كان مستقبلاً بالنظر إلى زمان التكلم، أولاً بمعنى «كَيٍّ»؛ أي: للفرض والسببية وهو خبر مبتداً محذوف؛ أي: وهو⁽⁶⁾

(يَعْنَى كَيٍّ)؛ والجملة معترضة
(أَوْ)؛ بمعنى

⁽¹⁾ أي: «إِذْ لَا يَلْبِثُوا»، وهي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما في أشواق، انظرها في: القراءات الشاذة لابن خالويه طيبة براجمستر (ص 80)، والكشاف للزغشري (2/ 686)، والخرور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2001م، (3/ 476)، والبحر المحيط لأبي حيان لأندلسي (7/ 92).

وقال الزغشري في توجيه القراءتين: «لأن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أما الشاذة فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد، والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم. ولما قرأه لئى فقيها الجملة برأسها التي هي إذا لا يلبثوا، عطف على جملة قوله {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَهْزِئُوا بِكَ} [الإسراء: 76].»

⁽²⁾ بعده في (ب). «مبتداً محذوف الخبر والجملة جزء الشرط»

⁽³⁾ في (ل)، (ي). «لاستقبال»

⁽⁴⁾ في (ب). «باعتبار».

⁽⁵⁾ في (ل)، (هـ)، (ي)؛ «مطل»، والنجب من (ب) وهو الموافق لما في معن الكافية (ص 45).

⁽⁶⁾ في (ل)، (هـ)؛ «هو» بدون وار.

(أي: أي: للنهاية، وفي جعل «حتى» بمعنى «إلى أن» ناسخ؛ لأن «أن»⁽¹¹⁾ مقدرة لا ماعلة في معناها⁽¹²⁾.

(نحو: غير قوله «حتى»، أواخر مبتدا محذوف.

(الكنة حتى⁽¹³⁾؛ أي: كي (أدخل الجنة): ودخول الجنة مستقبل بالنظر إلى الإسلام وزمان التكلم أيضاً.

(وكنة): وفي إثبات «كنت» ههنا نظر.

(سرت حتى أدخل البلد): دخول البلد⁽⁴⁾ بالنظر إلى ما قبله وهو السير⁽⁵⁾، وبالنظر إلى وقت التكلم يحصل أن يكون ماضياً أو مستقبلاً.

(وليسر حتى؛ أي: إلى أن (تغيب الشمس).

(نكون): الفاء للتعليل فيكون هذا دليلاً⁽⁶⁾ على التقيد المذكور، أو نتيجة للتقيد بقوله، إذا كان مستقبلاً، فإن⁽⁷⁾:

(لوقت الحال)؛ أي: زمانها

(حقيقاً)؛ أي: حقيقة؛ أي: زمان التكلم.

(لوجكاً)؛ أي: عكياً بأن يحكيه⁽⁸⁾ حالاً ماضياً بحيث كأنك تتكلم في تلك الحال، لو تعمل تلك الحال موجودة وقت التكلم.

(كانت): «حتى»

(خرق إيتام): لا جارة ولا عاطفة؛ أي: ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها؛ كما إذا وقع بعدها شرطية مستأنفة؛ نحو: (حتى إذا جاء أمرنا) الآية

⁽¹¹⁾ قوله: «أن» مقط من (ب)

⁽¹²⁾ في (هـ): «معناه».

⁽¹³⁾ بعده في (ب)، (ي): «أي كي».

⁽¹⁴⁾ قوله: «دخول البلد» مقط من (هـ)

⁽¹⁵⁾ بعده في (ب): «مستقبل».

⁽¹⁶⁾ في (هـ): «حليلاً».

⁽¹⁷⁾ مقط من (ب)، (هـ).

⁽¹⁸⁾ في (ب): «يحكي».

[هود: 40]، ولا نمنى بذلك: أن يقرر بعدها مبتدا حيث لا يطرد في نحو: (أزلزلوا حتى يقول الرسول) [البقرة: 214]⁽¹⁾.

(فَرَزَعَ): المضارع لعدم التاصب والجازم.

(وَكَمَّيَتٍ): حيث.

(الْمِشِيَّةُ): أي: كون ما قبلها ميّياً لما بعده ليفيد⁽²⁾ الربط والاتصال المعنوي، وإن فات

الاتصال اللغوي.

(نَحْنُ: مَرَضٌ فَلَانٌ حَتَّى لَا يُوجُوْهُ): بيان حاله في صيرورته؛ بحيث لا يرجون حياته والمرض سبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط النون

(وَمِنْ نَمٍ): أي: لأجل⁽³⁾ «أن» حتى عند إرادة الحال حروف ابتداء لا جارة.

(اِشْتَعَّ الرَّفْعَ لِي: «كَأَنَّ سَيَّرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا» فِي الثَّاقِبَةِ⁽⁴⁾): أي: وقت تحقق الناقصة⁽⁵⁾؛

حيث تكون «كان» بلا خبر.

⁽¹⁾ قال الخليل بن أحمد نيا ينسب إليه في الجمل في الموح (ص 185) «يقرا هذا الحرف {وزلزلوا} حتى يقول الرسول {بالرفع أي حتى قال وهو واقع وقرا بالنصب على معنى الاستقبال» وقال سيويه: «ولفنا أن جماعنا قرأ «وزلزلوا» حتى يقول الرسول»، وهي قرأة أهل الحجاز؛ فخلق على ذلك أبو علي الفارسي في التعلية على كتاب سيويه؛ فقال: «أقول ذلك والله أعلم أنهم ما أن كان (زلزلوا) سببا لقول الرسول كما صار السبب سببا للدخول البدن والفعل، ومن قرأ «وزلزلوا» حتى يقول الرسول» جملة بمنزلة سرت حتى يدخلها زيد، وسرت حتى تطلع الشمس فلم يجعل قول الرسول سببا لزلزلوا، كما لم يجعل سيره سببا لطلوع الشمس، ولكن جعل قول الرسول غاية، كأنه على التقدير: وزلزلوا إلى أن قال ارسوب، كما جعل طلوع الشمس غاية لسيره حتى يدخلها زيد، أي قبل أن يطلعه على قولك حتى أدخلها فلما عطفته عليه لم يجر غيره». وانظر تفصيلاً أكثر في: الكتاب لسيويه (3/ 25)، والفتصب للمبرد (2/ 43)، والأصول في التحوّلين السراج (2/ 153)، وشرح القلعة المحبّة لابن بابشاذ (1/ 234)، والبيوع في علم العربية (1/ 610)، وشرح المفصل لابن عيش (4/ 246)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 55)، وشرح الكافية الشافية (3/ 1543)، والتلخيص والتكميل (11/ 251).

⁽²⁾ في (ي): «القيده».

⁽³⁾ في (ب): «ومن أجل».

⁽⁴⁾ في (ي): «الناصبة».

⁽⁵⁾ بعده في (ب): «يجل مضانين».

(نو) في «أمرت حتى لأدخلها» أي: كي تدخلها، [أولاً أن تدخلها]^(١)، لأنه لورفع لكان الدخول حالاً مقطوعاً به، والسير المستقيم منه^(٢) مشكوك فيه. ومن الحال أن يكون السبب مقطوعاً به [١/102] مع الشك في السبب (وَجَزَّاهُ فِي الثَّامَةِ) أي^(٣): وقت^(٤) لحقق الثامة تركيباً

(كان) أي: وجد

(سبوي حتى أدخلها)^(٥): الآن حيث لا يحتاج إلى الخبر فلا يضره كون «حتى» ابتدائية وكون ما بعدها مستأنفاً^(٦).

(و) جاز (أَيْهَمْ) أي: الرجال أوكلنا «أيهم» إلى آخره^(٧) يحذف الفعل أوجهذف الخبر وليس يعطف على قوله «كان سبوي حتى أدخلها» لعدم صلاح تقييده^(٨) بقوله «في الثامة» كالمعطوف عليه.

(سار)^(٩) حتى يَدْخُلَهَا؛ الآن لأن الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان وإنما الشك في

الفاعل

(و) نظير (أَمْ كَيْ يُلَاحِظُ): تركيب

(أَسَلَمْتُ لِأَدْخُلُ) أي: لأن أدخل

(الجملة)؛ فإن^(١٠) قيل: اللام في {أمرت لأعدل} [الشورى: 15]، و: (إنما يريد الله ليذهب

عنكم الرجس أهل البيت) [الأحزاب: 33]، و: (ما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن

^(١) قوله: «أولاً أن تدخلها» سقط من (ت)، (هـ).

^(٢) في (ب): «مت».

^(٣) «الثامة أي» سقط من (ي).

^(٤) قوله «الثامة أي وقت» يعله في (هـ).

^(٥) يعله في (ب): «بالرفع».

^(٦) في (ب)، (ي): «مستأنفاً».

^(٧) قوله: «أوكلنا أيهم إلى آخره» في (ب): «أوكلنا أيهم».

^(٨) في (ي) «تقييدها».

^(٩) قوله: «سار» سقط من (ي).

^(١٠) يعله في (ب): «قال المصنف معها معنى كي فلذلك سميت لام كي ثم هي جارة بمعنى فلذلك أضمر

بعدها إن».

يريد ليظهركم [المائدة: 6]، و: «يريد الله ليعين لكم» [النساء: 26] - زائدة أصغر بعدها «إن» كذا في «الشرح»⁽¹⁾. وصرح بذلك في «الكشاف»⁽²⁾ أيضاً، ولم يذكرها⁽³⁾ المصنف في الحروف التي تفسر بعدها «أن».

قيل: يمكن أن يكون هذا اللام «لام كي» ويكون المعنى: «أمرت»⁽⁴⁾ بالعدل لأفعل العدل، و: «يريد الله ذلك» أي إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وإطاعة الله ورسوله. «ليذهب

عنكم الرجس أهل البيت»، و: «ما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدكما ليظهركم»، و: «يريد الله ذلك» أي: «ذكر ما ذكر ليعين لكم ويهديكم» فلمل المصنف اختار هذا.

والأولى أن يقال إنها ملحقة بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض فاكفى بلام كي عنها، وصاحب «المفصل»⁽⁶⁾ ذكر اللام مطلقاً بحيث يتناول «لام كي».

(وَلَا تُمْ الْجَاهِلُونَ)⁽⁷⁾: واللام الزائدة وهو الأصوب، ومثال لام الجحود الجحود⁽⁸⁾ الإنكار سميت⁽⁹⁾ بذلك لاستعمالها⁽¹⁰⁾ في مقام الإنكار.

⁽¹⁾ أي: شرح ابن الحاجب على كتابه، وهو مفقود.

⁽²⁾ صرح به الزغشري في تفسير قول الله تعالى: «يريد الله ليعين لكم»، وقال ما نصه: «أصله يريد الله أن يعين لكم فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين كما زيدت في «لا أهلك» لتأكيد أصالة الأب والمعنى يريد الله أن يعين لكم ما هو مخفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم وأن يهديكم منافع من كان قبلكم من الأنبياء والصالحين والطرق التي سلكوها في دينهم ليعتدوا بهم». انظر: الكشف (1/ 533).

وانظر المسألة بتسامها في شرح التسهيل لابن مالك (4/ 49)، وشرح ابن الناطم على الألفية (ص 479)، واللمعة في شرح اللمعة (2/ 843)، والطيبيين والتكميل (1/ 96)، ومعني اللبيب (ص 285)، وتعليق للقرائد للشماعني (2/ 275)، وحاشية الصبان على الأشموني (1/ 254).

⁽³⁾ في (ب): «يذكر».

⁽⁴⁾ في (ب): «أمرت».

⁽⁵⁾ في (ب): «ويرد».

⁽⁶⁾ هو العلامة الجليل جابر الله الزغشري، في كتابه المفصل في صنعة الإعراب (ص 325).

⁽⁷⁾ في (ب): «الجحود».

⁽⁸⁾ في (ب): «الجحود».

⁽⁹⁾ في (ي): «حيث».

⁽¹⁰⁾ في (ح): «لأن استعمالها».

(كأن لا يكون): خبر مبتدأ محذوف أي: وهي لام تأكيد، والجملة معترضة، أواخر قوله، لام الجسور⁽¹⁾، وعلى هذا قوله «مثل وما كن» خبر مبتدأ محذوف

(معدّ الثمن): ويتعلق به قوله

(كأن)، من حيث الاستعمال لفظاً كما في المتن، أو معنى نحو: «لم يكن ليفعل» وكأن هذه اللام في الأصل هي التي لا نحو⁽²⁾ قولهم: «أنت هذه الخطة» أي: مناسب لها لا ن، وله لجه: لو⁽³⁾ كانت كذلك لما اختصت بخبر «كان» المنفي.

(يظن): (وما كان الله ليعذبهم) [الأنفال: 33]؛ فإن قيل: صار الفعل بمعنى المصدر بـ «أن»⁽⁴⁾ المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم أي: وما كان صفة الله تعذيبهم، أو من الخبر⁽⁵⁾ أي: وما كان الله ذا تعذيبهم. أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي: وما كان الله معذبهم. أو يقال جاز [102/ب] الحمل بصورة الفعل كذا في بعض الشروح⁽⁶⁾، وفيه نظر.

(والقائه): التي يضمّر بعدها «أن»⁽⁷⁾ ملتبس

(يشترطين أحققنا السببية)؛ أي: كون ما بعدها سبباً لما قبلها؛ لأن العدول من الرفع إلى النصب للتخصيص على السببية حيث يدلّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها والجملة⁽⁸⁾ صفة «شروطين»، أو مستأنفة.

⁽¹⁾ في (ب): «الجسور».

⁽²⁾ قوله: «مثل» سقط من (هـ).

⁽³⁾ قوله: «لو» سقط من (ب).

⁽⁴⁾ في (ي): «فإن».

⁽⁵⁾ بعده في (ب)، (هـ)، (ي): «أي وما كان صفة قد تسميهم أو من الخبر».

⁽⁶⁾ موضح الرضي انظره في (4/ 62). وانظر تفصيلاً أكثر في اجعل في الترمذي للمسحوب للخليل بن أحمد (ص 270)،

والنقشب (2/ 7)، وشرح كتاب سيبويه للسري (3/ 196)، والمسائل (مطويات للفراسي) (ص 306)، والبيوع في

علم العربية لابن الأثير (1/ 609)، وتوجيه النصب لابن الحارث (ص 366)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 243)،

ولمالي ابن الحارث (2/ 543) واللمعة في شرح اللعة (2/ 844)، والكاش في في الصرف والنحو (2/ 15)،

ورنثان الضريب (4/ 1706)، والجنس الداني في حروف الداني لابن أم قاسم (ص 183)، ومغني اللبيب (ص

274).

⁽⁷⁾ قوله: «فعلها أن» في (ب): «أن فعلها».

⁽⁸⁾ بعده في (هـ): «معتزلة أن».

(وَالثَّانِي) أي: ثاني الشرطين.

(أَنْ يَكُونَ⁽¹⁾ قَبْلَهَا): أحد الأشياء الستة

(أَنْتَ)؛ نحو: «زرني فأكرمك».

(أَوْفِي)؛ نحو: «لا تشمتني فأضربك».

(أَوْاسْتَفْهَمَ)؛ نحو: «هل عندكم ماء فاشربه».

(أَوْفِي)؛ نحو: «ما تأتينا فتحدثنا».

(أَوْكُنْ)؛ نحو: «ليت لي مائلاً فأفقه»

(أَوْعَرَضَ): «سكون الراء، نحو: «ألا تنزل بنا فتصيب خير»؛ ليعقد بتقديم الإنشاء⁽²⁾ [عن

توهم كون ما بعدها قوله: مستأنفة معطوفة على الجملة السابقة]، في (هـ): «عن عطف

الجملة على الجملة السابقة»⁽³⁾.

وإنما ترك⁽⁴⁾ التحطيف؛ نحو (لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيراً) [الفرقان: 7]، و: (لولا

أرسلت إلينا رسولاً فنتج آياتك) طه: 134، والترجي؛ نحو: (لملي أبلغ الأسباب (36)

أسباب السموات فأطلع ...) عافر: 36، 37 بالنصب على قراءة حفص⁽⁵⁾، و: (لمله

⁽¹⁾ بعده في (هـ): «ما».

⁽²⁾ في (ب): «الأشياء».

⁽³⁾ قوله: «عن توهم كون ما بعدها قوله: مستأنفة معطوفة على الجملة السابقة»، في (هـ) «عن عطف

الجملة على الجملة السابقة» في (د)، (هـ): «إلى آخره».

⁽⁴⁾ بعده في (ب): «ذكر»

⁽⁵⁾ هو حفص بن سليمان بن المقيرة الأسدي الكوفي ليزاز أبو عمر أخذ القراءة عرضاً من عاصم وكان ربه

بن زوجته، وروى عنه كثيرون وهو في القراءة ثقة ثبت ضابط اشتهرت روايته شهرة كبيرة ولد عام 90 هـ

وتوفي عام 80 هـ. معرفة القراء الكبار للذهبي (1/ 140)، غاية النهاية في تراجم القراء لابن الجوزي (1/

254).

قال ابن مجاهد في السبعة (ص 570): «قرأ عاصم في رواية حفص {فأطلع} نصب، وترأ الباقرن وأبو بكر من

عاصم {فأطلع} رفعا، وأظهرها في: البسوط في القراءات المشر (ص 570)، والتيسير في القراءات السبع

(ص 192)، والنشر في القراءات المشر لابن الجوزي (2/ 366).

يرى أولئك لتفهمه الذكرى) على قراءة النص⁽¹⁾. والدعاء، نحو: «اللهم اغفر لي فالور، ولا تغاخذني⁽²⁾ فأهلك»، لأن الأول مندرج في النبي معنى، والثاني أريد به التمني، وإن كان على صيغة الترجي، والثالث مندرج في الأمر والنهي لكونهما⁽³⁾ على لفظهما غالباً.

لأن لعل: الترضى على لفظ الاستفهام مولد منه فعاله ذكره على حدة⁽⁴⁾؟

قول: معناه فرض الهبة كذا أفاده الأستاذ العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال⁽⁵⁾ الحق والدين

وقت قراءة⁽⁶⁾ كتاب «المفصل».

وهذا المعنى معنى مقصود بنفسه من شأنه أن يتأتى بكل كلام خبراً وإنشاءً لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل إلا مولداً منه كذا في «المفتاح» فاعتبر لفظاً⁽⁷⁾ على حدة باعتبار الاعتبار المعنى، وإن كان مندرجاً في⁽⁸⁾ الاستفهام اندراجاً لفظياً اتفاقاً غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التخصيص لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النبي والدعاء طلب⁽⁹⁾ فيندرج في صيغ العطف من الأمر والنهي، وأما نحو قوله:

وَأَلْحَقْ بِالْحِجَازِ فَأَمْرِي⁽¹⁰⁾

سأترك مثلي، لئني فهم

⁽¹⁾ هي قراءة حاصم وحده من المشرقة، انظر ما في السبعة في القراءات لأمير مجاهد (ص 672)، والميسر في القراءات المشر (ص 462)، والتبصير في القراءات السبع (ص 220)، والنشر في القراءات المشر لابن الجوزي (2/ 398)

⁽²⁾ ينده في (ب): «يذهني».

⁽³⁾ في (ب)، (ي): «لكنونه».

⁽⁴⁾ في (ب): «فوقه».

⁽⁵⁾ في (ي): «عماده».

⁽⁶⁾ في (ي): «قراءتي».

⁽⁷⁾ ينده في (ب)، (ي): «قسماً».

⁽⁸⁾ في (هـ): «لحت».

⁽⁹⁾ «فيندرج في النبي والدعاء طلب» سقطت من (ب).

⁽¹⁰⁾ البيت من بحر الوافر، وهو للخنزيرة بن خضاه بن عمرو التميمي، ملخص في لقاصد النحوية للبدر المني (4/ 390).

وشرح شواهد اللفظي للسيوطي (ص 397)، وجزالة الأدب للبنددي (8/ 522)، وبدون نسبة في: كتاب سيبويه (3/ 39)، والتعصب للمبرد (2/ 24)، والأصوب في النحو (2/ 182)، والإيضاح لمطهر (1/ 313)، والبدیع في علم

الغربية (1/ 601)، وشرح للنقص لابن يعيش (4/ 284)، وشرح عمل الزجاجي لابن مصفون (2/ 144)، وشرح

الشهاب لابن مالك (4/ 46)، وشرح الكافية لشاذلية له (3/ 1550)، والسبعة في شرح اللمة (2/ 833)، والكتايف

في في الصرف والنحو (2/ 16)، وارتشاف العرب (5/ 2400)

(وَأَلْفَاؤُا): التي يضممر بعدها «أن» ملتبس.

(بِشْرَطَيْنِ: الجَمْعِيَّةُ): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما الجمعية.

(وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا، وَمِثْلَ ذَلِكَ): أي: مثل أحد الأمور الستة، وفيه اللّهم إلا أن [1/103]

يقال: إن ⁽¹⁾ المثل مقعّم؛ أي: يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة أو مثل الواقع قبل القاء

في كونه ⁽²⁾ أحد الأشياء الستة؛ وذلك لأنه لا قصدوا فيها معنى الجمعية نصبراً المضارع

بعدها؛ ليدلّ تغيير اللفظ على تغيير المعنى، واشترطوا تقدم أحد ⁽³⁾ الأمور الستة؛ ليمد بتقديم

الإنشاء ⁽⁴⁾ من عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فتقدير: «زرتني فأزورك»؛ أي:

ليجمع الزيارتان، و: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»؛ أي: لا تجمع بينهما، و: «أأأكل

السمك وتشرب اللبن»؛ أي: الجمع ⁽⁵⁾ بينهما، ولا تأتي وتحدث أي لا تجمع بين الإتيان

والتحديث، و: «ليتك تأتي وتحدث»؛ أي: ليتك تجمع بينهما، و: «ألا تنزل بنا وتصيب

خيراً»؛ أي: لا تجمع بينهما.

@@@ (وَأَوْ): التي يضممر بعدها «أن» ⁽⁶⁾ ملتبسة

(بِشْرَطٍ): إفاة

(مَتَمَّى إِلَى ⁽⁷⁾ أَنْ): نحو: «لألزمتك أو تعطيني حقّي»، والإضافة بمعنى «لام» وفي إدخال أن

في معنى: أو تسامح لأنها مقدرة بعدها لا داخلة في معناها.

(وَالْعَاطِفَةُ): أي: حكم العاطفة في باب إضمار «إن» بعدها ⁽⁸⁾ حاصل.

(إِذَا كَانَ الْمَطْرُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا): أي: وقت كون المطرُوف عليه اسماً؛ نحو قوله:

⁽¹⁾ قوله: «إن» سقط من (ب)، (ي).

⁽²⁾ في (ب) «كون».

⁽³⁾ «تقدم أحد» في (هـ): «بأحد»، بعده في (ي): «بأحوال الأمور».

⁽⁴⁾ قوله: «يتقدم الإنشاء» في (ب): «يتقدم الأشياء».

⁽⁵⁾ في (ي): «الجمع».

⁽⁶⁾ «بعدها أن» في (ب): «أن بعدها».

⁽⁷⁾ بعده في (ي): «ألا لا».

⁽⁸⁾ قوله: «بعدها» سقط من ⁽¹⁾، (ب).

وتسكب عيناى الدُّمُوعُ لِلْمُنْتَدَا⁽¹⁾

عاطب بَمَدِّ الدَّاءِ عَتَكُمْ لِقَرَّبُوا

عصب «تسكب» بعد الواو الماططة، ليصح معقله على الاسم. وهو قوله⁽²⁾ «بمده» أن أن القدر.

فإن قيل: إن أريد الماططة على الإطلاق كان ذكرًا في التفصيل لما لم يذكره في الإجمال السابق، وإن أريد الماططة من الحروف المذكورة، أي: «حتى والفاء والواو واو وكان»⁽³⁾ تفصيلًا لحكم ما ذكر لا بيانًا لقسم⁽⁴⁾ آخر لم يذكره.

فيل: ولم يتناول ثم⁽⁵⁾، نحو: «أعجبني ضرب زيد» ثم يشتم فإن التفصيل في الرواية دال على عدم الحكم في غير ما ذكر، وليس كذلك لما عرفت قبل.

(وتجوز إظهار «أن» مع «لأن كى»): نحو: «جئت لأن تكرمي»، ومع ما الحق بها من اللام الزائدة: نحو: «أردت لأن تقوم».

(و) مع⁽⁶⁾ (للماططة)⁽⁷⁾: «أعجبني قيامك»، و: «أن تذهب»؛ لأنها تدخل على الأسماء الصريحة في نحو: «جئتكَ للإكرام»⁽⁸⁾، و: «أعجبني ضرب زيد»، و: «غضبه» و: {ودف

⁽¹⁾ قيل من بحر الطليل، وهو للبباس بن الأختف في أخبار أبي القاسم الزجاجي (ص 77)، ودلائل الإعجاز (ص 208)، وعمروس الأفراح في شرح تلخيص الفتاح (1/ 82)، وصبح الأعمش للنفقندي (2/ 289)، وبلون نسة في: الصناعتين لأبي هلال العسكري (ص 219)، والإيضاح في علوم البلاغة (1/ 34)، والقامد النحوية للبر المعيني (3/ 1144).

والنقى: ساطق تقسي على تحسن العراق، ومقاساة الأحرار والأشواق، لأحطى من وراء ذلك بوصل بدوم، ومصرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج، ومع كل عسر يسر، ولكل بداية نهاية وقد شتمل الشطر الثاني في هذا البيت على كتابتين، الأولى في قوله: «وتسكب عيناى الدموع» حيث كسب بـ تسكب الدموع من الحزن الشديد نتيجة الفراق، وقد أصاب في هذا التخريج لأن البكاء عنوان الحزن. ودليل عليه كثرة لك إكثاني وأصحكتي؛ أي: سامني وسرني.

⁽²⁾ قوله: «قوله» سقط من (هـ).

⁽³⁾ في (ب)، (هـ): «كان».

⁽⁴⁾ قوله: «لقسم» سقط من (هـ).

⁽⁵⁾ بمله في (ب): «في الحرف».

⁽⁶⁾ قوله: «مع» سقط من (ب).

⁽⁷⁾ بمله في (ب)، (ي): «أي بعد الماططة نحو»، بمله في (هـ): «نحو».

⁽⁸⁾ في (هـ): «لإكرامك».

لكم} [النمل: 72]، فيصيح أن تدخل على الفعل مع «أن» بخلاف «حتى»؛ بمعنى «كي»؛ لأنها لا تدخل⁽¹⁾ الاسم الصريح⁽²⁾، وحمل عليه ما هو بمعنى «إلى» وكذا لام الجحود لا تدخل⁽³⁾ على الاسم لاختصاصها بغير «كان» المنفي إذا كان فعلاً.

وأما القاء والواو «أو»؛ [103/ب] فلائها لما قُضت نصب المصارع الذي⁽⁴⁾ بعدها للتخصيص على معنى «السيبية والجمعية»، والانتهاه صارت كموامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها.

«وتجيب»؛ إظهار

«أن سح لنا في اللام»؛ نحو. (لنا يعلم أهل الكتاب) [الحديد: 29]، تحوُّراً عن اجتماع اللامين.

⁽¹⁾ بعده في (ب): «هي».

⁽²⁾ بعده في (ي) «أن يدخل على الفعل مع أن بخلاف حتى بمعنى كي لأنها لا يدخل الاسم الصريح».

⁽³⁾ في (ب): «يدخل»، وقوله. «لام الجحود لا تدخل» في (هـ): «لا تدخل لام الجحود».

⁽⁴⁾ قوله: «المصارع الذي» في (1)، (هـ): «ما».

[جواز الفعل المضارع]

(يُجْزَمُ): المضارع.

(يَلْمُ وَلَمْ): لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر⁽¹⁾ في «المفتاح»⁽²⁾ في قسم النعم: «أن كل ما لزم شيئاً وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره غالباً بشهادة الاستقراء». وتعين الجزم ليكون الأثر على وفق المؤثر في الاختصاص، وإنما⁽³⁾ لم يعمل حروف التعريف وحروف الاستقبال ليربانها مجرى بعض الأجزاء لشدة الامتزاج؛ فكانها غير خارجة عن حقيقته.

(وَلَمْ الْأَمْرُ وَلَمْ أَنْتَهِيَ فِي الثَّغْيِ): إنما يجزم لام الأمر ولا في النهي⁽⁴⁾؛ لأنهما يشبهان «أن» الشرطية في نقل المضارع وإخراجه عن أصله؛ حيث ينقل المضارع⁽⁵⁾ من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه عن القطع إلى الشك، وكذا ينقل لام الأمر ولا في النهي من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه من الخبر إلى الإنشاء.

(وَكَلَّمَ الْمُجَاذَاةَ): أي: كلمات الشرط الدالة على كون الجملة، لثانية جزاء للجملة الأولى، ومسيبة لما قالكم جمع «كلمة» أو اسم جنس كما عرفت.

(وَنَحْيِ إِنْ): نحو: «إن تكرمي أكرمك»، وإنما عمل «أن» للاختصاص بالفعل؛ كما ذكرنا في «لم ولما» وعمل غيرها لتضمنها إياها.

(وَنَهْنَهَا): نحو: «مهما تأتي أتاك»⁽⁶⁾.

(1) أي: السكاكي، وهو: يوسف بن نبي بكر بن محمد أبو عقوب السكاكي؛ من أهل خوارزم، علامة إمام إمام في النحو والتصريف والماتني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، وله الصيب الوافر في علم الكلام وسافر القنن، ومن رأى مصنفه علم تحفه ونبله وفضله، متكلم فقيه متقن في علوم شتى. ولد سنة أربع وخمسين وخمسائة، ومات بخوارزم سنة ست وعشرين وستمائة. وهو أحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان. وصنف «مفتاح العلوم» في اثني عشر جزءاً أحسن فيه كل الاحسان، وله غير ذلك، وهو اليوم حي يبلده خوارزم. انظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي (8/ 2846)، ونبذة الوعاة (2/ 364).

(2) أي: مفتاح العلوم، وقول السكاكي فيه في (ص 155).

(3) في (هـ): «ولما».

(4) قوله: «إنما يجزم لام الأمر ولا في النهي» سقط من (1)، (هـ).

(5) قوله: «المضارع» ليس في (1)، (هـ).

(6) في (ب): «أكرمك».

«وَإِذَا مَا وَإِذَا مَا» نحو: «إِذَا مَا وَإِذَا مَا ثَانِي أَكْرَمَكَ».

(وَحَيْثُمَا) نحو: «حَيْثُمَا لَجَسَ أَجْلَسَ».

(وَأَيْنَ) نحو: «أَيْنَ تَذْهَبُ أَذْهَبَ».

(وَمَنْ) نحو: «مَنْ تَخْرُجُ أَخْرَجَ».

(وَمَنْ) نحو: «مَنْ يَأْتِي»⁽¹⁾ أَكْرَمَهُ، وَ: «مَنْ تَمُرُ أَمُر».

(وَمَا) نحو: «مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ».

(وَأَيُّ) نحو: [أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى] [الإسراء: 110].

(وَأَيُّ) نحو: «أَيُّ تَذْهَبُ أَذْهَبَ».

(وَأَمَّا): الجزم

(مَعَ كَيْفَتَا) فَنَشَأُ، أَي: فَهَوْشَاءُ⁽²⁾، وَلَمْ يَجْزِ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْأَطْرَادِ.

(وَيَنْجُزُ الْمَضَارِعُ:

(بِأَنَّ): حَالُ كَوْنِهِ

(مَقْلُوكَةً): مُتَعَرِّفٌ مِنْ بَعْدِهِ.⁽⁴⁾

(قَلَمَ): الْقَاءُ لِلتَّعْصِيرِ.

(قَلْبُ الْمَضَارِعِ): إِضَافَةٌ لِلْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ.

(مَأْخِذَا): مَفْعُولٌ ثَانٍ.

(وَتَعْيٍ): أَي: الْمَضَارِعُ نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ».

(وَلَمَّا يَمْلَأُهَا): أَي: مِثْلُ «لَمْ» فِي قَلْبِ الْمَضَارِعِ مَاضِيًّا مَتَّعِيًّا، وَفِيهَا مَعْنَى التَّوَقُّعِ؛ أَي: يَنْشُأُ بِهَا

فَعْلٌ مُتَرَتِّبٌ مُتَوَقَّعٌ؛ أَي: مُتَنَظَّرٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ⁽⁶⁾

(وَمُتَخَصِّصٌ): «لَمَّا» دُونَ «لَمْ».

⁽¹⁾ فِي (ي): «تَكْرِمَتِي».

⁽²⁾ بَعْدَهُ فِي (ب): «مَا وَإِذَا دُونَ كَيْفٍ»، بَعْدَهُ فِي (هـ): «وَإِذَا».

⁽³⁾ قَوْلُهُ: «فَهَوْشَاءُ» مَقْلُوبٌ مِنْ (هـ).

⁽⁴⁾ فِي (ب): «بَعْدَهُ».

⁽⁵⁾ قَوْلُهُ: «أَي» مَقْلُوبٌ مِنْ (هـ).

⁽⁶⁾ قَوْلُهُ: «أَي مُتَنَظَّرٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ» مَقْلُوبٌ مِنْ (1)، (هـ).

(بالاستفراق) أي: باستفراق أزمة الماضي فقها معنًا من وقت الانقضاء إلى وقت حال⁽¹⁾ التكلم نحو: «لما يركب الأمير».

(وجوزال) أي: ويختص بجواز (حذف الفعل) نحو: «فأرقت⁽²⁾ المدينة ولما» أي: لما أدخلها.

(ولم الآخر: اللام المطلوب): صفة سببية لـ «للام».

(يها) أي: باستعانتها [104/1] أوبواسطتها. (الفعل)، ومفعول ما لم يسم فاعله⁽³⁾. (ولا الثني): لا (المطلوب بها الفرك).

(وكلم المجازاة): أي: كلمات الشرط والجزاء.

(يدخل) أي: كلم المجازاة.

(على الفعلين ليسبي): الفعل

(الأول وسببه): الفعل

(الثاني): أي: كون الفعل الأول سببًا⁽⁴⁾، وكون الفعل⁽⁵⁾ الثاني مسببًا. وقيل للملازمة بينهما: فلا يرد نحو (وما بكم من نعمة فمن الله) [النحل: 53]⁽⁶⁾.

(وسببان): أي: ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة والجملة عطف على «يدخل» والضمير العائد إلى المبتدأ محذوف؛ أي يسببان عند دخولها أو معترضة لبيان الاصطلاح.

(شرطًا): أي: يسمى الفعل الأول شرطًا من حيث أنه مشروط لتحقيق الثاني⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ قوله: «حال» سقط من (هـ)، (ي)، والثبت من (ب) وهو الأقبه.

⁽²⁾ في (ب): «فأرقت»، (ي): «فأرقت».

⁽³⁾ قوله: «ومفعول ما لم يسم فاعله» سقطت من (ي).

⁽⁴⁾ قوله: «كون الفعل الأول سببًا» سقطت من (هـ).

⁽⁵⁾ «كون الفعل» سقط من (ي).

⁽⁶⁾ انظر: القضب للبرد (3/ 35)، وشرح كتاب سيويه (3/ 310)، والإيضاح المضدي للنفارسي (ص 55)، والبلدع في علم العربية (1/ 86)، وشرح الفصل لابن يعيش (1/ 250)، وشرح التعليل لابن مالك (1/ 329)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 387)، والتلخيص والتكميل (4/ 99)، ومغني اللبيب (ص 398)، وتعليق الفوائد للماضي (3/ 139).

⁽⁷⁾ في (ب): «هسبان».

⁽⁸⁾ قوله: «أي: يسمى الفعل الأول شرطًا من حيث أنه مشروط لتحقيق الثاني» سقط من (ي).

(و) الفعل الثاني (جزءاً) من حيث إنه يتش على الأول ابتداء الجزاء على الفعل، وفيه لفٌّ ونشْرٌ⁽¹⁾.

(فَإِنْ كَانَا)، أي: الفعلان

(مُتَعَلِّكَيْنِ)، نحو: ⁽²⁾ «إِنْ تَرَوْنِي لُزْرَكَ».

(لَوْ): كان الفعلُ

(الْأَوَّلُ): مضارعاً، والثاني ماضياً فخبر «كان» محذوف؛ نحو:

....
ثَلَاثِي وَثَلَاثِيْنَا لَعْرَبِيْن⁽³⁾

قوله. لف ونشْرٌ هومن قولهم: لف الثوب إذا جمعه، ونشْر الثياب إذا فرقها، وعرفه السكاكي؛ فقال: «لن تلق بين شيئين في الذكر ثم تبعهما كلاماً مشتقاً على متعلق بواحد ويأخر من غير تعيين فقه بأن السامع يرد كلا منهما على ما هو له كقوله عز وعلا: [ومن رحته جعل لكم الليل والنهار فستكثروا فيه ولتبتغوا من فضله] [القصص: 73] مفتاح العلوم (ص 425)، وانظر تفصيلاً أكثر في: الطراز لأسرار البلاغة لبحي العلوي (2/ 212)، ومعاهد التخصيص على شواهد التلخيص لمبد الرحيم العباسي (2/ 273).

قوله «لمو» سقط من (ب).

⁽¹⁾ مجزيت من بحر الطويل لصانحه بن الحارث البرجمي، والبيت بتمامه:

فَمَنْ يَكُنْ لَمْ يَسْأَلْ بِالْمُهَيْتَةِ رَحْلَةً ثَلَاثِي وَثَلَاثِيْنَا لَعْرَبِيْن

وهو له في: كتاب سيره (1/ 75)، والأصمعيات (ص 184)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (ص 358)، وشرح ليات سيره لابن السيراقي (1/ 369)، والإصناف في مسائل الخلاف للآثاري (1/ 78)، واللياب في حلل البناء والإعراب للمعبري (1/ 213)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 542)، وتلخيص الشواهد وتلخيص القوائد (1/ 23)، وشرح الشاطبي على ألفية ابن مالك (3/ 173)، والمقاصد النحوية للبدر العيني (2/ 780)، وشرح شواهد المنى للسيوطي (ص 867)، ويدون نسبة في: الأصول في النحو (1/ 257)، والبلع في علم العربية (1/ 546)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 512)، وأوضح المسالك (1/ 346)، وشرح الأخصوني (1/ 314).

وثالثا للمعنى؛ فقال البدر العيني: «قوله: «فمن بك أسى بالمدينة رحله» كتابة عن العكس بالمدينة واستطاعتها، قوله: «وقيار» بفتح القاف وتشديد الياء أسر الحروف، اسم رجل، ورسم الحليل أن «قيار» اسم فرس له فبراء، وقيل: اسم جمل، وكذا قاله أبو زيد [هو الأنصاري]. وكان عثمان - رضي الله تعالى عنه - حبه بالمدينة لقربة القراما، وذلك أنه استمار كلباً من بعض بني نهشل، فلما طلبوه منه اتبع فأخذوه منه فهوا فنفسب ورمى لهم به، وله في ذلك شعر معروف فامطله عثمان - رضي الله تعالى عنه - لك أن تولي؛ فلذلك قال هذا الشعر».

والأول عطف على المصدر ⁽¹⁾ المرفوع المتصل وهو ضمير ⁽²⁾ «كانا» ⁽³⁾ بلا تأكيد لكان الفصل.

«فالجزم» أي: فجزم المضارع متعين لدخول الجازم، وهو «إن» أو ما تضمنها مع صلاح المحل للجزم بكونه معرباً؛ إن كان الأول مضارعاً. وأما الماضي فليس كذلك فلا يظهر فيه أثر العامل المحو. «إن تزني ذرتك» وهو أضعف لوجوه في الشرطية؛ لأنه في الصورة مسببة المستقبل للماضي على أن تأثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القرب بعيد كلما في الشروح وفيه نظر ⁽⁴⁾.

«وإن كان»: الفعل

«الكتي»: مضارعاً دون الأول

«فالجزم»: جازم، أوفيه الوجهان؛ نحو: «إن آتاني زيد آتته أرايته» ⁽⁵⁾ فالجزم لتعلقه بالجازم؛ وهو أداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول.

«وإن كان الجزم»: شرح في تفصيل ⁽⁶⁾ مواضع دخول الفاء وعدمه.

«واقفاً

يعني كذا» في الإثبات ونحوها من الحروف الموجبة للفاء؛ نحو: «ما ولا» في النفي ⁽⁷⁾؛ حيث يجب الفاء حيثما؛ نحو: «إن أحسنت إلي اليوم فقد أحسنت إليك أمس»، و: «إن تزني فما لهتك»، و «إن آتيني فلا أضربك ولا أشتمك»، وترك ذكر «ما ولا» هنا يتغير ⁽⁸⁾

⁽¹⁾ في (هـ): «الضمير».

⁽²⁾ في (ب): «خبر».

⁽³⁾ في (ي): «كان».

⁽⁴⁾ وعمل النظر هنا كما قال الرضي: «لأن أداة، إذن، تؤثر في الفعل الأبعد، ينقله إلى معنى المستقبل، من خير أن تؤثر في الأقرب شيئاً يتغير المعنى، ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضياً واستقبالاً، نحو: إن زرتني، وتكرمتني، وإن تزني، واكرمتني، والأولى ترادفهما، كالشرط والجزاء، وكذا في الجزاء نحو: إن زرتني اكرمتك واسطلك وإن زرتني اكرمتك وأعطيتك». انظر شرح الرضي (4/ 106)

⁽⁵⁾ في (ب): «آتته».

⁽⁶⁾ قوله: «تفصيل» سقط من (هـ).

⁽⁷⁾ في (ب): «النهي».

⁽⁸⁾ في (ب): «تغيير».

ظراً، حيث يمنع ترك الفاء في المضارع الفتح⁽¹⁾ مصدراً: بالسین أوسوف والجواب: أن ذلك الامتناع بالمائع والمواقع مستثناً عن القواعد، وإن لم يستثن⁽²⁾ ولها.

«تأخر جهنم»: جازان، أولطيه. لوجهان الأتيان بالفاء وتركها، لأن أداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي، فيؤتى بالفاء وأثرت في تغيير المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال، فهذا الفاء لوجهه التأخير من وجه وإن لم يكن قوياً.

«وَأَلَا» أي: وإن لم يكن كذلك، أي: لم يكن⁽³⁾ ماضياً بغير «قد» ولحومها من الحروف الماتعة لفظاً أو معنى فبفتح الفاء ولا مضارعاً مثبثاً بغير السين أوسوف أو منثبياً بـ «لا» بل كان ماضياً مع «قد» أو «ما» أو «لا» أو مضارعاً مع السين أوسوف أو منثبياً بـ «لن» أو جملة اسمية، أو أمراً، أو نهياً، أو دعاءً.

«فَأَقْصَى»: واجب لأن الأداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعله⁽⁴⁾ بمعنى المستقبل ولا لفظاً حيث لم يجرمه فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما، وقوله:

مَنْ يَنْتَقِلِ الْخَسَاةَ اللَّهُ يَنْتَكِرُهَا⁽⁵⁾

⁽¹⁾ قوله: «الفتحة» سقط من (أ)، (ب)، (ح)، والثبت من (ي)، وهو الأقب.

⁽²⁾ في (ي): «يستثن».

⁽³⁾ قوله: «لم يكن» سقط من (ح).

⁽⁴⁾ في (ب): «يجعل».

⁽⁵⁾ صدرت من بحر البسيط، وقد اختلف في قائله؛ كما سيأتي، والبيت بتمامه:

مَنْ يَنْتَقِلِ الْخَسَاةَ اللَّهُ يَنْتَكِرُهَا⁽⁵⁾

ولقد اختلف على قائله على النحو التالي: فهو لسان بن ثابت في: الكتاب (3/ 65)، والدرر اللوامع (5/ 81)، وليس في ديوانه، ولكعب بن مالك في ديوانه (ص 288)، وشرح أبيات مسبوقة لابن السيرالي (2/ 109)، وله أولميد الرحمن بن حسان في حزنه الأدب (9/ 49)، وشرح شواهد المنى للسيوطي (1/ 178)، ولميد الرحمن بن حسان في بوادر أبي زيد (ص 31)، والمقتضب (2/ 72)، ومعني اللبيب (1/ 56)، والقاصد النحوية (4/ 433)، ولسان لمرب (11/ 47) (جمل)، خزنة الأدب (2/ 365)، وبدون نسبة في: الكتاب (3/ 114)، والمقتضب لابن جني (1/ 193)، والمصنف (2/ 281)، وسر صناعة الإعراب (1/ 264)، وشرح القفص لابن يحيى (9/ 2، 3)، ووالقرب لابن عصفور (1/ 276)، وأوضح للهاك (4/ 210)، وشرح شواهد المنى (1/ 286)، الأشباه والنظائر (7/ 114)، وخزنة الأدب (9/ 40، 77، 111/ 357)، وانظر: المعجم القفص في شواهد العربية (8/ 182). ويروى «سكان» مكان «سلا».

محول⁽¹⁾ على ضرورة الشر وروى البراء:

مَنْ يَنْتَحِلِ الْهَيْزَ فَالْوَحْشُ يَنْتَكِرُهَا
وَأَمَّا غُحُوقُهُ تَعَالَى (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَإِذَا آصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) (الشورى: 37)، فَإِذَا فِيهِ ظَرْفِيَّةٌ لَا⁽²⁾ شَرْطِيَّةٌ

ويعني إذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء

موضح القاء [1/105] وفي عليها لغوقوله تعالى: (وَن تَصْبِهِمْ سَبْعَةً مَّا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْتَقِرُونَ) لكون إذا المفاجأة للتعقيب كالفاء ولأن إذا لا يدل على المفاجأة إلا وهي مبنية على حدوث امر بعد أمر⁽³⁾ عادة فأنهية الجزاء فلهذا قارنت القاء غالباً، لغو: «خرجت فإذا السبع»⁽⁴⁾.

(وَإِنْ مَقْلُوبَةٌ يَنْقُذُ): الأشياء الخمسة

(الأمري): لغو: «زروني أكرمك»؛ لأن المعنى: إن تزروني أكرمك⁽⁵⁾.

وبعد بعض مواضع⁽⁶⁾ (الثغني): فيما إذا كان السبب له ترك الفعل؛ لغو: «لا تفعل الشر يكن خيراً لك»، بخلاف: «لا تُدْنِ مِنَ الْأَسَدِ بِكَامَلِكَ»؛ فإنه لا يجوز لأن سبب الأكل الدنو؛

⁽¹⁾ قوله: «محول» سقط من (1)، (هـ).

⁽²⁾ هذه الرواية 1 أحدها في كتب المبرد المطبوعة، والذي في المقتضب الرواية الأولى وقد خرجتها آنفاً، ولكني وجدت أبا حيان الأندلسي في ارتشاف لضرب يقول: «وفي محظوظي قدماً أن المبرد منع من حذف الداء في الضرورة، وأنه زعم في البيت الذي استدل به على جواز حذف القاء، وهو قوله

مَنْ يَنْتَحِلِ الْهَيْزَ فَالْوَحْشُ يَنْتَكِرُهَا
.....

إن الرواية «فالزعم يشكرها»، وإن صدرت بجملة غير اسمية، فإن كان صدرها يصح لدخول أداة الشرط عليه المجرم، إن كان مضارعاً ورفعه ضرورية. ارتشاف الضرب (4/ 1873).

⁽³⁾ قوله: «لا» سقط من (ب).

⁽⁴⁾ قوله: «بعد أمر» سقط من (1).

⁽⁵⁾ قوله: «مخرجت فإذا السبع» ليس في (1)، (هـ).

⁽⁶⁾ قوله: «مخوذني أكرمك لأن المعنى إن تزروني أكرمك» سقط من (1).

⁽⁷⁾ قوله: «مواضع» سقط من (هـ).

لا ترك الدنو⁽¹¹⁾، والنفي لا يدل على الإثبات، خلافاً للكسائي فإنه يجوز، وكذا الحال في⁽¹²⁾ «لا تشتهي يكن خيراً لك»، لأن المعنى إن لم تشتهي خير لك ولا يجوز⁽¹³⁾، و: «لا تشتهي لنفسك»، لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي في⁽¹⁴⁾ الثاني.
 (والاستفهام) نحو: «هل عندكم ماء أشربه»، لأن المعنى: إن يكن عندكم ماء أشربه (والنفي) نحو: «ليت لي مالاً أفقه»، لأن المعنى إن يكن لي مال أفقه.
 (والنفي) نحو: «لا تنزل بنا نصيب⁽¹⁵⁾ خيراً»، لأن المعنى: إن تنزل بنا نصيب خيراً ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقاً، لأنه خير⁽¹⁶⁾ يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر شيئاً أو متبناً يوجب التردد فيه فيتأنيان⁽¹⁷⁾، إذ قصد السببية؛ أي: قصد كون ذلك الأمر وأحواله شيئاً لضمون هذا الفعل فيتأني معنى الشرط.

(يطلق: استسلم: تدخل الجنة) أي: «إن تسلم تدخل الجنة»؛ فهو جواب الأمر بغير الفاء.
 (وأي: تكفر: تدخل الجنة) أي: «إن لا تكفر تدخل الجنة».
 (وأشيع: لا تكفر: تدخل الجنة) لأنه إن قدر الشرط على وفق اللفظ متبناً فقد المعنى؛ لأن ترك الكفر ليس بسبب⁽¹⁸⁾ لدخول النار⁽¹⁹⁾، وإن قدر شيئاً كان تقدير الشيء لا يدل⁽²⁰⁾ عليه اللفظ لأن النفي لا يدل على الإثبات.

(خلافاً للكسائي)؛ فإنه أجاز تقدير الإثبات في الشرط بعد لنهي⁽²¹⁾ بقربة تربية السبب؛

⁽¹¹⁾ قوله: «لا ترك الدنو» ليس في (هـ)، (د).

⁽¹²⁾ يهمل في (ب): «نحو».

⁽¹³⁾ قوله: «لأن المعنى إن لم تشتهي خير لك ولا يجوز» ليس في (هـ)، (د).

⁽¹⁴⁾ قوله: «في» ليس في (هـ)، (ب).

⁽¹⁵⁾ في (هـ): «نصيب».

⁽¹⁶⁾ في (ي): «غيره».

⁽¹⁷⁾ يهمل في (ي): «مع شرط».

⁽¹⁸⁾ في (ي): «شيئاً».

⁽¹⁹⁾ «لدخول النار» في (ب): «لدخولها وأما سببه الكفر».

⁽²⁰⁾ في (ب): «يدخل».

⁽²¹⁾ في (ي): «النهي».

وليس يعيد لوساعده نقل⁽¹⁾.

(لأن)، دليل الامتناع.

(التقدير)، أي: تقدير الكلام.

(إنّ لا تكفّر)؛ بتقدير المنفي⁽²⁾ على وفق لفظ النهي، ولا⁽³⁾ خفاء في فساد المعنى على ذلك

كما عرفت الآن⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ انظر قول الكسائي، وعوراي الكرتين أيضا، فانظروما في البدیع في عدم المعربة لأبن الأکثر (1/ 647)، وشرح السجعل

لأبن مالك (4/ 42)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1552)، وشرح ابن الناطم على ألمية أليه (ص 487)، واللمعة في شرح

اللمعة (2/ 889)، والكتاش في فني الصرف والنحو (2/ 28)، وتوضيح المقاصد (3/ 1257)، وشرح شذور الذهب لأبن

هشام (ص 449)، وشرحه للجرجري (2/ 615)، وشرح الصريح على التوضيح (2/ 384)

⁽²⁾ في (ب) «المنفي».

⁽³⁾ قوله: «اللفظ النهي ولا» في (هـ): «اللفظ إذ لا».

⁽⁴⁾ بعده في (ب): «مثال».

أولاً: فعل الأمر

«الأمر صيغة تطلب»: صيغة سببية للصيغة بها⁽¹⁾.

بها⁽²⁾ أي بطلب الصيغة⁽²⁾، الباء للاستعانة، و«الفعل» مفعول ما لم يسم فاعله

«الفعل»⁽³⁾ من الفاعل: احتراز عما يطلب بها قبول الفعل⁽⁴⁾ من مفعول ما لم يسم فاعله

يخرج نحو: «لتطرب أنت» على صيغة المجهول.

«المخاطب»: احتراز [105/ب] عن أمر الغائب والتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء

حرف المضارعة، وإن دخلهما جازم كـ «لم يضر».

«مخالفو حروف»: صيغة أخرى لـ «صيغة»⁽⁵⁾ أي: صيغة ملتبسة بخلاف حرف.

«المضارعة»: من المضارع المخاطب، ولا يرد نحو: «فلتفروحا»⁽⁶⁾ لشلوذه. ونحوه «مخالف

إلى آخره...» قيد واقعي لا احترازي. وفي بعض الشروح⁽⁷⁾: هو احتراز عن «مه ومه».

«وحكم آخر» أي: آخر بناء الأمر.

«حكم المجزوم»: أي: مثل حكم آخر المجزوم، أو حكمه حكم المجزوم في إسكان الصحيح،

وسقوط نون الإعراب وحذف حرف العلة؛ أي: هو موقوف؛ أي: مبني على السكون عند

⁽¹⁾ سقط من (ب)، بعده في (ب)، (ي): «صفة سببية للصيغة بها».

⁽²⁾ قوله: «الباء للاستعانة للفعل مفعول ما لم يسم فاعله» سقط من (ل)، (هـ).

⁽³⁾ قوله: «الفعل» سقط من (ب).

⁽⁴⁾ قوله: «الفعل» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ في (ب)، (ي): «صيغة».

⁽⁶⁾ هي جزء من الآية [58] من سورة يونس، وقال ابن الأثير في البيع في علم العربية (1/ 31): «تسبب هذه القراءة لك النبي صلى الله عليه وسلم، ولم تجز في نسخة»، ونراها من المشرقة أبو جعفر المدني، وهي أيضاً قراءة عثمان بن عفان، وأبي راس رضي الله عنهم، والحسن وأبي رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين والسلي وقيادة الجندري والأعشى وغيرهم رحمهم الله، ودويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما تقدم من قول ابن الأثير. انظرها وتوجيهها في: المحاسب لابن جني (1/ 313)، والبحر المحيط لأبي حيان الأعلي (5/ 172)، والنشر في القراءات المشر لابن الجزري (2/ 285)، وأخالف فضلاء البشر للذهلي (ص 300).

⁽⁷⁾ في (هـ): «النسخ».

البصرية، وعند الكوفية هو معرب⁽¹⁾ مجزوم حقيق

(فإن كان ما بعده) أي⁽²⁾: بعد الحذف.

(سأى) وليس: عطف على الشرط أحوال.

(بريأهم)⁽⁴⁾ أي: بلي أربعة أحرفاً احترازاً عن نحو «أكرم».

(زوت حذرة وصل مضمومة): صفة «همزة»

(إن كان بقلاً حقة): للموافقة.

(ومكسورة)⁽⁵⁾ فيما ميواة) أي: في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحذف⁽⁶⁾ ضمة سواء كان بعده

كسرة أو فتحة؛ فهي الكسرة للموافقة، ولي الضمة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة

للبس بصيغة التكلم وفقاً.

(مثل): ذكر النظائر على وجه اللف والنشر.

(أكل)؛ مثال ما كان فيه بعد الحذف ضمة.

(أخرب)؛ معطوف بحذف العاطف، مثال ما كان فيه بعد الحذف كسرة

(أعلم)؛ مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة.

(وإن كان): الفعل

(وتأهيا)؛ أي: ذا أربعة أحرف؛ نحو «يكرم».

(فتمتوحة)؛ أي: فهمزة الأمر منه مفتوحة.

⁽¹⁾ قوله: «رصد الكوفية هو معرب» في (1)، (هـ) «وعند الكوفيين»، وفي (ي): «وعند الكوفيين هو».

والجيت من (ب)، وهو الموافق لما في المصادر، وراي الكوفيين هذا أن القسم الأمر لعري معرب مجزوم حقيق،

انظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 427)، [م 72]، وانظر تفصيلاً في: مقتضب (2/ 45)،

والأصول في النحو (2/ 174)، وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 45)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 60)،

والمعنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم (ص 111)، ومعنى اللبيب (ص 297)، وشرح التصريح على

التوضيح (1/ 51).

⁽²⁾ قوله: «أي» سقط من (1)، (هـ)، (ي)

⁽³⁾ قوله: «سأى» في (1)، (ب)، (هـ) «سأكن»

⁽⁴⁾ قوله: «بريأهم» في (1): «ريأهم».

⁽⁵⁾ بعده في (ب): «صفة أخرى».

⁽⁶⁾ بعده في (ي): «له».

المعلمة شرح كتابها ابن الحاجب

«مقطوعة»⁽¹⁾ لخص: «أكرم» لأنها همزة باب الإفعال وهي مقطوعة⁽¹⁾.

•••••

⁽¹⁾ «همزة باب الأفعال وهي مقطوعة» سقط من (ب).

[فَعْلٌ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ]

(فَعْلٌ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ): أي: الفعل الذي لم يسم فاعله لإضافة الفعل إليه بيانية؛ من إضافة العام إلى الخاص، أو فعل القول الذي لم يذكر فاعله فالإضافة بأدنى ملازمة. وهذا تقسيم آخر للفعل إلى ⁽¹⁾ المعروف والجهول. وقوله «ما» ⁽²⁾ لم يسم» يصلح ⁽³⁾ مثالا لما ⁽⁴⁾ لم يسم فاعله.

(هُوَ): ضمير فاعل إن كان «ما» موصولة، ومبتدأ مضمرة لا فصل إن كان «ما» موصوفة لتكارتها ⁽⁵⁾.

(مَا): أي: فعل خبر هو أو خبر قوله «فعل ما لم يسم فاعله»، وإذا كان خبر «هو» فقوله «ما لم يسم إلى آخره» ⁽⁶⁾... خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله «هو» ⁽⁷⁾ كذا جملة مستأنفة. [1/106]

(حَلْفٌ فَاعِلُهُ): بعد بنائه للمفعول، فلا يرد عليه نحو ⁽⁸⁾: «ضربني وضربت زيداً» على قول الكسائي ⁽⁹⁾، ونحو (أسمع بهم وأبصر) [مریم: 38] عند من جعل الجرور فاعلاً وقد حذف من {أبصر}؛ لأنه لا يغير صيغته ولا يكون مبنية للمفعول ⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ب): «إنه».

⁽²⁾ قوله: «ما» سقط من (هـ)، (ي)، والثبت من (ب).

⁽³⁾ في (ب): «يصح»

⁽⁴⁾ قوله: «مثلاً لما» في (ل)، (ي): «مثال ما»، وفي (ب): «بما»، والثبت من (هـ).

⁽⁵⁾ يعله في (ب): «أي».

⁽⁶⁾ قوله: «إلى آخره» سقط من (ب).

⁽⁷⁾ قوله: «هو» سقط من (ل)، (ب)، (هـ)، والثبت من (ي).

⁽⁸⁾ قوله: «لنحو» سقط من (ي).

⁽⁹⁾ انظر قول الكسائي في: الأصول في النحول ابن السراج (2/ 244)، والمسائل الحليات للدارسي (ص 237)، والتبيين عن مسائل النحول للكثيري (ص 252) م 34، وشرح المفصل لابن يعيش (1/ 206)،

والعالي ابن الحاجب (2/ 497)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 174)، والكاش في فني الصرف والنحو (1/ 137)، وارتشاف الضرب (4/ 2143).

⁽¹⁰⁾ هو البرد وأبو علي الفارسي؛ ولقد نفا في المقنن (4/ 183)، والإبصار العضدي للدارسي (ص 307)، وانظر: النصف لابن جني (ص 317)، والبدیع لي علم الترية (1/ 396)، وتوجيه اللع لابن الحجاز (ص 384)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 419).

(لأن كان): بهان تعبير الصيغة، وحلها من وظائف التصريف ذكره لي النحوي^(١) مسلياً
 (فأضرباً ضم أزالة وتكسر ما قبل أهواء) نحو: «ضرب وأكرم واستخرج ونخرج ونخرج
 منذلك»، وأما طيرت^(٢) الصيغة دفعا للبس، واختير التعبير للرفع واختير هذا النوع من
 التغيرات، لأن معناه ضرب لمختار له وإن طربت لم يوجد في الأوزان مخرج^(٣) الصيغة إلى
 الكسرة ووزن «فعل» بالمخرج من الكسرة إلى الصيغة، وإن كان طربها يدل على طرابها المعنى
 لهذا لكن المخرج من الكسرة إلى الصيغة^(٤) أقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة.
 (وتضم الثالث)؛ لئلا يلتبس الماضى المجهول بالأمر عند الدرج والوقف؛ نحو: «فالفعل
 والفعل».

(تبع حمزة الوصل)؛ أي: ليسا فيه حمزة الوصل؛ نحو: «الفعل واستفعل».

(ويضم الثاني)؛ حال كونه مقروناً

(تبع الثام): الزائدة في أوله، نحو: «تكلم وتعامل وتدرج»؛ لئلا يلتبس بالمضارع من التفعيل
 والمفاعلة والتعللة وقتاً^(٥).

(خوف)؛ مفعول له لـ «يضم».

(النسب)؛ أي: ليسه بالأمر في الأول والمضارع في الثاني؛ كما عرفت.

(وتشغل العين)؛ فقط بخلاف؛ نحو: «طوى» و«روى» من اللقيف؛ فإنه لم يعمل فيه لئلا
 يلغى إلى اجتماع إعلالين^(٦) في «يروي ويطوي».

(الأنشع فيه: قيل ونصح)؛ أصلهما «قول ويبيع» فاعل ينقل الكسرة من العين استعانةً ولابدل
 وادو «قول» بعد النقل بهاء لسكونها وانكسار ما قبلها.

^(١) في (ب): «ضمي».

^(٢) في (ب): «طير».

^(٣) في (ب): «مخرجه من»، (ي): «مخرجه من».

^(٤) قوله: «الصيغة» سقط من (ي).

^(٥) قوله: «وقد» سقط من (أ)، (هـ).

^(٦) قوله: «طوى» سقط من (ب).

^(٧) في (ب): «الإعلالين».

«وَجَاءَ الإِشْشَامُ»، وهو أن تنحوي بكسرة فاء الفعل نحو الغصة فيسبل الياء نحو الواو وهذا هو⁽¹¹⁾ مراد القراء⁽²⁾ والنحاة في هذا المقام⁽³⁾. وقيل: هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط عاصمًا⁽⁴⁾. وهذا خلاف المشهور هنا. وإنما هو الإششام في الوقف؛ قال المصنف: الغرض من الإششام الإيذان بالأصل الذي اختير لغرضٍ لئلم يحم الإششام في «بيض» لأنهم قصدوا بإتيان هذا الوزن عرضًا⁽⁵⁾ لا يتأتى إلا به فأرادوا لجمي الأصل عند تغييره ولا كذلك [ب/ 106] في «بيض»⁽⁶⁾.

«والواو»؛ فقل: «قول ويوع» بالإسكان بلا نقل وجعل الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.

«ويُعَلَّة»⁽⁷⁾: في الوجوه الثلاثة المذكورة، أوفيمًا ذكر⁽⁸⁾ من القلب والإششام.

«باب اختيّر والتقيّد»؛ أي: الماضي المجهول من معتل⁽⁹⁾ العين من باب الافتعال والانفعال لكان المشاركة في العلة.

«فَوُت»: المعتل العين من باب الاستفعال وباب⁽¹⁰⁾ الأفعال؛ نحو:

(1) قوله: «هو» سقط من (هـ).

(2) في (أ)، (ي). «القراء» وهو تحريف يُش.

(3) يعله في (ب)، (ي): «بالإششام».

(4) قوله: «عاصمًا» سقط من (ب).

(5) في (ب)، «عرضًا».

(6) المصنف؛ أي: إن الحاجب رحمه الله، وقوله في: شرح الرضي (4/ 131)، ونص القول فيه لماضٍ أكثر هو

«الغرض من الإششام: الإيذان بالأصل الضم في أوائل هذه الحروف، ونما نهوا على الضم الأصلي، ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض، لأنهم قصدوا بهذا الإششام التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحيل الغرض المذكور قبل، فإذا سقطت: عين في المبي لمسلمول باتصال الضمير المرنوع، فإن قامت قوتية، جاز لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو: عدت يا مريض، ويعدت يا جيد، وإن لم تقم، نحو: عدت، وعدت، فالأولى أنه لا بد لك في الواوي من خلاص الكسر أو الإششام، وفي اليائي من إخلاص الضم

أو الإششام، لتلا ينس بالمبي للقاعل».

(7) يعله في (ب): «إن مثل باب قيل ويوع».

(8) في (ي): «ذكورت».

(9) في (ب) «المعتل».

(10) قوله: «باب» سقط من (هـ).

«استخبر»؛ أصله: «استخبر».

«والمهم»؛ أصله «المهم»؛ حيث لم يجرى إلا إحصاء الكسر⁽²⁾ دون الإحصاء والضم
سكون ما قبل حرف اللة فهما أصلًا.

(ويكون كان): الفعلُ

«مضارعًا ضمَّ أوله»؛ وهو حرف المضارعة حملًا على الماضي

«وفتح ما قبل آخره»؛ لحة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة؛ نحو: «يُضرب ويكرم ويستكرم»⁽³⁾
ويستخرج ويُخرج ويُخرج⁽⁴⁾.

(وَمَنْعَلُ الْعَيْنِ يَنْقَلِبُ فِيهِ): العين حال كونه

«اللقبة»؛ لوغير «ينقلب» يجعله بمعنى يصير؛ نحو: «يقال ويغاث ويستغاث»؛ وذلك لما

عرفت⁽⁵⁾ من قواعد التصريف: أن كل موضع يفتح بالواو والياء وسكن فاء الفعل ينقل الحركة
إلى الساكن وأبدل المنقول عنه بالألف إبدالًا مطردًا على الوجوب إذا عريت عن الموانع.

•••••

⁽¹⁾ يفتح في (ب): «فيهما».

⁽²⁾ في (أ)، (هـ)، (ي): «الكسرة»، وبثبت من (ب) وهو الموافق للسباق.

⁽³⁾ قوله: «يستكرم» سقط من (هـ)، وفي (ب): «ينكرم».

⁽⁴⁾ قوله: «يُخرج» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ في (هـ): «عرف».

[المكتفي وغير المكتفي]

(المكتفي وغير المكتفي): تقسيم آخر للفعل باعتبار انقضاء المفعول به وعدمه، [ابتداءً عطوف الخبر أو خبر عطوف المبتدأ]⁽¹⁾ أي: من أفعال⁽²⁾ التعدي وغيره، أو هذا بيان التعدي وغيره.

(فالمكتفي): الفاء للتفسير

(مَا يَتَوَقَّفُ فَهِنَّةً): ولا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز؛ نحو: «طاب زيدٌ نفساً»؛ لأن التوقف ثمة نسبة لا فهمه.

ولا يرد أيضاً توقف الفعل على الظرف؛ لأنه عما يتوقف عليه وجود الفعل لازماً كان أوتعدتياً لا فهمه؛ إذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به ولهذا لم يقل «ما يتوقف وجوده».

ولا يرد أيضاً الأفعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر؛ لأننا نقول المراد متعلق هو فصلة وهذا عمدة. وفيه أن: مفعولي⁽³⁾ «عملت» أيضاً عمدة، وفيه أنها فُضِّتْ بِجَوَازِ تَرْكِهَما معاً بخلاف خبر الأفعال الناقصة، أو يقال لم يقصد بخبرها⁽⁴⁾ فهمها بل ذكرت هي لتقيد الخبر والمقصود إسناد الخبر لا هو إسنادها، وإنما هي بمنزلة الظروف والتبؤد فـ «كان زيد قائماً»؛ معناه: زيد قائم في [1071/ الزمان الماضي، و: «صار زيد غنياً» معناه: زيد غني الآن، لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس وهي ليست عما يتوقف⁽⁵⁾ على متعلق⁽⁶⁾ وإنما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قوله: «ابتداءً عطوف الخبر أو خبر عطوف المبتدأ» سقط من (أ)، (ي).

⁽²⁾ في (ب): «الأفعال».

⁽³⁾ في (ب): «مفعول».

⁽⁴⁾ في (ب): «غيرها»، (هـ): «خبر».

⁽⁵⁾ يحله في (هـ): «فهمه».

⁽⁶⁾ قوله: «عما يتوقف على متعلق» في (ب): «بما يتوقف لفهمه على متعلق».

⁽⁷⁾ انظر هذه التعريفات والاحترازات تفصيلاً في: المقتضب (1/ 424)، والبدیع فی علم العربية (1/ 177)، والقدمة الجزولية (170)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (4/ 424)، والبدیع فی علم العربية (1/ 177)، والقدمة الجزولية (ص 78)، وشرح الفصل لابن عيش (4/ 300)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 148)، وشرح الكافية الشافعية له (2/ 629)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (2/ 945)، وتوضيح القصد لابن أم قاسم (2/ 125)، وشرح الشاطبي على الفته ابن مالك (3/ 134)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (2/ 125).

(على متعلق): خاص، أي: لا يتم معناه بدون متعلق^(١).

(قد ضرب): لأن الضرب لا يتم بدون المصروب وكذا^(٢) المتعدي بواسطة الحرف، كـ «رغب إليه»، و: «أعرض عنه»، لأن الرغبة والإعراض لا يشان ولا يتحققان بدون المصروب إليه والمعرض عنه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو: «ذهب» فإنه تام بدون تعلق متعلق إلا أن يلحقه إياه ليصير بمعنى «أذهب» فيكون متعديًا بالعارض.

(وغير المتعدي): ملتبس

(بجانبه): أي: المتعدي، أو بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق.

(كـ «قد»، «المتعدي يكون»^(٣)): متعديًا

(إلى وأجله): كـ «ضرب»

(و) متعديًا (إلى الشيء): ثانيهما غير الأول فيما صدقا عليه؛ كـ «أعطى»؛ نحو: «أعطيت زيدًا درهمًا».

(وعلّم): وثانيهما هو^(٤) الأول فيما صدقا عليه؛ نحو: «علمت زيدًا فاضلاً»

(و) متعديًا (إلى ثلاثة): أي: إلى ثلاثة^(٥) مفاعيل.

(كـ: أظلم، وأرى، وأبنا، وثبأ، وأخبر، وخبر، وحدث): نحو: «أعلمت أواريت أوابات أوابات وأخبرت وخبرت أواحدثت زيدًا عمرًا فاضلاً»، وأجاز الأخفش: «أظن وأحال»

^(١) في (هـ) «المتعلق».

^(٢) في (هـ): «كذلك».

^(٣) سقط من (هـ).

^(٤) قوله: «هو» سقط من (ب).

^(٥) قوله: «أي إلى ثلاثة» سقط من (هـ).

إلى أفعال، «قلوب»⁽¹⁾

(و«قلوب»: الأفعال

«مفعولها الأول ك: مفعول أخفيت»: في الأحكام، وإنما يقع «أعطيت» مضافاً إليه، لأنه يتأويل اللفظ.

(و) مفعولها⁽²⁾ (الثاني والثالث ك: مفعولي علمت)؛ في الأحكام.

•••••

⁽¹⁾ انظر رأي الأخفش وهولان السراج أيضاً في: تسهيل الفوائد لابن مالك (ص 74)، وشرحه له في (2/99)، وشرح الشافية للاسترلاباذي (1/84)، وشرح الرضي على الكافية (1/153)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/2133)، والتذيل والتكميل له (6/162)، وتوضيح المقاصد (1/560)، وتسهيل القواعد لناظر الجيش (3/1488)، وجمع الفواعل (1/574).

قال الرضي الاسترلاباذي في رده قياس الأخفش هذا: «الأغلب في هذه الأبواب الا تنحصر ال بعده في معنى، بل تجمع لثمان على البدل، كالمعزة في أفعال تبيد النفل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعل وغيره وليست هذه النهايات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في غزرت: أغزرت، وفي نصر: أنصرت، ولهذا رد على الأخفش في قياس أظن وأخسب واختار على أظلم وأزى».

⁽²⁾ في (1)، «ومفعول»

أفعال القلوب

«أفعال القلوب»: وتسمى أفعالاً⁽¹⁾ أفعال الشك واليقين.
«فَكَتَّ وَخَبَيْتَ وَعَمِلْتَ وَزَعَمْتَ»: فَم أفعال الشك على أفعال اليقين، لعذبة الشك وتقدمه وجوداً.

«وَعَلِمْتُ وَزَانَيْتُ وَوَجَدْتُ»: والحَصَارُ أفعال القلوب في السبحة اصطلاحية لا استقرائية⁽²⁾.
«فَلَاخُزْ»: هذه الأفعال الجملة مستأنفة، أو خبر أفعال القلوب على تقدير أن يكون ظننتُ إلى آخره بدلاً.

«على الجملة الاسمية لِيَتَّانِ مَأْ»: أي: شك أويتين (هي)، أي: فلك الجملة صادرة⁽³⁾ أو ناشئة.

«عَقَّة»: أوليان اعتقاد تلك الجملة ناشئة عنه؛ من: علم أو ظن أو حسان، أو نحو ذلك كما في الشرع⁽⁴⁾، وفي بعض النسخ: «عنده»⁽⁵⁾؛ أي لِيَان صفة هي عند الموصوف من علم أو ظن.

[107/ب]

«تَكْغَيْبُ الْمُزْمِنِ»: أي جزلي الجملة⁽⁶⁾ الاسمية على أنهما مفعولان بهما⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قوله: «أفعالاً» سقط من (ب).

⁽²⁾ قوله: «لا استقرائي» في (ب): «واستقرائي»، وهو الأصح، وإن كان بعضهم قد حصروا في السبحة: كالزحشري والصف، والأصح أن ثمة ما يلحق بها؛ فمن ذلك قول ابن النوراني في حلل النحو (ص 448): «علم أن أفعال القلوب تنقسم ثلاثة أقسام، أحدها: يقين: نحو: عرفت وعلمت.

والثاني: شك ورجاء: نحو: رجوت وخفت.

والثالث: متوسط بين يقين والشك، وهو الظن والحسان». وانتظر تفصيلاً أكثر في: المرجل في شرح جمل الجرجاني (ص 152)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 321)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 82)، واللمعة في شرح اللمعة (1/ 338).

⁽³⁾ في (هـ): «صادرة».

⁽⁴⁾ أي: شرح نصف على كاتبة، وهو مفقود، ولم أظفر بهذا النقل في الشروح الأخرى، وإن كان ابن الحاجب نعم عليه في أماليه (1/ 149)، وشرح الوضي (4/ 153).

⁽⁵⁾ في (ب): «عنده»، (ي): «عنه».

⁽⁶⁾ قوله: «الجملة» ليس في: (د)، (هـ)، (ي)، والكتب من (ب).

⁽⁷⁾ قوله: «مفعولان بهما» في (د) «مفعولان لهما»، وفي (ب) «مفعولان لها»، (هـ): «مفعولاً بهما»، والكتب من (ي) وهو الأشبه.

(وَمِنْ غَضَائِصِهَا) أي: أعمال القلوب.

(أَيُّهَا إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد المفعولين فيها يحذف الضمير، أوتقال معنى قوله «أحدهما» أحد مفعولها فلا حاجة إلى حذف الضمير، بخلاف ما إذا لم يذكر كلاهما⁽¹⁾

نحو: «مَنْ يَسْنَعُ يَخْلُ»⁽²⁾، وقوله تعالى: (وَلَطَمَ ظُلْمَ السَّوَى) [الفتح: 12].

(ذُكِرَ) (الْأَخَرُ) أي: من غضايصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر أحد مفعولها، لأنه

لواقتصر على الثاني يلزم ذكر الشيء بدون ما هو توطئة⁽⁴⁾ وسيلة ولواقتصر على الأول لزم

ذكر التوطئة وترك المقصود، ولأن كلا المفعولين بمعنى مفعول واحد إذ: «علمتُ زيداً

فاضلاً» بمعنى: «علمت فضل زيد»، وكان ذكر أحدهما وترك الآخر بمنزلة ذكر البعض من

مفعول واحد وترك البعض الآخر وقوله تعالى (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ

فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ) على قراءة الياء⁽⁵⁾ وجعل {الذين} فاعلاً يحذف المفعول الأول بتقدير

يُجْلِهِمْ هو خيراً لهم قليلاً.

⁽¹⁾ يعله في (ب): «فإنه جائز».

⁽²⁾ من أحالة العرب وينسب إلى أكثر من صيغ: انطوى في: الأمثال لأبي عبد القاسم بن سلام (ص 290)،

وجمع الأمثال للميداني (2/ 30)، وهو في: شرح كتاب سيويه لسيرافي (1/ 174)، والديع في علم العربية

(1/ 449)، وترجيح اللمع لابن الجباز (ص 184)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 326)، وشرح ابن

هشور على جمل الزجاجي (1/ 312).

ومعنى الكل: أن الجانية للناس أسلم، لأن من يسمع أخبار الناس ومعانيهم يقع في نفسه عليهم المكروه.

⁽³⁾ في (ي): «يجب ذكر».

⁽⁴⁾ يعله في (هـ) «له»

⁽⁵⁾ هي قراءة عاصم والكسائي من السبعة وخلف من العشرة، وقرأ الباقر ماله. انظر ما في: السبعة لابن

عجاعد (ص 220)، والبسيط في القراءات لشر لابن مهران (ص 172)، وجامع البيان لأبي عمرو الداني

(3/ 995)، والنشر في القراءات العشر لابن الحزري (2/ 244) وانظر توجهيهما نحياً في: الكتاب (2/

391)، والأصول في النحو (1/ 79)، واطليقة على كتاب سيويه للفراسي (2/ 100)، وشرح الفصل لابن

يعيش (2/ 332)، وشرح الكافية لشاذلية لابن مالك (2/ 552)، والتذيل والتكميل (5/ 64)

(يُجَازِي بِهَا أَهْلِيَّتِي) أي: علما ملتبس بمخالفة باب «أعطيت»، لأن مفعوليه ليسا مستقلين كلانا لعدم صحة الحمل^(١)، فإنه يجوز أن تقول: «أعطيت زيدا» وتُسكت، و «أعطيت دهمنا» وتُسكت.

(وَيْبِنَا) أي: ومن خصائصها

(أَيْهَا) أي: أفعال القلوب

(يَجُوزُ فِيهَا الْإِلْغَاءُ) أي: إعمال عملها لفظاً ومعنى

(أَقَاتُوسَطُ أَوْ تَأَخَّرَتْ) أي: وقت توسط أفعال القلوب بين مفعولها أوتأخرها عنها^(٢).

(الْبُخْلَالُ)؛ حلة جواز الإلغاء^(٣).

(الْمُزَازِي كَلَامًا)؛ حال أوتميز فيمتنعان عن التأثير عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما، لومن أحدهما مكان^(٤) مستقلاهما كلانا، ويمكن أن يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان.

(يُخْلَافُ أَهْلِيَّتِي) أي: وهذا ملتبس بمخالفة باب «أعطيت»، فإنه لا يجوز الإلغاء إذا توسط أوتأخر عنهما؛ لأن مفعوليه ليسا مستقلين لعدم صحة الحمل.

(يُزِيدُ عَلِمَتُ قَائِمٌ)؛ والقمل حيثلُ بمعنى المصدر الواقع ظرفاً؛ نحو: «زيد قائم في علمي»، وهذا مثال التوسط، ومثال التأخر؛ نحو: «زيد قائم علمت».

(وَيْبِنَا) أي: ومن خصائص أفعال القلوب

(أَيْهَا مُتَلَقٍّ)؛ وجوباً أي: تهمل عن العمل لفظاً وتعمل معنى؛ بدليل صحة العطف^(٥) بالنصب، وهو مأخوذ من تعليق المرأة وهو أن يدهها^(٦) زوجها من غير طلاق فلا هي قات

^(١) قوله: «لأن مفعوليه ليسا مستقلين كلانا لعدم صحة الحمل» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، ولجئت من

(ب)، وهو الأشبه هنا.

^(٢) في (هـ): «عنها».

^(٣) قوله: «الإلغاء» في (أ): «الإلغاء أو الإلغاء»، وفي (ب): «القائه أو القائه».

^(٤) قوله: «من» سقط من (ي)، وفي (ب): «من».

^(٥) في (أ): «مكان»، وفي (ب): «مكان».

^(٦) يده في (ب): «عليها».

^(٧) في (ب)، (ي): «يدها».

زوج ولا [1/108] فارضة قال الله تعالى (ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) [النساء: 129]، وهذه الأفعال عند تعليقها⁽¹⁾ لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة، ويوس لم يعمل التعليق من خصائصها بل جواز تعليق جميع الأفعال؛ نحو: «ضرورة أنهم في الدار»، و: «قلبت أهدم في البيت»⁽²⁾.

«كَلَّ حَرْفُ الاستِفْهَامِ»؛ أي: إذا دخل أداة الاستفهام ولو منتمية، [أوحرف النفي أولام الابتداء]⁽³⁾ على معمولها، أو ما أخيف إليه معمولها؛ نحو: «علمت أزيد قائم»، وقوله تعالى: (ليعلم أي الحزبين أحصى) [الكهف: 12]، و: «علمت⁽⁴⁾ غلام أي الرجلين قائم».

واعلم أن التعليق بالهمزة على اتفاق، وبـ «هل»⁽⁵⁾ عطف فيه، وأما نحو: (سل بني إسرائيل كم أتيتهم من آية بينة) [البقرة: 211]، و: (يسألونك ماذا ينفقون) [البقرة: 215]، فليس من التعليق بل بتقدير القول؛ أي: سل بني إسرائيل قائلاً، ويسألونك قائلين، أوتأويل المفرد؛ نحو: {سل بني إسرائيل} جواب هذا السؤال، و{يسألونك} جواب هذا السؤال؛ فهي في محل النصب على أنها مفعول بها وهي بعد أفعال القلوب أيضاً مؤولة بالمفرد، ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه⁽⁶⁾ الجملة بدلاً نحو: «شككت في زيد أموكريم»⁽⁷⁾؛ أي: في كرمه.

وقيل: حرف النفي الداخلة على معمولها واللام الداخلة عليه؛ نحو: «علمت ما زيد منطلق»⁽⁸⁾، و: «علمت لزيد منطلق»، وأما دخولها على المفعول الثاني فلا يوجب⁽⁹⁾

(1) في (هـ) «التعليق»

(2) انظر رأي يونس في: الأصول في السورين السراج (2/ 324)، وشرح كتاب سيويه لسباني (3/ 166)، والمزحل

في شرح الجمل لابن الخطيب (ص 310)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأثيري (2/ 588) أم 1102، وشرح الفصل لابن عيسى (2/ 383)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 208)، ودررشف الضرب (2/ 1017)، وتوضيح القاصد

لابن أم قاسم (1/ 499)

(3) قوله «أوحرف النفي أولام الابتداء» منقطع من (1)، (هـ).

(4) قوله: «علمت» منقطع من (هـ)

(5) في (1)، (ب): «وعل».

(6) في (ب): «عطف»

(7) قوله: «أموكريم» في (ب): «أكرمهم»، في (ي): «موهوكريم».

(8) في (ي): «قبل».

(9) في (هـ): «قالهم».

(10) في (ب): «ذهب»

العلق في الأول: نحو: «علمت زينا من هو»، وجرز بعضهم تعليقه عن القولين وهوليس

بحري

وأما تعلق قبل هذه الثلاثة، لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة⁽¹⁾ وهما فاقضت بقاء
صورا الجملة، والفعل أوجب تغييرها إلى نصب الجزأين فوجب⁽²⁾ التوفيق باعتبار أحدهما
لفظا والآخر معنى؛ مثل:

(علمت أني منك أم غفرو): ذكر مثال التعليق بالاستفهام فليس عليه مثال أخوه:

(ويناها: أنها) يجوز: مبتدا مقدم⁽³⁾ الخبر

(أن يكون فاعلها وتتمولها ضمتين): متصلين بشيء⁽⁴⁾ واحد أي: ضميرين هما عبارتان
عن شيء واحد؛ لأنه مفعول الأول غير مفعول حقيقة بل توطئة فلا يلزم اتحاد الفاعل

والفعل بخلاف غيرها⁽⁵⁾ من الأفعال

(يل: علمتي شططنا)، وقوله تعالى: (إني أراي أعصر حمرا) [يوسف: 36]، ويلحق بها:

«علمتي وفقدتي». ولا يجوز: «غربتني»، ولا: «شمتني»؛ بل: «غربت نفسي»، و:

«شمت نفسي».

(ويعلمها): أي: ولبعش⁽⁶⁾ هذه الأفعال

متقى آخر: [108/ب] غير المنى الذي تعدى⁽¹⁾ به إلى المفعولين، يتعدى به؛ أي: بسبب

ذلك المنى.

⁽¹⁾ في (ب): «الكلام».

⁽²⁾ في (ب): «وجب».

⁽³⁾ يعلمه في (ي): «أي خصائص أفعال القلوب».

⁽⁴⁾ يعلمه في (ي): «أي أفعال القلوب».

⁽⁵⁾ في (أ): «ي»: «مقدم».

⁽⁶⁾ في (هـ): «لشيء».

⁽⁷⁾ في (أ)، (ي): «غيرهما».

⁽⁸⁾ قوله: «أي ولبعش» سقط من (ب)، وفي (هـ)، (ي): «لبعش»، والمثبت من (أ).

⁽⁹⁾ في (ب): «يتعدى».

(إلى) مفعول (وأجروا): فقط لا⁽¹⁾ مع بثائها من أفعال القلوب، ولولم يقيد بذلك ليورد عليه

«زعمت» بمعنى «قلت».

فإن قلت «رأيت» إذا كان من رؤية العين⁽²⁾ فهو بمعنى أبصرت⁽³⁾ وليس من أفعال القلوب.

فالجواب أنها وإن كانت للإبصار⁽⁴⁾ فمعناه أيضًا العلم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم.

(فَعَلْتُ يَمَعْنِي: أَلْهَمْتُ، وَعَلَيْتُ يَمَعْنِي عَرَفْتُ، وعرفت⁽⁵⁾ وإن كان من أفعال القلوب

لكنه لا يتعدى إلى مفعولين استعمالًا، والمحصو فعال القلوب⁽⁶⁾ استعمالًا لا عقليًا.

(وَرَأَيْتُ يَمَعْنِي: أَبْصَرْتُ، وَوَجَدْتُ يَمَعْنِي: أَحْبَبْتُ⁽⁷⁾)، و: «حسبت» بمعنى «صرت

أحسب»⁽⁸⁾ أي: أشعر⁽⁹⁾ الشعور، و: «خلت» بمعنى: صرت ذا خال؛ أي: خيلًا⁽¹⁰⁾، و.

«زعمت» بمعنى: كفلت⁽¹¹⁾ به⁽¹²⁾ وعلى هذه المعاني لا تقتضي إلا مفعولًا واحدًا.

⁽¹⁾ قوله «لا» سقط من (ب).

⁽²⁾ في (هـ): «ليحس».

⁽³⁾ في (هـ): «أبصر».

⁽⁴⁾ في (ب) «بمعنى الإبصار».

⁽⁵⁾ قوله: «وعرفت» سقط من (هـ).

⁽⁶⁾ قوله: «لكنه لا يتعدى إلى مفعولين استعمالًا والمحصو أفعال القلوب» سقط من (ب).

⁽⁷⁾ في (ي): «أحسنت».

⁽⁸⁾ في (ب): «ذا حسب».

⁽⁹⁾ في (ب)، (ي) «استغر»

⁽¹⁰⁾ في (ب): «خلاه».

⁽¹¹⁾ في (ي): «كغلب».

⁽¹²⁾ قوله: «به» سقط من (ب).

[باب: الأفعال الناقصة]

«الأفعال الناقصة»: تقسيم آخر للفعل؛ باعتبار النام والناقص، ثم الناقصة معدودة آثارها بالذكر ليعلم أن ما سواها تامة.

(نكأ) أي: فعل وهو كالجنس.

(نوعب) بفتح ياء؛ أي: تبيت⁽¹⁾.

«الفاعل على صفة»: رتلک الصفة هي الخبر، وهذا التقيد احتراز عما سواها⁽²⁾ من الأفعال، والظرف مستقر أو ملغى.

(نوعب) أي: الأفعال الناقصة

(كان وصار)⁽⁴⁾: وقد زيد ما يرادف «صار»؛ نحو: «آل ورجع وحال وحان واستحال ونحو»، و: «انقلب» سماعاً دون انقل، وإن كان معنى تحول، ويجوز استعمال «صار» ومرادفاتها تامة على الأصل⁽⁵⁾.

(واصبح وأضحى وأمسى وظلّ وبات وأضى)؛ أي: رجع.

(وحاد)؛ أي: صار.

(وهذا)؛ أي: كان في الغداة وهو⁽⁶⁾ ما قبل الزوال.

(وذايح)؛ أي: كان في الروح وهو ما بعد الزوال إلى الليل ولو كانا بمعنى «رجع» في الغداة ورجع في الرواح أودخل في الغداة⁽⁷⁾ أودخل في الرواح⁽⁸⁾ كانا قاعين⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ قوله: «أي تبيت» في (ب): «الفاعل أي تشيئه إضاعة المصدر إلى»

⁽²⁾ في (ب): «المفعول».

⁽³⁾ في (ي): «سواء».

⁽⁴⁾ بعده في (ب) «كشت».

⁽⁵⁾ بعده في (ب): «واصبح باسناد ذكر وأضحى جاشد كرد وأمسى شياكة كرد وظلّ روز كذا شست وملت

شست كلها شست».

⁽⁶⁾ في (ب): «دومي».

⁽⁷⁾ في (هـ): «الرواح»

⁽⁸⁾ في (هـ): «الغداة».

⁽⁹⁾ في (ب)، (هـ): «ثامنين».

«وَمَا زَالَ وَمَا الْفَكَ وَمَا فُتِحَ»⁽¹⁾ وَمَا بُرِحَ أصل هذه الأربعة أن تكون تامة بمعنى «ما انفصل» لكنها جعلت بمعنى «كان» فصار: «لا زال زيد عالمًا» بمعنى: «كان زيد عالمًا دائمًا»، وكذا أخواته فتتصبب نصب «كان».

«وَمَا قَامَ وَلَيْسَ»: ولم يذكر سبويه منها سوى «كان وصار وما دام وليس»، ثم قال: «وما كان نحو هذه»⁽²⁾ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر»⁽³⁾، والظاهر أنها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة؛ كما يقول يتم التسعة بهذا عشرة؛ أي: تصير عشرة تامة [109/1] و: «كَمَلُ»⁽⁴⁾ زَيْدٌ عَالِمًا؛ أي: صار عالمًا كاملًا⁽⁵⁾.

(وَقَدْ): للتقليل

(جَاءَ) تركيبُ

(مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ): على أن «ما» استفهامية و⁽⁶⁾: «جاءت» ناقصة وضميرها اسمها و: «حاجتك» خبرها، وأنت ضميرها باعتبار الخبر؛ كما في: «من كانت أمك» وأول⁽⁷⁾ من قاله الخوارج قالوه⁽⁸⁾ لابن عباس رضي الله عنهما حين جاءهم رسولٌ من علي رضي الله عنه⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ قوله: «وما فتح» سقط من (هـ).

⁽²⁾ قوله: «هذه» سقط من (ب).

⁽³⁾ الكتاب (1/ 45).

⁽⁴⁾ في (د)، «يجمل»، وفي (ب)، «وكمال»، والشت من (هـ) ومما أشبه.

⁽⁵⁾ انظر الكلام مفصلًا في عدم حصرها في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 324)، وشرح ابن النظم على التقي ليه (ص 229)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1557)، والتأويل والتكميل له (9/ 14)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 695)، ومعني اللبيب لابن هشام (ص 605)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (5/ 2247)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 6)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 576).

⁽⁶⁾ بعله في (هـ): «إن».

⁽⁷⁾ قوله: «هو أول» في (ب): «في أول».

⁽⁸⁾ قوله: «قالوه» سقط من (ي).

⁽⁹⁾ انظر هذا القول وتوجيهه في: الكتاب (1/ 51)، والأصول في النحول ابن السراج (2/ 396)، والتعليق على كتاب صحيحه للبخاري (1/ 85)، والبدیع في علم العربية (1/ 478)، وشرح التفصيل لابن عبيش (2/ 416)، شرح التسهيل لابن مالك (2/ 334)، وشرح ابن النظم على التقي أبيه (ص 229)، وشرح الرضي (4/ 187)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1557)، والتأويل والتكميل له (9/ 14)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 695)، ومعني اللبيب لابن هشام (ص 28)، وتعليق العراقي للدماسي (3/ 198)، والفوائد الضيائية (2/ 287).

وقول الأعرابي: أرفف شفرته حتى (فَعَدَّتْ) الشفرة⁽¹⁾ (كأنها حربة): قال الأندلسي⁽²⁾: «لا يتجاوز بهما أضي» وجاء وقعد⁽³⁾ الموضع الذي استعملته العرب⁽⁴⁾ وطرده بعضهم». قال المصنف⁽⁵⁾: «والأولى طرد «جاء» نحو⁽⁶⁾: «جاء البرقفين⁽⁷⁾»، ولا معنى بمحله حالاً حيث يتبد أنه جاء في هذه الحالة، ولا يطرده «قعد»؛ فلا يقال «قعد كاتباً⁽⁸⁾» بل يقال: «قعد كأنه كاتب⁽⁹⁾»؛ لكونه مثل «قعدت كأنها حربة».

(تذخر): الأفعال والجملة مستأنفة.

(على الجملة الاستيعابية لإخفاء الخبر): أي: خبرها

(حكم متعاقباً⁽¹⁰⁾): أي: معنى⁽¹¹⁾ الأفعال من معنى⁽¹²⁾، وانتقال ودوام⁽¹³⁾ وتوقيت⁽¹⁴⁾.

(تَرْفَعُ): هذه الأفعال الجزئية⁽¹⁵⁾

(الأولى): لكونه فاعلاً وتسمية المرفوع بها اسماً أولى من تسميته فاعلاً.

⁽¹⁾ في (ي): «الشعر».

⁽²⁾ هو علم الدين المورتي، وقد تقدمت ترجمته، وقوله في: شرح الرضي (4/ 187).

⁽³⁾ يعله في (ب): «صن».

⁽⁴⁾ قوله: «استعملته العرب» في (ل): «استعملته الأعراب»، وفي (ب): «استعملتها العرب وفيه»، وفي (ي): «استعمل العرب فيه»، والثبت من (هـ) وهو الأثبه هنا وموافق لما في مصدر التخريج.

⁽⁵⁾ أي: ابن الحاجب في شرحه المفقود على كافيته، وقد نقله عنه الرضي في شرحه (4/ 188).

⁽⁶⁾ في (ب)، (ي): «جمنى».

⁽⁷⁾ في (ب): «التغير لنا».

⁽⁸⁾ في (ي): «كائن».

⁽⁹⁾ في (ي): «كانت».

⁽¹⁰⁾ يعله في (ب): «مفعول ثان لإحالة».

⁽¹¹⁾ في (ب): «من هذه»، (ي): «هذه».

⁽¹²⁾ يعله في (ب): «وأما»، في (ي): «مضي».

⁽¹³⁾ في (ب): «ودام».

⁽¹⁴⁾ يعله في (ب): «ونفي».

⁽¹⁵⁾ في (ي): «يرتفع».

⁽¹⁶⁾ قوله: «الجزء» سقط من (هـ).

(وتكتسب⁽¹⁾): الجزء

(الثاني): [الشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما]⁽²⁾ أي: رفقا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه، أو هو مثل كلا.

(فكان): أي: نكلمة «كان» أولفظه.

(تكون ناقصة): كاتبة

(لثبوت خبرها): وتحققه حال كونه

(ناحيا قائما): نحو: (كان الله غفورا رحيمًا) [النساء: 96، 100، 153 وغيرها من السور] (أو متقطعا): نحو: «كان زيد غنيا فافتقر».

(ويمتنى صان): نحو: {كان من الكافرين} [البقرة: 34، وص: 74] أي: صار. عطف على قوله «لثبوت خبرها».

(وتكون فيها): أي: في «كان»

(هشيمو الشأن): نحو: «كان زيد قائم»؛ أي: كان الشأن.

(وتكون⁽³⁾ قائمة): أي: يتم بالفاعل ولا يحتاج إلى خبر (يمتنى ثبت): نحو (إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) [البقرة: 280]؛ أي: إن وجد أولبت ذوعسرة.

(وزائلة): نحو قوله⁽⁴⁾:

سراة بني أبي بكر كسماوا
على كان المسومة العراب⁽⁵⁾

وقوله تعالى: (لئن كان له قلب) [ق: 37] يترجمه إلى⁽¹⁾ الوجه الأربعة.

⁽¹⁾ في (ي)، (ي): «وتكتسب»

⁽²⁾ قوله: «الشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما» سقط من (1).

⁽³⁾ بعله في (ب): «كلمة كان».

⁽⁴⁾ قوله: «نحو قوله» سقط من (1)، (ي).

⁽⁵⁾ البيت من شعر الوافر، وهو لا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 296)، وعمل النحوي لابن الوراق

(ص 249)، واللمع لابن جني (ص 39)، وشرح مفصل لابن يعيش (4/ 346)، وشرح ابن عصفور على

جمل الزجاجي (1/ 408)، وشرح الكاتبة الشاذية لابن مالك (1/ 70)، و للحة في شرح اللحة (2/ 580)،

والكتاني في فني الصرف والنحو (2/ 40)، وارتشاف الضرب (3/ 1187)، والتذيل والتكميل (4/ 221)،

وتخلص الشواهد (ص 252).

⁽¹⁾ في (هـ): «على».

(وصار للأنفصال): من صفة إلى صفة⁽¹⁾ نحو: «صار زيد غنياً»، أي: انتقل من الفقر إلى

الغنى.

(وأصبح): نحو: «أصبح زيد صائماً».

(والنسى): نحو: «أمنسى زيد»⁽²⁾ مسروراً.

(وأضحى): نحو: «أضحى زيد»⁽³⁾ حزناً.

(الافتقار): مضمون الجملة: الواقعة

(بأوقاتها)، أي: الأوقات التي تدل⁽⁵⁾ عليها⁽⁶⁾ هذه الأنفال من الصباح والمساء والغنى؛

فإضافة الأوقات إليها لأدنى ملازمة.

(ويستحق صان): نحو: «أصبح زيد غنياً»، أي: صار⁽⁷⁾ وهو عطف على الجملة الظرفية السابقة.

(ويكون)⁽⁸⁾: هذه الثلاثة

ثلاثة، بمعنى الدخول [109/ب] في الأوقات

(وظل): نحو: «ظل⁽⁹⁾ زيد مسروراً»، و: (ظل وجهه مسوداً) [النحل: 58، والزخرف: 17].

(وتأت): نحو: «أتت زيد مسروراً»، و: (يبتون لربهم سجداً وقياماً) [الفرقان: 64].

(الافتقار مضمون الجملة). الواقعة بعدها.

⁽¹⁾ قوله: «إلى صفة» سقط من (ي).

⁽²⁾ في (ب): «عمرو».

⁽³⁾ في (ب): «بكر».

⁽⁴⁾ بعده في (ب): «الظرفية».

⁽⁵⁾ في (ب)، (ي): «تدخل».

⁽⁶⁾ قوله: «عليها» سقط من (ي).

⁽⁷⁾ بعده في (ي): «ويكون».

⁽⁸⁾ قوله: «ويكون» سقط من (ي).

⁽⁹⁾ قوله: «ظل» سقط من (ب).

«توقفتها» أي: توقفت⁽¹⁾ هذين الفعلين⁽²⁾ من النهار والليل⁽³⁾، وإنما فصلهما عن الثلاثة السابقة لكان الاقتران في ثلثة جهينهما تأتيتن بحداف تلك الثلاثة، وهذا⁽⁴⁾ لم يذكر⁽⁵⁾ جهينهما تأتيتن نحو: «ظلمت لكان كذا»، و: «بت ميتا طيبا».

«ويستحق صارا» نحو: «ظل زيد غنيا»، و «بات زيد فقيرا» أي: صدر وهو عطف على الظرفية السابقة⁽⁶⁾.

«وما زال وما يرح وما قفى وما انكف لاستبغراو غيبرها» أي: دوام خبر هذه الأفعال.

«فما جعلها مدة قبله»: ظرف الاستمرار

«ويكزمتها» أي: هذه الأفعال

«الثقفي»؛ إن كان ماضيا؛ فب «ما» أو «لا»، وإن كان مضارعا فب «لم» أو «لن» أو «لا» أو «ما».

«وما دام»: «ما» مصدرية وفيما سواء من أخواته نافية والمضاف الذي هو الزمان محذوف؛

أي: مدة دوام قيام زيد مثلاً.

«لتوقفت أمر»؛ لأن المصدر قد يعمل حيناً⁽⁷⁾

«بمئة مؤنوت غيبرها إفا جعلها»: وفي تأنيث «ما دام» نظر فإن تأنيثه لا يتأني بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة⁽⁸⁾؛ لأن كلمة «ما»⁽⁹⁾ على حدة، ولذا ذكر ضمير احتاج وضمير لأنه ظرف اللهم إلا أن يجعله كلمة واحدة على سبيل التجويز.

«ومن ثمة» أي: ومن أجل أن «ما دام» لتوقفت أمر بمدة ثبوت خبرها لفعلها.

⁽¹⁾ في (ب): «وتقي»

⁽²⁾ في (أ)، (ب): «المعل».

⁽³⁾ يعمد في (ب)، (ي): «الإضافة بألفى ملازمة متعلقة باقتران»، وقوله: «لنهار والليل» في (هـ) «الليل والنهار».

⁽⁴⁾ في (ي): «ولذا».

⁽⁵⁾ يعمد في (ي): «نحو».

⁽⁶⁾ قوله: «السابقة» سقط من (أ)، (ب)

⁽⁷⁾ في (ب): «ماضيا»، (هـ): «حيثيا».

⁽⁸⁾ في (ب): «اللفظ».

⁽⁹⁾ «كلمة ما» في (ب): «ما كلمة».

(احتياج): لفظ «ما دام».

(إلى كلام يائنة طرف): يبدأ من قوله «ثمة»، أوبتال الظرفية حلة الاحتياج إلى الكلام ويكون «ما دام» للتوقيت حلة لكونه ظرفاً وتحقق الاحتياج بناء عليه ⁽¹⁾ فلا يورد ما أورد من تعليق ⁽²⁾ العنين لفعل واحد.

(و: «ليس») لئني مضمون الجملة حالاً؛ أي: في زمان الحال؛ نحو: «ليس زيد قائماً»؛ أي: قيامه متغيباً ⁽³⁾ الآن.

(وتكلم): لئني مضمون الجملة زماناً
(مطلقاً): غير متقيد بكونه حالاً أو غيره؛ أي: سواء كان نقيباً ⁽⁴⁾ حالاً أو غيره.

(ويجوز تقديم أخبارها)؛ أي: الأفعال الناقصة.

(كلها)؛ أي: كل الأفعال. ناقصة، أو كل الأخبار تأكيداً ⁽⁵⁾، أوبدل لتأكيد ⁽⁶⁾ المضاف إليه.

(على أسمائها)؛ كتقديم خبر المبتدأ ⁽⁷⁾ بل عليها ⁽⁸⁾ في التقديم أوسع حيث تقدم معرفة ظاهر الإعراب بخلاف ⁽¹⁰⁾ المبتدأ لكان اللبس؛ كما عرفت ⁽¹¹⁾.

(وهي)؛ أي: الأفعال الناقصة، أو أخبارها وفيه: أن قوله «وهومن كان إلى آخره ...» يابأ، وفيه يمكن إصلاحه بحذف مضاف فليتامل!

(في تقديمها)؛ أي: تقديم أخبارها.

(عليها)؛ أي: على [1/110] الأفعال الناقصة ⁽¹⁾

⁽¹⁾ قوله: «بناء عليه» في (ب): «يتأى عليه».

⁽²⁾ في (ب): «تطبيق».

⁽³⁾ قوله: «قوله متغيب» في (هـ): «قيام زيد متغيب».

⁽⁴⁾ قوله: «نقيب» سقط من (هـ).

⁽⁵⁾ في (ب): «تأكيداً لأخبار».

⁽⁶⁾ بعده في (ب): «الضمير».

⁽⁷⁾ بعده في (ب)، (هـ): «على المبتدأ».

⁽⁸⁾ في (هـ): «جماعاً».

⁽⁹⁾ في (ب)، (هـ): «ظاهرة».

⁽¹⁰⁾ بعده في (هـ): «خبر».

⁽¹¹⁾ قوله: «كما عرفت» سقط من (1)، (هـ).

⁽¹²⁾ قوله: «الناقصة» سقط من (ي).

(على فلان)؛⁽¹⁾ أنتم قسّم؛ مجرور بدلاً أو مفعول خبر محذوف المبتدأ⁽²⁾

(يُجوز)؛ تقديم خبره عليه، أو تقديمه على الأفعال الناقصة⁽³⁾.

(وهو)؛ أي: هذا القسم

(من كان)؛ بالثا أو واصلًا

(إلى راح)؛ لكن⁽⁴⁾ العامل فعلًا يصلح تقديم معموله عليه، ولا مانع يمنعه وفي «إلى» مهنا نظر لأنها إن كانت امتدادية يلزم خروج «راح» وكونها إسقاطية لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتمًا وجعلها معنى مع بآياه من الابتدائية الملاحمة للذكر الغاية.

والقول بزيادة من ينافيه الإثبات، وجعلها معنى حتى بآياه عدم كون راح مما ينتهي به الأفعال الناقصة، أو⁽⁵⁾ عنده.

والجواب: أن ما بعد «إلى» هنا داخل فيما قبله بالدليل وهو المحصر.

(وقسّم لآ مجوز)؛ تقديم خبره عليه أو تقديمه على الأفعال الناقصة.

(وهو ما)؛ أي: معل

(في أوله ما)؛ نافية كانت أو مصدرية لتحقيق المانع؛ لأن كليهما يمح تقديم ما في خبرهما عليهما.

(عطفًا)؛ أي: يخالف هذا القول خلافًا

(لأن كسبان في غير ما قام)؛ لعدم المانع معنى لتأويله⁽⁶⁾ بالمثبت فـ «ما زال»⁽⁷⁾ عالمًا؛

بمعنى⁽⁸⁾: كان زيد عالمًا دائمًا⁽⁹⁾. وفيه أن صورة ما يستحق الصدور كافية في المنع وقد

⁽¹⁾ بعده في (هـ) «لوحة»

⁽²⁾ بعده في (ب)، «أي».

⁽³⁾ بعده في (ب)، «رليه وفيه»

⁽⁴⁾ في (ج) «لكن»

⁽⁵⁾ قوله: «أو» سقط من (ي)

⁽⁶⁾ بعده في (ب) «لها».

⁽⁷⁾ بعده في (هـ): «زيد»

⁽⁸⁾ في (ب): «في معنى».

⁽⁹⁾ انظر قول ابن كيسان في شرح كتاب سيرة السيرة في 1/ 299، والإنصاف في مسائل خلاف 1/ 126 لم

17، واللباب في حلى البناء والأعرب 1/ 168، وشرح المصطلح لابن عيش 4/ 369، وشرح لرضي 4/

200، والكتاتيب في فني الصرف والنحو 2/ 43، وارتشاف لغرب 3/ 1170، والتلخيص والتكميل 4/ 154،

والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 499)

تحقق، وإن كان المعنى على الإثبات، وأما في «ما دام» فيوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم⁽¹⁾ لتحقيق المانع لفظاً⁽²⁾.
(وتسمُّ مُحَقِّقَةً فيه): الجار والجرور مفعول ما لم يسمَّ فاعله⁽³⁾، (و) قول ابن كيسان في القسم الثاني خلافاً لا اختلافاً فلا يندرج فيه.
(و«فوليس»⁽⁴⁾): فقد قيل: حكمه حكم ما في أوله ما بمعنى النفي، وقيل: حكمه حكم «كان»
«كان» لعدم ما صورة.

◆◆◆◆◆

⁽¹⁾ في (ب): «التقدم».

⁽²⁾ بعده في (ب): «ومعنى»

⁽³⁾ قوله: «الجار والجرور مفعول ما لم يسمَّ فاعله» مقتط من (ا)، (هـ).

⁽⁴⁾ بعده في (هـ): «فقط».

[بَابُ: أفعال المقاربتة]

«أَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ»: ذكرها بعد الأفعال الناقصة؛ لأنها مثلها في اقتضاء الخبر لكن خبرها أخص.
«مَا وَضِعَ لِلْخَيْرِ خَيْرٌ وَجَاءَ أَوْ خُصِمَ كَأَوْ خَالَفَ»⁽¹⁾؛ أي: شروخاً.

(فيه): أي⁽²⁾ في الخبر، وتعلقاً في أول أجزاء العمل والمنصوبات بجزء أي يقرب وجاء الخبر لوحصوله أو الأخذ فيه

(فأ) القسم (الأول)؛ أي: الموضوع لدنوا الخبر وجاء.

(عسى): قال سيوريه: «عسى: طمع وإشفاق»⁽³⁾؛ فالطمع في المحبوب والإشفاق في الكروه؛ نحو: «عسيت بأن»⁽⁴⁾ أموت»، ومعنى الإشفاق الخوف قال الله تعالى (فأبين أن يجعلها

وإشفاق منها) [الأحزاب 72]؛ أي خيفن.

(وَمَوْ): أي. «عسى» فعل⁽⁵⁾.

«خَيْرٌ مُّشْتَرِكٌ»؛ حيث لا يجيء فيه⁽⁶⁾ مضارع ومجهول⁽⁷⁾ وأمر ونهي إلى⁽⁸⁾ غير ذلك من الأمثلة.

(وَتَقُولُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)؛ أي: قارب زيد القيام.

(و: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ)؛ أي: قرب خروج زيد، [110/ب] وعسى⁽⁹⁾ على هذا الاستعمال تامة

وَقَدْ يَخْتَلَفُ أَنْ: مِنْ خَيْرِ «عَسَى» تَشْبِيهًا لَهُ بِـ «كَادَ»؛ نَحْوُ قَوْلِهِ:

⁽¹⁾ يعله في (ب): «فيه».

⁽²⁾ قوله: «فيه أي» سقط من (ب).

⁽³⁾ الكتاب (4/ 233)، وقوله «فالطمع في المحبوب والإشفاق في الكروه» ذكره الرصبي في شرحه (4/

213)، والدمامي في تعليق الفرائد على تهليل الفوائد (3/ 286)، والهامي في المورد الصبائية (2/

297).

⁽⁴⁾ في (ي): «إن».

⁽⁵⁾ قوله: «فعل» سقط من (ب).

⁽⁶⁾ في (هـ): «منه».

⁽⁷⁾ أي: الفعل المبني للمجهول

⁽⁸⁾ قوله: «إلى» سقط من (هـ).

⁽⁹⁾ قوله: «وعسى» سقط من (هـ).

في الكرب الذي أنشئت ليد تكون زكاة فرج قريب⁽¹⁾

(و) القسم (الثاني): وهو ما وضع لقرب الحصول و«كاد» تقول⁽²⁾:

كاد زيد ينجي، وكذا لا تظن أن: في خبر «كاد» تشبهًا له بمعنى⁽³⁾ نحو⁽⁴⁾:

وكذا كاد من طول الليل أن ينمنا⁽⁵⁾

أي: ينسجي.

(ثالثًا) دخل الثقي على «كاد» فهو كالأفعال؛ أي: كسافر الأفعال في الثقي.

(على الأصح): والجواب عن قوله تعالى: (فذا يحوما وما كادوا يفعلون) [البقرة: 71] أنه نفى

قرب⁽⁶⁾ الفعل قبل الفعل، ولا تنافي بين نفى قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان آخر.

⁽¹⁾ البيت من بحر الوافر، وهو غلبة بين الحشرم في الكتاب (3/ 159)، وشرح أبيات مسيوه لأبي محمد السرياني (1/ 142)، وللمع لابن جني (ص 225)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (1/ 455)، وشرح شواهد الإيضاح (ص 97)، والمقصد النحوي للعيني (2/ 691)، وشرح شواهد النفي (1/ 443)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 206)، وبلا نسبة في: القنطرب (3/ 70)، والإيضاح المضلي للفارسي (ص 80)، وشرح المقدمة الحسية (2/ 353)، والمرآة في شرح الجمل (ص 130)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 374)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 172)، والتذيل والتكميل (4/ 340)، والنجى الداني لابن أم قاسم (ص 462)، وتخليص الشواهد وتلخيص القوائد (ص 322).

⁽²⁾ قوله: «وكاد تقول» في (1)، (ي): «وتقول».

⁽³⁾ قوله: «كاد تشبهًا له بمعنى» في (ي): «كان تشبهًا له يعني».

⁽⁴⁾ بعده في (ب) «قوله».

⁽⁵⁾ البيت من بحر الرجز، وهو لرؤية بن العجاج في ملحقات ديوانه (ص 172)، وموله في: الكتاب (3/ 160)، وشرح أبيات مسيوه لأبي محمد السرياني (1/ 143)، والكتاش في فني الصرف والنحو (2/ 47)، وشرح شواهد الإيضاح (ص 98)، والمقصد النحوي للعيني (2/ 695)، وشرح شواهد النفي (1/ 443)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 206)، وبلا نسبة في: القنطرب (3/ 75)، والإيضاح المضلي للفارسي (ص 80)، وشرح المقدمة الحسية لابن بابشاذ (2/ 353)، والمرآة في شرح الجمل لابن الحشاش (ص 130)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 374)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 172)، والتذيل والتكميل لأبي حيان (4/ 340)، وتخليص الشواهد وتلخيص القوائد (ص 329).

⁽⁶⁾ في (ي): «القرب».

ومن الخطط ذي الرمة⁽¹¹⁾ أنه شبهة ومن الخيرة لل

لم أجد (2)

أنه احتياط

(و قيل يتكون) منه

(للإثبات) مطلقاً، أما الماضي فتقوله تعالى: (وما كادوا يفعلون) [البقرة 71]، لأن المراد

إثبات العمل لا نفيه، بدليل (فأهولها)، وأما المصارع فلتخططة الشعراء⁽¹²⁾ قوله ذي الرمة:

لم يتخذ
رئيس الخوى من خبث مثي يفرج⁽¹³⁾

فلو لا كان نفيه للإثبات لما خططوه ولتغير⁽¹⁴⁾ ذي الرمة بعد التخططة إلى:

.....
لم أجد رئيس الخوى
.....

فلو لا كان⁽¹⁵⁾ نفي «كاد» للإثبات لما⁽¹⁷⁾ جاز، ولما قيل بالتخططة:

(و قيل: يتكون): نفيه كافاً⁽¹⁸⁾.

(في الماضي للإثبات): أي: لإثبات الخبر.

⁽¹¹⁾ هو حيلان بن علي بن نفيس بن سمود العموي، من عصر أبوالخوارث، دولمة، شاعر من فحول الطبقة

القديمة في عصره، كان مليماً بالبادية ويحضر إلى البهامة ولبصرة كثيراً، وامتاز بمجودة التشبيه قال أبو عمرو بن

العتلاء: فلع الشعر بامرئ القيس، وختم يدي «رمة» تولي سنة 117هـ، انظر ترجمته في: الشعر والشعراء

لابن قتيبة (1/ 515)، والأخاني لأصمهان (18/ 5)، ووليت. الأحياء لابن خلكان (4/ 11)، وتاريخ

الإسلام للذهبي (3/ 231).

⁽¹²⁾ سياتي البيت كاملاً والكلام عليه قريباً

⁽¹³⁾ في (ب): «الطراء».

⁽¹⁴⁾ جزء بيت من بحر الطويل لذي الرمة، والبيت بتمامه:

إذا طوى المنز الحزين لم يتخذ رئيس الخوى من خبث مثي يفرج

وعمر من شواهد من الكافية وسبقه المصنف ربها، وهو في ديوان ذي الرمة طبعة عبد القدوس لمي صالح

(2/ 1192)

⁽¹⁵⁾ في (ب): «والطير».

⁽¹⁶⁾ قول: «كان» سقط من (هـ).

⁽¹⁷⁾ في (ب): «كما».

⁽¹⁸⁾ قول: «نفيه كافاً» سقط من (1)، (ي)

«وَلَمْ يَكُنْ الْمُسْتَقْبَلُ، كَالْأَفْعَالِ»، أي: كسائرهما.

«مُسْتَقْبَلٌ»: مفعول له لم «فعل».

«يُضْرَبُ لِمَا نَالَى»: دليل على المدح الأول (فلهما وما كادو يفعلون) [السر: 71]، إذ المراد إثبات اللبغ لا نفيه بدليل [فلهما].

«وَيَقُولُ ذِي الرُّيَّةِ»: دليل⁽¹⁾ على المدح الثاني.

«وَأَمَّا خَيْرُ الْخَيْرِ»⁽²⁾ «الْمَحْتَجِّينَ»: عن الحب بحكم⁽³⁾ طول العهد ينس.

«لَمْ يَكُنْ وَمَيْسَرٌ»: الرُّسُ والرُّسَيْسُ أول الحمى، والرُّسَيْسُ: الشيء الثابت.

«الْفُؤَى» الإضافة من باب «جود قطيفة».

«مِنْ حُبِّ مَيْةٍ يَبْرَحُ»: أي: يزول خير لم يكن البراح منفي فعلم أن النفي في المستقبل تنفي للخبر كسائر الأفعال.

«وَالْقَسَمِ (الثَّالِثِ)»: وهو ما⁽⁴⁾ وضع لقرب الأخذ في الخبر.

«يَجْعَلُ وَطَقْنٌ وَكَوْرَبٌ وَأَخْلَةٌ وَهِيَ»: أي: هذه الأفعال الأربعة في الاستعمال.

«يُطْلَقُ كَذًا»: والجمله معترضة.

«وَأَوْشَكَ»: عطف على «أخذ».

«يُطْلَقُ عَسَى»⁽⁵⁾؛ نحو: «أوشك زيد أن يخرج»⁽⁶⁾، و: «أوشك أن يخرج زيد».

«وَكَاذًا» أي: تارة تستعمل مع «أن» وتارة بدونها (لهي الاستغناء).

⁽¹⁾ قوله: «دليل» سقط من (ب).

⁽²⁾ بعده لي (ب): «أي الفراق».

⁽³⁾ بعده لي (ب): «أن».

⁽⁴⁾ قوله: «ما» سقط من (ب).

⁽⁵⁾ لي (ب): «لي وجهها».

⁽⁶⁾ لي (هـ): «عسى».

[باب: فعلَي التَعْجُب]

«فَعَلَا التَّعْجُبُ»: وهو كَلِمٌ وجد منه جزءان؛ وهما: «ما أفعله، وأفعل به» فقط كما أن الشمس كَلِمٌ وجد منه جزئي واحد فقط⁽¹⁾، ولو قال: «فَعَلَا التَّعْجُبُ ما أفعله وأفعل به⁽²⁾»؛ لكان أخصر وأسلم؛ [1/111] لأن التعديد لانضباط الجزئيات فلما المحصر في جزئي لوجزئيتين⁽³⁾ لا يحتاج إلى ذلك.

واعلم أن التعريف مع قصد الفردين⁽⁴⁾ في الحد مشكل إلا أن يثبت أن إضافة التثنية كإضافة الجمع في جعل المضاف جنساً لكنهم لم يصرحوا بذلك على أن ذلك عند العهد في الجمع أيضاً متغيب ولا خفاء هنا في عهدة الفعلين، ولا معنى لدجنس فيلزم التعريف للفردين؛ فيقال: إنه تعريف لفظي لا بيان ماهيته والمعنى فعلاً التَعْجُبُ.

وما وُضِعَ؛ أي: فَعَلَا وَضِعَا
[لإنشاء التَعْجُبِ]؛ فيكون⁽⁵⁾ بياناً⁽⁶⁾ لم يفهم من الملازمة في إضافة قوله «فَعَلَا التَّعْجُبُ»⁽⁷⁾؛ فإن قلت: لَدْخُل في الحد نحو⁽⁸⁾: «قَاتَلَهُ اللهُ من شاعر» لأنه لإنشاء التعجب وليس محض الدعاء.

قلت: التعجب فيه استعمالِي لا وَضِعِي، والتعجب انعقاد يحصل عند استعظام شيء خرج⁽⁹⁾ عن حد نظائره وخفي سببه.

وتوهم غير الكسائي من الكوفيين: أنهما اسمان؛ واستدلوا على ذلك⁽¹⁾ بتصغير:

⁽¹⁾ قوله: «فقط» سقط من (ب).

⁽²⁾ يعله في (هـ): «فقط».

⁽³⁾ في (ب): «جزئين».

⁽⁴⁾ في (ل)، (ب)، (هـ): «الفردين»، والثبت من (ي)، وهو الأثب.

⁽⁵⁾ قوله: «فيكون» سقط من (ل)، (هـ).

⁽⁶⁾ في (ل)، (هـ)، (ي): «بياناً»، والثبت من (ب).

⁽⁷⁾ يعله في (ب) «أجيب بأن أفعل به في معنى ما أفعله ليكون لِمَن التعجب واحداً إلا أنه ذكره معنى باعتبار الصورة فيصح قوله ما وضع على قلدي فعل التعجب».

⁽⁸⁾ يعله في (ب) «هـ».

⁽⁹⁾ في (هـ): «أخرج».

⁽¹⁾ قوله: «على ذلك» سقط من (ي).

يَا نَا أَمْلَحْ (1)
 والجواب: أنه شأؤ منزل منزلة الاسم في جواره.
 «وله»⁽²⁾ حيثان⁽³⁾: نَا أَمْلَحْ وَالْعَمَلُ بِهِ: بدل من قوله «صيفان».
 «وَمَا خَيْرٌ مِّنْصَوْرَيْنِ»⁽⁴⁾: ولا يتغيران إلى⁽⁵⁾ مضارع وجهول وثانيث.
 (مطل): بدل من قوله «غير متصرفين»، أواخر بعد خبر أوجر مبتدا محذوف؛ أي: نظيرهما مثل⁽⁶⁾.
 (نَا أَحْسَنُ رِيَاءً وَ: أَحْسَنُ بَزْدًا⁽⁷⁾ وَلَا يَتَّيْنَانِ): أي⁽⁸⁾: فعلا انتعجب من شيء.
 (يَا نَا يَمْسِي مِثْلَ أَمْعَلِ الْفَضِيلِ): من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت، ليس بلون، ولا هيب، وقصر بناءهما على ما يبنى منه أفعال التفضيل ولا عكس حيث تقول: «أنا أغرب منك»،

⁽¹⁾ جزء بيت من بحر البسيط، وهو مختلف في نسبه كما سيأتي، والبيت بتمامه:

يَا نَا أَمْلَحْ فَوَلَاكَ شَدْنًا لَّا
 مِنَ خَوَالِكُمْ كُنَّ الْقَتَالِ وَالسَّيْرِ
 والبيت مجنون ليلى في ديوانه (ص 130)، وله أوللمرجي أوليدوي اسمه كامل التقي أوللذي الرمة
 أوللحمين بن حيد الله في: شرح كتاب سيويه للسيرافي (1/ 60)، وخزاة الأدب (1/ 93، 96، 97)؛
 والدرر اللوامع (1/ 234)، ولكامل التقي أوللمرجي في شرح شواهد المعنى (2/ 962)، وللمرجي في
 للتامد النحوية (1/ 416، 3/ 643)، وصدوره لملي بن أحمد العربي في لسان العرب (13/ 235) (شذ)،
 ولملي بن عماد المغربي في خزاة الأدب (1/ 98)، ولملي بن عماد المغربي في خزاة الأدب (9/ 363)،
 ويلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 104) م 15 [اليديع في علم العربية (1/ 10)، والتبيين من
 مغالبي النحويين (ص 290) م 42، وتوجيه اللع لابن الجبار (ص 382)، وشرح الفصل لابن يعيش
 (1/ 174)

⁽²⁾ بعله في (ب): «أي ولما وضع لإنشاء التعجب».

⁽³⁾ بعله في (ب): «فعلان وضعد».

⁽⁴⁾ في (ي): «متصرفين».

⁽⁵⁾ قوله: «إلى» سقط من (ب).

⁽⁶⁾ قوله: «مثل» سقط من (هـ).

⁽⁷⁾ في (هـ): «به».

⁽⁸⁾ قوله: «أي» سقط من (ب).

⁽⁹⁾ بعله في (ب): «مستثنى مفرغ».

ولا يبينان إلا من الثلاثي المستمر، وفل «ما أشهوه وما أشغله» كما في اسم التفصيل، وشذ

نحو: «ما أعطاه» وجوزّه سيويه قياساً فيكون المذكور في المتن قول غير سيويه⁽¹⁾.

(وتَقَوَّصَلُ فِي الْمَتْنِ)⁽²⁾، أي: في الذي «متع بناؤه»⁽³⁾ مما ليس بثلاثي مجرد من غير الألوان والعيوب بل رباعي أولثلاثي مزيد فيه أولثلاثي مجرد عما⁽⁴⁾ فيه لون أو عيب.

(يُطِلُّ: مَا أَكْتُدُ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْنِئُهُ بِهِ)؛ أي⁽⁵⁾: باستخراجه؛ فيناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه

منه، وإيقاع⁽⁶⁾ الممتع مفعولاً أو مجرداً بالباء

(وَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا)؛ أي: في صيغتي التعجب؛ لأنها بعد النقل إلى التعجب جرياً مجرى الأمثال؛ فلا يغيران كما لا تتغير الأمثال.

(يُتَقَدِّمُ)⁽⁷⁾: المفعول به والمجرور.

(و) «تَأْخِيرُ»: [ب/111] الفعل عنهما فلا يقال: «ما زيد أحسن» ولا: «يزيد أحسن»

و«تأخير» وهذا مستدرك؛ لأن تقدم شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة وينفصل أحدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق؛ فكانه اعتبر القصد أو ذكره تأكيداً؛ كما في قوله تعالى: (لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) [الأعراف: 34، والنحل: 61].

⁽¹⁾ انظر قون سيويه وغيره في القصب (4/ 178)، والأصول في النحو (1/ 99)، وشرح كتاب سيويه للمسويقي (4/ 474)، والبيع في علم العربية (1/ 500)، واللباب في علل البناء والإعراب (1/ 200)، وشرح الفصل لابن يمش (4/ 123)، وشرح ابن مسعود على حمل الزجاجي (1/ 580)، وشرح لتسهيل لابن مالك (3/ 47)، والكناش في فني الصرف والنحو (2/ 50)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 2048)، والجنى الداني لابن أم قاسم (ص 334).

⁽²⁾ بعده في (ب): «مفعول ما لم يسم».

⁽³⁾ بعده في (ب): «شئنه».

⁽⁴⁾ في (ب): «ووعا».

⁽⁵⁾ قوله: «به أي» سقط من (ب).

⁽⁶⁾ في (ب): «وليتاء».

⁽⁷⁾ بعده في (هـ): «أي يتقدم».

⁽⁸⁾ بعده في (ي): «لا».

«ولا فصل»: بين الفعل ومعلومه وبين «ما» والفعل وجهاء⁽¹⁾ الفصل به «كان» الزائدة نحو: «ما كان أحسن زيداً»، ولا يقاس عليه خلافاً لابن كيسان⁽²⁾. رشد الفصل به «أصبح» وأسى: نحو: «ما أصبح أبردها» والضمير للذات⁽⁴⁾، و: «ما أسمى ما أدناها» والضمير للمنية، وهو مقصورة على السماع⁽⁵⁾.

(وأجاز): أبو عثمان

(اللازمي الفصل بالظرف): المعلق بصيغة التعجب حيث يتسع في الظرف⁽⁶⁾ ما لا يتسع في غيره، نحو: «ما يوم الجمعة أحسن زيداً»، و⁽⁷⁾: «أحسن اليوم يزيد»، و: «ما أحسن بالرجل أن يصدق»⁽⁸⁾، بخلاف نحو: «لقيه لهما»⁽⁹⁾ أحسن أمس زيداً؛ فإنه لا يجوز، وأجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية؛ نحو: «ما أحسن لولا يكلف زيداً»⁽¹⁰⁾.
(وما أيتناه)⁽¹¹⁾: أي: لفظ «ما» مبتدأ؛ فيكون ثامة بمعنى شيء، نكرة.

⁽¹⁾ قوله: «وجهاء» في (ي): «وقد جاء».

⁽²⁾ انظر رأي ابن كيسان في: شرح الرضي (4/ 233)، وشرح الأشموني على الألفية (2/ 273).

⁽³⁾ في (ي)، (هـ)، (ي): «هاضمي»، واشتت من (ب) وهو الواقع للسياق والسموع عن العرب.

⁽⁴⁾ بعده في (ي): «لوفاتها».

⁽⁵⁾ انظر القول تفصيلاً في: الأصول في النحو (1/ 106)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 474)، ولبليغ في علم العربية (1/ 465)، وشرح الفصل لابن يمين (4/ 423)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 415)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 362)، وشرح الكافية الشافية له (1/ 414)، والكناش في فني العرب والنحو للملك المريد (2/ 52)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (3/ 1186)، ولبني الداني لابن أم

قاسم (ص 621)، وتعميق القوائد (3/ 221)

⁽⁶⁾ في (ب): «لظروف».

⁽⁷⁾ في (ب)، (ي): «أو».

⁽⁸⁾ في (ب): «يقصد».

⁽⁹⁾ في (ب): «لي».

⁽¹⁰⁾ انظر قول ابن كيسان في: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 43)، وشرح الرضي (4/ 233)، وارتشاف الضرب (4/ 2073)، والتلليل والتكميل (10/ 214)، وتوضيح المقاصد لابن أم قاسم (2/ 900)، وتبليغ القوائد لتأخر الجيوش (6/ 2634)، وشرح الشاطبي على الألفية (4/ 503)، وشرح الأشموني (2/ 273)، وجمع المراجع (3/ 51).

⁽¹¹⁾ في (ب): «ابتدائية».

(جَلَدَ سَيَّوِيه): والأخفش على أحد قولي: من باب: «شَرُّهُرُ ذَا نَابٍ»؛ فمعنى: «ما أحسن زيدًا» شيء من الأشياء لا أخرله جعل زيدًا حسنًا ثم نقل إلى إنشاء التعجب والنسخ⁽¹⁾ عنه المعنى الأول بدليل جواز: «ما أقدّر الله»، و: «ما أرحم» مع تنزهه عن الجمل والتصير.

وقوله: «عد سيويه» خبر مبتدأ محذوف، أي. ذلك⁽²⁾ عند سيويه، أو متعلق بمفهوم⁽³⁾ الكلام؛ أي. وقعت⁽⁴⁾ «ما» مبتدأ مع النكارة عند سيويه، وقال الفراء: إنها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء، وهو قوي قل فيه جهات الضعف.

وما قيل من⁽⁵⁾ أنه يلزم منه⁽⁶⁾ النقل من الاستفهام إلى التعجب والنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت؛ ففيه نظر: لأن الاستفهام أريد منه⁽⁷⁾ الأمر بي: (فهل أنتم شاكرون) [الأنبياء: 80]، و: (فهل أنتم متفنون) [الثلاث: 91]، والعرض في: «الا تترل بتا⁽⁸⁾»، والثمنى؛ نحو: «الآ⁽⁹⁾ ماء فاشربه»، إلى غير ذلك من النظائر والصور، وله غير نظير.

(وَمَا بَعْدَهَا)؛ أي. ما بعدها.

(الْحَيُّ)؛ أي: خير «ما».

(مَوْصُولَةٌ)؛ أي: كلمة «م» موصولة وما بعدها صلتها (جَلَدَ الْأَخْفَشَ).

(وَالْحَيُّ)؛ أي: خير «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ في (ب): «والحسن منه».

⁽²⁾ في (ب): «ما ذكر».

⁽³⁾ في (ب): «منش».

⁽⁴⁾ في (ب): «وثبت»، ويحده في (ي): «كون».

⁽⁵⁾ قوله: «من» ليس في (ل)، (ب).

⁽⁶⁾ قوله: «منه» سقط من (ه).

⁽⁷⁾ في (ب): «ه».

⁽⁸⁾ قوله: «هنا» ليس لي (ل)، (ه).

⁽⁹⁾ في (ب): «ولا».

⁽¹⁰⁾ في (ب): «مبتدأ».

(مُتَعَلِّقُونَ): والمعنى الذي جعله حسنًا شيء عظيم. وفي قوله نظرًا: حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير صدق [1/112] شيء مسند.

(وَيْه): أي «أفعل به».

(فَاعِلٌ عِنْدَ سَيِّئِهِ): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الكلام عند سيئه، أو متعلق بمفهوم الكلام؛ أي: ثبت كون به فاعلاً عند سيئه⁽¹⁾، والفعل أمر بمعنى الماضي والحزرة للصيرورة؛ كـ «ألمن وأتمر»⁽²⁾ والياء زائدة في الفاعل، كما في: (كنى بالله) [النساء: 6، 45، 70، 79]... ومواضع أخرى، وفيه نظر: أمّا أول فلان فلأن الأمر بمعنى الماضي مير معهود في كلامهم. وأما ثانيًا فلأن الفاعل في صيغة المائب لا يكون إلا مظهرًا أو مضمراً مستترًا. وأما ثالثًا فلأن زيادة الياء على السلوو.

(ثَلَا مَسِيرٌ فِي أَقْبَلِ): لكون «به» فاعله⁽³⁾ والفاعل واحد ليس إلا.

(مَتَقَوْلًا): خبر بعد خبر.

(عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْيَاءِ): في «به».

(الْقُنْيَةُ): أي: لجعل الكلام⁽⁴⁾ اللازم متعلّيًا، والمعنى: صيره⁽⁵⁾ ذا حسن؛ أي: صفة بالحسن.

(أَوْرَاقَةً): على أن يكون أحسن متعلّيًا بنفسه⁽⁶⁾ ويكون همزة أحسن للتعدية كـ «أخرج»: كما في قوله تعالى: (وَلَا تَقْلُقُوا بِأَيْدِيكُمْ) [البقرة: 195].

(فَقِيه): أي: في «أحسن»

(مُسَوِّرٌ): هو فاعله؛ أي: أحسن أنت يزيد، أوزيدًا أبعده حسنًا؛ بمعنى صفة به⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الكتاب (4/ 97)، وانظر: شرح كتابه للسيراني (4/ 471)، وشرح القلعة الحبية لابن بابشاد (2/ 379)، والرجل في شرح الجمل (ص 147)، والبلد في علم العربية (1/ 497)، وتوجيه اللع لابن الجليز (ص 382)، وشرح المفصل لابن يمين (4/ 126)، وارتشاف الضرب (4/ 2065)، وشرح التصريح على التوضيح (2/ 62).

⁽²⁾ يعله في (ب): «أي صار فالين وذا ثمر».

⁽³⁾ في (ب): «فاعلاً».

⁽⁴⁾ قوله: «الكلام» سقط من (ب)، (هـ).

⁽⁵⁾ في (ب): «خبر به».

⁽⁶⁾ قوله: «بنفسه» سقط من (هـ)، (ي).

⁽⁷⁾ قوله: «به» سقط من (هـ).

[باب: أفعال المدح والمدح]

«أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالْمَدْحُ مَا وَضِعَ»؛ أي. الفعل ⁽¹⁾ وَضِعْتُ وَذَكَرَ «وَضَعُ» باعتبار لفظ «ما».

(لِلإِثْنَاءِ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ): احترازٌ عن نحو: «مدحت وأمدح وذمت وأذمت» ونحو ذلك مما وضع للإخبار بالمدح أو الذم؛ فإذا قلت: «نعم الرجل زيد» فقد مدحته وأثنيت مدحه بأنه نعم الرجل. وفيه أن نحو «كرم زيد» و: «شرف بكر» كذلك، وفيه أنه: لازم لذلك غير موضوع بخلاف «نعم الرجل زيد»؛ حيث وضع لهذا اللازم وحده هو ⁽²⁾ لفرق بين: «كم رجل ⁽³⁾ لقيتهم ⁽⁴⁾»، و: «كثير من الرجال لقيتهم» ⁽⁵⁾ فأصرف، فهذا دقيق ⁽⁶⁾.

(فَيُنْفِئُهَا)؛ أي: من أفعال المدح والذم.

(نَعَمْ وَنَيْسَ): أصلهما «فعل» بكسر العين، وجاز ⁽⁷⁾ فيه اتباع الفاء للعين، وإسكان العين في الوجودين = ففيهما أربعة أوجه «نعم» وهو الأصل، و: «نعم» بالإنابة، و «نعم» بإسكان العين، و: «نعم» بإسكانها بعد الإتيان وهذه الوجوه مطردة في كل فعلٍ على «فعل» بكسر العين ثابته حرفٌ حلقٍ ك «شهد»، وكذا في كل اسمٍ على «فعل» ثابته حرفٌ حلقٍ ك: «فخج» ⁽⁸⁾.

(وَفَرَطُهُمَا)؛ أي: شرط نعم ونيس؛ يعني: شرط فاعل «نعم ونيس» ⁽⁹⁾.

(أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرِّفًا بِاللَّامِ): للعهد الذهبي ⁽¹⁰⁾ وهي لواحد غير معين ابتداء ⁽¹¹⁾ ويصير

⁽¹⁾ في (ب): «القول»

⁽²⁾ قوله: «عمو» سقط من (ب)

⁽³⁾ قوله: «كم» سقط من (هـ).

⁽⁴⁾ في (ب) «لقيتم»

⁽⁵⁾ قوله: «وكثير من الرجال لقيتهم» سقط من (ب)

⁽⁶⁾ في (ب): «دقيق»

⁽⁷⁾ قوله: «وجاز» سقط من (ب)

⁽⁸⁾ انظر هذه القاعدة في حقل الحلول ابن اوراق (ص 290)، وشرح المنفصل لابن معيش (4/ 388)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 353، 3/ 6)، وشرح الشافعية للاستزادة (1/ 39).

⁽⁹⁾ قوله: «يعني شرط لفاعل نعم ونيس» سقط من (ي).

⁽¹⁰⁾ بهذه في (ب) «لعموم الرجل زيد».

⁽¹¹⁾ «معين ابتداء» في (ي): «ابتدائية»

مبتدأ بذكر المخصوص بعده، ويكون الكلام⁽¹⁾ بعده على وجه الإجمال والتفصيل وليست اللام لاستفراق الجنس؛ كما ذهب إليه أبو علي⁽²⁾. ولا للإشارة إلى ما في الدهن من الماهية؛ كما قال المصنف لامتناع حمل «زيد» عليه في الصورتين اللهم إلا أن يعتبر الحمل على التمييز والمبالغة؛ [112/ب] كما في نحو «أنت الرجل كل الرجل»، و: «زيد كل الرجل»، و: «زيد كل جنس الرجال»⁽³⁾.

(لوطننا إلى المَعْرِفِ بِهَا) نحو: «نعم صاحب الفرس»⁽⁴⁾، ولو بواسطة نحو: «نعم غلام صاحب الفرس بشرًا»⁽⁵⁾، وبواسطة نحو: «نعم غلام أخي صاحب الفرس بكر»، وإن شئت فزد⁽⁶⁾.

(لوطننا مُمَيِّزًا): مفسرًا⁽⁷⁾.

(بِكُرٍّ مَقْصُودَةٍ): على التمييز؛ نحو: «نعم رجلًا خالد».

(أريد «منا» بطل: (فنعما هي) [البقرة: 1271]؛ أي: نعم شيئ هي، ولا حاجة إلى قوله «بما» في التحقيق؛ لأنها أيضًا بمعنى نكرة منصوبة لأن المعنى في (فنعما هي) فنعما⁽⁸⁾ خصلة هي إلا أنه أبرز نظرًا إلى الصورة.

(و) واقع⁽⁹⁾ (بَعْدَ ذَلِكَ الْمُخْصُوصِ): بالمدح والمد

(وغيره) أي: المخصوص

⁽¹⁾ قوله: «ويكون الكلام» سقط من (ب)

⁽²⁾ هو التاويسي رحمه الله، وقوله في الإيضاح المعصدي (ص 85).

⁽³⁾ انظر الكلام مفصلًا: الكتاب (2/ 12)، والأصول في النحو (2/ 21)، وشرح كتاب سيويه للسيراني (2/ 445)، والبدیع فی علم العربية (1/ 332)، وشرح المفصل لابن يعيش (2/ 243)، وشرح التفهيم لابن

مالك (3/ 315)، وشرح الكافية الشافية له (3/ 1158)، وارتشاف الضرب (4/ 1818)، والتبديل والتكميل (3/ 236)، وشرح الأشموني (2/ 354).

⁽⁴⁾ بعله في (ب): «صمرو».

⁽⁵⁾ قوله: «بشرًا» سقط من (هـ).

⁽⁶⁾ في (ب): «حلوا»، (ي): «فركا».

⁽⁷⁾ في (ي): «معيبرًا».

⁽⁸⁾ بعله في (ي): «أي نعم شيئًا هي».

⁽⁹⁾ في (هـ): «ووقع»، (ي): «ووقع».

«مُبْتَدَأٌ مَا قِيلَ عَزْرُهُ»؛ «الجملة صفة»⁽¹⁾ «مبتدأ».

«أَوْعِزُّهُ مُبْتَدَأٌ»؛ معطف على قوله «مبتدأ».

«مُتَخَذُوفٌ وَمَثَلٌ»؛ يَنْعَمُ الرَّجُلُ (يُثْبِتُ)؛ أي: نعم الرجل هوزيد، والجملة الثانية مستأنفة للبيان. وقيل: لا يجوز فيه إلا الوجه الأول لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الأندلسي⁽²⁾ ذلك

عن سيويه أيضاً.

«وَعَزْرُهُ»؛ أي: لخصوص.

«مُطَابَقَةٌ الْفَاعِلِ»؛ لالتحادهما فيما صدقا عليه⁽³⁾.

وتركيب: «(بش مثل القوم الذين) [الجملة 5] وَشَبَّهَهُ»؛ جواب سؤال حيث وقع المخصوص جمعاً مع أفراد الفاعل.

«مُتَّأَوَّلٌ»؛ بتقدير: مثل الذين⁽⁴⁾، أو يجعل الذين صفة للقوم⁽⁵⁾ وحذف المخصوص؛ أي: بش

مثل القوم المكذبين مثلهم.

«وَتَمَّذُّهُ مُتَخَذُّفٌ الْمَخْصُوصُ»؛ بالمدح والذم.

«إِذَا عَلِمَ»؛ بالقرينة.

«يُمِثِّلُ»؛ (نعم العبد) [ص: 44]؛ أي: أيوب لأنه في قصة⁽⁶⁾.

و: «لنعم الماعدون» [الذاريات: 48]؛ أي: نحن.

و«ساء» مثل «بش» في إفادة الذم.

«وَمِثْلُهَا حَبْلًا وَقَاجَلَةً»؛ أي: فاعل هذا الفعل.

«قَا وَلَا يَتَغَيَّرُ»؛ من حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بحريانه عوى الأمثال التي لا تتغير؛

فيقال: «حبلًا الزيدان»، و«حبلًا الزيدون»، و: «حبلًا هند».

(1) بعده في (ب)، «لقوله»

(2) هو علم الدين اللورقي وقد تقدم غير مرة، وقوله في شرح الرضي (4/ 240).

(3) قوله: «ولكونه بياناً للفاعل فلا بد أن يظهر» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والثبت من (ب).

(4) في (ي) «الدي»

(5) في (هـ): «القوة».

(6) في (هـ): «قصته»، (ي): «على قصته»

(وَيَعْلَمُ) أَي: ذَا⁽¹⁾.

(الْمَخْصُوصُ وَإِخْوَانُهُ) أَي: المخصوص بعد «حيلاً».

(كَإِخْوَانِهِ مَخْصُوصٌ بِهِمْ): في الوجهين، وقال بعضهم⁽²⁾: المخصوص بعد «حيلاً» عطف بيان، وقيل: «ذَا» زائدة والمخصوص فاعل⁽³⁾.

(وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّعَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ) أَي: مخصوص «حيلاً».

(وَيَعْلَمُ مُشِيرٌ) نحو: «حيلاً رجلاً زيد»، و: «حيلاً زيد رجلاً»، ولم يجوز في «نعم» تأخير التمييز عن المخصوص، وإنما جاز ترك التمييز هنا دون «نعم»⁽⁴⁾ لفصل الظاهر على المضمرة ولمدم اليبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف «نعم ويش».

(لَوْحًا): كالتن.

(عَلَى وَفَقِ مَخْصُوصِيهِ) أَي: موافقة المخصوص في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونه عبارة [1/131] عنه لاتحاد⁽⁵⁾ «ما» صدقاً عليه؛ نحو: «حيلاً رسولاً محمد» و: «حيلاً محمد رسولاً صلى الله عليه وسلم»، وإنما وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التوضيح، ولئلا⁽⁶⁾ يتوهم عوده إلى غير المخصوص من⁽⁷⁾ الفاعل وغيره ولما فرغ من الاسم والفعل شرع في الحرف⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ في (ي): «حيلاً».

⁽²⁾ قوله: «وقال بعضهم» في (ب) «رجل».

⁽³⁾ في (ي): «فاعله».

⁽⁴⁾ بعده في (ب): «ويش».

⁽⁵⁾ قوله: «ما» سقط من (ب).

⁽⁶⁾ في (هـ): «لئلا».

⁽⁷⁾ بعده في (ب): «الفعل».

⁽⁸⁾ في (ب): «الحروف».

[قسم الحروف]

(الحروف^(١) : ثا ذل)؛ أي: كلمة دلّت

على معنى؛ حاصل

(في خبره): أوباعتبار غيره، فكلمة في معنى الباء أو على حقيقتها كاللام؛ فإنه يدل على التعريف الذي هو حاصل في الاسم ومدلول له دلالة تضمن؛ فإن التعريف مضمون للاسم بالوضع، وك: «نعم وبلى»، فإنهما يدلان على معنى هو مدلول لغيرهما بالمطابقة، وك: «لم»؛ فإنه يدل على النفي الذي حاصل في الفعل ومدلول له دلالة تضمن.

وقيل: إنه علامة لتحقيق معنى في غيره، ولا معنى له في نفسه.

(ومن ثمة)؛ أي: ولأجل أنه يدل على معنى في غيره^(٢).

(احتجاج في جزئيه)؛ أي: في كونه جزءاً من الكلام فإنه يصح أن يكون جزءاً من الكلام، وإن لم يصح أن يكون ركناً له (إلى اسم أوفعل).

(١) في (ب) «فقال الحرف».

(٢) قوله «أي ولأجل أنه يدل على معنى في غيره» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والثبت من (ب)

إيابه: حُرُوبُ الجِرِّ

(حُرُوفُ الجِرِّ): قَدَّمَهَا لكَثْرَتِهَا وَلكَثْرَةَ دَوْرَهَا⁽¹⁾، وَإِنَّمَا سُمِّي حُرُوفُ الجِرِّ لِأَنَّهَا تَجْرُ مَعَانِي⁽²⁾ الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، أَوْ تَجْرُ الْأَسْمَاءِ.

(مَا وَتَمِيعُ لِلْفِعْلِ الْفِعْلُ): ك: «مُرُوتٌ بَزِيدٌ».

(لَوْ مَعْنَاهُ): ك: «أَنَا مَا بَزِيدٌ»، وَ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» أَوْ «عَلَى السُّطْحِ».

(إِلَى مَا يَلِيهِ): تَعْلُقُ بِـ «الْإِفْعَاءِ»⁽³⁾، وَضَمِيرُ فَاعِلِهِ⁽⁴⁾ يَرْجِعُ إِلَى «مَا» الثَّانِيَةِ، وَضَمِيرُ مَفْعُولِهِ إِلَى «مَا» الْأَوَّلَى أَوْ عَلَى الْعَكْسِ.

(وَمِيعُ): أَي: حُرُوفُ الجِرِّ

(مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِي، وَالْبَاءُ، وَاللَّامُ، وَزَيْبٌ وَزَاوَنًا، وَزَاوَالِقَسَمَ وَكَأَنَّهُ، وَحَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمَنْتَ وَمَنْتَ، وَخَاشَا وَعَنَّا وَخَلَا): قَدَّمَ «مِنْ» لِأَنَّهَا لِلْإِبْتِدَاءِ فَهِيَ لِلْإِبْتِدَاءِ أُخْرَى، وَأَعْقَبَهَا بِـ «إِلَى» لِلطَّبَاقِ⁽⁵⁾ لَكُنُونِهَا لِلْإِنْتِهَاءِ، وَأَعْقَبَهَا بِـ «حَتَّى» لِلتَّنَاسُبِ لَكُنُونِهَا لِلْإِنْتِهَاءِ أَيْضًا. وَأَعْقَبَ الثَّلَاثَةَ بِنَفْيِ لِمُنَاسِبَتِهَا إِيَّاهَا لِتَعْلُقِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ بِالْمَكَانِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ قَسَمِي الظَّرْفِ. وَأَعْقَبَهَا بِـ «الْبَاءِ» لِمُجْتَمِعِهَا بِمَعْنَاهَا، فِي نَحْوِ: «أَطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلِوِلْيَالصِّينِ»⁽⁶⁾، وَأَعْقَبَهَا بِـ «اللَّامِ» لِمُنَاسِبَتِهَا إِيَّاهَا فِي لَزُومِ الْحَرْفِيَّةِ وَالْكَسْرِ وَكُنُونِهَا عَلَى حُرُوفٍ وَاحِدٍ.

⁽¹⁾ فِي (ي): «دَوْرَاتِهَا»

⁽²⁾ تَوَلَّى: «مَعَانِي» مَقْطَعٌ مِنْ (ت)، (هـ)

⁽³⁾ «تَعْلُقُ بِالْإِفْعَاءِ» فِي (ي): «يَتَعْلَقُ بِالْإِفْعَاءِ»

⁽⁴⁾ مَعْنَى فِي (ب) «أَنْ»

⁽⁵⁾ فِي (ب)، «لِلطَّبَاقِ»، (ي): «لَأَنَّهَا لِلطَّبَاقِ»

⁽⁶⁾ هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْرَجَهُ الشَّجَرِيُّ فِي أُمَالِيهِ الْخُصْيَةِ لَمَحْتِ رَقْمَ (284)، وَقَاضِي الْمَارِسَاتِ فِي مَشِيعَتِهِ بِرَقْمِ (557)، وَمَا فِي كَسِّ الضُّفْعَاءِ لَقَدْ أَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي الضُّفْعَاءِ (2/230)، تَرْجُمَةً (777)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ فِي الضُّفْعَاءِ (4/118)، تَرْجُمَةً (963) كِلَاهُمَا فِي تَرْجُمَةِ طَرِيفِ بْنِ سُلَيْمَانَ أَبُو حَامِيَّةٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (2/253)، رَقْمَ (1663)، وَقَالَ هَذَا الْحَدِيثُ شَبَّهَ مَشْهُورًا، وَأَسْنَدَهُ ضَعِيفٌ وَقَدْ دَوَّى مِنْ أَوْجَعِ كُنُهَا ضَعِيفَةٌ. وَحُطِّيبُ (9/363) جَمِيعًا عَنْ أَنَسٍ. قَالَ الْمُجَلِّدِيُّ (1/154): ضَعِيفٌ بَلْ قَالَ ابْنُ حِبَابٍ، بِأَطْلٍ. وَقَالَ الزَّيْزَارُ فِي مَسْنَدِهِ الْمُسْنَى بِالْبَحْرِ الرَّخَاءِ: «وَحَدِيثُ أَبِي الْعَائِثَةِ لِزَاوِيهِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَطْلَبُوا الْعِلْمَ وَلِوِلْيَالصِّينِ» لَا يَعْرِفُ أَبُو حَامِيَّةٍ وَلَا يَدْرِي مِنْ أَيْنَ هُوَ، فَلَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ» الْبَحْرُ الرَّخَاءُ (1/164) [ح: 64]، وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَهَذَا الْآثَرُ ذَكَرَ الرَّضِيُّ فِي شَرْحِهِ (4/451)

«عِلَالًا لِلْكَوْنَيْنِ وَالْأَخْفَشِ»؛ فإنهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس أيضًا⁽¹⁾.

(و) تركيب: «قَدْ كَانَ مِنْ بَطْرِ وَشَيْهَةٍ»؛ جواب سؤال.

(تتأزل): بـ «قَدْ كَانَ بَعْضُ مَطَرٍ» أو «شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ».

(يَأْتِي لِلْإِتِّهَامِ)؛ أي: لانتهاه الغاية؛ نحو: (أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقرة: 187].

(وَيُسَمَّى «مَنْعٌ» قَلِيلًا)⁽²⁾؛ نحو: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) [النساء: 2].

(و) «شَيْءٌ» كَذَلِكَ؛ أي: مثل إلى في كونها للانتهاه.

(و) جَاءَ (يُسَمَّى مَنْعٌ) جَمِيعًا أَوْ زَمَانًا.

(كثيرًا)؛ نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»؛ أي: مع رأسها⁽³⁾.

(وَيُحْتَصَرُّ)؛ بِالْأَسْمِ

(الظاهر)؛ فَلَا يُقَالُ: «حَتَاهُ وَحَتَاكَ» اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِـ «إِلَى»، وَالْأَصْرَبُ التَّسْكُ بِالْإِسْتِمَالِ.

(عِلَالًا لِلْمَيَّزَةِ)؛ فَإِنَّهُ أَجَازَ دَخُولَهَا عَلَى الْمُضْمَرِ أَيْضًا كـ «إِلَى»⁽⁴⁾.

(و) «فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ؛ لَكُونَ مَا بَعْدَهَا ظَرْفًا

(وَيُسَمَّى عَلَى)؛ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ «لِلظَّرْفِيَّةِ» زَمَانًا (قَلِيلًا)؛ نَحْوُ: (وَلَا صَلْبَيْكُم فِي جَذْوَعِ النَّخْلِ) [طه: 71]؛ أي: عَلَى جَذْوَعِ النَّخْلِ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ انظر قول الكوفيين والأخفش في المقدمة الجزئية (ص 124)، وشرح ابن عصفور على حمل الزجاجي

(1/ 485)، والكاش في في الصرف والحو (1/ 43)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (4/ 1723)،

والنذيل والتكميل له (11/ 144)، وتوضيح الفاصد لابن أم قاسم (2/ 750)، ومغني اللب (ص 428)،

ومجمع المومع (2/ 464).

⁽²⁾ قوله: «وَمَعْنَى مَعَ قَلِيلًا» فِي (ب): «وَجَاءَ بِمَعْنَى مَعَ زَمَانًا قَلِيلًا».

⁽³⁾ قوله: «أَيَّ مَعَ رَأْسِهَا» مَقْطَعٌ مِنْ (ل)، (هـ).

قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: «وَحَتَّى فِيهِ ثَلَاثُ لُفَاتٍ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»، وَ: «حَتَّى رَأْسِهَا»، وَ: «حَتَّى رَأْسِهَا»؛ النَّصْبُ: حَتَّى أَكَلْتُ رَأْسَهَا، وَالرَّفْعُ: حَتَّى بَقِيَ رَأْسُهَا». الْجَمْعُ فِي التَّعْوِيلِ لِلْخَلِيلِ (ص 204)، وَعَلَيْهِ فَعَطِلَ هَذَا التَّرَكِيبَ بِمِيزِ ثَلَاثَةِ أَرْجَحَ:

الأول: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا فَحَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ، وَرَأْسُهَا مَبْدَأٌ، وَالْخَوَرُ عُلُوفٌ تَقْدِيرُهُ: حَتَّى رَأْسُهَا مَأْكُولٌ.

الثاني: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا. مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَحَتَّى عَاطِلَةٌ.

الثالث: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا بِمَعْنَى النِّهَايَةِ بَلَفَتْ إِلَى الرَّأْسِ، وَحَتَّى حُرُوفٌ جَوْ.

⁽⁴⁾ فِي (هـ): «أَيْضًا».

⁽⁵⁾ قَوْلُهُ: «أَيَّ: عَلَى جَذْوَعِ النَّخْلِ» مَقْطَعٌ مِنْ (هـ).

«وَالْبَاءُ لِلْإِلْحَاقِ»؛ نحو: «مررت بزيد وبه داه».

«وَلِلْإِسْتِمْنَانَةِ»؛ نحو: «كُتِبَتْ بِالْقَلَمِ».

«وَالْكَصَاحَةِ»؛ نحو: «دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ». والمقابلَةُ؛ نحو: «أَخَذْتَهُ⁽¹⁾ بِدَرَمِهِ».

«وَالْتَعْنِيَّةُ»؛ نحو: «ذَهَبَتْ بِهِ»⁽²⁾.

«وَالظَرْفِيَّةُ»؛ نحو: «اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ لِمَسِينٍ»⁽³⁾.

«وَوَاقِلَةٌ فِي الْحَيِّ»؛ أي: في خير المبتدأ.

(في الاستفهام)؛ أي: في⁽⁴⁾ وقت الاستفهام بـ «هل» لا في مطلق الاستفهام؛ يقال: «هل زيد بقائم» ولا يقال أزيد بقائم.

«وَالثَّقْيُ»؛ بـ «يس» أو «ما» المشبهة؛ نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم⁽⁵⁾. وقيل: بـ «لا

التبرئة» أيضاً، فهي إطلاق الاستفهام والنفي نظراً، ولعله أراد الاستفهام والنفي لمهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور.

(قياساً)؛ أي: زيادة قياسية، أو زيادة قياس، أو زيادة تلايس القياس.

(وَقِي خَيْرٌ)؛ أي: في غير المذكور.

«سَمَاعًا»؛ أي: زيادة سماعية، أو⁽⁶⁾ زيادة [إ] سماع.

⁽¹⁾ في (ب): «أَخَذْتُ بِهِ».

⁽²⁾ كتب في حاشية (ي): «أي: جعل الفعل اللام متعلّقاً لتضمنه معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى «ذُخِبَ زيد» صدور الذهاب منه، ومعنى «ذُفِيت بزيد» صيرته ذاهباً ولتعديّة بهذا المعنى غنصه بالباء، وأما التعديّة بمعنى إيصـال الفعل إلى معمره بواسطة حرف الجر، فالحروف اجارة كلها فيها سواء، لا اختصاص لها لحرف دون حرف. جامعي رحمه الله». اهـ. الفوائد الضيائية (2/ 324).

⁽³⁾ تقدم توليّه وبيان تكراره قريباً في مبدأ قسم الحروف.

⁽⁴⁾ قوله: «لي» سقط من (هـ).

⁽⁵⁾ قوله: «لخوليس زيد بقائم وما زيد بدائم» سقط من (ا)، (هـ)، (ي)، والثبت من (ب).

⁽⁶⁾ قوله: «زيادة سماع أو» سقط من (ب).

(بطل): ⁽¹⁾ بحسبك قرءتم: و«بحسبك زيد»، له «درهم» خبر «بحسبك» ⁽²⁾، [وزيد مبتدا

وبحسبك خبره] ⁽³⁾ حلى مكس المثال ⁽⁴⁾.

و: ألقي يلبو، أي: ألقي يده، أي: نفسه.

(واللآم للاختصاص)؛ نحو: «المال لزيد»، و: «الجل للفرس».

(والثقليل)؛ نحو: «خبرتك للتأديب»، و: «خرجت لمخافتك».

(وزائدة): عطف على قوله للاختصاص؛ قال الله تعالى: (ردف لكم) [النمل: 72]؛ أي:

ردفكم لأن ردف متعدد بنفسه.

(ويتمنى «عن» مع القول)؛ نحو: «قلت له إنه لم يفعل الشر»؛ أي: قلت عنه ⁽⁵⁾، وقال الله

تعالى: (وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه) [الأحزاب: 11]

(ويتمنى الزاوي): الكائن

(في القسم للتعجب)؛ نحو: «الله لا يؤخر الأجل»، وهذا إذا كان الجواب أمراً عظيماً؛ فلا يقال: «الله لقد طار الذباب».

(وزُوبٌ للثقليل)؛ أي: لثقليل ما دخلت ⁽⁶⁾ عليه. وقيل: هو اسم كـ «كم» الحبرية ويشكل حرفيتها؛ بنحو: «زوب رجل كريم أكرمت» لتعدي «أكرمت» بنفسه، وفيه أن: الحرف لصفه العامل بالتأخير. وفيه أن: التقوية إنما جاءت باللام فقط ويشكل أيضاً؛ بنحو: «زوب رجل كريم أكرمه»؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر وإلى ضميره معاً لا يقال «لزيد خبرته»، وفيه. وأيضاً يشكل بنحو: «زوب رجل كريم» جاء في جواب من قال: «ما جارك رجل» وقد صرح لصفه بظهور الفعل في نحو «زوب رجل كريم» حصل ويتعلق به مجرور «زوب» على وجه القيام لا على وجه الوقوع؛ فكان ذلك دليلاً على الاسمية.

⁽¹⁾ في (هـ): «نحو».

⁽²⁾ في (هـ): «خبر مبتداً معلول».

⁽³⁾ قوله: «وزيد مبتداً وبحسبك خبره» في (هـ): «وبحسبك خبره وزيد مبتداه».

⁽⁴⁾ بعده في (هـ): «الأول».

⁽⁵⁾ قوله: «أي قلت عنه» ليس في (أ)، (هـ)، (ي)، والثبت من (ب)

بعده في (ب): «هي».

«لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ مُخَصَّصٌ بِتَكْوِينٍ»؛ لَأَنَّ التَّخْفِيلَ إِنَّمَا يُلْحَقُ النِّكَرَ، وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَهِيَ ⁽¹⁾ تَعْيِينُ

قَلْبِهَا كَالْفَرْدِ وَالشَّيْءِ أَوْ كَثَرَتِهَا كَالْجَمْعِ.

(مَوْصُوفَةٌ): عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ وَابْنِ سِرَاجٍ ⁽²⁾ وَمَنْ تَبِعَهُمَا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ يَلَامُ التَّخْفِيلَ.

وَقِيلَ: لَا يَجِبُ ذَلِكَ وَالْأَوَّلَى الْوُجُوبُ لَوُرُودِ الِاسْتِعْمَالِ عَلَى ذَلِكَ، وَلِذَا قَالَ:

(عَلَى الْأَصَحِّ وَتَمَثَّلَتْهَا)؛ أَيِ. فَعَلَ «رَبٌّ».

(مَاضِي)؛ لِكَوْنِهَا لِلتَّخْفِيلِ الْحَقِيقِ الْوَاقِعِ وَذَا ⁽³⁾ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي الْمَاضِي.

(مَحَلُّوْلَةٌ)؛ بِمَحْصُولِ ⁽⁴⁾ الْعِلْمِ بِهِ حَلْفًا أَوْ زَمَانًا.

(غَالِيًا)؛ لِحُجْرِ «رَبِّ رَجُلٍ» لِقِيَّتِهِمْ ⁽⁵⁾؛ فَ «لِقِيَّتِهِمْ» صِفَةُ «رَجُلٍ» وَالْفِعْلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ ⁽⁶⁾

«رَبٌّ» عَذُوفٌ، وَقَدْ جَاءَ: «رَبِّ رَجُلٍ كَرِيمٍ حَصِيلٌ».

(وَقَدْ تَلَخَّطُ «رَبٌّ» عَلَى مُضْغَرٍ): وَمِثْلُ الضَّمِيرِ نَكْرَةً.

(مِنْهُمْ مُتَّيِّزٌ بِتَكْوِينٍ)؛ لِإِبْهَامِهِ

(مُتَّعُوبَةٍ): عَلَى أَنَّهَا تَمِيزٌ؛ لِحُجْرِ «رَبِّهِ رَجُلًا» لَيْسَ لَهُ مَعَادٌ مُعَيَّنٌ.

(وَالضَّمِيرُ مُفْرَقٌ مُلَكَّرٌ ⁽⁷⁾)؛ لِحُجْرِ «رَبِّهِ رَجُلًا»، وَ «رَبِّيَّةُ امْرَأَةٍ»، وَ «رَبِّيَّةُ رَجُلَيْنِ»، وَ «رَبِّيَّةُ

وَجَالًا».

⁽¹⁾ يَعْنِي فِي (ب): «إِسَاءَةٌ».

⁽²⁾ أَبُو عَلِيٍّ هُوَ الْفَارَسِيُّ، وَأَمَّا ابْنُ السَّرَاجِ شَيْخُهُ فَهُوَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْمَذْكُورِينَ، وَأَتَمَّةُ النُّحُوْلِ شَهْرُورِيْنَ، وَكَانَ أَدِيبًا شَاعِرًا حَالِدًا. أَخَذَ مِنْ أَبِي الْعِيَّاسِ الْمُرْدِ، وَآلِيهِ نَهَتْ الرِّيَّاسَةَ فِي الْحَرِيقِ الْمُرْدِ، وَأَخَذَ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقِ الزَّجَّاجِيِّ، وَأَبُو سَمِيدِ السِّيرَافِيِّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، وَعَلِيٌّ بْنُ عَمِيْسٍ الرُّومَانِيُّ، وَلَهُ مَصْنُوعَاتٌ حَسَنَةٌ، وَأَحْسَنُهَا وَأَكْبَرُهَا كِتَابُ الْأَصُولِ؛ فَإِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ أَصُولَ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَخَذَ مَسَائِلَ سِيَوِيَّةٍ وَرَدَّتْهَا أَحْسَنَ تَرْتِيبٍ. وَكَانَ نَقْدًا، وَكَانَ يَقَالُ: «مَا زَالَ التَّحْوِيجُ نَجْوَا حَتَّى عَقَلَهُ» بِنِ السَّرَاجِ بِأَصُولِهِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: أَخْبَارِ التَّحْوِيعِينَ الْبَصْرِيِّينَ لِلْسِّيرَافِيِّ (ص 82)، وَطَبَقَاتِ التَّحْوِيعِينَ وَاللُّمُوعِينَ لِلزُّبَيْدِيِّ (ص 112)، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ عَلَى أَتْبَاعِ النُّحَاةِ (3/ 145).

⁽³⁾ فِي (هـ) «وَذَلِكَ».

⁽⁴⁾ فِي (هـ) «مَحْصُولٌ».

⁽⁵⁾ يَعْنِي فِي (ب): «كَرِيمٌ».

⁽⁶⁾ فِي (هـ): «تَعَلَّقُ».

⁽⁷⁾ يَعْنِي فِي (ب): «لَا فَرِيقَ».

عِلْمًا لِلْكُتُوبِينَ فِي مُطَابَقَةِ [114/ب] الثَّمِينِ، فيقولون: «ربة رجلان»، و: «رهبها رجلين»، و: «رهبهم رجال»، و: «رهبها امرأة»، و: «رهبها امرأتين»، و: «رهبهن نسوة».

(وَلَمْ يَكُنْهَا مَتَا): الكاتبة أي: الماتمة من العمل⁽¹⁾.

(فَلَمْ يَكُنْ): «رب» بعد دخول «ما»

(عَلَى الْجَمْلَةِ): وقد يكون «ما» زائدة فيدخل الاسم ويجوز نحو:

رَبِّمَا ضَرْبٌ وَيَتَنَبَّ صَكِيلٌ⁽²⁾⁽³⁾

(وَوَاوُهَا): أي: «واو» يقدر بعدها «وب» وفي عدها من حروف الجر تسافع.

(لَمْ يَكُنْ عَلَى تَكْرُرٍ مَوْصُوفَةٍ): مثل:

وَلَمْ يَكُنْ لَيْسَ بِهَا لَيْسَ

أَلَا الْيَعْقُوبُ وَالْأَلَا الْعِيسُ⁽⁴⁾

(وَوَاوُ الْقَسَمِ): إنما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء ترسعة لصلات القسم فلما ظهر الفعل لم يبق استعارة عامة، أو يكون الكلام قسمين لوابني القسم.

(إِنَّمَا يَكُونُ): أي: لا يكون إلا

(فَعِنْدَ خَلْفِ الْفِعْلِ لِغَيْرِ السُّؤَالِ): فلا يقال: «والله اجلس»⁽⁵⁾.

(تَحْصِيَةً): خبر ثالث لـ «يكون».

⁽¹⁾ في (ب). «الأصل»

⁽²⁾ قوله: «صكيل» ليس في (1)، (هـ)، (ي)، والثبت من (ب)

⁽³⁾ صدر بيت من بحر الحفيف، والبيت بتمامه:

رَبِّمَا ضَرْبٌ وَيَتَنَبَّ صَكِيلٌ
يَيْنَ يَصْرَى وَلَمْ يَكُنْ نَجْلًا

البيت بدون نسبة في: الأصمعيّات (ص 152)، والأزهريّ في (ص 82، 94)، والأماشي اللغويّ لابن الشَّعْرِيّ (2/ 566)، ووصف المياحي (ص 271)؛ بلديع في علم العربية (1/ 251)، وشرح ابن عصفور على محل الزجاجي (1/ 260)، والملمعة في شرح الملمعة (1/ 260)، والفنيل والتكميل (1/ 268)، والفصول المهيبة في الواو المربعة (ص 62).

⁽⁴⁾ البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: الكتاب لسيويه (2/ 322)، ولقطب (4/ 414)، وعلل النولابن الوراق (ص 196)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 219) ج 35، وشرح القصص لابن يعيش (4/ 517)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 286).

⁽⁵⁾ بعده في (ب): «في الاستعمال بقلاب بآه القسم».

(بالظاهر): خطأ لترتبه من رتبة⁽¹⁾ الأصل، وهو الباء لتخصيصه بأحد القسمين وخص الظاهر لأصله فلا يقال: «وكي لأفعلن كذا»، والباء دخلت في المختص به دون المختص⁽²⁾.

(وَالثَّاءُ مِثْلُهَا): أي: مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السؤال

(مُخْتَصَّةٌ): حال أو خير آخر.

(رَأْسُ اللَّهِ تَعَالَى): تقليلاً لحالها عن محال⁽³⁾ أصلها، وهو الواو بالتخصيص ببعض المظهرات، وخص منها ما هو أصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى نحو: (ثالله لأكيدن أصنامكم)

[الأنبياء: 57]، ولا يقال: «تالرحمن وتالرحيم»، و: «قوله تعالى» جملة معترضة.

(وَالْبَاءُ أَعْمُ مِنْهُمَا): أي: من الواو والثاء.

(فِي الْجَمِيعِ): أي: في جميع حذف الفعل، وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله؛ حيث⁽⁴⁾ يجوز فيه إظهار الفعل نحو: «أقسمت بالله» واستعمالها في قسم السؤال نحو: «بالله لأجلس»⁽⁵⁾، واستعمالها في مقسم به ظاهراً أو ضمراً، نحو: «بالله، وبالرحمن، وبك لأفعلن، كذا ومعنى كونها أعم في هذه الأمور أنها لا يختص بهذه الأمور⁽⁶⁾ بل استعمالها أعم من أن يكون في هذه الأمور أو خلاها. فإن قيل: الجميع يتناول الاختصاص المذكور أيضاً ولا معنى لأعمية⁽⁷⁾ الباء حيث لا يصح أن يقال: الباء توجد في الاختصاص بالظاهر وبدونه لكان⁽⁸⁾ الثاني قيل:

(وَيُلَغِي): أي: يجب⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ قوله: «رتبة» سقط من (هـ).

⁽²⁾ في (ب)، (ب): «المختصة».

⁽³⁾ في (ب) «الحال».

⁽⁴⁾ بعده في (ي): «هـ».

⁽⁵⁾ قوله «هاله لأجلس» في (هـ): «ثالله لأجلس».

⁽⁶⁾ في (ي): «الصور».

⁽⁷⁾ بعده في (هـ): «في».

⁽⁸⁾ في (ب): «مكان».

⁽⁹⁾ قوله: «أي يجب» سقط من (ب).

(القسم: (1) باللام)، أي: مع كلام نحو (ثالثه لا يدين امتناكم) [الأية: 57].

(2) كلاًهما في الإثبات، نحو: (إن سمعكم لنسئ) [الليل: 4] في جواب (والليل إما ينسئ) [الليل: 1].

(3) (وخرق الثقي)، في الثقي، نحو (والفهم) * والليل إذا سمى * [1/115] ما ودعك ربك وما قلبي [الفهم: 1-3].

(4) (وخرق جوابه)، أي: جواب (2) القسم.

(5) (إذا اعتزفتي)، أي: وقت اعتراض القسم بين جزئي الجملة (3) القسمية.

(6) (أو تقدمة)، أي: القسم.

(7) (ما يندل عليه)، أي: على أجواب، نحو: «الحلال والله»؛ كانه قيل: والله لهذا الحلال.

(8) (وعن المجاوزة)، والبعد عن الشيء وذلك إما بزواله ووصوله إلى الثاني، نحو: «رمت السهم عن القوس»، أو بالوصول وحده نحو: «أخذت عنه العلم»، أو بالتزوال وحده (4) نحو: «أدبت عنه الدين»؛ كذا قيل.

(9) (وعلى الاستعلاء)، أي: لاستعلاء شيء على شيء (5)؛ نحو: «زيد على السطح»، و: «عليه دين».

(10) (وتقد يتكولان)، أي: عن وعلى.

(11) (استغنى بدخول من)، أي: عند دخول من عليهما (6)؛ نحو: «من عن يميني»؛ أي: من جانب يميني (8).

(1) بعله في (ب): «في الإيجاب باللام».

(2) قوله: «جواب» ليس في (1)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

(3) قوله: «الجملة» سقط من (1)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

(4) في (هـ)، (ي): «وحده».

(5) قوله: «على شيء» سقط من (هـ).

(6) قوله: «عليهما» سقط من (1)، (ب).

(7) قوله: «من» سقط من (1)، (هـ).

(8) بعله في (ب): «لمخرقت عليه أي من لونه».

(وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ) نحو: «الذي عندي كزبد»، والكاف في قولهم: «خلق الأشياء كما شاء»، و: «حمدته⁽¹⁾ كما يجب» كاف التشبيه ولم يرد به معنى آخر. وقوله⁽²⁾: «كما تكونون يولي عليكم»⁽³⁾ تشبيه التولية بالكون في الملازمة بخبر أوشر. وقد تكون الكاف للقران في

الوقوف؛ نحو: «أتيتك كما طلع الفجر»

(وَالْإِدَّةُ) نحو: (ليس كمنله شيء وهو السميع البصير) [الشورى: 11]؛ أي: ليس مثله⁽⁴⁾، ويمكن أن لا تكون الكاف زائدة بل يكون من باب نفي المثل على مسيل الكتابة.

(وَقَدْ تَكُونُ): الكاف (اسمًا)⁽⁵⁾، نحو:

«يَفْضَحُونَ عَنْ كَلْبَرٍ مَثْنَمٍ»⁽⁶⁾

(وَيُحْضَرُ بِالظَّاهِرِ) فلا يقال: «كه» استغناء بمثل، ويتقضى بنحو⁽⁸⁾: «ما أنا كائن».

(وَمَثَلُ): قَدْ لُحِقَتْهَا

⁽¹⁾ في (ب): «وقوته».

⁽²⁾ بعده في (ب): «عدم»

⁽³⁾ قوله، أي: صلى الله عليه وسلم، وهذا الحديث مختلف في كونه حديثًا أو أثرًا قال جمال الدين القاسمي.

أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة من حديث أبي بكرة، وأسد في (لجامع الصغير) تخريجه بل الدبلي في (القرودوس) عن أبي بكرة، ولى البيهقي، عن أبي إسحاق السيمعي مرسلاً- ورده له بالضعف تفسير القاسمي (4/ 493)، وضعفه الشيخ ابن عثيمين وقال: إنه أثر وليس يصح حديثًا. شرح رياض الصالحين (2/ 35). قلت: مردائر في كتب النور وأهل الأدب والتفاضل مسؤولاً له صلى الله عليه وسلم، ولم أجده مرفوعاً من طريق صحيح، والله أعلم. انظر: الإمتاع والمنازة لأبي حيان التوحيدي (ص 377)، ومستد

الشهاب القضاة (1/ 366) [ح 577]، والهدية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (1/ 116)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 327)

⁽⁴⁾ بعده في (ب): «شيء».

⁽⁵⁾ بعده في (هـ): «ظاهراً».

⁽⁶⁾ الرجز للمحتاج في ملحق ديوانه (2/ 328)، وهو له في المقاصد النورية للبر المكي (3/ 294)، وشرح

شواهد المنى للسيوطي (2/ 503)، وخزانة الأدب (10/ 168)، وبدون نسبة في الفصل للزخري (ص 385)، واللباب في علل البناء والإهراق (1/ 362)، وتوجيه اللمع لابن الحياز (ص 236)، والجنس لداني

لابن أم قاسم (ص 79).

⁽⁷⁾ في (ب): «وخصص»

⁽⁸⁾ في (هـ): «ممثل».

(وَمَثَلُ الزَّمَانِ لِلْإِتِّدَامِ): بدل الاشتغال من قوله «للزمان» أي: مد ومثلا لابتداء الغاية.

(في الزمان (الماضي)؛ نحو: «ما رأته مد يوم الجمعة» أي: انتفى رديني ليأه من يوم الجمعة، وهذا في الزمان الماضي كمن في المكان.

(والظرفية) أي: بمعنى «في».

(في الحاضر مثل: ما رأته مد شهرنا ومثلا يومنا)؛ أي: انتفى رديني في شهرنا وفي يومنا، ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما للماضي والحال.

(وَحَاشَا وَحْدًا وَغَلَا)؛ نحو: «جامني القوم حاشا زيد»، و: «عدا زيد»، و: «غلا زيد» واللام في «حاشا لله زائدة»، ومتعلق {حاش} في (حاش لله ما علمنا) [يوسف: 51]، علوف؛ أي: اتصف كل موجود⁽¹⁾ بالسوء حاشا لله فلا يتزه يوسف عن كل سوء لكن⁽²⁾ ما علمنا عليه من سوء، فأعرف فإنه من مكان الإشكال.

(لِلْإِتِّدَامِ): لكن «حاشا» يستعمل في الاستثناء عن سوء لنتزيه؛ نحو: «أساء القوم حاشا

زيد».

(1) في (ب): «موجود».

(2) في (ب): «لكن».

[باب: الحُرُوفُ المشبهة بالفتل]

(الحُرُوفُ المشبهة بالفتل): في انقسامها إلى ثلاثية أوربائية، [115/ب] والبناء على الفتح كالماضي واقتضائها⁽¹⁾ الأسماء، ودخول نون الوقاية عليها وطلب الجزأين كالفعل المتعدي⁽²⁾.

(إن وإن وكان ولكن ولئت ولئل): آخرها⁽³⁾ لكونها للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة. (لها)؛ أي. هذه الحروف.

(صدُرُ الكلام سوى «أن» فهي): الفاء للتفسير

(يعكسها)؛ أي: يعكس ما سواها أي يلزم فيها عدم الصدر والتعلق⁽⁴⁾ بغيرها.

(وتلحقها)؛ أي: هذه الحروف.

(ما): الكافة

(فكأنش): هذه الحروف بعد لحوق «ما» لأن الكافة تكفيها عن العمل.

(على⁽⁵⁾ الأنصَح): وقد تعمل

(وتدخل): هذه الحروف

(حيثما)؛ أي: حين إذ⁽⁶⁾ تلحقها.

(على الانفصال)؛ لأن⁽⁷⁾ الكافة أخرجتها عن العمل، وعن لزوم دخولها على الاسم نحو: (إنما حرم عليكم الميتة).

(ف «أن» لا تُغيّرُ معنى الجملة): بل تقررها.

(و«أن» مع جملتها): الإضافة بأدنى ملازمة؛ أي: جملة⁽⁸⁾ و قعة بعدها.

⁽¹⁾ في (ي) «واقتضايها»

⁽²⁾ قوله: «ودخول نون الوقاية عليها وطلب الجزأين كالفعل المتعدي» سقط من (ل)، (هـ)، (ي)، والثبت من

(ب)

⁽³⁾ في (ب): «آخرها»

⁽⁴⁾ في (ب): «التعلق».

⁽⁵⁾ في (هـ): «في».

⁽⁶⁾ قوله: «إن» سقط من (ب)، وفي (ل)، (ي)، «إذا»، والثبت من (هـ)

⁽⁷⁾ بعده في (ب): «ما».

⁽⁸⁾ بعده في (ب): «ممي»

(ل) **حَكَمَ الْفَرَمَ**: ويؤول^(١) به يجعل مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم^(٢)، نحو: «بلغني أنك قائم» أي: بلغني قيامك. أو مصدر الخبر^(٣) إلى الاسم^(٤)، نحو: «بلغني أن زيداً إن تعطه يشكر» أي: بلغني شكر زيد عند إعطائك إياه، أو مضافاً إلى ما يضاف إليه إذا كان سبباً، نحو: «بلغني أن زيداً أبوه قائم» أي: بلغني قيام أبي زيد، وإن لم يكن الخبر والجزء كذلك، أي: لم يكن في الخبر والجزء مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف كذلك، نحو بلغني أن زيداً أب أي بلغني كون زيد أباً^(٥).

(وَمِنْ ثَمَ) أي: ومن أجل أن «إن» لا تغير معنى الجملة، وأن يجعلها^(٦) في حكم الفرد. (وَجِبَ الْكَثْرُ) أي^(٧): إتيان «إن» المكسورة.

(لِي مَوْضِعِ الْجَمَلِ وَالْفَتْحِ) أي: إتيان «أن» المفتوحة.

(لِي مَوْضِعِ الْفَرْقِ فَكُسِرَتْ): الفاء للتفسير

(إِيذَالَهُ) أي: كسرت همزة مادة «إن» في ابتداء الكلام؛ نحو (إن الله غفور رحيم) [البقرة: 173، 182، 192 ... ومواضع أخرى]^(٨)

(وَيَعَدُّ الْقَوْلَ)^(٩)؛ نحو: «قلت إن زيداً قائم»^(١٠).

(وَالْمَوْضُولُ)؛ نحو: «الذي أنك فسوته في الدار».

(وَوُتِّعَتْ): همزة مادة «أن»

(فَاعِلَةٌ)؛ نحو: «بلغني أنك قائم».

(١) في (هـ)، (ي) «وتأول».

(٢) قوله: «إلى الاسم» سقط من (أ)، (ب)، (هـ)، والمثبت من (ي).

(٣) في (هـ): «الجزء مضافاً».

(٤) بعده في (ي): «أو مضافاً إلى ما يضاف إليه إذا كان سبباً».

(٥) قوله: «نحو بلغني أن زيداً أب أي بلغني كون زيد أباً» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

(٦) في (هـ): «تجعل».

(٧) بعده في (هـ): «وجب».

(٨) قول: «نحو: [إن الله غفور رحيم]» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

(٩) في (ب): «العمل»، بعده في (ي): «نحو [إن الله غفور رحيم]».

(١٠) في (ب): «قائم».

«وَمَقْنُونَةٌ»؛ نحو: «عرفت أنك قائم».

«وَمَقْنُونَةٌ»؛ نحو: «عندي أنك قائم».

«وَمَقْنُونًا إِلَيْهَا»؛ نحو: «حصل علم أنك قائم»، وتسميتها بهذه المذكورات مجازاً؛ لأن الفاعل هو «أن» مع «ما» بعدها لا «أن» وحدها وكذا البيواقي.

«وَقَالُوا: لَوْلَا أَلَيْكَ الْلَآئَةُ»؛ أي: «ما» بعد «لولا»
«مَقْنُونَةٌ»؛ عند الصريين والمبتدأ إنما يكون مفرداً⁽¹⁾، وقالوا:

«لَوْ أَلَيْكَ الْلَآئَةُ»؛ أي: «ما» بعد «لو».

«فَاعِلٌ»؛ لفعل محذوف بعد «لو» بدلالة «أن» والفاعل إنما يكون مفرداً قال الله تعالى
«وَلَوْلَا نُهُم صَبَرُوا» [الحجرات: 5]؛ أي: لو نبت صبرهم⁽²⁾.

«فَإِنْ جَاؤَ الْقَضَايَا»؛ أي: تقدير [1/116] لمفرد والجملة
«جَاؤَ الْأَمْزَانِ»؛ أي: فتح «أن» وكسرها؛ مثل: «من يكرمي قلبي فأني أكرمه» فهو على تقدير
كسر «إن» جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتأويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر؛ أي:
فثبتت أني أكرمه، والجملة جزائية.

«وَإِذَا هُوَ عِنْدَ أَقْفَا وَاللَّهَازِمِ»؛ أي: لنيم يخلع قفاه أي همت أن يكتسب⁽³⁾ ليأكل ويعظم
قفاه ولهازمه؛ قال بعض الحكماء: «من كان همه ما يدخل في جوفه فقيسه ما يخرج من
جوفه».

واللهزمتان: عظمان دبتان⁽⁴⁾ في اللحيين تحت الأذنين جمعها الشاعر بإرادة ما فوق الواحد،
وبإرادتهما مع حواليهما⁽⁷⁾ تغليبا، وأوله:

⁽¹⁾ في (هـ): «اسنة».

⁽²⁾ في (ب): «خيرهم».

⁽³⁾ في (ب): «أن».

⁽⁴⁾ بعده في (ب): «شبهه».

⁽⁵⁾ في (ب): «يكسب».

⁽⁶⁾ قوله: «فانبتان» سقط من (1)، (ب)

⁽⁷⁾ في (1): «حوالهما»، ولي (ب) «جوهها».

(1) (2) (3) (4) (5) (6) (7)

وكنت أرى زيدًا كذا قيل سببًا

لوى بمعنى أظن⁽²⁾ وزيدًا مفعول ثانٍ له وسببًا ثالث، وكما قيل: معترضة ليهوز في «أنه»
الكسر على أنه جملة واقعة بعد إذا «أن»⁽³⁾ الفجائية والفتح على أنه مفرد واقع مبتدأ
عذوف الخبر أي: إذا ثبت أنه عبد القفا واللهزام.

(ويذكرك) أي: ولأجل⁽⁴⁾ «إن» المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها التصويب في محل
الرفع، لأنها كالمعلم لأن ماقدتها التأكيد.

(وجاز العطف على): محل

(اسم «إن» المكسورة لفظًا)؛ نحو: «إن زيدًا قائم وعمرو».

(لوحتكمنا): وهي التي بعد العلم فإنها وإن كانت مفتوحة في معنى المفرد فإنها⁽⁵⁾ في حكم
للكسورة لسدّها⁽⁶⁾ مسد الجزأين حيث قامت مقام مفعولي «علمت»؛ نحو: «علمت أن

زيدًا قائم وعمرو».

(بالرفع): الباء بمعنى «مع» أولللملابسة؛ أي: جاز العطف ملتصقًا بالرفع.

(فنون الفتوحة): حال أي متجاوز عن المكسورة⁽⁷⁾ إذ لم يبق مع الفتوحة معنى الابتداء بل
هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ فاسمها كبعض حروف
الكلمة. وقيل: «أن» الفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل.

(يطلق: إن زيدًا قائم وعمرو)، و: «علمت أن زيدًا قائم وعمرو».

(وتشترط): في جواز العطف على الاسم بالرفع.

(نظم الخبر لفظًا): كالمثال المذكور

⁽¹⁾ التي من بحر الطويل، وهولاء نسبة في كتاب سيبويه (3/ 144)، والمقتضب (2/ 351)، والأصول في النحو (1/ 265)، والخصائص لابن جني (2/ 401)، وصدوه من شواهد الكافية هنا كما تقدم.

⁽²⁾ يحله في (ب): «خبره مفعول ما لم يسم فاعله»

⁽³⁾ قوله: «أن» سقط من (ي).

⁽⁴⁾ يحله في (هـ): «إن».

⁽⁵⁾ في (ب): «ولكن».

⁽⁶⁾ في (ب): «لله»

⁽⁷⁾ في (ب): «(ي): «الفتوحة».

«أو تقديراً»؛ يعني: يشترط في المطف على اسم أن تقدير مضي الخبر⁽¹⁾؛ نحو:

وَأَنَا كَاغْلَمُوا أَمَا وَأَنْتُمْ
بُغَاءٌ مَا يَهْنَأُ لِي شَيْئًا قِي

أي: أنا بقاء وأنتم بقاء.

عِلَاقًا لِلْكُوفِيِّينَ؛ فإنهم لم يشترطوا مضي⁽³⁾ الخبر متمسكين بنحو:

وَأَنَا كَاغْلَمُوا أَمَا وَأَنْتُمْ
.....
.....
.....
.....⁽⁵⁾

إلى آخره⁽⁴⁾. وسيبويه: حل على تقدير الخبر⁽⁵⁾.

وَأَلَا أَمْرٌ: في الجواز بدون مضي [116/ب] الخبر.

(لكونه)؛ أي: اسم «إن».

(مَنْشَأَ)؛ كما في البيت وكقولته تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى

[المائدة: 69] يحلف قولة {والصابئون} على عمل {الذين} قبل مضي، لخبر عند بناء الاسم

وهو اللذين.

عِلَاقًا لِلْعَمُودِ وَالْكَسَائِي؛ لأنهما فرقاً بين الاسم العرب والمبني في ذلك فأجازا في المبني

قبل مضي الخبر، وشرطاً في العرب مضيه والظاهر أنه مذهب الفراء والإطلاق مذهب

الكسائي؛ كما هو مذكور في كتب النحو⁽⁶⁾

⁽¹⁾ قوله «يعني يشترط في المطف على اسم أن تقدير مضي الخبر» سقط من (هـ)، (ي)، والبيت من (ب).

⁽²⁾ البيت من بحر الوافر، وهو بشر أبي خازم في ديوانه (ص 165)، وهو له في: كتاب سيبويه (2/ 156)،

وشرح أبحاث سيبويه لأبي محمد السيرافي (2/ 14)، وتخليص الشوهد لابن هشام الأصباري (ص 373)،

والمقاصد التحوليد المني (2/ 748)، وبلاسة في: الأصول في النحو (1/ 253)، والمفصل للزغشري

(ص 394)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 51).

⁽³⁾ في (ي): «معنى».

⁽⁴⁾ قوله: «ألك آخره سقط من (ب)

⁽⁵⁾ انظر قول سيبويه والكوليين في: كتاب سيبويه (2/ 156)، والأصول في النحو (1/ 253)، والمفصل

للزغشري (ص 394)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 51).

⁽⁶⁾ انظر قول الكسائي والفراء وتوخم ذكر المرد هـ في: الأصول في النحو (1/ 252، 253)، وشرح كتاب

سيبويه (2/ 482)، وإتصاف في مسائل الخلاف (1/ 151) [م: 23]، والبدع في علم العربية لابن الأثير

(1/ 548)، وشرح المفصل لابن عيش (4/ 542)، وشرح ابن مسعود على الجمل (1/ 450)، وشرح

التسهيل لابن مالك (2/ 51)، والتأويل والتكميل (5/ 7).

(في بطل: إِنَّكَ وَزَيْدٌ فَأَعْيَانِ): بتجوز الحمل على عمل اسمها قبل مضي الخبر لكون الاسم ومور الكاف ميبثاً.

(وَلَكِنْ كَذَلِكَ): أي: مثل «إن» في جواز الحمل على عمل اسمها، ولذلك أي: ولأجل «إن» الكسورة لا تغير⁽¹⁾ الجملة و⁽²⁾ المفتوحة تحملها بمعنى المقرد.

(وَلَاكَ وَعَلَتْكَ اللَّامُ): أي: لام الابتداء.

(نَحْ الْكُسُورَةِ): لأن اللام إنما يدخل لتأكيد الجملة والكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المقرد؛ نحو: «إن زَيْدًا لَقَامٌ»⁽³⁾.

(فَوْنَهَا): أي: دون المفتوحة.

(عَلَى الْخَيْرِ): يتعلق بـ «دخلت» فكان حقها أن تدخل أول الكلام لكن لما كان معناها مومئياً⁽⁴⁾ أعني التأكيد وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأحروها وصدروا إن

ترجيحاً للعامل منهما على ما ليس بعامل فأدخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم⁽⁵⁾ أو متعلقه المتقدم⁽⁶⁾ أو الاسم المنفصل بالخبر. وذلك عند كونه ظرفاً متقدماً لا غير أو:

(الاسم) إِنْكَ فُصِّلَ يَتَنَّهُ: أي: بين الاسم.

(وَيَتَنَّهُ): أي: بين «أن» بظرف وهو خبر متقدم؛ نحو: (ورن من شيعته لإبراهيم) [الصفات:

[83]

(أَوْ عَلَى مَا يَتَنَّهُمَا): أي: بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه؛ نحو: «إن زَيْدًا لَعَامَكَ أَكَلٌ».

⁽¹⁾ بطله في (هـ): «معنى».

⁽²⁾ بطله في (ب): «أن».

⁽³⁾ في (هـ): «علماء».

⁽⁴⁾ بطله في (هـ): «أن».

⁽⁵⁾ في (ب): «الاسم».

⁽⁶⁾ قوله: «المتقدم» سقط من (أ)، (هـ).

⁽⁷⁾ في (ي): «على الاسم».

(وتختلف الكسورة): الحمزة لتقل التشديد وكثرة⁽¹⁾ الاستعمال،

(تكثر منها)، أي: الكسورة بعد التخفيف

(اللام)، جبر النقصان أحلت أو أحملت، أما في الإحمال فللتفريق بين المخففة والناية وأما في الإحمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها في الإحمال لحصول الفرق بالعمل، وقال ابن مالك: يلزم اللام مع الإحمال خوف اللبس، وذلك في المبني⁽³⁾ والمقصود واللام⁽⁴⁾ لام الابتداء، وعند أبي علي وأتباعه ليست هذه⁽⁵⁾ لام الابتداء ولا لوجب⁽⁶⁾ التعليق في: «إن علمتم⁽⁷⁾ زيدًا لقائما»، ولا دخلت في ما لا يدخله⁽⁸⁾ لام الابتداء؛ نحو:

.... إن فككت نسلمًا⁽⁹⁾

والجواب: أن التعليق إنما يوجب⁽¹⁰⁾ لودخلت على المفعول⁽¹¹⁾ الأول، وهما ليس كذلك ونحو:

⁽¹⁾ في (ب): «وكثر»

⁽²⁾ قوله: «في» سقط من (هـ).

⁽³⁾ في (ي): «المبني».

⁽⁴⁾ قوله: «والمقصود واللام» في (ب): «والمقصود»

⁽⁵⁾ بعده في (ب): «اللام».

⁽⁶⁾ في (ب): «يوجب».

⁽⁷⁾ في (ب): «علمتم».

⁽⁸⁾ في (ي): «يدخل».

⁽⁹⁾ جزء بيت من بحر الكامل لماكة ست ريد روي لزير رضي الله عنه، والبيت بنعامة:

باللذاتك إن فككت نسلمًا كَيْتَ عَيْتِكَ عَيْتُةُ كَيْتُ

ومعناها في: الأعمى للأصفهاني (18/ 11)، والمقاصد النحوية لبدر العيني (2/ 278)، وشرح النصريح على التوضيح (1/ 231)، وشرح شواهد المفتي (1/ 71)، وليت بلا نسبة في: الجمل في النعم لتسريب للخليل بن أحمد (ص 279)، والأصول في السحر (1/ 274)، واللامات للزجاجي (ص 116)، والمفصل للزخشري (ص 395)، وشرح ابن عصفور على جمل الزحاحي (1/ 438)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 32)، والجنى الداني في حروف المعاني لابن لم قاسم (ص 208)، وسبأني قريباً في كلام المصنف

⁽¹⁰⁾ «إنما يوجب» في (ب): «إن يجب»

⁽¹¹⁾ قوله: «المفعول» سقط من (هـ)

..... إن كُلتَ مُستلماً
شاذ.

«وَيَجُوزُ الْغَاوَةُ»؛ عن العمل غالباً نحو: (وإن كل لا جميع لدينا محضرون) [يس: 32]، ويجوز إعمالها؛ نحو: (وإن كلا لا ليؤتينهم ربك أصالهم) [هود: 111]، بتخفيف «إن»، وعند الكوفيين يجب إلغاؤها والآية حجة عليهم⁽¹⁾.

«وَيَجُوزُ دُخُولُهَا»؛ أي: «إن»⁽²⁾ بعد التخفيف.
«على فعل من أنثال مبتدا»⁽³⁾؛ كـ «إن وعلمت وأخواتهما»؛ لتلا يخرج بالكلية عن أصلها، وحيتل⁽⁴⁾ لا يلزم اللام إن كان ذلك الفعل دعاء؛ لأن الدعاء لا يدخل⁽⁵⁾ «إن» النافية فلا ليس⁽⁶⁾.

«عجلاً»؛ أي: يخالف هذا القول (للكوفيين)؛ في تعميم أي: في تعميم دخول على كل فعل، أوفي الدخول على كل فعل، وتمسكوا بقوله:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ كُلتَ مُستلماً
كُنَيْتَ حَلِيكَ عَقُوبَةَ الْمُتَعَمِّلِ⁽⁷⁾

ويقوله: «إن ثم نك كنفك، وإن ثم نك لهبة»⁽⁸⁾، وذلك عد البصرية شاذ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ انظر رأي الكوفيين ومناقشته في: شرح كتاب سيبويه (2/ 465)، ولانصاف في مسائل الخلاف للأبازي (1/ 159) [م: 24]، والبدیع فی علم العربية (1/ 557)، والتبيين عن مذاهب التعويين للمكبري (ص 348) [م: 53]، والللباب في حلل البناء والإعراب (1/ 221)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 545)، وأما ابن الحاجب (1/ 164)، وشرح السهيل لابن مالك (2/ 33)، وشرح الكافية الشافية (1/ 505)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (4/ 1680).

⁽²⁾ قوله: «إن» سقط من (ب).

⁽³⁾ بعده في (ب): «نحو».

⁽⁴⁾ قوله: «لا» سقط من (ا)، (هـ).

⁽⁵⁾ بعده في (هـ): «عليه».

⁽⁶⁾ في (هـ): «يلزم لليس».

⁽⁷⁾ تقدم توثيق البيت قريباً.

⁽⁸⁾ من أقوال العرب الشرقية، وهو في: شرح الفصل لابن يعيش (4/ 546)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1274).

⁽⁹⁾ تقدم توثيق المسألة قريباً.

(وتخفف المفتوحة فكتمل): «أن» المفتوحة بعد التخفيف إبقاء لعملها لقوة شبهها بالأفعال

(لهم ضمير ثانٍ مقدّر كذاخل): «أن» المفتوحة بعد التخفيف.

(على الجمل مطلقاً)⁽¹⁾ سواء كانت اسمية أو فعلية ورشد أعمالها

(لهم ضمير): أي: لي غير ضمير الشأن؛ نحو:

ولو أنك لي يوم الرّحاء سألتي لولا أنك لم أبعث وأنت صديقي⁽²⁾

(وتلزمها): أي: «أن» المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة⁽³⁾.

(مع القمل): أي⁽⁴⁾: مع ظرف أي عند دخولها على الفعل المتصرف [117/ب] بخلاف (أن

ليس للإنسان إلا ما سعى) [النجم: 39]. و {وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ...}

[الأعراف: 185].

(السقن): نحو: (علم أن سيكون منكم مرضى) [الزمل: 20]

(السوق): نحو:

واعلم فاعلم المراء تنفعه أن سوف يأتي كل ما قدورا⁽⁵⁾

(لو قد): نحو: (يعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم) [الجن: 28].

(لو حرف التثني): نحو: (ألا يرون ألا يرجع إليهم) [طه: 89]. ومع⁽⁶⁾ الاسمية⁽⁷⁾ يجوز

التصدير بلا: نحو: «أشهد أن لا إله إلا الله»، وبيادة الشرط؛ نحو: «علمت من أن ضريك

⁽¹⁾ في (ب): «دخولاً مطلقاً أوزماتاً مطلقاً»

⁽²⁾ البيت من بحر الطويل، وهو يدون نسبة في: شرح كتاب سيرة السيراتي (2/ 469)، والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 166) م [24]، والبيان عن مسائل التومين (ص 349) م: [53]، والمجاوب في حل الباء وإعراب (1/ 220)، وشرح الفصل لابن يعيش (4/ 545)، ورتشاف الضرب (3/ 1275)، والتذليل والتكميل (5/ 160)، والمقاصد النحوية (2/ 775).

⁽³⁾ قوله: «كونها مقرونة» في (1)، (ي) «كونه مقرونة»

⁽⁴⁾ في (ي): «أو».

⁽⁵⁾ البيت من بحر الكامل، وهو يدون نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 377)، والتذليل والتكميل (9/ 200)، ومستي اللب (ص 520)، وتجهيد الفتوح لناصر الجيش (5/ 2350)، والمقاصد النحوية (2/ 776)، وشرح شذور اللهب للجوهري (2/ 513)، وشرح الأشموسي على ألفية ابن مالك (1/ 322).

⁽⁶⁾ بعد في (ب): «غير»

⁽⁷⁾ في (1)، (ب): «الفعلية».

⁽⁸⁾ في (ب) «التصور»

أخبريه»، أو: «ب «كم» نحو: «علمت أن كم غلام لي»⁽¹¹⁾، ويجوز التحرز⁽²⁾ عن ذلك،
لحوقه⁽³⁾.

في فنية كُشِبُوا الحِلْبُ قَدْ عَلِمُوا أن هالك كلُّ من يحفى ويتعل⁽⁴⁾
(وكان للشبيه)، نحو: «كان زيدا الأسد»، وقد يكون للشكيب؛ نحو: «كانك شمسي»،
(ولتحقق)؛ «كان»

(تألفي): عن العمل؛ نحو:

وَصَنَرَ شَرْقَ اللَّوْنِ كَالِ ثَلَاثَةِ حَقَائِدِ⁽⁵⁾

على الألفصح، [ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن كان المفتوحة المخففة قالوا

ويجوز أن لا يقدر لعدم الداعي إليه]⁽⁶⁾.

(ولكن لا لاشتدادك)؛ أي: لطلب درك⁽⁷⁾ السامع يدفع ما عسى أن يتوهمه⁽⁸⁾ وهي مفردة،

وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا وإن» المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصلها «لا

كان» فنقلت كسرة الهزة إلى الكاف وحذفت الهزة.

(تَوْسُطُ): خبر مبتداً محذوف

⁽¹⁾ قوله: «غلام لي» في (ب): «غلامي»

⁽²⁾ في (ب): «التجرده»

⁽³⁾ في (هـ): «قول الشاعر».

⁽⁴⁾ البيت من بحر المزج، وهو لا نسبة في: الكتاب (2/ 135)، والأصول في البحر (1/ 246)، والديع في

(3/ 9)، والأصول في البحر (1/ 239)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 41)، وشرح الكافية الشافية (1/

559)، وتخليص الشواهد (ص 382)، والمقاصد النحوية (2/ 759)

⁽⁵⁾ البيت من بحر المزج، وهو لا نسبة في: الكتاب (2/ 135)، والأصول في البحر (1/ 246)، والديع في

علم العربية (1/ 562)، وشرح المفصل لابن يعيش (4/ 565)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 45)،

والسمعة في شرح الملحة (2/ 537)، وارتشاف الضرب (3/ 1278)، وتخليص الشواهد (ص 389)،

والمقاصد النحوية (2/ 770)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 324).

⁽⁶⁾ قوله: «ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن كان المفتوحة لمخففة قالوا ويجوز أن لا يقدر لعدم

الداعي إليه» سقط من (أ)، (هـ)، (ي)، والبيت من (ب).

⁽⁷⁾ في (ي): «إدراك».

⁽⁸⁾ في (ب): «يتوهم»

(يَنْ كَلَامَيْنِ مُتَشَابِهَيْنِ تَقِيًّا أَوْ⁽¹⁾ إِتِبَاثًا مُتَقِيًّا)؛ سواء كان النفي لنفيًا، نحو: «جاءني زيد لكن صرًا لم يحضر»، أو لا، نحو: «زيد حاضر لكن صرًا مسافر».

(وَيُخَفَّفُ): «لكن».

(كَلَامَيْنِ)؛ عن العمل، والأخفش ويونس أجازا إصاها⁽²⁾ غففة، ولا أعرف له شاهدًا كذا في الشرح⁽³⁾.

(وَيُخَوِّرُ مَعَهَا)؛ أي: مع «لكن» مشددة أو مخففة.

(الْوَاوُ)؛ وهي عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى.

(وَكَيْتَ لِلتَّمْنَى)؛ نحو:

أَلَا كَيْتَ الشَّبَابُ يَتَوَدُّ يَوْمًا فَأَخْبِرُهُ بِمَا قَعَلَ الْغَيْبُ⁽⁴⁾

(وَأَجَاوَزَ الْقَرَاءَ: كَيْتَ زَيْدًا قَالِمًا)؛ ينصب، جزأين.

(وَتَعَلَّلَ لِلتَّرْجِي)؛ نحو: «لعل زيدا، عالم⁽⁵⁾»، والفرق بين التمني والترجي أن التمني مستحيل

ومستبعد جدًا⁽⁶⁾ والمرجو يمكن جدًا

(وَتَعَلَّلَ الْجُرُيَهَا)؛ أي: بـ «لعل»؛ نحو:

⁽¹⁾ في (ب)، (هـ): «و»

⁽²⁾ في (هـ): «عملها».

⁽³⁾ أي شرح ابن الجاحب على كاتبه، ويظهر رأي الأخفش ويونس في شرح المفصل لابن يعيش (80 / 8)، وشرح شذور الذهب للجورجري (2 / 509)، ومعجم المراجع (1 / 143).

⁽⁴⁾ البيت من بحر الوافر، وهو لا سعة في السبع في علم العربية (1 / 562)، وشرح المفصل لابن يعيش (4 /

534)، وشرح التسهيل لابن مالك (2 / 9)، وشرح الكافية الشامية (1 / 516)، واللمعة في شرح اللغة

(2 / 540)، وارتشاف الضرب (3 / 1241)، والتذيل والتكميل (5 / 22)، وشرح الشاطبي على الألفية

(2 / 310)، والغايد النحوية (2 / 719).

⁽⁵⁾ في (ي): «قالم»

⁽⁶⁾ قوله: «جدًا» ليس لي (1)، (ب).

لَعَلَّ أَمِي الْفُجَارِ بِكَ قَرِيبٌ
 وفي بيان المتعلق حيثلو إشكالاً.
 (1)

(1) مجهز بيت من بحر الطويل، لكتب بن سعد الفريدي يرمي أخاه أبا الفوار، والبيت بنصه:
 نَفَلْتُ: أَدْعُ الْفُجَارِ وَأَزْفَعُ الصُّوْتُ لَانِيَا
 وهو له في الفضليات (ص 270)، ونوادير أبي زيد الأنصاري (1/ 21)، ويدون نسبة في اللامات للزجاجي
 (ص 136)، وشرح كتاب مسيوه للسرواني (3/ 139)، والبلدح في علم العربية لأبي الأثير (1/ 565)،
 وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 426)، وإتليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (5/ 181)،
 والخص الداني لأبي أم قاسم (ص 584).

[باب: الحروف العاطفة]

(الحُرُوفُ العاطِفَةُ: الواوُ والفاءُ وتُسمَّى واوًا وفاءً وتُقلَّ وتُكونُ): لُغَمُ الواوُ لوكونها اسمًا [1/118] في بابِ العطف، ولوكونها⁽¹⁾ لطلق الجمع وأعطىها بذكر ما يشاركها في الجمع، ثم قدم منها⁽²⁾ الفاء على ما للتراخي والتدرج، وأخر «حتى» لأنها للتدرج فعطىها التأخير ثم ذكر ما لأحد الأُمُور؛ وهي: «أوَّامًا وآمَ وتُسمَّى عطف ما للتثني والإسراب والاستدراك فأعروف.

(قَالَ الرَّيْزِيُّ الْأَوَّلُ لِلْجَمْعِ): بينَ المفردين في كونهما مستدين، أو مستنكًا إليهما، أو مفعولين، أو حالين، ولخوذلك وبين⁽³⁾ الجملتين في حصول مضمونيهما؛

فإن قلت: يعلم حصول مضمونيهما بلا عطف أيضًا فما فائدة العطف.

قيل: الجملة الثانية بـ «لا» عطف يحتمل كونها بدلًا، وكون الأولى غير مقصودة أو غلطًا فالواو مفيد⁽⁴⁾ النص على كونهما مقصودين وعدم كون الأولى غلطًا.

(قَالُوا): للجمع.

(مُتَّفَقًا لَا تَرْتِيبَ فِيهَا)⁽⁶⁾، وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ): مع الوصل⁽⁸⁾.

(وَتُسمَّى بِظَلْمًا): أي: مثل الفاء في الترتيب

(بِمَهْمَلَةٍ): أي: مع مهملة، ومنها يفهم الوصل الذي في الفاء.

⁽¹⁾ في (هـ): «وكونها».

⁽²⁾ في (ب): «فيها».

⁽³⁾ في (ب): «أوَّيين».

⁽⁴⁾ في (ي): «بقيد».

⁽⁵⁾ يعله في (ب): «الفاء للتفسير».

⁽⁶⁾ في (هـ): «ههلا».

⁽⁷⁾ يعله في (ب): «أي الواو».

⁽⁸⁾ يعله في (ب): «للمجمع».

(وَحَتَّى يَطْلُهَا⁽¹⁾): في الترتيب، لكن الترتيب ليها⁽²⁾ معتبر بحسب الدهن لا الخارج، بأن يكون تعلق ما تعلق به⁽³⁾ حتى بما قبلها أقرب، وأولى عند الدهن من تعلقه بما بعدها وإن كان في الخارج متأخرًا نحو: «مات كل أب لي حتى آدم».

(وَمَنْطُولُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتَّبِعِهِ): حقيقة؛ نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو حكمًا؛ نحو: «نمت البارحة حتى الصباح»؛ فإنه قريب من متبوعه.

(لِيُثَبِّتَ): هذا العطف.

(قُوَّةٌ): في المعطوف، نحو: «قدم الجيش حتى الأمير».

(أَوْضَعْتُهَا): نحو: «قدم الحاج⁽⁴⁾ حتى المشاة»، والظرف يتعلق بمفهوم الكلام كأنه قال: يعطف بها جزء من المتبوع⁽⁵⁾ ليفيد قوة أضعفًا، لأن عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تأكيدًا، وتخصيص بعض الأجزاء بالتأكيد دون بعض لا يكون إلا بتحقيق يميز له عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالًا في ثبوت الحكم فيه من قوة أضعف، ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة أو الضعف⁽⁶⁾ في تحمل تلك النسبة وهذا عما هو ملحوظ⁽⁷⁾ في وضعه؛ إذ «حتى» وضعت للتدرج؛ أي: ليعطف بها جزء من المتبوع لإفادة هذا الغرض، وهذا وإن كان يتأثر في الواو وغيرها أيضًا لكن لم يقصد في وضعها، وإذا أفاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة إنادها [ب/118] ما هو في حكم الجزء حكمًا⁽⁸⁾.

(وَأَوَّلًا وَأَمًّا⁽⁹⁾ يَأْخُذُ الشَّيْئَيْنِ): أو الأشياء.

(1) يملأه في (ب): «أي في مثل ثم»

(2) قوله: «فيها» سقط من (ل)، (ي)

(3) قوله «ما تعلق به» في (هـ): «تعلق تعلق الفعل قبل».

(4) في (ب): «الحجاج».

(5) في (ب): «متبوعه».

(6) قوله: «أو الضعف» في (ل)، (هـ)، (ي): «والضعف»، والثبت من (ب) وهو الأشبه.

(7) في (ل)، (ي): «ملحوظة»، وفي (ب): «ملحوظ»، والثبت من (هـ)

(8) قوله: «حكمه» ليس في (هـ).

(9) قوله: «وأم» سقط من (هـ).

(منهتًا): غير معين.

والفرق بين «أوأمّا»: أنك في «أما» نبي⁽¹⁾ أول كلامك على الشك وفي «أو» تبدئ على القطع، ثم يظهر الشك. ولفرق آخر، وهو أن نحو: «أو» بمعنى «إلى» وإلى ونحوه. أيضًا للإصراب، نحو: قوله⁽²⁾ تعالى (منة ألف أويزيديون) [الصافات: 147]، ومعنى الإصراب في كلام الله تعالى أن الأول كان إخبارًا على ما عند الناس، فأصرب عما تغلط فيه الناس من عددهم. وقال: {أويزيديون} أي: أرسلنا إلى جماعة عددهم عند الناس مئة ألف أويزيديون⁽³⁾ وليس كذلك؛ بل يزيديون. وكل أو⁽⁴⁾ في غير الموجب، نحو: (لا تطلع منهم آتًا أوكفورًا) [الإنسان: 24] على أصلها⁽⁵⁾، والعموم مستفاد من وقوع الاستفهام في سياق النبي⁽⁶⁾.

(قام الفصل): احتراز⁽⁷⁾ عن المقطعة.

(لأنّمة ليمزّة الاستفهام)، ولو تقديرًا؛ نحو:

فوالله ما أفري وإن كنت فاريا
(عليها) أي: تقرب «أم» الفصلة وتتصل بها دون⁽⁸⁾ المزمزة؛ لأن المزمزة عريضة في الاستفهام.

⁽¹⁾ في (ي): «نبي».

⁽²⁾ قوله: «على» ليس في (ب).

⁽³⁾ حشوقوله في (ب): «يقوله».

⁽⁴⁾ في (ل)، (هـ): «عدد».

⁽⁵⁾ قوله: «أويزيديون» سقط من (ب)، (هـ)، (ي)، ونسبت من (ل).

⁽⁶⁾ قوله: «وكس أو» في (ل)، (ي): «وأو».

⁽⁷⁾ في (ب): «الأصل».

⁽⁸⁾ قوله: «وقوع الاستفهام في سياق النبي» في (ب) «وقوعها في سياق النبي أو الاستفهام».

⁽⁹⁾ في (هـ)، (ي): «احتراز».

⁽¹⁰⁾ البيت من بحر الطويل، وهو لمصر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص 266)، وهو له في: كتاب سيويه (3/

175)، والمقتضب (3/ 294)، والمصل بلزخشري (ص 428)، وشرح شواهد النبي (1/ 31)، والقاصد

النحوية للبلد العتي (4/ 142).

⁽¹¹⁾ يملء في (ب): «هل لأن».

«أَحَدُ الْمُسْتَوِينَ»^(١)؛ والأمر الآخر يلي

«الْمُسَوَّة» أي: حمزة الاستفهام، نحو: «أرجل في الدار أم امرأة»، و: «أعرب زيناً»^(٢) أم
أكرم».

يَعْدُ ثُبُوتُ أَخْرَجْنَا» أي: أحد الأمرين عند التكلم^(٣).

(الطلب): متعلق يليها.

(التعيين ومن ثم): أي: ولأجل «أم» المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الحمزة

(لَمْ يَجُزْ): تركيب

(رَأَيْتَ زَيْنًا أَمْ عَمْرًا)؛ حيث لم يل أحد المستويين الحمزة؛ لأن المستويين زيد وعمر، ولم
يليهما أحدهما بل ولي^(٤) رأيت وهوليس المستويين وقال سيبويه وهو جازر حسن وأزينا^(٥)
رأيت أم عمراً أحسن ولعله اعتبر المعنى إذ المعنى رأيت زيناً أم رأيت عمراً.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنها طلب التبيين.

(كَانَ جَوَابَهَا) أي: أم المتصلة

(بِالْتَّعْيِينِ)؛ فيقال: في جواب «أرجل في الدار أم امرأة رجل»، أوقال امرأة بتعيين أحد
الجنسين، أو ينفى كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد التكلم بتحقيق أحدهما.

(فَوْنٌ تَمَّ أَوَّلًا وَلَمْ يَنْقَطِعْ)؛ كـ «بَلَّ» وَالْمُسَوَّة» أي: للإصراب عن الأول مع الشك في
الثاني.

(يُطْلَى): تركيب^(٦).

(أَنَّهُ) أي: هذه القطعة^(٧).

^(١) في (هـ): «المساوين»

^(٢) في (أ)، (هـ): «زيد».

^(٣) في (ب): «التكلم»

^(٤) في (ب): «يلي».

^(٥) قوله: «رأيت وهوليس المستويين وقال سيبويه وهو جازر حسن وأزينا» سقط من (ب)

^(٦) يعله في (هـ): «هذا القطع».

^(٧) قوله: «أي هذا القطعة» سقط من (هـ)

«لَا يَلْزَمُ أَمَّ شَاءَ» أي: بل أهمي شاء وهي الاستغهام المستأنف، فلا يلزم حذف [1/119] الإنشاء على الإخبار أو المعطف⁽¹⁾ بالثاني، لأنه لما أحسب من الأول وشك في الثاني كأنه قال بعد قوله إنها لإبيل ليست كذلك وشك فيها فيها فقال أم شاء⁽²⁾، أي: أهمي غير شاء أم شاء⁽³⁾، فيؤول⁽⁴⁾ على هذا الوجه إلى المتصلة من حيث المعنى.

وكلمة «إِنَّمَا قَبِلَ»: ظرف «لازمة».

«المنطوق عليه»: بها

«لازمة»، استعمالاً

«مع إيناء» نحو: «جاءني بما زيد وأما عمرو»؛ لوضعها بين أول الكلام على الشك، وقد يقدر نحو⁽⁵⁾:

لَيْلِمُ يَنْقَارُ قَدْ تَقَادَمَ هَيْهَنًا وَأَمَّا بِأَمْزَاتِ أَلَمُ خَيْالِهَا⁽⁶⁾

أي: إما يبدار⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قول: «أو المعطف» سقط من (هـ).

⁽²⁾ في (ي): «شاء».

⁽³⁾ قوله «أم شاء» سقط من (هـ).

⁽⁴⁾ في (هـ): «فتأول»، (ي): «فتأول».

⁽⁵⁾ بعله في (هـ): «قوله».

⁽⁶⁾ البيت من بحر الطويل، وهو مختلف فيه، فهو لذي الرمة في ملحقات ديوانه (2/ 1902)، ونسبه ابن مالك في شرح صعدة الحافظ (ص 642)، والمعنى في المقاصد النحوية (5/ 23)، والسيوطي في شرح شواهد المعنى (1/ 193)، وللقزويني في ديوانه (2/ 71)، ونسبه له ابن جني في المصنف (3/ 115)، وابن يعيش في شرحه على الفصل (5/ 23)، وله أرلذي الرمة في خزنة الأدب للبغدادي (11/ 76)، ودون نسبة في شرح ابن صفود على جمل التوحيدي (1/ 233)، وارتشاف الضرب (5/ 2422)، والجزى الداني لابن لم قاسم (ص 533).

⁽⁷⁾ في (ي): «بدارها وأما بأمواته».

(جائزاً مع أو)، أي: إما مع⁽¹⁾ «أو»؛ فيجوز أن يعمل كذلك بتصدير إما قبل المطلوب عليه بها، وبهذا يجعل دالة على صروض الشك، ونذهب أبو علي⁽²⁾؛ إلى أن «إما» ليست بمعاطفة لتخدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه وأجيب بأن: «إما» المتقدمة ليست بمعاطفة والواو زائدة لتأكيد المعطف لجريتها غير عاطفة أيضاً وجبت لقارنتها غير العاطفة في التركيب⁽³⁾ بخلاف «لكن» و«لا» لنفي الحكم عن مفرد بعد ربحه للمتبع، فلا يجيء إلا بعد الإيجاب ولا يعطف بها إلا الاسم وعطف لمضارع بها نادر قليل؛ إذ هو موضوع لعطف الفردات⁽⁴⁾.
(وتل)؛ للإضراب وهو جعل الأول موجباً أو غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل أن يكون صحيحاً أو غلطاً كأنه غير مذكور أصلاً، وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق، وفي غير الموجب اختلاف؛ «فما جائني زيد بل عمرو»؛ معناه: بل جاءني عمرو. وقيل: «بل ما جاء عمرو»⁽⁵⁾.

(ولكن)؛ للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيًا أو إثباتًا من حيث المعنى كما مر في «لكن» المشددة.
(لأخذهما)؛ أي: لأحد الأمرين.

⁽¹⁾ قوله: «مع» ليس في (ب)، (ي)، والثبت من (هـ).

⁽²⁾ هو العارسي، وهو في المسائل البصريّة (1/ 231)، وفيه: «ومثل الواو في هذا الفاء في جواب «إما» إلا ترى أنها وإن كانت غير عاطفة فإنها لا تكون إلا تابعة على حد ما تكون في المعطف».

⁽³⁾ قوله «غير المعاطفة في التركيب» في (هـ): «في لترتيب غير المعاطفة»

⁽⁴⁾ انظر المسألة تفصيلاً في التعليقة على كتاب سيويه للفراسي (1/ 185)، وصر صراحة لإضراب لاين جملي (2/ 288)، وشرح الفصل لاين بعيش (5/ 23)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجائي (1/ 233)، وشرح التسهيل لاين مالك (3/ 366)، وارشفد لغريب (5/ 2422)، والجنى الداني لاين أم قاسم (ص 533)، ومعني اللبيب (ص 87)، وتهدب القواعد لناظر الجيش (7/ 3478)، وجمع المراجع (3/ 209).

⁽⁵⁾ في (هـ): «جائني».

(مَنْبَتًا، وَلَكِنْ لِّلْزِمَةِ لِلتَّقْيِ) ومي تقيضه لا حيث لزمه سبق الإيجاب؛ نحو: «جاءني زيد لا عمرو»، واستعمالاً مثاله: «ما جاءني زيد لكن عمرو»؛ فتنفي مجيء زيد بابق بحاله لم يكن الحكم به غلطاً منك، وإنما جئت بـ «لكن» دفعاً لتوهم المخاطب بأن عمرواً لم يجيء أبداً⁽¹⁾.

◆◆◆◆◆

(1) انظر تفصيل ذلك في: المنتصب للمبرد (1/ 4، 12، 107)، والأصول في النحو (2/ 57)، وشرح المقدمة الحسية (1/ 262)، وتوجيه اللمع لابن الحجاز (ص 288)، وشرح القفص لابن يعيش (4/ 560)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 241)، واللمعة في شرح اللمعة (2/ 700)، والكتاش في فني الصرف والنحو (2/ 106)، وارتشاف القريب (4/ 1975)، وبلقي الداني لابن أم قديم (ص 589)، ومعني اللبيب (ص 383)، وتجهيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3484)، وشرح الشاطبي على الألفية (5/ 69)، وجمع المراجع (3/ 209).

[باب: حُرُوفُ الثَّيْبِ]

(حُرُوفُ الثَّيْبِ: أَلْ وَأَمَّا وَهَاءُ، هـ «ألا»، و«أنا» لتوكيد مضمون الجملة يبدأ بهما الكلام لإيقاظ⁽¹⁾ السامع⁽²⁾ يتمكن الجملة في ذهنه، ويبتذلان على الجملة خبرية أو طلبية: أمراً أو نهياً أو استظهاراً أو تمييزاً أو غير ذلك دون المفرد بخلاف «ها» فإنها تدخل المفردات [119/ب]، وتكثر في أسماء الإشارة ويفصل بينها وبين اسم الإشارة إما بالقسم؛ نحو: «ها بالله ذا» و«ها لعمرى ذا»، وإما بضمير المرفوع المفصل؛ نحو (ها أنتم أولاء) [آل عمران: 119]، وإما بغيرهما فقليل؛ نحو:

..... قُلْتُ لَهُمْ: هَلَّا لَهَا مَا وَدَّاهَا⁽³⁾

⁽¹⁾ في (ب). «لا يغافل».

⁽²⁾ يعمده في (ب): «وتثيبه».

⁽³⁾ عجز بيت من بحر الطويل للبيد بن ربيعة رضي الله عنه، والبيت بتمامه:

وَتَحْنُ أَقْسَمْتُكَ أَلَّا يَسْتَقْبِلَ نَيْكًا قُلْتُ لَهُمْ: هَلَّا لَهَا مَا وَدَّاهَا

انظر: ملحق ديوان لبيد رضي الله عنه (ص 360)، وهو به في شرح كتاب سيبويه للسرياني (3/ 108)،

وشرح القفص لابن بعيش (5/ 43)، وخراتة الأدب لبندادي (5/ 461)، ودون نسبة في: القفص (2/

323)، وصر صناعة الإعراب لابن عبي (2/ 27)، والتعليق على كتاب سيبويه للفارسي (1/ 343)،

وشرح السهيل لابن مالك (1/ 245)، وشرح الرضي (2/ 483)

[باب: حُرُوفُ التَّنَادُؤِ]

(حُرُوفُ التَّنَادُؤِ: يَا أَهْمُنَا): خبر مبتدأ محذوف⁽¹⁾، أي: هي أهمها والجملة معترضة، ونال الزمخشري: هي للبعيد⁽²⁾، وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء.

(وَأَيَّا وَهَيَّا): للبعيد: أي: هما للبعيد⁽³⁾، والجملة معترضة.

(وَأَيَّي وَالتَّنَوُّةُ): هما للقريب، و«وا» للتنبيه، وقد يستعمل للتنداء.

⁽¹⁾ قوله: «خبر مبتدأ محذوف» سقط من (أ)، (هـ).

⁽²⁾ انظر: الفصل في صنعة الإعراب (ص 413)، وعبارته فيه: «هي يا وأَيَّا وهَيَّا وأَيَّي والحزرة وروا ثلاثاً الأول لتنداء البعيد أو من هو يترك من تائم أو ساء، فإذا تودي بها من عداهم فلمحرص المنادي على إقبال المدحوظية ومقاطعة لا يدعو له».

⁽³⁾ يعله في (ب): «أَيَّي على للبعيد».

[باب: حُرُوفُ الإِيجَابِ]

(حُرُوفُ الإِيجَابِ): لو أريد بالإيجاب إيجاب الشيء السابق لم يتناول «نعم ونحوها»، ولو أريد إثبات ما قبلها أي تليده: تحديه كما هو ⁽¹⁾ نفيًا أو إيجابًا لم يتناول «بلى» والظاهر أنه سماها إيجابًا تليديًا، وإلا فنعلم ⁽²⁾ ضرورة لما سبق إيجابًا ⁽¹⁾ أو نفيًا.

(نعم وبلى وأجل وأي): ⁽⁴⁾، ⁽⁴⁾، ⁽⁴⁾، ⁽⁴⁾، بالفتح والكسر.

(وَأَيُّ كُنْتمْ) ⁽⁵⁾: وفيها أربع لغات: «نعم» بفتح العين، ⁽⁶⁾، و: «نعم» بكسر العين، و: «نعم»

بكسر تين، و: «نعم» بفتح النون وقلب العين حاء.

(مَقْرُوءٌ) أي: ⁽⁷⁾ حقيقة.

(لَمَّا سَبَقْنَا) ⁽⁸⁾: إثباتًا أو نفيًا ⁽⁹⁾، ولم يعلل التصديق ما سبقها لأن التصديق إنما يكون للخبر،

و«نعم» بمعن القسمين الخبر والاستفهام فهي في جواب «أقام زيد» بمعنى: قام زيد، وفي

جواب «الم يتم زيد» بمعنى ⁽¹⁰⁾: لم يتم، و«بلى» في جوابه بمعنى: قام زيد بمعنى بلى في

جواب (الست بربكم) [الأمراف: 172]: أنت ربنا، ولو قيل: في موضع «بلى» هنا نعم

لكان كثرًا وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما ⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ قوله: «هو» ليس في (أ)، (ي).

⁽²⁾ بعده في (ب): «ليست لإيجاب الشيء السابق بل هي»

⁽³⁾ قوله: «إيجاب» سقط من (ب)

⁽⁴⁾ بعده في (ب)، (ي): «بكسر الحزة وسكون الهمزة»

⁽⁵⁾ بعده في (ب) «الهاء للتخفيف»

⁽⁶⁾ في (ب): «هالفتحتين».

⁽⁷⁾ قوله: «أي» ليس في (هـ)

⁽⁸⁾ في (هـ) «سبق»

⁽⁹⁾ بعده في (ب): «غيرًا أو استفهامًا».

⁽¹⁰⁾ قوله: «معنى» سقط من (هـ)

⁽¹¹⁾ انظر قول ابن عباس في تفسير الطبري طبعه محمود شاكر رحمه الله (1/3 / 224)، والدر المنصور للمصنفين (1/456)،

والباب في علوم الكتاب لابن حادل (2/216) وقال «قال ابن عباس لو قالوا: «نعم» لكفروا، يريد أن الشيء إذا أحبب ب «نعم» كان تصديقًا له، فكأنهم اتفروا بأنه ليس برهم، هكذا يفترونه من ابن عباس، ولله نظر - إن صح هذا - وذلك أن هذا الشيء صلا مفرورًا، فكيف يكفرون بتصديق الطبري؟ وإنما المانع من جهة اللغة، وهو أن الشيء مطلقًا إذا قصد إيجابه أحبب ب «بلى» وإن كان مفرورًا بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تليديًا لجواب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جهات المتكلم إلا في شعر»

وقيل: يجوز استعمال «نعم» أيضاً بعملها تصديقاً للإيجاب المستفاد من إنكار النفي، ولابد هذا القول ما أورد⁽¹⁾ في حديث الطائفة من قولها⁽²⁾ «نعم» بعد قوله عليه السلام: «لو كان على أهلك دين ففقهه أنا كان يُقبل ويكفى». قالت: نعم. فقال النبي عليه السلام «فدين الله أحق»⁽³⁾، فإنه إيجاب للقبول لا تصديق للنفي، وقد اشتهر هذا في العرب، كما في «الشرح»⁽⁴⁾.

(وَلَيْ مُخَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ)، أي: ينقضي⁽⁵⁾ النفي السابق وجعله إيجاباً غيراً أو استثناءً، فلا يقع بعد الإيجاب ولا بعد النفي تصديق النفي⁽⁶⁾ بل يجعله⁽⁷⁾ إيجاباً وشكاً استعمالاً لتصديق الإيجاب؛ نحو قوله:

وَقَدْ بَعْدَتْ بِالْوَصْلِ يَنْفِي وَيُعْطَا
أي: ليعمدن⁽⁸⁾ بالنون الحقيفة.

(وَأَيُّ إِبْتِاثٍ)، أي: [120/1] حرف مثبتة.

⁽¹⁾ في (هـ): «ورده».

⁽²⁾ في (ي): «قولنا».

⁽³⁾ قوله: «قالت نعم فقال النبي عليه السلام فدين الله حق» ليس في (أ)، (ب).

والحديث أخرجه الترمذي في سنن (118/5)، وفي سنن الكبرى (3605) من حديث عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، وانظر طريقه في المسند، لجامع محمود خليل (9/18).

⁽⁴⁾ أي: شرح المصنف رحمه الله، وهو مفقود.

⁽⁵⁾ في (ب): «يختص».

⁽⁶⁾ قوله: «النفي» سقط من (ب).

⁽⁷⁾ في (أ)، (هـ): «يعملها».

⁽⁸⁾ البيت من بحر الطويل، وهو يدون نسبة في شرح الرضي (4/428)، وخزانة الأدب للبغدادي (11/210)، وقال: «وهذا البيت لم يعرفه ولم أنظره إلا في هذا الشرح، والله أعلم.

لَمَّا تَعَنَّيْنَا مَا خَوَّرَ غَمْرَيْنِ جَتْنِيزِ بَلَى إِنَّ مِنْ زَاوِ الْقُبُورِ لَيَتَعَنَّيْنَا
وعلى فهذا البيت لم يستشهد به أحد قبل الرضي، فيما يرى البغدادي، وأما أنا فقد استشهدت في ترجمه فلم انظر إلا بهذا الذي بسطته هنا، والله أعلم.

⁽⁹⁾ قوله: «أي ليعمدن» سقط من (هـ)، (ي).

(يُضْمَرُ) ⁽¹⁾الاستفهام؛ وذكر بعضهم أنها مجرى لتصديق ⁽²⁾الحبر أيضاً، وفكر ابن مالك أن

«أي» بمعنى «نعم» ⁽³⁾وهذا هائل لما ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله

(وتأنيدها القسم)؛ أي: لا يستعمل إلا مع القسم؛ فيقال: «أي والله» و: «أي وربي» ⁽⁴⁾ولا

يصرح فعل ⁽⁵⁾القسم بعدها؛ فلا يقال: أي أنست بربي، وبي: أي ما الله ذاك؛ إذا تجرد عن

هاء التثنية وجوه ثلاثة ⁽⁶⁾: حذف الياء للساكين وتحريكها والجمع بين الساكين مبالغة في

الحفاظة على حرف الإيجاب بصون آخرها من التحريك والحذف، وإن كان يلزم اجتماع

الساكنين على غير حدة لكونهما في الكلمتين إجراءً لها مجرى ⁽⁷⁾كلمة واحدة وهذا ⁽⁸⁾أيضاً

من خصائص لفظ الله.

(وَأَجَلَ وَجَيَّرَ) ⁽⁹⁾وَأَن تُصَلِّقَ لِلْمُجَرِّ؛ سواء كان الخبر ⁽⁹⁾موجباً أو منفياً ولا يقع بعد الاستفهام

وسافر ما فيه معنى الطلب وقد جاء «أن» لتصديق الدعاء أيضاً؛ نحو قول ابن الزبير ⁽¹⁰⁾لمن

قال «لئن الله ناقة حملتي إليك» «أن وراكبها»؛ أي: لئن الله تلك الناقة وراكبها، وهذا

خلاف ما ذكره المصنف من كون أن تصديقاً ⁽¹¹⁾للمخبر ⁽¹²⁾. وقوله:

⁽¹⁾ يعله في (ب)، (ي): «حرف».

⁽²⁾ «نعمي» لتصديق في (ب) «خبر التصديق»

⁽³⁾ انظر: شرح التسهيل له (4/ 109، 110).

⁽⁴⁾ في (ل)، (ي): «ربي».

⁽⁵⁾ في (ل)، (ب)، (ي): «الفعل»، والثبت من (هـ).

⁽⁶⁾ قوله: «ثلاثة» سقط من (ب)، (هـ)، (ي)، والثبت من (ل).

⁽⁷⁾ يعله في (ب): «لها».

⁽⁸⁾ في (ب): «هو».

⁽⁹⁾ قوله: «الخبر» سقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ هو عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنه ومن أبيه

وانظر قوله في: حروف المعاني والصفات (ص 56)، وشرح المقدمة الحسية لابن بابشاذ (1/ 265)، وشرح

الفصل لابن عيش (2/ 99)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 33)، والنذيل والتكميل لأبي حنيفة (5/

129)، ومطلي اللبيب (ص 57).

⁽¹¹⁾ في (ب)، (ي): «تصديق».

⁽¹²⁾ في (ب): «للمخبر».

ح ينكتي والونه
تدرك تيرت، فلت: إله⁽¹⁾

يكثر التوازي في العصور
ينقلن شبهة لاد علا
يحتل أن يكون للتصديق والماء ماء السكت، ويحتل أن يكون من الحروف المشبهة والماء
مسير⁽²⁾ مخلوف أي أنه كذلك.

●●●●●

(1) البيان من بحر مجروء الكامل، وهو لمجد الله بن تيس الرقيت في ديوانه (ص 66)، وموله في: شرح أبيات
سهره لأبي محمد السبراني (2/ 375)، وشرح الرضي (4/ 431)، وشرح شواهد المعنى (1/ 126)،
وعزائة الأوب للبغدادى (11/ 213)، ويدون نسبة في: الكتاب (1/ 475)، واللمع في العربية لابن عتي
(ص 56)، وشرح القفص لابن عتيش (2/ 359)، وأمالى ابن الحاجب (1/ 354)، ومعنى اللبيب لابن
منام (ص 57).
(2) يعله في (ب)، (ح)، (ي): «والخبر».

[باب: حُرُوفُ الزِّيَادَةِ]

(حُرُوفُ الزِّيَادَةِ)؛ أي: التي من شأنها أن تقع زيادة⁽¹⁾ لأنها لا تقع إلا زائدة وسميت حروف الصلة أيضاً، وفائدتها: في الكلام التأكيد أو ترين النظم أو كلاهما وسميت زائدة؛ لكونها زائدة على أصل المعنى.

«أَنْ وَإِنْ وَمَا وَلَا وَمِنْ وَآلِئَاءِ وَاللَّامُ، فَإِنَّ مَعَ مَا الثَّانِيَةِ»؛ أي: زيادة «أَنْ» حاصلة مع ما الثَّانِيَةِ كثيراً لتأكيد النفي⁽²⁾، ويجوز في «مَا وَلَا» عند إرادة اللفظ الحكاية والإعراب، وحيث يَضَعُ بزيادة ألف مفعولة⁽³⁾ مفعلة للمساكين.

(وَقُلْتُ)؛ أي: زيادتها مجذوف لمضاف من الضمير أو⁽⁴⁾ الضمير صائد إلى زيادتها؛ إذ التقدير: قلت زيادة «إِنْ» حال كونها مصاحبة.

(مَعَ): ما (المَصْدَرِيَّةُ)؛ نحو: «انتظر ما إِنْ جِلسَ القاضي»⁽⁵⁾.
(وَكَلَّمَا): عطف على⁽⁶⁾ المَصْدَرِيَّةِ؛ نحو⁽⁷⁾: «لَمَّا أَنْ قَامَ زَيْدٌ قَمَتَ»⁽⁸⁾، والكثير بعد «لَمَّا» زيادة «أَنْ».

(وَأَنْ) مَعَ لَمَّا؛ أي: أَنْ المَفْتُوحَةُ الزائدة كاتبة مع لَمَّا؛ نحو: (فلما أَنْ [120/ب] جاء البشير) [يوسف: 96]

(وَتَيْنَ لَوْ): عطف على «لَمَّا».

(وَالْقَسَمُ)؛ نحو: «والله أَنْ لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَمَتَ».

⁽¹⁾ في (ب)، (هـ): «زائدة»، ويحذف في (هـ): «أي شأنها الزيادة».

⁽²⁾ قوله: «لتأكيد النفي» سقط من (هـ).

⁽³⁾ في (ي): «مفعولة».

⁽⁴⁾ في (هـ): «إِذْ»

⁽⁵⁾ يحذف في (ب): «انتظر مدة جلوس القاضي».

⁽⁶⁾ يحذف في (هـ): «ما».

⁽⁷⁾ قوله: «نحو» سقط من (ب).

⁽⁸⁾ قوله: «قمت» ليس من (أ)، (هـ).

⁽⁹⁾ يحذف في (ب): «المفتوحة».

(وتلقت): زيادتها أو هيبة⁽¹⁾ «أن» الزائدة.

(مع الكاف): أي: كاف التشبيه⁽²⁾، لمقول الشاعر⁽³⁾:

.... كان ظبية
....⁽⁴⁾

وقد يزداد مع حرف الإنكار، نحو: «أزيد ضريته»، وليست «أن»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: (وإن

مسي أن يكون) [الأعراف: 185]، و: (والواستقاموا) [البقر: 16]، و: «أمراته»⁽⁶⁾ إن لم

زائدة كما توهم بعضهم بل الأولان مختلفان، والثالثة⁽⁷⁾ مفسرة.

(و) يراذ (ما مع إذا): أوزادة «ما» كاتمة مع «إذا»، نحو: «إذا ما تخرج أخرج».

(وكفى): نحو: «متى ما تذهب أذهب»⁽⁸⁾.

(وأي): نحو: (أيما ما تدهوفله الأسماء الحسنى) [الإسراء: 110].

(وأيي): نحو: «أيتما تجلس اجلس». ومع «أيهان» قليل.

(ويأن): نحو: «إن ما انطلقت انطلقت»⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ في (هـ): «أي»، وفي (ي): «أقل».

⁽²⁾ قوله: «أي كاف التشبيه» سقط من (د)، (هـ).

⁽³⁾ قوله: «لمقول الشاعر» ليس في (د)، (ب)، (ي)، والمثبت من (هـ).

⁽⁴⁾ قوله: «كان ظبية» سقط من (ي).

ومما جوزه بيت من بحر الطويل ومختلف في سبب، كما سيأتي، والبيت بتمامه:

توأتا تولىنا يوتجو مقسّم
كان ظبية تنظر إلى ذروق السلم

ومواظفت بن صريح الشكري في الكتاب (2/ 134)، وتخلص التواجد (ص 390)، وله أرملاء بن أرقم في

المقاصد النورية (2/ 301)، ولبلقاء بن أرقم في الأصميات (ص 157)، والمقاصد النورية لبشر العتي (4/ 384)،

وشرح التصريح على التوضيح (1/ 234)، ولأحمد بن أرقم بن علباء في شرح شواهد المعنى (1/ 111)، ولأرقم بن

عليه في شرح أبيات سيويه (1/ 525)، ولزيد بن أرقم في الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 202)، ولأحمد بن

أولبلد بن شهاب الشكري أولاس أصرم الشكري في غزواته الأدب (10/ 411)، ويبدون نسبة في: كتاب سيويه

(3/ 165)، والمخضب (1/ 308)، ورسر صناعة الإعراب (2/ 683)، وسقط اللاتي لأبي حيد البكري (ص 829)

⁽⁵⁾ قوله: «أنه» ليس في (د)، (هـ)، (ي)، والمثبت من (ب).

⁽⁶⁾ في (ب): «مولوت».

⁽⁷⁾ في (ب)، (هـ): «والثانية».

⁽⁸⁾ يعله في (ب): «بعض متى تذهب أذهب».

⁽⁹⁾ كلمة: «انطلقت» الثانية سقطت من (ب).

(مترجماً)، أي حال كونها ذوات شرط أدوات شرط أو وقت (عادة الشرط، وهي قيد بجميع ما ذكر لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط.

(و) منع (يعطى شرطاً أو لا)؛ نحو: (لبسا رحمة من الله أنت لهم) [آل عمران: 159]، و: (وما عطيتناهم آخر لو) [نوح: 25].

(وقلت): زيادة مكانية⁽¹⁾.

(منع المكافئ): نحو: «لا سيما زيد»؛ أي لا سيما: «فغصبت»⁽²⁾ من غير ما جزم⁽³⁾؛ و: (مثل ما أنكم تعطون) [الذاريات: 23].

(وَلَا): كانت

(منع الواو): العاطفة

(يَعْنِي النَّفْيَ)؛ نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، ولومعنى؛ نحو: (غير المنقوب عليهم ولا الضالين) [القائمة: 7]، وكذا النهي⁽⁴⁾؛ نحو: «لا تضرب زيدا ولا عمرا»

(وَيَعْنِي): عطف على قوله «مع الواو» لا على قوله «بعد النفي» لفساد المعنى

(أَنَّ الْمُصْطَرَفِيَّةَ)؛ نحو: قوله تعالى (ما منعك أن تسجد إذ أمرتك) [الأعراف: 12]؛ أي: أن تسجد.

وقلت أي قل عجمي لا الزائدة أو زيادة لا

(قَالَ أَقْسِمُ⁽⁵⁾)؛ نحو: (لا أقسم بيوم القيمة) [القيامة: 1] و: (لا أقسم بهذا البلد) [البلد:

1]، والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية؛ بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم.

⁽¹⁾ في (هـ): «هـ».

⁽²⁾ قوله: «فغصبت» سقط من (أ)، (هـ).

⁽³⁾ من أقوال الرب؛ انظره في كتاب سيبويه (2/ 305)، ولفصل للرخشري (ص 424)، والبدیع في علم العربية (2/ 426)، وشرح الرضي (4/ 436).

⁽⁴⁾ في (ب): «النفي».

⁽⁵⁾ يعده في (ب): «قال».

⁽⁶⁾ في (أ)، (هـ): «القسم».

⁽⁷⁾ في (هـ): «ص».

(وتنزلت): زيادتها؛ أي: عجزت الزيادة كأنه

(مع الضم)؛ نحو⁽¹⁾:

«لم يترك لأحور سوى وما شقور»⁽²⁾

أي: في بحر الحلاك. و: «ذهب بالليل وما علم».

(ومين والياء واللام): الزائدة

تقدم وتكرها؛ أي: ذكر زيادتها في باب «حروف الجر».



⁽¹⁾ يمد في (هـ): «قول الشاعر».

⁽²⁾ البيت من مشطور الرجز، وهو للمجاج في ديوانه (20 / 1)، وهو في الجمل في النعمانوسوب للخليل (ص 319)، والمفصل للزحشري (ص 424)، والأزمية (ص 154)، والأشياء والنظائر في النعمانوسوب للخليل (164)، وخزانة الأدب (4 / 51)، ويدون نسبة في: المحصن لابن جني (2 / 479)، وشرح الرضي (2 / 164)، والكاش في فني الصرف والنحو (2 / 113).

[باب: حُرُوفُ التفسير]

«حُرُوفُ التفسير: أي؛ وهو تفسير لكل مبهم مفرد؛ كـ «جاء زيد أي أبوعبد الله»، أو جملة، كقولته⁽¹⁾:

وَمَوْعِدَتِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنْتَ مَلَانِيَّةٌ
وَإِنْ وَأَنْ⁽²⁾ مُخَصَّصَةٌ بِهَا؛ أي: بفعل.

(في مَعْنَى الْقَوْلِ): ظرفية اعتبارية أو على القلب ولا يقع بعد صريح القول⁽³⁾ ولا بعد «ما» ليس بمعناه بل ما كان بمعناه؛ كالأمر والنداء والكتابة ونحوها، ويشترط⁽⁴⁾ أن يكون ما بعدها غير متعلقة بما قبلها بنحوه أو عمل؛ [1/121] فقولته (وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) [يونس: 10] ليست فيه مفسرة⁽⁵⁾ لكون ما بعدها خبراً⁽⁶⁾ لما قبلها، ونحو قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) [المائدة: 117] تفسير للأمر لا للقول والفعل، قيل: إن «إما» حذف منه مفعول عام وهي تفسيره، أو ينزل منزلة اللازم المحتاج إلى التفسير؛ فمعنى قوله: (وناديتهم أن يا إبراهيم) [الصافات: 104]؛ أي: وناديتهم بشيء أولفظ هو قولنا يا إبراهيم، أو يقال: معنى {ناديتهم} قلنا⁽⁸⁾ النداء فاحتاج إلى بيان المنادى له ففسره مستأنفاً فقال أن يا إبراهيم. وقد يذكر المفعول العام؛ نحو: «كتبت إليه ما ينفعه أن قم»، و: «أمرته

⁽¹⁾ في (هـ): «حُرُوفُ الشاعر»

⁽²⁾ البيت من بحر الطويل، وهو بدون نسبة في الفصل للزخري (ص 427)، ولينابيع في علم العربية لابن الأثير (2/ 435)، وشرح الرضي على الكافية (4/ 438)، وتذكر لنحاة لأبي حيان الأندلسي (5/ 81)، والجنس الداني لابن أم قاسم (ص 233)، ومعنى اللبيب (ص 106)، وجمع الموامع (2/ 331)، وخزانة الأدب (11/ 225).

⁽³⁾ في (هـ): «فلان».

⁽⁴⁾ في (ب): «الفعل»، وقوله: «صريح القول» في (هـ): «القول الصريح».

⁽⁵⁾ في (هـ): «بشرط».

⁽⁶⁾ في (ب): «مفردة».

⁽⁷⁾ في (1)، (11): «غير».

⁽⁸⁾ في (1)، (11): «قلنا».

بما ينتج به أن آمن بالله»، وبحقوقه تعالى (وأوحينا إلى أمك ما يؤمن أن القلمية في التابوت)
(طه: 39) ⁽¹⁾.

■ ■ ■ ■ ■

⁽¹⁾ انظر تفصيل المسألة في: الجمل في التعليل لسبوت للخليل (ص 306)، والكتاب لسبوت (3/ 163)،
والنقص (2/ 80)، والفصل للزغشري (ص 428)، والبدع في علم لعمية لابن الأثير (2/ 436)،
وشرح السهيل لابن مالك (4/ 9)، وشرح الرضي (2/ 164)، والكناش في فني الصرف والنحو (2/ 113)،
وارتشاف الحرب لأبي حيان (3/ 1275)، والتلليل والتكميل له (5/ 161)، والجنى اللاني لابن
لم قاسم (ص 218)، ومعني اللبيب (ص 638).

[أب: الحُرُوفُ المصدرية]

«حُرُوفٌ»^(١) المَصْدَرُ، أي حروف تحمل الجملة مصدرًا لا لإضافة بادئ ملابسة (ما وأن) وقد جاء «كي ولو» مصدرين في بعض الاستعمالات (فالأولان) أي: «ما وأن».

(المبطلية): وهذا عند سيويه، وجوزه غيره^(٢) بعد ما المصدرية الاسمية أيضًا كقول^(٣) أفتان وأسك كالتغام المخلي^(٤)

وأما «أن»^(٥) ففعلها^(٦) فعل متصرف لا غير ماضيًا أو مضارعًا، وأجاز سيويه كونه أمرًا ونهيًا.

(وأن للاشئبية) أي للجملة الاسمية خاصة إلا إذا^(٧) خففت أو كفت بـ «ما»، فيجوز فيها الإلغاء ويعمل في جزئها^(٨) ويجعلها مصدرًا وقد عرفت كيفية ذلك^(٩)

◆◆◆◆◆

^(١) في (ب): «جعل الجملة».

^(٢) انظر قول سيويه في: الكتاب (1/ 116)، وأما قول غيره فأنه السير في ذلك في شرحه على كتاب

سيويه (1/ 447) وفيه: «و» ما «وما بعدها من الابتداء والخبر بمعنى المصدر، كما تكون هي وما بعدها من

الفعل بمعنى المصدر، وكما تكون «أن» الشدة وما بعدها من الاسم والخبر بمعنى المصدر، فيكون تقليده

«بعد إشياء وأسك التغام»، كما لو قلت: «بعد ما أتبه رأسك التغام» كان تقليده: بعد إشياء رأسك

^(٣) في (هـ): «كقول الشاعر».

^(٤) البيت من بحر الكامل، وهو للبرار الأسدي في ديوانه (ص 461)، وهو له في كتاب سيويه (1/ 166)،

وإصلاح النطق طيبة شاكر وعارون (ص 45)، والأزمية (ص 89)، ولسان العرب (1/ 261) (ع ل ق)،

ويدون نسبة في القنضب (2/ 54)، والبديع في علم العربية (1/ 541)، وشرح المفصل لابن بهيم (5/ 68)،

وشرح الكتابة الشافية لابن مالك (2/ 1026)، والتذيل والتكميل (11/ 108)، ومحمد القواعد (2/ 762)

^(٥) بعده في (هـ): «المصدرية».

^(٦) في (ي): «يفعلها»

^(٧) بعده في (ب): «جعلت»

^(٨) في (ب): «جزئها»

^(٩) «كيفية ذلك» في (هـ): «كيفية».

[بها: حُرُوفُ التَّخْفِيفِ]

(حُرُوفُ التَّخْفِيفِ): أي: حروف تدل على التخميس على العمل الآتي، وإذا دخلت على الماضي أدوات التقديم والتوبيخ على ما فات.

(عَلَا وَلَوْ وَلَوْهَا وَلَوْهَا وَلَوْهَا مَذَرُ الْكَلَامِ) لدلائلها على أحد أنواع الكلام فتصدر للدال من أول الأمر⁽¹⁾ على أن الكلام من ذلك النوع.

(تَبَارَئْتُهَا الْيَعْلُ لَفَطًا) نحو: علًا تعرب زيدًا⁽²⁾.

(لَوْ تَقْدِيرًا) نحو: «علًا» زيدًا تعربه، وقد جاء الأسبعية بعدها في الضرورة، نحو قوله:

إِنِّي فَعَلًا نَفْسٌ لِي شَفِيعَتُهَا⁽³⁾

■ ■ ■ ■ ■

⁽¹⁾ قوله: «الأمر» سقط من (1)، (هـ).

⁽²⁾ «علًا تعرب زيدًا» في (هـ) «زيدًا تعربه»

⁽³⁾ قوله: «علًا» سقط من (هـ)

⁽⁴⁾ البيت من بحر الطويل، وهو مختلف في نسبه؛ فهو مجنون ليس في ديوانه (ص 154)، ولا ابن الدمية طيبة راتب الشافعي في مدقق ديوانه (ص 206)، ولا إبراهيم الصولي في ديوانه (ص 185)، وللمجنون، أول ابن الدمية، أول الصمة ابن عبد الله الشبيري في: المقاصد النحوية للبدار العملي (3/ 416)، وشرح شواهد المتن للبطوني (1/ 221)، وبدون نسبة في: ليدع في علم العربية لابن الأثير (1/ 74)، وشرح ابن مسعود على جمل الزجاجي (2/ 443)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 114)، ومعني اللبيب (ص 103)، وفي المصادر كلها: «ونبت» بدلًا: «أرسلت»

[حرف التوقيع]

(حرف) (1) التوقيع: قد، أي: يكون ما بعدها متوقفاً، كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير ويتظرو: «قد ركب الأمير»، وقد يحذف الفعل بعد «قد» نحو قوله:

أَزَلْتُ الشَّرْحَ خَيْرَ الْوَكَايَا لَمَّا نَزَلَتْ بِرَحَائِكَا وَكَأَنَّ قَدْرَ (2)

أي: كان قد زالت فحذفت الماضي دلالة الكلام عليه وهو «لما نزل».

(وعمي في المضارع للتقليل): [121/ب] أي: لتقليل الفعل، نحو: «إن الكدوب قد يصدق»، وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح، نحو: (قد يعلم الله الذين) [النور: 63]،

وقوله

قَدْ أَزَلْتُ الْقُرُونُ مُصَغَّرًا أَتَابِلَهُ

(3)

(1) في (هـ): «حروف»

(2) البيت من بحر الكامل، وهو لتأنيبه اللباني في ديوانه (ص 89)، وهو له في شرح كتاب سيبويه (1/ 142)، والبدیع في علم العربية (1/ 620)، وشرح التسهيل لابن مالك (4/ 109)، ولقاصد النعوية للبدوي العيني (1/ 80)، وشرح شواهد الغني (1/ 490)، ويدون نسبة في: القنص (1/ 42)، وسر صناعة الإعراب (1/ 334)، وسنني اللبيب (ص 342).

(3) صدر بيت من بحر السبيط مختلف في نسبه، كما سيأتي، والبيت تمامه:

قَدْ أَزَلْتُ الْقُرُونُ مُصَغَّرًا أَتَابِلَهُ كَأَنَّ الْوَايَةَ سَجَّثَتْ بِغُرُضَاوِ

وهو لعبد بن الأبرص في ديوانه (ص 64)، وشرح أبيات سيبويه لأبي عماد السيرافي (2/ 368)، وخزنة لأدب (11/ 253)، وللهدلي في: كتاب سيبويه (4/ 224)، والأزمية (ص 212)، وشرح الفصل لابن يمين (5/ 93)، ولسان العرب (3/ 347) (لقد)، والجنى الثاني لابن أم قيس (ص 259)، ولهما في: شرح شواهد الغني للسيوطي (1/ 494)، والدور للوايع (5/ 128)، ويدون نسبة في: القنص (1/ 43)، وتذكر النحاة لأبي حبان الأندلسي (ص 76).

باب: حروف الاستفهام

«حرفاً الاستفهام»: سقطت نون التنبيه بالإضافة، والاستفهام: طلب الفهم.

«الهمزة وصل لهذا صنف الكلام»: ولا يتقدمها ما في حيزهما لأنها بدلان على أحد أنواع الكلام وهو الاستفهام فتصدران للدلالة من أول أمر أن الكلام من ذلك النوع وبذلكلان

على الجملة⁽¹⁾ الاسمى والفعلية.

(قول): في الاسمى.

(أزيد قائم): وفي الفعلية: «أقام زيد».

(وكذلك هل): «زيد قائم»، و: «هل قام زيد»

(والهمزة أعم تصرفاً): من «هل» و«تصرفاً» تميز، ولكم كان أصم، لأنها تدخل على الاسم⁽²⁾ عند وجود الفعل في الكلام دون «هل» لكونها⁽³⁾ في الأصل؛ بمعنى قد⁽⁴⁾ المختصة

بالفعل فإذا وجدت تذكرت العهد⁽⁵⁾ السابق وحت⁽⁶⁾ إليه ولم يدخل⁽⁷⁾ بغيره بخلاف ما⁽⁸⁾ إذا

لم تجده⁽⁹⁾ فإنها تصير وتدخل عنه فلا يجوز: «هل زيد خرج»، و: «هل زيداً ضربت»⁽¹⁰⁾

بمخلاف: «هل»⁽¹¹⁾ زيد قائم» ومن حيث إنها تستعمل في الإنكار أيضاً دون «هل»، وإنها⁽¹²⁾

تستعمل مع «أم» مطرداً، وهل لا تستعمل إلا شاذاً، ومن حيث إنها تدخل على الحروف

⁽¹⁾ قوله: «الجملة» ليس في (أ)، (هـ)

⁽²⁾ في (ب): «الاسمية»

⁽³⁾ في (هـ): «لأنها»

⁽⁴⁾ قوله: «قد» سقط من (هـ)

⁽⁵⁾ في (هـ)، (ي): «المحل».

⁽⁶⁾ في (ب): «حت».

⁽⁷⁾ في (ب)، (ي) «يتصل»، (هـ) «تقتنع»

⁽⁸⁾ سقط من (ب).

⁽⁹⁾ في (ب): «يوجد».

⁽¹⁰⁾ في (ي). «خرجت».

⁽¹¹⁾ قوله: «هل» سقط من (ب).

⁽¹²⁾ في (هـ): «والها».

المعاطفة وتدفعها هي بخلاف «هل» وذلك لأن الهمزة أصلاً في الاستفهام وأخصر من هل

فهي بكثرة الاستعمال اليق.
(تقول): جملة متأنقة.

(أريدك عذرت): ولا تقول «هل زيداً ضربت»؛ حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف: «هل زيد قائم».

(وأخضرت زيداً): والحال أنه هو أخوك بمعنى إنكار ضرب زيد في حال الأخوة ولا تقول: «هل تضرب زيداً».

(وهو أخوك)؛ لأن «هل» لا تستعمل للإنكار.

(ولأريد منك أم عذرت): لا تقول: «هل زيد عندك أم عمرو»؛ لأن لم لا تقابل إلا الهمزة.
(و: أتم إذا ما وقع أتم به) [يونس: 51]: إلا⁽¹⁾ بدخول الهمزة على «ثم» المعاطفة ولا تقول: «هل ثم»؛ أي: إذا كان⁽²⁾ وقت العذاب وقع أتم إذا ما وقع أتم به وحيث لا ينفع الإيمان.

وأعلم أنه: إذا دخلت الهمزة على المواضع فصاحب «الكشاف»⁽³⁾ حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو: (أوكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم) الآية [البقرة: 100] وذكر الشارح أنها ليست بمعاطفة على محذوف، وإلا جاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه ولم [U/122] يحى منه إلا مبنيًا على كلام مقدم فجعل قوله (أوكلما عاهدوا) عطفاً على (أنزلنا) [البقرة: 99].

(و: أقمن كان على بينة من ربه) [هود: 17، ومحمد: 14]؛ أي: أقمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا فهو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر؛ أي: أقمن كان مؤمناً كمن هو كافر، أقمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا

⁽¹⁾ في (هـ)، (ي): «الآن».

⁽²⁾ في (ب)، (هـ): «حان».

⁽³⁾ هو الإمام جلال الله الزهري، والكشاف هو تفسيره للقرآن الكريم المسمى بـ «الكشاف من حقائق

خواص التنزيل»، وانظر قول به في (2/ 351).

(و) (الومن كان ميثًا فأحييناه) [الأنعام: 122]؛ لـ {من} مبتدأ خبره قوله (كمن مثله في الظلمات) والجمله معطوطة على مقدراً أي: آمن⁽¹⁾ آمن كمن لم يلا من ومن كان ميثًا فأحييناه كمن مثله في الظلمات.

(فوق حل)؛ أي: باستعمال الهمزة دون هل.

⁽¹⁾ لي (هـ)، (ي): «من».

[باب: حُرُوفُ الشُّرُوطِ]

(حُرُوفُ الشُّرُوطِ: إِنْ وَلَوْ كَأَنَّهَا لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ،) لأنها نوع من أنواع الكلام.
(قَدْ «إِنْ» لِلإِسْتِثْنَاءِ وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ الْمَاضِي،) نحو: «إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ».

(وَلَوْ مَكْنَسَةً،) أي: وَلَوْ لِلْمَضِيِّ، وَإِنْ دَخَلَ فِي لِسْتَقْبَلِ لِحُو: (لَوْ يَطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ

لَعَتَمَ) [الحجرات: 7]

(وَكَلَوْ تَمَانٍ،) أي: أَنْ وَلَوْ.

(الْفِطْلُ أَفْطًا،) نحو: «إِنْ يَكْرُمَنِي وَلَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ»

(وَلَوْ تَحْيِيوًا)،) نحو: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبة: 6]، وَ: «لَوْ ذَاتُ مَوَارِ

لَعَتَمَتِي»⁽¹⁾.

(وَمِنْ نَمٍّ،) أي: وَمِنْ أَجَلٍ⁽²⁾ أَمْتَهُمَا تَلْزِمَانِ الْفِعْلِ.

(قِيلَ: لَوْ أَنَّكَ بِالْفَتْحِ، يَأْتِيهِ فَاعِلٌ،) أي: لَكُونَهُ فَاعِلًا⁽³⁾ بِاعْتِبَارِ لُزُومِ الْفِعْلِ الْحَذُوفِ بَعْدَ

«لَوْ»؛ أي: لَوِثَّتْ أَنْكَ وَقَوْلُهُ «لَأَنَّهُ» دَلِيلٌ عَلَى تَرْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ الدَّلِيلِ فَلَا يَلْزِمُ مَتَعَلِّقَانِ

مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

(وَأَلْطَلَقْتُ بِالْفِعْلِ): عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَوْ أَنَّكَ؛ أي: قِيلَ فِي خِصْرِ لَوْ أَنَّكَ انْطَلَقْتَ بِصِغَةِ الْفِعْلِ.

(مَوْضِعٌ،) أي: لِي مَوْضِعٌ⁽⁴⁾.

(مَتَعَلِّقٌ،) إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

(لِيَكُونَ): لَفِظَ الْفِعْلَ

(كَالْعَبْرِيِّ): عَنْ ثَبِتِ الْحَذُوفِ فَأَيُّرَادُ الْفِعْلِ فِي الْحَجْرِ لِهَذَا الْغَرَضِ مَرْتَبٌ عَلَى لُزُومِ الْفِعْلِ

بَعْدَ «لَوْ» وَقَوْلُهُ:

⁽¹⁾ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ، وَيُنْسَبُ إِلَى حَاتِمِ الطَّائِي، انْظُرْ فِي الْأَمْثَالِ لِأَبِي عَبِيدٍ الْقَاسِمِ (ص 268)، وَحَمْوَةُ

الْأَمْثَالِ لِأَبِي حَلَالِ الْمَسْكَرِيِّ (2/ 193)، وَأَمْثَالُ أَمَاشِي (1/ 207)، وَجَمْعُ «الْأَمْثَالِ لِلْعِيدَانِي (2/

174).

⁽²⁾ قَوْلُهُ: «وَمِنْ أَجَلٍ» فِي (1)، (هـ): «وَلَا أَجَلَ».

⁽³⁾ قَوْلُهُ: «أَيُّ لَكُونَهُ فَاعِلًا» سَقَطَ مِنْ (1)، (هـ).

⁽⁴⁾ قَوْلُهُ: «لِي» سَقَطَ مِنْ (ب).

مؤخوذها أولوان الصبح مقبول⁽¹¹⁾

الحرم بها حلة لوالها صدكت

وبصيلة الاسم عمول على تقدير ولوان الصبح أمر مقبول فالحبر جامد مقبول صلت الحبر لا غير «أن»⁽¹²⁾، «أورد» على قول البعض، وفيه أنه حينئذ يكون من باب صفت التاليف بمخالفة الجمهور، وفيه أن الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب المولوق بحريتهم لا يكون صعيثاً ولا عتثاً وإن خالف الجمهور أو الكل بل⁽¹³⁾ شاذاً

(وإن كان): الحبر.

(جامداً جامداً): وقوع الاسم.

(البصيرة): أي: العمل، نحو: «لوان زينا»⁽¹⁴⁾ الرجل، «ولوله تعالى: (ولوان ما لي الأرض من شجرة ألام) [القمان: 127].

(وإنما تقدم القسم): احتراز عن صورة التوسط في⁽¹⁵⁾ قول الكلام ظرف تقدم بتخصيص الدخول، أي: إذا تقدم القسم على الشرط⁽¹⁶⁾ داخلاً، أو الكلام وإلا فلا يصح ترك⁽¹⁷⁾ «لي» لعدم كونه زماناً ولا مكاناً مبهماً [122/ب].

(على الشرط لزوم الماضي): أي: لزم لقسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماهياً ولزم ذلك الشرط الماضي، لأنه لما انقطع عن عمله في لجواب فالتزم الماضي في الشرط⁽¹⁸⁾ لنلا يعمل فيه أيضاً ليتوافق في عدم عمل الحرف.

⁽¹¹⁾ البيت من بحر البسيط، ومولودنا كتب بن زهير من برونه الشريعة لي مدح بها لني صلى الله عليه وسلم، وهي له في ديوانه (ص 61)، قوله في جملة أشعار العرب للقرشي (ص 633)، والظرف والظرفه للقرشي (ص 135)، ودلائل الإحصاء (ص 38)، وشرح الرضي (4/ 454)، ولسان العرب (11/ 217) (نح ل ل)، وخزانة الأدب (11/ 136).

⁽¹²⁾ قوله «أن» ليس في (أ)، (هـ).

⁽¹³⁾ قوله: «بل» سقط من (هـ).

⁽¹⁴⁾ بعد، في (ي): «أخوان».

⁽¹⁵⁾ قوله: «لي» سقط من (هـ)، (ي).

⁽¹⁶⁾ في (هـ): «الشرطية».

⁽¹⁷⁾ في (ب): «الترك».

⁽¹⁸⁾ قوله: «الماضي» لأنه لما انقطع عن عمله في لجواب فالتزم الماضي في لشرط» سقط من (ب).

«نَقَطًا لَوْ مَتَّقَى»؛ يدخل «لم» على المضارع.

وَكَانَ لِلْقَسَمِ الْجَوَابُ⁽¹⁾ نَقَطًا؛ وللشرط معنى ترجيحًا للسابق مع كثرة الاستعمال

«يُطْلَى» والله إن أُنْقِطَ؛ مثال: الماضي لفظًا.

«أَوْ» إن لم تأتني؛ مثال: الماضي المعنوي.

«لَا كَرَمَتَكَ» وإن تَوَسَّطَ؛ القسم

بتقديم الشرط أو غيره؛ أي: غير الشرط

«جَازَ أَنْ يَتَّخِذَ الْقَسَمَ»؛ أو الشرط

«وَأَنْ يَلْتَمِ»؛ القسم أو الشرط؛ نحو:

«قَوْلِكَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتَيْتَنِي بِتِلْكَ»؛ بالجزم باعتبار لشرط⁽²⁾.

«وَإِنْ أَيْتَنِي فَوَاللَّهِ لَا تَيْتَنِي»؛ باعتبار القسم وإلغاء الشرط.

«وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ» كاللَّنْظَرِ؛ أي: لقسم القدر كالقسم الملقوظ أو تقدير القسم كتنفظ القسم في

اعتباره وإلغائه كما مر.

«يُطْلَى» (والله لمن أخرجوا لا يخرجون) [الحشر: 11]، وَ: (والله إن أطمعتمهم أنكم لشركون)

[الأنعام: 121]

«وَأَمَّا لِلتَّفْصِيلِ»؛ أي: لتفصيل ما أجله المتكلم، نحو قوله⁽³⁾: «جاءني إخوانك؛ أما زيد

فاكرمه وأما بشر فاهته وأما خالد فقد أعرضت عنه». وقد جاء⁽⁴⁾ للاستئناف من غير أن

يتقدمها إجمال نحو «أما» الواقعة في أوائل الكتب⁽⁵⁾.

«وَالْتَقَرُّمْ خِلَافَ قَبْلُهَا»؛ أي⁽⁶⁾ أما لتضمنها معنى الابتداء.

⁽¹⁾ «لقسم الجواب» في (ب)، (هـ): «الجواب للقسم».

⁽²⁾ يحله في (ب): «جازه».

⁽³⁾ قوله «قوله» سقط من (هـ)، وفي (ب): «قولك».

⁽⁴⁾ في (هـ): «جاءني».

⁽⁵⁾ أي: الواقعة في نولهم «أما بعد»، ومن ذلك قول العلامة القزويني: «وقد يجيء للاستئناف من غير أن

يتقدمها ما يدل على التعدد كـ (أما) الواقعة في أوائل الكلام المنقطع عما قبله، ومنها ما يأتي في أوائل الكتاب

والرسالة، ومنى كان تفصيلاً لمحل وجب تكرارها». انظر: شرح نواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة،

دار الفكر - بيروت، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: 1416 هـ - 1995 م، (ص 172)

⁽⁶⁾ قوله: «أي» سقط من (هـ).

(وَمَوْعِدٌ): من الفعل المهدوف.

(يَكُنْهَا) أي: ⁽¹⁾ بين أما.

(وَيَكُنْ فَاكِهًا) أي: فاء «أما».

(بِئْرَةٍ بِمَا فِي حَيْرَهَا) أي: حيز جوابها أوحيز فاتها وهوام مبتدأ؛ نحو: «أما زيد فمنطلق»، وإما معمول لما وقع بعد الفاء؛ نحو: «أما يوم الجمعة فزيد منطلق».

(مُتَلَقًّا) أي: زمانًا مطلقًا سواء كان ما بعد أما عما يمتنع تقدم ما في حيزه عليه أولا، وهذا مذهب البرد واختاره المصنف ⁽²⁾.

(وَيَقِيلُ مَوْ) أي: ما بعد «أما».

(مَقُولٌ): الشرط

(الْمَقُولُ)؛ فيكون «دخلًا في الشرط

(مُتَلَقًّا)؛ أي: زمانًا مطلقًا سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا.

(بِمَلِّ أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَرِيدٌ مُتَلَقًّا): بتقدير أما نذكر يوم الجمعة فزيد منطلق، ورد بآله لوجاز نصبه بتقدير نذكر لجواز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يُجَزَّ ولجواز نصب ⁽³⁾ زيد في «أما زيد فمنطلق» بتقدير مهما نذكر زيدًا فهو منطلق لكنه لم يجز

⁽¹⁾ قوله: «أي» سقط من (أ)، (هـ).

⁽²⁾ قوله: «المصنف» سقط من (ب).

ونظر قصبًا أكثر في: الكتاب (3/ 137)، والمقضب (2/ 355)، والدُّمُورُ في النحو (1/ 274)، والتعليقة على كتاب سيبويه (2/ 249)، وشرح الرضي (1/ 296)، والكتايب في فني الصرف والنحو (2/ 121)، وتهدد التواحد (4/ 2033)، وشرح الشافعي على الألفية (6/ 193).

⁽³⁾ قوله: «نصب» سقط من (ب).

(أو يحل): وهذا⁽¹⁾ قول المازني⁽²⁾.

(إن كُنَّ): ما بعد أما

(يُجَازُ التَّقديم): نحو: «أما يوم الجمعة فأما خارج».

(فحين الأول): أي: فهو من القسم الأول؛ أي: هو جزء الجزء.

(وَاللَّا): أي: وإن لم يكن جازئ التقديم.

(فحين الثاني): أي: معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزء لا امتناع

[1/23] التقديم؛ نحو: «أما زيد فأني ضارب»؛ لأن «أن» تقطع ما بعدها عن العمل فيما

قبلها، وجوز أبو العباس المبرد وجعل له «أما» خاصية تصحيح التقديم عما⁽³⁾ يمنع تقديمه⁽⁴⁾

◆◆◆◆◆

(1) في (ب): «وهو».

(2) نقل ابن السراج عن شيبه أبي العباس المبرد أنه قال «سألت أبا عثمان لم لا تقول يوم الجمعة أنك

منطلق قال: هذا يجزئه يوم - وهو قليل - على التقديم والتأخير، يجزئون. أنك منطلق يوم الجمعة، وإنما كان

الوجه. يوم الجمعة أنك منطلق لأنهم يريدون: في يوم الجمعة انطلاقك قلت ولم أجازوا: أما يوم الجمعة

فأنتك منطلق قال لأن ما بعد الفاء مبتدأ ونصب «يوم الجمعة» بالمتى الذي أحدثته أما كانه قال: مهما يكن

من شيء يوم الجمعة فأنتك منطلق وهو محذوفك زيد في الدار «اليوم» نصبت اليوم بمعنى الاستمرار في

قولك في الدار، قلت الخير كيف إنك صانع على قولك كيف أنت صانع؟ قال من أجازة في يوم الجمعة

أجازة معناها: انظر: الأصول في النحو (1/ 274)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (2/ 272)، ونهيد القواعد

(9/ 4513).

(3) قوله «فأما» في (هـ): «لأن»، وفي (ي): «فأما».

(4) انظر قول المبرد في القنطرب (2/ 354، 355) ونصه فيه زيادة بيان، وهو على السؤال الثاني: «تقول أما يوم

الجمعة فأنتك مرئجل لأن معنى أما مهما يكن من شيء فأنتك مرئجل يوم الجمعة فإما بعد الفاء يقع مبتدأ إلا

توى أنك تقول أما زيدا نصرت فأما هو على التقديم والتأخير لا يكون إلا ذلك لأن المسمى مهما يكن من

شيء فزيدا نصرت أو نصرت زيدا ولو قال فإنا أما يوم الجمعة فأنتك مرئجل جار ويكون التأخير مهما يكن

من شيء فهي يوم الجمعة رحلت فهذا تقدير ما يقع في أما والدليل على أنها في معنى الجزء لزوم الفاء

لجوابها نحو لما زيد منطلق {فأما اليم فلا تقهر} [القحس: 9]، و: {وأما شعور فهدبهم} [مصلح: 17]،

و {أما من استغنى} (5) فإنت له نصدي [حس: 5، 6] فاللمس مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه فأما

تقديرها في الكلام كله التقديم والتأخير لا يكون إلا على ذلك»

[باب: حروف الزدع]

حرف⁽¹⁾ الزدع: كلاً: الردع المنع والزجر، وهو إما المخبر⁽²⁾، لمخقولك: «كلا» لمن قال: «فلان ينفك»، أو الطالب لمخ قوله تعالى: (كلا) بعد قوله: (وب ارجعون 99) لعلي

اصل صالحة) المومنون: 99: 100، ومعنى {كلا} ليس كذلك.

(وتقد جهاء بمعنى خطأ)؛ نحو: (كلا إن الإنسان ليطغى) [المعلق، 6]، ولا يبعد حيثئذ كونه اسماً لكن النحويين اتفقوا على حرفيته؛ لكونه لتحقيق الجملة كان، ونحو: (ثم يطعم أن أزيد

(15) كلا إنه كان لأياتنا حينئذ) [المدر، 15، 16]، يشمل الوجهين كونها للردع وبمعنى «خطأ»⁽³⁾.

■ ■ ■ ■ ■

⁽¹⁾ في (ي): «حروف».

⁽²⁾ في (ب): «ردع الخبر».

⁽³⁾ انظر تفصيلاً في: شرح القصص لابن يعيش (5/ 132)، وآمالى ابن الحاجب (1/ 259)، وشرح التسهيل لابن مالك (2/ 92)، وشرح الكافية الشافية (2/ 564)، والكتاتيب في فني الصرف والسعر (2/ 122)، والتلخيص والتكميل (6/ 109)، ومنهجي اللبيب (ص 249)، ومعهيد القواعد لناصر الجيش (3/ 1536)، وشرح الشاطبي على الألفية (2/ 321)، وتعليق القواعد للدمامني (4/ 187)، وشرح التصريح على التوضيح (1/ 302).

[بَابُ: تَاءُ التَّائِيهِ السَّاكِنَةِ]

(تَاءُ التَّائِيهِ السَّاكِنَةِ): احتراز عن لتحرّكة؛ فأنه تلتحق لتائيت الاسم لا لتائيت المسند إليه (تَلْتَقِ الْمَافِي)؛ نحو: «ضربتُ وأكرمتُ»⁽¹⁾ هند⁽²⁾.

(تَائِيهِ السَّاكِنَةِ إِلَيْهِ): للاتصال بينهما؛ فإن كان ظاهراً غير حقيقي فمخير⁽³⁾
(وَأَمَّا الْبَاقِي عَلَامَةُ التَّائِيَةِ): والجمع⁽⁴⁾ في الفعل عند لفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع على نحو الحاق علامة التائيت؛ نحو: «قاموا أخواك»، و: «قاموا أخوتك»، و: «فمن أخواتك» للدلالة على أن المسند إليه مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث؛ كدلالة تاء التائيت الساكنة؛ على أن المسند إليه مؤنث⁽⁵⁾.

(فَقَصِيصٌ): أي: فهو ضعيف للزوم صورة تعدد الفاعل، وجاز ذلك في اسم الفعل؛ نحو: «هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا» بلا ضعف؛ وهذه العلامة ليست بضمير بل بحروف تزداد للدلالة في أول الأمر على أن المسند إليه مثنى أو مجموع أو مذكر أو مؤنث⁽⁶⁾؛ كـ: التائيت يدل على أن المسند إليه مؤنث ويدل عليه أنه لو كان ضميراً لامتنع الواو في غير العقلاء كـ: «أكلوني البراغيث»، والنون في المذكور العقلاء نحو⁽⁷⁾ يعصون آقاريه⁽⁸⁾

⁽¹⁾ قوله: «وأكرمت» سقط من (ي).

⁽²⁾ قوله: «وأكرمت هند» سقط من (هـ).

⁽³⁾ قوله: «من كان ظاهراً غير حقيقي فمخير» سقط من (ل)، (هـ)، (ي)، وثبت من (ب)

⁽⁴⁾ في (ب). «والجمعين في الجمعين أي جمع المذكر والمؤنث»، وقوله: «التثنية والجمع» في (هـ) «التائيت والجمعين»، «والجمع» في (ي): «أي جمع المذكر والمؤنث».

⁽⁵⁾ قوله: «على أن المسند إليه مؤنث» سقط من (ل)، (هـ).

⁽⁶⁾ قوله: «أو مجموع أو مذكر أو مؤنث» في (ل): «أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً».

⁽⁷⁾ سقط من (هـ).

⁽⁸⁾ انظر تفصيلاً في: كتاب سيبويه (1/ 19، 78)، والأصول في النحو (1/ 49)، والتعليق على كتاب سيبويه

(1/ 37)، والبلع في علم العربية (1/ 108)، وتوجيه اللمع لابن الجبار (ص 306)، شرح المفصل لابن

عبدش (2/ 296)، وشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي (1/ 199)، وشرح التسهيل لابن مالك (1/ 298)، وشرح

الكافية الشافية (2/ 577)، والكتاني في فني الصرف ولتحو (1/ 141، 2/ 123)، وارتشاف

الصرب (2/ 739)، والتلليل والتكميل (6/ 202)، ومنهجي اللبيب (ص 157)، وتبليد القواعد لناصر

الجيش (4/ 1581)، وتلحق القواعد للساميين (2/ 28)، وفتح اموامع (1/ 577).

أباب: التنوين

(التنوين: نون ساكنة): وضعاً، فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين⁽¹⁾.

(تتابع حركة الأخرى): في الوجود لا في السقوط، ونحو: «أب وأخ ودم» تنويع تابع حركة الوسط لكنه بعد ما صار آخر جملت الآخر نسبياً نسبياً.

(أنا فكيف العقل): احتراز عن النون الحلقية.

(وَمَوْ): أي: التنوين.

(الشككن): نحو: زيد.

(والشككن): نحو: «صد وأف».

(والمَوْضُ): عن المضاف إليه؛ نحو: «إذ⁽²⁾ وحيتند»؛ أي: إذ كان كذا لو حين إذ كان كذا.

(وَالْقَائِلَةُ): نحو: «مسلمات»، وما يرد لتوهم تنوين التمكن ثبوته حين تسميتك بها⁽³⁾ امرأه؛

حيث يمنع للعلمية والتأنيث.

(وَالْثَرْتُمُ): وهي التنوين للاحقة قافية الشعر مطلقة أوتيدة؛ نحو: [123/ب]

وقولي إن أميتت لقد أصابتن⁽⁴⁾

و: قَائِمُ الْأَخْتِاقِ غَاوِي الْمَحْتَرَفِينَ

مُنْتَبِه الْأَخْلَامِ لَمَّاعِ الْحَقَقِ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ أي (ب): «الساكنة».

⁽²⁾ أي (ي): «يوتند».

⁽³⁾ أي (ب): «بهما».

⁽⁴⁾ قيلت من بحر الزافر، وهو لجرجير بن عطية في ديوانه (2/ 813)، وموله في الجمل في النواحيات للخليل بن أحمد

(ص 255)، وكتاب سيبويه (4/ 205)، وشرح أبيات سيبويه لأبي عماد السيرافي (2/ 349)، وسر صناعة الإعراب

لأبي جني (1/ 471، 480)، والمخصص له (2/ 96)، والمصل للزخري (ص 455)، وشرح الشافية للاسترلابي

(4/ 242)، وإقاصد النحوية للبدر العبي (1/ 77)، وشرح الأشموني على الألفية (1/ 12)، وشرح شواهد المعنى

للسيرافي (2/ 762)

⁽⁵⁾ البيت من الرجز، وهو لبرزة بن المعراج في ديوانه (ص 104)، وموله في: جموع اللغة لأبي دويد (1/ 408)، وشرح

كتاب سيبويه للسيرافي (1/ 196)، والأغاني لأصفهاني (10/ 158)، والرمجل في شرح الجمل لأبي الخطاب (ص

223)، وشرح أبيات سيبويه لأبي عماد السيرافي (2/ 353)، والمخصص لأبي جني (2/ 228)، والمقاصد النحوية

للبدر العبي (1/ 38)، وشرح شواهد المعنى للسيرافي (2/ 764)، ونزهة الأدب (10/ 25)، ويثرب نسباً في كتاب

صنعه (4/ 210)، والأصول في النحو (2/ 389)، وإلهام المصلي (ص 254)، والمصل للزخري (ص 456)،

وشرح السجمل لأبي مالك (1/ 11)

(وَيَتَخَلَّفُ الْكَثِيرُ مِنَ الْعَلَمِ): حال كونه

(مَوْصُوفًا بِأَيْنٍ): حال كونه

(مُتَخَلِّفًا إِلَى عِلْمٍ آخَرَ⁽¹⁾): تَحْنِيضًا لَطْوُلِ اللَّفْظِ وَنَقْلِ الْعَمَلِ وَكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَجَدَلَفَ حَيْثَلَدَ

الْفَرْ «ابْن» عَطَا لِلتَّخْفِيفِ فِي الْكِتَابَةِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الْإِمْتِزَاجِ.

وَحَدَّثَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ؛ لَحَوْ: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ) [الإخلاص: 1، 2] فَيَبْنِي قُرْأَ

مِنَ الشَّوَادِ⁽²⁾، وَقَوْلُهُ:

لَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا⁽³⁾

عَلَى الْغُرُورِ، وَأَمَّا لَحَوْ⁽⁴⁾ قَوْلُهُ:

⁽¹⁾ قَوْلُهُ: «آخَرَ» سَقَطَ مِنْ (هـ)، وَخَلَبَتْ مُوَافَقٌ لَهَا فِي مَتْنِ الْكَافِيَةِ (ص 56).

⁽²⁾ قُرِئَ بِجَدَلَفَ التَّنْوِينِ فِي الْمُرَاتَرِ وَالشَّاذِ وَلَيْسَ الشَّاذُ كَدَ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ هُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعِنْدِي قَفِي قِرَاءَةُ هَذِهِ الْآيَةِ مَذَاهِبٌ عَنِ الْقُرْأَةِ، يَوْضَحُهَا قَوْلُ أَبِي بِنِ جَاهِدٍ عَلَى التَّحْوَالِثَالِي: «قُرِئَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَاقِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَاصِمٍ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَاثِي {أَحَدُ اللَّهِ} بِتَوْنِينَ الدَّالِ. وَقُرِئَ أَبُو عَمْرٍو {أَحَدُ اللَّهِ} بِغَيْرِ تَوْنِينَ فِيمَا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَزْزُ هُنَّ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَمِيدٍ عَنْ هُرُونَ عَنْ {أَحَدُ اللَّهِ} بِقَفٍّ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَصِحُّ فَإِنْ وَصَلَ قَالَ {أَحَدُ اللَّهِ} بِالتَّوْنِينَ وَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ تَصِلُ مِثْلَ هَذَا. وَحَدَّثَ عَمِيدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو يَقْرَأُ {أَحَدُ} فَإِذَا وَصَلَ بِتَوْنِيهِ وَزَعَمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ تَصِلُ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو {أَحَدُ اللَّهِ} لَا يَصِلُ مَقْطُوعٌ. وَقَالَ عَبَّاسٌ سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو يَقْرَأُ {أَحَدُ} وَقَفَّ ثُمَّ قَرَأَ {لَهُ} الصَّمَدُ». السَّبِيحَةُ فِي الْقُرْأَتِ (ص 701)، وَهِيَ: وَقُرْأَ بِهَا أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَصَرُ بْنُ عَاصِمٍ وَابْنُ سِيرِينَ، وَالْحُسَيْنُ الْبَصْرِيُّ، وَعَمِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبُو السَّمَالِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّوَادِ، وَانْظُرْ تَفْصِيلًا هَلَهُ الْقِرَاءَةُ أَكْثَرُ فِي: الْجَمَلُ فِي التَّحْوَالِثِ لِلْخَلِيلِ (ص 238)، وَالْمُقْتَضِبُ لِلْمَبْرَدِ (2/ 314)، وَصَدَدَةُ الْكِتَابِ لِأَمِيٍّ جَنْفَرِ النَّعَّاسِ (1/ 269)، إِحْرَابُ الْقُرْآنِ لَهُ (3/ 788)، وَشَرْحُ كِتَابِ سَيُوبَةَ لِلْسِيرَافِيِّ (1/ 214)، وَالْبَحْرُ الْخَاطِبُ فِي التَّفْسِيرِ (8/ 528).

⁽³⁾ جُزْءٌ يَبْتَ مِنْ جَمْرِ الْمُخَارِبِ، لِأَمِيٍّ الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ، وَابْنِ بَنِيَامٍ:

وَالْفَرْقَةُ هَيْهَ مُتَعَتِّبٌ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

دِيوَانُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ (ص 54)، وَمَوْلُهُ فِي كِتَابِ سَبِيحِهِ (1/ 169)، وَالْمُقْتَضِبُ (2/ 313)، وَالْأَغَانِي لِلْأَصْنَهَائِيِّ (12/ 315)، وَكِتَابُ الْأَعْمَالِ لِلْسَّرِطِيِّ (1/ 323)، وَاللِّبَابُ فِي عَطَلِ الْبَاءِ وَالْإِحْرَابِ لِلْمَكْمَرِيِّ (2/ 100)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ بَنِيَامٍ (5/ 161)، وَشَرْحُ الشَّاطِطِيِّ عَلَى الْأَفْقِيَةِ (1/ 175)، وَشَرْحُ شُرَاهِدِ الْمُتَنَبِّئِيِّ (2/ 933).

⁽⁴⁾ قَوْلُهُ «لَحَوْ» يَسُّ لِي (ل)، (هـ).

مختارة من قيس بن ثعلبة⁽¹⁾

على الضرورة.

♦♦♦♦♦

⁽¹⁾ البيت من مشطور الرجز، وهو للأغلب المصطنع في ديوانه (ص 148)، وهو له في كتاب مبيوه (3/ 506)، وشرح آيات مبيوه لأبي محمد السوراني (2/ 272)، وشرح التسهيل لابن مالك (3/ 395)، وتفيد القواعد لناظر الجيش (7/ 3539)، وللأختل في شرح كتاب مبيوه للسوراني (4/ 245)، وبلا نسة في الجمل في النحو والنسب للخليل (ص 238)، والمقتضب (2/ 315)، والمختصر (2/ 493)، وشرح القفل لابن هيثم (1/ 333)، وشرح بن عصفور على جمل الزجاجي (2/ 448)، وارتشاف الضرب (4/ 2189).

[باب: نون، التوكيد]

نون التأكيد عفيفة ساكنة: قدم الحفيفة وإن كانت فرعاً لحقتها
وتحيلة مُشددة مفعولة: لحقة الفتحة.

منع غير الألف: مكسورة معها لتشبيهه بنون الإعراب، والتعادل بين تقل الكسرة وخفة
الألف سواء كان الألف للصير أو الألف الزائدة في جمع المؤنث؛ نحو: «أخريان

وأخريتان»

تختص: نون التأكيد، أوكل واحد منهما والجملة مستأنفة.

بالفعل المستعمل: الكائن.

فهي الآخر؛ نحو: «أخريين»

والثاني؛ نحو: «لا تخسرين».

ولا مشغهاً؛ نحو: «هل تخسرين».

والثمن؛ نحو: «لبيك تخسرين».

والعزف؛ نحو: «ألا تنزلين بنا»⁽¹⁾ فتصيب خيراً».

والقسم؛ نحو: «والله لأفعلن»، وإنما تختص النون بالمستعمل الموصوف لأنها وضعت لتأكيد

الطلب، والطلب إنما يتعلق⁽²⁾ بالمستعمل الذي يكون أمراً أو نهياً ويحومها عما ذكر، وشبه

جوابات القسم⁽³⁾ بال مطلوب لدلالة القسم على اعتنائه بشأنه وزيادة اهتمامه له كال مطلوب⁽⁴⁾

وقلت: نون التأكيد

فهي الثمن؛ نحو: «أنت لا تفعلن» تشبيهاً بالثمن، ويلحق بالثمن «قلما يقولن، وربما

يقولن»⁽⁵⁾؛ لأن القلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيراً «ما تقولن».

ولزمت: نون التأكيد.

فهي مثبت: حواب

(1) قوله: «هنا» سقط من (ب)

(2) «إنما يتعلق» في (ب): «أن يتعلق».

(3) قوله: «القسم» سقط من (1).

(4) قوله: «كال مطلوب» سقط من (ب).

(5) قوله: «وربما يقولن» سقط من (1).

(نقسم)، نحو: «والله لأعلمن» خلافاً للكوفيين⁽¹⁾، والإضافة من باب «جود قطيعة»، وإنما نرم لأن القسم على التأكيد فكروها أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير أن يؤكد بما يخصه⁽²⁾ ويتصل به وهو النون بعد صلاحه له.

(وكثرت): نون التأكيد.

(في يظل: إنما تقتلن): (فأما قرين من البشر) [مرسم: 26]، أي: في الشرط المؤكد حروفه بما يثبته لا⁽³⁾ أكد الحروف قصدوا تأكيد الفعل أيضاً لئلا يقتصر المقصود من غيره.

(وَمَا قَبَلَهَا): أي: النون التأكيد.

(نوع فصيح⁽⁴⁾ المذكورين): وهو الواو مع حال من قوله (نفتنوم)، للدلالة على الواو المحذوفة للساكنين.

(نوع المخاطبة): أي: مع ضمير أنشئ المخاطبة، أي: الأنثى التي خوطبت.

(تكنورة)، [124/1] للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين.

(وَمَا قَبَلَهَا): أي: فيما قبل⁽⁵⁾ المذكور.

(متشوخ)⁽⁶⁾: للسخفة حقيقة؛ نحو: «أخسرين»، أو حكمة؛ نحو: «أخسرينان»⁽⁷⁾، إذ الألف في حكم التثنية، أو في حكم العدم لأنها⁽⁸⁾ غير حاجز حصين لسكونها وضعفها وضعفاً وما قبلها مفتوح، أو المراد: إذا لم يكن قبلها ألف بدلالة قوله⁽⁹⁾:

⁽¹⁾ انظر قول الكوفيين في الأصول في النحول ابن السراج (1/ 434)، وشرح كتاب سينه للسيرافي (4/ 243)، والإحصاف في مسائل الخلاف (1/ 327) [م: 57]، وشرح المقفل لابن يعيش (5/ 250)، ولزخرف الضرب (4/ 1790)، والتبيل والتكميل (11/ 408)، ومعني اللبيب (ص 524)، وتبديد قواعد لظاهر الجيش (6/ 3082).

⁽²⁾ في (ب): «يختص».

⁽³⁾ «قوله لا» في (ب): «فلذا».

⁽⁴⁾ في (م)، (ب): «الفصيح»، والثبت موافق لما في معن الكافية (ص 56).

⁽⁵⁾ قوله: «عند» سقط من (هـ).

⁽⁶⁾ في (م)، (ب): «متشوخة»، والثبت موافق لما في معن الكافية (ص 56).

⁽⁷⁾ في (هـ): «أخسرينان».

⁽⁸⁾ قوله: «لأنها» سقط من (ي).

⁽⁹⁾ قوله: «قوله» ليس في (ي).

(وَيُحْمَلُونَ): آتَتْ

(فِي الْكَلْبَةِ وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اِهْرَبَانُ وَاهْرَبَتَانِ): بزيادة الألف للفصل⁽¹⁾ لئلا يجتمع النونات، واعتُبر⁽²⁾ النقاء الساكنين بحمله التقاطعاً على حدة باعتبار الاتحاد الحكمي، لحذف اللبس بالواحد في التثنية ولزوم اجتماع النونات في جمع المؤنث بحذف الألف.

(وَلَا تُحْمَلُ عَلَيْهِمَا): أَي: التثنية والجمع المؤنث.

(الْحَقِيقَةُ): لِأَنَّهُ لَوِ ابْتَدِىَ فِيهِمَا الْأَلْفُ لَزِمَ النِّقَاطُ السَّاكِنِينَ لَا عَلَى حِدَةٍ لِعَدَمِ التَّشْدِيدِ وَلَوْ حَذَفَتْ لَزِمَ اللَّبْسُ وَاجْتِمَاعُ النَّوْنَيْنِ.

(عِلَاقَةً): أَي: يَخَالِفُ هَذَا الْقَوْلَ خِلَافًا

(لِلْيُونُسِ): فَإِنَّهُ أَمَّا جِازَ ذَلِكَ وَجَعَلَ النِّقَاطَ السَّاكِنِينَ⁽³⁾ مُفْتَقِرًا كَمَا فِي الْوَقْفِ وَلَيْسَ بِمَرْصُومٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ⁽⁴⁾.

(وَعَمَّا): أَي: نَوْنَا التَّكْثِيرَ الثَّقِيلَةَ وَالْحَقِيقَةَ.

(فِي خَيْرِ جَمْعِنَا): أَي: فِي⁽⁵⁾ خَيْرِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ حَالِ كَوْنِهِمَا.

(مَعَ الضَّمِيرِ الْيَائِزِ): لِحُو: «اضْرِبُوا».

(كَالَلَفْظِ الْمُتَفَصِّلِ): فِي حَذْفِ حُرُوفِ الْعِلَةِ وَتَحْرِيكِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ، أَي: يَجِبُ أَنْ يَحْتَمِلَ آخِرُ الْقَمَلِ مَعَ النَّوْنِ مَعَامَلَتَهُ مَعَ الْكَلِمَةِ الْمُتَفَصِّلَةِ مِنَ السَّاكِنَةِ الصَّادِرِ مِنْ حَذْفِ، أَوْ تَحْرِيكِ، لِحُو: «اضْرِبِينَ وَاضْرِبِينَ»⁽⁶⁾، وَالْقَصُودُ هُنَا بَيَانُ حُكْمِ الْمُعْتَلَاتِ عِنْدَ اتِّصَالِهَا.

⁽¹⁾ فِي (هـ): «الْفَصْل».

⁽²⁾ فِي (و)، (ب): «وَلَيْسَ مِنْ».

⁽³⁾ يَحْمَلُهُ فِي (ب) «مَعَهُ».

⁽⁴⁾ انظر قول يونس ومناقشته فيه في: كتاب سيبويه (3/ 527)، والقنصب (2/ 24)، والأصول في النحول ابن السراج (2/ 201)، وشرح كتاب سيبويه للسرياني (4/ 258)، والخصائص لابن جني (1/ 94)، والإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 536) [م: 94]. والبدیع في علم العربية (1/ 666)، وشرح المصطلح لابن معيشر (5/ 163)، والكتاش في فني الصرف والنحو للمسيدي (2/ 131)، وارتشاف الضرب (2/ 665)، وتوضيح المقاصد لابن أم لاسم (3/ 1184)، ونهجد القواعد لظاهر الجیش (8/ 3950)، وشرح الأشموني (3/ 132).

⁽⁵⁾ قَوْلُهُ: «فِي» مَقْطَعٌ مِنْ (و)، (ب).

⁽⁶⁾ يَحْمَلُهُ فِي (ب)، (هـ): «اضْرِبِينَ».

(لأن لم يكن): ضمير بارز.

(كأن الفصل): أي: فهما⁽¹⁾ كساكن المتصل، وموالت التثنية⁽²⁾.

(ومن لم): أي: ولأجل أنه مع غير ضمير⁽³⁾ البارز كأن فصل⁽⁴⁾ ومع الضمير البارز كأن فصل⁽⁵⁾.

(هل: هل ثرين): لأنها لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الآخر لازماً ليعود ما حذف للسكون فيقال: «هل⁽⁶⁾ ثرين».

(يأمن متوحد): وأشبعت ألف التثنية في الاتصال فلم يعمل اللام معها؛ نحو: «هل ثرين»، و: «هل ترمين» كما لم تعمل مع ألف التثنية المتصلة؛ نحو: «هل ترمين»، و: «هل ترمين».

(وترون) يضم الواو لعدم كونهما مدة حتى يحذف لانتفاء الساكنين على نحو نحو بكها كذلك في الكلمة المتصلة الساكنة الصدر كما يقال: «أخشوا القوم».

(وترين) بكسر الياء للساكنين⁽⁷⁾ كما في: «أخشى الله» وهذه أمثلة المضارع وأما أمثلة الأمر فتقول:

(ز: الخزون) بإعادة الواو المحذوفة⁽⁸⁾ لزوال سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة⁽⁹⁾ كما في: «أخزوا وأرميا».

⁽¹⁾ في (أ)، (ب): «فهما».

⁽²⁾ قوله: «هو ألف التثنية» سقط من (أ)، (ي).

⁽³⁾ «غير ضمير» في (ب)، (ي)، «الضمير».

⁽⁴⁾ في (ب)، (ي): «كأن فصل».

⁽⁵⁾ في (ب)، (ي): «كأن فصل».

⁽⁶⁾ قوله: «هل» سقط من (أ)، (ب)، (ي)، وابتدت من (هـ).

⁽⁷⁾ في (هـ): «لانتفاء الساكنين».

⁽⁸⁾ «الواو المحذوفة» في (هـ): «المحذوف».

⁽⁹⁾ في (هـ): «المتصلة».

⁽¹⁰⁾ قوله: «في» سقط من (ب).

«و: الخو:» بحذف الواو، كما في: «أخزوا الجيش»، ولو لا كان النون كالمفصل لكان هذا من التثاء الساكنين [124/ب] على حدود، لكون الأول مدّة والثاني مدخفاً فيما هو الكلمة الواحدة بناء على الاتصال

(والمخففة لمختلف الساكنين)؛ أي: لملاقاة الساكن بعدها نحو: كَجَّ يَوْمًا وَالْأَمْرُ قَدْ رَقَعَهُ (1)

أي: لا تهيئن تغييرها بحرف المد في امتداد الصوت، وحقاً لما من التنوين اللاحقة بالاسم واللام في الساكنين للوقت؛ أي: النون المخففة بحذف وقت ملاقات الساكنين (2) بدليل عطف الطرف (3) عليه وهو قوله:

(وقفي الوقت؛ فيرد)؛ أي: إذا حذف في الوقف (4)، وإذا (5) لم يكن مفتوحاً ما قبلها فيرد. (6)
(ما حليف)؛ لزوال التثاء الساكنين؛ نحو: «اضربوا» في «اضربين»، و: «اضربي» في (6)
«اضربين»؛ لأنها لما شبهت بحروف المد حتى حذف الساكنين ولم يحرك (7) حذف في الوقف أيضاً مثلها.

(والمفتوح (8) ما قبلها فحلب إلفاً): للوقف؛ نحو: «اضربين»؛ يقال في الوقف عليه: «اضرباً» قياساً على التنوين في نحو: «زيداً».

(1) البيت من بحر الخفيف، وهو للضبط بن قريع في الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/ 390)، والأغاني للأصفهاني (18/ 68)، وأمال القاضي طيبة عبد العزيز الميني (1/ 107)، وشرح ديوان الحماسة للبرزوقي (3/ 1151)، والمقاصد النحوية للبداء السمي (4/ 334)، وشرح شواهد المعنى (1/ 453)، والدرر اللوامع (1/ 281)، ويدون نسبة في الجمل في النحو والنسب لخليل بن أحمد (ص 332)، وأمال ابن السجري (1/ 358)، والمائل السكريات (ص 99).

(2) في (هـ)، (ي)، «الساكن».

(3) في (ب): «الظرفية».

(4) في (ي): «الوقت».

(5) قوله: «وإذا» في (ب): «أوإذا».

(6) في (ب): «و».

(7) في (ل)، (ب): «هزرك».

(8) في (ل)، (ب): «والمفتوح»، والبيت موافق لما في معن الكافية (ص 57).

ونوله «ألفاً» تمييز أو مفعول ثاني يتضمن الجعل ذكر التنوين ونوني التأكيد المختص بالآخر في آخر الكتاب، ثم آخر النون المختصة بآخر الفعل عن التنوين؛ إذ الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختم بحث⁽¹⁾ النون بانقلابها ألفاً في الوقف، وهذا كما من باب حسن الختم. يبط يدي⁽²⁾ إتمام جمع⁽³⁾ هذه الفوائد، ونظم هذا الفوائد، الكاشفة الستور⁽⁴⁾ من وجه الشكليات، والبعدة القيود عن رقاب المضللات، الموضحة لغوامض الكتاب ومفصله، والمقرّبة على النظرية على دقائق نتائج أنكار المتأخرين، الموضحة لغوامض الكتاب ومفصله، والمقرّبة على فرائد⁽⁵⁾ مجمله ومفصله، حين يوزع الباء، وتشتت الأحوال، وفرط الملل، لكن جئت حكته قد وفقني للإتمام، وحققني⁽⁶⁾ الفوز بهذا المرام.

⁽¹⁾ في (أ)، (هـ): «بحسب».

⁽²⁾ أي: حلقته يدي؛ فهو من: «نطاط الشيء»، حلقه انظره في الصلح (3/ 1165)، والحكم والحيط الأصم لابن سيده (9/ 240).

⁽³⁾ في (ب)، (ي): «جميع».

⁽⁴⁾ في (أ)، (ي): «السورة»، (هـ): «المتسورة»، والثبت من (ب) وهو لأشبه

⁽⁵⁾ قوله: «فرائد» سقط من (أ)، (هـ).

⁽⁶⁾ في (أ): «وجعل»، وفي (ب): «وضعتني».

الفهارس العلميه

فهرس الآيات

سورة الفاتحه

الآيه	الرقم	الصفحه
(ولا الضالكون)	7	277

سورة البقرة

الآيه	الرقم	الصفحه
(الم • ذلك الكتاب)	2, 1	20
(كان من الكافرين)	34	551
(فذهبوا وما كادوا يفعلون)	71	560, 559
(الزنا)	99	628
(لوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم)	100	627
(واذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات)	124	131
(ملة إبراهيم حنيفا)	135	270
(انما حرم عليكم الميتة)	173	589
(ان الله غفور رحيم)	173	590
(وان تصوموا خير لكم)	184	500
(اتقوا الصيام الى الليل)	187	577
(ولا تطلقوا بايديكم)	195	568
(سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة)	211	544
(وانزلوا حتى يقول الرسول)	214	509
(ماكونك ماذا ينفقون)	215	544
(ماكونك من الشهر الحرام قتال فيه)	217	402
(ماذا ينفقون)	219	472
(لوامن خير من مشرك)	221	160

331	254	(ولا يبيع فيه ولا علة)
571, 465	271	(إن تبدوا الصدقات فنعما هي)
176	277	(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة)
551	280	(إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)

سورة آل عمران

الآية	الرقم	الصفحة
شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة	18	283
(نومئذ)	167	63
نحو (ها أنتم أولاء)	119	610
(فيما رحمة من الله لنت لهم)	159	618
(وَمَا يَخْسِفُ اللَّيْلُ يَبْخُلُونَ بِمَا أَكْفَاهُمُ اللَّهُ)	180	542
(ولا تحسبن)	188	395

سورة النساء

الآية	الرقم	الصفحة
(ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم)	2	577
(كفى بالله)	6	568
(ولأبويه لكل واحد منهما السدس)	11	418
(يؤيد الله ليبين لكم)	26	511
(ما فعلوه إلا قليل)	66	306
(أو جاوزكم حصرت صدورهم)	90	283
(كان الله فقورًا رحيماً)	96	551
(ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة)	129	543

سورة المائدة

الآية	الرقم	الصفحة
(ما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد)	6	511
(اعدلوا هو اقرب للتقوى)	8	418
(ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)	69	593
(حسبوا ان لا تكون فتنة)	71	501
(فهل اثم متهمون)	91	567
(من عاد فينتقم الله منه)	95	525
(ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعيدوا الله)	117	620
(كنت انت الرقيب)	117	441
(يوم ينفع الصادقين)	119	338

سورة الأنعام

الآية	الرقم	الصفحة
(يوم ينفخ في الصور)	73	469, 338, 63
(والله ان اطلعتموهم انكم لشركون)	121	632
(لو من كان ميثا فاحييناه)	122	628

سورة الأعراف

الآية	الرقم	الصفحة
(ما منعك ان لا تسجد إذ امرتك)	12	619
(لا يستأنفون ساعة ولا يستقدمون)	34	565
(للذين استضعفوا لئن آمن منهم)	75	306
(الست بريكم)	172	613
(وان حسى ان يكون قد اقرب اجلهم ...)	185	617, 598

سورة الأنفال

الآية	الرقم	الصفحة
(ما كان الله ليعذبهم)	33	512, 499
(وإن يكن منكم ألف يغلبوا الدين)	66	525

سورة التوبة

الآية	الرقم	الصفحة
(وإن أحد من المشركين استجارك)	6	629, 135

سورة يونس

الآية	الرقم	الصفحة
(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين)	10	620
(أنتم إذا ما وقع آمنتكم به)	51	627

سورة هود

الآية	الرقم	الصفحة
(أفمن كان على بينة من ربه)	17	628
(حتى إذا جاء أمرنا)	40	508
(ننزلن)	44	203
(وإن كلا لما ليوفيهم ريك أعمالهم)	111	597

سورة يوسف

الآية	الرقم	الصفحة
(يوسف أخضر من قنًا)	29	233
(إني أراني أعصر خمرا)	36	545
(حاش لله ما علمنا)	51	586

504	80	(فلن ابرح)
616	96	(فلما ان [120 / ب] جاء الشير)
438	98	(ان هو الغفور الرحيم)

سورة النحل

الآية	الرقم	الصفحة
(وما يكم من نعمة لمن الله)	53	521, 173
(ظل وجهه مسوداً)	58	552
(فإذا قرأت القرآن فاستمعوا بالله)	98	216

سورة الإسراء

الآية	الرقم	الصفحة
(سرى بعبد ليلاً)	1	442
(واذن لا يلبثون خلافاً لك)	76	506
(آيا ما تدعوا لله الأسماء الحسنى)	110	618, 520, 468

سورة الكهف

الآية	الرقم	الصفحة
(يعلم أي الخزين أحصى)	12	544
(وقل الحق)	29	432
(أتزني افزع عليه قطراً)	96	139

سورة مريم

الآية	الرقم	الصفحة
(فلن اكلم اليوم إنسياً)	26	505

642	26	(فأما ترهين من البشر)
532, 141	38	(أسح بهم وأبصر)
471, 456	69	(أبهم أشد على الرحمن عتياً)
470	69	(ثم لتترعن من كل شعبة أبهم أشد على الرحمن عتياً)

سورة طه

الآية	الرقم	الصفحة
(وما تلك بيمينك يا موسى)	17	464
(وأوحينا إلى أمك ما يوحي أن أقذبه في الثابوت)	39	621
(ولأصلبكم في جذوع النخل)	71	578
(أفلا يرون ألا يرجع إليهم)	89	599
(لولا أرسلت إلينا رسلاً فتبع آياتك)	134	514

سورة الأنبياء

الآية	الرقم	الصفحة
(لو كان فيهما آلهة)	22	317
(تالله لأكيدن أصنامكم)	57	583
(فهل أنتم شاكرون)	80	567

سورة الحج

الآية	الرقم	الصفحة
(فاجتنبوا الرجس من الأوثان)	30	577
(فإنها لا تعمى الأبصار)	46	442

سورة المؤمنون		
الآية	الرقم	الصفحة
(أرب ارجعون (99) لعلي أعمل صالحا)	99	635

سورة النور		
الآية	الرقم	الصفحة
(الزانية والزاني فاجلدوا)	2	247, 246, 245
(فاجلدوهم)	4	247
(قد يعلم الله الذين)	63	625

سورة الفرقان		
الآية	الرقم	الصفحة
(ولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيرا)	7	514
(ليتؤمنوا لرهبهم سجدا وقياما)	64	552

سورة النمل		
الآية	الرقم	الصفحة
(ألا يسجدوا)	25	234
(دفع لكم)	72	580, 518
(ولوا مدبرين)	80	283
(ففرغ من في السموات)	87	150

سورة الروم		
الآية	الرقم	الصفحة
(وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطرون)	36	527

المصنف شرح كتابها ابن الحاجب

سورة لقمان		
الآية	الرقم	الصفحة
(ولم أن ما في الأرض من شجرة إلا له)	27	630

سورة الأحزاب		
الآية	الرقم	الصفحة
(لما يريد الله ليهب عليكم الرجز أهل البيت)	33	511
(وكفى بالله)	39	386
(فأبين أن يحملها واشفق منها)	72	557

سورة مائدة		
الآية	الرقم	الصفحة
(يا جبال أوبي معه والطير)	10	210
(وما أرسلناك إلا كافة للناس)	28	277

سورة فاطر		
الآية	الرقم	الصفحة
(ومكر أولئك هويور)	10	440
(إليه يفتقد الكليم الطيب)	10	6
(إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم)	14	525

سورة يس		
الآية	الرقم	الصفحة
(وإن كل لا جميع لدينا محضرون)	32	597

سورة الصافات

الآية	الرقم	الصفحة
(وإن من شيعته لإبراهيم)	83	594
(وناديتاه أن يا إبراهيم)	104	620
(مئة ألف أوتيدون)	147	605

سورة ص

الآية	الرقم	الصفحة
(نعم المبد)	44	572

سورة قاف

الآية	الرقم	الصفحة
(من الله العزيز العليم • شديد العقاب)	2, 1	407
(اعتنا الثنتين وأحييتنا اثنتين)	11	154
(علي أبلغ الأسباب • أسباب السموات فأطلع)	37, 36	514
(يأل ذأب قوم نوح)	41	84

سورة الشورى

الآية	الرقم	الصفحة
(ذلكم الله ربي)	10	446, 218
(ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)	11	586
(أمرت لأعدل)	15	511
(وإذا ما غضبوا هم يغفرون وإذا أصابهم البغي)	37	527

سورة الزمر

الآية	الرقم	الصفحة
(وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله)	84	458

سورة الأحقاف

الآية	الرقم	الصفحة
(وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا)	11	580

سورة محمد

الآية	الرقم	الصفحة
(نضرب الرقاب)	4	190
(فإذا لقيتم الذين كفروا فنضرب الرقاب)	4	196

سورة الفتح

الآية	الرقم	الصفحة
(وتنضم ظن السوء)	12	541

سورة الحجرات

الآية	الرقم	الصفحة
(ولأنهم صبروا)	5	590
(وليطيعكم في كثير من الأمور لعنتهم)	7	628
(إن ياكل لحم أخيه ميتا)	12	270

سورة القم		
الآية	الرقم	الصفحة
(لن كان له قلب)	37	551

سورة الداريات		
الآية	الرقم	الصفحة
(مثل ما أنكم تطلقون)	23	618
(نقسم الماهدون)	48	572

سورة النجم		
الآية	الرقم	الصفحة
(إنه هو أضحك وأبكى)	43	440

سورة القمر		
الآية	الرقم	الصفحة
(يوم يذبح الدّاع)	6	103
(فجرنا الأرض عيوناً)	12	296
(إنّا كل شيء خلقناه بقدر)	49	241
(وكل شيء فعلوه في الزّير)	52	245

سورة الواقعة		
الآية	الرقم	الصفحة
(إنه لنقسم لوتعلمون عظيم)	76	232, 131

صورة الحديث

الآية	الرقم	الصفحة
(لئلا يعلم أهل الكتاب)	29	518

صورة الخبر

الآية	الرقم	الصفحة
(لئن أخرجوا لا يخرجون)	12	632

صورة الجملة

الآية	الرقم	الصفحة
(يئس مثل القوم الذين)	5	571
(قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)	8	379, 176

صورة المناقض

الآية	الرقم	الصفحة
(قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)	8	174

صورة الحاق

الآية	الرقم	الصفحة
(الحاقه ما الحاقه)	2, 1	164
(نقطة واحدة)	13	392, 373
(علام القروا كتابه)	19	139
(حينئذ راحية)	21	44

سورة نوح

الآية	الرقم	الصفحة
(التيكم من الأرض نباتا)	17	192
(وما عطيناهم اخرقوا)	25	618

سورة الجن

الآية	الرقم	الصفحة
(والواستقاموا)	16	617
(ليعلم ان قد ابلغوا)	28	599, 504

سورة الزمل

الآية	الرقم	الصفحة
(ونزل اليه تنيلا)	8	192
(علم ان سيكون منكم موصي)	20	598, 503

سورة الدثر

الآية	الرقم	الصفحة
(ورك ذكبر)	3	245
(ثم يطع ان ازيد (15) كلا انه كان لايتنا عيدا)	16, 15	635

سورة القيامة

الآية	الرقم	الصفحة
(لا اقسام يوم القيامة)	1	619

سورة الإنسان

الآية	الرقم	الصفحة
(ولا تطلع منهم أمئاً أو كفوراً)	24	605, 250

سورة البروج

الآية	الرقم	الصفحة
(إن الذين فتروا المؤمنين والمؤمنات)	10	176
(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات)	11	176

سورة النجم

الآية	الرقم	الصفحة
(دكت الأرض دكاً دكاً)	21	194
(جاء ربك والملك صفّاً صفّاً)	22	395

سورة البلد

الآية	الرقم	الصفحة
(لا أقسم بهذا البلد)	1	619
(أطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً)	14	142

سورة الليل

الآية	الرقم	الصفحة
(والليل إذا ينشئ)	1	584
(إن معكم لئنس)	4	584

سورة النمل

الآية	الرقم	الصفحة
(والنمل • والليل إذا سمى)	2, 1	584

سورة العلق

الآية	الرقم	الصفحة
(كلا إن الإنسان ليطغى)	6	635
(بالأصابع) (15) ناصية كاذبة)	16, 15	405

سورة البقرة

الآية	الرقم	الصفحة
(لم يكن الذين كفروا)	1	432

سورة التكاثر

الآية	الرقم	الصفحة
(كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون)	4, 3	395

سورة العصر

الآية	الرقم	الصفحة
(إن الإنسان لفي خسر)	1	5

سورة الإخلاص

الآية	الرقم	الصفحة
(قل هو الله أحد)	1	638, 419, 406, 164

فهرس الأحاديث

الصفحة	الصحابي	الحديث
576	أنس بن مالك	«اطلبوا العلم ولو بالصين»
351	أبو هريرة	«بالألف دينار»
460	أبو هريرة	«سبح الله لمن حمده»
4	أبو هريرة	«كل كلام ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو»
586	أبو بكر	«كما تكونون يولى عليكم»
614	عبد الله بن العباس	«لو كان على أهلك دين فقتضيه أما كان يقبل منك»
35	كعب بن عاصم الأشعري	«ليس من امر امصيام في اسفر»

فهرس المصادر والمراجع

1. أحمد العلوم، صديق بن حسن خان القنوجي : تحقيق عبد الجبار الزكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دار الكتب العلمية - دمشق.
2. ابن الحاجب النحوي آثاره وطلعه : طارق عبد عون الجنائي، مطبعة أسعد - بغداد 1974م.
3. إجابة السائل شرح بنية الأمل، الأمير الكحلاني الصنعاني، تحقيق: حسين السباغي - حسن الأهدل، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.
4. الأحكام في أصول الأحكام، للأمدى، ت: سيد الجسيلي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى: 1404هـ - 1984م.
5. أخبار الأنصار : عبد الحق محمد الدهلوي، مطبعة عجبائي 1052م
6. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، ت: د/ محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى: 1373هـ - 1954م.
7. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عريض السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى: 1373هـ - 1954م.
8. أساس البلاغة، لجار الله الزعشمري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.
9. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م.
10. إعراب لامية الشفري، لأبي البقاء المكي، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، للكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1404هـ - 1984م.
11. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي بقاء المكي، تحقيق وداسة: عبد الحميد هنداري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى: 1420هـ - 1999م.
12. الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ورواحه: علاء الدين عطية، دار البيروني - بيروت، الطبعة الثانية: 1427هـ - 2006م.
13. الإنفاع في القراءات السبعة، لابن الباذش، دار لصحابة للتراث - طنطا.

14. أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: د/ فخر قدارة، دار حصار- الأردن، دار الجليل - بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ- 1989م.
15. أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو ابن الحاجب، ت: د/ فخر قدارة، دار حصار- الأردن، دار الجليل- بيروت، الطبعة الأولى 1409هـ- 1989م.
16. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ت/ محمد عبي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.
17. الإيضاح في علوم البلاغة = تلخيص مفتاح العلوم السكاكي، للخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل - بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.
18. الإيضاح في علوم البلاغة = تلخيص مفتاح العلوم السكاكي، للخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل - بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.
19. البحر المحيط في أصول الفقه، لسيد الدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.
20. البحر المحيط في أصول الفقه، لسيد الدين الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.
21. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د عبد الله التركي - بالتعاون مع مركز هجر للأبحاث والنشر، نشر: مركز هجر - القاهرة، الطبعة الأولى: 1436هـ- 2015م.
22. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت/ محمد أبو الففضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة 1964م.
23. تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، ت/ مجموعة من المحققين، دار الهداية.
24. تاريخ فرشته، محمد قاسم فرشته، بمبي 1247هـ - 1832م.
25. النبيان في شرح ديوان المتنبي المنسوب للمكبري؛ تحقيق: مصطفى السقا - عبد الحفيظ شلبي - إبراهيم الإيباري، دار المعرفة - بيروت.
26. النبيان في شرح ديوان المتنبي المنسوب للمكبري؛ تحقيق: مصطفى السقا - عبد الحفيظ شلبي - إبراهيم الإيباري، دار المعرفة - بيروت.

27. الشين من مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء المكي، ت/ عبد الرحمن المشيمون، مكتبة الميكان- المملكة العربية السعودية، ط1: 1421هـ- 2000م.
28. التفسير شرح التحرير، لعلاء الدين المرادوي، ت: د/ عبد الرحمن الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد- السعودية، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م.
29. تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر، لأبي الإصبع المدائني، ت: د/ حفي شرف، الجمهورية العربية المتحدة- مجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى: 1963م.
30. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالح، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ- 1986م.
31. تذكرة علماء الهند، رحمن علي اردو، ترجمة: أز أيوب قادري 1961م.
32. التلخيص والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: دم حسن هتاي، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: 1426هـ- 1996م.
33. تعليق الفرائد، ليلو الدين السعافيني، ت: محمد بن عبد الرحمن المقدى، بدون ناشر، الطبعة الأولى: 1403هـ- 1983م.
34. التعليقة على كتاب مسيو، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، دار الجبل- بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م.
35. تقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزى الكلبي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ- 2003م.
36. التقرير والتحرير في علم الأصول، لابن أمير حاج الحنفي، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ- 1997م.
37. تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: على محمد فاخر وآخرين، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م.
38. توضيح المقاصد ومسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م.
39. التوقيف على مهمات التعريف، لعبد الرؤوف النوري، عالم الكتب- دار الحلق نوت القاهرة، الطبعة الأولى: 1410هـ- 1990م.
40. تفسير تحرير الكمال ابن الحسام، لأبي باديشاه الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، الطبعة الأولى: 1351هـ- 1932م.

41. الثقافة الإسلامية في الهند : عبد الحسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1403هـ - 1983م.
42. الجمل في النحو، النسوب للخليل بن أحمد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- لبنان، الطبعة الخامسة: 1416هـ - 1995م.
43. حقائق الحنفية، فقيه محمد جهلي، مطبعة نول كشور.
44. خزائن الأدب ولب الباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: العلامة/ عبد لسلام هارون، مكتبة الخالجي- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1418هـ - 1998م.
45. خزينة الأصفياء، مفتي غلام سرور لاهوري، لاهور ونول كشور لكهنو 1914م
46. الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1434هـ - 2013.
47. الخصائص، لأبي الفتح بن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة: 1432هـ - 2011م.
48. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر المؤلف: محمد أمين بن فضل الله بن حب الدين بن محمد الحجي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى 1111هـ) الناشر: دار صادر .
49. دستور العلماء= جامع العلوم في صطلحات الفنون، للأحد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحصر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م.
50. دلالة الاقتران ووجه الاحتجاج بها عند الأصوليين، للشحات البركاتي، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الطبعة الأولى: 1432 هـ - 2011 م.
51. ديار يوروب مين علم أور علماء، اظهر مباركفوري القاضي، بدوة المصنفين دهلي 1979م.
52. ديوان امرو القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة: 1420هـ - 1990م.
53. ديوان جبرو، تحقيق: نعمان محمد طه، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية: 1416هـ - 1986م.
54. رلع لحاجب من مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، تحقيق: علي معوض- عادل عبد الجواد، عالم الكتب- لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1999م.

55. زهر الآداب وشعر الألباب، للمصنف القيروني، ت: علي محمد الجبالي، دار الجليل - بيروت، بدون تاريخ.
56. سبعة المرجان لي، آثار هندستان، غلام علي آزاد الحسني، ت/ محمد سعيد الطريحي، دار الراقدين - بغداد، الطبعة الأولى 2015م.
57. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي عفيف، دار المعارف، الطبعة الثانية: 1400هـ - 1980م.
58. سر صناعة الإحراق، لابن جني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م.
59. سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق - سوريا، الطبعة الثانية: 1415هـ - 1995م.
60. السلوك في طبقات العلماء والملوك، لبهاء الدين الجندبي، تحقيق: محمد بن علي الحوالي، مكتبة الإرشاد - صنعاء، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1995م.
61. شلوات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحفيظ بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحلبي، أبو الفلاح المحقق: عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
62. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد بلوي المختون، مركز مهر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1990م.
63. شرح التصريف، لأبي الثماني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1999م.
64. شرح التوضيح على الترتيب، لسعد الدين التفتازاني، مكتبة صبيح - القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
65. شرح الحدود في النحو، لفاكه، ت: المتولي الدميري، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثانية: 1414هـ - 1993م.
66. شرح الرضي على الكافية، للرضي الاسترآبادي، تحقيق: يوسف حسن صبر، منشورات جامعة بني غازي - الجمهورية الليبية، الطبعة الثانية: 1416هـ - 1996م.

67. شرح الشواهد النحوية في أمثات لكتب النحوية، محمد بن حسن شراب، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1427هـ- 2007م.
68. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم مريدي، جامعة أم القرى، وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى: بدون تاريخ.
69. الشرح الكبير على جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت: صاحب أبوجناح، جامعة الموصل- مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: 1400هـ- 1980م.
70. شرح المعلقات السبع، للزوزني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: 1423هـ- 2002م.
71. شرح المفصل، لأبي البقاء بن يعيش، ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ- 2001م.
72. شرح المقدمة الحسية، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت، الطبعة الأولى: 1397هـ- 1977م.
73. شرح تنقيح الفصول، للقرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى: 1393هـ - 1973م.
74. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسر، باذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 1395هـ- 1975م.
75. شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ت: عند الغني السقر، لشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، بدون تاريخ.
76. شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر - بيروت، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1995م.
77. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدي- علي سيد، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1428هـ- 2008م.
78. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد الحسن التركي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1407هـ- 1997م.
79. شفاء الغليل في بيان الشبه والتخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد - بغداد، لطبعة الأولى: 1390هـ - 1971م.

80. شفاء الغليل فيما في لغة العرب من الدخيل، لشهاب الدين الحفاجي، دار الشمال للطباعة - طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى: 1407هـ - 1987م.
81. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: د. ط. عمن، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1985م.
82. صحاح العربية وتاج اللغة، لأبي نصر الجوهري، ت/أحمد عبد الغفور عطارة، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة: 1407هـ - 1987م.
83. الصحاح، لأبي عبد الله الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية - الدار النوذجية، بيروت، الطبعة الخامسة: 1420هـ - 1990م.
84. المعنيتين: الكتابة والشعر، لأبي حلال العسكري، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.
85. المعنيتين، لأبي حلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1999م.
86. ضرائر الشعر، لأبي الحسن ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى: 1400هـ - 1980م.
87. طبقات الشافعية، لابن كثير، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم - د. محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1993م.
88. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإيجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م.
89. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإيجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م.
90. ظفر الرواة بمظفر وآله في تاريخ كجرات. المؤلف حبيبي الدبير، عبد الله المكلي الأصفني النخاني، من منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية: الجغرافيا الإسلامية □ Institute for the History of Arabic-Islamic Science at the Johann Wolfgang Goethe University, 1997
91. العدد في اللغة، لأبي الحسن ابن سيده، تحقيق: عبد الله الناصر، عدنان الظاهر، بدون دار نشر، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1993م.

92. العدد في اللغة، لأبي الحسن ابن سيده، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / حداد بن محمد الظاهر، بدون دار نشر، الطبعة الأولى: 1413 هـ - 1993 م.
93. العروض، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم - الكويت، الطبعة الأولى: 1407 هـ - 1987 م.
94. المعين، للخليل بن أحمد، ت: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، دار الهلال - القاهرة، ب. د.
95. غاية لنهاية في طبقات القراء، المؤلف محمد بن محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي شمس الدين أبوالخير / المحقق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية 1427 هـ - 2006 م.
96. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لشهاب الدين الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1405 هـ - 1985 م.
97. فتوح الغيب في الكشف عن فتوح الرب = حاشية الطيبي على تفسير الزمخشري، لشرف الدين الطيبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف، إباد الغوج، ود. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى: 1434 هـ - 2013 م.
98. الفرق بين الفرق، لأبي منصور البغدادي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثانية: 1397 هـ - 1977 م.
99. الفوائد الشافية على إعراب الكافية، لزيني زاده، ت. الباحث رضا جمال، رسالة ماجستير تحت إشراف: أ. د / أحمد عبد الدايم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة: 1435 هـ - 2015 م.
100. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين الدمشقي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الراشد العربي - بيروت، الطبعة الأولى: 1410 هـ - 1990 م.
101. القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د / عبد المعال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة: 1401 هـ - 1981 م.
102. القراءة في الكامل في القراءات لمشر والأربعين الزائدة عليها، للهلالي (ص 322)، وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، جامعة الشارقة - الإمارات، الطبعة الأولى: 1428 هـ - 2007 م.

103. القسطاس في علم المروءة، للزهري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف - بيروت، الطبعة الثانية: 1410هـ - 1989م.
104. الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - بيروت، الطبعة الثانية: 1417هـ - 1997م.
105. كتاب الأفعال لابن الحداد السرقسطي، تحقيق: حسين شرف، مراجعة: مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة، الطبعة الأولى: 1395هـ - 1975م.
106. الكتاب، لسيويه، تحقيق: عبد السلام حارون، مكتبة المطالعي - القاهرة، الطبعة الخامسة: 1435هـ - 2014م.
107. الكشف عن حقائق فوائض التنزيل، لجار الله الزعشري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة: 1407هـ - 1987م.
108. كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، حاجي خليفة: تحقيق: عبد القادر صلا، دار الكتب العلمية - بيروت.
109. الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد، تحقيق: د/ رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى: 1420هـ - 2000م.
110. اللباب في حلل الناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نيهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1995م.
111. مآثر الكرام: سروآزاد، مطبعة مفيد 1910م.
112. المبسوط في القراءات العشر، لأن مهران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى: 1401هـ - 1981م.
113. المختص في تبين وجوه القراءات الشواذ والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، الطبعة الثانية: 1420هـ - 2000م.
114. المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، الطبعة الثالثة: 1420هـ - 1999م.
115. الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشال، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2001م.

116. الحكم والحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات - القاهرة.
117. الحكم والحيط الأعظم، لأبي الحسن بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا - حسين نصار وآخرون، معهد المخطوطات العربية، القاهرة - الكويت، الطبعة الأولى: 1423 هـ - 2002 م.
118. مرآة الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين القطيعي، دار الجبل - بيروت، الطبعة الأولى: 1412 هـ - 1992 م.
119. المرجل شرح الجمل، لابن الحشاش، ت: علي حيدر، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى: 1392 هـ - 1972 م.
120. المسائل الحليات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى: 1407 هـ - 1987 م.
121. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر التصوري، الدار العلمية الدولية للنشر - عمان، الطبعة الأولى: 1432 هـ - 2002 م.
122. مسند الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا - دمشق، الطبعة الأولى: 1416 هـ - 1996 م.
123. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق: العلامة الشيخ محمد عجمي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، بدون تاريخ نشر.
124. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق: العلامة الشيخ محمد عجمي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، بدون تاريخ نشر.
125. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى: 1416 هـ - 1995 م.
126. المعجم المفصل في الشواهد النحوية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1417 هـ - 1997 م.
127. معجم ديوان الأدب، للغارابي، تحقيق: د. أحمد غنار عمر، مؤسسة دار الشعب - القاهرة، الطبعة الأولى: 1424 هـ - 2003 م.
128. معجم مصطلح الأصول، ليهب هلال، مراجعة: محمد التوتحي، دار الجبل - بيروت، الطبعة الأولى: 1424 هـ - 2003 م.
129. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة - بيروت 1414.

130. معني اللبيب من كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك- محمد عبد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة: 1395هـ - 1985م.
131. المفتاح موفتاج العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، طبعة وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: 1407هـ - 1987.
132. المفصل في صناعة الإعراب، لجار الله الزعخشري، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1993م.
133. مناقب الشافعي، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة الأولى: 1390هـ - 1970م.
134. المنصف = شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى: 1373هـ - 1954م.
135. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية: 1392هـ - 1972م.
136. موسوعة القواعد الفقهية، لأبي الحارث الفزري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م.
137. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى، ت: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1995م.
138. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود - علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ - 1992م.
139. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لمؤرخ الهند الكبير العلامة عبد الحمى بن قنبر الدين الحسيني أمين ندوة العلماء العام بلكهنؤ - الهند
140. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضياع، الطبعة التجارية الكبرى.
141. نهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الهندي، ت: د. صالح اليوسف - د. سعد السويح، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1996م.
142. مصحح الموامع في شرح جمع الجوامع، للجلال السيوطي، ت: عبد الحميد هتناوي، دار المكتبة التوفيقية - القاهرة، بدون تاريخ.

143. وقفات الايمان وآباء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق

إحسان عباس، دار صادر - بيروت.



المعافية

شرح كافية ابن الحاجب



AlphaDoc

ألفا للوثائق، نشر و توزيع

مكرر 36 نهج سايجي أحمد س م ك قسنطينة- الجزائر
الفاكس: +213 31 733 794 الهاتف: +213 31 733 333
عمان الأردن - بوابة النهاية للجامعة الأردنية / الهاتف +962.79726248
البريد الإلكتروني | edition@alphadoc.dz | info@alphadoc.dz